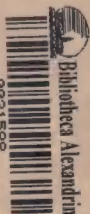


الموسوعة
الدائمة
للتشريع
والقضاء



قَوَانِينُ الْمُؤَيَّنِ وَالشَّعَائِرِ الْجَبَرِيَّةِ
وَأَحْكَامُ مُحْكَمَةِ النِّقْضِ



Bibliotheca Alexandrina

0021588

مركز النسخ
جامعة القاهرة

قَوَانِينُ الْمُتَمَوِّينِ فِي التَّسْعِجِيَّةِ وَأَحْكَامُ مُحْكَمَةِ النِّقْضِ

مُحَمَّدُ فَهِيمُ أُمَيْنُ
الْمَدَامَةِ بِالْقَنْصَةِ

مِلَّةٌ تَزِمُ الطَّبْعَ وَالنَّشْرَ
دَارُ الْفِكْرِ الْعَرَبِيِّ

المكتاب الاول

قوانين التكوين والتسعين الجبرى

مرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

خاص بشئون التزوين^(١)

بعد الإطلاع على المادة ٤١ من الدستور .

وبناء على ما عرضه علينا وزير التزوين وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

الباب الأول

أحكام عامة

(٢) مادة ٩ — يجوز لوزير التزوين لضمان تموين البلاد ولتحقيق العدالة

(١) الوقائع المصرية في ١٠/٦/١٩٤٥ — العدد ١٤٥ .

(٢) المادة الأولى مودلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٦ —

الوقائع المصرية في ٣/١١/١٩٥٦ — العدد ٨٨ مكرج . وكان نصها قبل التعديل :

« يجوز لوزير التزوين لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها من مواد الحاجيات الأولية وخدمات الصناعات والبناء وتحقيق العدالة في توزيعها أن يتخذ قرارات يصدرها بموافقة لجنة التزوين العليا كل أو بعض التدابير الآتية :

(١) فرض قيود على إنتاج هذه المواد وتداولها واستهلاكها بما في ذلك توزيعها بموجب بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة التزوين لهذا الغرض .

(٢) فرض قيود على نقل هذه المواد من جهة إلى أخرى .

(٣) تقييد منح الرخص الخاصة بإنشاء أو تشغيل المحال التي تستخدم هذه المواد في تجارتها أو صناعاتها » .

(٤) تحديد أقصى صفقة يمكن التعامل بالنسبة للمواد المذكورة .

(٥) الاستيلاء على أية واسطة من وسائل النقل أو أية مصحّة عامة أو خاصة أو أية معدّل أو مصنع أو محل صناعي أو عقار أو أى متعلّق أو أى شيء من المواد الغذائية أو المتخصّصات الصيدلانية والكيميائية وأدوات الجراحة والمعامل . وكذلك تكليف أى فرد بتأدية أى عمل من الأعمال .

(٦) تحسيد الأسعار فيها يتعلق بالأنصاف التي تستولى عليها وزارة التزوين وتعرف على توزيعها بالاتفاق مع وزارة التجارة والصناعة » .

في التوزيع أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا (١) كل التدابير الآتية أو بعضها :

(١) فرض قيود على إنتاج أية مادة أو سلعة وتداولها أو استهلاكها بما في ذلك توزيعها بموجب بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة التموين لهذا الغرض .

(ب) فرض قيود على نقل أية مادة أو سلعة من جهة إلى أخرى .

(ج) تقييد منح الرخص الخاصة بإنشاء أو تشغيل المحال التي تستخدم في تجارتها أو صناعتها أية مادة أو سلعة .

(د) تحديد أقصى صفقة يمكن التعامل بها بالنسبة إلى أية مادة أو سلعة .

(هـ) الاستيلاء على أية واسطة من وسائل النقل أو أية مصلحة عامة أو خاصة أو أى معمل أو مصنع أو محل صناعي أو عقار أو منقول أو أى مادة أو سلعة وكذلك إلزام أى فرد بأى عمل أو إجراء أو تسليف وتقديم أية بيانات .

(و) تحديد الأسعار فيما يتعلق بالمواد والسلع التي تستولى عليها وزارة التموين وتشرف على توزيعها بالاتفاق مع وزارة التجارة ووزارة الصناعة .

مادة ٢ — تلغى بحكم القانون العقود التي تكون قد أبرمت بشأن المواد المشار إليها في المادة الأولى ولم تنفذ قبل اتخاذ التدابير الواردة في تلك المادة . ولا تجوز المطالبة بأى تعويض نتيجة لهذا الإلغاء .

مادة ٣ — يحدد وزير التموين السلع التي يمنع من الاتجار فيها أو استخدامها في الصناعة كل شخص يرتكب إحدى الجرائم التي يعينها بقرار يصدره بموافقة لجنة التموين العليا .

ويسرى هذا الحظر من اليوم التالي لصيرورة الحكم نهائيا .

(١) صدرت تنفيذاً لهذا المرسوم بقانون القرارات الوزارية أرقام ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٧ و ٥٢٨ لسنة ١٩٤٥ وسقط سهواً من ديماجاتها عبارة «وبعد موافقة لجنة التموين العليا» وقد لغير التصحيح في الوائغ المصرية بتاريخ ١٩٤٧/٤/١ — العدد ٣٢ .

ويجوز لوزير التموين أن يأمر - إلى حين صدور الحكم - بوقف التاجر المخالف عن مواصلة تجارة السلعة أو السلع موضوع الجريمة ومنع المصانع المخالفة من استخدامها في صناعته .

(١) مادة ٣ مكرراً - يحظر على أصحاب المصانع والتجار الذين ينتجون أو يتجرون في السلع التموينية التي يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين أن يوقفوا العمل في مصانعهم أو يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد إلا بترخيص من وزير التموين .

ويعطى هذا الترخيص لكل شخص يثبت أنه لا يستطيع الاستمرار في العمل إما لعجز شخصي أو لحسارة تصيبه من الاستمرار في عمله أو لأي عذر تجدى آخر يقبله وزير التموين .

وفصل الوزير في طلب الترخيص خلال شهر من تاريخ تقديمه ويكون قراره في حالة الرفض مسبباً .

ولذا لم يصدر الوزير قراراً مسبباً بالرفض خلال المدة المذكورة اعتبر ذلك ترخيصاً .

(٢) مادة ٣ مكرر (١) - لوزير التموين أن يوقف صرف أذون الدقيق المقررة البخين مدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد على شهر عند وقوع مخالفة لأحكام القرارات المنظمة لصناعة الخبز - وفي حالة العود تضاعف مدة الوقف . وكل ذلك دون إخلال بالعقوبات المقررة في هذه القرارات .

(١) المادة ٣ مكرراً مضافة بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥١ - الوائحات المصرية في ١٩٥١/٩/٢٤ - العدد ٨٢ ثم عدلت بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ الوائحات المصرية في ١٩٥٢/١٠/٢١ - العدد ١٤٣ مكرر غير اعتيادي وكان نصها قبل التعديل « يحظر على تاجر الجملة أو التجزئة أن يترك عمله أو يمتنع عن ممارسة تجارته على الوجه المعتاد - السلع التي يمددها وزير التموين بقرار منه - فاصراً بذلك عرقلة التوزيع » .
وقد أوقف العمل بهذه المادة بالقرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٧ الوائحات المصرية في ١٩٥٧/٧/١ - العدد ٥٢ مكرر (ب) .

(٢) المادة ٣ مكرراً (١) مضافة بالقانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥٦ الوائحات المصرية في ١٩٥٦/٥/٢٠ - العدد ٣٩ مكرر (ج) .

الباب الثاني

أحكام خاصة باستخراج الدقيق وصناعة الخبز

مادة ٤ — يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين — على أصحاب المطاحن والمخابز والحال العامة أو المسئولين عن إدارتها وعلى تجار الدقيق أن يستخرجوا أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقة أو غير الدقيق المطابق للوصفات والشروط التي يحددها وزير التموين بقرار يصدره بموافقة لجنة التموين العليا .
ويبين ذلك القرار الطريقة التي يجرى بها تعريف كميات الدقيق الغير مطابقة للوصفات الجديدة في تاريخ صدور ذلك القرار .

ويجب على أصحاب المطاحن أو المسئولين عن إدارتها تنقية الحبوب التي يستخرج منها الدقيق قبل طحنها تنقية تامة من المواد الغريبة بالتخاذ جميع الوسائل الممكنة وعلى الأخص السنف والغريلة .

مادة ٥ — يحظر على أصحاب المخابز والحال العمومية أو المسئولين عن إدارتها بغير ترخيص من وزارة التموين :

أولاً — أن يصنعوا أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت غير الخبز المصنوع من الدقيق المشار إليه في المادة السابقة .

(١) ثانياً — إدخال دقيق أية مادة أخرى على الدقيق سالف الذكر أثناء عملية الخبز ويحدد وزير التموين بقرار منه الطريقة التي يجب على أصحاب المخابز أو المسئولين عن إدارتها اتباعها في صناعة الرغيف من بدايتها إلى نهايتها .

(١) - البند ثانياً من المادة ٥ معدل بالقانون رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٦ الواقع المصرية في ١٩٥٦/١١/٣ — العدد ٨٨ مكرر (ج) . وكان النص قبل التعديل : « إدخال دقيق أو أية مادة أخرى على الدقيق سالف الذكر أثناء عملية الخبز ويحدد وزير التموين بقرار منه الطريقة التي يجب على أصحاب المخابز أو المسئولين عن إدارتها اتباعها في رغف العجين (تقرصه) .

(١) مادة ٦٠ — يحظر على أصحاب المطاحن ومديريها المستولون أن يبيعوا أو يسلوا على أى وجه كان أية كمية من بمقادير القمح أو الشعير أو الذرة أو الأرز أو الليرة الموجودة أو التى توجد فى حياتهم بغير ترخيص من وزارة التموين على أنه يجوز لهم بيع الدقيق الناتج من هذه الحبوب بمقتضى أدوات تصدر لهذا الغرض من وزارة التموين أو فروعها .

(٢) مادة ٧ — يحظر على أصحاب المخازن ومديريها والمستخدمين والعمال بها أن يعرضوا للبيع أو يبيعوا أو يسلوا على أى وجه كان الدقيق المنصرف إليهم من السلطات المختصة لصنع الخبز .

مادة ٨ — يصدر وزير التموين القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف فى كل مديرية أو محافظة ويحدد فى تلك القرارات النسبة التى يجوز التساع فيها من وزن الخبز بسبب الجفاف .

الباب الثالث

أحكام خاصة بتداول القمح والشعير (البغية) والشعير والأرز والذرة (٣)

مادة ٩ — يجوز لوزير التموين — بموافقة لجنة التموين العليا — أن يصدر قرارات بالاستيلاء على القمح والشعير والشعير والأرز والذرة بالمقايير اللازمة لتموين البلاد .

ويعين وزير الزراعة بقرار يصدره فى أول كل موسم مقدار السكية الواجب تسليمها إلى الحكومة عن كل فدان بالنسبة لكل منطقة من المناطق المروعة من هذه الحبوب .

ولا تحول أية مطالبة ناشئة عن أى تعاقد أو حق دون تسليم الحكومة

(١) و (٢) المادتان ٦ و ٧ أوقف العمل بهما بموجب القرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

(٣) المواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ أوقف العمل بهم بموجب القرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

مقادير الجبوب المنصوص عليها في الفقرة السابقة ويجب إجراء التسليم بصرف النظر عن كل حجر أو معارضة . أما حقوق أصحاب الشأن على الجبوب المسجلة فتنتقل إلى الشمن الذي تدفعه الحكومة .

مادة ١٠ - يجب على أصحاب الجبوب المستولى عليها لحساب الحكومة أن يسلبوا هذه المقادير إليها وأن يتبعوا في ذلك الأوضاع التي تقررها وزارة المالية .

وفضلا عن الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٥٦ من هذا المرسوم بقانون يكون للسلطات التي يعينها وزير التمرين لهذا الغرض الحق في الاستيلاء من تلقاء نفسها على تلك المقادير .

مادة ١١ - يجوز لوزير التمرين أن يصدر قرارات بفرض بعض القيود على نقل وتداول كميات الجبوب المشار إليها في المادة ٩ التي تفيض عن نصيب الحكومة المستولى عليه .

مادة ١٢ - في الأحوال التي يتفق فيها على أن تكون أجرة الأرض حينية يجوز للمستأجر أن يدفع الإيجار نقداً إذا كان الاتفاق يمنعه من تسليم نصيب الحكومة من الجبوب بالمقادير المشار إليها في المادة ٩ . ويكون الدفع على أساس السعر المحدد وقت الوفاء .

مادة ١٣ - على كل مالك الجبوب وقت الحصاد أو حائز بأية صفة كانت للأرض التي أنتجتها أن يدلي فيما يتعلق بالأرض المزروعة من هذه الجبوب أو المقادير المحصودة بجميع البيانات التي يطلبها منه المندوبون المعينون لهذا الغرض قبل الحصاد أو بعده .

الباب الرابع

أنحكام خاصة باستهلاك اللحوم (١)

مادة ١٤ - يحظر حفظ لحوم الحيوانات غير المستوردة من الخارج في

(١) أوقف السل بالقرارات ٣٠٧ و ٣٠٨ من المادة ١٥ بالقرار رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٤٥
الوقائع المصرية في ١٢/٣/١٩٤٥ - العدد ١٧٦ ثم أوقف السل بالمراد ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ بالقرار رقم ١١١ لسنة ١٩٤٧ الوقائع المصرية في ٣/١/١٩٤٧ -
العدد ١٨ م غير اعتيادي .

محال التبريد (التلجئات العامة) أو استخدامها في صناعة المحفوظات أو اللحوم المجمدة إلا بإذن خاص من وزارة التوین .

مادة ١٥ — لا يجوز بعد ظهر الأحد وفي يوم الإثنين والثلاثاء وفي صباح الأربعاء أن يذبح في السلخانات العمومية أو في الأماكن التي تقوم مقامها الحيوانات المعدة لحومها للأكل .

ولا يجوز ذبح الحيوانات في الأيام الأخرى من الأسبوع إلا بمقدار كمية من اللحم تساوى المتوسط اليومي للذبائح السلخانة أو المسكان التي يقوم مقامها في الأسبوع المقابل لها من سنة ١٩٤٠ ناقصا ١٠ ٪ .

فإذا تجاوزت الطلبات في يوم معين الحد المرخص به وجب خفضها وتراعى في خفض كميات اللحوم التي يبيعها القصابون عادة .

ولا يسرى تحديد عدد الذبائح المبين في الفقرة الثانية من هذه المادة على ذبائح الخنازير والجمال طوال أيام السنة .

ويجوز لوزير التوین أن يأمر برفع انقيد الوارد في الفقرة الثانية من هذه المادة في جهة أو أكثر وذلك بالقدر اللازم لوفاء بالحاجات الطارئة للجيش أو السكان المدنيين .

مادة ١٦ — لا يجوز في أيام الإثنين والثلاثاء والأربعاء من كل أسبوع بيع اللحم الطازج أو المبرد أو عرضه للبيع .

ولا يسرى الحظر السابق على الأرناب والطيور على اختلاف أنواعها والإسقاط واللحوم المملحة أو المحفوظة ولا على مستحضرات اللحم التي يجوز ألا تستهلك فوراً .

مادة ١٧ — لا يجوز في أيام الإثنين والثلاثاء والأربعاء تقديم أصناف من اللحوم — بما في ذلك لحوم الأرناب والطيور — أو بيع شطائرهما (سندوتش) في المحال التي يرتادها الجمهور وبصفة خاصة في الفنادق والأزل والمطاعم والقهوى والحانات والبوفيهات ومحال البقالة .

مادة ١٨ - يجوز لوزير التموين أن يحدد بقرار منه الشروط التي يرخص بها على سبيل الاستثناء من نصوص هذا المرسوم بقانون في بيع اللحوم في أيام الإثنين والثلاثاء والأربعاء إلى المرضى والمستشفيات والسفن حال رسوها في المياه المصرية .

كذلك له أن يحدد بقرار منه أيام الأعياد والمواسم والمصايف التي يرفع الحظر المنصوص عليه في المواد من ١٥ إلى ١٧ .

مادة ١٩ - يحظر فتح محال الجزارة في محافظتي القاهرة الاسكندرية من الساعة العاشرة من مساء يوم الأحد إلى الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء من كل أسبوع .

ويجوز لوزير التموين أن يصدر قرارات بتطبيق أحكام الفقرة السابقة في مدن أو جهات أخرى .

مادة ٢٠ - استثناء من أحكام المادة ٣٧ من لائحة ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٣ الخاصة بالسلخانات ومحال الجزارة يعاقب كل من يخالف المادة الأولى من اللائحة المذكورة فيما هو خاص بالذبح خارج السلخانات أو الأماكن التي تقوم مقامها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة من خمسة جنيهات إلى خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

واستثناء من أحكام القانون رقم ٦ لسنة ١٩١٢ الخاص بمنع ذبح عجول البقر وأنانها يعاقب بالعقوبات المبينة بالفقرة السابقة كل من ذبح عجول البقر من الذكور قبل بلوغها سن السنين وأناث الحيوانات المولودة في القطر المستعملة لحومها في الأكل قبل قفل أسنانها إلا إذا أصيبت بحادث يقتضى ذبحها .
وفضلاً عن ذلك يحكم بمصادرة اللحوم موضوع المخالفة .

الباب الخامس

تدابير خاصة بزيادة محصول البطاطس

مادة ٢١ - لوزير التموين أن يصدر عند الاقتضاء قرارات بتخصيص ونوديع الأجزاء التي يرى لزومها من مخازن التبريد والتلاجات الموجودة في جميع بلاد القطر لحزن تقاوى البطاطس .

وله أن يصدر غير ذلك من القرارات اللازمة لتنظيم هذا الإجراء بما في ذلك تحديد أقصى الأسعار التي توجبها الأجزاء المخصصة لحزن التفاوض المذكورة .

مادة ٢٢ - يراعى في توفير الحيز المفروض على كل غزن عدم المساس على قدر الإمكان بالعقود المبرمة عند صدور القرار الخاص بذلك فإذا كان الجزء الذى لم تبرم بشأنه عقود لا يكفى لهذا الغرض أو كانت جميع أجزاء الغزن قد أبرمت بشأنها عقود تأجير ألغى بحكم القانون من هذه العقود ما يبنى بإيجاد الحيز المطلوب .

ولا يجوز المطالبة بأى تعويض نتيجة لهذا الإلغاء وفى حالة دفع عربون أو مقدم لإيجار فإنه يجب رده وتجرى المحاسبة عن المدة التى يكون قد نفذ فيها عقد التأجير .

ويحدد القرار الصادر فى هذا الشأن المهلة التى تعطى لتدبير الأجزاء المفروضة .

الباب السادس

أحكام خاصة بتداول السكر

مادة ٢٣ - يجوز لوزير التموين أن يأمر بإلغاء أى عقد من العقود الحالية المبرمة بين شركة السكر وتاجر الجملة الذى يكون قد حكم عليه قبل صدور هذا المرسوم بقانون أو بعد صدوره لمخافة أى حكم من الأحكام المتعلقة بشئون التموين أو التدمير الجبرى ، وكذلك كل تاجر جملة يكون قد أشهر إفلاسه إلا إذا رد إليه اعتباره أو كان قد حكم عليه فى جنابة فى أو فى جنحة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو رشوة أو تغالس أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة أو غش أو تقليد أو شهادة زور أو اتجار فى المخدرات أو شروخ فى الجرائم المذكورة .

مادة ٢٤ - لوزير التموين مع عدم الإخلال بالمحاكمة الجنائية أن يوقف تاجر السكر بالجملة الذى ثبت تلاعبه أو إخلاله بأوامر وزار التموين فيما يتعلق بتوزيع كميات السكر ويختار فى هذه الحالة من بين تجار الجملة المتعاقدين معهم تاجر تحول إليه كمية السكر المخصصة للتاجر الموقوف إلى أن يفصل فى أمره .

الباب السابع

أحكام خاصة بالغزل والمنسوجات القطنية

مادة ٢٥ - تشكل بوزارة القوين لجنة الغزل والمنسوجات القطنية تمثل فيها وزارات القوين والمالية والتجارة والصناعة ومصانع الغزل والنسيج وتجار الألفسة ويصدر بتعيين أعضائها قرار من وزير التموين .

ويؤخذ رأى اللجنة في تحديد الأسعار والمواصفات المشار إليها في المادتين ٢٦ و ٢٣ كما تبدى رأيا في الموضوعات التي يطلب وزير التموين إليها إبداء الرأى فيها .

واللجنة أن تقدم اقتراحاتها وتوصياتها فيما يكفل تموين البلاد بالغزل والمنسوجات القطنية .

مادة ٢٦ - يستولى من إنتاج مصانع الغزل المحلية ومن الغزل المستورد على كميات غزل القطن التي يصدر بتحديد قرار من وزير التموين .
ويحدد القرار الكميات التي يستولى عليها من كل نوع ونمرة .

كما يحدد ما يخص منها للتوزيع على مصانع نسج الألفسة العادية وصناعة صيد الأسماك والأسعار التي تباع بها وما يخص منها لغير ذلك من الأغراض والأسعار التي تباع بها .

مادة ٢٧ - يوزع الغزل المستولى عليه على أصحاب الصناعات بموجب بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة التموين .

ويكون التوزيع بالأوضاع والكيفية التي تقرها وزارة التموين .

مادة ٢٨ - لا يجوز بيع الغزل الذي يصرف بموجب البطاقات أو التراخيص أو التنازل عنه أو التصرف فيه بالمقايضة أو بأي نوع آخر من أنواع التصرفات .

كما لا يجوز استخدامه إلا في الأغراض المنصرف من أجلها وعلى الأنوال أو الماكينات أو الأجهزة التي صدرت عنها البطاقة أو الترخيص أو على أنوال أو ماكينات أو أجهزة أخرى مماثلة لها تكون تحت يد حامل البطاقة أو الترخيص وموجودة بنفس المكان الذي سبق تبليغ الوزارة عنه .

ويجوز استخدام كل الغزل المنصرف على جزء من الأنوال أو الماكينات أو الأجهزة ما دام ذلك ممكنا قنيا .

وعلى أصحاب البطاقات والتراخيص أن يخطرخوا وزارة التموين في خلال أسبوع بخطاب موصى عليه بعلم الوصول عن كل توقف أو نقص في عدد الأنوال أو الماكينات أو الأجهزة يكون من شأنه عدم إمكان استخدام كل الغزل المنصرف بموجب البطاقات أو التراخيص .

مادة ٢٩ - يجب على كل من حصل بترخيص خاص على الغزل للوفاء بتعهدات معينة أن يرد إلى الجهة التي استلم منها كمية الغزل التي لم تستخدم أو لا يتوقع استخدامها في الأغراض التي صرف من أجلها وذلك في خلال أسبوع من تاريخ تنفيذ التعهد أو من تاريخ إخطاره من الجهة المتعهد لها بإلغاء التعهد كله أو بعضه .

(١) مادة ٣٠ - (ملغاة) .

مادة ٣١ - يستولى من إنتاج مصنع نسج الألفعة العادية المحلية وأصحاب الأنوال اليدوية ومن المنسوجات المستوردة على كيات المنسوجات القطنية التي يصدر بتحديدنا قرار من وزير التموين .

ويحدد القرار الكيات التي يستولى عليها من كل نوع والأسعار التي تباع بها .

(١) المادة ٣٠ ألغيت بالقانون رقم ٤١٢ لسنة ١٩٥٣م الواقع المصرية في ١٨/٨/١٩٥٣م العدد ٦٧ مكرر (ب) على أن يسرى الإلغاء من أول يوليو سنة ١٩٥٣ وكان نصها « يحصل رسم قدره عشرة ملايين من كل ٤٥٣٥٩٧ كيلو جراما أو عشرة أطنان إنجليزية من غزل القطن الصوف أو المخلوط المنتج محليا أو المستورد من الخارج . ويحدد وزير التموين بقرار منه طريقة تحصيل هذا الرسم » .

مادة ٣٢ - تودع المنسوجات المستولى عليها بموجب بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة التموين ويجب على الهيئات والأشخاص الذين تصرف إليهم المنسوجات توزيعها أو تشغيلها بالشروط والأوضاع التي يقرها وزير التموين لهذا الغرض .

مادة ٣٣ - يحدد وزير التموين بقرار يصدره المواصفات الخاصة بالغزل والمنسوجات المستولى عليها .

مادة ٣٤ - البطاقات والتراخيص الخاصة بصرف الغزل والمنسوجات شخصية ولايجوز التنازل عنها . وفي حالة نقل المصنع أو المتجر أو انتهاء وضع اليد عليهما أو الرقابة تصبح البطاقات أو التراخيص لاغية ويحظر استخدامها ويجب ردها إلى وزارة التموين .

ويجوز إعادة إصدار البطاقات أو التراخيص إلى أصحابها أو المشتريين أو واضعي اليد الجدد أو الورثة حسب الأحوال .

والبطاقات أو التراخيص المعاد إصدارها أو التي تصدر بدل فاقد أو تالف يحصل عنها رسم قدره جنيه مصرى واحد .

ولوزير التموين إلغاء البطاقات أو التراخيص في أى وقت أو تعديل الكميات المقررة أو إيقاف الصرف بها للجهة التي يحددها .

مادة ٣٥ - لا ترتب أية مسئولية مدنية على الحكومة بسبب عدم منح بطاقات أو ترخيصات الغزل والمنسوجات أو إلغائها أو تعديلها أو عدم صرف الكميات المبينة بها تنفيذاً لأحكام هذا المرسوم بقانون أو للأحكام التي كان معمولاً بها قبل صدوره .

مادة ٣٦ - يجوز لوزير التموين بقرار يصدره تنظيم وسائل الرقابة على مصانع الغزل والمنسوجات وغيرها لتعرف مقادير إنتاجها وكيفية التصرف فيها .

الباب الثامن

أحكام خاصة بحلج القطن

مادة ٣٨ - استثناء من أحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١ يجب على أصحاب المحالج والمسولين عن إدارتها وعلى مديري البنوك أن يتموا حلج مقادير القطن الزهر التي تكون مودعة في شون المحالج أو البنوك في المواعيد التي يحددها وزير التميمين بقرار يصدره في كل موسم بالاتفاق مع وزير الزراعة .

وتنضم عند الزوم من ثمن البلدة المستولى عليها الأجرة المستحقة لصاحب المحالج أو البنك أو الشؤنة مقابل حلج الأقطان الناتجة منها هذه البلدة .

الباب التاسع

أحكام خاصة بتداول ورق الجرائد

مادة ٣٨ - يقوم مستوردو ورق الجرائد باستيراد الكميات التي تخصص لكل منهم لحساب اتحاد أصحاب الصحف وعليهم أن يقوموا بتوزيع ما يرد إليهم من الورق على أصحاب الصحف وفقاً للقرارات التي يحددها وزارة التميمين .

(١) مادة ٣٩ - يحظر بغير ترخيص سابق من وزارة التميمين التعامل في ورق الجرائد سواء كان على شكل لفات أو رزم أو أفرخ أو دشت أبيض .

كما يحظر على أصحاب الصحف والمسولين عن إدارتها أن يستخدموا ما يسلّم إليهم من كميات الورق لطبع صحفهم في غير هذا الغرض مالم يحصلوا على ترخيص بذلك من وزارة التميمين .

(٢) مادة ٤٠ - يحظر على أصحاب المطابع والمسولين عن إدارتها أن

(١) و (٢) أوقف العمل بالمادتين ٣٩ و ٤٠ بالقرار رقم ٢١٢ لسنة ١٩٤٧ الواقع المصرية في ١٩٤٧/٥/١ - العدد ٣٩ وقد نس هذا القرار على رفع الاستيلاء المنصوص عنه في القرار رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٦ بالنسبة لورق الجرائد :

يطبعوا كميات ورق الجرايد التي تسلم إليهم إلا بعد أن يقدم لهم الطالب بياناً كتابياً برقم وتاريخ إذن الصرف الصادر من وزارة التموين والجهة المسحوب عليها .

مادة ٤١ - لو ذير التموين بقرار يصدره أن يفرض على أصحاب الصحف وأصحاب المطابع ومتعهدي بيع الصحف والمشتغلين بتجارة الصحف المرتجعة مسك السجلات وتقديم البيانات اللازمة لمراقبة تنفيذ أحكام المواد ٣٨ و٣٩ و٤٠ من هذا المرسوم بقانون .

الباب العاشر

حظر الاستيلاء على ما يوزع من المواد والمنتجات إغاثة للفقراء والمصابين

مادة ٤٢ - يحظر الاستيلاء على المواد والمنتجات وغير ذلك من السلع التي توزعها الحكومة أو الهيئات أو الجمعيات الخيرية أو الأفراد لإغاثة الفقراء والمصابين من أهالي المديرية والجهات التي يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين سواء أكان الاستيلاء عن طريق الشراء أو المقايضة أم بأية وسيلة أخرى.

الباب الحادي عشر

أحكام خاصة بأمر الاستيلاء والتسكليف

مادة ٤٣ - يجب على كل من يسلم مواد أو أدوات ثم الحصول عليها بطريق الاستيلاء المشار إليه في المادة الأولى بند (هـ) من هذا المرسوم بقانون أن يستعملها في الأغراض التي اتخذ تدير الاستيلاء من أجلها .
ويبين وزير التموين بقرار منه الإجراءات التي يجب اتباعها لرد هذه المواد أو الأدوات في حالة عدم استعمالها كلها أو بعضها في تلك الأغراض .

مادة ٤٤ - ينفذ الاستيلاء المنصوص عليه في المادة الأولى بند (هـ) من هذا المرسوم بقانون بالاتفاق الودي فإن تعذر الاتفاق طلب أدائه بطريق الجبر .

ولن وقع عليهم طلب الأداء جبراً الحق في تمويض أو جواز يحدد على الوجه الآتي :

أما المنتجات والمواد ووسائل الجمر والنقل فيكون الثمن المستحق هو ثمن المثل في تاريخ الأداء بصرف النظر عن الربح الذي كان يمكن الحصول عليه لو تركز حرية التصرف في الأشياء المطلوبة وحدث ارتفاع في الأسعار بسبب المضاربة أو احتسار الصنف أو بسبب أى ظرف آخر يتصل بالحالة .

وأما العقارات والمحال والصناعية والتجارية التي تشغلها الحكومة فلا يجوز أن يريد التمويض على فائدة رأس المال المستثمر وفقاً للسعر العادى الجارى بالسوق مضافاً إليه مصاريف الصيانة والاستهلاك العادى للمباني والمنشآت أو مضافاً إليه في حالة الاستعمال الاستثنائى مبلغ يواذى استهلاك الآلات أو استبدالها ولا يجوز بأى حال أن يريد التمويض على صافي أرباح العام السابق وفقاً لآخر ميزانية بعد مراجعتها أو وفقاً للتصريح المقدم في شأن عريضة الربح .

وأما الفروض الشخصية فيكون متوسط الجواز جزء المثل عن عمل شبيه به في تاريخ الأداء فإذا فرض العمل على عمال أو مستخدمى المحال الصناعية أو التجارية أو العمليات الخاصة بموضوع الالتزام بمرفق عام كان الجواز هو عين ما يحصل عليه العامل أو المستخدم وقت الطلب .

مادة ٥ غ — تقوم ودارة التكوين قبل الاستيلاء على المأون والأماكن والمواد المطلوبة بمجرد تلك الأشياء مجرداً وصغياً في حضور صاحب الشأن أو بعد عونه للحضور بظطاب مسجل وفي نهاية الاستيلاء يتبع عند الاقتضاء نفس الإجراء لمعاينة الاستهلاك الاستثنائى أو تقوض المباني أو هلاك المواد .

مادة ٤٦ غ — يجوز بعد اتمام الإجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة ابقاء الأشياء موضوع الاستيلاء في المكان المحفوظ فيه بحراسة الحائزين لها ومحت مسئوليتهم حتى يتم استلام هذه الأشياء أو توزيعها بالطريقة التي تقررها وزارة التموين .

مادة ٤٧ غ — تحدد الأثمان والتمويضات والجزاءات المفارة إليها في المادة (٤٤) بواسطة لجان تقدير يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير التموين .

(٢ م - قوانين التكوين والنسج)

وقما يتعلق بالفروض التي يجوز أن تكون لها تعريفة أسعار يحدد وزير
التموين تلك التعريفة بناء على عرض لجان التقدير .

مادة ٤٨ - تقدم المعارضة في قرارات لجان التقدير إلى المحكمة الابتدائية
المختصة بناء على طلب ذوى الشأن خلال أسبوع من تاريخ إخطارهم بخطاب مسجل
بتلك القرارات ويجب على قلم كتاب هذه المحكمة أن يقدم العريضة في خلال ٢٤
ساعة من استلامها إلى رئيس الدائرة المختصة ويحدد الرئيس جلسة لنظر هذه
المعارضة ويخطر قلم الكتاب الخصوم بالموعد بخطاب مسجل يعلم الوصول
يرسله قبل موعد الجلسة بخمسة أيام غير الأقل .
وتحكم المحكمة على وجه الاستعجال ولا يجوز الطعن في حكمها بأى طريقة
من طرق الطعن العادية أو على العادية .

الباب الثاني عشر

العقوبات

مادة ٤٩ - يتولى إثبات الجرائم التي تقع بالخالف لأحكام هذا المرسوم
بقانون مأمورو الضبطية القضائية والموظفون الذين يندبهم وزير التموين لهذا
الغرض ويكون لهم في أداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية .
ويكون لهم في جميع الأحوال الحق في دخول المصانع والمحال والمخازن
وغيرها من الأماكن المخصصة لصنع أو بيع أو تخزين المواد المشار إليها في
هذا المرسوم بقانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له كما يكون لهم الحق في طلب
ولخص الدفاتر التجارية وغيرها من المستندات والفواتير والأوراق مما يكون
له شأن في مراقبة تنفيذ تلك الأحكام .

وجوز لهم تفتيش أى مكان آخر يشبه في التخزين فيه على أنه إذا كان
المكان مسكناً وجب الحصول على إذن النيابة العمومية كتابة قبل دخوله .
وكذلك يكون لهؤلاء الموظفين معاينة المصانع التي تنتج المواد المشار إليها
في هذا المرسوم بقانون وتقدير إنتاجها ومعاينة وسائل النقل .

مادة ٥٠ - يعاقب كل من يمتنع عن تنفيذ القرارات المشار إليها في
المادة (٢١) بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ١٠٠٠
جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ويقضى بالحكم بالإزالة .

مادة ٥١ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ١٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أهمل في إخطار وزارة التموين عن التوقف أو النقص المشار إليه في المادة (٢٨) .

مادة ٥٢ — يعاقب كل من يخالف أحكام القرارات التي يصدرها وزير التموين لتنفيذ المادتين (٣٠) و (٣٦) بغرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً .

مادة ٥٣ — كل مخالفة لأحكام المادة (٣٧) يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة من خمسة جنيهات إلى خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين . وتقضى المحكمة دأمة بغرامة قدرها جنيه واحد عن كل قنطار من القطن الزم لم يتم حمله في الموعد المحدد .

مادة ٥٤ — كل مخالفة لأحكام المواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة من خمسين جنيهاً إلى خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها كما يجوز للحكم بمن مان الصحيفة من حصتها من الورق في المدة المحددة التي تقضيها المحكمة .
ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام القرارات الصادر بالاستناد إلى المادة ٤١ من هذا المرسوم بقانون .

مادة ٥٥ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يمتنع عن تقديم الدفاتر والفواتير والمستندات المشار إليها في المادة (٤٩) وكذلك كل من يدلي ببينات غير صحيحة .

مادة ٥٦ — منع عدم الإخلال بأحكام المادة ٢٠ يعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه .

(١) المادة ٥٦ عدلت بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥١ الواقع المصرية في ١٩٥١/٩/٢٤
العدد ٥٢ ثم عدلت بالقانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٥٢ الواقع المصرية في ١٩٥٢/١٠/٢٠
العدد ١٤٣ مكرر (ب) .

ويضاعف الحد الأقصى العقوبة في حالة مخالفة أحكام المادة ٣ مكرراً إذا حصل وقف العمل في المصنع أو الامتناع عن ممارسة التجارة من ثلاثة فأكثر متتبعين على ذلك .

وفي حالة العود تضاعف العقوبات .

ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة .

وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها ويجوز الحكم بإلغاء رخصة المحل في حالة مخالفة أحكام ٣ مكرراً .
ويجوز لوزير التكوين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذاً لهذا القانون .

مادة ٥٧ - تشر ملخصات جميع الأحكام التي تصدر بالإدانة في الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون بحروف كبيرة على واجهة محل التجارة أو المصنع لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ويعاقب على نزع هذه الملخصات أو إخفائها بأية طريقة أو إتلافها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز ٢٠ جنيتها . وإن كان الفاعل لذلك هو أحد المسؤولين عن إدارة المحل أو أحد عماله فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة .

— وكان النص الأصلي للعادة هو « مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٢٠) يعاقب كل مخالفة أخرى لأحكام هذا المرسوم بقانون بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة من مائة جنية إلى خمسمائة جنية وفي حالة العود تضاعف هذه العقوبات .

وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها . ويجوز لوزير التكوين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذاً لهذا المرسوم بقانون .

وكان النص للمحل بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥١ هو « مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٢٠ يعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام هذا المرسوم بقانون بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة من مائة جنية إلى خمسمائة جنية ويضاعف الحد الأقصى في حالة مخالفة أحكام المادة (٣) مكرراً إذا حصل التردد أو الامتناع عن ثلاثة تجار فأكثر متتبعين على ذلك .
وفي حالة العود تضاعف العقوبات .

وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

ويحكم بإلغاء رخصة المحل في حالة مخالفة أحكام المادة ٣ مكرراً .

ويجوز لوزير التكوين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذاً لهذا المرسوم بقانون » .

مادة ٥٨ — يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استعالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضرت العقوبة على الغرامة في المواد من (٥٠) إلى (٥٦) من هذا المرسوم بقانون .

وتسكون الشركات والجمعيات والهيئات مسئولة بالتضامن مع المحكوم عليه بقيمة الغرامة والمصاريف .

مادة ٥٩ — كل شخص مكلف بتنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون من أشير إليهم في المادة (٤٩) ملزم بمراجعة سر المهنة طبقاً لما تقتضيه المادة ٣١٠ من قانون العقوبات وإلا كان مستحقاً للعقوبات المنصوص عليها في تلك المادة .

مادة ٦٠ — مع عدم الإخلال بما قرره قانون العقوبات من عقوبة أشد يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة شهور كل شخص مكلف بمراقبة تنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون من أشير إليهم في المادة (٤٩) إذا وقعت المخالفة لتلك الأحكام نتيجة لانتفاقه بأى شكل كان مع المخالف وكذلك إذا تعدد إهمال المراقبة أو لإغفال التبليغ عن أية مخالفة لهذا المرسوم بقانون .

مادة ٦١ — تحكم المحاكم في القضايا التي ترفع بمخالفة أحكام هذا المرسوم بقانون على وجه الاستعجال .

(١) مادة ٦٢ — تصرف بالطرق الإدارية مكافأة مالية لكل شخص سواء أكان من موظفي الحكومة أو من غيرهم يكون قد ضبط الأصناف موضوع الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون أو سهل ضبطها وتسكون هذه المكافأة بنسبة ٥٠ ٪ من قيمة الأشياء المحكوم بمصادرتها .

(٢) المادة ٦٣ مدددة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥١ الواقع المصرية في ١٩/٢٤/١٩٥١ —

المسند ٨٢ وكان نصها : تصرف بالطرق الإدارية مكافأة مالية لكل شخص سواء أكان من موظفي الحكومة أم من غيرهم يكون قد ضبط أو سهل ضبط أو مصادرة الأصناف موضوع الجرائم المشار إليه في هذا المرسوم بقانون وتسكون هذه المكافأة بنسبة ٥٠ ٪ من قيمة الأشياء المصادرة إذا تعلق موضوع المخالفة بالنزول كالسجوجات ونسبة ١٠ ٪/ إذا تعلق موضوع المخالفة بسلعة أخرى .

كما يجوز لوزير التكوين أن يمنع من سهلوا ضبط الجريمة في الأحوال الأخرى جزاءً من الغرامة المحكوم بها لا تزيد على ٢٠ ٪/ من قيمتها .

كما يجوز لوزير التموين أن يمنح كل موظف أو غير موظف — يكون قد ضبط أو سهل ضبط الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون في الأحوال التي لا تجب فيها المصادرة جزءا من الغرامة المحكوم بها لا يجاوز ٥٠٪ من قيمتها . وفي حالة تعدد الأشخاص والموظفين المشار إليهم تودع المسكافة بينهم كل بنسبة مجزئة .

مادة ٦٣ — يبطل العمل بالمراسيم بقوانين رقم ١٠٧ و ١٠٨ و ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ .

مادة ٦٤ — على وزرائنا تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
ولو دبر التموين أن يصدر بموافقة مجلس الوزراء قرارات بإيقاف العمل بأحكامه بالنسبة لأي مادة تتوافر بالكميات اللازمة للوفاء بحاجة كامل استهلاك البلاد منها .

صدر في ٢٨ شوال سنة ١٣٦٤ (٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥) .

مرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠

خاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح^(١)

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير الجبري المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ .

وبناء على ما عرضه علينا وزير التجارة والصناعة وموافقة رأى مجلس الوزراء .

وسمنا بما هو آت :

مادة ١ — يكون في كل محافظة وفي كل عاصمة مديرية لجنة برئاسة المحافظ أو المدير أو من يقوم مقامه تسمى (لجنة التسعير) وتؤلف هذه اللجان بقرار من وزير التجارة والصناعة بالاتفاق مع وزير الداخلية .

(١) الواقع المصرية في ١٤/٩/١٩٥٠ — الطبعة ٩٠ مكرر غير اعتيادي

مادة ٢ - تقوم اللجنة بتعيين أقصى الأسعار للأصناف الغذائية والمواد المهيئة بالجدول الملحق بهذا المرسوم بقانون .

ولوزير التجارة والصناعة بقرار يصدره تعديل هذا الجدول بالحذف أو بالإضافة .

ويعلم المحافظ أو المدير جداول الأسعار التي تعينها اللجنة في مساء يوم الجمعة^(١) من كل أسبوع ويكون الإعلان بالسبوعية التي يصدر بها قرار من المحافظ أو المدير .

ويكون تعيين الأسعار ملزما لجميع الأشخاص الذين يبيعون كل أو بعض الأصناف والمواد التي يتناولها التسعير مدى الأسبوع الذي وضعت له وفي دائرة المحافظة أو المديرية .

ويجوز لوزير التجارة والصناعة بقرار يصدره تعديل مواعيد إعلان الأسعار ومدة الالتزام بالتسعير .

مادة ٣ - توافق بقرار من مجلس الوزراء بناء على طلب وزير التجارة والصناعة لجنة عليا تختص بما يأتي :

١ - وضع أسس تعيين الأسعار للجان التسعير المنصوص عليها في المادة الأولى .

٢ - النظر في الشكاوى التي تقدم عن جداول الأسعار التي تضعها اللجان المذكورة .

٣ - مراقبة حركة الأسعار .

٤ - اقتراح ما يؤدي إلى تحقيق مكافحة الغلاء .

مادة ٤ - يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يعين بقرار منه الحد الأقصى :

(١) الربح الذي يربح به لأصحاب المصانع والمستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة والتجوزة وذلك بالنسبة إلى أية سلعة تصنع محليا أو تستورد من الخارج إذ رأى أنها تباع بأرباح تجاوز الحد المأثوف .

(١) عدل هذا الميعاد إلى صباح الخميس بمقتضى القرار رقم ٥٤٣ لسنة ١٩٥٠ في ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ثم ألغى هذا القرار بالقرار رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥١ في ١٤/٤/١٩٥١ وأعيد العمل بمواعيد الإعلان الأصلية .

(٢) تحديد أسعار بيع الوجبات والمأكولات والمشروبات في الفنادق والبسيونات والمطاعم والمقاهي والحانات والبوفيهات وغيرها من المحال العمومية المعدة لبيع الوجبات والمأكولات والمشروبات وكذلك مقابل الدخول الذي تفرضه هذه المحال على من يرتادها .

(٣) تحديد أجور الغرف في الفنادق والبسيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من الأماكن المعدة لإيواء الجمهور أو السياح .

(٤) مادة ٤ (مكرر) - استثناء من أحكام المواد السابقة يختص وزير الصناعة المركزي بتحديد أقصى الأسعار لمنتجات الصناعة المحلية دون التقييد بالإجراءات المنصوص عليها في تلك المواد .

مادة ٥ - يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يتخذ بقرارات يصدرها التدابير الآتية :

(أولاً) فرض قيود على استهلاك المواد الغذائية في الفنادق والبسيونات والمطاعم والمقاهي والحانات والبوفيهات وغيرها من المحال العمومية المعدة لبيع الوجبات والمأكولات والمشروبات ،

(ثانياً) تعيين المقادير التي يجوز شراؤها أو تملكها أو حيازتها من أية سلعة أو مادة .

(ثالثاً) إلزام أصحاب المصانع والمستوردين بتسليم مقادير معينة من أية سلعة أو مادة إلى الجمعيات التعاونية لتقوم بعرضها للبيع على أعضائها .

(رابعاً) تقرير الوسائل اللازمة لمنع التلاعب بأسعار السلع والمواد الخاضعة لهذا المرسوم بقانون وتعيين مواصفاتها .

مادة ٦ - يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يلزم بقرارات يصدرها :

(١) أصحاب الفنادق والبسيونات والمطاعم والمقاهي والحانات والبوفيهات وغيرها من المحال العمومية المعدة لبيع الوجبات والمأكولات والمشروبات بإعلان أسعار بيعها في هذه الأماكن ومقابل الدخول فيها .

(٢) أصحاب الغرف في الفنادق والبسيونات المفروشة وما يماثلها من الأماكن المعدة لإيواء الجمهور أو السياح بإعلان أجور الغرف .

(٣) تجار التجزئة والباعة الجمالين بإعلان أسعار ما يعرضونه للبيع .

(١) مضافة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ الجريدة الرسمية في ١٨/٥/١٩٥٩ - العدد ١٠٣ .

مادة ٧ — يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يكلف أصحاب المصانع والمتاجر بتقديم بيانات عن تكاليف إنتاج أو استيراد أية سلعة من السلع التي يعينها بقرار يلحق به جدول ببيان عناصر التكاليف المتعلقة بالصناعة أو التجارة كما يجوز له أن يطلب منهم عينات من السلع التي يتجهونها أو يستوردونها .

مادة ٨ — تسرى جداول الأسعار وقرارات تعيين الأرباح على السلع التي يتم تسليمها بعد تاريخ العمل بهذه الجداول أو القرارات تنفيذاً لتعهدات أبرمت قبل ذلك التاريخ .

(١) مادة ٩ — يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين، وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من باع سلعة مسعرة أو معينة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المعين أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح أو فرض على المشتري شراء سلعة أخرى معها أو علق البيع على أى شرط آخر يكون مخالفاً للعرف التجاري .

وجوز الحكم بخلق أجل مدة لا تجاوز أسبوعاً وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

وفي حالة العود تضاعف العقوبة في حديقها الأدنى والأقصى ويكون الحكم بخلق أجل مدة أسبوع وجوباً .

ويعاقب بالعقوبات ذاتها على مخالفة القرارات التي تصدر تنفيذاً للمادة الخامسة ويجوز أن ينص في تلك القرارات على عقوبات أقل .

(٢) مادة ١٠ — يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

(١) من قدم الوجبات والمأكولات والمشروبات أو عرضها بأكثر من السعر المقرر أو امتنع عن تقديمها أو حصل مقابلاً للدخول أكثر من المقرر .

(٢) من أجر خروفاً أو عرضها للتأجير بإيجار يزيد على الحد المقرر .

مادة ١١ — يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة .

(١) من يشتري بقصد الاتجار سلعة بسعر يزيد على السعر الذي تعينه لجنة التسعير .

(١) و (٢) مدونة القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ الواقع المصرية في ١٩٥٧/٧/٤ -
المادة ١١ مكرر .

(ب) من يشتري بقصد الاتجار سلعة بثمن يزيد فيه الربح على المقرر طبقاً للبند (١) من المادة الرابعة ، ولا يكون المشتري مسئولاً إذا توافر الشرطان الآتيان :

١ - إذا تحقق المشتري من أن فاتورة البيع لا تحمل بياناً باسم تجارى ومضى أو غرور :

(٢) إذا لم يتم الدليل على أن المشتري يعلم بالأرباح غير المشروعة التي حصل عليها البائع .

مادة ١٢ - يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً من اشترى بقصد الاستهلاك سلعة مسعرة بسعر يزيد على الحد المقرر ، ويعفى المشتري من العقوبة إذا بلغ السلطات المختصة بالجريمة أو اعترف بها .

مادة ١٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تزيد على خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين :

(١) من خالف أحكام القرارات التي تصدر بإعلان الأسعار والأجور ومقابل الدخول . فإذا كان المخالف من الباعة الجائلين عوقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً وبالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بإحدى هاتين العقوبتين .

(٢) من خالف أحكام القرارات التي تصدر استناداً إلى المادة السابعة .

(٣) من امتنع عن بيع سلعة غير مسعرة أو غير محددة الربح في تجارتها وكل من طالب عيلاً بثمن أعلى من الثمن المعلن عن هذه السلعة .

وفي حالة العود تضاعف العقوبات المنصوص عليها بالنسبة إلى حديها الأدنى والأقصى .

مادة ١٤ - لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة في الحالات المنصوص عليها في المواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ .

مادة ١٥ - يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها . فإذا ثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضرت العقوبة على الغرامة المبينة في المادتين ١٣ و ١٤ .

مادة ١٦ - تُشهر ملخصات الأحكام التي تصدر بالإدانة في الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون طبقاً للنماذج التي تعدها وزارة

التجارة والصناعة بتعليقها على واجهة محل التجارة أو المصنع مكتوبة بحروف كبيرة وذلك لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ولمدة شهر إذا كان الحكم بالغرامة ، ويعاقب على تزوير هذه الملصقات أو إخفائها بأية طريقة أو إتلافها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً . فإن كان الضالعل هو أحد المشتولين عن إدانة الخلل أو أحد عماله يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة .

مادة ١٧ — يكون الموظفون الذين يتدبرهم وزير التجارة والصناعة بقرار منه صفة رجال الضبط القضائي في إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون والقرارات المنفذة له . ويكون لهم ولرجال الضبط القضائي في جميع الأحوال الحق في دخول المصانع والمحال والمخازن وغيرها من الأماكن المخصصة لصنع أو بيع أو تخزين المواد المشار إليها في هذا المرسوم بقانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له وطالب ولخص الدفاتر التجارية وغيرها من المستندات والفوائير والأوراق مما يكون له شأن في مراقبة تنفيذ تلك الأحكام . كما يجوز لهم تفشيش أى مكان يشتبه في التخزين فيه . على أنه إذا كان المكان مسكوناً وجب قبل دخوله الحصول على إذن من النيابة العمومية أو القاضي بحسب الأحوال .

ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة التاسعة من يحول دون دخول الموظفين المذكورين أو رجال الضبط أو يمتنع عن تقديم الدفاتر وغيرها أو يدلي ببيانات غير صحيحة .

مادة ١٨ — كل شخص مكلف بتنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون عن أشير إليهم في المادة السابقة ولم يبرأه بر المهنة طبقاً لما تقضى به المادة ٣١٠ من قانون العقوبات وإلا كان مستحقاً للعقوبات المنصوص عليها في المادة الأخيرة .

مادة ١٩ — مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر كل شخص مكلف بمراقبة تنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون عن أشير إليهم في المادة ١٧ ، إذا تعدل إهمال المراقبة أو إخفاء التبليغ عن أية مخالفة لهذا المرسوم بقانون .

مادة ٢٠ — يفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون على وجه الاستعجال .

(١) مادة ٢٠ مكرراً - لوذير التموين أن يصرف مكافأة مالية لكل شخص سواء أكان من موظفي الحكومة أم من غيرهم يكون قد ضبط الأصناف موضوع الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون أو سهل ضبطها وتكون المكافأة بنسبة لا تجاوز ٥٠ ٪ من قيمة الأشياء المحكوم بمصادرتها .

ولوذير التموين أيضاً أن يمنح كل شخص يكون قد ضبط أو سهل ضبط الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون في الأحوال التي لا تجب فيها المصادرة بنسبة لا تجاوز ٥٠ ٪ من قيمتها .

وفي حالة تعدد الأشخاص المشار إليهم تورع المكافأة بينهم كل بنسبة مجزؤه .
مادة ٢١ - يبطل العمل بالمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير الجبري والمعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ ويستمر العمل بالقرارات التي صدرت استناداً إلى أحكامه فيما لا يتعارض مع أحكام هذا المرسوم بقانون .

مادة ٢٢ - على وزراء التجارة والصناعة والداخلية والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم بقانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

جدول

ملحق بالقانون الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح

المواد البترولية	الفلل والحبوب
الكحول و السبرتو ،	تقاوى الحبوب
الاسمنت	الأرز وجميع الكون
الطوب	الدقيق ومشتقاته
الأدوية والعقاقير المستوردة	الخيز
البحوم (حذفت بالقرار رقم ٣٧٢	السكر
لسنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية في	الملح
١٠/١٢/١٩٦٤ - العدد ٩٨ مكرر	الزيوت
الأكياس والركائب	الكسب

(١) مضافة بالقانون رقم ٥٧٠ لسنة ١٩٥٤ - الوقائع المصرية في ١١/٤/١٩٥٤ -
العدد ٨٨ مكرر غير اعتيادي .

النفا :

مضاف بالقرار رقم ٤٣٧ لسنة ١٩٥٠ في ١٠/١٠/١٩٥٠ .
ثم حذف بالقرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥١ الواقع المصرية في ٢٦/٤/١٩٥١
العدد ٩٨ مكرر .

التصدير :

مضاف بالقرار رقم ٤٧٣ لسنة ١٩٥٠ الواقع المصرية في ٦/١١/١٩٥٠ .
العدد ١٠٥ .
ثم وحذف بالقرار رقم ٥٧١ لسنة ١٩٥٠ الواقع المصرية في ٢٨/١٢/١٩٥٠ .
(العدد ١٣٣) .

التعطن الاشترى والراجوراه والجزيرة ٣. الخلوج والفرع من رتبة جودفهر
إلى رتبة فيلجود فهر جود مضاف بالقرار رقم ٥٤٣ لسنة ١٩٥٠ الواقع المصرية
في ٦ ديسمبر ١٩٥٠ - العدد ١١٤ مكرر) .
الاستبارين :

مضاف بالقرار رقم ١٨ لسنة ١٩٥١ الواقع المصرية في ١٥/١/١٩٥١ -
العدد ٥ .

المواخ : (مضاف بالقرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٥١ الواقع المصرية في
٢٥/١/١٩٥١ - العدد ٨) .

الدجاج والأرانب والبط والأوز والحمام :

(مضاف بالقرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٥١ الواقع المصرية في ٢٢/٣/١٩٥١ -
العدد ٢٦) .

ثم حذف جميعها بالقرار رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤ الواقع المصرية في
١٠/١٢/١٩٦٤ - العدد ٩٨ مكرر) .

البطيخ : (مضاف بالقرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥١ الواقع المصرية في
٢٦/٤/١٩٥١ - العدد ٣٦) .

الاحماض المعدنية : (مضاف بالقرار رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥١ الواقع المصرية
في ١٩/٧/١٩٥١ - العدد ٦٣) .

(١) النصب بجميع أنواعه : (مضاف بالقرار رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٢ الواقع
المصرية في ٢٤/٧/١٩٥٢ - العدد ١٠٩) .

(١) صدر القرار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ بإضافة النصب المستورد إلى الجدول الملحق بالرسوم
رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ الواقع المصرية في ١٨/٩/١٩٥٢ - العدد ٣٤ .

محول التربية الحية والبقري الصغير الكنتوز : (مضاف بالقرارات رقم ١١١ لسنة ١٩٥٢ الوقائع المصرية في ٤/٩/١٩٥٢ - العدد ١٢٧)
- ثم حذفت بالقرار رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية في ١٠/١٢/١٩٦٤ - العدد ٣٧ مكرر).

ذيت الطوارئ السائب : (مضاف بالقرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٢ الوقائع المصرية في ٤/٩/١٩٥٢ - العدد ١٢٧).

الفول - العدس - الفواكه المستوردة - الخضروات بجميع أنواعها : (مضاف بالقرار رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٢ الوقائع المصرية في ١٠/١٠/١٩٥٢ - العدد ٣٧ مكرر).
المسكرونة - الحلوة الطحينية - اللبن - الحمام - الدجاج الرومي - الجبن - الزبد المسلي - الفواكه المحلية بجميع أنواعها - (١) التلج : (مضاف بالقرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٢ الوقائع المصرية في ٩/١٠/١٩٥٢ - العدد ١٥٤ مكرر).
- ثم حذف الحمام والدجاج الرومي بالقرار رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية في ١٠/١٢/١٩٦٤ - العدد ٩٨ مكرر.

الاسماك بجميع أنواعها : (مضاف بالقرار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ الوقائع المصرية في ٢٠/١٠/١٩٥٢ - العدد ١٤٣ مكرر).

- ثم ألغى القرار رقم ١ لسنة ١٩٥٥ الوقائع في ١٧/١/١٩٥٥ - العدد ٥).
بذرة القطن : (مضاف بالقرار رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٢ الوقائع المصرية في ٥/١/١٩٥٢ - العدد ٢).

الآفة الفطرية المنتجة حلياً : (مضاف بالقرار رقم ١٤ لسنة ١٩٥٢ الوقائع المصرية في ٩/٢/١٩٥٢ - العدد ١٢).

الملابس الداخلية مثل السنارة التريكو والجوارب المنتجة حلياً : (مضاف بالقرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٢ الوقائع المصرية في ٢٣/٣/١٩٥٢ - العدد ٢٥).
غاز البيوتين - البوتاجاز : (المضاف بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٥٢ الوقائع المصرية في ٨/٤/١٩٥٢ - العدد ٢٩).

الاسماك المملحة بجميع أنواعها : (مضاف بالقرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٢ الوقائع المصرية في ١٦/٤/١٩٥٢ - العدد ٣٣).

(١) صدر أيضاً القرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٢ بإضافة التلج إلى الجندول المملح بالمرسوم بقانون في ١٦/٤/١٩٥٣ - العدد ٣٢.

— ثم ألغى بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٥٥ الوقائع المصرية في ١٧/١/١٩٥٥ —
العدد ٥ .

(١) قر الدين : (مضاف بالقرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٣ الوقائع المصرية في ١٨/٥/١٩٥٣ العدد ٤١ ثم ألغى بالقرار رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٣ الوقائع المصرية في ١/٨/١٩٥٣ — العدد ٦٥) .

الأضنام : (مضافة بالقرار رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ الوقائع المصرية في ١٨/٥/١٩٥٣ العدد ٣٨ — ثم حذفت بالقرار رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية في ١٠/١٢/١٩٦٤ — العدد ٩٨ مكرر) .

الاشماك الطازجة بجميع أنواعها : مضافة بالقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٥ الوقائع المصرية في ٢٧/٦/١٩٥٥ — العدد ٥٠ — ثم حذفت بالقرار رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية في ١٠/١٢/١٩٦٤ — العدد ٩٨ مكرر) .

قر الدين واليا ميث : (مضاف بالقرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٦ الوقائع المصرية في ١٧/٤/١٩٥٦ — العدد ٣١ مكرر (١)) .

— ثم ألغى بالقرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٥ الوقائع المصرية في ١١/٢/١٩٦٥ —
العدد ١١) .

السلك البكلاء : (مضافة بالقرار رقم ٣١ لسنة ١٩٥٦ الوقائع المصرية في ١٧/٤/١٩٥٦ — العدد ٣١ مكرر (١)) .

الاشمعة السكبائية بجميع أنواعها : (مضافة بالقرار رقم ٣٢١ لسنة ١٩٥٦ الوقائع المصرية في ٢٩/١١/١٩٥٦ — العدد ٩٦ مكرر (١)) .

البن بجميع أنواعه المختلفة : (مضاف بالقرار رقم ١٣ لسنة ١٩٥٧ الوقائع المصرية في ١٠/١/١٩٥٧ — العدد ٤ مكرر (ب)) .

الشاى : (مضاف بالقرار رقم ١٣ لسنة ١٩٥٧ الوقائع المصرية في ١٣/١/١٩٥٧ العدد ٤ مكرر (ب)) .

القصدير النقى : (مضاف بالقرار رقم ٧١ لسنة ١٩٥٧ الوقائع المصرية في ٢٩/٤/١٩٥٧ — العدد ٣٥ مكرر) .

(١) انظر قر الدين ويا ميث .

الزى المدرسى : (مضاف بالقرار رقم ١١٠ لسنة ١٩٥٧ الوقائع المصرية في ١٥/٩/١٩٥٧ - العدد ٧١ مكرر)

الزجاج والمصنوعات الزجاجية : (مضاف بالقرار رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٨ الوقائع المصرية في ٥/٨/١٩٥٨ - العدد ٦٠ مكرر).

الآلقة والمنسوجات المنتجة علياً : (مضاف بالقرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ الوقائع المصرية في ٢٠/٨/١٩٥٨ - العدد ٦٤ مكرر (١)).

الصفائح : (مضاف بالقرار رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٨ الوقائع المصرية في ٣/٩/١٩٥٨ - العدد ٦٨ مكرر).

البطاطين والملابس الجاهزة المصنوعة علياً والغزل بكافة أنواعه وأمواس الحلالة بكافة أنواعها : (مضاف بالقرار ١٤ سنة ١٩٥٨ الوقائع المصرية في ٤/١٠/١٩٥٨ - العدد ٧٧ مكرر غير اعتيادي).

تقوى البطاطس المستوردة : (مضاف بالقرار رقم ٢٢ سنة ١٩٥٩ الوقائع المصرية في ٢٣/٢/١٩٥٩ - العدد ١٦ ملحق)

الأدوية منتجة علياً : (مضاف بالقرار رقم ٣٨ سنة ١٩٥٩ الوقائع المصرية في ٣٠/٤/١٩٥٩ - العدد ٢٤ ملحق)

الفاسوليا المستوردة : (مضاف بالقرار رقم ١١١ سنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية في ١١/٧/١٩٦٠ - العدد ٥٣)

البصل والثوم : (مضاف بالقرار رقم ١٩٠ سنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية في ١٣/١٠/١٩٦٣ - العدد ٨٠)

الخضروات بجميع أنواعها : (مضاف بالقرار رقم ٥٥ سنة ١٩٦١ الوقائع المصرية في ١٨/٢/١٩٦١ - العدد ١٤ مكرر (١))

المبيدات الحشرية بجميع أنواعها : (مضاف بالقرار رقم ٩٠ سنة ١٩٦١ الوقائع المصرية في ٢٤/٤/١٩٦١ - العدد ٣٣)

أجود الإتنافح بمياه الآبار الارتوازية والبحاى : (مضاف بالقرار رقم ١٧٥ سنة ١٩٦١ الوقائع المصرية في ٢٢/٧/١٩٦١ - العدد ٥٧ مكرر ثم حذفت بالقرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ - الوقائع المصرية في ٥/٣/١٩٦٧ - العدد ١٩)

لبن الأطفال المجفف بكافة أنواعه ومسمياته : (مضاف بالقرار رقم ١٩٠ سنة ١٩٦١ الوقائع المصرية في ٩ / ٨ / ١٩٦١ - العدد ٦٢ مكرر)

الجلiske : (مضاف بالقرار رقم ٢١١ سنة ١٩٦١ الوقائع المصرية في ٢٨ / ٨ / ١٩٦١ - العدد ٦٨ ملحق)

اللب : (مضاف بالقرار رقم ٢٨٨ سنة ١٩٦١ الوقائع المصرية في ٨ / ١ / ١٩٦٢ - العدد ٣).

الفول السوداني الخام بجميع أنواعه : (مضاف بالقرار رقم ٢٤٤ سنة ١٩٦٢ الوقائع المصرية في ١٢ / ٩ / ١٩٦٢ - العدد ٧١ مكرر).

تقاي الحضر والقواكة : (مضاف بالقرار رقم ٥ سنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية في ١٦ / ١ / ١٩٦٤ - العدد ٥).

الالبان المستوردة ومنتجاتها والأغذية المحفوظة والمستوردة بجميع أنواعها ومسمياتها : (مضاف بالقرار رقم ١١٧ سنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية في ٢٩ / ٦ / ١٩٦٤ - العدد ٥).

السמיד المحلى والملوحة المستوردة وصلصة الطماطم المستوردة والزبد والمسلل المستورد بجميع أنواعها الطبيعي والصناعي : (مضاف بالقرار رقم ٢٧١ سنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية في ٨ / ١٠ / ١٩٦٤ - العدد ٨٠ ملحق)

ورق التواليت : (مضاف بالقرار رقم ٣٧٠ سنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية في ٢١ / ١٢ / ١٩٦٤ - العدد ١٠١).

اللحوم المستوردة والدجاج العادى والرومى المستورد والدجاج المنتج محليا من المؤسسة العامة للدواجن والجمال والمواشى والأفئام الحية والمستوردة : (مضاف بالقرار رقم ٢٧٢ سنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية في ١٠ / ١٢ / ١٩٦٤ - العدد ٩٨ مكرر)

الزيتون المستورد والزيت الزيتون المستورد والريجة المستوردة : (مضاف بالقرار رقم ٣٧٥ سنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية في ٢١ / ١٢ / ١٩٦٤ - العدد ١٠١)

الفلفل الأسود : (مضاف بالقرار رقم ٧٠ سنة ١٩٦٥ الوقائع المصرية في ١٥ / ٣ / ١٩٦٥ - العدد ٢٠).

الفلفل الأحمر بأنواعه المختلفة : (مضاف بالقرار رقم ٧٧ سنة ١٩٦٥ الوقائع المصرية في ٢٥ / ٣ / ١٩٦٥ - العدد ٢٣).

(٣ - قوانين التوين والتسوير)

الأخشاب المستوردة بجميع أصنافها ومسمياتها : (مضافة بالقرار رقم ٢١٩
 سنة ١٩٦٥ الوقائع المصرية في ١٦ / ٨ / ١٩٦٥ - العدد ٦٣)
 البطاريات الجافة المستوردة: (مضافة بالقرار رقم ٢٩٤ سنة ١٩٦٥ الوقائع
 المصرية في ١٠ / ١ / ١٩٦٦ - العدد ٣)
 الكتان وقش الكتان وبذرتة: (مضاف بالقرار رقم ٦٦ سنة ١٩٦٦ الوقائع
 المصرية في ٩ / ٥ / ١٩٦٦ - العدد ٣٤)
 البهرات والتوابل المستوردة بجميع أنواعها ومسمياتها: (مضاف بالقرار رقم
 ٩١ سنة ١٩٦٦ الوقائع المصرية في ٦ / ٦ / ١٩٦٦ - العدد ٤٢)
 اللبان الذكر المستورد بجميع أنواعه: (مضاف بالقرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٦
 الوقائع المصرية في ١٣ / ٦ / ١٩٦٦ - العدد ٤٤)
 الجلود الخام المحلية - الأسماك الطازجة المحلية: (مضافة بالقرار رقم ٣٠ لسنة
 ١٩٦٧ - الوقائع المصرية في ٢٧ / ٢ / ١٩٦٧ - العدد ١٦)
 الساعات المستوردة بكافة أنواعها وأصنافها : (مضافة بالقرار رقم ٣٤ لسنة
 ١٩٦٧ - الوقائع المصرية في ٤ / ٣ / ١٩٦٧ - العدد ١٨)
 مجموعات الرش المستورد المستخدمة في عمليات مقاومة الآفات الزراعية
 بكافة أنواعها وأصنافها وقطع غيارها : (مضافة بالقرار رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٧
 الوقائع المصرية في ١٠ / ٧ / ١٩٦٧ - العدد ١٢٠)
 العرقوس بجميع أصنافه ومسمياته: (مضاف بالقرار رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٧
 الوقائع المصرية في ١٠ / ٥ / ١٩٦٧ - العدد ١٩٥)

قانون رقم رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

بجمع التدليس والنش

قرر مجلس الفيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خدع أو شرع في أن يخدع المتعاقد معه بأية طريقة من الطرق في أحد الأمور الآتية :

١ — عدد البضاعة أو مقدارها أو مقياسها أو كيلها أو وزنها أو طاقتها أو عيارها .

٢ — ذاتية البضاعة إذا كان ماسلم منها غير ماتم التعاقد عليه .

٣ — حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ماتحتويه من عناصر ناقصة وعلى العموم العناصر الداخلة في تركيبها .

٤ — نوعها أو أصلها أو مصدرها في الأحوال التي يعتبر فيها - بموجب الاتفاق أو العرف - النوع أو الأصل أو المصدر المستند غشاً إلى البضاعة سلباً أساسياً في التعاقد .

وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا ارتكب الجريمة أو شرع في ارتكابها باستعمال موازين أو مقاييس أو مكاييل أو دمغات أو آلات لحص أخرى مزيفة أو مختلة أو باستعمال طرق أو وسائل من شأنها جعل عملية وزن البضاعة أو قياسها أو كيلها أو لحصها غير صحيحة ولو حصل ذلك قبل إجراء العمليات المذكورة .

مادة ٣ — يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

١ — من غش أو شرع في أن يغش شيئاً من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية معداً لبيع أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من هذه المواد أو العقاقير أو الحاصلات مع علمه بغشها أو بفسادها . ويفترض العلم بالنش أو الفساد إذا كان المخالف من

المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين مالم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة (١).

٢ — من طرح أو عرض للبيع أو باع مواد مالم يستعمل في غش أغذية الانسان أو الحيوان أو العقاقير أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية على وجه يبنى جواز استعمالها استعمالاً مشروعاً وكذلك من عرض على استعمالها بواسطة كراسات أو مطبوعات من أى نوع كانت .

وتسكون العقوبة بالحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائه وخمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا كانت المواد أو العقاقير أو الحاصلات المغموشة أو الفاسدة أو كانت المواد التي تستعمل في الغش في الجرائم المشار إليها في الفقرتين السابقتين ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان. وتطبق العقوبات المنصوص عليها في الفقرة السابقة ولو كان المشتري أو المستهلك عالماً بغش البضاعة أو بفسادها .

مادة ٣ — يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور أو بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حازز بغير سبب مشروع شيئاً من المواد أو العقاقير الطبية أو الحاصلات المشار إليها في المادة السابقة وهو عالم بذلك .

وتسكون العقوبة بالحبس لمدة لا تتجاوز ستة شهور والغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنيهاً إذا كانت المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي وجدت في حيازته ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان .

مادة ٤ — يحظر استيراد شيء من أغذية الانسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية يكون مغموشاً أو فاسداً .

غير أنه يجوز للسلطة المختصة أن تسمح بإدخالها في القطر وبتداولها أو باستعمالها لأي غرض آخر مشروع . وذلك في خلال الأربع والعشرين ساعة من الطلب المقدم إليها وبالشروط التي يصدر بها قرار وزاري .

إذا رفض الطلب ولم يتم صاحب الشأن إعادة تصديرها في الخارج في الميعاد الذي تحدده السلطة المختصة تعدم المواد أو العقاقير أو الحاصلات على نفقة المرسل إليه . ويجوز أن تبين الحالات التي تعتبر فيها المواد أو العقاقير أو الحاصلات مغموشة أو فاسدة ويكون ذلك بقرار وزاري .

(١) معلقة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ في ١٠ يوليو سنة ١٩٦١

مادة ٥ - (١) يجوز بمرسوم فرض حد أدنى أو حد معين من العناصر في تركيب العقاقير الطبية أو في المواد المستعملة في غذاء الإنسان أو الحيوان أو في المواد المعدة للبيع باسم معين في أية بضائع أو منتجات أخرى . ويعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ركب أو صنع أو انتج بقصد البيع مواد مخالفة لأحكام هذا المرسوم .

ويجوز أن ينص المرسوم على حظر تصدير المواد المركبة أو المصنوعة أو المنتجة بالخالف لهذه الأحكام أو استيرادها أو بيعها أو عرضها أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع ويعاقب بالعقوبات السابقة كل من خالف هذه الأحكام مع عليه بذلك .

مادة ٦ - (٢) يجوز بمرسوم فرض استعمال أوان أو أوعية أو أشياء مختلفة أو تنظيم استعمالها في تحضير ما يكون معداً للبيع من العقاقير الطبية والمواد الغذائية وغيرها أو في صنعها أو وزنها أو تصبئها أو حزمها أو حفظها أو حيازتها أو توزيعها أو نقلها أو عرضها أو طرحها للبيع أو بيعها .

ويجوز بمرسوم أيضاً إيجاب بيان شروط استهلاك هذه العقاقير أو المواد أو تسميتها أو حفظها أو حيازتها أو بيان الحالات التي تكون فيها غير صالحة للاستهلاك أو بيان مصدرها أو محل صنعها أو اسم صانعها أو غير ذلك من البيانات . كما يجوز بمرسوم فرض قيود وشروط استعمال البضائع والمنتجات أياً كانت .

ويجوز كذلك لمنع الغش والتدليس في البضائع المباعة أو ينظم بمرسوم تصدير البضائع التي يسرى عليها هذا القانون أو استيرادها أن صنعها أو بيعها أو طرحها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع .

ويجوز أن يبين بقرار وذاوى السكيفية التي تكتب بها البيانات مسابقة الذكر أو كيفية تنظيم السجلات والدفاتر وإمسائها ومراجعتها أو إعطاء الشهادات أو اعتمادها أو تحديد المدة اللازمة لتصريف المنتجات والبضائع التي تكون مخالفة لأحكام هذا القانون أو المراسم أو القرارات الصادرة تنفيذاً له . ويعاقب على مخالفة أحكام المراسم والقرارات المذكورة بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة .

(١) المادة الخامسة معدلة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ .

(٢) المادة السادسة معدلة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ المفار إليه .

مادة ٧ - (١) يجب أن يقضى الحكم في جميع الأحوال بمصادرة المواد أو العقائير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة ، فإذا لم ترفع الدعوى الجنائية لسبب ما فيصدر قرار المصادرة من النيابة العامة .

مادة ٨ - في حالة الحكم بعقوبة بدية مخالفة أحكام المواد السابقة يجوز للمحكمة أن تأمر إما بنشر الحكم في جريدة أو جريدتين أو ببلصقه في الأماكن التي تعينها المحكمة لمدة لا تتجاوز سبعة أيام وذلك على نفقة المحكوم عليه .

فإذا أنلفت الاعلانات أو أخفيت أو مزقت كلها أو بعضها بفعل المحكوم عليه أو بتحريره أو بانفاقه عوقب بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيناً وذلك بدون الإخلال بتنفيذ نصوص الحكم المتعلقة بالإعلان تنفيذاً كاملاً .

مادة ٩ - لا تنطبق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة الغرامة في الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ١٠ - مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٩ و ٥٥ من قانون العقوبات يجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصلقه . وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات والبيانات التجارية والمادة ١٣ من قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للوائح والمكاييل وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أي قانون آخر خاص بجمع الفس والتدليس متائلة في العود .

مادة ١١ - يثبت المخالفات لأحكام هذا القانون وأحكام اللوائح المصادرة بتنفيذه ولأحكام المراسيم المنصوص عليها في المادتين الخامسة والسادسة الموظفون المعينون خصيصاً لذلك بقرار وراى .

ويعتبر هؤلاء من مأمورى الضبطية القضائية ويجوز لهم أن يدخلوا لهذا الغرض في جميع الأماكن المطروحة أو المعروضة فيها للبيع أو المودعة فيها المواد الخاضعة لأحكام هذا القانون ماعدا الأجزاء المخصصة منها للسكن فقط . ولهم الحق في أن يأخذوا عينات من تلك المواد وفقاً لما تقرره اللوائح من الإجراءات .

(١) المادة العاشرة ممددة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ المأرإليه .

مادة ١٢ - إذا وجدت لدى الموظف المفسد إلبهم في المادة السابقة أسباب فنية تجعلهم على الاعتقاد بأن هناك مخالفة لأحكام هذا القانون جاز لهم ضبط المواد المشتبه فيها بصفة وقتية .

وفي هذه الحالة يدعى أصحاب الشأن للحضور وتؤخذ خمس عينات على الأقل بقصد تحليلها تسلم لإنتان منها لصاحب الشأن ويحرر بهذه العملية محضر يحتوى على جميع البيانات اللازمة للتثبت من ذات العينات والمواد التي أخذت منها . مع عدم الإخلال بحق المتهم في طلب الإفراج عن البضاعة المضبوطة من القاضي الجزئى أو قاضى التحقيق بحسب الأحوال يفرج عنها بحكم القانون إذا لم يصدر أمر من القاضى بتأييد عملية الضبط في خلال السبعة الأيام التالية ليوم الضبط .

مادة ١٢ مكرر (١) - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حال دون تأدية الموظف المفسد إلبهم بالمادة ١١ أعمال وظائفهم سواء بمنعهم من دخول المصانع أو المخازن أو المتاجر أو من الحصول على عينات أو بأية طريقة أخرى .

مادة ١٣ - تلغى المواد ٢٢٦ و ٢٤٧ و ٢٨٢ من قانون العقوبات .
مادة ١٤ - في حالة ارتكاب مخالفة جديدة لأحكام القرارات الصادرة بتنفيذ هذا القانون في خلال الثلاث سنوات التالية لصدر الحكم بالعقوبة في المخالفة السابقة يجوز للقاضى أن يحكم على المخالف بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات . كذلك الحكم في المخالفات المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ١٥ - على وزارة الصحة العمومية والتجارة والصناعة والمالية والعدل والزراعة تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(٢) ولوزير التجارة والصناعة أن يصدر بالاتفاق مع وزارة المالية والزراعة والصحة العمومية القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

(١) المادة ١٢ مكرراً مضافة بالقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٤٨ .

(٢) الفقرة الثانية من المادة ١٥ مضافة بالقانون ٥٣ سنة ١٩٤٩ للمعار إليه .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٦ (١)
باستثناء بعض المواد القانونية من أحكام التسعير الجبري

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بفثون
التسعير الجبري وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يجوز تصدير المواد التموينية الفائضة عن حاجة الاستهلاك المحلي
بأسعار تزيد عن سعرها الجبري (٢) .

على أنه بالنسبة إلى السلع التي تعين بقرار من وزير التموين والتي تقوم فيها
الحكومة بالتصدير مباشرة أو التصريح بالبيع لحساب التصدير فإن الفرق
يضاف لصالح الخزنة العامة .

ويعتبر صحيحاً ما تم تحصيله من فروق قبل العمل بهذا القرار بقانون .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون
ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٢١ لسنة ١٩٥٩

في شأن منع احتكار توزيع السلع المنتجة محلياً (٣)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

(١) الجريدة الرسمية في ١٥/٨/١٩٥٦ العدد ٦٢ مكر .

(٢) صدر القرار رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ في ٢٢ / ٨ / ١٩٥٦ بالمواد التي ينطبق عليها
القرار بقانون ٢٩٧ سنة ١٩٥٦ وهي الكسب والرفة .

(٣) الجريدة الرسمية في ٨ / ١٠ / ١٩٥٩ - العدد ٢١٢ مكرج .

قرر القانون الآتي :

- مادة ١ - لا يجوز في أي من إقليمي الجمهورية أن يحتكر موزع واحد توزيع سلعة منتجة محليا ومخضور استيراد مثلها من الخارج
- مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالسجن مدة لا تزيد على ستة أشهر وغرامة لا تقل عن خمسين جنيبا ولا تجاوز ألف جنيبه أو بإحدى هاتين العقوبتين .
- مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في إقليمي الجمهورية من تاريخ نشره .

مستخرج من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٢

بإعادة تنظيم استيراد وتصنيع وتجارة الأدوية والمستلزمات الطبية^(١)

- مادة ١ - استثناء من أحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يكون تسعير الأدوية والمستلزمات والكياويات الطبية أو تحديد نسبة الربح فيها سواء أكانت محلية أو مستوردة بمعرفة لجنة تشكل بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزيرى الزراعة والتكوين وتصدر قرارات اللجنة من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير الصناعة
- وكل من يبيع أى سلعة من السلع المذكورة بالفقرة السابقة أو يعرضها للبيع بسعر أو يفرض على المشتري شراء سلعة أخرى معها أو يعلق البيع على شرط آخر يكون مخالفا للعرف التجارى يعاقب بالعقوبات الواردة فى القانون سالف الذكر .
- ويتولى ضبط مخالفة أحكام الفقرة السابقة الموظفون القائمون على طريقة تنفيذ أحكام القانون المذكور .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣١٦ لسنة ١٩٦٧ بإعادة تشكيل لجنة التكوين العليا^(٢)

رئيس الجمهورية .

بعد الاطلاع على الدستور .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإعادة تشكيل لجنة التكوين العليا .

(١) الجريدة الرسمية فى ٢٥ / ٧ / ١٩٦٢ - العدد ١٦٨

(٢) الجريدة الرسمية فى ١١ / ٢ / ١٩٦٧ - العدد ٢٥ .

قرر :

مادة ١ - يعاد تشكيل لجنة التموين والعليا على الوجه الآتى :
وزير التموين والتجارة الداخلية
وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية
وكيل وزارة العمل
وكيل وزارة النقل
وكيل وزارة الخزانة
وكيل وزارة الزراعة
وكيل وزارة الصناعة
رئيساً
أعضاء

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧

بإعلان حالة الطوارئ (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .

وللمحافظة على الأمن والدفاع عن البلاد ضد أخطار التهديد الخارجى

قرر :

تعلن حالة الطوارئ فى جميع أنحاء الجمهورية العربية المتحدة اعتباراً من

يوم الاثنين ٢٦ صفر سنة ١٣٨٧ الموافق ٥ يونية سنة ١٩٦٧ .

(١) الجريدة الرسمية فى ٥ يوليو سنة ١٩٦٧ - المذد ٦٣ مكرر .

أمر رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧ لسنة ١٩٦٧
إحالة بعض الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام إلى محاكم أمن الدولة
رئيس الجمهورية .

بعد الإطلاع على الدستور .

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ بإعلان حالة الطوارئ .
قرر :

مادة ٩ — يجوز للنسابة العامة أن تقدم إلى محاكم أمن الدولة الجرائم الآتي ذكرها :
أولاً : الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكرراً
والثالث والرابع من الكتاب الثاني وفي المواد ١٧٢ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦
و ١٧٧ من قانون العقوبات .

ثانياً : الجرائم المنصوص عليها في المواد من ١٦٣ إلى ١٧٨ من قانون
العقوبات بشأن تعطيل المواصل .

ثالثاً : الجرائم المنصوص عليها في المرسومين بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
الخاص بشؤون التموين ورقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتصوير الجبري وتحديد
الأرباح والقرارات المنفذة لهما .

رابعاً : الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن
الأسلحة والذخائر .

مادة ٢ — إذا كان الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم
مرتبط بعضها ببعض لغرض واحد وكانت إحدى تلك الجرائم داخلة في اختصاص
محاكم أمن الدولة جاز للنسابة العامة تقديم الدعوى برمتها إلى محاكم أمن الدولة
وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٧ من قانون العقوبات .
مادة ٣ — ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية .

(١) الجريدة الرسمية في ١٩٦٧/٩/٣ — العدد ٨٧ مكرر .

وكان قد صدر قرار وزير السجل بتاريخ ٥٨ / ٥ / ١٩٦٤ (الوقائع المصرية في
١ / ٦ / ١٩٦٤ العدد ٤٣ مكرر) ويقضى إن يضاف إلى المادة الثانية من قرار وزير العدل
بتاريخ ١٩ / ١٢ / ١٩٦١ بأنهاء محكمة القاهرة الجزئية للجنح المستجلة البنندان الآتيان :
(ي) الجرائم المتعلقة بالرسوم بقانون رقم ٥٥ سنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين ؛
(ك) الجرائم المتعلقة بالرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشؤون التصوير
الجبري وتحديد الأرباح .

قرار نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة للخدمات
رقم ٢٥ لسنة ١٩٦١

بمنقل إختصاصات بعض الوزارات إلى المجالس المحلية

نائب رئيس الجمهورية للخدمات

بعد الإطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة
المحلية المعدل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ بإصدار اللائحة التنفيذية
لقانون نظام الادادة المحلية .

وعلى قرار اللجنة المركزية للإدارة المحلية بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦٠ .
قرر :

مادة ١ — تنقل إختصاص الوزارات الآتية إلى المجالس المحلية وفقاً لأحكام
قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه وذلك اعتباراً من بدء
السنة المالية ١٩٦٢ / ١٩٦٣ .

(أ) وزارة الزراعة .

(ب) وزارة القويين .

(ج) وزارة الثقافة والإرشاد القومي .

مادة ٢ — يلغى ما يخالف ذلك من أحكام .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

قرار رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢

ببيان الموظفين الذين لهم صفة رجال الضبط القضائي في تنفيذ أحكام

المرسومين بقانونين رقمي ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١٦٣ لسنة ١٩٥٠^(١)

مادة ١ — يكون للموظفين الموضحة وظائفهم بالكشف المرافق صفة
مأموري الضبط القضائي لمراقبة تنفيذ أحكام المرسومين بقانونين رقمي ٩٥
لسنة ١٩٤٥ و ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليهما إثبات الجرائم التي تقع في دوائر
إختصاصهم بالمخافة لأحكامهما وأحكام القرارات المنفذة لهما .

(١) الوقائع المصرية في ١٨/١٢/١٩٥٢ — المجلد ٦ .

مادة ٢ - يجب أن يكون هؤلاء الموظفون من الحاصلين على مؤهلات عالية أو من موظفي الدرجة السابعة على الأقل .

مادة ٣ - (١) يستثنى من حكم المادة السابقة ضباط ومساعدى وكونسبلات البوليس والقوات المسلحة الذين يتدربون للعمل بالوزارة . كما يكون اختصاصهم شاملا لجميع دوائر مراقبات التكوين بالبلاد .

(٢) كما يستثنى من حكم المادة المذكورة الموظفون الذين تمخول لهم صفة مأمورى الضبط القضائى فى دوائر اختصاصهم لمراقبة أحكام الرسوئين بقانونين رقمى ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المنفذة لها .

مادة ٤ - يجب على الموظفين الذين لهم صفة مأمورى الضبط القضائى أن يرسلوا المحاضر التى يحررونها فى نفس يوم تحريرها إلى مركز البوليس المختص لقيدها وإرسالها للنيابة .

ولا يجوز لهم ولا رؤسائهم أن تصرفوا فى هذه المحاضر بالحفظ وإذا ظهر لهم بعد تحرير المحاضر أسباب من القانون أو الواقع تبرر الحفظ تكتب مذكره بها وترسل إلى مركز البوليس المختص أو الجهة التى أصبح من اختصاصها التعرف فى الموضوع .

مادة ٥ - يجب على مراقبات التكوين أن ترسل فى أول كل شهر بياناً إلى إدارة التفتيش العام والمباحث بالوزارة عن المحاضر التى حررت خلال الشهر السابق مع ذكر اسم المخالف وعنوانه ونوع المخالفة .

مادة ٦ - تلغى القرارات رقم ٥٢٨ و ٢١ لسنة ١٩٤٥ و ٢٥ و ٧٢ و ١٢٤ لسنة ١٩٤٦ و ٩ و ٥٠ لسنة ١٩٤٧ و ٧٥٧ لسنة ١٩٤٨ و ٩٣ و ٢٤٣ لسنة ١٩٥١ و ١١٩ و ١٢٧ و ١٤٠ و ١٤٦ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٧ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ١٧١ لسنة ١٩٥٢ كما يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٧ - على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

(١) الفقرة الأولى مدلة بإضافة عبارة (ومساعدى) بالقرار رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ -
الوقائع المصرية فى ٢٨ / ١ / ١٩٦٣ - العدد ٧ .

(٢) الفقرة الأخيرة مضافة بالقرار ٢١ لسنة ١٩٥٢ الوقائع المصرية فى ٢٩ / ٢ / ١٩٥٩ -
العدد ١٢ .

كشف مرافق للقرار رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢

أولاً - ديوان الوزارة :

- ١ - المراقبون ووكلائهم .
- ٢ - مديرو الإدارات ووكلائهم .
- ٣ - رؤساء الأقسام ووكلائهم بالإدارات المختلفة .
- ٤ - المفتشون والمحاسبون والمراجعون والمحققون والخبراء بالمراقبات العامة والإدارات والأقسام التابعة لها .
- ٥ - مساعدا المفتشين (١) .

ثانياً : مراقبات التكوين بالمحافظات والمديريات :

- ١ - مراقبو المناطق القونينية ووكلائهم ومديري إدارة التفتيش ورؤساء أقسام التفتيش والمفتشون ومساعدهم بهذا المناطق كل في دائره اختصاصه (٢) .
- ٢ - رؤساء مكاتب التكوين ووكلائهم (٣) .
- ٣ - المفتشين .
- ٤ - مساعدا المفتشون (٤) .

ثالثاً (٥) : ضباط ومساعدي وكوئسبلات البوليس والقوات المسلحة الذين يتدربون للعمل بالوزارة .

(١) و (٤) مضافة بالقرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٢

(٢) ممدلة بقرار وزير العدل في ١٠/٧/١٩٥٨ ثم صدر قرار وزير العدل في ١٤/٨/١٩٦١
الوقائع المصرية في ٢٨/٨/١٩٦١ - العدد ٦٨ تحول سفة مأموري الضبط القضائي مديرو
إدارة التفتيش ووكلائهم بمراقبات التكوين بالمحافظات كل في دائرة اختصاصه .

(٣) أضيفت عبارة ووكلائهم بالقرار رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٢ - الوقائع المصرية في
١٩٥٣/٧/٢ - العدد ٥٤ .

(٥) ممدلة بإضافة عبارة (ومساعدي) بالقرار ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

وصدر القرار رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٤ ويقضى بأن يكون لرؤساء السجل التجاري في
المديريات والمحافظات أو من يقوم مقامهم ولمتقى مكلفه النش التجاري صفة مأموري الضبط
القضائي إراقبة تنفيذ أحكام الباب الثالث من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

كما صدر القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٣ بتشكيل لجنة تختص ببحث المخاضر المحررة ضد
الهيئات الحكومية وغير الحكومية والبنوك والجمعيات التعاونية .

وقد صدر القرار رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٣ في شأن نظام اللجنة المشكلة وفقاً لقرار
رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٣ .

قرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦

بشأن تنظيم التعامل بأسواق الجملة للخضر والفواكه^(١)

مادة ١ - لا يجوز التعامل بالجملة في الخضر والفواكه في طرقات أسواق الجملة للخضر والفواكه أو خارج المساحات أو المحال المرخص بشغلها بهذه الأسواق.
مادة ٢ - على تجار الجملة المرخص لهم في شغل أماكن أو مساحات بأسواق الجملة للخضر والفواكه أن يسجلوا سجلاً خاصاً طبقاً للنموذج المرافق لهذا القرار وعقوماً بخاتم إدارة السوق يثبتون فيه مقادير الأصناف التي ترد إليهم وتاريخ ورودها وما يبيعونه منها مع بيان اسم المشتري وتوقيعه ومقدار المبيع وتاريخه والرصيد الباقي.

وعليهم الاحتفاظ بالسجلات في المحل المرخص في شغله لمدة لا تقل عن سنتين من تاريخ آخر قيد فيها.

وعليهم إصدار فواتير عن مبيعاتهم مثبتاً بها اسم المشتري وكمية البضاعة المباعة وصنفها وسعرها وتاريخ البيع.

مادة ٣ - لا يجوز للمرخص لهم بشغل محال أو مساحات بأسواق الخضر والفواكه استخدام دلائل أو خفراء أو عمال غير حاصلين على إذن من مصلحة التسويق الداخلي.

وعلى المرخص له تبليغ إدارة السوق عن عدد عماله وطبيعة عمل كل منهم مع إيضاح رقم البطاقة الشخصية أو العائلية ورقم الإذن الصادر من مصلحة التسويق الداخلي.

وعلى المرخص له إخطار إدارة السوق بأسماء الوكلاء الذين يقومون بالعمل نيابة عنه، ويكون المرخص لهم مسؤولاً عن جميع المخالفات التي تقع من عماله أو وكلائه.
مادة ٤ - على إدارة السوق حصر العمال المنوم عنهم بالمادة السابقة وإخطار هيئة التأمينات الاجتماعية لتطبيق قوانين التأمينات الاجتماعية عليهم.

مادة ٥ - كل مخالفة لأحكام المادة ١ من هذا القرار يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين. وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويجوز بغير إخلال بالمحاكمة الجنائية لإخلاق المحل ومصادرة البضائع موضوع المخالفة.

(١) الوقائع المصرية في ١٧/٤/١٩٦٦ - العدد ٢١

مادة ٦ - كل مخالفة لأحكام المادتين ٢ و ٣ يعاقب عليها العقوبات المنصوص عليها بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه .

مادة ٧ - يلغى كل نص يخالف لأحكام هذا القرار .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٧

بشأن بعض الأحكام الخاصة بأسواق الخضار والفواكه

التي تديرها الغرف التجارية^(١)

مادة ١ - على المرخص لهم في شغل الأماكن في أسواق البجلة الخضار والفواكه الصادر بلوائحها القرارات أرقام ١٣١ لسنة ١٩٦٤، ١٨٩ لسنة ١٩٦٤، ٣٠٥ لسنة ١٩٦٤، ١١١ لسنة ١٩٦٥، ٢٤٨ لسنة ١٩٦٥ المشار إليها ممارسة العمل على الوجه المعتاد شخصيا أو بموجب توكيلات موثقة ومعتمدة من إدارة السوق قبل العمل بها .

وعلى الشركاء في شركات مشهورة وفقا لقانون التجارى المرخص لهم في استغلال المحل لإخطار إدارة السوق ببيان مرفق به عقد الشركة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نفاذ هذا القرار أو من تاريخ إشهار العقد وإلا جاز في الحالتين إلغاء الترخيص في شغل المحل بالشروط والأوضاع المقررة بالمادة السابقة .
وفي جميع الأحوال يكون للوكلاء والشركاء المشار إليهم الأفضلية عند إعادة شغل المحل .

مادة ٢ - يجوز إلغاء الترخيص في شغل الأماكن المشار إليها في المادة الأولى في حالة ارتكاب المخالفة المنصوص عليها في المادة ٣ مكرراً من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليها .

ويتم إخلاء المحل في إلغاء الترخيص بالشروط والأوضاع المقررة بلوائح الأسواق المذكورة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٢/٧/١٩٦٧ - العدد ١٢٦٠ .

الكتاب الثاني

القرارات التموينية

قرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥

الحاصل بشأن التموين^(١)

مؤيد التموين

بعد الاطلاع على للادة الأولى من لرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص

بشئون التموين .

وبعد موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ١ - لا يجوز لأصحاب المصانع والمستوردين أن يبيعوا الأصناف الواردة بالجدول المرفق لهذا القرار لتفسير الأشخاص الذين تعينهم الحكومة والمقايير المقررة لكل منهم .

مادة ٢ - يحظر على تجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية أن يبيعوا المقايير المقررة لكل منهم من هذه الأصناف لغير من تعينهم وزارة التموين من تجار التجزئة أو الجمعيات التعاونية أو أصحاب المصانع التي تستخدم هذه المواد في صناعتها ، أو المحال العامة أو محلى الهيئات والمقايير المقررة لكل منهم .

(٢) وعلى تجار الجملة والمتمدين والجمعيات التعاونية والهيئات والبنوك والشركات التي تتجر بالجملة وأصحاب المصانع والمحال العامة التي تزيد مقرراتها على مائة آفة شهريا أن يسجلوا سجلا خاصا طبقا للنموذج المرفق يشئون فيه مقايير الأصناف التي ترد لهم وتاريخ ورودها وما يبيعونه أو يستخدمونه منها ، مع بيان اسم المشتري وتوقيعه ومقدار البيع وتاريخ البيع وكذلك الكميات التي يتسلمونها وتاريخ التسليم والكميات التي يستخدمونها منها والرصيد المتبقى .

(١) اللوائح المصرية في ١٠/٦/١٩٤٥ - العدد ١٤٥ غير اعتيادي .

(٢) الفقرة الثانية من المادة الثانية منة القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٠ . لوائح المصرية

على ٧ / ٤ / ١٩٦٠ - العدد ٢٧ .

(١) مادة ٣ - على تجار الجلة والجمعيات التعاونية المركزية أن يخطرُوا مكتب التموين المختص في الأسبوع الأول من كل شهر بمقادير الأصناف المتبقية لديهم من الشهر السابق بكتاب موصى عليه يعلم الوصول أو بإخطار يسلم للمكتب بموجب إيصال مبين به تاريخ ورقم وروده وموقع عليه من الموظف المختص ومعتمد من رئيس المكتب .

(٢) وبالنسبة لتجار الجلة والجمعيات التعاونية المركزية في بلاد النوبة ومناطق الصحراء الجنوبية والصحراء الغربية والبحر الأحمر والشاطئ وأبو زنيمة وسيناء يجب أن يتم الإخطار المذكور في ميعاد لا يجاوز اليوم الخامس عشر من كل شهر .

(٣) وعلى تجار الجلة والجمعيات التعاونية التي تتجر بالجلة أن يلتزموا بالأوامر الصادرة إليهم من مراقبات التموين ومكاتبها الفرعية تنفيذاً لتعليمات الوزارة .

(٤) مادة ٤ - (ملفئة)

(٥) مادة ٥ - (ملفئة)

(٦) مادة ٦ - (ملفئة)

(١) المادة الثالثة معدلة بالقرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٥ - الوقائع المصرية في ١٩٥٥/١٢/٢٩ - العدد ١١١ .

(٢) الفقرة الثانية من المادة الثالثة معدلة بالقرار رقم ٣١ لسنة ١٩٥٨ - الوقائع المصرية في ١٩٥٨/٣/١٧ - العدد ٢٣ مكرر .

(٣) الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة مضافة بالقرار رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦١ - الوقائع المصرية في ١٩٦١/١٠/٩ - العدد ٨٠ .

(٤) المادة الرابعة ملفئة بالقرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ - الوقائع المصرية في ١٩٦٦/٩/٢٦ - العدد ٧٤ .

(٥) المادة الخامسة عدلت بالقرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه ثم أضيفت فقرة ثانية بالقرار رقم ٣١ لسنة ١٩٥٨ الوقائع المصرية في ١٩٥٧/٣/١٧ - العدد ٢٣ مكرر . ثم أضيفت فقرة أخيرة بالقرار رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ثم ألغيت المادة كلها بالقرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه .

(٦) المادة السادسة ملفئة بالقرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه .

البطاقات

(١) مادة γ (معلقة)

$$(a_{11}) = 1 \quad a_{12} = 0$$

(٣) مادة ٩ - (مادة)

(٤) مادة ١٠ - يجب على أصحاب المصانع وآلات الري والزراعة والجمال العامة أن يخطروا للكتب عن كل تغيير في أحوال المحل أو العمل الذي صرفت من أجله البطاقة إذا كان ذلك التغيير من شأنه تخفيض الاستهلاك ويكون الإخطار خلال ثلاثين يوماً من حصول التغير .

(٥) مادة ١١ - (ملغاة)

ماده ١٣ - على أصحاب المصانع والمحال العامة أن يستخدموا الأصناف المقررة لهم لفرض الذي صرحت من أجله ويحظر عليهم أن يستخدموا مقادير تتجاوز نصيبهم من هذه الأصناف كما يحظر عليهم غير ترخيص سابق من مكتب التموين المختص أن يبيعوا أية كمية منها أو يتنازلوا عنها أو يتبادلوا عليها أو يتصرفوا فيها بأي نوع من أنواع التصرفات .

مادة ١٣ - يحظر على أصحاب المصانع غير ترخيص سابق من مكتب التموين
الخاص أن يستخدموا الأصناف للزرة لهم في غير الصنع الوارد بيانه في البطاقة .
(١) مادة ١٤ - (ملغاة) .

مادة ١٥ - يحظر على أصحاب المصانع والمحال العامة وغيرها من الهيئات كما يحظر على أرباب الأسر أن يحصلوا على أكثر من بطاقة تخمين للمصرف بموجبها سواء من تاجر الجملة أو تاجر التجزئة .

(١) المادة السابعة ملغاة بالقرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه .

(٢) المادة الثامنة

(٣) المادة التاسعة

(٤) المادة الماثرة عدلت بالقرار رقم ٦٦٣ لسنة ١٩٤٥ الواقع المصرية في ١٩٤٥/١٢/٢٤ - المبد ١٧٢ - ثم أُلغيت الفقرة الأولى منها بالقرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ انصار له .

(٥) المادة ١١ ملغاة بالقرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه .

(٦) المادة ٧٤ ملفاة بالقرار رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٢ الوقائع المصرية في ١/١١/١٩٥٢ -

- العدد ١٤٩ -

الفصل الثاني

أحكام عامة بتنظيم تداول السكر

مادة ١٦ - يجرى الاستيلاء على القادير المخزونة من السكر الخام والمكرر الموجودة في تاريخ صدور هذا القرار والمملوكة للشركة المسماة لمصانع السكر ومعمل السكر في مصر وكذلك على جميع ممتلكات الشركة للذكورة من السكر ويكون تصريف مقادير السكر المستولى عليها وتوزيعها وفقا للإحكام الواردة في هذا القرار .

(١) مادة ١٦ مكررا - تسرى أحكام المادة السابقة على إنتاج مصنع السكر بادافو التابع لشركة النصر لصناعة السكر بالوجه القبلى .

(٢) مادة ١٧ - (ملغاة)

(٣) مادة ١٨ - (ملغاة)

(٤) مادة ١٩ - (ملغاة)

(٥) مادة ٢٠ - (ملغاة)

الفصل الثالث

أحكام خاصة بتنظيم تداول الشاي

(٦) مادة ٣١ - ٣١ - (ملغاة)

(١) المادة ١٦ مكررا مضافة بالقرار رقم ٢٢١ لسنة ١٩٦٢. الوقائع المصرية في ١٩٦٢/٨/٦ - العدد ٦٧ .

(٢) المادة ١٧ ألغيت بالقرار رقم ٢١ لسنة ١٩٥٥ - الوقائع المصرية في ١٩٥٧/٤/٧ - العدد ٢٨ .

(٣) المادة ١٨ ألغيت بالقرار رقم ٢١ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

(٤) المادة ١٩ ألغيت بالقرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٣ - الوقائع المصرية في ١٩٥٣/٣/١٦ - العدد ٢٣ .

(٥) المادة ٢٠ ألغيت بالقرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٨ - الوقائع المصرية في ١٩٤٨/٣/٢٢ - العدد ٢٩ .

(٦) المواد من ٢١ - ٣١ ألغيت بالقرار رقم ٣١١ لسنة ١٩٤٧ - الوقائع المصرية في ١٩٤٧/٧/٣ - العدد ٥٨ .

الفصل الرابع

أحكام خاصة بتداول الزيوت النباتية

مادة ٣٣ - ٤١^(١) - (ملغاة) .

الفصل الخامس

أحكام خاصة بتداول البترول الأبيض (الكيروسين)^(٢)

مادة ٤٢ - ٥٣ (ملغاة) .

(١) عدلت المادة ٣٢ بالقرار رقم ٥١٩ لسنة ١٩٤٩ - الوقائع المصرية في ١٦/١٢/١٩٤٩ العدد ١٢٣ . ثم عدلت بالقرار رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٥٠ - الوقائع المصرية في ٢١/١١/١٩٥٠ العدد ١٢٠ . والمادة ٣٣ عدلت بالقرار رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٣ - الوقائع المصرية في ٤/٦/١٩٥٣ - العدد ٤٦ . ثم عدلت بالقرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٤ - الوقائع المصرية في ١٥/٣/١٩٥٤ - العدد ٥ . ثم عدلت بالقرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٥ - الوقائع المصرية في ٢٨/٣/١٩٥٥ - العدد ٢٥ . والمادة ٣٤ عدلت بالقرار رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٤٨ - الوقائع المصرية في ٨/٧/١٩٤٨ - العدد ٩٢ . ثم عدلت بالقرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٢ - الوقائع المصرية في ٤/٤/١٩٥٢ - العدد ٧٢ . ثم عدلت بالقرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٤ - الوقائع المصرية في ٥/٤/١٩٥٤ - العدد ٢٧ . ثم عدلت بالقرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٤ - الوقائع المصرية في ١٤/٦/١٩٥٤ - العدد ٤٦ . والمادة ٣٥ عدلت بالقرار رقم ٦١ لسنة ١٩٩١ . وأخيراً ألغيت المواد ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٤١ بالقرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٠ - الوقائع المصرية في ٣١/٨/١٩٦٠ - العدد ٦٧ مكرر غير اعتيادي كما ألغيت المواد من ٣٦ - ٤٠ بالقرار رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٤٧ - الوقائع المصرية في ١٤/٧/٤٧ - العدد ٦٥ . (٢) عدلت المادة ٤٧ بالقرار رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٤٦ - الوقائع المصرية في ١٩/٩/١٩٤٦ - العدد ٩٣ . كما عدلت المادتان ٥٢ و ٥٣ بالقرار رقم ١٠ لسنة ١٩٤٨ - الوقائع المصرية في ١٥/١/١٩٤٨ - العدد ٧ ثم ألغيت المواد من ٤٢ - ٥٣ بالقرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٩ - الوقائع المصرية في ٨/٥/١٩٤٩ - العدد ٦٣ . ثم أضيفت المواد من ٤٢ - ٥٠ بالقرار رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ - الوقائع المصرية في ٢/١/١٩٥٧ - العدد الأول . كما أضيفت المواد من ٥١ - ٥٢ بالقرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ - الوقائع المصرية في ٣١/١/١٩٥٧ - العدد ١٠ مكرراً . وعدلت المادة ٤٩ بالقرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٥١ - الوقائع المصرية في ٧/٣/١٩٥٧ - العدد ٢٠ مكرراً . وعدلت المادتان ٤٤ و ٥٠ بالقرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٧ - الوقائع المصرية في ٢٦/٩/١٩٥٧ - العدد ٧٥ مكرر . كما عدلت المادتان ٤٦ و ٥٢ بالقرار رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٧ - الوقائع

المقوبات

- (١) مادة ٥٤ - يعاقب على كل مخالفة لأحكام المواد ٢ (فقرة ٢) و ٣ و ٤ (فقرة ٢) و ٥ و ٦ و ١٠ و ١١ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيها .
- وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالمقوبات الواردة بالفقرتين الأولى والثانية من المادة ٥٦ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .
- مادة ٥٥ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

— المصرية في ١١/٣/١٩٥٧ العدد ٨٥ مكرر غير اعتيادي . ثم عدلت الفقرة الثانية من المادة ٤٤ بالقرار رقم ١٠ لسنة ١٩٥٨ الوقائع المصرية في ٢٧ / ١ / ١٩٥٨ العدد ٩ . وعدلت المواد من ٤٦ - ٥٠ بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٨ - الوقائع المصرية في ١٢ / ٨ / ١٩٥٨ - العدد ٥٩ مكررا (١) كما عدلت المواد من ٤٢ - ٤٧ بالقرار رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية في ١٨ / ٨ / ١٩٦٠ - العدد ٦٤ ملحق كما أُلغيت بنفس القرار المواد ٤٧ مكررا و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ . ثم عدلت الفقرة الأخيرة من المادة ٤٣ بالقرار رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ - الوقائع المصرية في ٣ / ٤ / ١٩٦١ - العدد ٢٧ . ثم عدلت الفقرة الأولى من المادة ٤٤ بالقرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦١ الوقائع المصرية في ١٥ / ٥ / ١٩٦١ - العدد ٣٩ ملحق . ثم عدلت المادة ٤٣ بالقرار رقم ٤١ لسنة ١٩٦٢ الوقائع المصرية في ٥ / ٣ / ١٩٦٢ - العدد ١٩ . ثم عدلت المادتان ٤٤ و ٤٦ بالقرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢ - الوقائع المصرية في ١٩ / ٦ / ١٩٦٢ - العدد ٤٧ . ثم عدلت أخيرا المواد من ٤٢ - ٤٧ بالقرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٣ الوقائع المصرية في ٢٧ / ٥ / ١٩٦٣ - العدد ٤٠ ملحق أُلغيت بنفس القرار المواد من ٤٨ - ٥٠ . وأُخيرا أُلغيت المواد من ٤٢ - ٥٠ بالقرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ الوقائع المصرية في ١١ / ٣ / ١٩٦٧ - العدد ١٦ مكررا .

- (١) المادة ٥٤ عدلت بالقرار رقم ٢١٠ لسنة ١٩٤٦ الوقائع المصرية في ٢٧ / ٥ / ١٩٤٦ - العدد ٥٥ . ثم عدلت بالقرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ - الوقائع المصرية في ١١ / ٨ / ١٩٤٩ العدد ١٠٤ مكرر

جدول ملحق بالقرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥

١ - السكر .

٢ - الزيوت النباتية .

٣ - الشاي : (حذف بالقرار رقم ٣١ لسنة ١٩٤٧ الواقع المصرية في ٣/٧/

١٩٤٧ - العدد ٥٨ . ثم أضيف بالقرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٧

- الواقع المصرية في ١/٨/١٩٦٧ - العدد ١٣٩) .

٤ - السكر وسين : (حذف بالقرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٩ - الواقع المصرية

في ٨/٥/١٩٤٩ - العدد ٦٣ مكررا . ثم أضيف بالقرار

رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٦ الواقع المصرية في ٤/١١/١٩٥٦ - العدد

٨٨ مكرر

٥ - بذرة القطن : (أضيف بالقرار رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٧ الواقع المصرية

في ٣/١١/١٩٥٧ - العدد ٨٥ مكررا) .

قرار رقم ٨ لسنة ١٩٤٨^(١)

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٨ مارس سنة ١٩٤٦ بالقضاء وزارة القوي
وإضافة اختصاصاتها لوزارة التجارة والصناعة .

وعلى المادتين ٣ و ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاصة بشئون
التموين .

وعلى القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرارات رقم ٣١٠
لسنة ١٩٤٦ و ١٣١ و ٣١١ و ٣٣٣ لسنة ١٩٤٧ .

وعلى القرار الوزاري رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرارات رقم ٥٦٣
لسنة ١٩٤٦ و ١٩٢ و ٣٧٢ لسنة ١٩٤٧ .

وعلى القرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ .

وبعد موافقة لجنة التموين العليا بتاريخ ٣ / ١ / ١٩٤٨ .

قرر :

مادة ١ — مع عدم الإخلال بأحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ و ٢٤٨
لسنة ١٩٤٧ يعاقب كل تاجر جملة أو تجزئة يتسبب بإهماله أو عدم احتياطة في ضياع
أية كمية من مواد التموين التي تخضع لأحكام القرارات المذكورين بالحبس مدة
لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا أو بإحدى هاتين
العقوبتين .

مادة ٢ — تضاف العقوبة المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القرار إلى
الجدول رقم ٢ المرافق لقرار رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرارات رقم ٥٦٣
لسنة ١٩٤٦ و ١٩٢ و ٣٧٢ لسنة ١٩٤٧ :

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

(١) الوقائع المصرية في ١٥ / ١ / ١٩٤٨ — العدد ٣٨ .

قرار رقم ٦٦٩ لسنة ١٩٤٨^(١)

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٨ مارس سنة ١٩٤٦ بإنشاء وزارة التموين وإضافة اختصاصاتها لوزارة التجارة والصناعة .

وعلى القرار الوزاري رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرارات رقم ١٩٢ و ٣٧٢ لسنة ١٩٤٧ و ٤٠٩ لسنة ١٩٤٨ :

قرر :

- مادة ١ — لا يسرى الحظر المنصوص عليه في المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرارات رقم ١٩٢ و ٣٧٢ لسنة ١٩٤٧ و ٤٠٩ لسنة ١٩٤٨ على من يحكم عليه مع إيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة .
- مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

(١) الوقائع المصرية في ١٩٤٨/١١/٢٢ — العدد ١٧٩ .

(٢) أُلغى القرار رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٤٥ بالقرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٤ .

قرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٩

خاص بالنزل والمنسوجات^(١)

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين .
(٢) وعلى القرار الوزاري رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرارات رقم ٤١٢ و ٧٠٠ و ٧١٨ لسنة ١٩٤٨ .
وعلى القرار الوزاري رقم ٦٦٥ لسنة ١٩٤٨ بتحديد مواصفات رزم خيوط
النزل المنتجة محليا المعدل بالقرار رقم ٧٥٨ لسنة ١٩٤٨ .
وعلى القرار الوزاري رقم ٧٤٦ لسنة ١٩٤٨ بشأن تقرير قيود على مصانع
النزل والمنسوجات لتنظيم صرف الإعانة .

قرر :

الباب الأول - تنظيم إنتاج وتصريف النزل

مادة ١ - على اصحاب مصانع غزل القطن أو الصوف أو الكتان أو غيرها
من الألياف أو القائمين على إدارتها الموجودة حاليا أو التي تنشأ مستقبلا أن يرسلوا
لوزارة التكوين « مراقبة النزل والمنسوجات » في بحر أسبوع من تاريخ نشر هذا
القرار أو من تاريخ إنشاء المصنع إخطارا يشتمل على البيانات الآتية .

١ - اسم ولقب مقدم البيان وعنوانه واسم ولقب وعنوان من ينوب عنه
في حالة غيابه وإذا كان مقدم البيان شركة فيذكر اسم ولقب مديرها ومن ينوب
عنه عند غيابه وعنوانها .

(١) الواقع المصرية في ٩/٥/١٩٤٩ - العدد ٦٨ مكرر.

(٢) تنفي المادة ٣٤ من القرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ بمنح الموظفين الموضحة وظائفهم
بعد صفة مأموري الضبطية القضائية لمراقبة تنفيذ أحكام المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥
والمرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٩٤٥ وإببات الجرائم التي تقع مخالفة لأحكامها وم :
١ - مراقب النزل والمنسوجات - وكيله - مدير إدارات المراقبة ووكلائهم - رؤساء
أقسام المراقبة - مفتشو النزل والمنسوجات ومساعدوهم -

٢ — عنوان المصنع .

٣ — عدد ما كينات النزول النهائي ومرادفها وعدد ما كينات الزوى ومرادفها .

٤ — مقدار النزول الذى ينتجه يوميا ونوعه ونعمرته .

٥ — عدد ساعات العمل فى المصنع وأيام العطلة .

وبيعى من تقديم هذا الإخطار المصانع التى سبق أن قامت بتقديمه لوزارة التكوين
تنفيذاً لأحكام القرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ .

مادة ٣ — على مصانع النزول أن تخطر وزارة التكوين « مراقبة النزول
والمسوجات » عن كل تغيير أو تعديل فى البيانات المنصوص عليها فى المادة
السابقة فى خلال أسبوع من تاريخ التغيير أو التعديل .

مادة ٣ — يثبت مصنع النزول يوميا البيانات المبينة فيما يلى فى سجل خاص
حسب النموذج رقم (١) .

١ — مقادير القطن التى ترد إلى المخازن الموجودة بالمصنع أو فى دائرته .

٢ — مقادير القطن التى تنقل من المخزن إلى المصنع للتشغيل أو التى تعاد من
المصنع إلى المخزن .

٣ — مقادير القطن التى تنقل من المخزن إلى خارج المصنع .

على أن يبين فى جميع الأحوال نوع القطن ورتبته .

ويقوم مقام السجل المشار إليه بما يكون لدى المصنع من دفاتر ومجلات خاصة
يمكن أن تؤدى إلى إعطاء البيانات للتقدم ذكرها بعد اعتمادها من وزارة التكوين .

مادة ٤ — النزول الناتج من ما كينات النزول النهائية يجب أن يوزن بعد رفعه
كل دور . ويثبت مصنع النزول الوزن الصافى لكل نوع ونعرة على حدة فى كشوف
حسب النموذج رقم « ٢ » .

مادة ٥ — يقصد بالوزن الصافى للنزول الإجمالى خصوماً منه الفوارغ والمواسير
ويجب أن تحمل الفوارغ ياناً بوزنها يكتب باللغة العربية بكتابة ظاهرة وبمعروف
وأرقام لا يقل ارتفاعها عن عشرة سنتيمترات .

مادة ٦ — يجب على أصحاب مصانع النزول والمستوليين عن إدارتها أن يحسكوا
السجلات الآتية .

أولاً — سجل وفقاً للنموذج رقم (٣) لبيان أنواع النزول الذى ينتجه المصنع
ونعمرته وأوزانه .

ثانياً - سجل وفقاً للنموذج رقم (٤) لبيان إجمالي إنتاج الفزل .

ثالثاً - سجل وفقاً للنموذج رقم (٥) لتفصيل حركة إنتاج الفزل .

ويجب عليهم أن يثبتوا في السجلات المشار إليها في هذه المادة الناتج من الفزل في اليوم السابق . كما يجب عليهم أن يثبتوا بيان الفزل الناتج من ماكينات الزوى ووزنه في كشف إنتاج ماكينات الزوى حسب النموذج رقم (٢) .

مادة ٧ - يحظر مصنع الفزل «وزارة الموين» مراقبة الفزل والمسوجات في اليوم الخامس من كل شهر بخطاب موسى عليه عن كيات الأفطان المستخدمة وأنواعها ودرتها والناتج من ماكينات الفزل التها في الشهر السابق وإنتاج الرزم والسكون والخيرط المزوية من كل نوع ونمرة .

ويجب أن يشمل الإخطار على بيان كيات الفزل التي نقلت إلى مراكز التوزيع أو البيعة مباشرة للمستهلكين والسكيات التي نقلت إلى كل مصنع من المصانع التي يتبعها مصنع الفزل وحالتها وكذلك وزن عوادم أقسام الرزم والسكون والزوى . ويجوز الإخطار المذكور حسب النموذج رقم (٦) ويجب أن يكون معتمداً من صاحب المصنع أو مديره المسئول .

مادة ٧ مكرراً^(١) - على مصانع الفزل أن ترسل بخطاب موسى عليه إلى مراقبة الفزل والمسوجات بوزارة التمرين في ميعاد لا يتجاوز اليوم الخامس عشر من كل شهر بياناً من صورتين يتضمن الإجمالي اليومي لإنتاج خيرط الفزل القطنية الصرفة أو الخلوطة وتوزيعها خلال الشهر السابق وذلك من واقع السجلين المنصوص عليهما في البندين (١) و (٢) من المادة ٦ .

ويجب أن يكون هذا البيان معتمداً من صاحب المصنع أو مديره المسئول .

مادة ٨ - يثبت مصنع الفزل في سجل إجمالي حركة الفزل نموذج رقم (٤) بياناً وإنتاج الرزم والسكون ووزن عوادم أقسام الرزم والسكون والزوى كما يثبت بياناً بإنتاج الرزم والسكون في الخيرط المزوية من كل نوع ونمرة في سجل تفصيل حركة إنتاج الفزل نموذج رقم (٥) .

مادة ٩ - السجلات المشار إليها في المواد السابقة بقدر حسابها في نهاية كل شهر ويجب على مصنع الفزل أن يجرده:

١ - الفزل الموجود في المصنع سواء أكان على شكل رزم أو كون أم مواشير

٢ - الأفطان الموجودة في غرف التنظيف وفي المخازن الملحقة بالمصنع .

(١) مضافة بالقرار رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٤ الواقع المصرية في ١٨/٢/١٩٥٤ العدد ١٤ .

الباب الثاني - مواصفات الفزل

مادة ١٠ - يجب على أصحاب مصانع الفزل أو للتولين عن إدارتها الذين يقومون بإنتاج خيوط الفزل القطنية مراعاة أن يكون وزن رزمة الفزل ٤٥٣٥٩٢ كيلو جراماً أى عشرة أرباط انجليزية باعتبار الرطوبة العادية ٨٥٪ على أن تحسب غمرة الفزل على أساس أن ٨٤٠ غمرة من أى خيط مضروباً في غمرته وزن ٤٥٣٥٩٢ من السكيلو جرام أى رطل انجليزي واحد . ويتجاوز عن غمرة الخيط بنسبة لا تتعدى ٥٪ زيادة أو نقصا .

ويجب أن يكون وزن رزمة الفزل الصيادي ١٨١٤٣٧ كيلو جراماً أى أربعة أرباط انجليزية .

مع مراعاة نسبة الرطوبة المشار إليها في الفقرة السابقة . ولا يجوز أن يزيد عدد البرمات في البوصة أو تنقص القوة الفاطمة للفزل من النوع المسرح من الأرقام المبينة بالجدول رقم (١) المرفق لهذا القرار مع استخدام الأطوال الواردة أمام كل غمرة عند الفحص .

مادة ١١ - مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم الصادر في ٢٢ يولية سنة ١٩٤٢ بتنظيم بيع المنسوجات والخيوط القطنية - يجب على مصانع الفزل أن تضع على كل رزمة من الفزل الذي تلتجه بطاقة تشمل البيانات الواردة في البنود التالية :

- ١ - اسم المصنع أو علامته التجارية .
- ٢ - نوع الفزل « ممشط - مسرح ممتاز - مسرح » .
- ٣ - غمرة الفزل .
- ٤ - تاريخ التزيم .

الباب الثالث - تحصيل الرسوم

مادة ١٢ - ١٧ - (مادة) .

الباب الرابع - الأقطان والمواد

مادة ١٨ - يجب على أصحاب مصانع الفزل أو للتولين عن إدارتها أن يشتروا

(١) المواد من ١٢ - ١٧ أُلغيت بالقرار رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٣. الوثائق المصرية في ١٤/١٠/١٩٥٣ - العدد ٨٢ .

في سجل خاص طبقاً للنموذج رقم (٧) البيانات الآتية :

١ - كمية الأقطان التي يشتريها المصنع .

٢ - نوع القطن ورتبته .

٣ - أسعار الشراء لكل نوع وكل رتبة وتواريخ الشراء واسم البائع وتاريخ تسليم الأقطان المصنع .

مادة ١٩ - يجب على المذكورين بالمادة السابقة أن يخطرُوا وزارة التموين (مراقبة النزول والمنسوجات) بخطاب موصى عليه في اليوم الخامس من كل شهر بالبيانات الموضحة بالمادة المذكورة عن الشهر السابق .

مادة ٢٠ - يجب على أصحاب مصانع النزول أو المستوليين عن إدارتها فصل صافي هوامد عمليات النزول ووضعها في مكان خاص وامسأك سجل يقيد به كمياتها وما يباع منها والأرصدة الشهرية . وعليهم إخطار الوزارة (مراقبة النزول والمنسوجات) بخطاب موصى عليه في اليوم الخامس من كل شهر بالبيانات الآتية عن الشهر السابق :
١ - كمية العادم بالكيلو جرام .

٢ - الكمية المبيعة منه وأسماء المشترين وعناوينهم وعمن البيع .

٣ - الرصيد المرحل للشهر التالي .

الباب الخامس - تنظيم وإنتاج المنسوجات

مادة ٢١ - يجب على أصحاب مصانع غزل القطن التي تتبعها مصانع نسيج وتركوا أو غيرها أو المستوليين عن إدارتها إخطار الوزارة (مراقبة النزول والمنسوجات) بخطاب موصى عليه في بحر أسبوع من تاريخ نشر هذا القرار بالبيانات الآتية :

١ - عدد المصانع التابعة وصفة تبييتها والمستندات المثبتة لذلك .

٢ - عنوان كل منها .

٣ - عدد آلات كل مصنع بالتفصيل وبيان مواصفاتها وطرازها والأصناف التي تختص بإنتاجها من المنسوجات .

٤ - الكليات التي ينتجها كل مصنع يرمبها وأصنافها .

٥ - عدد ساعات العمل في كل مصنع وأيام العطلة .

ويعني من تقديم هذا الإخطار المصانع التي سبق أن قامت بتقديمه للوزارة تنفيذاً

للمادة ٩ من القرار رقم ٧٤٦ لسنة ١٩٤٨ .

مادة ٢٢ - يجب على المذكورين في المادة السابقة إخطار وزارة التموين (مراقبة
الغزل والمنسوجات) عن كل تعديل في البيانات المنصوص عليها في المادة المذكورة
في خلال أسبوع من تاريخ حصول التعديل .

مادة ٢٣ - يجب على أصحاب مصانع النسيج التابعة لصانع الغزل أو المشغلين
من إدارتها أن يحسبوا السجلات الآتية .

أولاً - سجل وفقاً للنموذج رقم (٨) .

ثانياً - سجل وفقاً للنموذج رقم (٩) .

ثالثاً - سجل وفقاً للنموذج رقم (١٠) .

ويقوم مقام هذه السجلات ما قد يكون لديهم من دفاتر تجارية منظمة وقانونية
أو سجلات أخرى إذا كانت تلك الدفاتر والسجلات تؤدي إلى إعطاء البيانات
المطلوبة بشرط اعتمادها مقدماً من الوزارة والتأخير عليها بما يفيد ذلك .

ويجب عليهم أن يثبتوا يومياً في السجلات المشار إليها بهذه المادة الناتج من
المنسوجات في اليوم السابق .

مادة ٢٤ - يجب على أصحاب المصانع المذكورين بالمادة السابقة أو المشغلين
عن إدارتها أن يرسلوا للوزارة (مراقبة الغزل والمنسوجات) بكتاب موصى عليه
في اليوم الخامس من كل شهر إخطاراً معتمداً منهم عن حركة إنتاج المنسوجات
وتوزيعها في الشهر السابق طبقاً للنموذجين رقمي ١١ و ١٢ المرفقين لهذا القرار .
(١) مادة ٢٥ - (ملغاة) .

الباب السادس - الإستيلاء على المنسوجات وتنظيم توزيعها

(٢) مادة ٢٦ - ٣٧ - (ملغاة)

الباب السابع - أحكام عامة

مادة ٣٨ - السجلات والدفاتر المنصوص عليها بالمواد ٤ و ٦ و ١٧ و ٢٢ و ٢٣
من هذا القرار يجب تقديمها إلى وزارة التموين (مراقبة الغزل والمنسوجات)
لحتم صفحاتها قبل استخدامها بدون مصاريح .

(١) المادة ٢٥ أُلغيت بالقرار رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩ الواقع المصرية في ١٩/٩/١٩٤٩

- العدد ١٢١

(٢) المود من ٢٦ - ٣٧ أُلغيت بالقرار رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه وهو خاص بنظام
توزيع الأقمشة بموجب بطاقات .

مادة ٣٩ - يلغى القرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ فيما عدا المادة ٣٤ كما تلغى القرارات رقم ٤١٢ و ٦٦٥ و ٧٠٠ و ٧١٧ و ٧٤٦ و ٧٥٨ لسنة ١٩٤٨ .

مادة ٤٠ - كل مخالفة لأحكام المواد من ١ إلى ٩ والمادة ١١ (بند ٤) والمواد من ١٢ إلى ٢٤ والمواد من ٢٩ إلى ٣٦ والمادة ٣٨ يعاقب عليها بالعقوبة المبينة بالمادة ٥٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

وكل مخالفة لأحكام المواد ١٠ و ١١ (بند ١ و ٢ و ٣) و ٢٥ وكذلك مخالفة المواصفات المبينة بالجدول رقم (٤) المرافق لهذا القرار يعاقب عليها بترامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه وهصادرة التزول أو المنسوجات موضوع الجريمة .

وكل مخالفة لأحكام المواد ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٧ يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ٤١ - يدخل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

قرار رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩^(١)

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التكوين .
وعلى القرار الوزاري رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالنزل وللسجلات .
وعلى القرار الوزاري رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٩ الخاص باستمرار الاستيلاء على
الأكفشة الموجودة لدى التجار والجمعيات التعاونية .
وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

قـرـر :

مادة ١ - على الشركات والمصانع المذكورة بالجدول رقم (١) المرفق لهذا القرار
أن تنتج سنويا من الحام والهدبلان كيات لا تقل عن المقادير المبينة قرين كل منها
وفقا للمواصفات المرسنة بالجدول رقم (٢) .

مادة ٢ - يجب على المسئولين عن إدارات الشركات أو المصانع المنصوص عليها
في المادة الأولى من هذا القرار إخطار وزارة التكوين (مراقبة النزل والسجلات)
في اليوم الخامس من كل شهر عن كيات الحام والهدبلان التي تم إنتاجها في الشهر
الاسبق وفقا لأحكام هذا القرار .

ويكون الإخطار هـ شتملا على ما يأتي :

(١) كيات كل من الحام والهدبلان التي تم إعدادها للبيع خلال الشهر .
(٢) السكيات التي تم بيعها في خلال الشهر وأسماء المشترين وعناوينهم وأسعار
البيع .

مادة ٣ - تلتى المواد من ٢٥ إلى ٣٧ من القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٩ كما
ينص القرار رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٩ .

مادة ٤ - كل مخالفة لأحكام المادة الأولى من هذا القرار يعاقب عليها
بنرامة من مائة جنيه إلى خمسة مائة جنيه .

وكل مخالفة لأحكام المادة الثانية يعاقب عليها بالعقوبة المبينة بالمادة ٥٢ من
المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ٥ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(١) الوقائع المصرية في ١٩٤٩/٩/٧ - العدد ١٢١ .

قرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩

بفرض بعض أحكام خاصة بالسكر^(١)

وزير التموين

بعد الاطلاع المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .
وعلى القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرارات رقم ٦٦٧
لسنة ١٩٤٥ و ٢١٠ و ١٩ و ٥١٩ لسنة ١٩٤٦ و ٣١١ و ٣٣٣ لسنة ١٩٤٧ و ٦٨٠
لسنة ١٩٤٨ و ٣٢ و ٨٣ و ١١٥ لسنة ١٩٤٩ .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ بشأن استمرار العمل ببعض
التدابير المتعلقة بالشئون الاجتماعية .

وبعد موافقة لجنة التموين العليا .

وبعد الاطلاع على ما أراءته الجمعية العمومية لتسمى الرأى والمشرع بمجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - يكلف عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة العامة لمصانع السكر
والتكثير المصرية ومديرها وجميع موظفيها وعمالها كل فيما يخصه بتنفيذ ما يأتي :

أولا - إنتاج السكر الخام وإرساله لمصنع التكثير بالحواءية .

ثانيا - شحن مقررات السكر الشهرية إلى جميع مناطق الاستهلاك طبقا لما
تحده وتبلغه إليها وزارة التموين وعليهم أن يصدروا ما يلزم من الأوامر
والتعليمات لكي يتم شحن جميع تلك المقررات للجهات المختصة لها في ميعاد
لا يتجاوز الخامس والعشرين من الشهر السابق لشهر المختصة له تلك المقررات
ولا يجوز أن تقل الشحنة المشعونة أسبوعيا عن ربع مجموع المقررات الشهرية .

(١) الوثائق المصرية في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

مادة ٢ - مع عدم الإخلال بإحكام المادة ١٦ من القرار المشار إليه يحظر على المذكورين في المادة الأولى غير ترخيص خاص من وزارة التموين التصرف في أصناف السكر الخام والسكر التي تنتجها الشركة سواء منها الأصناف المسعرة تسعيراً جبرياً أو غير الخاضعة للتسعير الجبري .

مادة ٣ - يجب على أمناء مخازن الشركة ووكلائها المشولين عن عملية البيع بما أن يقوموا بصرف السكر الموجود بهذه المخازن إلى المتعدين وتجار التجزئة وأصحاب المصانع والمحال العامة وغيرهم تنفيذاً للأذن الصادر على تلك المخازن من سلطات التموين .

مادة ٤ - يجب على عضو مجلس الإدارة المتدب للشركة العامة لصانع السكر ومعمل التكرير ومديرها أو من يقوم مقامهم إرسال بيان إلى وزارة التموين « مراقبة الأغذية » بكتاب موصى عليه خلال أسبوع من تاريخ نشر هذا القرار بالمركز الإحصائي للسكر ويتضمن هذا البيان ما يأتي :

١ - رصيد السكر الخام وكذلك رصيد السكر المكرر بمعاصر الشركة ومخازنها ومصنع التكرير بالحوامدية كل على حدة في أول يناير سنة ١٩٤٩ .

٢ - ما أنتجته الشركة من السكر الخام والوارد منه على قمة الاستهلاك كل على حدة من أول يناير سنة ١٩٤٩ حتى نهاية شهر أغسطس سنة ١٩٤٩ .

٣ - ما أنتجته الشركة من السكر المكرر من أول يناير سنة ١٩٤٩ حتى نهاية شهر أغسطس سنة ١٩٤٩ .

٤ - الكميات المنصرفة للاستهلاك الخلى بناء على أوامر وزير التموين من السكر الخام أو من السكر المكرر كل على حدة من أول يناير سنة ١٩٤٩ حتى نهاية أغسطس سنة ١٩٤٩ .

٥ - الكميات المصدرة من السكر المكرر بناء على تراخيص وزارة المالية من أول يناير سنة ١٩٤٩ حتى نهاية أغسطس سنة ١٩٤٩ .

٦ - رصيد السكر الخام الموجود بمعاصر الشركة ومخازنها ومصنع التكرير بالحوامدية كل على حدة في أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

٧ - رصيد السكر المكرر بمصنع التكرير بالحوامدية ومخازن الشركة كل على حدة في أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

٨ - الكميات التي خرجت من معاصر الشركة أو من مخازنها أو من مصنع التكرير بالحوامدية سواء من السكر الخام أو من السكر المكرر كل على حدة والتي لم تدخل في حساب الأرصدة المبينة في البندين السابقين .

مادة ٥ - (١) يجب على عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة العامة لصانع السكر ومعمل التكرير وعلى مديرها أو من يقوم مقامهم ، وإذابة وزارة التموين (مراقبة الأغذية) حتى اليوم الخامس عشر من كل شهر ببيان موصى عليه يتضمن ما يأتي :

١ - رصيد السكر الموجود في اليوم الأول من الشهر السابق بمصنع التكرير بالحوامدية ومخازن الشركة كل على حدة .

٢ - ما أنتجه مصنع التكرير من السكر المكرر خلال الشهر السابق .

٣ - ما صرف من السكر المكرر خلال الشهر السابق بنساء على أوامر وزارة التموين .

٤ - رصيد السكر المكرر في أول يوم من الشهر الذي يقدم فيه البيان .

٥ - رصيد السكر الخام الموجود في اليوم الأول من كل شهر بكل مصنع من مصانع الشركة ومخازنها ومصنع التكرير بالحوامدية كل على حدة .

٦ - الكميات التي خرجت من معاصر الشركة أو من مخازنها أو من مصنع التكرير بالحوامدية سواء من السكر الخام أو من السكر المكرر كل على حدة التي لم تدخل في حساب الأرصدة المبينة بالمواد ١ و ٤ و ٥ من هذه المواد . ويجب أن تكون البيانات مطابقة لما هو مدون بدفاتر الشركة ومطابقة للحقيقة من جميع الوجوه .

مادة ٦ - (٢) يجب على عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة العامة لصانع السكر والتكرير المصرية ، وعلى مديرها ، أو من يقوم مقامهم إعطاء بيان يوصى لندوب

(١) المادة الخامسة معدلة بالقرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٥ - الوقائع المصرية في ١٧ / ٤ / ١٩٥٥ - العدد ٢٨ .

(٢) المادة السادسة معدلة بالقرار رقم ١٧ لسنة ١٩٤٩ الوقائع المصرية في ١٩٤٩ / ١٢ / ١ - العدد ١٥٠ .

وزارة القربى بما تم شحه من السكر لجمع مناطق الاستهلاك ، وبأسماء المتعهدى
الذى دفعوا أمان مقطوعياتهم .

كما يجب عليهم موافاة وزارة القربى (مراقبة الأغذية) فى اليوم العاشر من
كل شهر بأسماء المتعهدى المتأخرى عن أداء أمان كل مقطوعياتهم المقررة عن
الشهر التالى ومقدار المبالغ المتأخرة على كل منهم .

مادة ٧ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة فى
القرين الأولى والثانية من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .
مادة ٨ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

قرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠

وزير القنون

بعد الاطلاع على المادتين ٢ و ٥ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥
المعدل بالقرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ .

قرر :

مادة ١ - يقوم مقام دفتر الخاص الواجب على أصحاب المصانع والمحال العامة
إمسأكه بمقتضى المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ماقد يكون لديهم
من دفاتر تجارية قانونية أو سجلات أخرى منتظمة إذا كانت تلك الدفاتر والسجلات
يمكن أن تؤدي إلى إعطاء البيانات المنصوص عليها في المادة المذكورة .

مادة ٢ - (١) يوقف بالنسبة لأصحاب المصانع والمحال العامة حكم المادة الخامسة
من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(١) الوقائع المصرية في ٢٠/٢/١٩٥٠ .

(٢) ألغيت المادة الخامسة بالقرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ .

قرار رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠

بشأن الاستيلاء على الاقطان الاشعوي والراجوراء وجيزة ٣٠

للملوجة (الشمر) من رتبة جودفير إلى رتبة فولي جودفير/جودفير^(١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المادتين ١ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

الخاص بشئون التموين .

وبعد موافقة لجنة التموين العليا .

وبعد الاطلاع على ما ارتأته الجمعية العمومية لقسمى الرأى والتشريع

بمجلس الدولة .

قـرـر:

مادة ١ — ملغاة^(٢) .

مادة ٢ — يحظر على الأفراد والهيئات المذكورين في المادة الأولى تضريب الاقطان المستولى عليها مع اقطان أعلى رتبة سواء كانت من نفس النوع أو من نوع آخر من درجة فولي جودفير / جود .

مادة ٣ — تقوم لجنة القطن المصرية بتسليم كيات القطن المستولى عليها وتوزيعها على المصانع المحلية طبقا للاسس والقواعد التي تضعها وزارات التموين والتجارة والأسعار التي يمينها وزير التموين .

مادة ٤ — ملغاه^(٣) .

مادة ٥ — على الأفراد والهيئات المذكورين في المادة الأولى اتخاذ سجل

خاص يشتمون فيه مقادير الاقطان التي قدم البيان عنها .

(١) القوائم المصرية في ١٢/٨/١٩٥٠ - العدد ١١٥ مكرر، وانظر القرار ٤٣ لسنة ١٩٥١ .
(٢) و(٣) عدلت المادتان الأولى والرابعة بالقرار رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٠ ثم ألغيتا بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٥١ المنشور فيما بعد ، وكانت المادة الأولى تنص على أن « يتولى على الاقطان الاشعوي والراجوراء وجيزة ٣٠ الملوجة (الشمر) من رتبة جودفير إلى رتبة فولي جودفير/جود الموحدة والتي توجد في حيازة التجار الشركات والبنوك وأصحاب المحالج والسكابس سواء كانت بالمخازن أو بالفون أو بأي مكان آخر » .

وكانت المادة الرابعة توجب « على الأفراد والهيئات المذكورين في المادة الأولى أن يرسلوا إلى وزارة التموين خلال أسبوع بكتاب موسى عليه يلم وصول بيان الاقطان الواردة إليهم من الأنواع المذكورة في المادة الأولى » .

مادة ٦ - (١) يجب على أصحاب مصانع الغزل والنسيج أن يرسلوا إلى الوزارة
التقويم خلال أسبوع من تاريخ العمل بهذا القرار بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم
وصول بيانات عما يأتي :

١ - اسم الحائز .

٢ - العنوان .

٣ - رقم القيد بالسجل التجاري .

٤ - مقدار الأقطان التي في حياتهم من رتبة الأثمنوني والراجوراء وجيزة ٣٠

المهوجة (الشعر) من رتبة جودفير إلى رتبة فولى جودفير/جود والمخازن والشون
والحال الموجودة بها .

كما يجب عليهم أن يرسلوا كل أسبوع إلى وزارة التقويم بكتاب موسى عليه
مصحوب بعلم وصول بيانات بالأقطان الواردة إليهم خلال الأسبوع من الأنواع
المذكورة ويحظر عليهم أن يتصرفوا بأي تصرف في الأقطان التي في حياتهم من
هذه الأنواع أو أن ينقلوها من مكان إلى آخر دون إذن من وزارة التقويم وذلك
فيما عدا الكميات اللازمة للانتاج العادي .

مادة ٧ - يحاقب على مخالفة أحكام هذا القرار بالعقوبات المنصوص عليها في .

المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٨ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(١) المادة السادسة معلقة بالقرار رقم ٥ لسنة ١٩٥١ المنشور فيها بعده .

قرار رقم ٣٠١ لسنة ١٩٥٠

بحظر نقل بعض أصناف الحبوب والحيوان والمنتجات من الواحات
الداخلية والخارجة إلى وادي النيل^(١)

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المادة الأولى بند ٢ والمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥
لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين .

وعلى القرار رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٤٧ ،

وعلى القرار رقم ٦٥٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن تشكيل لجنة لبحث شئون التكوين
بمحافظة الحدود .

وبعد موافقة لجنة التكوين العليا .

وبعد الاطلاع على ما أرفقته الجمعية العمومية لقسمى الرأي والتشريع
بمجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يحظر بدون ترخيص من محافظ الصحراء الغربية أو من يليه عنه
نقل الحبوب والحيوانات والمنتجات البينة في الجدول المرفق لهذا القرار من
الواحات الداخلية والخارجة إلى وادي النيل ويستثنى من ذلك ما يأتي :

(أ) ما يحمله المسافرون لمؤنهم الشخصية .

(ب) ما يرسل على ذمة إحدى مصالح الحكومة .

مادة ٢ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن
سنة أشهر ولا تزيد على تسعة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة
وخمسين جنبا أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الأعيان موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ — يلغى القرار رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٤٧ للشار إليه .

مادة ٤ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(١) الوقائع المصرية في ١٤/١٢/١٩٥٠ — العدد ١٢٠ .

جدول مرافق للقرار رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٠

يحظر نقل بعض أصناف الحبوب والحيوان والمنتجات

من الواحات الداخلة والخارجة إلى وادي النيل

تقاوى البرسيم

الحبوب وتشمل : القمح والشعير والأذرة بنوعيهما ومنتجاتها .
البقول وتشمل : الفول والعدس والحلبة والفاصوليا الناهفة واللوبيا الناهفة .

الطيور ومنتجاتها .

المواشى من الأبقار والأغنام وللأغز ومنتجاتها .

الحيول - الخمر .

قرار رقم ٥ لسنة ١٩٥١

بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ بشأن الاستيلاء على الأنطنان الأثمنوني والزجواراه وجيزة ٣٠ المحلوجة (الشعر) من رتبة جود فير إلى رتبة فولى جود فير / جود^(١)

وزير التكوين

بعد الاطلاع على للسادتين ١، ٥٦٠ للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين .

وعلى القرار رقم ٢٨٤ لسنة ٩٥٠ بشأن الاستيلاء على الأنطنان الأثمنوني والزجواره وجيزة ٣٠ المحلوجة (الشعر) من رتبة جود فير إلى رتبة فول جود فير / جود المعدل بالقرار الوزاري رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٠ .
وعلى ما ارتأته الجمعية العمومية لقسمى الرأى والتشريع بمجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يقصر الاستيلاء بالنسبة للأنطنان للنصوص عليها في المادة الأولى من القرار للشار إليه على الأنطنان القم وردت عنها البيانات للنصوص عنها في المادة الرابعة من القرار المذكور .

مادة ٢ — تعدل المادة ٦ من القرار للشار إليه على الوجه الآتى : (٢)

مادة ٣ — تلغى المادتان ١ و ٤ من القرار للشار إليه .

مادة ٤ — يعدل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(١) الوثائق المصرية في ١٩٥١/١/٢ — العدد ١ مكرر (ب) .

(٢) أنظر المادة ٦ المعدلة بالقرار رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ .

قرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١

في شأن الأقطان المستولى عليها بالقرار رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ (٣)

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المواد ١ و ٤٣ إلى ٤٩ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين .

وعلى القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقرار رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالنزول والمسوجات .

وعلى القرار رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ بشأن الاستيلاء على الأقطان الأفيوني والزاغوراه وجيزة ٣٠ المألوجة (الشمر) من رتبة جودفير إلى رتبة جودفير/جود المعدل بالقرار رقم ٥ لسنة ١٩٥١ .
وبعد موافقة لجنة التكوين العليا .

وبعد الاطلاع على ما ارتأته الجمعية العمومية لقمى الراى والتشريع بمجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يجب على الأفراد والهيئات الحائزين لكميات القطن التى تم الاستيلاء عليها بالقرار رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه أن يقوموا بتسليمها إلى لجنة القطن المصرية فى المواعيد التى تحينها .

وعليه اتخاذ سجل خاص يثبتون فيه مقادير ما يسلمونه من هذه الأقطان والباقي منها مع بيان وزن القطن ونوعه ورتبته وعدد بالاته وأرقام لوطاته .

كما يجب عليهم أن يرسلوا إلى وزارة التكوين (مراقبة القطن والمسوجات) بالبريد الموصى عليه مع علم الوصول خلال الأسبوع الأول من كل شهر إخطارا يتضمن البيانات المنصوص عليها بالفقرة السابقة وذلك عن الشهر السابق .

مادة ٢ — يجب على أصحاب مصانع غزل القطن أو المستولين عن إدارتها أن يرسلوا بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول إلى وزارة التكوين (مراقبة

١- النزول والمنسوجات) خلال أسبوع من تاريخ العمل بهذا القرار يانا بما يأتي :
(١) مقدار الأقطان الملوكة المصنع وكذلك التعاقد على شرائها وقت العمل
بهذا القرار سواء كانت معدة للتشغيل أو للاستثمار أو للتجارة أو لأي فرض آخر .
(٢) المخازن والمحال الموجودة بها .

(٣) وزن هذه الأقطان وأنواعها ورتبها وأرقام لوطاتها .

مادة ٣ — يجب على المذكورين في المادة السابقة إمساك سجل خاص بكميات
الأقطان التي تسلمها الحكومة إليهم يشتمل فيسه على التحويلات بين التوزيع المرافق
باليانات الآتية :

(١) كميات الأقطان التي يتسلمونها من لجنة القطن المصرية وأنواعها ورتبها
وأوزانها .

(٢) تاريخ تسلم هذه الأقطان وأرقام لوطاتها .

(٣) كميات الأقطان المنقولة إلى عناصر الخلط أو التفتيح للتشغيل وللصبغة .
والكميات العادة .

(٤) المخازن والمحال الموجودة بها الأقطان ووزن ما بكل منها .

مادة ٤ — يجب على أصحاب مصانع غزل القطن أو المسؤولين عن إدارتها الذين
تسلموا أقطانا من لجنة القطن المصرية أن يقوموا بمجرد ما في نهاية كل شهر
بمضور مندوب من وزارة التموين ويجب عليهم أن يرسلوا إخطاراً خلال الأسبوع
الأول من كل شهر إلى وزارة التموين (مراقبة النزول والمنسوجات) بكتاب موصى
عليه مصحوب بعلم وصول بكميات الأقطان التي تسلموها وما استعمل أو استهلك
خلال الشهر السابق وما بقي في آخره ووزن كل ونوعه ورقه .

مادة ٥ — يحظر على المذكورين في المادة السابقة ما يأتي :

أولاً : حفظ الأقطان المسلمة إليهم من لجنة القطن المصرية في غير المخازن
والمحال التي أخطر عنها طبقاً للمادة الثانية .

ثانياً : نقل أية كمية من هذه الأقطان لغرض التشغيل إلا بترخيص من مندوب
وزارة التموين بالمصنع أو فتح بالاتها إلا بمضوره .

ثالثاً : التصرف في الأقطان المذكورة بأي تصرف بغير ترخيص من وزارة
التموين فيما عدا إنتاج خيوط النزول القطنية .

ويجب عليهم في حالة بيعهم أقطاناً لم يحصلوا عليها من لجنة القطن المصرية أن يرسلوا لوزارة التتوين (مراقبة النزول والمنسوجات) بكتاب موسى عليه مصحوب بمعلم وصول خلال أسبوع من تاريخ البيع بياناً بما يأتي :

(١) اسم المشتري .

(ب) اسم السمسار وعنوانه .

(ج) كمية الأقطان المبعة وأنواعها ووزنها وأرقام لوطاتها .

وأيضاً : استخدام خامات غير القطن في إنتاج النزول بغير ترخيص من وزارة التتوين ويوضح بطلب الترخيص البيانات الآتية :

(١) نوع الخامة .

(٢) الكميات المطلوب لتغليها .

(٣) عدداً كميات النزول النهائي وعدد المرادن التي تخصص لهذا الغرض .

(٤) تاريخ البدء في التشغيل والمدة التي يستغرقها .

مادة ٦ — يجب تقديم السجلات المنصوص عليها في هذا القرار إلى وزارة التتوين (مراقبة النزول والمنسوجات) لحتمها وتتمير صفحاتها قبل استعمالها على أن تدون فيها البيانات أولاً بأول مع فصل حساباتها في نهاية كل شهر وإثبات الأرصدة الشهرية .
مادة ٧ — يعاقب على مخالفة أحكام هذا القرار بالتقوبات المنصوص عليها في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٨ — يقوم موظفو مراقبة النزول والمنسوجات المندوبون بالمصانع بإثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القرار .

مادة ٩ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٥١ .

بإحصاء اللحوم^(١)

وزير التموين .

بعد الاطلاع على المادة ١ و ٥٦ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين .

وبعد موافقة وزير التجارة والصناعة .

وبعد موافقة لجنة التموين العليا .

وبعد الاطلاع على ما أرائته اللجنة العمومية لتسعى الرأى والتصريح بمجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يجب على تجار الجملة للماشية واللحوم والتعابين وزن لحوم
الحيوانات التى يذبحونها بمجازر القاهرة والاسكندرية أو التى يشترونها منها على موازين
وزارة التجارة والصناعة داخل تلك المجازر والحصول على شهادة بوزنها ومشتعاً به
البيانات الآتية :

١ - اسم البائع .

٢ - اسم المشتري .

٣ - نوع اللحم .

٤ - عدد الدبائح .

٥ - الوزن .

مادة ٢ — يحظر على المذكورين فى المادة السابقة إخراج لحوم الحيوانات من
المجازر التى ذبحت فيها إلا بعد تسليم شهادات الوزن المشار إليها إلى مندوب بمكتبه
لهذا الغرض مراقبة التموين المختصة .

ويجب على هذا المندوب أن يتحقق من مطابقة البيانات المدونة بشهادات الوزن الحقيقية .

(١) الوقائع المصرية فى ١٧/٣/١٩٥١ - العدد ٢٤ .

مادة ٣ — يجب على رؤساء مكاتب الوزن بمجازر القاهرة والاسكندرية أن يرسلوا إلى مديري هذه المجازر ووزارة التموين (إدارة المحوم) يوم الاثنين من كل أسبوع كشفا من واقع شهادات الوزن موضعا به البيانات الآتية :

١ — أسماء تجار الجملة والنصابين الذين ذبحوا حيوانات خلال الأسبوع السابق ونوع ما ذبحه كل منهم على حدة .

٢ — أسماء القصابين الذين اشتروا الدبائح السابقة ونوع ما اشتراه كل منهم على حدة وعدده ووزنه .

مادة ٤ — يجب على أصحاب أو مديري محال الجزارة في المملكة المصرية إخطار وزارة التموين (إدارة المحوم) خلال أسبوع من تاريخ نشر هذا القرار بالبيانات الآتية :

١ — اسم صاحب المحل وعنوانه والجهة والقسم أو المركز والمديرية والمحافظة التابع لها .

٢ — رقم وتاريخ رخصة المحل أو تاريخ تقديم الطلب الخاص بها .

مادة ٥ — يعاقب على مخالفة أحكام المادتين ١ و ٢ بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز تسعة شهور وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب على مخالفة المادة ٤ بالغرامة المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

مادة ٦ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢

في شأن إلغاء التدابير التموينية الخاصة بالسكر فيما عدا الاستهلاك العائلي (١)

وزير التموين .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدل بالقانونين رقمي ١٣٨ و ١٣٩ لسنة ١٩٥١ .

وعلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بتقرير بعض القيود على صناعة الحلوى المعروفة باسم الفندان والدروبس المعدل بالقرارين رقم ٣١٨ لسنة ١٩٤٦ وورقم ١٥٦ لسنة ١٩٥١ .

وعلى القرار رقم ١٦٥ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالسكر المستورد من الخارج .

وعلى القرار رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١ بالحصول على ترخيص بفتح مصانع جديدة تستخدم السكر .

وعلى القرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ بإلزام المصانع التي تستخدم السكر باتخاذ سجلات والإخطار عن بيانات المعدل بالقرار رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥١ .
وعلى القرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن صرف مكررات السكر للمصانع والمحال العامة .
وبعد موافقة لجنة التموين العليا .
وبعد الاطلاع على ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

(١) مادة ١٠ — منحصر السكر الذي تنتجه الشركة العامة لمصانع السكر هو السكر المصري للاغراض الآتية :

(أ) للاستهلاك العائلي ويقتصر عليه سرعان أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .
(ب) للسكريات التي ترخص الوزارة في طرحها في السوق الحرة .

مادة ٣ — تلغى القرارات رقم ٤٦٨ سنة ١٩٤٥ و ١٦٥ لسنة ١٩٤٩ و ٦٧ و ١٠٠ لسنة ١٩٥١ و ٢٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

مادة ٣ — يعدل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(١) الزوائيم المصرية في — المعدد .

(٢) المادة الأولى معدلة بالقرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٥ الواقع بالمصري في ٧/٤/١٩٥٥ - العدد ٢٨٨ .

قرار رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٢

بشأن حظر إستخراج السميد (١)

وزير التموين :

بعد الاطلاع على المادتين ٥٦٩ و ٥٦٨ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص به
بشئون التموين المعدل بالقانونين رقمي ١٣٨ و ١٣٩ لسنة ١٩٥١ .

وبعد موافقة لجنة التموين العليا .
وبعد الاطلاع على اراء مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ (٢) - يحظر بيع ترخيص من وزارة التموين على اصحاب المطاحن
وعمال بيع الدقيق والمحار العربية والاخرى تحت المحال الدائمة ومصانع الكرونة والحلوى
او المسئولين عن ادارتها ان يستخرجوا او يستخدموا في صناعتهم او يحوزوا بآية صفة
كانت او يبيعوا او يرضوا لبيع المادة المعروفة باسم (السميد) .

مادة ٢ (٣) - ملغاة . وهي خاصة باستخدام او حيازة السميد للمستوردين الخارج :
مادة ٣ - يحظر بيع السميد بالجملة في المحال المرخص لها يبيعه بالتجزئة او يبعه
بالتجزئة في محال الجملة ويعتبر بيعا بالجملة كل كمية مقدوها ٤٩ اقة فأكثر .

(٤) مادة ٤ - يجب على الجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية واصحاب محال
بيع السميد بالجملة ان يحسكو سجلا خاصا لإثبات مقادير السميد التي تكون في .

(١) الوقائع المصرية في ١٩/١١/١٩٥٢ - العدد ١٤٩ .

(٢) المادة الأولى معلقة بالقرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٢ - الوقائع المصرية في ١٦/٣/١٩٥٣ -
العدد ٢٣ .

(٣) المادة الثانية ملغاة بالقرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .

(٤) المادة الرابعة معدلة بالقرار رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٣ - الوقائع المصرية في ٢٩/٤/١٩٦٣ -
العدد ٣٣ ملحق .

حيالزتهم وقت العمل بهذا القرار ، وما يرد إليهم بعد ذلك . وما يبعونه يوما
ثيو م .

مادة ٥ — يعاقب على مخالفة أحكام المادة السابقة بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة
أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها أو بإحدى هاتين العقوبتين ويضاف على كل
مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من الرسوم بقانون
١٩٤٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٦ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

قرار رقم ١١ لسنة ١٩٥٣

في شأن الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات ومستندات النقل الخاصة بمواد التموين^(١)
وزير التموين .

بعد الاطلاع على المادتين ١ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
الخاص بشئون التموين ، المعدل بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥١ ، والمرسوم بقانون
رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ .

وبعد موافقة لجنة التموين العليا .
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يجب على الهيئات والأشخاص المكلفين بحسب دفاتر أو سجلات
طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه والقرارات المنفذة له
أن يحتفظوا بها في مقر العمل الذي اقتضى مسكها .

مادة ٢ — يجب على الشخص المباشر فعلاً لعملية نقل مواد التموين الخاصة
لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ سالف الذكر أن يحتفظ بالمستندات الخاصة
بهذه المواد كالفواتير والأذون وغيرها وأن يقدمها عند الطلب لرجال الضبط القضائي
والموظفين المختصين بمرافقة تنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون .

مادة ٣^(٢) مكرراً — على الهيئات والأشخاص المذكورين في المادتين السابقتين
أن يحتفظوا بالدفاتر والسجلات المشار إليها في المادة ١ مدة خمس سنوات من
تاريخ آخر قيد بها .

(١) الرقائمه المصرية في ٢٩ / ١ / ١٩٥٣ — العدد ٩ .

(٢) المادة الثانية مكرراً مضافة بالقرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٧ — الوقائع المصرية في
١٩٥٧/٣/٧ — العدد ٢ مكرر غير اعتيادي .

كما يجب عليهم أن يحتفظوا بالسجلات المنصوص عليها في المادة ٢ مدة ستين
من تاريخ آخر مراجعة لها .

مادة ٣ (١) — يعاقب كل من يخالف حكم المادة الأولى بالحبس مدة لا تزيد
على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب كل من يخالف أحكام المادتين ٢ و ٣ مكرراً بغرامة من مائة جنيه إلى
مائة وخمسين جنيهاً .

مادة ٤ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(١) الفقرة الثانية من المادة الثالثة معلقة بالقرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

قرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٣

بمنظّم الرقابة على مصانع للاباس الداخلية غفل السنارة
(التركىكو) والجوارب^(١)

وزير القوين

بعد الاطلاع على اللادتين ٣٦ و ٥٢ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
الخاص بشئون القوين المعدل بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥١ والرسوم بقانون رقم
٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ .

وعلى القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالنزل والمنسوجات .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — على المسئولين عن إدارة المصانع التى تلتج الملابس الداخلية غفل
السنارة (التركىكو) والجوارب أن يلقوا بكتاب موصى عليه خلال أسبوع من تاريخ
المعمل بهذا القرار مراقبة النزل والمنسوجات بوزارة القوين البيانات الآتية :

(١) اسم ولقب صاحب المصنع ومديره المسئول ومن ينوب عنه عند غيابه
ومحل إقامتهم :

(٢) عنوان المصنع ومكتب الإدارة .

(٣) عدد الماكينات التى بالمصنع ونوع كل منها ومواصفاتها .

(٤) عدد ساعات العمل وأيام العطلة .

(٥) أصناف الملابس المجهزة من أقمشة غفل السنارة (التركىكو) والجوارب التى
اعتمد المصنع إنتاجها ومواصفاتها ومعدل الإنتاج الشهرى من كل منها بالعدد والوزن
مع بيان الاسم التجارى لكل صنف وعلامة المصنع التجارية .

(١) الوقائع المصرية فى ٣٠/٣/١٩٥٣ المجلد ٢٧

(٦) سعر بيع « البسته » من كل صنف .

وعليهم كذلك الإبلاغ عن أى تعديل في البيانات السابقة خلال أسبوع من تاريخ حدوثه ولا يعفى من تقديم هذه البيانات سبق تقديمها وفقاً لأحكام القرار رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه .

مادة ٢ — على المسئولين عن إدارة المصانع النصوص عليها في المادة السابقة .
ملك السجلات الآتية :

(١) سجل تقييد به فور وصول كميات التزل التي ترد لتشغيل من كل نوع ونمره على حدة ، وبيان المصنع الذي أنتج التزل وتاريخ وروده وسعره والكميات التي سحبت منه لتشغيل ، ومقدار الباقي منه في نهاية كل شهر .

(٢) سجل لإثبات مقدار الناتج يومياً من كل صنف من أصناف الملابس المشار إليها والجوارب ووزنه ، والباقي منه في نهاية كل شهر .

(٣) سجل لبيان مقدار البيع يومياً من كل صنف وسعر البيع واسم المشتري وعنوانه ورقم الفاتورة وتاريخ الشراء .

ويقوم مقام هذه السجلات ما قد يكون لدى المصنع من دفاتر وسجلات أخرى منظمة تتضمن هذه البيانات ، وفي جميع الأحوال يجب تقديم هذه السجلات أو أو الدفاتر إلى مراقبة التزل والمنسوجات بوزارة التموين لحتم وترقيم صفحاتها واعتمادها قبل إثبات البيانات بها .

ويجب أن تغفل الحسابات في نهاية كل شهر .

مادة ٣ — على المسئولين عن إدارة المصانع المشار إليها إبلاغ مراقبة التزل والمنسوجات بوزارة التموين في موعد لا يجاوز اليوم العاشر من كل شهر بكتب موصى عليه يشتمل على البيانات الآتية عن الشهر السابق .

١ — كميات التزل التي وردت لتشغيل من كل نوع ونمره مع بيان المصنع الذي أنتجها وتاريخ ورودها وما استخدم منها خلال الشهر والباقي على آخره .

٢ — وزن وعدد « اللصت » التي تم إنتاجها ومجموع ما تم توزيعه منها خلال الشهر والباقي في آخره .

٣ — بيان بمقدار كل صنف من الأصناف المدرجة في جداول الأسعار في أول الشهر والناتج والمبيع خلاله والباقي في آخره .

ويجب أن يبين قرين الكميات المبينة رقم الفاتورة وتاريخها وسعر البيع واسم المشتري وعنوانه ومقدار الخصم التشجيعي الذي منح له ونسبته إلى أسعار البيع .

مادة ٤ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٤

في شأن المنع من الاتجار

في بعض السلع واستخدامها في الصناعة^(١)

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين والقوانين المعدلة ٤.

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبرى وتحديد الأرباح.

وعلى القرار رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة ٤.

وعلى القرار رقم ٦٦٦ لسنة ١٩٤٨ بشأن الإخطار يوميا عن حركة الجيوب

والهقيق.

وبعد موافقة لجنة التكوين العليا

وعلى ما اذناه مجلس الدولة

قرر :

مادة ١ — كل من ارتكب جرعة خاصة بإحدى السلع الواردة في الجدول رقم ١ المرافق لهذا القرار ومعاقبا عليها بمقتضى نص من النصوص الواردة في الجدول رقم ٢ يمنع لمدة سنة من الإتجار في هذه السلعة أو استخدامها في صناعته .

فإذا كانت الجرعة خاصة بالسكر أو بالزيت تناول المنع السلعتين معا .

مادة ٢ — كل من يخالف الحظر الوارد في المادة السابقة ، يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٣ — يلغى القرار رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٤٥ ، كاتانى للمادة ٣ من القرار رقم ٦٦٦ لسنة ١٩٤٨ المشار إليه .

مادة ٤ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(١) الفوائج المصرية في ١٠/٥/١٩٥٤ — العدد ٣٧ .

جدول السلع الخاضعة للقرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٤ .

رقم (١) المعدل بالقرار ٦٤ سنة ١٩٦٦^(١)

- | | |
|---|---------------------------------|
| (١٤) الأخشاب بأنواعها . | (١٦) السكر . |
| (١٥) الكرتون المستورد بأنواعه . | (١٧) الأرز . |
| (١٦) ورق الطباعة والكتابة المستورد . | (١٨) الشاي . |
| (١٧) ورق الكرافت والمستورد . | (١٩) البن . |
| (١٨) الصفيح المستورد . | (٢٠) القمح . |
| (١٩) الورق المستورد . | (٢١) بذرة القطن . |
| (٢٠) الصاج المستورد والحلى | (٢٢) زيت بذرة القطن . |
| (٢١) اللحوم المجمدة . | (٢٣) جميع أنواع الدقيق والخبز . |
| (٢٢) البطاريات الجافة المحلية المستوردة . | (٢٤) المواد البترولية . |
| (٢٣) قطع غيار الآلات الزراعية . | (٢٥) القصدير . |
| (٢٤) قطع غيار السيارات | (٢٦) الأممنت . |
| (٢٥) المسلى الصناعى . | (٢٧) الكسب وعلف الحيوان . |
| (٢٦) الخضار والفاكهة . | (٢٨) السكرنة . |
| (٢٧) الاحوم ^(٢) | |

جدول رقم (٢)

مرافق للقرار رقم (٦٥) لسنة ١٩٥٤

(معدل بالقرار ٩٩ لسنة ١٩٥٤^(٣))

- ١ - المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .
- ٢ - البند ٢ من المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .
- ٣ - المادة ٥ من القرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الرصيد الاحتياطى فى الدقيق وقد حذف هذا البند بالقرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٤ للشار إليه .
- ٤ - المادة ٥ من القرار ٥٠ سنة ١٩٥٣ ببيان مواعيد وتسليم مواد التورين والاعلان عن تاريخ وصولها^(٤)

٥ - المادة ٣٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥^(٥)

-
- (١) معدل بالقرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية فى ١٩٦٦/٦/١٩ - العدد ٤٢٠
 - (٢) مضاف بالقرار رقم ٩ لسنة ١٩٦٦ الوقائع المصرية فى ١٩٦٦/٢/١٧ - العدد ١٣
 - (٣) القرار رقم ٩٩ سنة ١٩٤٥ نص بالوقائع المصرية فى ١٩٥٤/٨/٢٦ - العدد ٦٨
 - (٤) مضاف بالقرار رقم ٣ سنة ١٩٥٤ الوقائع المصرية فى ١٩٥٤/١/١١ - العدد ٥
 - (٥) مضاف بالقرار رقم ٩ لسنة ١٩٦٦ للشار إليها .

قرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٤
في شأن تحديد سن محول البقر من الذكور^(١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المادة ٢٠ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون القوين والقوانين المعدلة ؛
وعلى القرار رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٣ بتعديل القرار رقم ٥٩٣ لسنة ١٩٤٥ ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - في تطبيق أحكام المادة ٢٠ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
للإشارة إليه يعتبر محول البقر من الذكور قد بلغ سن الستين إذا كان قد بدل بشايبه
القلبية (القاطنتين الأميتين) ثنائيا مستديبة أو بلغ وزنه ٣٦٠ كيلو جراما فأكثر
ولا يؤخذ بالمعيار الأخير إلا في السلخانات التي توجد بها موازين .

مادة ٢ - يلغى القرار رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(١) الوثائق المصرية في ١٩/٧/١٩٥٤ - المجلد ٥٧ ملحق .

قرار رقم ١٣ لسنة ١٩٥٦

بمعرض قيود على استخدام القدرة البيضاء المحلية في الأغراض الصناعية^(١)
وزير التجمين (بالنيابة) .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التجمين
والقوانين المعدلة له .

وبعد موافقة لجنة التجمين العليا .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - (٢) يحظر على أصحاب المصانع والمستولين عن إدارتها الذين
يستخدمون في صناعاتهم القدرة بجميع أنواعها شامية أو رفيعة بيضاء أو صفراء محلية
أو مستوردة أن يحوزوا هذه القدرة أو يستخدمونها في تلك الصناعة بغير ترخيص
من وزارة التجمين .

مادة ٢ - يجب على المذكورين في المادة السابقة أن يسكوا سجلا مطابقا
لنموذج المرافق لهذا القرار يشتمون فيه أولا بأول البيانات الآتية :

(١) مقادير القدرة التي تسكون في حيازتهم في تاريخ العمل بهذا القرار وما
يرد إليهم منها بعد ذلك .

(ب) مقادير القدرة التي استخدمت في الصناعة والباقي منها في نهاية كل شهر .
مادة ٣ - ويجب عليهم أيضاً إخطار الوزارة بكتاب موصى عليه خلال أسبوع
من تاريخ العمل بهذا القرار ببيان من كيات القدرة التي تسكون في حيازتهم وقت
العمل به . كما يجب عليهم أن يرسلوا إلى الوزارة في الأسبوع الأول من كل شهر كتابا

(١) الوقائع المصرية في ١٩٥٦/٨/٣ - العدد ١٣ .

(٢) المادة الأولى معلقة بالقرار رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٠ - الوقائع المصرية في

١٩٦٠/٤/١٤ - العدد ٣٠ ملحق .

بالبريد الموجب عليه يتضمن البيانات المذكورة في المادة الثانية من الشهر السابق .
 مادة ٤ — يعاقب على كل مخالفة لأحكام المادة الأولى بالعقوبات الواردة في
 المادة ٥٦ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .
 وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على
 ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز خمسين جنياً أو بإحدى هاتين العقوبتين .
 مادة ٥ — يعمل بهذا القرار بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نموذج

ملحق بالقرار رقم (١٣) لسنة ١٩٥٦

سجل حركة القدرة البيضاء المحلية المستخدمة في الأغراض الصناعية

القدرة بالاردي			البيان (٢)	التاريخ (١)
الوارد	المستخدم	الرصيد		

- (١) التاريخ الخامس بجميع العمليات المتعلقة بالقدرة البيضاء المحلية .
 (٢) يذكر في خانة البيان مقادير القدرة التي تكون في حياز المؤسسة تاريخ العمل بهذا القرار .

قرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٦

بتنظيم تداول السمك البكلاء^(١)

وزير التموين

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين
والقوانين المعدلة له ؛

وبعد موافقة لجنة التموين العليا ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

(٢) مادة ١ — ملغاة

مادة ٢ — على المستوردين ألا يبيعوا لتجار الجملة أقل من مائة صندوق في كل
صفحة .

مادة ٣ — على الأشخاص المذكورين في المادتين مسك سجل خاص يثبتون
فيه أولا بأول ما لديهم من أنواع السمك وأصنافه وجهة وتاريخ ورودها ومكان
وجودها ومقدار ما يبيعونه منها وتاريخ البيع وأسماء المشترين ومقدار للبيع لكل منهم .

(٣) مادة ٤ — على تاجر التجزئة ألا يتجر في أكثر من نوع من أنواع
السمك البكلاء على ألا يكون أحدهما من نوع « الزغاليل »

مادة ٥ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبوها بالعقوبات
النصوص عنها في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ للشار إليه ..

مادة ٦ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(١) الوثائق المصرية في ١/٥/١٩٥٦ — العدد ٣٥ مكرر (١)

(٢) المادة الأولى ملغاة بالقرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٧ الوثائق المصرية في ٢٩/٤/١٩٥٧ العدد ٣ مكرر

(٣) المادة الرابعة معدلة بالقرار رقم ٧٢ لسنة الوثائق المصرية في ٢٩/٤/١٩٥٧ العدد ٣ مكرر

قرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦

بشأن تخزين بعض المواد (١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على اللرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين
والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ بشأن تخزين بعض المواد والقرارات
المعدلة له .

وبعد موافقة لجنة التدوين العليا .

وبناء على ما أراه مجلس الدولة .

قرر :

مادة (٢) — على المستوردين وتجار الجملة وأصحاب المصانع والمسئولين عن
إدارتها والمقاولين الذين يتجرون أو ينتجون أو يستخدمون بصفة أساسية في صناعاتهم
كل أو بعض الأصناف المبينة بالجدول المرافق لهذا القرار وعلى مديري الفروع التابعة
لهم والمعدة للبيع بالتجزئة أن يرسلوا بكتاب موصى عليه إلى مراقبة التموين التابعين
لها في موعد لا يتجاوز اليوم الخامس عشر من كل شهر بيانا موضحا به ما يأتي :

(١) الاسم والعنوان ورقم القيد في السجل التجارى .

(٢) مقادير الأرصدة التى يملكونها من كل صنف فى أول الشهر ولو كانت
مودعة عند آخرين وأماكن وجودها .

(١) الوقائع المصرية فى ١٦/٦/١٩٥٦ - العدد ٤٧ مكرر .

(٢) المادة الأولى عدلت بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ الوقائع المصرية فى ٢٩/٥/١٩٥٧ .

العدد ٤٢ مكررا ثم عدلت بالقرار ٣٢ لسنة ١٩٥٨ الوقائع المصرية فى ١٧/٣/١٩٥٨ - العدد
٢٣ مكرر غير اعتيادى .

٣ - السكيات الواردة من كل صنف والمبيعة والمستخدم في خلال الشهر والسكيات الباقية في نهايته.

٤ - السكيات التي تم التعاقد على استيرادها خلال الشهر وجهة الاستيراد وبالنسبة لبلاد النوبة ومناطق الصحراء الجنوبية والصحراء الغربية والبحر الأحمر والشاطئ وأبو زينة وسيناء يكون إرسال البيان السالف الذكر في موعده لا يجاوز اليوم العشرين من كل شهر .

ويجب أن تميز أنواع كل صنف في البيان كل على حدة متى كان الصنف مختلف بالأنواع وحسب الوحدة المبينة في الجدول المرافق .

وإذا كان المحل الرئيس وفروعه في بلد واحد اكتفى ببيان واحد عنها - أما الفروع الموجودة في بلاد أخرى فيقدم كل منها بيان مستقل ولا يرسل البيان المتقدم عن الشهور التي يكون فيها الصنف نافذا ولم يتم خلالها أى تعاقد على استيراده بشرط أن يكون صاحب الشأن قد أشار إلى ذلك في آخر بيان أرسله .

مادة ٢ - على الأشخاص المذكورين في المادة السابقة مسك سجل خاص يشتمل فيه على وجه صحيح مقادير ما لديهم من الأصناف والأنواع المبينة في الجدول المرافق وما يرد أو يتج منها وتاريخ الورد ومكان وجودها ومقدار ما يبيعونه أو يستخدمونه منها وتاريخ البيع أو الاستخدام وأسماء المشتريين من غير المستهلكين ومقدار البيع لكل منهم .

ويقوم مقام هذا السجل ما قد يكون لدى المذكورين من دفاتر وسجلات أخرى منظمة تتضمن البيانات السابقة .

مادة ٣ (١) - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن حائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيه .

مادة ٤ - يلغى القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه والقرارات المعدلة له .

مادة ٥ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(١) عدلت بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ - اللوائح المصرية في ٢٨/٨/٥٦ - العدد ٦٩ مكرراً وكانت تنص بأن كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه . ثم عدلت بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ - اللوائح المصرية في ٢٩/٥/٥٧ - العدد ٤٢ إلى النص الحالي وهو النص الأصلي .

الجدول المرافق للقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦

الفول - العدس - الشعير - السمسم بالأردب - البطاطس بالقنطار - الأرز
 كشعير بالضريبة - الأرز الأبيض بأنواعه المختلفة بالطن المتري - القمح المستورد
 بأنواعه بالطن - الأسمت السرج الشك المستعمل في أعمال المباني والخرسانات بجميع
 أنواعها بالطن - الحديد المبروم بالطن المتري - الخشب البياض والفليزي والسويدي
 المستخدم في أعمال المباني بالتر المسكب - كسب بذرة القطن غير المقشورة
 بالطن - تقاوى بذرة البرسيم بالأردب - القصدير (النقي) بالطن - أجولة الخيش
 ٢ ١/٢ لبرة و ٣ لبرة و ٣ ١/٢ لبرة و ٥ لبرة - قماش الميشيان ٧ ١/٢ و ٨ و ١٠ أونز -
 كسر الأرز ووجع الكون .

— الخاى والبني بالطن - بالقرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٦ الوقائع المصرية في ١٠/٧/١٩٥٦ -
 العدد ٥٥ مكررا (١) .

— الأسمدة بكافة أنواعها المختلفة بالطن والأدوية الجاهزة (١) والمواد الكيميائية
 والابرياذية بالوحدة - بالقرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٦ - الوقائع المصرية في
 ٢٨/٨/١٩٥٦ - العدد ٦٩ مكررا .

— الصودا السكاوية وغاز الأمونياك بالطن المتري وورق الجرائد والمجلات بالطن
 المتري (٢) وورق الكتابة والطباعة ويشمل ورق الطباعة بمررة ٢ وورق السجلات
 (ريجستر) ، وورق الكرومو ، وورق الكوريشي ، وورق الاعلانات الملون ،
 وورق مانيتلا ، وورق بريستول بالطن المتري بالقرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٦
 الوقائع المصرية في ٣٠/٩/١٩٥٦ - العدد ٧٦ .

— القطن الطبي بالكيلو (٣) والأسمت الأبيض المستورد بالطن - بالقرار رقم
 ٢٣٧ لسنة ١٩٥٦ - الوقائع المصرية في ٢/١٢/١٩٥٦ - العدد ٩٦ مكررا (د) .
 — ورق الصحف والمجلات بالنسبة للمستوردين وتجار الجملة فقط - بالقرار رقم
 ٣٢ لسنة ١٩٥٨ - الوقائع المصرية في ١٧/٣/١٩٥٨ - العدد ٢٣ مكررا .

(١) حذفت الأدوية الجاهزة بالقرار رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٦ الوقائع المصرية في ٩/١٢/١٩٥٦ -
 العدد ٩٨ مكررا (ب) .
 (٢) انظر القرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٨ الخاص بورق الصحف والمجلات المشار إليه عاليا .
 (٣) حذفت القطن الطبي بالقرار رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٧ - الوقائع المصرية في ٣٠/٣/١٩٥٧ -
 العدد ٢٦ مكررا (ب) .

- الزجاج المسطح المعر بكافة أنواعه ومقاساته - بالقرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٨
الوقائع المصرية في ١٢/٢٩/١٩٥٨ - العدد ١٠٢ .
- إطارات السيارات الجديدة الداخلية والخارجية ومواسير الحديد المجلفنة والسوداء
ولوازمها - بالقرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٠ في ١٩٦٠/٥/٢٦ - العدد ٤١ .
- المواسير بكافة أنواعها ومقاساتها (١) بالقرار رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية
في ١٩٦٠/٦/٢٠ - العدد ٤٧ .
- البصل والثوم بالقرار رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٠ - الوقائع المصرية في ١٩٦٠/١٠/٢٧ -
العدد ٨٤ .
- البانيوهات بكافة أنواعها ومقاساتها بالقرار رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٦٠ - الوقائع المصرية
في ١٩٦٠/١٢/١٤ - العدد ٩٧ مكرر .
- الفول السوداني بجميع أنواعه بالقرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ - الوقائع المصرية في
١٩٦١/١/٥ - العدد ٢ .
- إطارات الجارات بالقرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ - الوقائع المصرية في ٣ مايو
سنة ١٩٦٣ - العدد ٣٤ ملحق .

(١) حلت المواسير بالقرار رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٧ - الوقائع المصرية في ١٢ يناير سنة ١٩٦١ - العدد ١١

قرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٦

بمنظم إنتاج وتوزيع السكر البودرة وسكر النبات (١)

وزير التموين

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له .
وعلى القرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ بفرض أحكام خاصة بالسكر والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٤٩ بشأن سكر البودرة والسكر النبات .
وعلى القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ في شأن إلغاء التدابير التموينية الخاصة بالسكر فيما عدا الاستهلاك المائلي المدلل بالقرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٥ .
وبعد موافقة لجنة التموين العليا .
وبعد الإطلاع على ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ - يحظر على شركة التقطير المصرية إنتاج أية كمية من السكر البودرة أو البودرة الجلاس بغير ترخيص مكتوب من وزير التموين - كما يحظر إنتاج كميات من سكر النبات تزيد على عشرة أطنان شهريا
- مادة ٢ - تتولى الشركة المذكورة توزيع السكر البودرة والبودرة الجلاس على المستهلكين والتجار
- مادة ٣ - على الشركة المذكورة ومخازنها ومختلف الجهات مسك سجل خاص بكميات السكر للشار إليه في المادة السابقة تدون فيه البيانات الآتية :

(١) اللوائح المصرية في ١٩٥٦/٩/٢٠ - العدد ٧٩ .

(١) السكيات الموجودة من هذين الصنفين في المخازن وقت العمل بهذا القرار ما ينتج منها مستقبلا .

(ب) تكاليف إنتاج كل صنف .

(ح) مقدار ما يباع من هذين الصنفين سواء من الشركة أو من أحد مخازنها واسم المشتري والسكية المبيعة وتاريخ بيعها والسكيات المتبقية .

مادة ٤ - يعاقب على كل مخالفة لأحكام للسادة الأولى بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه . وكل مخالفه أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على مائة وخمسين جنيها .

مادة ٥ - يلغى القرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه .

مادة ٦ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦

بتقديم بيانات عن المواد البترولية والزيوت المعدنية
ومسك سجل خاص بها (١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بهشون التموين .
وعلى القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٩ بإلغاء القيود المفروضة على تداول البترول
الأيض (الكيروسين) وإطلاق حريته .

وعلى القرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٥ بتقديم بيانات عن المواد البترولية والزيوت
للمعدنية ومسك سجل خاص بها .

وبعد موافقة لجنة التموين العليا .

وبعد الاطلاع على ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - يقصد بالمواد البترولية في تطبيق أحكام هذا القرار - البنزين
والكيروسين والبولار والديزل والمازوت والبولتاجاز .

مادة ٢ - (٢) على المسئولين عن إدارة الشركات التي تتولى إنتاج المواد
البترولية والزيوت المعدنية أو استيرادها أو توزيعها - أن يرسلوا يانا بكتاب . وصهر
عليه في ميعاد لا يجاوز اليوم الأخير من كل شهر إلى كل من (إدارة المواد البترولية
بوزارة التموين) و (مصلحة الوقود بوزارة الصناعة) مشتملا على :

(١) مقادير المواد البترولية والزيوت للمعدنية الموجودة في حيازة الشركة في اليوم
الأول من الشهر السابق .

(١) اللوائح المصرية في ١٠/٢٩/١٩٥٦ - العدد ٨٧ مكرر .

(٢) المادة الثانية معدلة بالقرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٢ - اللوائح المصرية في ١١/٦/١٩٦٢ .

— العدد ٤٥ .

(ب) المقادير المتبعة عليها والمستوردة من هذه المواد خلال الشهر السابق .
 (ج) للمقادير التي تم صرفها خلال الشهر السابق إلى الفروع والوكلاء
 والمتعهدين والمستهلكين على أن يبين في الكتاب المرسل إلى مصلحة الوقود
 ما صرف لكل منهم على حدة.

وعليهم كذلك أن يرسلوا ياناً بمقادير المواد البترولية التي ترد لحسابهم إلى
 الخزانة المصرية وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الانتهاء من تقريرها مع ذكر
 المبلغ الذي فرغت فيه .

مادة ٣(١) - على مديري مستودعات الشركات النصوص عليها في المادة السابقة أن
 يسكروا سجلاً مطابقاً للنموذج رقم ٢٥ بترول المرافق لهذا القرار يشتمل فيه يوماً
 بيوم حركة مبيعات الكيروسين وحركة الكوبونات على النحو الموضح بالنموذج
 المذكور ، ويجب أن تكون البيانات الثابتة في هذا السجل مطابقة للحقيقة .

وعلى وكلاء الشركات المذكورة ومديري فروعها ومتعهدي التوزيع أن يسكروا
 سجلين مطابقين للنموذجين رقمي ٢١ ، ٢٢ بترول المراقبين لهذا القرار (٢) يشتمل
 فيما يوماً بيوم مقادير المواد البترولية والزيوت المعدنية التي ترد إليهم أو إلى متعهدي
 العهد التابعين لهم من الشركات الشاحنة وتاريخ ورودها والمقادير المتبقية وذلك على
 النحو الموضح بالنموذجين المذكورين . أما وكلاء الشركات المذكورة ومديرو
 فروعها ومتعهدي التوزيع الذين يتسلمون بناء على طلبات صادرة من الشركات
 الشاحنة كميات من المواد البترولية لتسليمها إلى توكيلات أو فروع أو متعهدي توزيع
 آخرين تابعين لشركة الشاحنة علاوة على الكميات الخاصة بهم فعليهم أن يسكروا
 سجلين مطابقين للنموذجين رقمي ٢١ مكرر ، ٢٢ بترول المراقبين يشتمل فيهما يوماً
 بيوم مقادير المواد البترولية التي ترد إليهم أو إلى متعهدي العهد التابعين لهم من

(١) عدلت المادة الثالثة بالقرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٠ الواقع المصرية في ١٨/٨/١٩٦٠

العدد ٦٤ تم عدلت بالقرار رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٦٢ الواقع المصرية في ١١/١٠/١٩٦٢

العدد ٨٠ . ثم عدلت الفقرة الثانية بالقرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٣ - الواقع المصرية في
 ٢٢/٥/١٩٦٣ - العدد ٤٠ .

(٢) عدلت النموذجان رقمي ٢١ ، ٢١ مكرر بترول بالقرار رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٥ - الواقع

المصرية في ١/٤/١٩٦٥ - العدد ٢٥ .

الشركات الشاحنة وتاريخ ورودها للقادير المصروفة والقادير المشحونة لتسليمها إلى توكيلات أو فروع أو متهدى توزيع آخرين وللقادير الحقيقية وذلك على النحو الموضح بالتفصيل المذكورين ويجب أن تكون البيانات الثابتة في السجلات مطابقة للقادير الموجودة فعلاً بالمخازن .

وعلى المذكورين في الفقرتين الأولى والثانية تقديم هذه السجلات إلى مراقبة التكوين المختصة في خلال أسبوعين من تاريخ العمل بهذا القرار لترقيم صفحاتها بأرقام سلسلة وختمها بخاتم الجمهورية ومحظر نزع ورقة من أوراق السجلات المذكورة أو إضافة أوراق أخرى إليها وفي حالة فقد أى سجل من السجلات المشار إليها يجب إثبات ذلك في أقرب جهة أدلة في نفس اليوم وتقديم سجل جديد إلى مراقبة التكوين المختصة لترقيم صفحاته وختمه بخاتم الجمهورية وذلك في خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ فقد السجل .

وعلى المذكورين في الفقرة الثانية أن يرسلوا بكتاب موصى عليه إلى مراقبة التكوين المختصة في ميعاد لا يحاوز اليوم العاشر من كل شهر بياناً بمجملة السجلات الواردة إليهم أو إلى متهدى العهد التابعين لهم والقادير المصروفة والقادير للتبعية في نهاية كل شهر .

ويكون إرسال البيان المذكور في ميعاد لا يحاوز اليوم العشرين من كل شهر بالنسبة إلى الوكلاء ومديرى الفروع ومتهدى التوزيع الموجودين في بلاد النوبة ومناطق الصحراء الغربية والصحراء الجنوبية والبحر الأحمر والشط وأبو زنيجه وسيناء .

ويجب الاحتفاظ بالسجلات المذكورة والمستندات المؤيدة للبيانات الدونة بها بصفة مستمرة بمقر المستودعات ومخازن الشركات والوكلاء ومديرى الفروع ومتهدى التوزيع .

مادة ٣ مكرر (١) - يجب على الشركات المنصوص عليها في المادة ٢ تسليم جميع فروعها ووكلائها ومتهدى التوزيع أشربة قياس أو مقاسات منتظمة ومعتمدة منها لقياس محتويات صهاريج المواد البترولية المختلفة ويكون لكل شربة أو مقاس

(١) المادة ٣ مكرراً مضافة بالقرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

جدول تفسيري معتمد ومحتوم بخاتم الشركة يبين مقدار السائل الذي يعادله وحدة القياس لكل شريط أو مقياس وذلك بالتر أو بالطن حسب الأحوال .

ويجب على وكلاء الشركات المذكورة ومديري الفروع ومتعهدي التوزيع الاحتفاظ بالأسطرحة والمقايضات والجداول التفسيرية المشار إليها بقمر مستودعاتهم ومخازنهم بصفة مستمرة وبمجاله صالحة للاستعمال .

مادة ع - يحظر على وكلاء الشركات المنصوص عليها في المادة الثانية ومديري فروعها ومتعهدي العهد بها تحويل أو نقل رسائل اللواد البترولية المشحونة إليهم من شركات البترول بالسيارات إلى جهات غير الجهات الموضحة في مستندات الشحن .

كما يحظر عليهم أن يودعوا مخازنهم أو مستودعاتهم الرسائل المشحونة إلى وكلاء آخرين أو فروع أخرى .

ويجب عليهم أن يثبتوا بخط ظاهر على مستندات الشحن (إذن التسليم أو القاتورة أو إخطار الشحن) تاريخ تسليم الشحنة وما يفيد هذا التسليم .

وفي حالة عدم وجود فراغ في مخازنهم أو مستودعاتهم يسمح بتسليم أية شحنة ترد إليهم يجب عليهم اثبات ذلك بخط وتوقيع واضعين على ظهر مستندات الشحن مع ذكر تاريخ وصول السيارة .

مادة هـ - على القائمين بنقل المواد البترولية وسائهي السيارات تفريغها في الجهات التي عينتها شركات البترول في مستندات الشحن . ويجوز لهم في حالة حدوث خلل بسياراتهم تعذر معه الوصول بالشحنة إلى مخازن أو مستودعات الجهة المينة في مستندات الشحن أو في حالة تعذر تفريغ الشحنة في هذه المخازن أو المستودعات لعدم وجود فراغ بها أو لأي عذر قهري خارج عن الإرادة ، تفريغ الشحنة في الجهة التي تمينها لهم شركات البترول الشاحنة وذلك بعد اثبات حالة العطل أو تعذر تفريغ الشحنة أو لعذر قهري في أقرب جهة إدارية لمكان حدوثه .

(١) وعلى وكلاء الشركات ومديري الفروع ومتعهدي العهد بالتابعين لهم في هذه الحالات قبول تلك الشحنات في مخازنهم أو مستودعاتهم بعد الحصول على موافقة

(١) الفقرة الثانية من المادة الخامسة مطبوعة بالقرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه

الشركات الشاحنة على أن يرسلوا إخطاراً إلى المؤسسة المصرية العامة للبترول وإدارة المواد البترولية بمرافقة المواد البترولية والوقود بوزارة التموين بكتاب موصل عليه خلال خمسة أيام من تاريخ التفريغ مبيناً به تاريخ تفريغ كل شحنة ورقم إخطار الشحن .
ويجب على الشركات الشاحنة تأييد كل موافقة شفوية عن كل حالة من حالات التصويل كتابة خلال خمسة أيام من التاريخ الذى صدرت فيه الموافقة إلى وكيل الشركة أو مدير الفرع أو متعهد العهدة الذى حولت إليه الشحنة .

مادة ٣ (١) - على القائمين بنقل المواد البترولية وسائقي السيارات قبل تفريغ أية شحنة بترولية من البنزين أو الكيروسين أو المازوت أو السولار والديزل تقديم مستندات الشحن (إذن التفريغ أو الفاتورة أو إخطار الشحن) إلى أقرب نقطة مرور بالجهة التى يتم فيها التفريغ وذلك لحتمها بالخاتم الموجود بتلك النقطة إثباتاً لمرور السيارة بمحطة قبل التفريغ وكذلك تقديم المستندات إلى النقطة لحتمها عند العودة بعد التفريغ .

ويحظر على شركات البترول صرف أجرة النقل عن أية شحنة من الشحنات البترولية المذكورة ما لم تكن مستندات شحنها مخومة بخاتم نقطة المرور قبل التفريغ وبعده .

ويستثنى من ذلك السيارات التى تنقل السولار والديزل من السويس إلى غمرة فيكتفى بحتم مستنداتها بخاتم نقطة الكيلو ١٤٠ بطريق مصر - السويس الصحراوى قبل التفريغ فقط .

وإذا تعذر على المذكوزين ختم مستندات الشحن بأخاتم نقط المرور قبل التفريغ وبعده بسبب عدم وجود أختام بنقط المرور الواجب ختم المستندات بها أو لرفض رجال المرور ختم المستندات المذكورة ، فعليه إثبات ذلك قبل تفريغ الشحنة في أقرب جهة إدارية أخرى للمكان الذى يتم فيه التفريغ . ولشركات البترول في هذه الحالة الحق في صرف أجور النقل للمستحقة على الشحنات موضوع هذه المستندات بدال الحصول على موافقة إدارة المواد البترولية بوزارة التموين .

مادة ٧ - على شركات البترول الشاحنة قبل صرف أجور سيارات نقل المواد البترولية . مراجعة أختام المرور الموجودة على مستندات الشحن والاسترشاد بها في

(١) عدلت الفترة الأولى من المادة ٦ بالقرار رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٦ - الواقع المصرية في ١٩٥٦/١٢/٢٢ - العدد ١٠٢ - والاستدراك في ١٩٥٧/١/١٥ - العدد ٥ مكرر (ج) .

حرف الأجور عن المسافات الفعلية التي قطعها كل سيارة بالتطبيق للقواعد المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ٨ — على شركات البترول الشاحنة ختم فتحات الملء والتفريغ بصاهريج وخزانات للسيارات الخاصة بتمل المواد البترولية جيداً بالاختام المدنية بعد إتمام ملئها وعليهم كتابة البيانات الخاصة بمستندات الشحن باللغة العربية وكل مستند شحن لا يحرر باللغة العربية لا يستحق أجر نقل عن الشحنة الخاصة به وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها في المادة العاشرة .

مادة ٩ — على المذكورين في المادة الثانية ، أن يقدموا إلى وزارتي التكوين والصناعة والبيانات والإحصاءات متى تطلب منهم خاصة بإنتاج المواد البترولية والزيوت المدنية وتوزيعها وشحنها واستيرادها وأسعار تكلفتها .

مادة ٩ مكرر (١) — تسري أحكام هذا القرار على الجمعية التعاونية للبترول .
مادة ١٠ — يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا القرار بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنياً . وفي حالة العود تضاعف العقوبة .

مادة ١١ — يلغى القرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

مادة ١٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٦

بمخطر نقل القدرة الرقيمة خارج حدود المديرية أو المحافظة
بغير ترخيص من وزارة التمرين فيما عدا النقل بين مديريات
أسبوط وسوهاج وقنا وأسوان (١)

وزير التمرين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمرين
والقوانين المدلة ؛

وعلى القرار رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٤٧ ؛

وعلى القرار رقم ٣٠١ لسنة ١٩٤٨ بإبادة نقل القدرة الرقيمة بدون ترخيص
في مديريات أسبوط وسوهاج وقنا وأسوان ؛

وبعد موافقة لجنة التمرين العليا ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — بمخطر بغير ترخيص من وزارة التمرين نقل القدرة الرقيمة خارج
حدود المديرية أو المحافظة وذلك فيما عدا مديريات أسبوط وسوهاج وقنا وأسوان
فبياح النقل فيما بينها بدون ترخيص من الوزارة .

مادة ٢ — يعاقب على مخالفة أحكام هذا القرار بالحبس من ستة أشهر إلى
تسعة أشهر أو برامة من مائة جنيه إلى مائة وخمسين جنيها .

وفي جميع الأحوال تضبط القدرة موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ — يلغى القراران رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٤٧ ورقم ٣٠١ لسنة ١٩٤٨
المشار إليهما .

مادة ٤ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؛

(١) الوقائع المصرية في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٦ - العدد ٩ مكرر (د) .

قرار رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٥٦

بتكليف شركة النيل بالنيل بعدم التصرف في كميات الكسب للشعور
الموجودة حاليا ومستقبلا بها (١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين
والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٤٧ بشأن تنظيم تداول الزبوت النباتية والقرارات
للمادة له .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

- مادة ١ — تكليف شركة النيل بالنيل بعدم التصرف في كميات الكسب المنقوشة
الموجودة حاليا ومستقبلا بالشركة الا بترخيص من وزارة التموين .
- مادة ٢ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالمقوبات المنصوص عنها
في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .
- مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ إخطار الشركة به وينشر في الجريدة الرسمية.

قرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٧

بتنظيم الرقابة على صناعة وإنتاج وغزل ونسج الصوف
والحرير الصناعي والألياف القصيرة والوبران^(١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين.
وعلى القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالنزل وللتسوجات .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١^(١) - على أصحاب مصانع وشركات الغزل والنسيج التي تستخدم
الصوف المستورد أو المحلى أو العوادم الناتجة منها في صناعتها أو المسئولين عن
إدارة هذه المصانع والشركات أن يرسلوا بكتاب موصى عليه إلى كل من مصلحة
الرقابة الصناعية بوزارة الصناعة وإدارة النزل والتسوجات والملابس بوزارة
التموين خلال عشرة أيام من تاريخ العمل بهذا القرار بالنسبة إلى المصانع
والشركات الحالية أو من تاريخ إنشاء المصنع أو الشركة بالنسبة إلى ما يلبس
منها مستقبلا بياناً يشتمل على الآتى :

(أ) اسم ولقب صاحب المصنع أو مدير الشركة وعنوانه واسم ولقب وعنوان
من يتوب عنهما في حالة غيابهما .

(ب) الاسم التجارى للمصنع أو الشركة وعنوانها .

(ج) عدد ما كينات النزل النهائي ومرادفها وعدد ما كينات الزوى ومرادفها .

(١) الواقع المصرية في ١١/٣/١٩٥٧ - العدد ٢٩ مكرر .

(٢) معجلة بالقرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٧ الواقع المصرية في ٨/١/١٩٥٧ - العدد ٩٠ مكرر .

(د) عدد ماكينات الذبيح والتريكو وغيرها بالنسبة إلى المصانع التابعة لمصانع وشركات الفزل وعدد الأنوال الميكانيكية بالنسبة إلى مصانع وشركات نسج الأقمشة .

(هـ) مقدار الفزل الذى يتجه يومياً ونوعه ونعمرته .

(و) عدد ساعات العمل فى المصنع أو الشركة وأيام العطلة الأسبوعية .

(ز) كميات الأقمشة التى يتجهها المصنع يومياً وأنواعها .

مادة ٢ - تسرى أحكام المادة السابقة أيضاً على مصانع وشركات فزل الحرير الصناعى التى تنتج خيوط الحرير الصناعى أو الألياف القصيرة أو الفبران وعلى مصانع السبيج التابعة لها .

مادة ٣ - (١) على المذكورين فى المادتين السابقتين أن يخطرأوا كل من مصلحة- الرقابة الصناعية بوزارة الصناعة وإدارة الفزل والنسوجات والملابس بوزارة التموين عن كل تغيير أو تعديل يطرأ على البيانات سالفة الذكر خلال أسبوع من تاريخ التغيير أو التعديل وذلك بكتاب موصى عليه .

مادة ٤ - (٢) على من ذكرأوا فى المادتين الأولى والثانية أن يسكوا سجلات مطابقة للمنافج المرافقة لهذا القرار يثبتون فيها أولاً بأول البيانات الموضحة بهذه النماذج .

وعليهم أن يقدموا بهذه السجلات إلى إدارة الفزل والنسوجات والملابس بوزارة التموين لحتم صحتها وتوقيعها قبل إثبات البيانات فيها ولا يجوز السكشط أو المحو فيها ويجوز عند الضرورة التعديل بالمداد الأحمر مع إثبات تاريخ التعديل وتوقيع صاحب الشأن واعتماده من الإدارة المذكورة .

وعليهم أيضاً أن يخطرأوا الإدارة المشار إليها فى اليوم العشرين من كل شهر بكتاب موصى عليه ببيان إجمالى من واقع السجلات سالفة الذكر عن كميات

(١) المادة ٣ معلقة بالقرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

(٢) المادة ٤ معلقة بالقرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه كما عدلت بذات القرار المنفج المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٤ .

المواد الخام المستخدمة وأنواعها والناتج منها وحركة تداول هذه المواد على النماذج المرافقة وذلك عن الشهر السابق .

ويجب أن يكون هذا البيان معتمداً من صاحب المصنع أو المدير المسئول للشركة أو من ينوب عنهما .

وبقروم مقام هذه السجلات ما قد يكون لديهم من دفاتر تجارية منتظمة وقانونية أو سجلات أخرى إذا كانت تلك الدفاتر أو السجلات تتضمن البيانات المطلوبة بشرط اعتمادها مقدما من الإدارة سائلة الذكر والتأشير عليها بما يفيد ذلك .

مادة ٥ - يقرر حساب السجلات المشار إليها في المادة الرابعة في نهاية كل شهر وعلى المصنع أو الشركة أن يجزئ :

(أ) المواد الخام الموجودة بالمصنع (الصوف ، لب الخشب ، الفبران) .

(ب) التزل الناتج من هذه المواد سواء كان على شكل رزم أو كرون أو مواير أو كحك .

(١) مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه .

وفي حالة العود تضاعف العقوبة .

مادة ٧ - لا تسرى أحكام القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه على الخاضعين لأحكام هذا القرار .

مادة ٨ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(١) المادة ٦ معلة بالقرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٩ - الوقائع المصرية في ٢٣/٢/١٩٥٩ .
العدد ١٦ ملحق المادة ٦ .

قرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٧

بوقف العمل بأحكام بعض مواد الرسوم

بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين (١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين

والقوانين المعدلة له .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٥٧ .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يوقف العمل بالمواد ٣ مكرر و ٢ و ٦ و ٧ و ٩ و ١٠ و ١١

و ١٢ و ١٣ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٢ — يعمل هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(١) الوقائع المصرية في ١٩٥٧/٧/١ — العدد ٥٢ مكررا (ب) .

قرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٧
بتنظيم الرقابة على المطاحن (١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٤٣١ لسنة ١٩٤٦ بشأن تنظيم الرقابة على المطاحن المخصصة للتموين المعدل بالقرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٦ .

وعلى القرار رقم ٦٦٦ لسنة ١٩٤٨ بشأن الإخطار يوميا من حركة الحبوب والذيق المعدل بالقرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ .

وعلى القرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤ في شأن الرصيد الاحتياطي للذيق والقرارات المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ (٢) — على أصحاب المطاحن والمسؤولين من إدارتها أن يحسبوا سجلا مطابقا للنموذج رقم ١٥ المرافق لهذا القرار يفيدون فيه يوميا الرصيد الموجود لديهم من حبوب القمح والوارد منها والمصرف والباقي وكذلك الرصيد الموجود لديهم من الذيق والمنتج والمصرف والباقي وكذلك الرصيد الموجود لديهم من كل من الزدة الناعمة وخليط الزوائد (الردتين الناعمة والخشنة والسن الأحمر) المنتج والمصرف والباقي .

(١) الوقائع المصرية في ١/٧/١٩٥٧ - العدد ٥٢ مرر (ب) .

(٢) المادة الأولى معدلة بالقرار رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٠ - الوقائع المصرية في ٢٠/٦/١٩٦٠ -

العدد ٤٧ .

كما يجب عليهم أن يسكوا سجلا مطابقا للنموذج رقم « ب » المرافق لهذا القرار يقيمون به يوميا أسماء متحلى كميات الدقيق المصروفة من المطحن وتاريخ التسليم والسكينة المصروفة لكل منهم وتوقيعه .

ويتبين أن تكون صفحات هذه السجلات مخزومة بحتم مراقبة التموين المختصة قبل إثبات البيانات فيها . ولا يجوز الكشط أو الحو فيها . وفي حالة الضرورة يكرس التبدل بطريق الشطب أو الإضافة مع إثبات تاريخ التعديل وتوقيع صاحب الشأن . وتبقى هذه السجلات في المطحن ولا تنقل منه على الرغم من تغيير واضح اليد .

(١) ويحظر على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها التصرف في كميات القمح المسلمة لهم من شون البنوك والصوامع إلا بعد طعنها في مطاحنهم .

مادة ٣ — على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها إخطار مراقبة التموين المختصة تليفونيا ببيان عن كميات حبوب القمح الواردة إليهم وماطحن منها ومقدار الناتج من الدقيق والزوائد يوميا .

ويجب أن يؤيد هذا الإخطار ببيان مكتوب يسلم في اليوم التالي على الأكثر إلى المراقبة المختصة .

مادة ٣ — على أصحاب مستودعات الدقيق بالجملة والمسؤولين عن إدارتها إخطار مراقبة التموين المختصة تليفونيا ببيان عن كميات الدقيق الواردة إليهم يوميا . ويجب أن يؤيد هذا الإخطار ببيان مكتوب يسلم في اليوم التالي على الأكثر إلى المراقبة المختصة .

(٢) وبالنسبة للمستودعات التي تقع بدائرة محافظة البحر الأحمر يتم إبلاغ الإخطار التليفوني وكذا تسليم البيان المكتوب إلى إدارة التموين المختصة .

مادة ٤ (٣) — على أصحاب المطاحن التي تستخرج الدقيق استخراج ٩٣٣٪/١٠٠

(١) - الفقرة الأخيرة من المادة الأولى مضافة بالقرار رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٤ - الوقايم المصرية في ١٩٦٤/٦/٢٩ - العدد ٥٣ .

(٢) - الفقرة الأخيرة من المادة الثانية مضافة بالقرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦٢ - الوقايم المصرية في ١٩٦٢/٧/٩ - العدد ٥٣ .

(٣) - رفعت نسبة استخراج الدقيق من ٨٢ ٪ إلى ٩٠ ٪ بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ ثم إلى ٩٣٣٪/١٠٠ بالقرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ وهما منشوران بالسكاتب .

وأصحاب مستودعات بيع هذا الدقيق بالجملة والمثولين عن إدارتها أن يقوموا بتدبير رصيد احتياطي من هذا الدقيق يحتفظون به دائما مع مراعاة استبداله بصفة دورية .

ويكون هذا الرصيد معادلا لسكية من الدقيق تحسب على أساس المتوسط اليومي لتوزيع وفقا لأحكام المادتين ٥ و ٦ من هذا القرار .

مادة ٥ (١) — يحسب المتوسط المذكور في المادة السابقة على أساس كمية الدقيق التي صرفت وكذا التي أرسلت لمستودعات البيع في الثلاثة أشهر السابقة على يوم التفتيش أو اليوم الذي حدد لمراجعة الدقيق في المطاحن والمستودعات . أما بالنسبة للمطاحن والمستودعات المستجدة فيكتفي بحساب المتوسط في الفترة من تاريخ بدء العمل فيها إلى تاريخ التفتيش وتدخل في هذه المدة أيام العطلات الرسمية والراحة الأسبوعية ويستبعد منها أيام التوقف عن العمل .

مادة ٦ (٢) — يجب أن تكون كمية الرصيد الاحتياطي من الدقيق على الوجه الآتي :

(أولا) مرة واحدة من المتوسط المشار إليه في المادة السابقة بالنسبة إلى المطاحن في جميع أنحاء الاقليم المصري (الجنوبي) .

(ثانيا) خمس عشرة مرة من هذا المتوسط بالنسبة إلى المستودعات التي تقع بذاتة محافظات بور سعيد والإسماعيلية والسويس وديايط وكفر الشيخ وقنا وأسوان والصعيد الغربية والوادي الجديد والبحر الأحمر .

(ثالثا) مرتان من هذا المتوسط بالنسبة إلى المستودعات الأخرى . ولا يحسب عند جرد هذا الرصيد سوى كميات الدقيق التي تمت تعبئتها في جوارات مقفلة مثبتة عليها البطاقات دون غيرها .

مادة ٧ — على الأشخاص المذكورين في المادة الرابعة إخطار مراقبة التموين

(١) المادة الخامسة معلقة بالقرار رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٧ — والواقع المصرية في ١/١٠/١٩٥٧ العدد ٢٦ مكرر .

(٢) المادة السادسة عدل البند ثالثا منها بالقرار رقم ١٦٦ سنة ١٩٦٠ — الواقع المصرية في ٨/٢٥/١٩٦٠ العدد ٦٦ مكررا ثم عدلت جميعا بالقرار رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٦٠ — الواقع المصرية في ٢٩/١٠/١٩٦٠ — العدد ٨٤ مكرر ثم عدل البند رابعا منها بالقرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

ثم عدل البند (ثانيا) و(ثالثا) و(رابعا) و(خامسا) بالبندين (ثانيا) و(ثالثا) فقط ، بالقرار رقم ٢٦٥ سنة ١٩٦٣ — الواقع المصرية في ١٦/١٢/١٩٦٣ — العدد ٩٨ .

المنظمة تليقونا بتوقف العمل بطاقتهم نور - صولة وأسباب ذلك . ويجب أن يؤيد هذا الإخطار بكتاب موصى عليه يرسل في نفس اليوم ، ولا يجوز لهم الصرف من هذا الرصيد الاحتياطي إلا بعد الحصول على موافقة مكتوبة من المراقبة المذكورة وعليهم عند استئناف العمل مراعاة عدم صرف أية كمية من المقيق إلا بعد تدبير الرصيد المشار إليه . ويجوز لمراقبي المناطق التموينية عند الانقضاء إعداؤهم من الرصيد الاحتياطي لفترة معينة على أن يعاد تدبير هذا الرصيد بعد زوال الأسباب وإنهاء المدة سالفة الذكر .

مادة ٨ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على تسعة أشهر وبغرامه لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على مائة وخمسين جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

وتصادر (١) كميات القمح المضبوطة بالمخالفة لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ١ .

مادة ٩ - تلغى القرارات رقم ٤٣١ لسنة ١٩٤٦ و ٦٦٦ لسنة ١٩٤٨ و ٥٨ لسنة ١٩٥٤ المشار إليها والقرارات المعدلة لها .

مادة ١٠ - يدخل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(١) الفقرة الأخيرة من المادة ٨ مضافة بالقرار رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٤ - الوقائع المصرية في ١٩٦٤/٦/٢٩ - العدد ٥٣ .

قرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧
بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز^(١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين
وعلى القوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له ،
وعلى القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له ،
وعلى القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة
الخبز .

وعلى القرار رقم ١٢ لسنة ١٩٥٠ بتعديل الأحكام الخاصة بتنظيم إنتاج وتداول
دقيق القمح الفاخر .

وعلى القرار رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٥٣ بخطر فتح محال جديدة لبيع الدقيق إلا بترخيص
خاص من وزارة التموين .

وعلى القرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن صناعة الخبز البلدى المعدل بالقرار
رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

وعلى القرار رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم صناعة الخبز البتاو بمديرية
أسوان المعدل بالقرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٦ .

وعلى القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تداول إنتاج دقيق القمح الفاخر
نمرة (١) استخراج ٧٣ / المستورد .

وعلى القرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة الخبز الشامي .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما أقرته مجلس الدولة .

(١) الوثائق المصرية في ١٩٥٧/٧/١ - العدد ٥٢ مكرر (ب)

قرر :

الفصل الأول

دقيق الفمغ الصافي استخراج ٩٣٣٪ بالنسبة لجميع أنواع الفمغ^(١)

مادة ٩-^(٢) على أصحاب المطاحن والمستولين من إدارتها المرخص لهم في إنتاج دقيق الفمغ الصافي استخراج ٩٣٣٪ أن ينتجوا هذا الدقيق طبقاً للمواصفات الآتية :

(أ) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪ (أربعة عشر في المائة) .

(ب) ألا تزيد نسبة الألياف محسوبة على المادة الجافة على ١.٧٪

(ج) ألا تزيد نسبة الرمل على ٠.٠٢٪

(د) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبا على المادة الجافة على النسبة المحددة فيما يلي :

نسبة الرماد في الدقيق الناتج		نسبة الرماد في الفمغ المطحون
مطاحن الحجرارة	مطاحن السلندرات	
٪ ١.٤٠	٪ ١.٣٥	٪ ١.٧٥
٪ ١.٥٠	٪ ١.٤٥	٪ ١.٨٥
٪ ١.٦٠	٪ ١.٥٥	٪ ١.٩٥

وفي حالة اختلاف نسبة الرماد في الفمغ عن النسب المحددة يتم تحديد نسبة الرماد في الدقيق الناتج منه تناسبياً .

(١) جنوان الفصل الأول عدل بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ - الوقائع المصرية في ١٦ / ٩ / ١٩٦٥ العدد ٩٥ مكرراً ثم عدل بالقرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ - الوقائع المصرية في ٤ / ٦ / ١٩٦٧ العدد ٩١ .

(٢) المادة الأولى عدلت بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٠ - الوقائع المصرية في ٢٨ / ٤ / ١٩٦٠ - العدد ٣٣ ملحق . ثم عدلت بالقرار رقم ٢٨٥ سنة ١٩٦١ الوقائع المصرية في ١ / ٨ / ١٩٦٢ - العدد ٣ ملحق . ثم عدلت بالقرار رقم ٢٨٢ سنة ١٩٦٥ المشار إليه . ثم عدلت أخيراً بالقرار رقم ١١٦ سنة ١٩٦٧ المشار إليه .

ويراعى ألا يتخلف شيء على المنخل ٢٥ .

(١) كما يحظر عليهم أيضاً أن يقوموا بالطحن لحساب الأهالى إلا بترخيص من وزارة التموين وطبقاً للشروط التى تضعها فى هذا الشأن ووفقاً للدوايد التى تحددها .

مادة ٢- على أصحاب المطاحن والمسولين عن إدارتها تنقية الحبوب قبل طحنها تنقية تامة من المواد الغريبة الضارة بالصحة كالواد المعدنية والحصى والطين والزلط والرمل ، أما المواد الغريبة غير الضارة بالصحة كالقصبة والرجوع والحبوب الأخرى فيجب ألا تزيد نسبتها فى حبوب القمح المقرر طحنها على ٢ ٪ (اثنين فى المائة) ويحظر إضافة الزوائد (الردة بنوعها) إلى حبوب القمح الجارى طحنها بالقواديس .

مادة (٢) ٣ - يجب أن تكون الردة المعدة لرغف العجين نظيفة وخالية من المواد الغريبة ومطابقة المواصفات الآتية :

(أ) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤ ٪ .

(ب) ألا تزيد نسبة الألياف على ١١.٥ ٪ .

(ج) ألا تزيد نسبة الرمل على ٠.١٥ ٪ .

(د) ألا تزيد نسبة الرماد محسوباً على المادة الجافة على النسب المحددة فيما يلى :

نسبة الرماد فى الردة	نسبة الرماد فى القمح المطحون
٩٥٠ ٪	١١٧٥ ٪
٩٥١ ٪	١١٨٥ ٪
٩٥٢ ٪	١١٩٥ ٪

وفى حالة اختلاف نسبة الرماد فى القمح عن النسب المحددة يتم تحديد نسبة الرماد فى الردة تناسبياً .

(١) صدر القرار رقم ١٣٦ سنة ١٩٦٢ باستثناء المطاحن التابعة لقطاع المأم من المنظر الوارد فى الفقرة الأخيرة من المادة الأولى .

(٢) الفقرة الثانية من المادة ٣ معدلة بالقرار رقم ٧٤ سنة ١٩٦١ - الوقائع المصرية فى ٢٣ مارس سنة ١٩٦١ - المند ٢٤ ثم عدلت المادة الثالثة جميعها بالقرار رقم ١١٦ سنة ١٩٦٢ للمعار إليه .

ويرامى ألا يتغلف شيء على النخل ٢٠ .

وعلى أصحاب المطاحن والمسئولين عن إدارتها وأصحاب محال بيع الدقيق بالجسلة والمسئولين عن إدارتها تسليم المخازن البلدية ومحال بيع الدقيق الردة اللازمة لرغف بمعدل ثلاثة كيلو جرامات ونصف كيلو جرام لكل جوال زنة مائة كيلو جرام قائم .

كما يجب على محال بيع الدقيق تسليم المستهلكين الردة اللازمة لرغف إذا طلبوا ذلك ، ويجوز تطبيق تسليم الردة على شراء الدقيق .

مادة ٣ (١) مسكرر - يجب أن تكون مواصفات الردة الحفنة الناتجة من القمح بعد استخراج الدقيق ٩٠٪ كالآتي :

(أ) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪ (أربعة عشر في المائة) .

(ب) ألا تزيد نسبة الرماد على ٦٪ (ستة في المائة) .

(ج) ألا تزيد نسبة الألياف على ١١.٥٪ (أحد عشر ونصف في المائة) .

(د) ألا تزيد نسبة الرمل على ١.٥٪ (خمسة من عشرة في المائة) .

مادة ٤ - (٢) يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين على أصحاب المخازن العربية ومحال بيع الدقيق والمسئولين عن إدارتها أن يستخدموا في صناعتهم أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقاً غير القمح الصافي استخراج ٩٣.٣٪ بالمواصفات الموضحة بالسادة الأولى من هذا القرار

مادة ٥ - على أصحاب المخازن العربية والمسئولين عن إدارتها رغف السبيخ (تقريضة) على الردة للهيئة مواصفاتها في المادة الثالثة .

(١) المادة ٣ مكرراً مضافة بالقرار رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٧ القوائم المصرية في ٣١/٧/١٩٥٧ العدد ٥٨ مكرراً ثم عدلت بالقرار رقم ٢٨٢ سنة ١٩٦٥ المشار إليه .

(٢) المادة الرابعة عدلت بالقرار رقم ٣٩٦ سنة ١٩٦٤ القوائم المصرية في ٢٩/١٠/١٩٦٤ - العدد ٨٦ ملحق ثم عدلت بالقرار رقم ٢٨٢ سنة ١٩٦٥ المشار إليه .

مادة ٤ - على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها تعبئة الدقيق الصافي استخراج ٩٣٣٪ والردة المعدة للرفع في أجولة .
(١) وتكون أجولة الدقيق الصافي استخراج ٩٣٣٪ زلة مائة كيلو جرام قائم (٨٠ أنة قائم) .

ولا يجوز استخدام عبوات أخرى إلا بترخيص من وزارة التموين .
مادة ٧ - يحظر بيع ترخيص من وزارة التموين نقل الدقيق من المناطق للبيئة فيما بعد وإليها :

(أ) مديريات قنا وأسوان وكفر الشيخ ودمياط .
(ب) محافظات القنال والسويس والبحر الأحمر والصعيد الغربية والمصغراء الجنوبية وسيناء .

مادة ٨ - لا يجوز بيع الدقيق أو الردة المعدة للرفع العجين أو عرضها للبيع أو حيازتهما بقصد البيع ما لم يبين على العبوة وزنها القائم بالأنة أو بالكيلو جرام وتاريخ التعبئة واسم المطحن وعنوانه وعبارة (دقيق صافي استخراج ٩٣٣٪) أو (ردة للرفع) حسب الأحوال .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية بحروف وأرقام ظاهرة لا يقل ارتفاعها عن سنتيمتر واحد في وسط العبوة أو على بطاقة تعلق أو تلتصق عليها باحكام تام ،
مادة ٩ - على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها أن يميزوا أجولة الدقيق بأختام واضحة بالبوابة في مكان ظاهر وبحروف لا يقل ارتفاعها عن خمسة سنتيمترات على أن تجدد كلما قدم لونها ويحظر عليهم استخدام أجولة ممزقة أو مستهلكة أو بها رقع من أى نوع كانت ،

(٢) ويتجاوز عن الجوال الذى به رقعة واحدة بشرط ألا يزيد وزن الجوال مع الرقعة على ١٢٥٠ جرام .

(١) الفقرة الثانية من المادة السادسة معلقة بالقرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٦١ - المشار إليه
(٢) المادة السابعة معلقة بالقرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٧ - الواقع المصرية فى ١٠/١٠/١٩٥٧ - العدد ٧٦ مكرر .

(٣) الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة مضافة بالقرار رقم ١٠ لسنة ١٩٦٣ - الواقع المصرية فى ١٧/١١/١٩٦٣ - العدد ٥ ملحق .

مادة ١٠ - (١) - على المذكورين في المادة السابقة قبول الجوالات الفارغة المصروفة من مطاحنهم والتي ردها أصحاب المخازن وتجار الدقيق بشرط أن تكون سليمة خالية من الرقع أو بهارقة واحدة بالشروط الموضحة في المادة السابقة وذلك بالنسبة للجوالات الكبيرة فقط على أن يدفعوا عنها ٥٠ ملياً عن الجوال الكبير و ٢٢ ملياً عن الجوال الصغير .

وعلى أصحاب المخازن وتجار الدقيق رد هذه الجوالات الفارغة بالشروط السابقة عند طلبها بجمعة أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها .

مادة ١١ - على أصحاب مستودعات بيع الدقيق بالجملة والمسؤولين عن إدارتها أن يكون لديهم سجلان مطابقان لمتنوعيين أ ، ب للرفقين لهذا القرار يشتمون فيهما يومياً البيانات الموضحة بهما .

وعليهم تقديم هذه السجلات إلى مراقبة التتوين الواقع في ذالرتها الحل لحتم صفحاتها وترقيمها قبل إثبات البيانات فيها . ولا يجوز السكشط أو الحو فيها ، وعند الضرورة يكون التعديل بالمداد الأحمر مع إثبات تاريخ التعديل وتوقيع صاحب الشأن واعتداد التعديل من مراقبة التتوين المذكورة .

الفصل الثاني

دقيق القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪

مادة ١٢ - يحظر على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها إنتاج دقيق القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ لأى غرض من الأغراض إلا بترخيص من وزارة القوين .

مادة ١٣ - (٢) على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها المرخص لهم في استخراج دقيق القمح المذكور في المادة السابقة أن ينتجوا هذا الدقيق مطابقاً للمواصفات الآتية :

(أ) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪ (أربعة عشر في المائة) .

(ب) ألا تزيد نسبة الرماد محسوباً على المادة الجافة على ٠,٠٧٪ (سبعة من عشرة في المائة) .

(١) المادة الباشرة معلة بالقرار رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣ المشار إليه ،

(٢) المادة ١٣ معلة بالقرار رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٧ - الواقع المصريف ١٤/١٠/١٩٥٨ -
العدد ٨٠ مكرر .

(ج) ألا تزيد نسبة الألياف محسوبة على المادة الجافة على ٣٠ ٪ (ثلاثة من عشرة في المائة) .

(د) ألا تزيد نسبة الرمل على ١٠ ٪ (واحد من عشرة في المائة) .
كما يجب عليهم استخراج الدقيق نمرة (٢) المنخلف عن الدقيق الفاخر نمرة (١) بنسبة لا تتجاوز ٨ ٪ على أن يكون مطابقا للمواصفات الآتية :

(١) أن يكون خاليا من السن الأبيض والأحمر والرديف الدامحة والخشنة.

(ب) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤ ٪ (أربعة عشر في المائة) .

(ج) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبا على المادة الجافة على ١٠٩ ٪ (واحد وأسمه من عشرة في المائة) .

(د) ألا تزيد نسبة الرمل على ٢ ٪ (اثنين من عشرة في المائة) .

مادة ١٤ - يحظر غير ترخيص من وزارة التموين على أصحاب المخازن صناعة الخبز الأفرنجي بمختلف أنواعه ومواصفاته .

كما يحظر غير ترخيص من وزارة التموين على أصحاب المخازن المرخص لها في صناعة الخبز الأفرنجي وكذلك على أصحاب المصانع التي تستخدم الدقيق في صناعتها أن يستخدموا في صناعتهم أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقا غير دقيق القمح الفاخر نمرة ١ استخراج ٧٧ ٪ المنتج محليا أو المستورد حسب الأحوال .

مادة ١٥ - يحظر غير ترخيص من وزارة التموين على أصحاب مصانع السكرنة والقطائر والحلوى والكنافة والمخابز التي تقوم بصناعة الخبز الأفرنجي العادي والخبز الأفرنسي السكرنة وكذلك المسئولين عن إدارتها ومحال بيع الدقيق المرخص لهم في بيع الدقيق الفاخر وكذلك المسئولين عن إدارتها أن يستخدموا في صناعتهم أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقا غير دقيق القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٧ ٪ المستورد المعددة مواصفاته بالمادة ١٧ من هذا القرار والمبأ في جوالتميزة بطاقات الصفت عليها عمرة اللجنة المشكلة طبقا للمادة ١٩ من هذا القرار، ويقصد بالقطائر والحلوى جميع المنتجات التي تستخدم في صناعتها المبيجين وحده أو مع مواد أخرى كالسكر أو السمس أو الزبدة أو الزيت أو غيرها .

(١) المادة ١٤ ممدلة بالقرار رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

مادة ١٥ مكرراً - (١) يحظر على أصحاب المحارز التي تقوم بصناعة الخبز الأفرنكي العادي والخبز الأفرنكي المكرونة وكذلك المسئولين عن إدارتها أن يستخدموا مع العجين اللازم لصناعة هذا الخبز مواد أخرى كالسهم أو الزبدة أو غيرها من شأنها التأثير على مواصفاته أو أوزانه أو على الأسعار المحددة جبرياً لبيعه .

مادة ١٦ - يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين صناعة المكرونة والبسكويت والبطاير والسكنات والحلوى التي يدخل العجين في صناعتها والخبز الأفرنكي العادي والخبز الأفرنكي المكرونة والكمك الشامي والساقط والقرقيش والبسمات من دقيق غير دقيق القمح الفاخر نمرة (١) المستورد استخراج ٧٢٪ / للشار إليه في المادة السابقة .

مادة ١٧ - تكون مواصفات دقيق القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ المستورد كالتالي :

- (أ) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪ (أربعة عشرة في المائة) .
- (ب) ألا تزيد نسبة الألياف محسوبة على المادة الجافة على ٠,٠٣٪ (ثلاثة من عشرة في المائة) .
- (ج) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبة على المادة الجافة على ٠,٠٩٪ (سنة من عشرة في المائة) .

(د) ألا تزيد نسبة الرمل على ٠,٠١٪ (واحد من عشرة في المائة) .

مادة ١٨ - (٢) تقوم شون البنوك فيما بين الساعة الثامنة صباحاً والخامسة مساءً بتسليم دقيق القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ المستورد .

مادة ١٩ - (٣) ملغاة

(١) المادة ١٥ مكرراً مضافة بالقرار رقم ١٢ لسنة ١٩٥٨ - الوفاة المصرية في ٣٠/١/٥٨ - العدد ١٥ مكرر .

(٢) المادة ١٨ معلقة بالقرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠ - الوفاة المصرية في ٢٠/٦/١٩٦٠ - العدد ٤٧ .

(٣) المادة ١٩ ألغيت بالقرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه وكان نصها كالتالي :

«تشكل لجنة بكل من مراقبات تعين القاهرة والاسكندرية والقنال السويس على الوجه الآتي :
أحد ضباط مباحث المراقبة

مفتش مطاحن
موظف المراقبة بمن لم حراية بقواعد المحاسبة
مندوب من قسم صيانة الجيوب .

مادة ٣٠ - على أصحاب المخازن ومصانع السكرونة ومصانع الحلوى ومحال بيع الدقيق المرخص لها في استخدام دقيق القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪/ والمستولين عن إدارتها أن يكون لديهم سجل مطابق للنموذج (ج) المرافق لهذا القرار يثبتون فيه يومياً البيانات الموضحة بهذا النموذج^(١).

الفصل الثالث

صناعة الخبز

١ - صناعة الخبز البلدية

مادة ٣١^(٢) - على أصحاب المخازن والمستولين عن إدارتها الذين يستخدمون دقيق القمح الصالح استخراج ٩٣٫٣٪/ في صناعتهم أن ينقلوا الردة المعدة للرغف قبل الرغف عليها بالمنخل ٢٠ وأن يستفظوا به في الخبز ، وعليهم تنظيف أدوات العجن والرغف والخبز مما يتخلف عليها من عججين سابق أو ما يتعلق به من أئربة ومواد غريبة .

ويحظر بشير ترخيص من وزارة التموين على أصحاب المخازن البلدية التي تعمل لتموين والمستولين عن إدارتها أن يقوموا بالخبز لحساب الأفراد .

== ويشترك مع اللجنة مندوب عن البنك عند مباشرتها العمل بالقونة ، وتختص هذه اللجنة بالاشرف على لصق البطاقات على جوانات الدقيق الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪/ المستورد الموجودة بشون البنوك ويجب أن تكون هذه البطاقات عتومة بختم وزارة التموين المد لهذا الغرض مبينا بها تاريخ لصق واسم القونة ومكتوب عليها عبارة « دقيق فاخر نمرة (١) مستورد » . وتقوم اللجنة بتحرير محضر بأعمالها من خمس صور ويجب أن يبين فيه عدد الجوانات التي تم تمييزها .

(١) عدل نموذج (ج) المنصوص عليه في المادة ٢٠ بالقرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦١ الوقائع المصرية في ١٩٦١/٧/٦ - الممدد ٥٣ تم عدل بالقرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٢ الوقائع المصرية في ١٩٦٢/٣/١٩ - الممدد ٣٢ ملحق .

(٢) المادة ٢١ معدلة بالقرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ الوقائع المصرية في ١٣ أبريل سنة ١٩٦١ الممدد ٢٧ .

٢٢^(١) — على الأشخاص المذكورين في المادة السابقة عند قيامهم بصناعة الخبز البلدى أن يجعلوا الرغيف مستوى الخداع مكتول الاختمار بغير نقص أو زيادة عنه نظراً عند نضجه بظهوره الطبيعي دون التصاق هطريه أو احتراقهما ومستنداً لا يقل قطره عن ١٧ سم فيما عدا محافظات الإسكندرية وبور سعيد والبحيرة والصعيد الغربية والوادي الجديد والقنطرة شرق من محافظة سيناء وبندر المنصورة ورأس البر ومصيف حمصة فلا يجوز أن يقل قطر الرغيف عن ١٨ سم .

مادة ٢٣ — يجب أن يكون الخبز طبيعي المذاق والرائحة ومضغوفاً من الدقيق المطابق للمواصفات المحددة في المادة الأولى .

ولا يجوز^(٢) أن تزيد نسبة الرطوبة على ٤٠ (أربعون في المائة) ساخناً و ٣٩ (تسعة وثلاثون في المائة) بارداً فيما عدا محافظات الإسكندرية وبور سعيد والإسماعيلية والبحيرة والصعيد الغربية الغربية والوادي الجديد والقنطرة شرق من محافظة سيناء ، وبندر المنصورة ورأس البر ومصيف حمصة فلا يجوز أن تزيد نسبة الرطوبة في هذه الجهات على ٣٩ (تسعة وثلاثون في المائة) ساخناً و ٣٨ (ثمانية وثلاثون في المائة) بارداً . والخبز البارد هو الخبز المهيى تهوية تامة لمدة ثلاث ساعات بعد عملية الخبز .

مادة ٢٤^(٣) — يحدد وزن الرغيف من الخبز البلدى في الجهات المبينة بعد وفقاً هو موضع أمام كل منها .

(أولاً) محافظتي القاهرة والجيزة ١٤٧ جراماً (مائة وسبعة وأربعون جراماً) .
(ثانياً) محافظات الإسكندرية وبور سعيد والإسماعيلية والبحيرة والقنطرة شرق من محافظة سيناء ١٣٥ جراماً (مائة وخمسة وثلاثون جراماً) .

(١) المادة ٢٢ معدلة بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه وكان قطر الرغيف قبل التعديل ١٨ سم و ١٩ سم .
(٢) الفقرة الثانية من المادة ٢٣ عدلت بالقرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه ثم عدلت بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه .
(٣) البند «ثانياً» و«ثامناً» وتاسعاً و«عاشراً» من المادة ٢٤ عدلت بالقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٩ الواقع المصرية في ١١/٥/١٩٥٩ العدد ٣٧ . ثم عدل البند ثانياً من هذه المادة بالقرار رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ الواقع المصرية في ٢/٨/١٩٦٠ العدد ١١ ملحق .
ثم عدلت للمادة ٢٤ جميعاً بالقرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٦١ الواقع المصرية في ٢٣/٣/٦١ —
المعدل ٢٤ ثم عدل البند «ثانياً» فقط من المادة ٢٤ بالقرار رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ الواقع المصرية في ٧/٣/١٩٦١ — العدد ٥٢ .

(ثالثاً) - محافظات السويس والبحر الأحمر وسيناء (عدا القنطرة شرق) - ١٤٢ جراما (مائة واثنان وأربعون جراما) .

(رابعاً) - محافظة الصحراء الغربية ١٣٤ جراما (مائة وأربعة وثلاثون جراما) .

(خامساً) - محافظة الوادى الجديد ١٤٨ جراما (مائة وثمان وأربعون جراما) .

(سادساً) - بندر المنصورة ١٤٤ جراما (مائة وأربعة وأربعون جراما) .

(سابعاً) - رأس البر ١٤٣ جراما (مائة وثلاثة وأربعون جراما) .

(ثامناً) - بلطيم ١٤٥ جراما (مائة وخمسة وأربعون جراما) .

(تاسعاً) - جصة ١٤٠ جراما (مائة وأربعون جراما) .

(عاشر^(١)) - باقى المحافظات والجهات ١٥٣ جراما (مائة وثلاثة وخمسون جراما)

مادة ٣٥ - يجوز لتعهدى المدارس والمستشفيات والملاجئ والقوات
المرابطة وغيرهم أن يصنعوا بترخيص خاص بمقادير الحيز التى يحتاجونها للوفاء بالزاماتهم
بغير الأوزان أو المواصفات المقررة بكل جهة .

ويعطى الترخيص من مدير التموين بناء على طلب يقدم من المدرسة أو المستشفى
أو للرجاء أو مركز القوة المرابطة ، أو صاحب الشأن فى الأحوال الأخرى على أن
يرفق بالطلب صورة من التعهد وأن يشتمل على البيانات الآتية :

(أ) اسم وعنوان المتعهد أو صاحب الشأن .

(ب) تاريخ ومدة التعاقد أو الالتزام .

(ج) مقدار الحيز اللازم يومياً .

(د) وزن الحيز ومواصفاته كما هى واردة فى شروط التعهد أو الالتزام .

مادة ٣٦ - فى جميع الأحوال يكون التسامح فى الوزن بسبب الجفاف الطبيعى
للحيز هو على الأكثر ٥ ٪ للحيز البارد ولا يتسامح فى أية نسبة فى الحيز الساخن .

(١) معتمدة بالاستدراك المنشور بالوقائع المصرية فى ١٧/١/١٩٦٦ - العدد ٥

(٢) المادة ٢٥٠ معتمدة بالقرار رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٣ - الوقائع المصرية فى ٢١/١٠/١٩٦٣ -

العدد ٨٢ .

(١) والقصود بالخبز البارد هو المهورى تهوية تامة لمدة ثلاث ساعات على الأقل بعد عملية الخبز.

مادة ٢٧ — عند التفتيش على الخباز لمراقبة تنفيذ الأوزان سالفة الذكر يراجع وزن عدد من الأرغفة الموجودة لدى الخباز لا يقل عن مائة وخمسون رغيفا ويكون وزن الخبز مخالفا لتلك الأوزان إذا ثبت أن متوسط العجز في مجموع الأرغفة التي روجع وزنها يزيد على نسبة الخمسة في المائة المسموح بها بسبب الجفاف الطبيعي من الخبز البلدى طبقا للمادة السابقة وأن متوسط وزن الرغيف إذا كان ساخنا يقل عن الوزن المقرر .

مادة ٢٨ — يجب على البائع أن يسلم الخبز بالوزن إذا طلب المشتري ذلك باعتبار السعر المقرر للرغيف ، وأن يكلل وزن الرغيف إن وجد ناقصا وذلك مع عدم الإخلال بالمحاكمة الجنائية .

مادة ٢٩ — يجب أن يوضع ميزان في كل خبز وفي كل محل معد لبيع الخبز.

(ب) الخبز الشامى

مادة ٣٠ — يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين على أصحاب الخباز والمستولين عن إدارتها صناعة الخبز الشامى .

مادة (٢) ٣١ — يحظر على أصحاب الخباز والمستولين عن إدارتها المرخص لهم في صناعة الخبز الشامى أن ينتجوا هذا الخبز إلا من دقيق القمح الفاخر استخراج ٧٤٪ كما يحظر عليهم إنتاجه أو بيعه أو عرضه للبيع في جميع الجهات إلا بالمواصفات والأوزان والأسعار الوضحة بالجدول الآتى :

(١) الفقرة الثانية من المادة ٢٦ معلقة بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .
(١) المادة ٣١ عدلت بالقرار رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٣، ثم عدلت بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥
للمشار إليه .

النوع	الوزن بالجرام	المواصفات	السم بالملجم	العدد اللازم مراعاته عند التفتيش
الزغيف الشامى الكبير	١٩٥	لا يقل القطر عن ٢٠ سم	١٠	لا يقل عن ٧٥ زغيفا
الزغيف الشامى للوسط	٩٧	لا يقل القطر عن ١٤ سم	٥	لا يقل عن ١٥٠ زغيفا
الزغيف الشامى السندوتش الصغير	٤٨	لا يقل القطر عن ١٩ سم	٢٥	لا يقل عن ٢٠٠ زغيف

ويجب الا وزن نسبة الرطوبة في جميع الأحوال على ٣٠٪ ولا يتسامح في الوزن بسبب الجفاف .

ويجب أن يكون الزغيف مستديرا غير ملتصق الشطرين مستوا الخدع مكتمل الاختار بغير نقص أو زيادة محتفظا عند نضجه بمظهره الطبيعي غير محترق ويجب أن يتم زغف العجين على دقيق التمع الفاخر استخراج ٧٢٪ .

(١) مادة ٣١ مكرراً — يكون لمراقبي المناطق التموينية سلطة الترخيص في إنتاج خبز شامى مخالف للأوزان والمواصفات المنصوص عليها في المادة السابقة وذلك للفداء بتعهداتهم قبل المدارس والمستشفيات والملاجيء والقوة الرابطة وغيرها من الجهات .

(ج) — الخبز البتاو بمديرية أسوان

مادة (٣٣) — يجوز لأصحاب المحابز والمسؤولين من إدارتها بمحافظه أسوان أن يصنموا خبز البتاو من دقيق التمع الصافى استخراجه ٩٣٪ مع مراعاة الآتى :
(١) أن يكون الزغيف مكتمل الاختمار بغير نقص أو زيادة محتفظا عند نضجه بمظهره الطبيعي دون احتراق ومستديرا بحيث لا يقل قطره عن ١٢ سم .
(ب) ان يكون وزن الزغيف ١٦٢ جراما (٥٢ درهما) وثمنه خمسة مليات .

(١) المادة ٣١ مكرراً مضافة بالقرار رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

(٢) المادة ٣٢ معدلة بالقرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

(ج) ألا تزيد نسبة الرطوبة فيه على ٤٠ ٪/ ساخنا و ٣٧ ٪/ باردا .
 (د) ألا يجاوز التصامع في الوزن بسبب الجفاف ٥ ٪/ للخبز البارد، ولا يتسامح في أية نسبة في الخبز الجاف .

وللقصود بالخبز البارد هو للهوى تهوية تامة لمدة ثلاثة ساعات على الأقل بعد عملية الخبز .

مادة (٣٣) — عند التفتيش على المخازن لرقابة تنفيذ أحكام المادة السابقة يراعى وزن عدد من الأرغفة الموجودة لدى الخبز لا يقل عن مائة وخمسين رغيفا ويكون الوزن عقالا إذا ثبت أن متوسط العجز في مجموع الأرغفة التي روجع وزنها يزيد على نسبة الخمسة في المائة للسعوج بها بسبب الجفاف الطبيعي طبقا للمادة السابقة . وأن متوسط وزن الرغيف إذا كان ساخنا يقل عن الوزن المقرر .
 (د) الخبز الشمسى

مادة ٣٤ — يكون الخبز الشمسى حر الصناعة والتداول في جميع أنحاء الجمهورية .

(هـ) الخبز الأفرنكى

مادة (٣٤) مكرراً (١) — يحدد وزن الرغيف الأفرنكى بأنواعه ومواصفاته . وسعره والعدد اللازم مراعاته عند التفتيش على الوزن في جميع الجهات على النحو الآتى :

(١) المادة ٣٣ معدلة بالقرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .
 (٢) أضيف البند (هـ) والمادتان ٣٤ مكرراً (١) و ٢٤ مكرراً (ب) بالقرار رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٦١ الوفاة المصرية في ٦ / ٧ / ١٩٦١ — العدد ٥٣ .
 (٣) المادة ٣٤ مكرراً (١) أضيفت بالقرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ، ثم عدلت بالقرار رقم ٤٨ سنة ١٩٦٢ الوفاة المصرية في ٣ / ١٩ / ١٩٦٢ العدد ٢٢ ملحق واستندراك الوفاة المصرية في ١١ / ٦ / ١٩٦٢ — العدد ٢٤٧ ثم عدلت بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه .

النوع	الوزن بالجرام	المواصفات	السعر المبيع	العدد اللازم مراعاة عند التفتيش
الرغيف الأفرنكى العادى الكبير	٢٠٠	الطول من ٢٧ إلى ٣٥ سم والرطوبة لا تزيد على ٣١٪	١٠	لا يقل عن ٢٥ رغيفا
الرغيف الأفرنكى الصغير	١٠٠	الطول من ١٥ إلى ٢٠ سم والرطوبة لا تزيد على ٣١٪	٥	لا يقل عن ٥٠ رغيفا
الرغيف الأفرنكى الفورمة	٥٠٠	الطول لا يقل عن ٢٠ سم والعرض لا يقل عن ٦ سم والارتفاع لا يقل عن ٨ سم والرطوبة لا تزيد على ٣١٪	٢٥	لا يقل عن عشرة أرغفة
الرغيف الأفرنكى المكرونة	١٩٠	الطول لا يقل عن ٤٠ سم والرطوبة لا تزيد على ٢٦٪	١٠	لا يقل عن ٢٥ رغيفا

ولا يتسامح في وزن الخبز الأفرنكى بأنواعه المختلفة بسبب الجفاف .

مادة ٣٤ مكرراً^(١) (ب) — يحظر بيع ترخيص من وزارة التكوين إنتاج أو بيع أو عرض الخبز الأفرنكى غير الأوزان وللاوصاف والأسعار الواردة في المادة السابقة . ويجب ألا يقل معدل إنتاج الجزء الأفرنكى عن ٧٥٪ (خمسة وسبعين في المائة) من كمية الدقيق الفاخر استخراج ٧٢٪ (اثنين وسبعين في المائة) التي تستخدمها الخبز يوميا في صناعته . على أن تستخدم السكمية الباقية ومدة دارها ٢٥ ٪ (خمسة وعشرين في المائة) في صناعة الحلوى أو في صناعة الحلوى والخبز الشامى والخبز الأفرنكى السندوتش الصغير .

مادة ٣٤ مكرراً^(٢) (ج) — لالتزم باتباع أحكام الفقرة الثانية من المادة السابقة الخباز الأفرنكية التي ترخص لها الوزارة في ذلك .

(١) المادة ٣٤ مكرراً (ب) أضيفت بالقرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ، ثم عدلت بالقرار رقم ١٤ لسنة ١٩٦٣ - الوفاة المصرية في ١٨ / ١ / ١٩٦٣ - العدد ٨ .

(٢) المادة ٣٤ مكرراً (ج) أضيفت بالقرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٢ الوفاة المصرية في ١٢ / ٤ / ١٩٦٢ - العدد ٢٩ .

(١) ولا يجوز منح الترخيص المذكور إلا للمخابز الواقعة بدائرة محافظتي القاهرة-
والاسكندرية وضواحيها وبشرط أن يكون العمل قد جرى بهذه المخابز على خلاف
ما تنص به أحكام الفقرة الثانية من المادة ٣٤ مكرراً (ب) المشار إليها لمدة لا تقل
عن خمس سنوات .

(٢) مادة ٣٤ مكرراً (د) - يجوز بترخيص من وزارة التموين صناعة خبز بلدى
خاص من دقيق القمح الفاخر استخراجه ٧٢٪ .

وعلى المرخص لهم بصناعة هذا الخبز أن يصنوه طبقا لمواصفات الآتية :
(أ) أن يكون الرغيف مستديرا مستويا الحدج مكتمل الاختار بغير نقص أو زيادة ،
معتقلا عند نصفه بمظهره الطبيعي دون التصاق شطريه أو احتراقهما عتقا بمواصفاه
الطبيعية من حيث المذاق والرائحة .

(ب) رغف العجين على الردة المبينة مواصفاتها بالمادة الثالثة وعليهم نخل الردة
قبل الرغف عليها بالنخل ، وأن يحتفظوا به في الخبز وأن ينظفوا أدوات العجن
والرغف والخبز بما قد يتخلف عليها من عجين سابق أو ما يتعلق بها من أتربة
ومواد غريبة .

(ج) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ٣٩٪ (تسعة وثلاثون في المائة) ساخنا و ٣٨٪
(ثمانية وثلاثون في المائة) باردا .

(د) يكون التسامح في الوزن بسبب الجفاف الطبيعي للخبز ٥٪ على الأكثر
للخبز البارد ولا يتسامح في أى نسبة في الخبز الساخن ، ويقصد بالخبز البارد الخبز
المهوى تهوية تهوية تامة لمدة ثلاث ساعات على الأقل بعد عملية الخبز .

(٣) (هـ) يحدد وزن الرغيف من الخبز البلدى الخاص وقطره في الجملات
المرخص لها بإنتاجه طبقا لما يلي :

-
- (١) الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ مكرراً (ج) ألغيت بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٣ الوقائع
المصرية في ١٩/٤/١٩٦٣ - العدد ٢٩ ملحق .
(٢) المادة ٣٤ مكرراً (د) مضافة بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه .
(٣) معلة بالاستدراك المنشور بالوقائع المصرية في ١٧/١/١٩٦٦ - العدد ٥ .

الجهة	النوع	الوزن بالجرام	المواصفات	السعر بالمليم	العدد اللازم مراعاته عند التفتيش
محافظتي القاهرة والجيزة	الرخيف البلدى الخاص الكبير الرخيف البلدى الخاص الصغير	٢٢٨ ١١٤	لا يقل عن ٢٠ سم لا يقل عن ١٤ سم	١٠ ٥	لا يقل عن ٧٥ رغيفا لا يقل عن ١٥٠ رغيفا

(و) الخبز السندوتش والخبز السميط^(١)

مادة ٣٤ — مكرر (هـ) يحظر على أصحاب الخبز الأفرنكية والسندوتش عن إدارتها أن ينتجوا الخبز السندوتش والخبز السميط إلا من دقيق القمح الفاخر استخراج ٧٢٪ كما يحظر عليهم إنتاجه أو بيعه أو عرضه للبيع في جميع الجهات إلا بالمواصفات والأوزان والأسعار الموضحة بالجدول الآتي :

النوع	الوزن بالجرام	المواصفات	السعر بالمليم	العدد اللازم مراعاته عند التفتيش
(أ) الرخيف السندوتش (ب) الرخيف السميط بجميع أشكاله :	٤٠	الرطوبة لا تزيد عن ٣١٪	٢٠٥	لا يقل عن ١٥٠ رغيفا
١ — الرخيف السميط بالسمسم	١٤٠	الرطوبة لا تزيد عن ٢٦٪	١٠	لا يقل عن ٥٠ رغيفا
٢ — الرخيف السميط بدون سمسم	٧٠ ١٥٠ ٧٥	الرطوبة لا تزيد عن ٢٦٪ الرطوبة لا تزيد عن ٢٦٪ الرطوبة لا تزيد عن ٢٦٪	٥ ١٠ ٥	لا يقل عن ١٠٠ رغيفا لا يقل عن ٥٠ رغيفا لا يقل عن ١٠٠ رغيفا

ويجب أن يضاف الزيت والسكر اللازمين لصناعة هذين الصنفين بمعدل ستة كيلو جرامات من الزيت وأربعة كيلو جرامات من السكر لكل مائة كيلو جرام من الدقيق بحيث لا تقل النسبة المئوية في الخبز السندوتش أو الخبز السميط الناتج عن ٥٠٤٪ للزيت و — ٣٪ للسكر محسوبة على الوزن الجاف .

(١) مضافة بالقرار رقم ٢١٥ لسنة ١٩٦٦ — الواناع المصرية في ١٢/١٢/١٩٦٦ — العدد ٩٦ ملحق .

ويدخل إنتاج السندوتش والسميط بأصنافه المختلفة في نسبة الـ ٢٥٪ من
الدقيق الفاخر المشار إليه في المادة ٢٦ مكرر .

الفصل الأخير

أحكام عامة

(١) مادة ٣٥ — ترسل عينات الدقيق والردة والخبز وغيرها التي تؤخذ من
الطاحن والمخابز ومحال بيع الدقيق والخبز والمحال العامة إلى (إدارة منتجات
الحبوب) بوزارة التموين لتعطي رقما سرياً ثم ترسل إلى قسم السكرية بوزارة الزراعة
أو إلى مصلحة العامل بوزارة الصحة لفحصها والتحقق من مطابقتها للمواصفات
المفردة لكل صنف . على أن ترسل العينات الخاصة بنسبة رطوبة الخبز بمدينة
الاسكندرية إلى معامل صحة بلدية الاسكندرية من المنطقة التويلية أو المراقبة مباشرة .
وترسل عينات الحبوب المعدة لطحن في القواديس والسلندرات إلى إدارة التجارب
والأبحاث الفنية بوزارة التجارة للتحقق من مطابقتها للشرط المنصوص عليها
في المادة ٢ من هذا القرار .

وتعتبر العينة غير مطابقة للمواصفات المطلوبة إذا كانت مخالفة للنسبة واحدة من
النسب المقررة لتلك المواصفات ، وفي جميع الأحوال يجب أن يتم تحليل العينة
وإخطار صاحب الشأن بنتيجة التحليل خلال ٦٠ يوما من تاريخ أخذ العينة .
مادة ٣٦ — يقوم بأخذ العينات الموضحة بالمادة السابقة لجنة مكونة من اثنين
من الموظفين ممن لهم صفة مأموري الضبط القضائي .

مادة ٣٧ — يقصد بالترخيص الصادر من وزارة التموين في أحكام هذا
القرار الترخيص الذي يصدر من تلك الوزارة أو مراقبتها المختصة .

مادة ٣٨ (٢) — يعاقب على مخالفة أحكام المادة ٣ بمرافعة لا تقل عن مائة جنيه
ولا تجاوز خمسمائة جنيه .

(١) المادة ٣٥ عدلت بالقرارات رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ - الوقائع المصرية في ٢٩/١٢/١٩٥٨ -
العدد ١٠٢
ثم عدلت بالقرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ - الوقائع المصرية في ١٧/٩/١٩٥٩ - العدد ٧٣
(٢) المادة ٣٨ معدلة بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ - الوقائع المصرية في ١١/١١/١٩٥٩ -
العدد ٨٩

ويعاقب على مخالطة أحكام المواد ١٥ و١٦ و١٧ و١٨ و١٩ و٢٠ و٢١ و٢٢ و٢٩ جرّامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً .

وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٣٩ — تلغى القرارات رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ و ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ و ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ و ١٢ لسنة ١٩٥٠ و ٤ لسنة ١٩٥٣ و ٩٦ لسنة ١٩٥٤ و ٣٣ لسنة ١٩٥٥ و ٤٤ لسنة ١٩٥٦ و ٤٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليها والقرارات المذكورة.

مادة ٤ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

نموذج « ج »^(١)
سجل حركة المتيق

ملاحظات	التيق بالكيلو	النصرف بالكيلو	الوارد			المتيقي بالكيلو	التاريخ
			بالكيلو الوارد	معدل الوزن	عدد الأجولة		

(١) النموذج النصوص عليها من القرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ ومعدل ٢٠٣ لسنة ١٩٦٧ الواقع المصروفة في ١٩/١١/٦٧ - العدد ٢١٩.

قرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧

بمنظم تداول علف الحيوان المصنوع^(١)

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين والقوانين المعدلة .

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم تجارة علف الحيوان ومناعه .

وعلى القرار رقم ٣١ لسنة ١٩٥٧ بمنظم تداول علف الحيوان المصنوع .

^(٢) وعلى موافقة لجنة التكوين العليا .

وعلى ما اراه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يحظر على اصحاب المصانع والمسئولين عن إدارتها المرخص لها في صناعة علف الحيوان أن ينتجوا غير العلف الناعم أو المضغوط وطبقا للمواصفات التي تعين بقرار من وزير الزراعة .

^(٣) مادة ٣ — مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه يحظر على اصحاب المعاصر والمسئولين عن إدارتها صرف أية كمية من كسب بذرة القطن المقشورة وغير المقشورة إلا بترخيص من وزارة التكوين ، ويسرى هذا الترخيص لمدة شهر من تاريخ صدوره .

كما يحظر على اصحاب المطاحن ومضارب الأرز والمسئولين عن إدارتها صرف أية كمية من الزوائد أو رجب الكون إلا بترخيص من وزارة التكوين .

(١) اللوائح المصرية في ١٤/١١/١٩٥٧ - العدد ٩٩ مكررا

(٢) وانقت لجنة التكوين العليا في ١٤/١/١٩٥٨ على أحالة الكسب والعلف المصنوع وتداولها إلى وزارة الزراعة .

(٣) صدر القرار رقم ٧ سنة ١٩٥٨ بوقف العمل بالمادتين ٢ و٣ بالنسبة لسكيات بذرة القطن غير المقشورة الناتج خلال موسم ١٩٥٦/١٩٥٧ .

مادة ٣^(١) — مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ للقرار إليه
يحظر بغير ترخيص من وزارة التكوين التجاري في كسب بذرة انقطن المنشورة
وغير المنشورة.

مادة ٤ — يحظر بغير ترخيص من وزارة التكوين على أصحاب مصانع علف
الحيوان والمستوليين عن إدارتها صرف أية كمية من علف الحيوان المصنوع إلا
بالكيفية والأوضاع التي تقرها الوزارة.

مادة ٥ — على أصحاب المعاصر والمستوليين عن إدارتها أن يرسلوا أولاً بأول
بكتاب موصى عليه إلى مراقبة التكوين الواقعة في دائرتها مصانع علف الحيوان
يساناً بكميات الكسب المسجلة إلى هذه المصانع في ميعاد لا يجاوز سبعة أيام من
تاريخ التسليم.

كما يجب على أصحاب مصانع علف الحيوان والمستوليين عن إدارتها أن يخطرخوا
بكتاب موصى عليه مراقبة التكوين الواقعة في دائرتها مصانعهم من كميات الكسب
التي تم تسلمها من المعاصر وذلك في ميعاد لا يجاوز سبعة أيام من تاريخ وصولها
إلى مخازنهم.

مادة ٦^(٢) — على ركلاء بنك لتسليف الأراضي والتعاون في جميع أنحاء الجمهورية
أن يرسلوا بكتاب موصى عليه إلى مراقبة التكوين التابع لها الشخص المصروف إليه
بياناً عن كميات علف الحيوان التي تم صرفها إذا كانت هذه الكمية عشرة أطنان
خفاً أكثر واسم وعنوان وصلة الشخص الذي تم الصرف إليه سواء أكان هذا
الشخص تاجراً أو مربيًا أو جمعية تعاونية وذلك في ميعاد لا يجاوز اليوم التالي الذي
تم فيه الصرف.

وعلى التجار والجمعيات التعاونية الذين يتسلمون عشرة أطنان فأكثر أن
يخطرخوا مراقبات التكوين التابعة لها عن وصول كميات علف الحيوان المصروفة إليهم
وذلك في ميعاد لا يجاوز سبعة أيام من تاريخ وصولها.

(١) المادة ٣ معدلة بالقرار رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ — الوقائع المصرية في ١٨/١٢/١٩٥٧
— العدد ٩٨ مكرراً.

(٢) (٣) والمادتان ٥ و ٦ معدلتان بالقرار رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه.

مادة ٧ — على أصحاب مصانع علف الحيوان والمسؤولين عن إدارتها مسك سجلات طبقاً للنموذج رقم ١ المرافق يثبتون فيها أولاً بأول كميات كسب بذرة القطن المقشورة وغير المقشورة والمواد الخام الأخرى المستخدمة في صناعة علف الحيوان والكميات الناتجة منها والكميات المبعة وأسماء المشترين وعناوينهم وتاريخ التسليم وتوقيع المستلم والرصيد للثبوت في آخر كل شهر .

كما يجب على التجار والجمعيات التعاونية وھون بنك التسليف الزراعي والتعاوني- مسك سجلات طبقاً للنموذج رقم ٢ المرافق يثبتون فيها كميات العلف التي ترد إليهم ومصدرها والكميات المبعة وأسماء وعناوين المشترين وتاريخ التسليم وتوقيع المستلم والرصيد للثبوت في آخر كل شهر .

وتعتمد جميع السجلات المذكورة من مراقبات التكوين المختصة وعلى الأشخاص- والهيئات المزمين بمسك هذه السجلات أن يحتفظوا بها في مقر العمل الذي اقتضى مسكها .

ويقوم مقام السجلات سائلة الذكراة يكون لدى أصحاب مصانع علف الحيوان والتجار والجمعيات التعاونية وھون بنك التسليف الزراعي والتعاوني من دفاتر تجارية منتظمة وقانونية أو سجلات أخرى منتظمة . في كانت هذه الدفاتر والسجلات مشتملة على البيانات للنصوص عليها في هذه المادة .

مادة ٨ (١) — على أصحاب مصانع علف الحيوان والمسؤولين عن إدارتها أن يرسلوا إلى إدارة العلف بوزارة التكوين في ميعاد لا يجاوز اليوم السابع من كل شهر بياناً طبقاً للنموذج رقم ٣ المرافق بكميات المواد الخام الداخلة في صناعة العلف والكميات الناتجة والمصرف منها والرصيد المتبقي في نهاية الشهر .

مادة ٩ (٢) — يقف صرف المواد الخام التي تصرف بأذون من الوزارة والمستخدمة في صناعة علف الحيوان لأصحاب المصانع الذين لا يقومون في الموسم التالي لإنتاج الكسب بإعداد مصانهم لإنتاج علف الحيوان المضبوط .

كما يقف صرف للواد للذكورة للمصنع الذي يثبت تلاعبه سواء بالتصرف في بيع الكسب دون تصنيع أو بإنتاج علف ضار بالحيوان .

(١) الفقرة الثانية من المادة ٨ حذفت بالقرار رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه ، استدراكاً بالوفاء المصرية في ١٩٥٧/١٢/٣٠ — العدد ١٠٢

(٢) الفقرة الأولى من المادة ٩ معلقة بالقرار رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

مادة ١٠ - تشكل لجنة بالوزارة لوضع قواعد صرف المواد الخام المستخدمة
على صناعة العلف على الوجه الآتي :

- | | |
|-------|--|
| رئيسا | ١ - مرافب أبحاث المواد الغذائية أو من ينوب عنه . |
| أعضاء | ٢ - مدير إدارة العلف أو من ينوب عنه . |
| | ٣ - أربعة مندوبين ترشحهم غرفة صناعة الزيوت . |
| | ٤ - أربعة مندوبين ترشحهم غرفة صناعة العلف . |
| | ٥ - مندوب يرشحه بنك المصليف الزراعي والتعاوني . |

ويصدر بتعيين الأعضاء المشار إليهم في البنود ٣ و٤ و٥ قرار من وزير التكوين.
ولا تكون القرارات التي تتخذها هذه اللجنة نافذة إلا بعد اعتمادها من الوزارة .

مادة ١١ - كل مخالفة لأحكام للواد ٢ و٥ و٦ و٧ و٨ من هذا القرار
يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على مائة وخمسين جنيها . كما
يحكم بالمصادرة عند مخالفة المادة ٣ .

وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في

المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ١٢ - يلغى القرار رقم ٣١ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

مادة ١٣ - يعمل بهذا القرار في تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨

بشأن الكسب والعلف المصنوع^(١)

وزير القوين

بعد الاطلاع على للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون القوين
والقوانين المعدلة .

وعلى موافقة لجنة القوين العليا الصادر في ١٤ يناير سنة ١٩٥٨ بإحالة الكسب
والعلف المصنوع وتداولها إلى وزارة الزراعة .

قرر :

مادة ١ — على أصحاب المعاصر والمستولين عن إدارتها صرف كسب بذرة
القطن المفشورة وغير المفشورة بموجب التراخيص التي تصدر إليها من وزارة الزراعة.
وعليه إخطار مراقبة الإنتاج الحيواني بالوزارة المذكورة أولا بأول بكميات
الكسب الناتجة والكميات التي تم صرفها والكميات الباقية .

مادة ٢ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة
جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيها .
وفي حالة العود تضاعف العقوبة .

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ إخطار المعاصر به ، وينشر في
الجريدة الرسمية .

(١) الوثائق المصرية في ١٣ مارس سنة ١٩٥٨ — العدد ٧٢ مكرر

قرار ١١٩ رقم لسنة ١٩٥٨

بتنظيم تداول الصفيح والصاج^(١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ بإلزام المستوردين بمسك سجل خاص بالصفيح وتقديم بيانات عنه .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

١ - على المستوردين وبجار الجملة والتجزئة وأصحاب المصانع والمسؤولين عن إدارتها الذين يتجرؤون في الصفيح أو الصاج أو يستخدمونه في صناعاتهم بصفة أساسية أو بصفة تبعية . أن يرسلوا بكتاب موصى عليه إلى إدارة المواد الكيماوية والمعادن بوزارة التموين في موعد لا يتجاوز اليوم العشرين من كل شهر بيانات موضعا به ما يأتي :

(١) الاسم والنوع ورقم القيد في السجل التجاري .

(٢) مقادير الأرصدة التي يملكونها من الصفيح أو الصاج ولو كانت مودعة لدى الغير وأماكن وجودها وأنواعها ومقاساتها وذلك في أول الشهر السابق .

(٣) الكميات الواردة إليهم من الصفيح أو الصاج خلال الشهر السابق سواء كانت مستوردة من الخارج أو اشتراها محليا ووجهة الإستيراد أو الشراء ورقم ترخيص الإستيراد أو صورة فاتورة الشراء .

(٤) الكميات المباعة أو المستخدمة خلال الشهر السابق .

(١) الوقائع المصرية في ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٨ - العدد ٧٩ مكرر .

(٢) المادة الأولى معدلة بالقرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٠ - الوقائع المصرية في العدد ٢٦/٥ / ١٩٦٠ - العدد ٤١ .

- (٥) الأرصدة الباقية من كل صنف في نهاية الشهر السابق.
- (٦) السكيات التي تم التعاقد على استيرادها خلال الشهر السابق وجهة الاستيراد.
- والتاريخ للتخطئ شحن البضاعة فيه مع تعيين أنواع كل صنف على حدة ومقاساته .
- مادة ٣ — على الأشخاص للذكورين في المادة السابقة أن يسكوا سجلات خاصة يثبتون فيه على وجه صحيح مقادير ما لديهم من كل من المصباح أو الصاج وما يرد منها وتاريخ الورد وكان وجودها ومقدار ما يبيعونه أو يستخدمونه من كل منها وتاريخ البيع أو الاستخدام .
- ويقوم مقام هذا السجل ما قد يكون لدى الذكورين من دفاتر وسجلات أخرى منتظمة تتضمن البيانات السابقة .
- مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها .
- مادة ٤ — يلغى القرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .
- مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في الإقليم العبري من تاريخ نشره .

قرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٥٩

بشأن إنشاء لجان التحكيم في المنازعات بين أصحاب المطاحن أو المستهلكين وبين البنوك المعتمدة لعمليات القوين أو فيما بين البنوك وبعضها حول درجة نظافة الحبوب أو نسبة إصابتها بالسوس (١)

وزير القوين بالأقاليم المصرية .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون القوين .
وعلى القرار رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٤٥ بشأن إنشاء لجان التحكيم في المنازعات التي تقع بين أصحاب المطاحن والبنوك المعتمدة وغيرها .
وعلى عقد اللجنة الموحدة المبرم في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٣ بين الوزارة والبنوك في عمليات القوين .
وعلى ما أقرته مجلس الدولة .

قرار :

مادة ١ — تشكل لجان التحكيم على الوجه المبين بالملحق المرافق لهذا القرار للفصل في المنازعات بين المستهلكين أو أصحاب المطاحن أو مديريها المسؤولين وبين البنوك المعتمدة لتسليم الحبوب القوينية أو بين البنوك وبعضها في شأن تقدير درجة نظافة الحبوب المذكورة أو نسبة إصابتها بالسوس .

(٢) مادة ٣ — تعقد اللجنة بناء على طلب مكتوب يقدم من طالب التحكيم إلى مديرية القوين التي تقع في دائرتها النزاع بضمين موافقته على تحكيم اللجنة في موضوع النزاع طبقاً لأحكام هذا القرار . ويجب أن يكون الطلب مصحوباً بأمانة قدرها ٢٥ ملياً عن كل أردب من كمية الحبوب موضوع النزاع وتكون هذه الأمانة ١٥ ملياً وترد هذه الأمانة إلى طالب التحكيم إذا كانت درجة النظافة

(١) الوقائع المصرية في ١٩٥٩/٨/٣١ — العدد العدد ٦٨ .

(٢) الفقرة الأولى من المادة الثانية عدلت بالقرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦١ — الوقائع

المصرية في ١٩٦١/٣/٢ — العدد ١٨ ملحق ثم عدلت المادة الثانية بالقرار رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٤

الوقائع المصرية في ١٩٦٤/٥/٥ — العدد ٣٥ .

التي تظهرها نتيجة التحكيم تقل عن الدرجة المقررة بمعرفة البنك بما يزيد على ربع قيراط ولا ترد الأمانة في غير ذلك من الأحوال . وبالنسبة للإصابة بالسوس ترد الأمانة المدفوعة من طالب التحكيم إذا كانت نسبة الإصابة التي تظهرها نتيجة التحكيم تزيد عن النسبة المقررة بمعرفة البنك بأكثر من $\frac{1}{2}$ ولا ترد الأمانة في غير ذلك من الأحوال ، ولا يقبل الطلب إلا بعد مصادق من الحبوب المذكورة طبقاً لتقدير البنك المستلم لها .

ويستثنى من هذا الشرط المطاحن التابعة لقطاع العام .

وحسب مديرية التموين أن ثبت على الطلب تاريخ وساعة تقديمه وتقبده في سجل خاص برقم مسلسل ثم تعطى مقدم الطلب إيصالاً بساعة وتاريخ القيد ورقه ، وعليها أن تدعو اللجنة في نفس اليوم إلى الانقضاء بشونة البنك فانظر في الطلب ثم تخضع مقدم الطلب بساعة وتاريخ انعقاد اللجنة ومكانه في الوقت المناسب على أن يوقع مقدم الطلب بالمعلم بذلك في السجل الخاص .

وعلى اللجنة أن تنعقد في اليوم التالي على الأكثر لتاريخ تقديم طلب التحكيم .
(١) مادة ٣ - لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا إذا حضر الاجتماع جميع الأعضاء وتصدر قراراتها مسيبة على وجه الاستعجال بالأغلبية المطلقة .
وإذا لم يحضر طالب التحكيم أو من ينوب عنه اعتبر طلبه كأن لم يكن ويفقد التأمين المدفوع .

وتكون قرارات اللجنة نهائية ولا يجوز الطعن فيها بأي وجه من الوجوه .

مادة ٤ - تقوم اللجنة بأخذ عينات من الحبوب موضوع النزاع تقدر نظائرها بطريق الوزن وتقدر نسبة الإصابة فيها بالسوس بطريق العد على أن يتم ذلك كله بحضور أصحاب الشأن .

وعلى اللجنة أن تحرر محضراً بالإجراءات التي تقوم بها تثبت فيه أسماء الأعضاء وصلة كل منهم وساعة وتاريخ تقديم الطلب وقيمة الأمانة المدفوعة من مقدم الطلب وتضمن الحبوب موضوع النزاع وساعة وتاريخ بدء اللجنة مباشرة مهنتها وأقوال ذوي الشأن والقرار الصادر في النزاع ويذلل المحضر بتوقيع جميع الحاضرين .
ويحرر المحضر من أصل وصور ثلاثة تسلّم إحداها للبنك المسلم للحبوب وتعمل على الثانية بمراقبة التموين وترسل الثالثة إلى الوزارة .

(١) الفقرة الثانية من المادة الثالثة مضافة بالقرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

مادة ٥ — يتسلم طالب التحكيم كميات المحبوب موضوع النزاع فوراً بعد أنه
تلقى اللجنة من أخذ العينات .

وعند ظهور نتيجة الفحص يسرى الثمن طبقاً لتقدير اللجنة مهما كان
الفرق ضئيلاً .

مادة ٦ — يلغى القرار رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٧ — ينشر هذه القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في إقليم مصر من
تاريخ نشره .

جدول ملحق بالقرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٥٩

تشكل لجنة التحكيم بالمحافظات والمديريات على الوجه الآتى :

١ — عضو يختاره وزارة التمرين .

٢ — عضو يختاره البنك المسلم للمحسوب .

٣ — عضو يختاره طالب التحكيم .

قرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩

بتنظيم مسك دفاتر وحيازة نسبة معينة من الدقيق في مخازن
محافظتي وضواحي القاهرة والإسكندرية^(١)

وزير التموين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون القوين
والقوانين للعدة له .

وعلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز .
وعلى^(٢) القرار رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بإنتاج الخبز البلدى فى محافظتي القاهرة
والإسكندرية وضواحيهما .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .
وعلى ما اقرته مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — على كل صاحب مخبز بلدى أو مسئول عن إدارته فى محافظتي وضواحي
القاهرة والإسكندرية أن يمسك سجلا مطابقا للنموذج للرافق لهذا القرار ثبت
فيه يوميا البيانات الموضحة بهذا النموذج . ويجب أن تقدم هذه السجلات إلى مراقبة
التموين الواقع فى دائرتها المخبز لحتم صفحاتها وترقيمها قبل إثبات البيانات فيها .
ولا يجوز الكشط أو الحرق فى هذه الدفاتر ويكون تعديل أى بيان فيها باعتماد من
مراقبة القوين المختصة .

مادة ٢ — على الأشخاص المذكورين فى المادة السابقة أن يجوزوا فى المخز كمية

(١) الرقائع المصرية لى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٩ — العدد ٧١ .

(٢) ألقى القرار رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بالقرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٥ .

من دقيق القمح الفاخر استخراج ٧٢٪. للمستورد لا تقل بأي حال من الأحوال عن ٢٥٪ من حبة صافي حيازتهم من المتيق وعليهم أيضاً الاحتفاظ بقواتير شراء دقيق القمح المستخرج عليا ودقيق القمح الفاخر استخراج ٧٢٪. للمستورد لمدة ثلاثة شهور على الأقل من تاريخ إصدارها .

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به في إقليم مصر بعد عشرة أيام من تاريخ نشره .

قرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٩

في شأن تنظيم بيع دقيق القمح الفاخر لإستخراج ٧٢٪
المستورد للمستهلكين بقرى مراكز مديريات القليوبية
والمنوفية والشرقية والبحيرة ودمياط بإقليم مصر
من الجمهورية العربية المتحدة (١)

وزير التموين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز والقرارات المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قررو :

مادة ١ — على محال بيع الدقيق والبقالين والجمليات التعاونية وهدون بنكهة التسليلف الزرمان والتعاوني بيع دقيق القمح الفاخر استخراج ٧٢٪. المستورد

(١) الوقائع المصرية في ١٧/٩/١٩٥٩ - الممد ٨٣ -

للمستهلكين بقوى مراكز مدبريات القليوية النوفية والشرقية والبحيرة ودمياط وذلك بمقتضى البطاقات التمويلية وفي حدود أربعة آلاف شهرا لكل فرد مقيد بالبطاقة .

مادة ٣ — على البائع من ذكر في المادة السابقة مسك سجل خاص يثبت فيه كميات الدقيق الفاخر التي يتسلمونها من هون بنك التسليف الزراعى والتعاقبه والكميات التي يبيعها أولا يأول وأسماء المستهلكين وأرقام بطاقاتهم وعناوينهم مع بيان صفاتهم وتوقعاتهم ، وتقدر البيع وتاريخ البيع .

وعليهم أيضا أن يؤثروا على البطاقات التمويلية بما يحد صرف الدقيق وتاريخ الصرف فإذا كان البائع من البقالين الذين يصرفون المواد التمويلية وكانت بطاقة المشتري مفقودة يكتفى بتوقيع المشتري في السجل عند الصرف .

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام المادة الأولى من هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه . وكل مخالفة أخرى لأحكام المادة الثانية يعاقب عليها بجرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية . ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .

قرار رقم ٥ لسنة ١٩٦٠

بمخطر فتح محال جديدة لتحميص أو طحن البن أو زيادة القدرة الانتاجية للمحالة
القائمة أو إضافة إحدى هاتين الصناعتين إلى المحال المرخص لها في صناعة أخرى (١)
وزير القوين بإقليم مصر
بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون القوين
والتوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن تخزين بعض المواد والقرارات المعدلة له .
وعلى القرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن تنظيم تداول الشاي والبن والقرارات المعدلة له .
وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية .
وعلى موافقة لجنة القوين العليا .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — بمخطر بغير ترخيص من وزير القوين :
(أ) فتح محال جديدة لتحميص أو طحن البن من أى نوع كانت .
(ب) إضافة إحدى هاتين الصناعتين إلى المحال المرخص لها في صناعة أخرى .
(ج) اجراء أى تعديل في رخص المحال المرخص لها في أية صناعة وقت صدور هذا
القرار يكون من شأنه زيادة القدرة الانتاجية لتحميص أو طحن البن بالمحال المذكورة .
ولا يسرى هذا الحظر على المحال التي قدم أصحابها قبل العمل بهذا القرار
طلبات للحصول على تراخيص بما تقدم ولماوا بإصدار رسم المعاينة عن هذه الطلبات
للجهة المختصة بإصدار تراخيص المحال الصناعية والتجارية وذلك وفقاً
لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ، ولا يجوز إجراء أى تعديل
في هذه الطلبات بعد العمل بهذا القرار يكون من شأنه زيادة القدرة الانتاجية
للمحال طالبة الترخيص .

مادة ٢ — يعاقب على مخالفة أحكام هذا القرار بالعقوبات المنصوص عليها
في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويجعل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٦/٢/١٩٦٠ - العدد ٤ ملحق .

قرار رقم ١٢ لسنة ١٩٦٠

في شأن توزيع إنتاج شركة أبو زعبل وكفر الزيات من الأسمدة والمواد السكبوية وإنتاج الشركة المالية والصناعية المصرية من حماد سوبر فوسفات الجير^(١) وزير التمرين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بختون التمرين والقوانين المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة التمرين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

(٢) مادة ١ — يكون توزيع إنتاج شركة أبو زعبل وكفر الزيات للأسمدة والمواد السكبوية وإنتاج الشركة المالية والصناعية المصرية من حماد سوبر فوسفات الجير على الوجه الآتي :

٨٠٪ / تسلم لبنك التسليف الزراعي والتعاوني

٢٠٪ / تسلم للهيئة الزراعية المصرية .

أى بنسبة ١ : ٤ .

مادة ٢ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ٢٨/١/١٩٦٠ - العدد ٨ .

(٢) المادة الأولى معلقة بالقرار رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ الوقائع المصرية في ١٥/١٠/١٩٦١ - العدد ٣٩ ملحق .

قرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٠

في شأن تنظيم تداول الأسهم الأبيض^(١)

وزير التموين بالقلم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن تخزين بعض المواد والقرارات المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يحظر بيع ترخيص من وزارة التموين على مستوردي الأسهم الأبيض التصرف في الكميات التي ترد إليهم منه .

مادة ٢ — مع عدم الإخلال بأحكام القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه . يجب على مستوردي الأسهم الأبيض أن يرسلوا إلى الإدارة الهندسية بوزارة التموين في الأسبوع الأول من كل شهر بكتاب موصى عليه بيانا عن كميات الأسهم التي وردت إليهم في الشهر السابق ومكان وجودها والكميات المباعة منها والرصيد الباقي في نهاية الشهر المذكور .

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام المادة ١ يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

وكل مخالفة لأحكام المادة ٢ يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها ، وفي حالة العود تضاعف العقوبة .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويصلح به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية ل ٣ مارس سنة ١٩٦٠ - العدد ١٨ ملحق .

قرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٠

بتنظيم نقل المواد الغذائية وغيرها إلى محافظة سيناء^(١) و^(٢)

وزير التكوين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين والقوانين المدلة له .

وعلى القرار رقم ٦١ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم نقل المواد الغذائية وغيرها إلى محافظة سيناء .

وعلى موافقة لجنة التكوين العليا .

وعلى ما ابرأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يحظر نقل المعادن الثمينة والآلات والأجهزة الكريمة بغير الاستخدام الشخصي^(٣) إلى جميع الجهات الداخلة في حدود محافظة سيناء بغير ترخيص من وزارة التكوين .

مادة ٢ — يحظر بغير ترخيص من وزارة التكوين نقل جميع أنواع السلع^(٤)

(١) الوقائع المصرية في ١٧ مارس ١٩٦٠ - العدد ٢٢ ملحق .

(٢) استبدلت عبارة « مراقب التكوين » الواردة في هذا القرار بعبارة « مدير التكوين » وعبارة « مراقبة التكوين » بعبارة « مديرية التكوين » بموجب القرار رقم ١١٧ سنة ١٩٦٢ المنشور فيها بعد .

(٣) أضيفت عبارة لنشر الاستخدام الشخصي إلى المادة الأولى بالقرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٧ - الوقائع المصرية في ٦/٣/١٩٦٧ العدد ٩٠ .

(٤) المادة الثانية عدلت بالقرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٥ - الوقائع المصرية في ٧ / ٦ / ١٩٦٥ - العدد ٤٣ .

والبضائع إلى خارج بلدة العريش شرق خط وهمي يبدأ من نقطة ساحل البحر الأبيض المتوسط تجاه نقطة الريسة ثم يمر على الحد الشرقي للطريق العريش منار حتى السكياو ١٦١ ثم الحد الجنوبي للطريق الأوسط حتى مدخل طريق الحسنة - سدر الحيطان ثم الحد الشرقي للطريق حتى بئر الحسنة ثم الحد الشرقي لمدق السيارات بين بئر الحسنة ونخل ثم الحد الجنوبي لمدق نخل - التمر - رأس النقب وتعتبر الطرق الموصلة بين أبو عجيلة والتند ورأس النقب داخل المنطقة المحظور النقل إليها ويكون الطريق (العريش السكياو ١٦١ الحسنة نخل) خارج المنطقة المحظور النقل إليها .

ويستثنى من ذلك :

(أ) ما يعمله المسافر لمؤناته الشخصية ومؤونة الدابة التي يركبها بحيث لا يجاوز ذلك مائة كيلو جرام .

(ب) ما يرسل إلى إحدى المصالح الحكومية .

(ج) الطرود التي ترسل بالبريد للاستهلاك العائلي بشرط ألا يجاوز وزنها عشرة كيلو جرامات في الأسبوع .

(د) أغنام العربان الذين يهيمون الصحراء سعياً وراء الرعى .

(هـ) ما تنتقله شركات التعدين المرخص لها في البحث والاستغلال في المناطق

الداخلية في حدود المنطقة المحددة بالمادة السابقة من المواد والسلع اللازمة لأعمالها أو معالمتها .

مادة ٣ - على شركات التعدين المشار إليها في البند (هـ) من المادة السابقة أن ترسل إلى مديرية تموين سيناء وسلاح الحدود خلال الأسبوع الأول من كل شهر :

(أ) بياناً بالكسبات التي صرفت إليها من مواد التموين وما استهلك منها والباقي لديها في نهاية الشهر السابق .

(ب) ما يرد إليها من السلع والمهمات خلال الشهر السابق .

(ج) كل تغيير يطرأ على عدد العمال خلال الشهر السابق .

(د) تاريخ وقف أعمال الشركة بالجهات الناجمة للمراقبة .

(٢٧) مادة ٤ — تنشأ بمحافظة سيناء لجنة تشكل على الوجه الآتى :

- (١) المحافظ أو من ينوب عنه رئيساً
- (٢) المدير العام للمناطق التموينية بوزارة التموين أو من ينوب عنه من لا تقل درجته عن الدرجة الثانية
- (٣) المدير التموين أو من ينوب عنه
- (٤) مأمور قسم الحدود المختص أو من ينوب عنه
- (٥) مأمور الجمر المختص أو من ينوب عنه
- (٦) مندوب من الاتحاد الاشتراكي العربي بالمحافظة أعضاء
- (٧) العمدة المختص
- (٨) تاجر يختاره المحافظ بموافقة الوزارة لمدة لا تزيد على سنة بحيث تنتهى في آخر ديسمبر
- (٩) رئيس لجنة إدارة الفرقة التجارية بالعريش

وتجتمع هذه اللجنة في اليوم الثالث من كل شهر وتختص بالبت في الطلبات المقدمة من الأفراد والتجار خلال الشهر السابق لنقل اللواد والسلع المشار إليها في المادتين ٢٧ و ٢٨ .

(٢٨) مادة ٥ — تصدر مديرية تموين سيناء تراخيص النقل الخاصة بالمواد الآتية :

- (أ) مواد التموين التي توزع بالبطاقات .
- (ب) الدقيق والسكر الحر وزيت بذرة القطن الحر في حدود الكميات التي تعينها الوزارة .

(ج) المواد الخاصة بالطلبات التي تقدم من الأفراد لنقل مواد لا تتعلق بالتجارة والتي وافقت عليها اللجنة المحلية المشار إليها في المادة ٤ من هذا القرار .

ويعنى من الحصول على الترخيص بالنقل شركات التعدين المشار إليها في المبدأ (هـ) من المادة ٢ وذلك بالنسبة للواد والسلع الواجب الإخطار عنها طبقاً لنص للمادة ٣ من هذا القرار .

(١) المادة الرابعة مضافة بالقرار رقم ٩ لسنة ١٩٦٦ - الوقائع المصرية ١٣/٦/١٩٦٦ - العدد ٢٤٤ -
(٢) المادة الخامسة مضافة بالقرار رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ - الوقائع المصرية في ٢٨/١/١٩٦٣ -
- العدد ٨ -

وفى هذا ذلك تصدر تراخيص النقل من إدارة^(١) الشؤون التموينية بوزارة التموين .
وتحرر التراخيص في جميع الأحوال من^(٢) ست صرر ترسل الأولى بخطاب
موصى عليه إلى الطالب والثانية إلى المحافظة والثالثة إلى المراقبة الجبركية والرابعة
إلى وزارة التموين أو مديرية التموين للمعطية حسب الأحوال والخامسة ترفق بالطلب .
مادة ٦ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل
عن ستة أشهر ولا تزيد على تسعة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز
خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط المواد موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .
^(٣) ويحرم المخالف لأحكام هذا القرار من الترخيص له في نقل السلعة موضوع
الجريمة لمدة سنة .

مادة ٧ — يلغى القرار رقم ٦١ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .
مادة ٨ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) و(٢) معجلة بالقرار رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٣ المنشور فيها بمد .
(٣) الفقرة الأخيرة من المادة السادسة معجلة بالقرار رقم ١٦١ لسنة ١٩٦٢ - الوقائع
المصرية في ١٩٦٢/٦/٢٨ - العدد ٥٠ .

قرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠

بتنظيم بيع الدقيق العادى والدقيق الفاخر نمرة ١
استخراج ٧٢٪ المنتج محليا أو المستورد (١)

وزير التموين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين
والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز
والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم بيع الدقيق العادى والدقيق الفاخر
نمرة (١) استخراج ٧٢٪ في محل البقاة المنتج محليا أو المستورد المعدل بالقرار
رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن الحال الصناعية والتجارية .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يحظر على عمال البقاة في جميع أنحاء الإقليم المصرى بيع الدقيق
العادى والدقيق الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ المنتج محليا أو المستورد ما لم
يكن مرخص لها في ذلك بمقتضى الرخصة المصادرة لها بالتطبيق لأحكام القانون
رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار .

ويكون يعمه بالجمله مقصورا على هون بنك التسليف الزراعى والتعاونى .

و. مستودعات بيع الدقيق بالجملة المخصصة لذلك والمطاحن .

ويكون يمه بنصف الجملة مقصورا على الهيئات والمحال المخصصة للتجار فيه بالتجزئة .
ويكون يمه بالتجزئة مقصورا على المحال المخصصة للتجار فيه بالتجزئة والتأجير
البلدية والإفريقية ومحال البقالة المشار إليها في الفقرة الأولى .

مادة ٣ — يحظر على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها حيازة دقيق
فاخر نمرة (١) استخراج ٧٢ / المستورد بغير ترخيص من وزارة التموين .

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات المنصوص
عليها بالمادة ٥٦ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٤ — يلغى القرار رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٥ — يلغى هذا القرار في الولايات المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٠
في شأن الإخطار عن حركة تداول حرير المناخل المستورد
الحاصل بالمطاحن^(١)

وزير التموين بإقليم مصر
بعد الإخطار على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين
والقوانين المعدلة له .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .
وعلى ما إرتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١^(٢) - على المستوردين والتجار وأصحاب المطاحن والمستهلكين عن إدارتها
الذين يستوردون حرير المناخل بحرقهم سواء لاستخدامه في مطاحنهم أو للتجار فيه . .
أن يرسلوا بكتاب موصى عليه إلى إدارة التزل والمسابجات بوزارة التموين في موعد
لا يجاوز اليوم العشرين من كل شهر بيانا بالسكيات التي يستوردونها أو يشترونها من
الحرير المذكور خلال الشهر السابق مطابقا للنموذج رقم (١) للرافق وبيانا آخر
بحركة ذلك الحرير عن الشهر السابق أيضا مطابقا للنموذج رقم (٢) للرافق على
أن توقع البيانات من المستورد أو المسئول .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه
ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٩٦٠/٧/١١ - العدد ٥٣ .
(٢) المادة الأولى معلقة بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٦١ - الوقائع المصرية في ١٣ أبريل سنة
١٩٦١ - العدد ٢٧ .

قرار رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٠

بتكليف جميع المطاحن بإقليم مصر بتسهيل مأمورية اللجنة المحايدة المشكلة بموجب القرار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٩ لإجراء تجارب الطحن وإنتاج الخبز^(١).

وزير التموين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على المادة ١ بنده والواد من ٤٣ إلى ٤٨ والمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٩ بتشكيل لجنة لإجراء تجارب عن نصب
لستخراج الدقيق وتحديد مواصفاته ومعدلاته ؛
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

تقرر :

مادة ١ — تكليف أصحاب المطاحن بجميع أنحاء إقليم مصر والديرون المستوفون
عن إدارتها بتسهيل مأمورية أعضاء اللجنة المشكلة بموجب القرار رقم ١٢٢ لسنة
١٩٥٩ المشار إليه ومعاونتهم الموضحة أسمائهم في الكشف المرافق وذلك على الوجه الآتي .

(أ) دخول المطاحن والاطلاع على سير العمل بها .

(ب) الاطلاع ونسخ المسندات والسجلات والدفاتر المنظمة لعملية الطحن وحركته .

(ج) الحصول على أية بيانات ومعلومات دون أى تلاعب أو عرقلة .

مادة ٢ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة
على المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية . ويعمل به في إقليم مصر من
تاريخ نفيه .

(١) الوقائع المصرية في ١٩٦٠/٧/٢٨ - العدد ٥٨ .

قرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٠

في شأن تنظيم تداول بذرة القطن والزيوت النباتية
والاستبارة^(١)

وزير التموين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين
والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٩ بمراقبة بذرة القطن والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى
وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له .

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٤ مايو سنة ١٩٥٥ بشأن صناعة الزيوت
والدهون المعدلة للطعام وتجارتها .

وعلى القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٤٧ بشأن تنظيم تداول الزيوت النباتية
والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار الوزارى رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٤٨ بالتحكيم فى الخلافات الخاصة
بتحديد قيمة بذرة القطن التى يستولى عليها .

وعلى القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٥٠ بحظر إجراء المعرة السنوية فى
معايير الزيوت .

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٠ لسنة ١٩٥١ بالاستيلاء على مادة الاستبارة .

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٣ لسنة ١٩٥١ بفرض أحكام خاصة بالاستبارة .

وعلى القرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٥١ .

(١) الوثائق المصرية فى ١٩٦٠/٨/٣١ - العدد ٦٧ مكرر غير احتياضى .

وعلى القرار رقم ١٨٣ لسنة ١٩٥٢ بحظر فتح معاصر جديدة تستخدم بذرة القطن في صناعاتها والقرارات المعدة له .

وعلى القرار رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٢ بتكليف المعاصر بتكليف بتكرير ما يسلم إليها من الزيت رقم ٣ .

وعلى القرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم الرقابة على إنتاج الزيوت النباتية والقرارات المعدة له .

وعلى القرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ بحظر نقل الزيت من مديرية إلى أخرى بالوجه القبطي .

وعلى القرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٤ بتسليم مقادير من البذرة الأقموني المرفوضة كقماوى إلى وزارة الزراعة .

وعلى القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٥٦ بحظر فتح مصانع جديدة لتجميد الزيوت والمسلى والزبدة النباتية .

وعلى القرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٧ بحظر فتح مصانع جديدة للصابون .

وعلى القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٧ بإلزام التجار والجمعيات التعاونية بمواصم المحافظات والمديريات الذين تعيينهم مراقبات التموين تسلم كمية الزيت للمبأ المحدد على الإذن الصادر لكل منهم .

وعلى القرار رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ بتكليف حركة التخليف الاقتصادى بمصلحة سجل خاص بحركة تظفلة أو تعبئة الزيت المسلم إليها من المعاصر لحساب التجار .

وعلى القرار رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٨ بإلزام محالج القطن في الاقليم المصرى بالإخطار عن حركة تداول بذرة القطن .

وعلى القرار رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٨ بفرض قيود على تداول زيت بذرة القطن .

وعلى القرار رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الجزاءات التى توقع على المعاصر التى تلتج زيتا مخالفا للمواصفات المقررة .

وعلى القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٠ بتكليف أصحاب المعاصر والمسؤولين من إدارتها بصرف كميات الزيت الخاصة بالاستهلاك الصناعى .

وعلى موافقة لجنة التعمين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

الفصل الأول — بذرة القطن

مادة ١ — يستمر الاستيلاء على جميع ما يوجد في إقليم مصر من بذور القطن وكذلك على جميع ما ينتج أو يستورد منها مستقبلا .

ويكون تقسيم وتوزيع بذرة القطن المخصصة للعصير بمعرفة قسم مراقبة القطن ومنع الخلط بوزارة الاقتصاد وطبقا للقواعد التي تضعها وزارة الصناعة .

ويكون تقسيم وتوزيع البذرة المعدة للتقاوى بمعرفة وزارة الزراعة أو الهيئات التي يحددها طبقا للشروط والأوضاع التي يحددها قرار من وزارة الزراعة وبمحضر على غير تلك الهيئات الاتجار في بذرة تقاوى القطن .

وتحسب نسب العجز في الوزن بالنسبة للبذرة المخصصة للعصير طبقا لما تقررته اللجنة من وزارات الصناعة والزراعة والتعمين وهذه اللجنة نفس الشكاوى المتعلقة بالبذرة المعدة للعصير .

ويحدد إيجار المراكب التي تنقل فيها البذرة بقرار يصدر من وزارة التعمين بالاتفاق مع وزارة الصناعة .

مادة ٢ — على المستوى لديهم على بذرة القطن التجارية أن يسلخوا وزارة الزراعة الكميات التي يحددها من بذرة القطن الأهموى التي سبق رفضها في التصديق طبقا للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ المشار إليه .

مادة ٣ — على أصحاب المحالج والمستولين عن إدارتها مسلك سجلات خاصة بحركة تداول بذرة القطن في محالجهم يثبتون فيها أولا بأول مقادير البذرة الناتجة من محالجهم وكمية البذرة التجارية وكمية البذرة المعدة للتقاوى التي تم توزيعها والكميات المتبقية بعد التوزيع .

الفصل الثانى - الزيوت النباتية

مادة ٤ - يستمر الاستيلاء على ما يوجد بمحاصر الزيوت من الزيوت النباتية الناتجة من بذرة القطن المستولى عليها .

ويكون توزيع الزيوت النباتية المستولى عليها بمعرفة وزارة التموين وفقاً للقواعد التى تقررها .

مادة ٥ - ينشأ بوزارة التموين مكتب يطلق عليه - مكتب توزيع الزيوت النباتية - يلقى بإدارة الزيت والبذرة بمراقبة أبحاث المواد الغذائية .

ويختص هذا المكتب بتوزيع كميات الزيت لأغراض الاستهلاك المباشر كغذاء ووفقاً للقواعد والتعليمات التى تقررها الوزارة فى هذا الشأن . وللأغراض الصناعية طبقاً للمخصص التى تحددها مصلحة الرقابة الصناعية بوزارة الصناعة وفقاً لبرنامج شهرى يضعه بعد أخذ رأى لجنة تشكل من مراقب عام الصناعات الغذائية ومراقب الزيوت النباتية بمصلحة الرقابة الصناعية بوزارة الصناعة ورئيس و نائب رئيس غرفة صناعة الزيوت بأنحاء الصناعات .

ويجب فى جميع الأحوال اعتماد وزارة التموين للبرنامج المذكور .

مادة ٦ - على أصحاب المحاصر والمسئولين عن إدارتها أن يقدموا فى إنتاج زيت بذرة القطن برتبة المختلطة النظام والقواعد التى تصدر فى شأنها قرارات من وزارة الصناعة .

ويكون تسليم الزيت للأشخاص والهيئات بموجب الأذون التى تصدرها وزارة التموين ويبين بهذه الأذون اسم صاحب الإذن والمصرة المسحوب عليها ونوع الزيت ومقداره وعلى المحاصر والمسئولين عن إدارتها مراعاة صرف كميات الزيت حسب الرتب الميينة بالأذون فى مواعيد الصرف الميينة بها .

ويعتظر على أصحاب الأذون استلام كميات من الزيت تخالف رتبها الرتب
المبينة بالأذون .

مادة ٧ - على أصحاب المعاصر والمستولين عن إدارتها مراعاة الأحكام الآتية :
(أ) عدم صرف أى إذن لم ترسل صورته إلى المعصرة عن طريق مراقبة التموين
الواقع في دائرتها المعصرة . وفي هذه الحالة يجب ضبط الإذن وإخطار مكتب توزيغ
الزيت ومراقبة التموين عنه فوراً .

(ب) (١) إخطار مراقبة التموين التي يقع في دائرتها أصحاب الأذون خلال عشرة أيام
من تاريخ استلام صور الأذون ببيان عن أرقام الأذون المسحوبة على المعصرة
وكمياتها وأسماء أصحابها والميعاد المحدد لكل متعهد لدفع ثمن الزيت واستلامه
وكذلك إخطارها بكميات أذون الزيت المصروفة خلال الشهر السابق وأرقامها
وأسماء أصحابها وتاريخ الصرف في موعد أقصاه اليوم الخامس عشر من الشهر التالي
لشهر الذي صرفت فيه الإذن .

(ج) استلام الأذون من أصحابها أو مندوبيهم موقعة منهم بما يفيد استلام الزيت
بعد التحقق من شخصياتهم وإثبات السكبة المصروفة وتوقيع السلم وتاريخ الصرف
في دفتر يعد لهذا الغرض بالمعصرة ووفقاً للأنموذج الذي يصدر به قرار من وزارة
الصناعة وفي حالة شحن الزيت بمعصرة المعصرة يكتفى بإثبات ذلك بالدفتر المذكور .

مادة ٨ - يحظر على أصحاب المصانع والمحال العامة والمستولين عن إدارتها
وتجار الجملة والتجزئة حيازة كميات من زيت بذرة القطن السائب أو المعبأة
المخصصة للاستهلاك العائلي غير الكميات المرخص لهم في استخدامها في صناعاتهم
أو الاتجار فيها .

مادة ٩ (م) - (ملغاة) .

(١) الفقرة ب من المادة ٧ عدلت بالقرار رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦١ - الوقائع المصرية في ٦
يوليوسنة ١٩٦١ ثم عدلت بالقرار رقم ١٦٢ سنة ١٩٦١ - الوقائع المصرية في ١٣ يوليوسنة ١٩٦١
- العدد ٥٥ والتعديل خاص بالمواعيد .

(٢) المادة ١٩ عدلت بالقرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٢ الوقائع المصرية في ١٠/٩/١٩٦٢
- العدد ٧ ملحق ثم ألغيت بالقرار رقم ٩٥ سنة ١٩٦٣ الوقائع المصرية في ٩/٥/١٩٦٣
- العدد ٢٥ ملحق .

مادة ٩٠ - على تجار الجملة والتجزئة^(١) والجمعيات التعاونية المركزية والفرعية على عواصم المحافظات الذين تعينهم مراقبات التموين تسليم كميات الزيت الملبأ المحددة على الإذن الصادر لكل منهم تبعاً لمقتضيات الحاجة .

مادة ٩١ - يحظر نقل الزيت بذرة القطن من محافظة إلى أخرى بالوجه القبلى إلا بترخيص من مراقبة التموين التى توجد بدأثرها الكميات المطلوب نقلها .
مادة ٩٢ - تقوم وزارة الصناعة بمراجعة السجلات والرقابة الدفترية والعملية على الإنتاج وتوزيع الزيت .

وتقوم وزارة التموين بإخطار وزارة الصناعة بما قد يكون لديها من ملاحظات على الإخطارات التى ترسل إليها من المعاصر وكذلك على الأذون لى تقوم الوزارة الأخيرة بتحقيقها من واقع السجلات للوجود بالمعاصر واتخاذ الإجراءات التى يصدر فى شأنها قرار من وزير الصناعة .

الفصل الثالث - الإستهاريين

مادة ٩٣ - يستمر الإستهلاء على مادة الإستهاريين الناتجة من البذور الزيتية المستولى عليها والموجودة بمعاصر الزيوت وما ينتج منها مستقبلاً .
مادة ٩٤ - على أصحاب المعاصر والمستهولين عن إدارتها صرف كميات الإستهاريين بموجب التراخيص والأذون التى تصدر إليهم من مصلحة الرقابة الصناعية بوزارة الصناعة .

الفصل الرابع - أحكام عامة

مادة ٩٥ - على شركة التغليف الاقتصادى وفروعها إمساك سجلات تثبت فيها أولاً بأول كميات الزيت المسلة إليها لتغلفتها فى عبوات لحساب المعاصر وتجار الجملة وتاريخ إستلامها مع بيان أسماء التجار وعناوينهم والكميات المطلوب تغلفتها وأرقام الأذون العادرة إليهم واسم المعصرة المحبوبة عليها الأذون وتاريخ الكميات التى تسلم إلى التجار بعد تغلفتها أو تعيشتها ولو كانت على دفعات على أن يخصص لكل معصرة أو تاجر جملة جزء خاص بها من هذه السجلات وعليها أن تسلم كميات الزيت بعد تغلفتها أو تعيشتها للتجار فى مدة أقصاها أربعة أيام من تاريخ قبضها هذه الكميات من المعاصر .

(١) مئة بالاستدراك المنشور بالوقائع المصرية فى ١٥/١/١٩٦١ - العدد ٧ مكرر (١) .

وعلى تجار الجملة والجمليات التعاونية المركزية إستلام كميات الزيت المفردة لهم التي قامت شركة التغليف الاقتصادي بتعبئتها أو تغليفها في مدة الأربعة الأيام المخصصة للشركة للتسليم خلالها .

مادة ١٦ - على شركة التغليف الاقتصادي وفروعها أن تتقدم بهذه السجلات إلى مراقبة التموين التابعة لها لحتم صفحاتها وموقعها وترقيمها قبل إثبات البيانات المنصوص عليها في المادة السابقة فيها .

ولا يجوز المكشط أو الحو فيها ويجوز عند الضرورة التعديل بالمداا الأحرار مع إثبات تاريخ التعديل وتوقيع صاحب الشأن واعتماده من المراقبة المذكورة .

مادة ١٧ - على الشركة المصرية للتغليف الاقتصادي مد المعاصر التي تقوم بتعبئة الزيت في مقرها بالعبوات الفارغة خلال المدة المحددة للمعاصر لصرف القروا الشورية لتجار والجمليات التعاونية على أن يتم تسليم آخر دفعة من العبوات قبل إنتهاء الموعد المحدد للمعاصر بأربعة أيام

الفصل الخامس - العقوبات

مادة ١٨ - كل مخالفة لأحكام المادة ٣ يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على تسعة أشهر وبغرامة لا تقل عن ٥٠ جنيها ولا تزيد على ١٥٠ جنيها أو باحدى العقوبتين وكل مخالفة لأحكام المادة ١١ يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على تسعة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ١٥٠ جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين وبضبط أثريت موضوع الجريمة ويعكم بمصادره . وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ١٩ - تلغى المواد ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٤١ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . والمادة ١٢ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ والقرارات رقم ٣٣٣ سنة ١٩٤٧ و٤٤٦ لسنة ١٩٤٨ و٢٦٦ لسنة ١٩٥٠ و٦٠ و٦٣ و٧٥ لسنة ١٩٥١ و١٨٣ و٢١١ لسنة ١٩٥٢ و٣٥١ و٣٦٩ لسنة ١٩٥٣ والسادة ١ من القرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٤ والقرارات رقم ١٤ لسنة ١٩٥٦ و٦٥ و٤٤ و٥٤ و٨٨ لسنة ١٩٥٧ و٣٨ و٩٧ و١٩٥٨ و٥٦ و٩٠ لسنة ١٩٦٠ إضافة مادتين جديدتين إلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ و١٣٩ لسنة ١٩٦٠ المشار إليها .

مادة ٢٠ - يائس هذا القرار في الوقائع الضرية ، ويعمل به في إقليم مصر اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٦٠ :

قرار رقم ١٨٨ لسنة ١٩٦٠

في شأن الجزاءات التي توقع على الماعصر التي لا تقوم باستلام حصتها المقررة
من بذرة القطن في ميعادها (١)

وزير القنوين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على للرسوم بمكانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون القنوين
والقوانين للعدالة .

وعلى القرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم تداول بذرة القطن والزيوت
الانباتية والاستبارين .

وعلى قرار وزير الصناعة رقم ٤٧٣ لسنة ١٩٦٠ (٢)

وعلى موافقة لجنة القنوين العليا .

قرر :

مادة ١ — كل معصرة لا تقوم باستلام حصتها المقررة من بذرة القطن طبقا
لنظام الدور الذي تضمنه مراقبة القطن ومنع الخلط بوزارة الاقتصاد وبسبب عدم
قيامها بتسليم الأجلولة الفارغة اللازمة لتعبئة البذرة أو بسبب عدم سداد الإتاوة
الحكومية في ميعاد دورها يسقط حقها في كمية الدور على أن يتم دفع ثمن البذرة
لحائزها واستلامها بمجرد التعبئة في الأجلولة .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية . ويعدل به في إقليم مصر
من تاريخ نشره .

قرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٦٠

في شأن تنظيم تداول البانيوهات^(١)

وزير التموين بإقليم مصر .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين
والتوائين المعدلة .

وعلى القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن تخزين بعض المواد والقرارات
المعدلة .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - يحظر على مستوردي البانيوهات والتجار والمساولين التصرف
فيما لديهم من البانيوهات وما يرد إليهم منها مستقبلا بغير ترخيص مكتوب من الإدارة
المختصة بوزارة الإسكان والمرافق^(٢) يوضع فيه اسم الشخص المصرح في العرف إليه .
كما يحظر على كل من صرف إليه أى عدد من البانيوهات بمقتضى الترخيص
المشار إليه التصرف فيه إلا في الفرض المصروف له من أجله .

مادة ٢ - مع عدم الإخلال بأحكام القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه
على المذكورين في السادة السابقة أن يرسلوا إلى الإدارة المختصة بوزارة الإسكان
والمرافق^(٣) بكتاب موصى عليه خلال أسبوع من تاريخ العمل بهذا القرار بيانا

(١) الوقائع المصرية في ١٢/٢٢/١٩٦٠ - العدد ١٠٠ .

(٢) و (٣) استبدلت «عبارة الإدارة الهندسية بوزارة التموين» بعبارة «الإدارة المختصة

بوزارة الإسكان والمرافق» بموجب القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ - الوقائع المصرية في ٣٠
يوليو سنة ١٩٦٤ - العدد ٦٠ .

بالسكيات الموجودة لديهم من البانيوهات في ذلك التاريخ وأنواعها ومقاساتها
وعليهم أيضاً أن يرسلوا إلى الإدارة المذكورة بكتاب موسى عليه في الأسبوع
الاول من كل شهر بياناً بالسكيات التي وردت لهم في الشهر السابق وأنواعها
ومقاساتها والسكيات للصروفة والرصيد الباقي في نهاية الشهر المذكور .

مادة ٣ - مع عدم الإخلال بأحكام القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه
على المذكورين في المادة السابقة أن يحسبوا سجلاً ينفون فيه البيانات الآتية :

(١) عدد البانيوهات الموجودة لديهم في تاريخ العمل بهذا القرار وأنواعها
ومقاساتها كل على حدة وما يرد إليهم منها مستقبلاً .

(٢) عدد البانيوهات للبيع من كل نوع وأرقام وتواريخ التراخيص الصادرة
بالتصرف فيها وأسماء أصحاب هذه التراخيص والرصيد الباقي .

مادة ٤ - كل مخالفة لأحكام المادة ١ من هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات
النواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه . وكل
مخالفة لأحكام المادتين ٣ و٣١ يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز
مائة وخمسين جنيهاً .

مادة ٥ - ينفى هذا القرار في الواقع المصرية ويجعل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ٢٢ / ١٢ / ١٩٦٠ - العدد ١٠٠ .

(٢) و (٣) استبدلت عبارة « الإدارة الهندسية » بوزارة التموين « بوزارة » الإدارة
المختصة بوزارة الإسكان والمرافق « بموجب القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ - الوقائع المصرية
على ٣٠ يوليو سنة ١٩٦٤ - العدد ٦٥

قرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٦٠

بتنظيم تداول القصدير النقي وكلوريد الألومنيوم (ملح الشادر) (٢١)
وزير التموين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين
والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن تخزين بعض المواد .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - مع عدم الإخلال بأحكام القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه
على المستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة والتجزئة وأصحاب المصانع والمستهلكين
من إدارتها الذين يتجرون في مادي القصدير النقي والشادر أو يستخدمونه
في صناعاتهم أن يرسلوا بكتاب موصى عليه إلى إدارة المواد الكيماوية والمعادن بوزارة
التموين في موعد لا يتجاوز اليوم العشرين من كل شهر بياناً موضحاً به ما يأتي :

(أ) الاسم والعنوان ورقم القيد في السجل التجاري .

(ب) مقادير الأرصدة التي يملكونها من كل من المادتين سالف الذكر في أول
الشهر ولو كانت مودعة لدى الغير وأماكن وجودها .

(ج) الكميات الواردة من كل من المادتين سالف الذكر مع بيان ما إذا
كانت مستوردة من الخارج أو اشتراها محلياً وجهة الاستيراد أو الشراء ورقم ترخيص
الاستيراد وكميته والجهة الواردة منها المادة وفاتورة الشراء

(١) الوقائع المصرية في ٢٤ / ١٢ / ١٩٦٠ - العدد ١٠٠ مكرر .

(د) الكميات المباعة أو المستخدمة من كل مادة خلال الشهر .

(هـ) الأرصدة الباقية من كل مادة في نهاية الشهر .

(و) الكميات التي تم التعاقد على استيرادها خلال الشهر وجهة الاستيراد

والتاريخ المتظر الشحن البضاعة فيه

مادة ٢ - على الأشخاص المذكورين في المادة السابقة أن يحسبوا سجلًا خاصًا يثبتون فيه على وجه صحيح مقادير ما لديهم من التصدير والصادر كل على حدة وما يرد منهما وتاريخ الورد ومكان وجودها ومقدار ما يبيعه منه أو يستخدمونه في الصناعة وتاريخ البيع أو الاستخدام ويقوم هذا السجل ما تكون لدى المذكورين من دفاتر وسجلات أخرى منتظمة تتضمن البيانات السابقة .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيهًا.

مادة ٤ - يلغى هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره

قرار رقم ١٦ لسنة ١٩٦١

بالاستيلاء على السلع والمواد الواردة إلى الجمارك
بمقتضى تراخيص استيراد سارية المفعول والتي تقرر وزارة الاقتصاد
حظر استيرادها بعد صدور التراخيص في استيرادها^(١)
وزير القنون بإقليم مصر

بعد الاطلاع على للسادين ٥٦١ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
الخاص بشئون التموين والقوانين المدقة ٤ .

وعلى القرار رقم ٤ لسنة ١٩٥٨ بالاستيلاء على السلع التي أدرجت ضمن
المحظورات وترد إلى الجمارك بالإقليم المصري بعد تجديد تراخيصها والقرارات
المدقة ٤ .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرار

مادة^(٢) ١ - يستولى على جميع السلع والمواد التي وردت إلى الجمارك وترد إليها
مستقبلاً بمقتضى تراخيص استيراد تجددت صلاحيتها أو تتجدد صلاحيتها بمعرفة
وزارة الاقتصاد وعن سلع تقرر حظر استيرادها أو يتقرر مستقبل حظر استيرادها
بعد صدور تراخيص استيرادها .

مادة^(٣) ٢ - على أصحاب السلع والمواد المدتولى عليها بمقتضى المادة السابقة
أن يقدموا إلى إدارة الاستيلاء والخزير بوزارة التموين في موعد لا يجاوز شهر
من تاريخ الترخيص المدع الذ كورة في الدائرة الجركية بيان على النحو الموضح بالنموذج

(١) الواقع المصرية في ٢٥ يناير سنة ١٩٦١ - العدد ٧ مكر .

(٢) و (٣) المادتان ١ و ٢ معدلتان بالقرار رقم ٢٧١ لسنة ١٩٦١ - الواقع المصرية

على ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦١ - العدد ١٩٦ .

المرافق مشغوعا بمستندات استيرادها، وبالسبة للسلع وللواد التي وردت قبل العمل بالقرار رقم ١٦ لسنة ١٩٦١ فعلى أصحابها أن يتقدموا إلى الإدارة المذكورة في موعد لا يتجاوز شهرا في تاريخ العمل بهذا القرار ببيان على النحو لأوضح في النص الأول. مادة ٣ - تسلم السلع والمواد المستولى عليها إلى المؤسسة الاقتصادية والمؤسسة العامة التعاونية الاستلاكية^(١) لتتصرف فيها طبقا للتعليمات التي تصدرها وزارة التموين في هذا الشأن .

وتسلم السلع والمواد للطبقة للهيئات الحكومية لتلك الهيئات مباشرة دون وساطة المؤسسة الاقتصادية كلما أمكن .
(٢) مادة ٤ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه .

مادة ٥ - يلغى القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .
مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحمل به من تاريخ نشره .

نموذج

مرافق للقرار رقم ١٦ سنة ١٩٦١

- ١ - باسم المستورد.
- ٢ - رقم ترخيص الاستيراد وتاريخه وقيمته .
- ٣ - نوع البضاعة والبند الوارد عليه .
- ٤ - كمية البضاعة .
- ٥ - مصدر الاستيراد .
- ٦ - تاريخ وصول البضاعة .
- ٧ - الجمرک الذي وصلت إليه .
- ٨ - الباخرة الواردة إليها البضاعة .
- ٩ - رقم بوليصة الشحن .
- ١٠ - مكان تخزين البضاعة

(١) احتدراك بالوقائع المصرية في ٢٣ / ٣ / ١٩٦١ - العدد ٢٤ .

(٢) معجلة بالقرار رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٦٢ - الوقائع المصرية في ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ - العدد ٩٥ وكان نصها « كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه »

قرار رقم ٣٣ لسنة ١٩٦١

بحظر استعمال كسب بذرة القطن المبشور
في غير تغذية الحيوان والدواجن^(١)

وزير الزراعة وإصلاح الأراضي .
بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ بشأن
تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته والقوانين المعدلة له .
وعلى القرار الوزاري رقم ١٨ لسنة ١٩٦١ بحظر استعمال كسب بذرة القطن
المشور في غير صناعة الأعلاف .

قرر :

مادة ١ - يحظر استعمال كسب بذرة القطن للمشور في غير تغذية الحيوان والدواجن .
مادة ٢ - يلغى القرار رقم ١٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .
مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٦١

باستثناء محافظة أسوان من أحكام القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٤
في شأن تحديد سن عجول البقر من الذكور^(٢)

وزير التجمين بإقليم مصر :
بعد الاطلاع على المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التجمين والقوانين المعدلة له .
وعلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٤ في شأن تحديد سن عجول البقر من الذكور .

قرر :

مادة ١ - استثناء من أحكام المادة ١ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٤ المشار
إليه ، يكون وزن عجول البقر من الذكور بمحافظات أسوان ٢٣٠ كيلوجراما (مائتين
وثلاثين كيلوجراما) .
مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية ٧ / ٩ / ١٩٦١ - المجلد / ٧١ .

(٢) الوقائع المصرية في ٢ مارس سنة ١٩٦١ - المجلد ١٨ ملحق .

قرار رقم ١١١ لسنة ١٩٦١

في شأن تجارة الفول وتداوله (١)

وزير التموين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين
والقوانين للمادة ٤ .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

(٢) مادة ١ — ملغاة .

مادة ٣ — على بنك التسليف الزراعي والتعاوني وبنك مصر وبنك الاسكندرية
وبنك الجمهورية وبنك القاهرة شراء جميع ما يعرض على كل منها من الفول لحساب
وزارة التموين بالأسعار للدرجة بمداول التسمية الجبرية .

(٣) مادة ٣ — ملغاة .

مادة ٤ — على أصحاب المسامير وتجار الجملة ونصف الجملة للفول الصحيح
والمحروش أن يحضروا بكتاب موصى عليه إدارة الاستيلاء والتخزين بوزارة التموين
خلال عشرة أيام من تاريخ العمل بهذا القرار بكميات الفول الصحيح والمحروش
بالأردب أو بالسكيلوجرام الموجودة لدى كل منهم وعن مكان وجودها أو مكان تخزينها .
ويحظر عليهم التصرف في هذه الكميات إلا بإذن من وزار التموين .

مادة ٥ — يتم التوزيع لأصحاب المطاعم وباعة الفول السدمس المتجول منهم
ومن يملك فرنا للتدسيس بناء على تراخيص صادرة من وزارة التموين ويتم التوزيع
لتجار التجزئة في حدود أردب واحد (١٥٥) مائة وخمسة وخمسون كيلو جرام)

(١) الوقائع المصرية في ١٠ مايو سنة ١٩٦١ - العدد ٣٧ مكرر .

(٢) و(٣) المادتان الأولى والثالثة ملتتان بالقرار رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٦١ - الوقائع

المصرية في ١٩/١١/١٩٦١ - العدد ٨٠ .

من نوهى الفول الصحيح أو الجروش بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة
التعدين ولا يمنع هذا الترخيص إلا لمن يكون مقيماً بالسجل التجارى كتاجر تجزئة
في الصنف المذكور .

مادة ٦ - كل مخالفة لأحكام المادتين ٢ و ٤ فقرة أولى يعاقب عليها بغرامة
لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها .

وكل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦
من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١

بإلغاء القرار رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تخزين الأدوية الجاهزة

وبتعديل الجدول المرافق للقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦^(١)

وزير التعدين بإقليم مصر .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التعدين
والقوانين المعدلة له .

وعلى القرارات رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن تخزين بعض المواد والقرارات المعدلة له .
وعلى القرار رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تخزين الأدوية الجاهزة وتعديل
الجدول المرافق للقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٧ .

قرر :

مادة ١ - يلغى القرار رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

مادة ٢ - تحذف عبارة « الأدوية الجاهزة بجميع أنواعها » من الجدول
المرافق للقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٢ يونيو سنة ١٩٦١ - العدد ٤٦ .

قرار رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١

بإنشاء لجان بعواصم المحافظات وللراكون لتنظيم استقبال
وتوزيع للواد البترولية (١)

وزير التكوين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على للرسم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين
والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ بتقديم بيانات عن المواد البترولية
والثبوت المدنية ومسك سجل خاص بها والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء لجان بعواصم المحافظات والمديريات
والمرآكون للإشراف على استقبال وتوزيع المواد البترولية الواردة لوكلاء شركات
البترول ورسم السياسة العامة لتموين هذه المناطق بالواد البترولية .

وعلى القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ باستثناء محافظة البحر الأحمر من أحكام
القرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٠ .

وعلى مرافقة لجنة التعمين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — تنشأ في عاصمة كل محافظة لجنة تسمى لجنة المحافظة وتشكل على
الوجه الآتي :

(١) اللوائح المصرية لى ٣ يوليه لسنة ١٩٦١ - العدد ٥٢ .

رئيساً	مدير الأمن أو من ينوب عنه
	مفتش الرى أو من ينوب عنه
	مدير تفتيش الآلات أو من ينوب عنه
	مراقب الزراعة أو ما ينوب عنه
	مراقب الشؤون البلدية والفروية أو من ينوب عنه
	مراقب النقل الميكانيكى
	مفتش المرور
أعضاء	مراقب التموين
	مندوب الهيئة العامة لتعمير الصحارى المشرف على خدمات الرى والزراعة

وفى يختص بمحافظة البحر الأحمر والصحراء الجنوبية يكون تشكيل اللجنة على الوجه الآتى .

رئيساً	المحافظ أو ينوب عنه
عضوين	مراقب التموين
	مندوب عن الهيئة العامة لتعمير الصحارى

مادة ٢ - تختص لجنة المحافظة بما يأتى :

(١) الإشراف على أعمال اللجان المركزية .

(٢) رسم السياسة المحلية العامة لاستقبال المواد البترولية بكافة أنواعها وتخزينها وتوزيعها وتحديد استهلاكها فى حدود القواعد والتعليمات التى تصدر فى شأنها من الجهات المختصة .

(٣) الاتصال بالجهات المختصة فى كافة ما يتعلق باحتياجات المحافظة من تلك المواد تبعاً للظروف السائدة فى كل منها .

(٤) النظر فى الشكاوى التى تقدم لها أو تحال إليها فى هذا الشأن .

(٥) تحديد المقررات النهائية للاستهلاك الصناعى والزراعى واستهلاك السيارات من السولار بدائرة المحافظة .

(٦) النظر في الشكاوى الخاصة بتقدير الجان المركزية .
 وللجنة أن تضم إليهم اثنين من المصالح الحكومية الأخرى التي لها اتصال باختصاصاتها .
 مادة ٣ - تنشأ في كل مركز وفي كل بندر أو قسم لجنة تسمى اللجنة المركزية
 وتشكل على الوجه الآتي :

رئيساً	مأمور المركز أو البندر أو القسم
أعضاء	رئيس مكتب التعمين
	مهندس زراعي عن تفتيش الزراعة
	مهندس من وزارة الشؤون البلدية والقروية
	عضو من الاتحاد القوي

وفيما يخص محافظتي البحر الأحمر والصحراء الجنوبية فيكون تشكيل اللجنة
 على الوجه الآتي :

رئيساً	مأمور القسم
عضو	رئيس مكتب التعمين
	عضو من الاتحاد القوي

مادة ٤ - تختص اللجنة المركزية بما يأتي :

- (١) الإشراف على استقبال وتوزيع المواد البترولية في دائرة المركز أو البندر أو القسم
- (٢) أحكام الرقابة على استقبال وتوزيع الكميات الواردة من المواد البترولية
 منها اسكل التلاعب من شأنه الإضرار بمصالح المستهلكين والتحقق من تنفيذ السياسة
 العامة التي تضعها الجهات المختصة لتوزيع على وجه الحق .
- (٣) راع تطايرها وملاحظاتها إلى لجان المحافظات .
- (٤) تحديد القرارات النهائية لأوجه الاستهلاك المختلفة التي لا تدخل في
 اختصاص لجان المحافظات .

مادة ٥ - يلغى القرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٠ والقرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠
 المشار إليهما .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ٢١٠ لسنة ١٩٦١

في شأن سكر الماكينة الملبأ في باكوات^(١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ بفرض بعض أحكام خاصة بالسكر للعدل بالقرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٤٩ .

وعلى القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ في شأن إلغاء التدابير الخاصة بالسكر فيما هذا الاستهلاك العالي

وعلى القرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن سكر الماكينة الملبأ في باكوات ، وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

مادة ١ - يرخص لشركة السكر والتقطير المصرية بإنتاج كميات من سكر الماكينة الحر المادى أو الملبأ في باكوات والتلف كل قطعتين داخل غلاف من الورق للعقم والسكر الناعم للبلور الفاخر والسكر البودرة جلاس والكاشور والكاموناد والسكر البلوكات المخلطة بالشروط التي تحددها وزارة التموين .

مادة ٢ - على الشركة العامة لمصانع السكر والتقطير المصرية مسك سجل خاص بأنواع السكر للشمار إليها في المادة السابقة يثبت فيه البيانات الآتية :

(أ) الكميات الموجودة من هذه الأصناف في مخازن الشركة في تاريخ العمل بهذا القرار وما ينتج منها مستقبلا في الحدود الواردة في المادة الأولى من هذا القرار .
(ب) تكاليف إنتاج كل كمية من هذه الأصناف .

(ج) الكميات التي تباع من كل صنف من هذه الأصناف .

(١) الوثائق المصرية في ٢٨ / ٨ / ١٩٦١ - العدد ٦٨

(٢) المادة الأولى بمدة القرار رقم ٨١ لسنة ١٩٦٣ الوثائق المصرية في ١٦ / ٤ / ٦٣ - العدد ٢٩ .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام المادة الأولى من هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

وكل مخالفة لأحكام المادة الثانية يعاقب عليها بـسـرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها .

مادة ٤ - يلغى القرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .

قرار رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٦١

ببيان مواعيد تسلم مواد التموين والإعلان عن تاريخ وصولها (١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى التسراد رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ بفرض بعض أحكام خاصة بالسكر .
وعلى القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٣ ببيان مواعيد تسلم مواد التموين والإعلان عن تاريخ وصولها والقرارات المعدلة .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - على المتعهدين وتجار الجملة والجميات التعاونية والشركات والبنوك التي تتجر في المواد التموينية بالجملة الوفاء بكامل قيمة الكميات المقررة لهم من السكر ههرياً في ميعاد لا يتجاوز اليوم العاشر من الشهر السابق على الشهر الذي تستحق فيه هذه للأقرارات ويمتد هذا الميعاد إلى اليوم العشرين من الشهر السابق بالنسبة إلى المتعهدين بالناطق النائية .

(١) الوقائع المصرية في ٢٣ / ١١ / ١٩٦١ - العدد ٩٣ ملحق .

مادة ٢ - على المذكورين في المادة السابقة أن يمسكوا السكر المقرر لهم شهرياً في المواعيد والجهات التي تحددها لهم شركة السكر والتقطير المصرية وعليهم أيضاً أن يمسكوا الزيت المقرر لهم شهرياً في المواعيد والجهات التي تحددها لهم معاصر الزيت حسب الأحوال وأن يرسلوا إلى مكتب التوازن المختص بيانا عن مقدار ما تسلموه من المواد التموينية المقررة لهم وتاريخ ورود كل دفعة منها وذلك خلال يومين من تاريخ وصولها إلى مخازنهم أو محالهم .

وفي (١) حالة نقل الزيت بوسيلة غير السكك الحديدية يكون الإخطار المشار إليه في الفقرة الأولى خلال ٤٨ ساعة من تاريخ تسلم الزيت في المصرية .

مادة (٢) ٣ - على ركلاء مخازن شركة السكر والتقطير المصرية أداء قيمة ما باعوه من السكر إلى تلك الشركة في ميعاد لا يجاوز اليوم الخامس عشر من الشهر الذي تم فيه البيع .

مادة (٣) ٤ - مع عدم الإخلال بالمادة السادسة من القرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه على شركة السكر والتقطير المصرية أن ترسل بيانا إلى مديريات التموين المختصة بأسماء الأشخاص والهيئات المشار إليهم في المادة ١ الذين لم يقوموا بأداء قيمة السكر المقررة لهم كاملة وكذلك وكلاء مخازن الشركة الذين لم يؤدوا قيمة البيع في المواعيد المحددة بهذا القرار وذلك في ميعاد لا يجاوز خمسة أيام التالية لانتهاء المواعيد المحددة في المادة ٣ وعلى الشركة المذكورة إرسال صورة من البيان المرسل إلى إدارة السكر بالوزارة في نفس المواعيد سالفة الذكر .

مادة ٥ - على تجار التجزئة والجمعيات التعاونية التي تبيع بالتجزئة تسلم مقرراتهم من المواد التموينية من متعهدي توزيعها بالجملة في موعد لا يجاوز اليوم العاشر من الشهر الذي تصرف فيه هذه المواد للمستهلكين واليوم العشرين بالنسبة إلى مناطق الصحراء الجنوبية والصحراء الغربية وبلاد النوبة والبحر الأحمر والشط والطور وأبو زينة وسيناء .

مادة ٦ - في حالة تأخر وصول المواد التموينية إلى المتعهدين المذكورين

(١) الفقرة الأخيرة من المادة الثانية مضافة بالقرار رقم ١٩٦٢/٢٣٣ - الوقائع المصرية في ٢٤ / ٩ / ١٩٦٢ - العدد ٧٥ ملحق .

(٢) المادة الثالثة مبدلة بالقرار رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٢ الوقائع المصرية في ٢٥ / ٦ / ١٩٦٢ - العدد ٤٩ .

(٣) المادة الرابعة مبدلة بالقرار رقم ١٦٢ لسنة ١٩٦٣ - الوقائع المصرية في ١٧ / ٧ / ١٩٦٣ - العدد ٥٥ ملحق

في المادة ١ - عن اليوم الأخير من الشهر السابق فعلى تجار التجزئة والجمعيات التعاونية التي تبيع بالتجزئة دفع ثمن مقرراتهم واستلامها في موعد لا يجاوز اليوم العاشر من تاريخ وصول هذه المواد إليهم .

مادة ٧ - يكون استلام السكر الخالص بمدينتي القاهرة والاسكندرية من مخازن شركة السكر والنظير المصرية في المواعيد التي تحددها هذه المخازن بحيث لا يجاوز اليوم الأخير من الشهر « السابق على الصرف » (١).

مادة ٨ - على المذكورين في المادة ١ إخطار مكتب التموين المختص في موعد لا يجاوز يومين من تاريخ انتهاء الموعد المحدد للصرف بأسماء تجار التجزئة المتخلفين عن الاستلام وعليهم أيضا وعلى المذكورين في المادة ٥ أن يملئوا في مكان ظاهر من محالهم أو مخازنهم عن تاريخ وصول مقرراتهم من السكر والبريت والشهر الذي يستحق الصرف فيه على أن يكون الإعلان في اليوم ذاته الذي تصل فيه هذه المواد وأن يظل إلى نهاية المدة المقررة لصرفها .

مادة ٩ - يحفظ حق صاحب البطاقة في مقرراته من المواد التموينية التي تصرف بموجبها إذا لم يتسلمها خلال الشهر المحدد لصرفها .

مادة ١٠ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيها .

مادة ١١ - يلغى القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٣ المخار إليه .

مادة ١٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

(١) استمدك بالوقائع المصرية في ٨ / ١ / ١٩٦٢ - العدد ٣ .

قرار رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢

في شأن تنظيم تداول الأرز الشعير والأرز الأبيض^(١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين.
وعلى القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن تخزين بعض للواد .
وعلى القرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم تداول الأرز الشعير والأرز الأبيض .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا بمجلسها للتعقد في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦١ .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

- (٢) مادة ١ — ملغاة .
- (٣) مادة ٢ — ملغاة .
- (٤) مادة ٣ — ملغاة .

(١) الوثائق المصرية في ٨ يناير سنة ١٩٦٢ — العدد ٣ مكرر .
(٢) ، (٣) ، (٤) المواد ١ و ٢ و ٣ ملغاة بالقرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٦٢ — الوقايم المصرية في ١٢/٣/١٩٦٢ — العدد ٩٥ .

وكان نصها كالآتي :

مادة ١ — على بنك التسليف الزراعي والتعاوني وبنك مصر وبنك الاسكندرية شراء جميع ما يعرض عليهم من الأرز الشعير لحساب وزارة التموين بالفتات وبالعمروط التي يقررها الوزارة في شأن تنظيم عمليات تسليم الأرز الشعير والتي سبق أن أحاط بها البنوك .
مادة ٢ — لا يجوز للمضارب والفراكت أن تصروف في أية كمية من كميات الأرز التي تقوم بإنتاجها إلا بترخيص من وزارة التموين يبيها لتجار القرن تعيينهم مراقبات التموين والكميات التي تقررها الوزارة وفي حدود الخصاص لكل منهم .
مادة ٣ — على المضارب والفراكت مسك سجلات خاصة يثبت فيها مقادير الأرز الشعير الوارد إليها ونوع الأرز وتاريخ ورود الكميات المستخدمة في التشغيل ومقدار الناتج منها ومقدار ما تبعة وتاريخ البيع وأسماء التجار المشتريين وتراخيص البيع لهم وفقا للعادة السابقة .

مادة ٤ — مع عدم الإخلال بأحكام القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه يجب على لضارب والفراكت أن ترسل بكتاب موصى عليه إلى إدارة الحبوب والبقول وصياتها بوزارة التموين بياناً كل خمسة عشر يوماً عما يكون متبقياً لديها في اليوم السابق على إرسال البيان عن كميات الأرض الشعير والأرز الأبيض وكسره ورجيع السكون والسكيات الواردة من الأرض الشعير والسكيات المستخدمة في التشغيل والسكيات الناتجة من الأرض الأبيض والسكيات للبيعة من كل صنف من الأصناف المذكورة وتاريخ البيع أو الاستخدام وأسماء التجار المشترين ومقدار المبيع لكل منهم والجهة التي صدر إليها الأرز ويرسل هذا البيان دورياً في موعد لا يتجاوز اليوم الثامن عشر من الشهر واليوم الثالث من الشهر التالي .

(١) مادة ٥ — مع مراعاة أحكام المادة ٥٨ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا القرار بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً .

مادة ٦ — يلغى القرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .
مادة ٧ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم لسنة ١٩٦٣

بإلغاء القرار رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٦٠ الصادر في شأن تنظيم تداول

ورق الطباعة والكتابة (٢)

وزير التموين

بعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم تداول ورق الطباعة والكتابة .
قسم :

مادة ١ — يلغى القرار القرار رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .
مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) ألغيت الفقرة الثانية من المادة الخامسة بالقرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه وكان نصها : « يعاقب على مخالفة حكم المادة ٢ من هذا القرار بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من الرسوم بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه » .
(٢) الوقائع المصرية في ٢٦ يولييه سنة ١٩٦٢ — العدد ٥٨ .

قرار رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٦٢
بالاستيلاء على كميات الفول السوداني الخام لدى المنتجين
والتجار وحظر نقله (١)

وزير التموين
بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين
والقوانين المعدلة له .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ — يستولى فوراً على جميع كميات الفول السوداني الخام المقشور والغير
مقشور الموجود لدى المنتجين وتجار الجلفة .
- مادة ٢ — على المنتجين وتجار الجلفة أن يسلموا ما لديهم من كميات الفول
السوداني المستولى عليها إلى شون بنك التسليف الزراعي والتعاوني أو بنك مصر
أو البنك الأهلي أو بنك الاسكندرية وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر
هذا القرار .
- ويكون التسليم لأقرب شونة وعلى الشون استلام الكميات التي تقدم إليها .
- مادة ٣ — يحظر على المنتجين وتجار الجلفة بغير ترخيص كتابي من المحافظ
أو من ينوب عنه نقل شيء من كميات الفول السوداني المشار إليها في المادة الأولى
من محافظة إلى أخرى .
- مادة ٤ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز
سنة أشهر وبغرامة من مائة إلى خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .
- مادة ٥ — يلغى هذا القرار في الوقائع المصرية ويحتمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٦٢ - العدد ٧١ مكرر .

قرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢

في شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاي والبن (١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بجمع التديليس والغش .

وعلى القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاي والبن .

وعلى القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن تخزين بعض المواد والقرارات المعدلة له

وعلى القرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تداول الشاي والبن والقرارات

المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٧ بحظر إنشاء مصانع تعبئة شاي جديدة .

وعلى القرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم توزيع الشاي على مناطق الإقليم المصرى .

وعلى القرار رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٦٠ بحظر خلط الشاي أو البن بنوعيه

(أخضر ومطحون) بأية مادة أخرى .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - على الشركات التى يسمها إليها باستيراد الشاي والبن أن ترسل إلى الإدارة العامة لاستيراد المواد التموينية وإدارة الشاي والبن بالوزارة ومراقبات

(١) الوثائق المصرية في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٦٢ - العدد ٧٥ ملحق .

الخبز في الموافى بكتاب موسى عليه خلال أسبوع من تاريخ التعاقد بياناً بكميات الشاي والبن التي يتعاقدون على استيرادها محسوبة بالطن ومواعيد شحنها ووصولها إلى الموافى مع ذكر موطن الاستيراد ونوع الشاي أو البن وسعر الشراء .
مادة ٣ — على المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية تسلم كميات الشاي والبن التي تحددها الوزارة في المواعيد التي تعينها لذلك .

مادة ٣ — على المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية وفروعها وتجار الجملة لبن أن يسكروا سجلاً خاصاً يثبتون فيه مقادير الشاي أو البن التي ترده إليهم أو يشترونها وتاريخ ورودها أو شرائها ونوعها وأسماء الموردين أو البائعين لهم ومقدار ما يبيعونه منها وتاريخ البيع وسعره واسم المشتري وعنوان محله وكذا أوزان العبوات بالنسبة للشاي ويقوم مقام هذا السجل ما قد يكون لدى المذكورين من دفاتر وسجلات أخرى منتظمة تتضمن البيانات السابقة .

مادة ٤ — على المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية أن تقوم بتوزيع كميات الشاي بعد تعبئتها في أنحاء الجمهورية طبقاً لتعليمات الوزارة في هذا الشأن مع إخطار الرقابات المحلية بالكميات التي يتم شحنها إلى دائرة كل مراقبة أولاً بأول .
وعليها إخطار إدارة الشاي والبن بالوزارة ببيان نصف شهري يتضمن كميات الشاي التي يتم شحنها إلى المحافظات من كل نوع على حدة .

مادة ٥ — لا يجوز بيع الشاي الأسود أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان معبأً في عبوات ويجب أن يبين على كل عبوة باللغة العربية وبشكل واضح اسم المستورد والمعبئ ونوع الشاي والجهة المستورد منها وسعر البيع لاستهلاك والوزن الصافي .

مادة ٦ — يحظر بقصد الاتجار خلط الشاي الأسود بأنواعه المختلفة بشاي أخضر أو بأية مادة أخرى أو الشروع في ذلك .

ويحظر بقصد الاتجار خلط البن الأخضر أو مطبوخاً بأية مادة أخرى أو الشروع في ذلك .

كما يحظر بقصد الاتجار حيازة الشاي أو البن مخلوطاً على النحو سالف الذكر أو بيعه أو عرضه للبيع .

(١) مادة ٦ مكرراً — لا يباع البن الأخضر إلا معبأً في عبوات من البوليثلين

(١) المادة ٦ مكرراً مضافة بالقرار رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٤ — القوائم المصرية في ٦ / ٤ / ١٩٦٤ — العدد ٢٨

زنة كيلو ، ونصف كيلو ، وربع كيلو ، ويجب أن يوضع على كل عبوة نوع البن والوزن الصافي واسم المعبر وسعر البيع للمستهلك ويستثنى من ذلك الكميات المخصصة لمطاحن البن فتسلم إليها سائبة .

كما يجب أن يباع البن المطحون داخل عبوات موضحة عليها نوع البن ونسبة الخلط فيه والوزن الصافي واسم المعبر وسعر البيع للمستهلك . ولا يجوز بيع البن للمطاحن مخلوطا إلا طبقا لما تحدده وزارة القويين من شروط ومواصفات ونسب وأسعار .

(١) مادة ٧ - على المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية أن تقوم بتجبة الشاي الأسود على الوجه الآتي :

(أ) باكوات صغيرة زنة ٨٥ جرام فئة عشرة مليات ، ١٧ جرام فئة عشرة مليات بنسبة ٥٠٪ من الكميات المراد تعبئتها .

(ب) باكوات لا تزيد على ٣٤ جراما بنسبة ٥٠٪ من الكمية الباقية .

(ج) باكوات أكثر من ٣٤ جراما لباقي الكمية .

ولا يصرى القيد الخاص بحجم الباكوات على الشاي الوارد من الخارج في أغلفة أو عبوات خاصة .

مادة ٨ - عند التفتيش على أوزان عبوات الشاي المختلفة بوزن حدد معين من العبوات ذات الوزن الواحد ثم يستخرج متوسط وزن العبوة الواحدة وذلك وفقا للقواعد التالية :

(أ) عبوة زنة ٩٢٥ جراما التي تباع للمستهلك بعشرة مليات يكون الوزن بالنسبة إليها على عدد من العبوات لا يقل عن خمسين عبوة فإذا لم يوجد هذا العدد يكون الوزن على جميع ما يوجد منها .

(ب) العبوة التي يزيد وزنها على ٩٢٥ جراما ولا يجاوز ٣٧ جراما يكون الوزن بالنسبة إليها على عدد من العبوات لا يقل عن عشر عبوات أو كل ما يوجد منها .

(ج) العبوة التي يزيد وزنها على ٣٧ جراما يكون الوزن بالنسبة إليها على العبوة الواحدة .

(١) المادة ٧ مسئلة بالقرار رقم ٣ سنة ١٩٦٥ - القوائم المصرية في ١٤/١/١٩٦٥ - العدد ٤ .

مادة ٩ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل سنة أشهر ولا تجاوز سنة وبخامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين وفي جميع الأحوال تضبط الأعياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ١٠ — تلقى القرارات أرقام ٦٦ لسنة ١٩٥٧ و ١٠٥ لسنة ١٩٥٧ و ٦٤ لسنة ١٩٥٩ و ٢٤٠ لسنة ١٩٦٠ المشار إليها .
مادة ١١ — يشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ نشره في

قرار رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٦٢

بسرطان أحكام القرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ بفرض بعض أحكام خاصة بالسكر والقرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ في شأن إلغاء التدابير القموية الخاصة بالسكر في هذا الاستهلاك العالي على إنتاج مصنع السكر بادفو التابع لشركة النصر لصناعة السكر بالوجه القبلى (١)

وزير التموين (بالباب)

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

وعلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ بفرض بعض أحكام خاصة بالسكر .

وعلى القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ في شأن إلغاء التدابير القموية الخاصة بالسكر قيا هذا الاستهلاك العالي .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

مادة ١ — تسري أحكام القرارين رقمي ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ و ١١٣ لسنة ١٩٥٢ المشار إليهما على إنتاج مصنع السكر بادفو التابع لشركة النصر لصناعة السكر بالوجه القبلى .

مادة ٢ — يشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره في

(١) الوقائع المصرية في ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ - العدد ٩٥ .

قرار رقم ٦ لسنة ١٩٦٣

بحظر الاتجار في تقاوى البطاطس المستوردة للعروة الصيفية من كل عام^(١)

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين
والقوانين المعدلة ٤ .

وعلى القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٠ بحظر الاتجار في تقاوى البطاطس للعدل
بالقرار رقم ٢١١ لسنة ١٩٦٠ .

وعلى موافقة لجنة التكوين العليا .

وعلى ما اوصاه مجلس الدولة .

قررة

مادة ١ - يحظر غير ترخيص من وزارة التكوين بيع أية كمية من تقاوى البطاطس أو عرضها للبيع كما يحظر أن يباع أو يمرض لبيع الإذن الصادر من الجمعية التعاونية الزراعية لتتجى البطاطس باستلام كميات تقاوى البطاطس .

مادة ٢ - توزع تقاوى البطاطس المستوردة للعروة الصيفية بمعرفة الجمعية التعاونية الزراعية لتتجى البطاطس طبقاً للنموذج المرافق .

مادة ٣ - لا يجوز التصرف في التقاوى في غير الغرض الذى صرفت من أجله .
كما لا يجوز زراعتها في غير الحيازة المحددة بالنموذج المشار إليه في المادة السابقة إلا بترخيص من لجنة توزيع تقاوى البطاطس .

مادة ٤ - تشكل لجنة توزيع تقاوى البطاطس من ممثلين من الجمعية التعاونية الزراعية لتتجى البطاطس ووزارتى الزراعة والتكوين ويصدر بتشكيلها قرار من وزير التكوين .

مادة ٥ - مع عدم الإخلال بما يقرره قانون العقوبات من عقوبة أشد يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القرار بالعقوبات الواردة في المادة ٩٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٦ - يلغى القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٧ يناير سنة ١٩٦٣ - العدد ٦ ملحق .

قرار رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٣

بتشكيل لجان تقدير التعويضات في بعض المحافظات (١)

هــزـيـر النـجـوـن

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون النجوين والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٧ بتشكيل لجان التعويضات بالمحافظات والمديريات .

وعلى القرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٢ بتعديل القرار رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٧ بتشكيل لجان تقدير التعويضات بالمحافظات والمديريات .

قرر :

مادة ١ - تشكل لجان تقدير التعويضات في محافظات سيناء والسجاء الغربية والجنوبية والبحر الأحمر على الوجه الآتي :

رئيسا	المحافظ أو مدير الأمن في حالة غيابه
أعضاء	مأمور القسم الموجود بخاصة المحافظة باحكايب المحافظة اثنان من التجار يختارهما المحافظ

مادة ٢ - تشكل لجان تقدير التعويضات في باقي المحافظات على الوجه الآتي :

رئيسا	المحافظ أو من ينييه
أعضاء	مستدوب عن وزارة النجوين (مراقبة الخبراء والتسمير) » وزارة الخزانة » وزارة الحرية » وزارة الصناعة » اتحاد الصناعات » الفرقة التجارية أو اثنان من التجار في حالة عدم وجود غرفة تجارية

(١) الوقائع المصرية في ١٨ فبراير سنة ١٩٦٣ - العدد ١٤ ملحق .

مادة ٣ - يعتبر اجتماع اللجان المشار إليها في المواد السابقة قانونيا إذا حضره نصف الأعضاء والرئيس .

مادة ٤ - يلغى القراران رقمى ١٠٤ لسنة ١٩٥٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦٢ المشار إليهما .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٣

بالإفراج عن محصول الفول السودانى المستولى عليه
من مزارعى بلاد النوبة (١)

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين والقوانين المعدلة .

وعلى القرار رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٦٢ بالاستيلاء على كميات الفول السودانى الخام لدى المنتجين والتجار وحظر نقله .
وعلى موافقة لجنة التكوين العليا .

قرر :

مادة ١ - يفرج عن محصول الفول السودانى المستولى عليه من مزارعى بلاد النوبة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) ألوائح المصرية فى ١٦ أبريل سنة ١٩٦٣ - العدد ٢٩ ملحق

قرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٣

في شأن إسناد عملية توزيع المواد التموينية بالجلقة بالقسم الشرق من محافظة
الصحراء الغربية إلى بنك التسليف الزراعي والتعاوني^(١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين
والقوانين المعدلة له .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

مادة ١ - يعنى متعهدو التموين بالجلقة بالقسم الشرق من محافظة الصحراء
الغربية عن توزيع المواد التموينية .

مادة ٢ - إسناد عملية توزيع المواد التموينية بالجلقة المشار إليها بالمادة السابقة
إلى بنك التسليف الزراعي والتعاوني .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة
على المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ٢٩ أبريل سنة ١٩٦٣ - العدد ٣٣ ملحق .

قرار رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٣

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم نقل
المواد الغذائية وغيرها إلى محافظة سيناء (١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين
والقوانين المعدلة له .
وعلى القرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم نقل المواد الغذائية وغيرها إلى
محافظة سيناء .

قرر :

- مادة ١ - يدرج رئيس لجنة إدارة الترفقة التجارية بالعريش ضمن أعضاء
اللجنة المشكلة بموجب المادة ٤ من القرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .
- مادة ٢ - تستبدل عبارة مراقب التموين الواردة في القرار رقم ٤٦ لسنة
١٩٦٠ المشار إليه بعبارة مدير التموين كما تستبدل عبارة مراقبة التموين بعبارة
مديرية التموين .
- مادة ٣ - تصدر التراخيص المنصوص عليها في المادة ٥ من القرار رقم ٤٦
لسنة ١٩٦٠ المشار إليه من ست صور بدلا من خمس وتصدرها إدارة العشون
التمويلية بدلا من إدارة توزيع المواد التمويلية .
- مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٣ يونيو سنة ١٩٦٣ - العدد ٤٥ .

قرار رقم ١٦١ لسنة ١٩٦٣

بم حظر حيازة المواد والسلع الاستهلاكية التي توزعها الحكومة
أو الهيئات أو الجمعيات الخيرية بالهجان لتعير الاستهلاك
الشخصي وبم حظر الاتجار أو التعامل فيها بأية وسيلة
من الوسائل أو الشروع في ذلك^(١)

وزير التموين

بمذ الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين
والقوانين المدة .

وعلى القرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن حظر الاتجار في المازد والسلع
الاستهلاكية التي توزع بالهجان بمعرفة الحكومة أو الهيئات أو الجمعيات الخيرية .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة (١) - تحظر لتعير الاستهلاك الشخصي حيازة المواد والسلع الاستهلاكية
التي توزعها الحكومة أو الهيئات أو الجمعيات الخيرية بالهجان أو مقابل عن اسمي -
كما يحظر الاتجار أو التعامل فيها بأية وسيلة من الوسائل أو الشروع في ذلك .
مادة ٢ - يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا القرار بالحبس مدة لا تزيد على
ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو بإحدى العقوبتين - وفي جميع الأحوال
تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها وتسلم لوزارة التموين لإعادتها إلى
مخازن اللجنة العامة للمساهدات الخيرية الأجنبية بالقاهرة أو بالإسكندرية أو إلى
الجهة التي كانت من مخصصاتها أصلا حسب الأحوال .

مادة ٣ - يلغى القرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

مادة ٤ - يشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويصل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٨ يوليو سنة ١٩٦٣ - العدد ٥٥ ملحق .

(٢) المادة الأولى معدلة بالقرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٥ - الوقائع المصرية في ١/٧/١٩٦٣

- العدد ٥٤ .

قرار رقم ٢١٤ لسنة ١٩٦٣

بالغاء القرار رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٦١ بالإعفاء من بعض
العقوبات المنصوص عليها في القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ (١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين
والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له .
وعلى القرار رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٦١ بالإعفاء من بعض العقوبات المنصوص
عليها في القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

قرر :

- (٢) مادة ١ - يلغى القرار رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .
مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٦٣ - العدد ٧٤ ملحق .
(٢) نشر القرار ٢٧٣ لسنة ١٩٦١ بالوقائع المصرية في ١٢/٧ - العدد ٩٧
وكان ينص على أنه « استثناء من أحكام المادتين ٤٠٤ و ٤٠٥ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥
المشار إليه يعفى من العقوبات الواردة في المادة ٥٤ من القرار المذكور كل تاجر تجزئته أو
جمعية تعاونية ثبت من المراجعة القطعية التي يقوم بها مكتب التموين المختص أنه قد ربط عليه
عدد من البطاقات الوهمية ، كما يعفى من هذه العقوبة أيضا كل تاجر تجزئته أو جمعية تعاونية
يطلب حذف البطاقات الوهمية التي تكون لديه ويكتفى بتعديل الربط في الحالتين .

قرار رقم ٢١٩ لسنة ١٩٦٣

محظر تقل الكيروسين السائل من مديرية تموين سوهاج
خارج حدود محافظة سوهاج بدون ترخيص (١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين
والقوانين المعدلة .

وعلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

وعلى القرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ بتقديم بيانات عن المواد البترولية والزيوت
المعدنية ومسك سجل خاص بها .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - يحظر بيع ترخيص من مديرية تموين سوهاج تقل الكيروسين
السائل خارج حدود محافظة سوهاج .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة من مائة
جنيه إلى خمسمائة جنيه .

مادة ٣ - ينفسر هذا القرار في الوقائع المصرية ولا يعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٣ - العدد ٨٢ .

قرار رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٦٣

يحظر نقل الدول السودانى الخام المقشور أو غير المقشور
والسمسم من محافظة إلى أخرى بغير ترخيص مكتوب
من المحافظ أو من ينوب عنه (١)

وزير التموين :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين
والقوانين المعدلة .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - يحظر بغير ترخيص مكتوب من المحافظ المختص أو من من ينوب عنه
نقل أية كمية من الدول السودانى الخام المقشور أو الغير مقشور والسمسم من
محافظة إلى أخرى .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تجاوز
سنة أشهر وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين
وبحكم بمصادرة الكميات موضوع المخالفة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويصل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية لى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٣ العدد ٨٢ مكرر .

قرار رقم ١٩ لسنة ١٩٦٤

في شأن حظر الاتجار في الدرة الصفراء المستوردة^(١)

نائب رئيس الوزراء للتدوين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التجمين والقوانين المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة التدوين العليا .

وعلى ما اقره مجلس الدولة

قرر :

مادة ١^(٢) - يحظر على أى شخص أن يبيع أو يمرض أو يبيع أو يحوز بقصد البيع أية كمية من الدرة الصفراء المستوردة .

ويستثنى من ذلك بنك التسليف الزراعى والتعاونى والجمعيات التعاونية الزراعية والجهات التى ترخص لها الوزارة أو المحافظون بذلك .

مادة ٢ - يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القرار بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويصل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في أول يونيه سنة ١٩٦٤ - المجلد ٤٣ ملحق -

(٢) الفقرة الثانية من المادة الأولى معدلة بالقرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٥ - الوقائع المصرية

في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٥ - المجلد ٩٣ .

قرار رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٤

في شأن حظر الاتجار في الدرة الرقيقة بمركز نصر وكرم أمبو
التابعين لمحافظة أسوان^(١)

مخاطب رئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين
وبالقوانين المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يحظر على أى شخص بمركزى نصر وكرم أمبو التابعين لمحافظة
أسوان أن يبيع أو يعرض للبيع أية كمية من الدرة الرقيقة .

مادة ٢ — يحظر بشئ ترخيص من إدارات التموين المختصة نقل أية كمية من
الدرة الرقيقة إلى خارج حدود للركن للشار إليهما في المادة السابقة .

مادة ٣ — يعاقب بالمقوبات للنصوص عليها في المادة رقم ٥٦ من المرسوم
بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ للشار إليه كل من يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ٣١ يولية لسنة ١٩٦٤ - العدد ٦٩ .

قرار ٣٣٧ رقم لسنة ١٩٦٤

في شأن إلزام التجار بالإعلان عن مخازنهم^(١)

نائب رئيس الوزراء للتعاون والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون القنوت
والقوانين المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة القنوت العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — على أصحاب محال الجلة والتجزئة أن يعلنوا في مكان ظاهر بمحالم
بيانات بمخازنهم وعناوينها والسلع للردعة بها وكذا بيان بالسلع للودعة لحسابهم
بمخازن آخرين .

مادة ٢ — يعاقب كل مخالف لأحكام هذا القرار بالحبس مدة لا تزيد على
ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهاً أو بإحدى
هاتين العقوبتين .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

(٢) الوقائع المصرية في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٤ - العدد ٦٤

قرار رقم ٣٧١ لسنة ١٩٦٤

في شأن إعفاء متعهدى التزوين بالجملة في محافظة البحر الأحمر

من توزيع المواد التموينية بالجملة^(١)

غائب رئيس الوزراء لتمرير والتجارة الداخلية .

بعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التزوين
والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للتزوين
والزراعى والتعاونى .

وعلى موافقة لجنة التزوين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١^(٢) - يعفى متعهدو التزوين بالجملة في محافظة البحر الأحمر من توزيع
المواد التموينية بالجملة .

مادة ٢ - مع مراعاة حكم المادة السابقة ، تسند عملية توزيع المواد التموينية
بالجملة في محافظة البحر الأحمر إلى المؤسسة المصرية العامة للتزوين الزراعى والتعاونى
(بنك التكليف الزراعى والتعاونى) .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة
في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .
مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٦٤ - المجلد ١٠١ .

(٢) الفقرة الثانية من المادة الأولى حذف بالقرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٧ الواقع
المصرية في ٢٤ إبريل سنة ١٩٦٧ - المجلد ٤٧ . وكانت تنص على أن « يستثنى من ذلك
شركات البترول والنفوسات التي تقدم من تاريخ صدور هذا القرار بتوزيع تلك المواد في بعض
محافظات المحافظة المذكورة فتستثنى التزاماتها الحالية المختلفة بتوزيع المواد التموينية بالجملة » .

قرار رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٦٤

في شأن حظر ذبح الحيوانات للمعدة لحومها للأكل أو بيعها
في أيام معينة^(١)

تأب رئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمرين
والقوانين للمدلة له .

وعلى موافقة لجنة التمرين العليا .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - لا يجوز ابتداء من صباح يوم الأحد إلى صباح يوم الأربعاء من
كل أسبوع ذبح الحيوانات البهية أو المستوردة للمعدة لحومها للأكل .

(٢) ويجوز لكل عاقل في دائرة اختصاصه أن يرخص في الذبح مساء يوم الأحد
من كل أسبوع على أن يبدأ الذبح في هذه الحالة اعتباراً من يوم الخميس .

مادة ٢ - لا يجوز في أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء من كل أسبوع بيع
للحوم المذبوحة أو الثلجة أو عرضها للبيع .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس من ستة أشهر
إلى سنتين وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويصدر به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٤ - العدد ٩٨ مكرر .

(٢) معدلة بالقرار رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٥ - الوقائع المصرية في ١/٤/١٩٦٥ - العدد ٢ مكرر .

(٣) الفقرة الثالثة من المادة الأولى مضافة بالقرار ١٤٧ لسنة ١٩٦٥ - الوقائع المصرية في

١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ - العدد ٤٤ مكرر .

قرار رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٦٤

بحظر تقديم اللحم في أيام معينة من الأسبوع
في المحلات العامة^(١)

نائب رئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التزوين
والقرارات المعدلة له ،

وعلى موافقة لجنة التزوين العليا ،
وبناء على ما اقره مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — يحظر على الفنادق والمحلات العامة تقديم وجبات من اللحم في أيام
الاثنين والثلاثاء والأربعاء من كل أسبوع .

مادة ٢ — يستثنى من أحكام المادة السابقة الفنادق السياحية التي يصدر قرار
بتحديدتها من السيد نائب رئيس الوزراء للثقافة والارهاد القومي .

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام المادة الأولى يعاقب مرتكبها بالحبس لمدة لا تقل
عن ستة شهور ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة
جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٤ — يعدل بهذا القرار من تاريخ نشره في الوقائع المصرية .

(١) الوقائع المصرية في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٤ - العدد ٩٨ مكرر -

قرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٥

في شأن تنظيم تداول المواسير^(١)

نائب رئيس الوزراء للاثمين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين والقوانين المعدلة ،

وعلى قرار وزير التكوين رقم ١٢٧ سنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم تداول مواسير الحديد الجلفنة والسوداء ولوازمها ،
وعلى موافقة لجنة التكوين العليا ،
وعلى ما اراءه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — يحظر على منتجى ومستوردي مواسير الحديد الجلفنة ومواسير البخار والغلاية التصرف فيما ينتج أو يرد إليهم منها قبل الحصول على ترخيص من المكتب الدائم لتوفير مواد البناء بوزارة الإسكان والمرافق .

مادة ٢ — على الأشخاص المذكورين في المادة السابقة أن يرسلوا إلى المكتب الدائم لتوفير مواد البناء بوزارة الإسكان والمرافق بكتاب موسى عليه في الأسبوع الأول من كل شهر بياناً عن كميات مواسير الحديد الجلفنة ومواسير البخار والغلاية المنتجة أو التي وردت إليهم في الشهر السابق ومقاسات أقطارها ومكان وجودها والمقادير المبيعة منها والرصيد الباقي في نهاية الشهر المذكور .

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام المادة ١ يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من الرسوم بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

وكل مخالفة لأحكام لقادة ٢ يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيهًا .

مادة ٤ — يلغى القرار رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية . ويحل به من تاريخ نفيه .

(١) الوقائع المصرية في أول مارس سنة ١٩٦٥ - العدد ١٦ .

قرار رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٥

في شأن حظر إدخال الخيش للصنع إلى الدوائر الجركية
إلا بترخيص من مديرية التكوين المختصة^(١)

وزير التكوين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على اللرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين .
وعلى موافقة لجنة التكوين العليا ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يحظر بغير ترخيص من مديرية التكوين المختصة إدخال الخيش المصنع
وغير المصنع إلى الدوائر الجركية .

مادة ٢ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على
ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، وفي جميع
الاحوال تضبط الأعياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويصل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٦٥

في شأن وضع بعض القيود على صناعة السكر اريس^(٢)

نائب رئيس الوزراء للتكوين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على اللرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين
والقوانين للمدة ٤ .

وعلى القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن تخزين بعض اللواد ؛

وعلى موافقة لجنة التكوين العليا .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

(١) الوقائع المصرية في ٧ يولية سنة ١٩٦٥ - العدد ٤٣ .

(٢) الوقائع المصرية في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٦٥ - العدد ٧١ مكرر .

قرار :

مادة ١ — على أصحاب الصناع وللطابع والمسولين عن إدارتها والتجار المشتغلين بصناعة الكراويس الذين يتسلمون كميات من الورق المنتج محليا أو المستورد المخصص لصناعة الكراويس تسليم الكراويس المنتجة إلى شركة استاندرد استشرى أو إلى أى جهة أخرى تحددها وزارة التموين .

مادة ٢ — مع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها بالقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه يجب على المشتغلين بصناعة الكراويس المشار إليهم بالمادة السابقة أن يقوموا بإخطار مديرية التموين المختصة والادارة العامة للتابعة بوزارة التموين ومصلحة الرقابة الصناعية بوزارة الصناعة يوم السبت من كل أسبوع بالبيانات الآتية :

(١) الاسم والعنوان ورقم القيد في السجل التجارى أو الصناعى .

(٢) أرصدة الورق المخصصة لصناعة الكراويس التى كانت موجودة فى أول الأسبوع السابق وما ورد لهم منها .

(٣) الكميات المتبقية بعد التصنيع فى آخر اليوم السابق لإرسال البيان .

(٤) كميات الكراويس التى تم صنعها .

(٥) كميات الكراويس التى تم تسليمها والجهة التى سلمت إليها .

مع ملاحظة أن يتم إخطار مديرية التموين باليد بموجب إيصال موضح عليه تاريخ ورود وموقع عليه من الموظف المختص .

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويصل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٦٥

بشأن حظر نقل للاهية والأخنام إلى محافظة مطروح^(١)

وزير التكوين والتجارة الداخلية

بعد الإطلاع على الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين
والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن حظر نقل للاهية والأخنام إلى بعض
الجهات والقرارات المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة التكوين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يحظر بشر ترخيص من محافظة مطروح نقل للاهية والأخنام البلدى .
إنتاج وادى النيل ، من وادى النيل ، إلى داخل حدود المحافظة المذكورة .
ولا يمنع الترخيص بذلك إلا فى الحالات الاستثنائية بصدور إفادى المحوم للمستهلكين .
ويحظر داخل حدود المحافظة المذكورة حيازة للاهية والأخنام البلدى لإنتاج وادى .
النيل إلا لمن رخصت له المحافظة بإدخالها .

مادة ٢ — على حائزى للاهية والأخنام البلدى إنتاج وادى النيل بدائرة
محافظة مطروح إخطار مديرية التكوين فى الأسبوع الأول من كل شهر بخطاب مسجل .
بيان الكميات التى يحوزونها منها فى أول الشهر السابق وعن كل ما يطرأ من .
زيادة أو نقص حتى نهاية الشهر وأسباب ذلك .

مادة ٣ — يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا القرار بالحبس مدة لا تزيد عن .
سنة و غرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفى جميع الأحوال تضبط الأعيان موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٤ — يلغى القرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه^(٢) .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويحل به من تاريخ نفيه .

(١) الوقائع المصرية فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٥ - العدد ٩٠ (ملحق) .

قرار رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٦٥

بشأن تنظيم نقل المواد الغذائية وغيرها من محافظة مطروح^(١)

حزب التكوين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بجانوف رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين
مواقنين المعدلة ٤ .

وعلى القرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم نقل المواد الغذائية وغيرها من محافظة
مطروح والقرارات المعدلة ٤ .

وعلى موافقة لجنة التكوين العليا .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يحظر غير ترخيص من مديرية التكوين بمحافظة مطروح نقل السلع
والمواد المبينة بالجدول المرافق إلى المنطقة الواقعة غربى مدينة مرسى مطروح
المبتدئة بالخط الهمى الواقع على البوابة الغربية عند مفترق طريق السلوم وسيوه
أو من جهة إلى أخرى داخلها المنطقة المذكورة ويستثنى من ذلك :

(١) ما يرسل إلى المصالح الحكومية أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة .

(ب) الطرود التى ترسل بالبريد الاستهلاك العائلى بشرط ألا يتجاوز وزنها
خمسرة كيلوجرامات فى الأسبوع .

(ج) السلع والمواد التى تنقل إلى الواحات البحرية عدا السكر والدقيق .

مادة ٣ — على قائدى سيارات النقل مطابقة حمولة السيارة على تراخيص نقله
المواد والسلع التى يحملونها فى السيارة وعليهم الاحتفاظ بتلك التراخيص طوال

(٢) الوقائم المصرية فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٥ - العدد ٩٠ (ملحق) .

الرحلة مع ضرورة ختمها بخاتم المرور المعد لذلك بالبوابة الثرية كيلو ١٥ غرباً
مرسى مطروح ، وعليهم التوجه بالسيارة ومحمولتها إلى القسم أو نقطة الشرطة
المنقول إليها حولة السيارة وتقديم ترخيص النقل إليها للمراجعة .

مادة ٣ — يسحب الترخيص من قائد السيارة بمعرفة قسم أو نقطة الشرطة
في جهة الوصول أو آخر نقطة شرطة قبل جهة الوصول بالنسبة للحيات غير
الموجود بها قسم أو نقطة شرطة وتتم مراجعة حولة السيارة على التراخيص وتلغى
التراخيص بعد المراجعة بالخاتم الخاص بذلك وترسل إلى المحافظة بالبريد
الموصى عليه .

مادة ٤ — تلتحق بمحافظة مطروح لجنة تقدم إليها طلبات التراخيص بالنقل
المشار إليها بالمادة (١) تسمى لجنة التمرين المحلية وتشكل من :

سكرتير عام المحافظة أو من ينوب عنه	وئيسا
مدير التمرين	أعضاء
مأمور الجرك	
مندوب مديرية الأمن	
مندوبين عن الاتحاد الاشتراكي العربي بالمحافظة ^(١)				
تاجر يختاره المحافظ بموافقة الوزارة لمدة				
لا تزيد على سنة في شهر ديسمبر		

وتجتمع هذه اللجنة في خلال الأسبوع الأول من كل شهر وتختص بالبت
في طلبات الترخيص بالنقل وتحديد كيات المواد والسلع موضوع الترخيص وتحديد
المدة التي يسرد فيها الترخيص وتصدر الترخيص من مديرية التمرين بمحافظة مطروح .

وفي جميع الأحوال يحمر الترخيص من أصل وستة صور يرسل الأصل لطاقب
بالبريد الموصى عليه أو يسلم له شخصياً وترسل صورة إلى الجرك وصورة إلى المحافظة
وصورة إلى مديرية التمرين وصورة إلى قسم الشرطة المنقول إلى دائرته المواد المصرح
بنقلها وصورة لمديرية الأمن (المباحث) وترفق صورة بالطلب .

(١) مضاف بالقرار ١١ لسنة ١٩٦٦ - اللوائح المصرية في ٢٥/٤/١٩٦٦ - العدد ٦٠ -

مادة ٥ — كل من يخالف أحكام المواد (١) ، (٢) من القرار يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على تسعة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط السلع والمواد موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٦ — يلغى قرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه (١) .

مادة ٧ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

الجدول المرافق للقرار رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٥

سكر - زيت الطعام على اختلاف أنواعه - المكيك - السكر وحب - الأرز الأبيض - مسحوق الأرز - الحبوب - القمح والأذرة بنوعيهما - الخضر - المأكلة - الفول بنوعيه الحصى والمجروش - الفاصوليا واللوبيا الجافة - الفول السوداني - الحمص - العدس - الثوم - البصل - الكسب - بذرة القطن المقشورة وغير المقشورة - صوف الحيوان المصنوع - الجلود المدبوغة - الأحذية بأنواعها - قطع غيار السيارات - الإطارات السكاوتية والداخلي والخارجية بأنواعها المختلفة - الصلصة - الفواكه الغذائية المعلبة المحلية والمستوردة - البيض - أجهزة ومعدات الطلاء وأدواته - أدوات وأجهزة البرادة والحداثة والأعمال الميكانيكية - منتجات التريكو والسنارة - الحبال - ورق البفرة - المصنعة - الشعير (٢) - الحمير والحصر (السيارات) (٣) .

(١) تمسح القرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٥ بالوقائع المصرية في ١٢/٧/١٩٦٥ - العدد ٣٠٠ وقد نصت المادة السابعة منه على إلغاء القرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم نقل الراد وغيرها في محافظة مطروح .

(٢) مضاف بالقرار رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ - الوقائع المصرية في ١٧/٢/١٩٦٦ - العدد ١٣٠ .

(٣) مضاف بالقرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٦ - الوقائع المصرية في ٢٠/٦/١٩٦٦ -

العدد ٦٤ .

قرار رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٦٥

بحظر نقل السلع والمواد والحيوانات بجميع أنواعها

إلى داخل بعض المناطق بمحافظة مطروح^(١)

وزير التمرين والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمرين
والقوانين للمدلة له ،

وعلى موافقة لجنة التمرين العليا ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - يحظر نقل جميع السلع والمواد والماشية والحيوانات بجميع أنواعها
إلى خارج بلدة السلوم غربى خط وهمى يبدأ من نقطة للثلاثات ٢٢٧ (N) التى تقع
على ساحل خليج السلوم من الناحية الغربية بحوار مرسى رمة بحرى مدينة السلوم
بحوالى ١٢٥ كيلو مترا وتبعد عن الحدود السياسية للمملكة الليبية بمسافة ٥٥٠ مترا
ثم يتجه جنوبا موازيا للحدود السياسية حتى نقطة للثلاثات رقم ٢٩٣ (D) التى تبعد عن
الحدود السياسية بمسافة ٧٥٠ مترا ثم يتجه جنوبا حتى نقطة للثلاثات رقم ٢٨٣ (N)
بحوار نقطة تب حلفاية التى تبعد عن الحدود السياسية بمسافة ١٠٠٠ متر ثم يتجه جنوبا
ناحية الشرق بزاوية قدرها ١٥٧° إلى نقطة الثلاثات رقم ٨ (X) الواقعة جنوب
قارة هريزة التى تبعد عن الحدود السياسية بمسافة ٢٦٠٥ كيلو متر ثم يتجه جنوبا
إلى الغرب بزاوية قدرها ٢٣° عن الخط الأول إلى نقطة الثلاثات رقم ٩٦٠ (W)
غرب بركة المرقى التى تبعد عن الحدود السياسية بمسافة ٣١ كيلو متر ثم يتجه
جنوبا إلى الشرق بزاوية قدرها ١٣٢° إلى نقطة الثلاثات رقم ٧٣ (WB) يعبر
الرجال الأعظم جنوب قارة الدبور بمسافة ٣٠ كيلو مترا وعلى بعد ١٠٠ كيلو مترا
من الحدود السياسية .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس من ستة أشهر
إلى سنتين وبغرامة من مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وفى حالة العود تضاعف
العقوبة وفى جميع الأحوال تضبط السلع والمواد موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار من الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٥ - العدد ٩٠ (ملحق) .

قرار رقم ١٧ لسنة ١٩٦٦

في شأن حظر نقل البصل خارج حدود بعض المحافظات (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين للعدله
وعلى موافقة لجنة القنون العليا .

قرر :

- مادة ١ — يحظر — خلال المدة من ٢٠ فبراير حتى آخر مارس سنة ١٩٦٦ (٢)
نقل البصل خارج حدود المحافظات الآتي يانها إلا بترخيص من مديرية الزراعة
(بف سويف ، النيا ، أسيوط ، سوهاج ، الفيوم) .
- مادة ٢ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن
سنة أشهر ولا تزيد على تسعة أشهر وبغرامه لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة
وخمسين جنيا أو بإحدى هاتين العقوبتين .
- وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .
- مادة ٣ — يلزم هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٩٦٦/٢/٧ — العدد ١٣ مكرر .

(٢) مد العمل بالقرار المذكور حتى آخر شهر ابريل سنة ١٩٦٦ بالقرار رقم ٥٣ سنة

١٩٦٦ الوقائع المصرية في ١٩٦٦/٣/٣٠ — العدد ٢٤ مكرر .

ثم مد العمل بالقرار المذكور حتى آخر شهر مايو سنة ١٩٦٦ بالقرار رقم ٦٧ لسنة

١٩٦٦ — الوقائع المصرية في ١٩٦٦/٥/٢ — العدد ٣٢ مكرر .

ثم مد العمل بالقرار المذكور حتى آخر شهر يونيو سنة ١٩٦٦ بالقرار رقم ٨٣ سنة

١٩٦٦ — الوقائع المصرية في ١٩٦٦/٥/٣٠ — العدد ٤٠ .

قرار رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٦

في شأن حظر نقل الثوم خارج محافظتي المنيا وبني سويف أو فيما بينهما إلا
بترخيص من وزارة الزراعة (١).

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين
والتوازيين المعتدلة له ،

وعلى القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن حظر نقل الثوم خارج محافظة المنيا ،
وبني سويف أو فيما بينهما إلا بترخيص من وزارة الزراعة ،
وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،
وعلى ما أراءه مجلس الدولة ،

قرر :

- مادة ١ — يحظر خلال شهرى أبريل ومايو من كل عام نقل الثوم خارج حدود
محافظتي المنيا وبني سويف أو فيما بينهما إلا بترخيص من وزارة الزراعة .
- مادة ٢ — كل مخالفة لأحكام المادة السابقة يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد
على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .
- وفي جميع الأحوال تخضع الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .
- مادة ٣ — ينشئ القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه .
- مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويحل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية لى ٩ مايو سنة ١٩٦٦ — العدد ٣٤ .

قرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦

في شأن حظر نقل قش الكتان وبذره خارج الأجران ومراكز التجميع بالمحافظات (١)

وزير التوطين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بإشئون التوطين.
والقوانين المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة التوطين العليا .

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يحظر خلال المدة من أول إبريل حتى آخر أغسطس نقل قش الكتان وبذره خارج الأجران ومراكز التجميع بالمحافظات إلا بترخيص من مدير عام الزراعة بالمحافظة .

مادة ٢ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ٦ شهور ولا تزيد على تسعة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ — يشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ٢٧/٤/١٩٦٦ - العدد ٣٠ مكرر .

صدر القرار رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٧ الوقائع المصرية في ١٢/٤/١٩٦٧ - اعدد ٤٧ .

ونصت المادة الأولى من على أن يحظر خلال المدة من ١٥ لبريل حتى أكتبر يوليو سنة ١٩٦٧ نقل قش الكتان خارج الأجران ومراكز التجميع بغير ترخيص من مدير عام الزراعة بالمحافظة ونصت المادة الثانية منه على أن كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

قرار رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٦

بشأن حظر نقل الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية من محافظة إلى أخرى إلا بمعرفة مؤسسة الائتمان الزراعى والتعاونى^(١)

وزير التكوين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى موافقة لجنة التكوين العليا .

وعلى ما ادى إليه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يحظر نقل الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية من محافظة إلى أخرى إلا بمعرفة المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى .

مادة ٢ — كل مخالفة لأحكام المادة السابقة يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويحل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية فى ١٦ مايو سنة ١٩٦٦ - العدد ٣٦ .

قرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦

بشأن بطاقات التكوين^(١)

وزير التكوين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين .
وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بقرار رسم دمتة .
وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى .
وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الفروق المالية الناتجة من بيع
المواد المستولى عليها .
وعلى القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية .
وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة .
وعلى قرار وزير التكوين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الخاص ببطاقات التكوين .
وبناء على موافقة وزارة الداخلية .
وعلى موافقة لجنة التكوين العليا .
وعلى ما اقره مجلس الدولة .

قرر :

الباب الأول

بطاقات التكوين للمواطنين

مادة ١ — تستخرج بطاقات تمويلية جديدة للمواطنين وفقا للاعوانج المعه
لكل طبقا للاجراءات الآتية :

(١) الوقايم المصرية فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٦ — العدد ٧٤ ملحق

أولا — بالنسبة لحاملي البطاقات العائلية :

(١) على رب الأسرة أن يتقدم بأممؤذج طلب استخراج بطاقة التموين مصحوبا بالبطاقة العائلية إلى إدارة التموين التي يقيم بدأرتها وفقا للبيانات الثابفة بها .

(٢) يتولى الموظف المختص بإدارة التموين تحرير بيانات الصللفة الأولى من بطاقة التموين ثم تسجيلها في سجل عام البطاقات برقم مسلسل وإثبات هذا الرقم على البطاقة العائلية في المكان للمء لذلك ويبيدها إلى رب الأسرة بمء تسليمه لإصلا يحدد فيه تاريخ الحضور لاستلام البطاقة التمويلية .

(٣) ترسل إدارة التموين يومايوم مايتجمع لدهيها من بطاقات إلى مكتب السجل للمء المختص وذلك بموجب حافظة تحرر من أصل وصورة وفقا للأمؤذج المعد لذلك الذي يتم بمقتضاه التسليم .

(٤) يقوم مكتب السجل المء بإثبات أسماء أسرة هذا للواطن ومحل إقامته في المكان المعد لذلك والتأخير بالاستمارة المحفوظة لدهي برقم وتاريخ جهة إصدار البطاقة التمويلية ويعتمد أميع السجل للمء هذه البيانات بتوقيعه وخاتم المكتب .

(٥) يعيد مكتب السجل المء يوما يوم إلى إدارة التموين ماسبق أن تسلمه منها من بطاقات بموجب الحافظة المشار إليها .

(٦) يتولى الموظف المختص بإدارة التموين إثبات المقررات التمويلية واستيفاء باقي البيانات بالبطاقة ويعتمد رئيس الإدارة هذه البيانات بتوقيعه وخاتم المكتب ويسلم البطاقة لصاحبها بمء التوقيع منه بالسجل المختص لذلك .

ثانيا (١) . — بالنسبة لحاملي البطاقات الشخصية :

(١) على المواطن حامل البطاقة الشخصية غير المفيد في بطاقة عائلية أن يتقدم إلى إدارة التموين التي يقيم بدأرتها ومعه الطلب الخاص وفقا للمؤذج المعد لذلك مصحوبا بالمستندات التي تؤيده على إدارة التموين الفصل في صلاحية هذه المستندات .

(٢) إذا رغب المواطن في فصل مقرراته التمويلية عن بطاقة التموين المفيد بها فعليه أن يتقدم إلى إدارة التموين التي يقيم بدأرتها حسبها هو ثابت بطاقته الشخصية

(١) البند (١) من الفقرة (ثانيا) معدل بالقرار رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٧ — الوثائق المصرية على ١٩٦٧/٧/٢٠ — المء ١٢٩ .

بأنموذج البطاقة مصحوبا بالبطاقة الشخصية والتمويلية المقيد بها لإثبات ذلك فيها .
وفي السجلات المختصة لتلك وإخطار جهة الصرف وكتب السجل المدني التابع
له صاحب البطاقة التموينية المحصور منها مقرراته بما طرأ على البطاقة من تعديلات
وإخطار إدارة تموين جهة صرف البطاقة الأصلية إذا لم تكن هي الجهة التي تتبعها
عمل الإقامة لتتولى خصم المقررات التموينية منها .

(٣) إذا كانت بيانات بطاقته الشخصية قاطمة في عدم نسبته إلى والدين
أو أسرة فيجب أن يتقدم بالأعوذج والبطاقة الشخصية إلى إدارة التموين المختصة
وفقا لبيانات الثابتة بها .

ويتبع في شأن استصدار البطاقات واعتمادها وتسليمها الإجراءات المنصوص
عليها في البنود من ثانيا إلى سادسا من هذه المادة .

(١) مادة ٣ - على رب الأسرة أن يتقدم إلى إدارة التموين المختصة خلال ثلاثين
يوما من حدوث أى تغيير يطرأ على عدد أفراد أسرته لحسم المقررات التموينية
وإخطار البقال بما يجيد إجراء الحسم .

على أنه بالنسبة لمواليد فطبه أن يتقدم إدارة التموين المختصة خلال شهر يناير
التالى لتاريخ الميلاد ويكون صرف مقرراته طبقا لتعليمات التى تصدرها الوزارة .
وعلى إدارة التموين إخطار مكتب السجل المدني فور اجراء ما طرأ على
بيانات البطاقة التموينية والعائلية .

(٢) مادة ٣ - إذا توفي رب الأسرة فعلى من يصبح من أفرادها ربا لها أن
يتقدم خلال الثلاثين يوما التالية لتاريخ الوفاة إلى إدارة التموين المختصة ببطاقة
تموين رب الأسرة لتوفى لحسم مقرراته وتعديلها إلى اسمه بصلة مؤكدة حتى إذا حصل
على بطاقة طافية احتضرت له بطاقة تموينية جديدة وفقا للإجراءات الخاصة بالحصول
على البطاقات التموينية .

مادة ٤ - إذا رغبت المطلقة فى استخراج بطاقة تموينية لها ولأولادها الذين

(١) و(٢) اللادتان ٢ و ٣ معدلتان بالقرار رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٦٧ - الوائى المصرى
فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ - العدد ٢١٩ .

في حضانتها فعليها أن تتقدم إلى إدارة التموين التي تقيم بدقتها بالبطاقة الشخصية. وأعوذج البطاقة التموينية مرافقها ما يثبت الحضانة وعلى إدارة التموين استخراج البطاقة وفقا لإجراءات استخراج البطاقات التموينية وإجراء التعديلات بالحصم من بطاقة مملكتها وإذا لم تكن تحمل بطاقة شخصية فعليها أن تتقدم بالمستندات السابقة وبطاقة تعيين رب أسرتها الذي ترغب في إضافة مقرراتها إليه وعلى إدارة التموين المختصة بإجراء التعديلات بالإضافة والحصم وفقا لذلك مع إخطار جهة الصرف.

مادة ٥ - (١) إذا رغب المواطن في تغيير جهة صرف مقرراته التموينية من إدارة تموين إلى إدارة أخرى فعليها أن يقدم طلبا بذلك إلى إدارة التموين المنقول إليها لإثبات ذلك ببطاقته التموينية في الحانات المختصة لذلك وفي سجلات الإدارة. اتخاذ إجراءات إلغاء مقررات هذه البطاقة من إدارة التموين المنقول منها لتتولى الإدارة الجديدة إثبات بيانات البطاقة بسجلاتها وتعيين جهة الصرف وإخطارها بذلك مع إخطار مكتب السجل المدني الناتج له بالتعديل.

مادة ٦ - إذا فقدت البطاقة التموينية فيجب على صاحبها إخطار جهة الصرف بالسرقة الناتج لها بذلك وعليه أن يتقدم إلى إدارة التموين المختصة بالأعوجج المعد لذلك معتمدا من جهة الشرطة بما يفيد واقعة الإبلاغ عن الفقد. وعلى إدارة التموين أن تتخذ الإجراءات اللازمة لاستخراج بدل فاقد للبطاقة. مع إثبات رقم البطاقة السابقة واسم صاحبها ومدة سريانها وجهة صرف مقرراتها وما يفيد إنها بدل فاقد.

وعلى إدارة التموين إرسال الطلب مع البطاقة التموينية إلى مكتب السجل المدني المختص لإثبات البيانات الخاصة به وأفراد أسرته ببطاقة التموين والتأشير ببطاقته العائلية أو الشخصية واسماتارته المحفوظة بالمكتب بما يفيد صرف بدل فاقد البطاقة التموينية وتاريخ صرفها ثم يعيدها إلى الإدارة الواردة منها لتسليمها لصاحبها إخطار جهة الصرف بتاريخ استخراج بدل الفاقد وبدء صرفها مع سحب البطاقة الأصلية للدعي بفقدتها أن تقدم بها أحد.

وتسرى الإجراءات سالفة الذكر فيما عدا إبلاغ الشرطة في حالة تلف البطاقة التموينية.

(١) المادة الخامسة معدلة بالقرار رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٦٧ الواقع المصرية في ٢ نوفمبر

الباب الثاني — بطاقات الأجانب التوينية

مادة ٧ — يجوز أن تستخرج بطاقات تموين للأجانب أصحاب الإقامة لمدة لا تقل عن سنة طبقاً للأعوذج المعد لذلك ويبلغ للحصول على البطاقات التوينية المشار إليها الإجراءات الآتية:

(١) على الأجنبي صاحب الإقامة الذي يرغب في استخراج بطاقة تموينية أن يقدم إلى إدارة التموين التي يقيم بدأرتها ومعه أعوذج البطاقة التوينية وبطاقة الإقامة التي يجب أن تكون سارية للفعول لمدة لا تقل عن سنة هجور تالية لتاريخ تقديمه بالطلب .

(٢) يقوم الموظف المختص بإدارة التموين بتحرير بيانات البطاقة وإبائها في سجل بطاقات الأجانب برقم مسلسل يثبت على البطاقة في المكان المحدد لذلك ثم يقيدها في سجل جهة الصرف التي يريد صاحب البطاقة أن يقيم عليها مع مراعاة أن تكون مدة سريان البطاقة التوينية هي مدة سريان بطاقة الإقامة وبعد أقصى مدته سنة ويثبت رقم البطاقة وجهة وتاريخ صرفها على بطاقة الإقامة مع اعتماد البطاقة التوينية والبيان المثبت على بطاقة الإقامة بتوقيع رئيس إدارة التموين وخاتم المكتب ولعلم لأصحابها بعد التوقيع منه بالاستلام في السجل المختص لذلك .

مادة ٨ — يجوز لب الأسرة الأجنبي إضافة أولاده الحاصلين على بطاقة إقامة منصفة إلى بطاقته التوينية بشرط أن يقدم بطاقات التموين وبطاقات الإقامة الخاصة بهم لإثبات بياناتها والتأشير عليها ببيانات بطاقة التموين مع إلغاء بطاقاتهم التوينية إن كانوا قد حصلوا على بطاقات تموينية مستقلة .

مادة ٩ — على الأجنبي الذي يرغب في تجديد بطاقته التوينية أن يتقدم إلى إدارة التموين المختصة ومعه بطاقة الإقامة قبل انتهاء تاريخ سريان بطاقة التموين بمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً وذلك لإجراء التجديد طبقاً للقواعد المنصوص عليها في المادة السابعة مع مراعاة الحالة المالية التي طرأت على صاحب البطاقة خلال الفترة السابقة وذلك دون إخلال بمواعيد صرف للقرارات المشار إليها في المادتين ٩٨ و ١٩٩ من هذا القرار .

مادة ١٠ — على رب الأسرة الأجنبي صاحب البطاقة التوينية أو من يصحح رباها بدو بانه أن يقدم إلى إدارة التموين الكائن بدأرتها جهة صرف مقر إقامته

التمويلية خلال ثلاثين يوما من حدوث أى تغيير يطرأ على عدد أفراد أسرته أما كانت أسبابه ومعها بطاقت التكوين والإقامة لتعديل مقرراته التكوينية بالبطاقة الأولى على أنه بالنسبة للمواليد فعليه أن يتقدم إلى إدارة التموين المختصة خلال المدة المحددة بالمادة الثانية من هذا القرار .

مادة ١١ — فى حالة فقد بطاقة التموين يجب على الأجنبى تبليغ جهة الشرطة بذلك والتقدم إلى إدارة التموين المختصة بالأتموزج المعد لذلك — واعتماد من جهة الشرطة بما يفيد وافعة الإخطار عن فقد البطاقة ويتبع فى شأن استخراج بدل فاقد أو تالف للبطاقة الأصلية ذات الإجراءات للنصوص عليها بالمادة السابعة مع التأشير على بطاقة الإقامة بما يفيد استخراج بطاقة تموين كبدل فاقد أو تالف على أن تحمل ذات رقم البطاقة الأصلية ومدة سريانها مع إخطار جهة الصرف بتاريخ استخراج بدل الفاقد أو التالف وبدء الصرف وتسحب البطاقة الأصلية المدعى بفقدائها إذا تقدم بها أحد .

مادة ١٢ — يلتزم الأجنبى الذى تنتهى مدة إقامته بتسليم بطاقته التموينية إلى إدارة التموين .

الباب الثالث — بطاقات الهيئات

مادة ١٣ — تصرف بطاقات تموينية جماعية للجمعيات ذات النفع العام المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ والتي تؤدي خدمات داخلية للأفراد كالإيواء والعلاج ويقصد بهذه الخدمات تلك التى تتطلب الإيواء المستمر ويكون استخراج البطاقة وصرف المقررات وفقا للتعليمات التى تصدرها الوزارة .

الباب الرابع — الأحكام العامة

مادة ١٤ — تحدد وزارة التموين جهات صرف المواد التموينية لجميع المستهلكين ولا يجوز لهذه الجهات أن تتصرف فى مواد التموين لتغيرهم بالمقايير المقررة لكل منهم . ويجب عليها وعلى المسئولين عن إدارتها أن يحسبوا سجلات طبقا للأتموزج المرافق فيدون فيه أرقام البطاقات التموينية وأسماء أصحابها وأرقام بطاقاتهم المعالية أو الشخصية أو الإقامة حسب الأحوال وعمل إقامتهم ومقايير الأصناف المخصصة لكل مستهلك واسم المستلم ومنتجه وتوقيعه وتاريخ البيع فور صرفه وكذلك

مقادير الأصناف التي ترد إليهم وتاريخ وجبة ورودها وأماكن تخزينها ومقدار
 البيع منها والربيد المتبقى منها ويجب أن يكون للربيد المتبقى من المواد التموينية
 مطابقا للربيد الفعلي ويتعين أن تكون صفحات هذه السجلات مرقنة وبخزومة
 بنظام إدارة التموين المختصة قبل إثبات البيانات بها ولا يجوز الكشط أو الحذف
 وفي حالة الضرورة يكون التعديل بطريق الشطب أو الإضافة مع إثبات التعديل
 وتاريخه وتوقيع صاحب الشأن ومحضر نزاع ورقة من أوراق هذا السجل
 أو إضافة أوراق أخرى إليه وفي حالة فقد هذا السجل يجب تبليغ أقرب جهة شرطة
 وتقديم سجل جديد إلى إدارة التموين المختصة لتزقيم صفحاته وختمه بخاتم المكتب
 وذلك خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ فقد السجل .

ويتعين أن يكون السجل مطابقا لسجل الربط المجهوذي إدارة التموين
 وعلى الجهات المشار إليها عند صرف القرارات التموينية أن يؤثروا على بطاقات
 التموين بما يليه الصرف وتاريخه .

مادة ١٥ - على جهات الصرف المشار إليها في المادة السابقة والمستوليين عن
 إدارتها أن ترسل إلى إدارة التموين المختصة في الأسبوع الأول من شهر يناير
 وأبريل ويولية وأكتوبر من كل سنة بكتاب موسى عليه بسم الوصول أو بإخطار
 بمن أصل وصورة يسلم الأصل باليد لإدارة التموين المختصة ويستفظ بالصورة لديهم
 حيثما بها تاريخ ورقم الورود وموقعا عليها من الموظف المختص ومتمدا من رئيس
 الإدارة بيانا متضمنا ما يأتي :

(أ) الاسم ورقم السجل التجاري .

(ب) الكميات الواردة إليه من كل صنف خلال كل شهر .

(ج) الكميات المبعة في خلال الشهور السابقة والكميات المتبقية منها حتى نهاية
 الشهر السابق على الإخطار وكذلك أسماء أصحاب البطاقات الذين لم يتصلوا
 بحقوقهم وأرقام بطاقاتهم والكميات المقررة لكل منهم وتاريخ تحللهم عن الامتلاء
 ويجب أن تكون البيانات المدونة بالإخطار مطابقة تماما للبيانات المدونة بالسجلات
 والربيد الفعلي من المواد التموينية وعند اللعاد إلى اليوم الخامس عشر من كل شهر
 من الشهور سالفة الذكر بالنسبة إلى الجهات الآتية :

محافظه الوادى الجديد - محافظة مرسى مطروح - محافظة سيناء - محافظة
 البحر الأحمر .

مادة ١٦ — على جهات الصرف للشار إليها والمستولين إعمال إدارتها أن تلتزم بالتعليمات الصادرة إليها من مديريات التموين وإدارتها تنفيذاً لأحكام هذا القرار .

مادة ١٧ — بطاقات التموين شخصية ولا يجوز التنازل عنها أو تحويلها أو إدخال أى تعديل بالبيانات للدونة بها إلا بمعرفة الجهات المختصة ووفقاً للقواعد للنصوص عليها في هذا القرار .

مادة ١٨ — يحظر على كل صاحب بطاقة تموينية بيع للزاد التمويلية التي تصرف لها أو الاتجار فيها أو التنازل عنها للتجار أو للبائعة عليها كما يحظر على أى منهم أن يحصل على أكثر من بطاقة تموينية للصرف بموجبها كما يحظر على أى فرد أن يكون مدرجا بأكثر من بطاقة تموينية أو يصرف مقررات بطاقته التموينية من أكثر من جهة .

مادة ١٩ — يستقط حق صاحب البطاقة التموينية في صرف مقرراته إذا لم يتقدم لاستلامها خلال الشهر المحدد لصرفها .

فإذا لم يتقدم لاستلام مقرراته التموينية مدة ثلاثة أشهر متتالية يوقف استعمال البطاقة وتلقى مقرراتها من سجلات جهة الصرف بعد خصمها من الربط المحدد لها .
ولصاحب البطاقة الموقوف استعمالها أن يتقدم إلى إدارة التموين المختصة ومعه البطاقة التموينية والبطاقة للدنية أو الإقامة بحسب الأحوال لإعادة الصرف بمقتضاها .

مادة ٢٠ — على إدارة التموين المختصة سحب البطاقات التالية وتلك التي تلتهى مدة سريانها والتي تم استخراج بطاقات تموينية جديدة بدلا منها على أن يؤشر عليها بالإلغاء ويجرى إعدامها في نهاية كل عام بمعرفة لجان يصدر بتشكيلها قرار من وزير التموين .

مادة ٢١ — يجوز للمواطن أو الأجنبي أن يوكل عنه أحد المواطنين ممن يحملون بطاقة مدنية للحصول على بطاقة تموينية وذلك بموجب طلب يقدم إلى إدارة التموين المختصة طبقاً للأنموذج المعد لذلك يثبت فيه اسم من أتابه وزم وتاريخ جهة صدور بطاقته للدنية أو بطاقة الإقامة وكذلك جهة الصرف التي يرغب في الحصول على مقرراته التموينية منها ويرفق بهذا الطلب بطاقته العائلية أو الشخصية أو بطاقة الإقامة ولا يجوز للوكيل أن يتقدم بأكثر من طالب واحد نيابة عن غيره .

مادة ٢٢ — تنشأ بإدارات التموين السجلات الآتية :

- (١) سجل عام البطاقات .
 - (٢) سجل بطاقات الوافدين .
 - (٣) سجل بطاقات الأجانب .
 - (٤) سجل البطاقات للقيدة على جهات الصرف .
 - (٥) سجل التعديلات بالإضافة والحسم .
 - (٦) سجل البطاقات للمناة والمهرة والموقوفة .
 - (٧) سجل البطاقات المهرة من بدال إلى آخر بدائرة الإدارة .
- وترقم كل ورقة من أوراقها برقم مسلسل ويبين في أول الصفحة وآخرها عدد الأوراق وتختتم بكل ورقة بخاتم الدولة ويحظر الإضافة أو الكشط أو المحر فيها على أنه إذا انتفى الأمر تصحيحا بالبيانات المدونة بها فيكون ذلك بالمداد الأحمر . مع التوقيع بخبرين كل تعديل بتاريخه وإمضاء من أجراه مع اعتاده من الرئيس المباشر على أن يعتبر رئيس المكتب مسئولاً عما يدون فيها من بيانات .

الباب الخامس — الإجراءات الانتقالية

- مادة ٢٣ — يحدد وزير التموين موعد العمل بالبطاقات الجديدة .
- مادة ٢٤ — مدة سريان البطاقات التموينية للمواطنين الصادرة طبقاً لأحكام هذا القرار خمس سنوات تبدأ من تاريخ إصدارها ويتعين على أصحاب البطاقات التقدم إلى إدارات التموين المختصة لاتخاذ الإجراءات لتجديدها وذلك قبل انتهاء مدة سريانها بثلاثة أشهر وقسا لإجراءات استخراج البطاقات التموينية المنصوص عليها بالباب الأول من هذا القرار .
- مادة ٢٥ — ينتهى العمل ببطاقة التموين الحالية اعتباراً من تاريخ بدأ سريان العمل بالبطاقات التموينية الجديدة .

الباب السادس — العقوبات

- مادة ٣٦ — يعاقب على كل مخالفة لأحكام المواد ٢قرة أولى و ٣ و ١٠ و ١٢ و ١٦ و ١٧ و ١٨ من هذا القرار بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً .
- وكل مخالفة لأحكام المادتين ١٤ و ١٥ من هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .
- مادة ٣٧ — تُلغى المواد ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه وكل حكم آخر يخالف أحكام هذا القرار اعتباراً

من تاريخ العمل بالبطاقات التموينية الجديدة (١) .
مادة ٢٨ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويضد له من تاريخ نشره .

- (١) المواد الملغاة بالقرار ١١٢ لسنة ١٩٦٦ هي :
- مادة ٤ - تخصص وزارة التموين لكل تاجر تجزئة ولكل جمعية تعاونية عددا من المستهلكين ولا يجوز لتجار التجزئة والجمعيات التعاونية أن يصرقوا في مواد التموين لغير المستهلكين المخصصين لكل منهم ومقادير المقررة لكل المستهلك . ويجب على تجار التجزئة والجمعيات التعاونية المشار إليهم في الفقرة السابقة أن يعيكون الحسابات طبقا للنموذج المرافق يثبتون فيه أرقام البطاقات وأسماء المستهلكين المخصصين ومقادير الأصناف التي يرد إليهم وتاريخ ورودها وما يبيعون منها مع بيان اسم المشتري وصفته وتوقيعه ومقدار البيع وتاريخ البيع .
- مادة ٥ - على تجار التجزئة والجمعيات التعاونية أن يخطرؤا مكتب التموين المختص في الأسبوع الأول من كل شهر يناير وأبريل ويولي وأكتوبر من كل سنة عن الوفورات المتبقية لديهم من مواد التموين بكتاب موجه عليه بعلم الوصول أو بإخطار يسلم للمكتب بموجب إيصالين به تاريخ ورقم وروده وموقع عليه من الموظف المختص ومعتمد من رئيس المكتب .
- وبالنسبة لتجار التجزئة والجمعيات التعاونية القرية في بلاد النوبة ومناطق الصحراء الجنوبية والصحراء القريبة والبحر الأحمر والحدود وزيعة وسيناء يجب أن يتم الإخطار المذكور في موعد لا يجاوز اليوم الخامس عشر من كل شهر من الشهور سالفة الذكر .
- وعلى تجار التجزئة والجمعيات التعاونية التي تصدر بالتجزئة أن يلتزموا بالأوامر الصادرة إليهم من مراقبات التموين ومكاتبها القرية تنفيذا لتعليمات الوزارة .
- مادة ٦ - تحرر القفاطر والأخطارات المشار إليها في هذا القرار باللغة العربية وبدون كشط ويوقع صاحب الشأن على كل إضافة أو شطب بهامش دفتر أو الإخطار مع ذكر تاريخ التعديل .
- مادة ٧ - تدون في بطاقات التموين التي تصرف لكل عائلة المقادير المقررة لها من الأصناف و اسم تاجر التجزئة أو الجمعية التعاونية المختصة لها .
- مادة ٨ - بطاقات ائتمون شخصية ولا يجوز التنازل عنها أو تهويلها أو إدخال أي تعديل في البيانات المدونة بها إلا بمعرفة مكتب التموين المختص وفي حالة الوفاة أو نقل محل التوطن أو الإقامة إلى دائرة غير دائرة المكتب أو اللجنة التي صرفت البطاقة تضيح البطاقة لأغية ، ويجب أن ترد إلى الجهة التي صرفتها .
- مادة ٩ - إذا فقدت بطاقة التموين أو تلفت جاز لصاحبها أن يطلب بدلا عنها من المكتب أو اللجنة التي أصدرتها بعد أداء رسم قدره خمسة قروش . ويجوز لرأب التموين بالمحافظة أو المديرية أن يعفي الطالب من دفع الرسم المذكور .
- مادة ١٠ - على صاحب البطاقة أن يخطر المكتب أو اللجنة المختصة عن كل قسم في عدد الأفراد المقيمين معه بسبب الانفصال أو الوفاة أو لأي سبب آخر .
- مادة ١١ - يحظر على كل مستهلك أن يبيع أو يبادل على الأصناف المقررة له أو يتنازل عنها للتجار أو لأصحاب المصانع والمحال العامة الذين يستخدمون هذه الأصناف في صناعاتهم ويجازتهم .

قرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٦

بمختصر نقل القمح خارج محافظة النيا^(١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما اراءه مجلس الدولة ،

قصر :

مادة ١ - يحظر نقل القمح إلى داخل محافظة النيا أو خارجها إلا بترخيص من الجهة الإدارية التي تحددها المحافظة .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام المادة السابقة يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٩٦٦/٧/٧ - العدد ٥١ .

ثم صدر القرار رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٧ - الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٤/١٣ - العدد ٤٨ . وتنص المادة الأولى منه على أن يحظر خلال الفترة من أول مايو حتى آخر أغسطس سنة ١٩٦٧ نقل القمح خارج حدود المحافظات بغير ترخيص مكتوب من المحافظ المختص أو من ينوب عنه .

كما تنص المادة الثانية منه على أن كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

قرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦

بإلزام التجار بعرض السلع المخزونة لديهم أواخرين (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الإطلاع على للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بفشون التموين
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

وعلى ما أقرته مجلس الدولة ؛

قرر :-

مادة ١ - على أصحاب محال الجملة والتجزئة أن يعرضوا لبيع بمحالهم كميات مناسبة من السلع باختلاف أنواعها وأصنافها الموجودة بمخازنهم أو مودعة لحسابهم بمخازن آخرين .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل بها من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٦ - العدد ٨٠ ملحق .

قرار رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦٦

بالتصريح للجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية بالإسكندرية بالذبح يوم
الثلاثاء من كل أسبوع^(١)

وزير القوم والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على الرسوم رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالشروط الخيرية
والقوانين المعدلة ٤ .

وعلى القرار رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن حظر ذبح الحيوانات المعدلة
لحومها للأكل أو بيعها في أيام معينة والقرارات المعدلة ٤ .

قرر :

- مادة ١ - استثناء من أحكام المادة (١) من القرار رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٦٤
المشار إليه يصرح للجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية بالإسكندرية ببيع
الحيوانات المعدلة لحومها للأكل يوم الثلاثاء من كل أسبوع .
- مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٥ / ٩ / ١٩٦٦ - العدد ٧١ .

قرار رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٦
بشأن تنظيم إنتاج بعض المواد والسلع^(١)

وزير التكوين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين
والقوانين المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة التكوين العليا .
وعلى ما ادرته مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - على اصحاب المصانع والهيئات والفكرات والمسؤولين عن إدارتها
المنتجين لزبوت النباتية والمسلح الصناعات والصابون أن يحضروا مندوب وزارة
التكوين أو من يعين من قبل الوزارة أو المؤسسة التعاونية الإستهلاكية بالبيانات
الآتية يوميا :

(١) الكميات المنتجة وأماكن وجودها .

(٢) الكميات المنصرفة منها واسم المستلم وعنوان ورقم قيده بالسجل التجاري .

(٣) الرصيد الموجود بكل مخزن من كل صنف .

وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها بالقرارات الأخرى .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة
جنيه ولا تزيد عن مائة وخمسين جنيها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية . ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٩ / ١٢ / ١٩٦٦ - المجلد ٩٨ .

قرار رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٦٦
يحظر نقل قصب السكر خارج مركز نجع حمادى (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون الترخيص .
وعلى مواقعة لجنة التموين العليا .
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة (١) - يحظر نقل قصب السكر خارج مراكز أبو طشت ونجع حمادى
ودشنا إلا بترخيص من اللجنة المشكلة بهذا الغرض بكل مركز منها وثقتان
للتشكيل الآتى :

- (١) مئلى الزراعة بالمركز .
- (٢) مندوب عن شركة السكر والتقطير المصرية .
- (٣) مندوب عن المكتب التنفيذى للاتحاد الاشتراكي العربى بالمركز .

(١) الوفايق المصرية فى ١/٥/١٩٦٧ - العدد ٢ .

(٢) المادة الأولى بمدلة بالقرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧ - الوفايق المصرية فى ٢٠/٢/١٩٦٧ -
العدد ١٤ .

وكان قد صدر القرار رقم ٦٨ سنة ١٩٦٦ - الوفايق المصرية فى ٢/٥/١٩٦٦ العدد
٣٢ مكرر - ويحظر فى خلال الفترة من ٢ مايو سنة ١٩٦٦ حتى ١٥ مايو سنة ١٩٥٦ نقل
القصب خارج حدود محافظة المنيا إلا بترخيص من مديرية الزراعة .
ثم صدر القرار رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦٦ ونصت المادة الأولى منه بأن يحظر خلال الفترة
من أول نوفمبر سنة ١٩٦٦ حتى ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٧ نقل القصب خارج حدود محافظة
المنيا إلا بترخيص من مديرية الزراعة .

ويستثنى عن ذلك إنتاج المحافظات الأخرى المشحون منها عبر تلك المحافظة .
كما نصت المادة الثانية منه بأن كل مخالفة لأحكام المادة السابقة يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد
على ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .
وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام المادة السابقة يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .
وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويعم بمصادرتها .
مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعدل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧^(١)

بشأن استخراج بطاقات التموين^(١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .
وعلى قرار وزير التموين رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن بطاقات التموين .
والقرارات المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — استثناء من أحكام المادة الأولى (أولاً) والمادة ٢١ من القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ يجوز لحاملي البطاقات المالية بالقرى أن يلبسوا عنهم أحد أعضاء الاتحاد الاهتراكى من غير التجار وبعوافقة مديرية التموين المختصة في استخراج بطاقاتهم التموينية واستلامها من وحدات استخراج البطاقات وفقاً للبرنامج الزمني والتمهات التي يصدرها الجهاز المركزي للبطاقات التموينية بالوزارة .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعدل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧

بإلزام الشركات المستوردة للساعات بإخطار الوزارة ببعض البيانات (١) -
وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون المحوّن.
وعلى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم الإستيراد .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — على الشركات والمهيتات المستوردة للشار إليها فى المادة الأولى من .
القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ التى تنولى استيراد الساعات وللتجهات وساعات الحائط
إخطار وزارة التموين والتجارة الداخلية بقوائم مواضها بها البيانات التالية خلال
ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء الإجراءات الجبركية فيها :

(أ) بيان السلفة ومواصفاتها والرقم المحدد لها من المصنع .

(ب) تكلفة استيراد كل صنف منها وسعر البيع للمستهلك والخصم الممنوح .
لتاجر التجزئة وفقا لتعليمات الوزارة .

ولا يجوز التصرف فى تلك السلع قبل اعتماد الوزارة للقوائم المقدمة .

مادة ٢ — كل مخالفة لأحكام المادة السابقة يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على .
خمسمائة جنيه ولا تقل عن خمسين جنبا .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .-

(١) الوقائع المصرية فى ٤/٣/١٩٦٧ - المجلد ٦٨ .

قرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٧

محظر تصدير الفول الصحيح والجروش^(١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين

والقوانين المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - يحظر تصدير الفول الصحيح والجروش اعتبارا من ٢٢ مارس

سنة ١٩٦٧ .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

(١) - الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٣/٩ - العدد ٧٣ .

تم نشر القرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٧ الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٣/١٨ - العدد ٣ :
ولتست المادة الأولى منه يحظر خلال الفترة من ٢٥ مارس سنة ١٩٦٧ حتى آخر يوليو
سنة ١٩٦٧ نقل الفول البلدى الصحيح والجروش خارج حدود المحافظات بغير ترخيص من
مديرية التموين المختصة .

كما نصت المادة الثانية منه على أن كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة
لا تزيد ستة أشهر وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .
وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

قرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٧

بمخطر نقل العدس الصحيح والمجروش خارج محافظتي أسيوط وقنا وبغير ترخيص من مديرية التكوين^(١).

وزير التكوين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين.

وعلى موافقة لجنة التكوين العليا.

وعلى ما ارتآه مجلس المولاة.

قرر:

مادة ١ - يحظر خلال الفترة من ٥ أبريل حتى نهاية يولية سنة ١٩٦٧ نقل العدس الصحيح والمجروش خارج محافظتي أسيوط وقنا وبغير ترخيص من مديرية التكوين المختصة.

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة وبحكم بمصادرتها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية - ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٤/٥ - العدد ٤٠ تأييد

قرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٧

في شأن تنظيم استخدام المواد والسلع التي توزعها المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام^(١).

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين للمعدة له .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما اقره مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - يحظر على الجمعيات التعاونية والشركات والهيئات وأصحاب الصانع والشرايين عن إدارتها الذين يقومون باستلام مقادير من المواد والسلع من المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام للتجار فيها أو لتضييقها التصرف في هذه المواد والسلع أو استخدامها بغير السكيفية أو لتغير الغرض الذي سلمت إليهم من أجله .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين وفي حالة العود تضاعف هذه العقوبة .

وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ - ينقر هذا القرار في الوقائع المصرية . ويعدل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٢ / ٤ / ١٩٦٧ - العدد ٤٧ -

قرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٦

بشأن تنظيم توزيع بعض السلع والمواد^(١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

والتوانين المعدلة له ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يحظر على التجار والجمعيات التعاونية والهيئات الدينية بتسليم حصصا من السلع والمواد المبينة بالجدول المرافق لهذا القرار^(٢) من جهات التوزيع المقررة التنازل عن الحصص المشار إليها أو التصرف فيها بأي نوع من أنواع التصرفات إلا للمستهلك في داخل حدود المحافظة المخصصة لها الحصص كما لا يجوز نقلها خارج دائرة تلك المحافظة إلا بإذن من المحافظ المختص .

مادة ٢ - على المذكورين في المادة السابقة أن يرسلوا بكتاب موصى عليه إلى مديرية التموين المختصة خلال أسبوع من وصول السلع والمواد المسجلة إليهم إلى دائرة نشاطهم التجاري بياناً موضعياً ما يأتي .

(١) الاسم والعنوان ورقم القيد في السجل التجاري .

(٢) مقادير الكميات الواردة إليهم من كل صنف .

وعليهم الالتزام بالتعليمات التي تصدرها مديرية التموين في شأن توزيع المواد والسلع المشار إليها .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام المادة الأولى من هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنية ولا تتجاوز مائتي جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين وكل مخالفة لأحكام المادة الثانية يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تتجاوز مائة جنية .

وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٧/١٠/١٩٦٦ - العدد ٨٠ ملحق .

(٢) الجدول المرافق للقرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٦ = ١ - الأرز - ٢ - الفاي - ٣ - البن - ٤ - الزيت - ٥ - السلي - ٦ - البطاريات الجافة والحلوة والمستوردة - ٧ - الصابون .

قرار رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٦

يحظر الاتجار في السمسم^(١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم ب٢٢٤ رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التووين؛
وعلى موافقة لجنة التووين العليا؛
وعلى ما ادرته مجلس الدولة؛

قرر:

- مادة ١ - يحظر بشير ترخيص من وزارة التووين بيع اية كمية من السمسم المقشور والغير مقشور أو عرضها للبيع .
- مادة ٢ - يعاقب كل من خالف أحكام المادة السابقة بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على تسعة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .
- وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .
- مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٦

بشأن بطاقات التووين^(٢)

وزير التموين والتجارة الداخلية .

- وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة .
- وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الادارى .
- وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الفروق المالية الناتجة عن بيع المواد المستولى عليها .
- وعلى القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن الأحوال المدنية .

(١) الوقائع المصرية فى ١٠١٧/١٩٦٦ - المبدد ٨٠

(٢) الوقائع المصرية فى ١٠/١١/١٩٦٦ - المبدد ٨٧

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة .
وعلى قرار وزير التموين رقم ١٠٦ بشأن إنشاء الجهاز المركزي للبطاقات ،
وعلى قرار وزير التموين رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ الخاص ببطاقات التموين .
وعلى موافقة وزارة الداخلية .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .
وعلى ما أقره مجلس الدولة .

قرر :

مادة ٩ - استثناء من أحكام المادة الأولى (أولا) والمادة ٢١ من القرار
١١٢ لسنة ١٩٦٦ يجوز للعاملين على البطاقات العائلية من العاملين في الحكومة
والهيئات والمؤسسات العامة وفروعها والشركات التابعة لها وأفراد القوات المسلحة
استخراج بطاقات التموين الخاصة بهم وفقا للبرنامج الزمى والتمهلات التى يصدرها
الجهاز المركزي لبطاقات التموين بالوزارة .
مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويحل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٥٢ لسنة ٦٦ بشأن إلزام التجار
بعرض السلع المخزنة لديهم أو لدى آخرين (١)
وزير التموين والتجارة الداخلية .

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .
وعلى القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ ، بشأن إلزام التجار بعرض السلع المخزنة
لديهم أو لدى آخرين .

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة الثانية من القرار رقم ٥٢ لسنة ٦٦ المشار إليه
النص الآتى : « كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس من ستة أشهر
إلى سنتين وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين » .
مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

(١) الوقائع المصرية في ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٧ - العدد ١٤ .

قرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٧

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق
وصناعة الخبز (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .
وعلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز
والقرارات المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - استثناء من أحكام المواد ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ من القرار رقم ٩٠
لسنة ١٩٥٧ للشار إليه بمحدد وزن ومواصفات الرغيف من الخبز البلدى المصنوع
من دقيق القمح الصافي استخراج ٩٠ ٪ في محافظات القاهرة والجيزة ومنطقة
شبرا الخيمة من محافظة القليوبية وفقا لما يأتى :

الوزن بالجرام ١٤٠ والمواصفات : الرطوبة لا يزيد على ٣٩ ٪ (تسعة
وثلاثين في المائة) ساخنا و ٣٨ ٪ (ثمانية وثلاثين في المائة) باردا ولا يقل
قطر الرغيف عن ٢٠ سم .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ؛ ويحل به من تأديع نشره .

قرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٧

بشأن حظر نقل تقاوى البصل (الحبة السوداء) والاستيلاء على كميات منها
لدى الزراع والتجار ببعض المحافظات

وزير التمرين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمرين .

وعلى موافقة لجنة التمرين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ : يحظر غير ترخيص من مدير الزراعة بالمحافظة نقل تقاوى البصل
(الحبة السوداء) خارج حدود محافظات بنى سويف - الفيوم - المنيا - أسيوط -
سوهاج - قنا .

مادة ٢ — يستولى على كميات التقاوى المذكورة الموجودة لدى الزراع والتجار
والمحافظات سالمة الذكر خلال الفترة من تاريخ نشر هذا القرار حتى آخر يونيو
سنة ١٩٦٧ لصالح وزارة الزراعة وعليهم تسليم الكميات الموجودة لديهم منها إلى
هون المؤسسة العامة للائتمان الزراعى والتعاونى .

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة
بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/٦/٢٦ - العدد ١٢١ .

وسنر القرار رقم ٩ لسنة ١٩٦٧ الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/٢/٦ - العدد ١٠ .
وتنص المادة الأولى منه على أنه يحظر خلال الفترة من ١٥ فبراير حتى آخر مايو سنة
١٩٦٧ نقل البصل إلى خارج محافظات التسويق التعاونى إلا بترخيص من مديرية الزراعة
بالمحافظة ولتست المادة الثانية منه على أن كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالمجلس
مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه وإحدى مائتين ألفين .

ولى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجزية ويعكم بمصادمتها .
وقدم العمل بالقرار المذكور حتى آخر يونيو سنة ١٩٦٧ بالقرار ١١٣ سنة ١٩٦٧
الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/٦/١ - العدد ٨٩ تابع .

قرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٧

بالاستيلاء على كميات ساس السكان الموجودة حالياً بمصانع تعطين وتصنيع قش السكان والمنتجة مستقبلاً لصالح الشركة المصرية لصناعة الأخشاب الصناعية^(١) .
وزير التموين والتجارة الداخلية .
بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .
وطى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر:

- مادة ١ - يستولى على جميع كميات ساس السكان الصالحة للتشغيل في صناعة الخشب الحبيبي الموجود حالياً بمصانع تعطين وتصنيع قش السكان والمنتجة مستقبلاً .
- مادة ٢ - يقوم المستوى لديهم بالاحتفاظ بالكميات المستولى عليها بموجب المادة السابقة في حراستهم ونحت مسئوليتهم إلى حين تسليمها إلى مندوب الشركة المصرية لصناعة الأخشاب الصناعية .
- مادة ٣ - يحدد سعر بيع الطن من الكميات المشار إليها في المادة الأولى التي لا تزيد نسبة العوائب (القطاع والجذور والأثرية) فيها عن ٢٥ ٪ بتأنية جنبرات تسليم مصانع الإنتاج .
- مادة ٤ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .
- مادة ٥ - ينفذ هذا القرار في الواقع المصرية ، ويحمل به من تدرى نشره .

(١) القوائم المصرية لى ١٩٦٧/٦/٢٦ - العدد ١٠٨ .

وسبق أن صدر القرار رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٧ القوائم المصرية لى ١٩٦٧/٤/١٢ - العدد ٤٧ ونصت المادة الأولى منه على أنه يحظر خلال الفترة من ١٥ أبريل حتى آخر يوليو سنة ١٩٦٧ نقل قش السكان وبذره خارج الإجراء ومراكز التجميع بالمحافظات بشرى الترخيس من مديرو عام الزراعة بالمحافظة ونصت المادة الثانية منه على أن كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين وفى جنب الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

قرار رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٧

بالإقرار بتقديم بيانات عن الدعم ومساك سجل خاص به (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - على مراكز التوريد والجمعيات التعاونية الصناعية التي يسند إليها توزيع حصص المحافظة من الدعم المستورد أو للتتج عليها وعلى تجار التجزئة الذين يخصص لهم كيانات من تلك الحصص مسك سجل مطابق للنموذج رقم (١) المرافق لهذا القرار يثبتون به يوما بيوم البيانات الموضحة به وعليهم إخطار مديريات التموين المختصة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول في موعد لا يتجاوز اليوم السابع من كل شهر ببيان موضحا به الرصيد في أول يوم من الشهر السابق ومقدار الوارد لهم خلال الشهر السابق ومقدار مبيعاتهم خلال ذلك الشهر والسجلات المتبقية في نهايته

مادة ٢ - وعلى المذكورين في المادة السابقة إعداد السجل المشار إليه وتقديمه في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ نشر هذا القرار في الوقائع المصرية إلى مديرية التموين المختصة لترقيم صفحاته بأرقام متسلسلة وختمها بخاتم شعار الدولة . وعليهم الاحتفاظ به وبالسجلات المؤدية للبيانات المثبتة به بمقر نشاطهم وفي حالة فقد السجل يتم إثبات ذلك في أقرب جهة إدارية وتقديم سجل جديد في اليوم التالي لتاريخ إثبات الفقد إلى مديرية التموين المختصة .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها وفي حالة العود تضاعف العقوبة .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويتعمل به من تاريخ نشره ؛

(١) الوقائع المصرية ل ١٧ يولييه سنة ١٩٦٧ - العدد ١٢٦ .

قرار رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٧

بالتزام أصحاب المطاحن والخابز الاحتفاظ في مطابخهم ومخابزهم
برصيد من المواد البترولية ومواد الوقود الأخرى^(١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين
والقوانين للجدلة ٤ ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما اذنته مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - على أصحاب المطاحن والخابز والمستولين عن إدارتها أن يحتفظوا
بمطابخهم ومخابزهم خلال ثلاثة أيام من تاريخ العمل بهذا القرار برصيدا من المواد
البترولية ومواد الوقود الأخرى عائل سعتها التخزينية أو ما يكفي لاستهلاك مدة عشرة
أيام أيهما أكثر ويجب الاحتفاظ بهذا الرصيد على وجه الدوام .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة
٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية . ويعدل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٧

بشأن حظر نقل تغاوى البصل المستوردة خارج محافظات
الديوم وبني سويف والمنيا^(٢)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما اذنته مجلس الدولة .

(١) الوقائع المصرية لى ٢٣ يولييه سنة ١٩٦٧ - العدد ١٣١ .

(٢) الوقائع المصرية لى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٦٧ - العدد ١٥٧ .

قرر :

- مادة ١ - يحظر نقل تصاوى البصل المستوردة خارج محافظات اليوم
وبنى سويف والمنيا .
- مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على
سنة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .
- وفي جميع الأحوال تضبط الأهياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .
- مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٧

بحظر فتح مستودعات أو محال جديدة لبيع الدقيق بالتجزئة
إلا بترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية^(١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

- بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .
- وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية .
- وعلى موافقة لجنة التموين العليا .
- وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ - يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية فتح
مستودعات أو محال جديدة لبيع الدقيق بالتجزئة .
- ولا يجرى هذا الحظر على المحال التي قدم أصحابها قبل العمل بهذا القرار طلبات
الحصول على تراخيص وقاموا بأداء رسم المعاينة عن هذه الطلبات لجهة المختصة
بإصدار تراخيص المحال الصناعية والتجارية وفقا لأحكام القانون رقم ٤٥٣
لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .
- مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات المنصوص عليها
في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .
- مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية . ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٧ - العدد ١٧٣ .

قرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٧
بأن تعظم توزيع الدقيق الفاخر^(١)

وزير التموين والتجارة الداخلية
بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .
وعلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - على أصحاب مصانع للسكرونة أو المستوليين عن إدارتها استلام كييات الدقيق المخصصة لهم من الشون والمخازن شخصيا .

وعلى أصحاب المخازن والمصانع وغيرها من الجهات المرخص لها في استخدام الدقيق الفاخر استخراج ٧٢٪ / أو المستوليين عن إدارتها وعمل بيع الدقيق المرخص لها في بيع الدقيق المشار إليه والمستوليين عن إدارتها استلام كييات الدقيق المخصصة لهم من الشون والمخازن شخصيا أو بموجب توكيلات موثقة يسرى مفعولها لمدة ستة أشهر من تاريخ توثيقها .

مادة ٢ - على الوكلاء المشار إليهم في المادة السابقة تسليم كييات الدقيق إلى أصحابها مقابل إيصال موضحا به السكية المحملة وتاريخ التسليم على أن يتم قيد تلك السكيات في سجل مطابق للنموذج رقم ١ المرافق .

مادة ٣ - على الوكلاء في المادة السابقة أن يرسلوا بكتاب موصى عليه إلى مديرية التموين التابعين لها في خلال الأسبوع الأول من كل شهر بيانا موضحا به :
(١) الاسم والعنوان .

(٢) أسماء موكلينهم من أصحاب الأذون .

(٣) السكية المقررة لكل من موكلهم وتاريخ استلامها والتصرف منها أسبوعيا والتبقي .

مادة ٤ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسون جنيهًا .

مادة ٥ - يشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويحل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائم المصرية في ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٧ - العدد ١٧٤ .

قرار رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٧

بتنظيم إنتاج وتوزيع المسكرونة

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .
وعلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز .
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية على اصحاب مصانع المسكرونة أو المشولين عن إدارتها أن يستخدموا في صناعتها أو يوزعوا بأي صفة كانت دقيقاً غير دقيق التمع الفاخر استخراج ٧٢ ٪ المنتج علياً أو المستورد المنصرف إليها والحدد مواصفاته بالمادتين ١٣ ، ١٧ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

كما يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية على المذكورين في الفقرة السابقة أن يستخدموا في إنتاج المسكرونة مواد من شأنها التأثير على الأسعار المحددة جبراً لبيعهما كالبيض أو الأعشاب العطرية أو عصير الخضروات أو غير ذلك من المواد

مادة ٣ - يجب أن تكون المسكرونة المعدة للبيع محتفظة بخواصها الطبيعية لونها أصفر زاهي غير معتمة (نصف شفافة) خالية من البقع ، طيبة الرائحة نظيفة خالية من العفن أو الأحياء الدقيقة أو القوارض والحشرات أو أجزاءها أو أي هوائيات أخرى . وأن تكون سهلة التكسر تعطى مقطعاً زجاجياً منتظماً عند كسرها ، وفي حالة المسكرونة الطويلة تكون قابلة للثني قليلاً قبل أن تنكسر .

الوقائع المصرية في ١٠/٥/١٩٦٧ - العدد ١٩٥ .

وعند على المكرونة في الماء لمدة عشر دقائق يجب أن يزيد حجمها إلى ما لا يقل عن ضعف الحبة الأصلية مع تماسك قوامها وعدم تسعينها واحتفاظها بشكلها الأصلي الأنثوي مادة ٣ - يجب أن تكون المكرونة المعدة للبيع تامة الجفاف لا تزيد نسبة الرطوبة بها عن ١٢ ٪ (اثنى عشر في المائة) .

مادة ٤ - على المذكورين في المادة الأولى ومديرى الفروع التابعة لهم مسك سجل خاص لحركة الدقيق الفاخر وإنتاج وبيع المكرونة طبقاً للنموذج رقم (١) مرقه ومختومة صفحاته بخاتم مديرية التموين التابعين لهم يثبتون فيه يوماً بيوم البيانات الموضحة به ولا يجوز الكشط أو الحو فيها ، وفي حالة الضرورة يكون التعديل بطريق الشطب أو الإضافة مع إثبات تاريخ التعديل وتوقيع صاحب الشأن . وعليهم الاحتفاظ به في مقر العمل مدة ثلاث سنوات من تاريخ آخر قيد به .

مادة ٥ - على أصحاب مصانع المكرونة والمسؤولين عن إدارتها ومديرى الفروع التابعة لهم أن يقدموا إلى المشترين فائورة معتمدة مبنية على الآتى :

(١) اسم المشتري وعنوانه .

(٢) تاريخ البيع .

(٣) نوع السلعة المبعة وعلامتها المميزة إن وجدت .

(٤) الكمية المبعة بالكيلو .

(٥) ثمن البيع والقيمة المدفوعة من المشتري .

ويجب أن تكون الفواتير بأرقام متسلسلة ومطابقة لبيانات السجلات ويحتفظ المنتج أو الفرع بصورة ويسلم الأصل إلى المشتري .

مادة ٦ - يجب على المذكورين في المادة السابقة أن يكون لديهم سجل خاص مطابق للنموذج رقم ٢ المرافق ومتعمد بخاتم المديرية لبيان المبيعات اليومية يثبتون فيه بياناته ولا يجوز الكشط أو الحو فيها وفي حالة الضرورة يكون التعديل بطريق الشطب أو الإضافة مع إثبات تاريخ التعديل وتوقيع صاحب الشأن .

وعليهم الاحتفاظ به في مقر العمل مدة ثلاث سنوات من تاريخ آخر قيد به . مادة ٧ - يعاقب على كل مخالفة لأحكام المادتين الأولى والثالثة بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

ويعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسون جنيهاً .

ملءه ٨ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره ،

قرار رقم ١٨٨ لسنة ١٩٦٧

بشأن تعديل القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧،

بتعديل بعض أحكام استخراج الدقيق^(١)

وزير التكوين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين.

وعلى القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ بتعديل بعض أحكام استخراج الدقيق.

وعلى موافقة لجنة التكوين العليا.

قرر :

مادة ١ - يضاف بند جديد إلى للسادة الأولى من القرار رقم ١١٦^(٢) لسنة

١٩٦٧ للشار إليه نصه الآتي :

(هـ) ألا تقل نسبة الجلوتين الجاف ٨٪

مادة ٢ - يشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نفاذه.

قرار رقم ١٨٩ لسنة ١٩٦٧

بشأن بدء العمل ببطاقات التكوين الجديدة بمحافظات القاهرة والاسكندرية

والوادي الجديد وجهات مدن إسيابة والجيزة وقسم الدقي من محافظة الجيزة^(٣)

وزير التكوين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين.

وعلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الخاص ببطاقات التكوين.

وعلى القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن بطاقات التكوين الجديدة.

(١) الوقائع المصرية في ٣٠ سبتمبر لسنة ١٩٦٧ - العدد ١٩٠ - تاريخ ٥.

(٢) وضع خطأ في صياغة المادة والقصد إضافة بند (هـ) إلى المادة الأولى من القرار رقم ٩٠

سنة ١٩٥٧.

(٣) الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٩/٣ - العدد ١٩٠ - تاريخ ٥.

قرار :

- مادة ١ - يلغى العمل ببطاقات التكوين المعمول بها حالياً في محافظات القاهرة والاسكندرية والوادي الجديد وجهات مدن إمبابة وبندر ومركز الجيزة وقسم الحق من محافظة الجيزة اعتباراً من ١٩٦٧/٩/٣٠ .
- مادة ٣ - يبدأ العمل ببطاقات التكوين الجديدة في الجهات المشار إليها في المادة الأولى اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٦٧ .
- مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية يعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ١٩٠ لسنة ١٩٦٧

- بشأن استخدام الصنّيع في بعض للصانع والشركات في تصنيع عبوات للمصنّاع^(١)
- وزير التكوين والتجارة الداخلية
- بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين والقوانين المعدلة له .
- وعلى موافقة لجنة التكوين العليا .

قرار :

- مادة ١ - يكلف أصحاب الشركات والصانع الواردة بالجدول المرفق والمسؤولون عن إدارتها استخدام كميات التصنيع المبينة بالجدول قرين كل منها وكذلك الكميات المقررة لهم من حقهم في تصنيع عبوات للمصنّاع لحساب مؤسسة الصناعات الغذائية .
- مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيهاً .
- مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية - ويعدل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٠/١٠/١٩٦٧ - العدد ١٩١ تاج .

جدول مرافق للقرار رقم ١٩٠ لسنة ١٩٦٧

اسم الشركة أو المصنع	العنوان	السكنية
الشركة المصرية للأغلفة المعدنية	٥٢ شارع راتب باغا - بغبرا القاهرة	٤ طن
شركة مصانع الفن الحديث	٤ جنينة مفتاح بين الحارات القاهرة	٣١
مصنع صليح الأهرام	١٤ شارع سوق الزايط بباب الشعرية القاهرة	٤
مصنع صليح القاهرة	٢ حارة عنابي بالجيزة	٦
صالح محمود صالح	١ شارع الطواشي بباب الشعرية القاهرة	١٠
لحوم لصناعة الأغلفة المعدنية	٢٠٠ شارع الشركات بقمرة القاهرة	٢
علي رمضان شرش	١٤ شارع مصنع الحرير القاهرة	٥
حسن حسين إبراهيم	٩ شارع نجم الدين بميدان الجيش القاهرة	٦
مصنع رمسيس للصليح	٢ شارع بورسعيد - اسكندرية	٢٣
مصنع أبو العلا	٢٨٦ شارع الأمان منيا البصل الاسكندرية	٧
درويش مصطفي	٤ شارع سليمان الفرنساوى الاسكندرية	٤
شركة التغليف والوراعين الحديثة	١٥ شارع حمام الورشة الاسكندرية	٧

قرار رقم ١٩٣ لسنة ١٩٦٧

بشأن استخراج بطاقات التكوين الجديدة بمحافظات القاهرة والإسكندرية والوادي الجديد والبحيرة (١)

وزير التكوين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين .
والقرارات المعدلة له .
وعلى القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن بطاقات التكوين الجديدة .

قرر :

مادة ١ - يجوز للمواطنين أصحاب البطاقات الشخصية والعائلية بالقاهرة والإسكندرية والوادي الجديد وجهات مدن إمبابة وبندر ومركز البحيرة وقسم الدقي من محافظة البحيرة الذين تخلّفوا عن استخراج بطاقات تمويلية طبقا لقرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ التقدم إلى مكاتب التكوين المختصة في المدة من ١٦/١٠/١٩٦٧ إلى ١٥/١١/١٩٦٧ على النحو التالي (٢)
مادة ٣ - يشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويحل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٢/١٠/١٩٦٧ - العدد ٢٠١ .
أُمتد العمل بالقرار المذكور إلى ٣٠/١١/١٩٦٧ بالقرار رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٦٧ - الوقائع المصرية في ٢٥/١١/١٩٦٧ العدد ٢٣٨ .

قرار رقم ٢١٤ لسنة ١٩٦٧

بإعادة العمل ببعض أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ (١)

وزير التكوين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين والقوانين المعدلة .

وعلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ للعدل بالقرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٣ .
وعلى القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

قرر :

مادة ١ - يعاد العمل بأحكام المواد من ٤٢ إلى ٥٠ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ٢ - يلغى القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويحل به من تاريخ نشره .

المواد ٤٢ - ٥٠ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥

الفصل الخامس

أحكام خاصة بتداول البترول الأبيض (الكيروسين)

مادة ٤٢ - تخصص وزارة التكوين للأفراد للتقنين بالبطاقات السائبة في كل محافظة أو مركز أو بندر عددا من كوابات الكيروسين في كل شهر ولا يجوز التعامل في الكيروسين بالسعر المنخفض إلا بهذه الكوابات وفي الجهات المخصصة لها .

(١) الوقائع المصرية لـ ١٣/١١/١٩٦٧ - العدد ٢٢٨ .

ويحظر عرض الكوبونات للبيع أو بيعها أو القايضة عليها كما يحظر حيازة
كوبونات مزورة .

مادة ٤٣ - على تجار التجزئة والجمعيات التعاونية القرية تحسب كوبونات
الكيروسين المخصصة للبطاقات للربوطة عليهم في موعد لا يجاوز اليوم الثاني من
الشهر بالنسبة إلى عواصم المحافظات واليوم الخامس بالنسبة إلى القرى والمراكز
والبازار واليوم العاشر بالنسبة إلى مناطق سيوه وسيدي براني والسلوم والواحات
البحرية من محافظة مطروح ومحافظة الوادي الجديد (الواحات الخارجية والداخلية)
ومحافظة البحر الأحمر ومحافظة سيناء فيما عدا بندري العريش والقنطرة شرق وبلاد
الغربية من محافظة أسوان وعليهم تسليم أصحاب البطاقات كوبونات الكيروسين المخصصة
لكل منهم عند طلبها ولا يجوز لهم أن يتصرفوا في الكوبونات المسلمة إليهم لغير
أصحاب البطاقات المخصصة لهم هذه الكوبونات وبما يوازي للقادير المقررة لكل
مستهلك وعليهم إعادة الكوبونات التي لم يستلمها أصحابها والكوبونات المتبقية بعد
التوزيع إلى إدارة التموين المختصة في ميعاد لا يجاوز اليوم السابع من الشهر التالي للشهر
الذي وزعت فيه ويمتد للعباد إلى اليوم الخامس عشر بالنسبة إلى محافظات مطروح
والواحات الجديدة والبحر الأحمر وسيناء وبلاد النوبة من محافظة أسوان وعليهم
أيضا إمداد كشف من سورتين بأسماء الأفراد الذين لم يتسلموا هذه الكوبونات
وأرقام بطاقتهم والكميات المقررة لكل منهم وتسليم الأصل إلى إدارة التموين
والاحتفاظ بالصورة لديهم بعد التوقيع عليها من رئيس الإدارة بما يتضمن
تسلم الأصل .

ويسوز لهم في حالة وجود عجز في عدد الكوبونات للتبقيّة لديهم بعد التوزيع
والواجب إعادتها إلى رئيس إدارة التموين سداد قيمة هذا العجز في موعد أقصاه
اليوم السابع من الشهر التالي للتوزيع إلى أية خزانة حكومية لحساب وزارة التموين
على أساس الفرق بين سعر الكيروسين الحر وسعره بالكوبونات بواقع ثمانية
ملفات من كل كوبون فئة لتر وتسليم إصال السداد إلى إدارة التموين المختصة
لإرساله لمديرية التموين التابع لها لتقوم بدورها لإرساله إلى مراقبة المحاسبة وللرجعة
بوزارة التموين ويمتد هذا البعاد إلى اليوم الخامس عشر بالنسبة إلى محافظات
مطروح والواحات الجديدة والبحر الأحمر وسيناء وبلاد النوبة من محافظة أسوان .

مادة ٤٤ - تشكل بكل مديرية من مديريات تخمين القاهرة والاسكندرية والبحيرة وكفر الشيخ والغربية والشرقية والدقهلية ودسبسط وبور سعيد والاسماعيلية والفيوم والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا وسوان لجنة أو أكثر لمراجعة كويونات الكبروسين المستعملة على الوجه الآتي:

- (١) مدير التكوين المختص أو من يليه رئيساً
- (٢) مفتشان على الأقل من مديرية التكوين المختصة {
- اختارهما المدير
- (٣) موظف يختاره المحافظ من بين موظفي الحكومة {
- بدايرة المحافظة

وتشكل بكل مديرية من مديريات تخمين سيناء ومطروح والوادى الجديد والبحر الأحمر لجنة لمراجعة كويونات الكبروسين المستعملة على الوجه الآتي :

- (١) مدير التكوين المختص رئيساً
- (٢) موظف يختاره المدير
- (٣) موظف يختاره المحافظ من بين موظفي الحكومة {
- بدايرة المحافظة

وتقوم اللجان المشار إليها كل في دائرة اختصاصها بمراجعة السجلات والسندات وكويونات الكبروسين على النحو للوضح في المادة ٤٦ .
وتقوم مراقبة المواد البترولية والوقود بوزارة التكوين بالتنسيق مع إعمال الجهات المذكورة .

مادة ٤٥ - على مديري المستودعات الرئيسية لشركات البترول والجمعية التعاونية للبترول ووكلائها ومديري الفروع وتمتدى التوزيع أن يقدموا في اليوم الثاني من كل شهر الكويونات المتجمعة لديهم داخل حوزة ويتم على الجمع بخاتم مدير المستودع أو الوكيل أو مدير الفرع أو تمتد التوزيع إلى إدارة التكوين الكائن بها مقر المستودعات الرئيسية لشركة أو للجمعية التعاونية للبترول أو للوكيل أو للفرع أو لتمتد التوزيع وعند البعاد إلى اليوم الثالث بالنسبة إلى محافظتي القاهرة والإسكندرية وإلى اليوم السابع بالنسبة إلى محافظة البحر الأحمر .

ويجب أن تكون الكوبونات المقدمة داخل الأحرار في رزم ، كل فئة على حدة ،
وأن تحتوي الرزمة الواحدة على مائة كوبون من نفس الفئة ما لم تكن الكوبونات
المتبقية أقل من هذا العدد .

وعلى المذكورين في الفقرة الأولى أن يقدموا في موعد تقديم الكوبونات
إقرارا مكتوبا من أربع نسخ مشتملا على البيانات الموضحة في التوزيع رقم ١٩ بقول
المرافق بالنسبة إلى المستودعات الرئيسية للشركات والجمعية التعاونية للبترول وفي التوزيع
رقم ٢٠ بقول المرافق بالنسبة للكلاء ومديرى الفروع ومتعهدى التوزيع ويجب
أن يكون عدد الرزم من كل فئة المدون بالإقرار المكتوب مطابقا لعددها الموجود
داخل الخز في حالة امتداد نشاط التوزيع إلى أكثر من محافظة واحدة أو مركز
واحد فعليه أن يقدموا مع الإقرار المكتوب كشفا مينا به البلاد التي يمتد إليها
نشاط التوزيع .

وعليه أيضا أن يقدموا السجلات المنصوص عليها في المادة رقم ٣ من القرار
رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ إلى لجان المراجعة المنصوص عليها في المادة رقم ٤٤ من هذا
القرار ومعها المستندات المؤيدة في الموعد الذي تحدده تلك اللجان لمراجعتها لتأكد
من مطابقة بياناتها للبيانات المدونة بالإقرارات المكتوبة المقدمة منهم ويجب أن تكون
البيانات المدونة بالإقرار المكتوب مطابقة تماما للبيانات المدونة بالسجلات كما يجب
أن يكون الرصيد في نهاية الشهر المقدم عنه الإفراز مطابقا للرصيد الفعلي بمستودعات
الكلاء والفروع ومتعهدى التوزيع .

وعلى رؤساء إدارات التوزيع تسليم أحرار الكوبونات والإقرارات المكتوبة
المقدمة لهم من مديرى المستودعات الرئيسية للشركات والجمعية التعاونية للبترول
ومديرى الفروع أو من ينوب عنهم بكتاب مصدق عليه من الشركة أو الجمعية
وعنتم بخاتمها ومن الكلاء ومتعهدى التوزيع أو من ينوب عنهم بتوكيل مصدق على
التوقيع فيه رسميا بموجب إصال من نسختين وفقا للتوزيع رقم ١٦ بقول المرافق
ويجب أن تحتفظ الإدارة بنسخة وتسلم الثانية أقدم الخز أو إقرار وذلك بعد
التأكد من سلامة الأحرار وسلامة الأختام الموضوعة عليها ومطابقة تلك الأختام
للتوزيع الخاتم الموضوع على نسخ الإقرارات المكتوبة وعليهم ختم جميع الأحرار على
الجمع بأختامهم الخاصة في مواجهة مديرى مستودعات الشركات والجمعية التعاونية

للبترول والوكلاء ومديرى الفروع ومتعهدى التوزيع أو من ينوب عنهم مع وضع نموذج تلك الأختام على نسخ الإقرارات المكتوبة وكذا على إيصال التسليم فى الحانة المختصة لذلك .

وعلى رؤساء إدارات التخزين تسليم الأحرار والإقرارات المكتوبة المتجمعة لديهم إلى مديرية التخزين المختصة فى موعد لا يتجاوز اليوم الثالث من كل شهر وذلك بموجب محضر تسليم من نسختين وفقا لنموذج رقم ٢٣ بقرول المرافق بحيث تحتفظ الإدارة بنسخة وتسلم الثانية للمديرية المختصة ويمتد الميعاد إلى اليوم الرابع بالنسبة إلى إدارات التخزين بمحافظتى القاهرة والاسكندرية وإلى اليوم الثامن بالنسبة إلى إدارات التخزين بمحافظة البحر الأحمر »

مادة ٤٦ — تقوم لجان المراجعة المنصوص عليها فى المادة ٤٤ بمحضر جميع الأحرار والإقرارات المكتوبة المدلىة بالمديرية والتحقق من سلامتها وسلامة الأختام الموضوعة عليها ومطابقة تلك الأختام للأختام الموضوعة على نسخ الإقرارات المكتوبة وإثبات إجراءات الحصر فى محضر من أصل وصورة طبقا لنموذج ٢٤ بقرول المرافق وتحتفظ تديرية بالصورة ويرسل الأصل إلى مراقبة المواد البترولية والوقود بالوزارة بمجرد انتهاء الحصر .

كما تقوم أيضا فى مواجهة مدير مستودع الشركة أو الجمعية التعاونية للبترول أو وكيل أو مدير الفرع أو متعهد التوزيع أو من ينوب عنهم بالآتى :

أولا — مراجعة السجلات المنصوص عليها فى المادة ٣ من القرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ للتحقق مما يلى :

- ١ — بالنسبة إلى السجلات المطابقة للنماذج ٢١ ، ٢١ مكرر ، ٢٢ بقرول :
- (أ) مطابقة رصيد الكيروسين فى أول الشهر الذى تم مراجعته لرصيد فى نهاية الشهر السابق .
- (ب) مطابقة كيانات الكيروسين الواردة خلال الشهر للكميات المدونة فى الدوائر والمستندات الصادرة من شركات البترول والجمعية التعاونية للبترول .
- (ج) قيد حركة الوارد والمصرف يوما بيوم .
- (د) مطابقة البيانات المدونة فى السجلات بالبيانات المدونة بالإقرار المكتوب .

٢ - بالنسبة إلى السجل المطابق للنموذج رقم ٢٥ بترول :

مطابقة البيانات المدونة بالنموذج رقم ١٩ بترول للبيانات المدونة بالسجل المطابق للنموذج رقم ٢٥ بترول .

ثانياً - على اللجنة التوقيع على السجلات والفواتير بما يقيد المراجعة مع إثبات التاريخ الذي تمت فيه .

ثالثاً - مراجعة محتويات الأحرار من الكوبونات ويتبع في ذلك ما يأتي :

(أ) تفحص أحرار الكوبونات حرزاً حرزاً بعد التحقق من سلامة كل حرز وسلامة أختامها ومطابقتها للأختام الموضوعة على نسخ الإفراجات المكتوبة .

(ب) تستخرج محتويات الحرز من رزم الكوبونات وتمد رزم كل فئة من الفئات الثلاث : عشرة لتر وخمسة لتر ولتر واحد على حدة للتحقق من مطابقة عدد الرزم من كل فئة لما هو مدون بالإفراج المكتوب وفي حالة اكتشاف عجز في عدد رزم أية فئة من الفئات المذكورة فيستبعد ما يعادل هذا العجز بالتر من الكميات المدعى بها بالكوبونات ويضاف إلى الكميات المبيعة بدون كوبونات ، وفي حالة اكتشاف أى زيادة في عدد رزم أية فئة من الفئات المذكورة فيستبعد هذه الزيادة ولا تحسب ضمن الكميات المبيعة بالكوبونات .

(ج) بعد استبعاد الزيادة تمتد محتويات كل رزمة من الكوبونات ذات الفئات الثلاث كل على حدة وعلى اللجنة أن تتحقق من احتواء كل رزمة على مائة كوبون من نفس الفئة وتعتبر رزم الكوبونات الخاصة بكل فئة من الفئات الثلاث وحدة قائمة بذاتها ولا يجوز اعتبار الزيادة الموجودة في محتويات رزم أية فئة مكلة للعجز في محتويات رزم فئة أخرى .

وإذا ما أسفرت نتيجة العد عن وجود عجز في محتويات رزم أية فئة يخصم ما يعادل هذا العجز بالتر من الكميات المدعى بها بالكوبونات ويضاف إلى الكميات المبيعة بدون كوبونات .

أما إذا أسفرت نتيجة العد عن وجود زيادة في محتويات رزم أية فئة فيستبعد هذه الزيادة ولا تحسب ضمن المبيع بالكوبونات .

(د) تفحص اللجنة جميع الكوبونات كوبوناً كوبوناً للتحقق مما يأتي :

(١) أنها صحيحة وغير مزورة - وفي حالة اكتشاف كويونات مزورة يخضع ما جادل قيمتها بالتر من السكيات المدعى بها بالكويونات وتضاف إلى السكيات المبيعة بدون كويونات ، ويحرر محضر ضد صاحبها بالتطبيق للمادة ٤٢ من هذا القرار وترسل الكويونات المزورة بعد تحريرها وختمها إلى الجمع بخاتم رئيس اللجنة وخاتم مدير المستودع أو الوكيل أو مدير الفرع أو متعهد التوزيع أو من ينوب عنهم رسميا مع المحضر إلى النيابة المختصة ويطلب إلى النيابة المذكورة إرسال الحزن إلى مصلحة الطب الشرعي لفحص الكويونات وإخطار المديرية بالنتيجة ، وعند ورود النتيجة تبلغ إلى مراقبة المحاسبة والمراجعة بالوزارة ونسوي المبيات من السكيات المبيعة بالكويونات والمبيعة بدون كويونات على أساس تلك النتيجة .

(٢) أنها جميعا من الكويونات المقرر تداولها خلال الشهر الذي تم مراجعته وتحمل اسم ذلك الشهر وفي حالة اكتشاف كويونات تحمل اسم شهر آخر يحتجب ما جادل قيمتها بالتر من السكيات المدعى بها بالكويونات وتضاف إلى السكيات المبيعة بدون كويونات .

رابعا - تثبت اللجنة نتيجة مراجعة السجلات وكذا نتيجة عد الرزم من الفئات الثلاث وعد وحس محتويات رزم كل فئة من الكويونات تفصيلا في أربع نسخ من النموذج رقم ١٧ بقرول المرافق ويوقع رئيس وأعضاء اللجنة بخط ظاهر بالمداد على نسخ النموذج الأربع كما يوقع عليها الشخص الذي تمت المراجعة في مواجهته مقرا بصحتها أو بملاحظات إن وجدت ، وعلى اللجنة بسد ذلك إجراء ما يأتي :

(١) تصحيح بيانات السجلات وجميع نسخ الإقرارات المكتوبة بالمداد الأحمر بالأرقام والحروف بما يطابق نتيجة المراجعة النهائية ويوقع رئيس وأعضاء اللجنة بنفس المداد باعتقاد التصحيح مع إثبات التاريخ .

(٢) ختم نسخ الإقرارات المكتوبة ونسخ النموذج رقم ١٧ بقرول المرفقة بها بخاتم الجمهورية .

(٣) تسليم مدير المستودع أو الوكيل أو مدير الفرع أو متعهد التوزيع أو من ينوب عنهم نسخة من كل من الإقرارات المكتوب المقدم منه ومن النموذج رقم ١٧ بقرول .

(٤) إرسال نسخة من كل من الإقرار المكتوب والنموذج رقم ١٧ بتروى إلى مراقبة المحاسبة والمراجعة بالوزارة .

(٥) إرسال نسخة من كل من الإقرار المكتوب والنموذج رقم ١٧ بتروى بالبريد الموصى عليه إلى شركة البترول صاحبة الشأن أو الجمعية التعاونية للبترول بالقاهرة على حسب الأحوال .

(٦) الاحتفاظ بنسخة من كل من الإقرار المكتوب والنموذج رقم ١٧ بتروى بمقر المديرية .

(٧) إعادة ترتيب كويونات كل حرز تم مراجعته فى رزم كل فئة على حدة بحيث تحتوى كل رزمة على مائة كويون وتوضع الرزم فى حرز ويختم على الجمع بخاتم رئيس اللجنة وخاتم عضو اللجنة المختار بمعرفة المحافظ ثم تسلّم الأحرار يوماً بيوم للمديرية للاحتفاظ بها ويتم إعدامها حرفاً بمعرفة اللجنة فى اليوم التالى ليوم الذى تحدده مراقبة المواد البترولية والوقود موعداً لانتها عمل اللجنة بالمديرية .
وتحرر اللجنة محضراً من نسختين إثباتاً لإتمام عملية الإعدام وتوقع اللجنة على هاتين النسختين وترسل نسخة من المحضر إلى مراقبة المواد البترولية والوقود بالوزارة وتحتفظ المديرية بالنسخة الأخرى .

مادة ٤٧ - تقوم مراقبة المواد البترولية والوقود بالوزارة شهرياً بالتنسيق على بعض لجان المراجعة المنصوص عليها بالمادة ٤٤ من هذا القرار لمراجعة أهمائها وعدد ونقص أحرار الكويونات التى انتهت اللجان للذكورة من مراجعتها بما لا يقل عن ٥ ٪ من عددها وتم المراجعة عدداً ونقصاً فى مواجهة تلك اللجان لتأكيد من مطابقة محتويات هذه الأحرار من الكويونات لما هو ثابت بالنموذج رقم ١٧ بتروى ، وثبتت نتيجة مراجعة كل حرز فى محضر من ثلاث نسخ طبقاً للنموذج رقم ٢٦ بتروى ونسلم نسخة من هذا المحضر لمديرية التكوين ويحتفظ للوظف المنتدب للتنفيذ من مراقبة المواد البترولية والوقود بالنسختين الأخرين لتسليمهما للمراقبة المذكورة . ويتم إعداد كويونات الأحرار التى يضع مطابقتها حرفاً بمعرفة اللجان المنتدب مراقبة المواد البترولية والوقود ويحضر اللجنة ويحرر محضر من نسختين إثباتاً لإتمام عملية الإعدام يوقع عليه من الجميع وتسلم نسخة منه إلى المديرية ويحتفظ

المنشئ للتدب من المراقبة المذكورة بالنسخة الأخرى لتخليصها للمراقبة - أما الأحراز التي بتضع عدم مطابقتها فيعاد تحريرها وتختتم على الجميع بخاتم منشئ مراقبة المواد البترولية والوقود وخاتم رئيس اللجنة وتسلم لمدير التموين أو مساعده في حالة غيابيه للاحتفاظ بها تحت تصرف الوزارة .

وتكون لجان المراجعة المنصوص عليها بالمادة ٤٤ من هذا القرار مسؤولة عن كل ما يظهر من المخالفات الإدارية والمالية التي تكتشفها الوزارة

مادة ٤٨ - طى شركات البترول والجمعية التعاونية للبترول أن ترسل بكتاب موصى عليه في موعد لا يجاوز اليوم الخامس عشر من الشهر للتالى للشهر الذى تمت فيه المراجعة إلى كل من مراقبة المحاسبة والمراجعة ومراقبة المواد البترولية والوقود بالوزارة البيانات الآتية :

البيان الأول :

- (١) رصيد الكيروسين الموجود فى أول الشهر الذى تمت مراجعته .
- (٢) الكميات المشحونة خلال هذا الشهر .
- (٣) الكميات المبعة خلاله بالكوبونات أو بدون كوبونات كل على حدة .
- (٤) الرصيد فى نهاية الشهر المذكور .

ويرامى أن يكون بيان المبيعات سواء بالكوبونات أو بدون كوبونات من وقع القرارات المكتوبة والتامخ رقم ١٧ بترول الواردة للشركات أو الجمعية التعاونية للبترول من لجان المراجعة المنصوص عليها بالمادة ٤٤ من هذا القرار وأن تكون البيانات الخاصة بالكميات المشحونة مأخوذة من واقع حسابات الوكلاء والفروع ومتهدى التوزيع بهاتر الشركات أو الجمعية التعاونية للبترول وذلك عن كل توكيل أو فرع أو متهد توزيع على حدة وفى كل محافظة طى حدة ويرفق بهذا البيان كغف بوضخ إجمالى المبيعات بالكوبونات وبدون كوبونات فى كل محافظة طى حدة .

البيان الثاني :

- (١) الرصيد في أول الشهر الذي تمت مراجعته .
- (٢) الوارد والمسلم خلال الشهر المذكور .
- (٣) المصروف والمسلم خلال الشهر المذكور .
- (٤) الرصيد في نهاية الشهر المذكور .

وذلك على النحو الموضح بالتفصيل رقم ١٨ بترول المرافق :

مادة ٩ ع - تتبعه المراجعة للحسابات التي تقوم بها مراقبة المحاسبة والمراجعة بالوزارة نهائية .

مادة ١٥ - يلزم بتنفيذ هذا القرار :

- (١) مدبرو شركات توزيع المواد البترولية والجمعية التعاونية للبترول والقائمون بإدارة المستودعات الرئيسية والفروع التي تدار لحسابها وبمعرفة موظفيها .
- (٢) وكلاء ومتعهدو التوزيع المتعاقدون مع الشركات أو الجمعية التعاونية المذكورة بعبود تكسبهم هذه الصفة ، ويبتل هذا الإلزام بالنسبة للمذكورين بمجرد انقضاء مدة التعاقد أو فسخه .

وعلى شركات التوزيع والجمعية للتعاونية للبترول أن ترسل إلى كل من مراقبة المحاسبة والمراجعة ومراقبة المواد البترولية والوقود بالوزارة ومدبريات التوزيع في كافة المحافظات في خلال أسبوعين من تاريخ نشر هذا القرار - كشفاً ببيان أسماء وكلائها ومتعهدى التوزيع المتعاقدين معها والجهة التي يزاول فيها كل منهم نشاطه وكذا أسماء مدبري فروعها ومستودعاتها الرئيسية والجهة الشاكن بها الفرع أو المستودع الرئيسي وعليها أيضاً أن تخطر الجهات المذكورة عن كل تغيير أو تعديل في البيانات المشار إليها في خلال أسبوع على الأكثر من حدوثها .

قرار رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٦٧

بإلغاء القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٦^(١)

وزير التمرين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمرين
والتوانين المعدلة ٤ .

وعلى القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٦ بمحظر نقل القدرة الرقمية خارج حدود
المديرية أو المحافظة بغير ترخيص من وزارة التمرين فيما عدا النقل بين مديريات
أسيوط وسوهاج وقنا وأسوان .

وعلى موافقة لجنة التمرين العليا

قرر:

مادة ١ - يلغى القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية . ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٧ - العدد ٢٤٥ .

الكتاب الثالث

قراءات التفسير الجبري

قرار رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٤٧

بشأن ختم الاحوم^(١)

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المواد ٢ و ٤ (بند ٦) و ٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسمير الجبرى .^(٢)

قرر :

مادة ١ - مع عدم الاخلال بأحكام لأئحة السلخانات ومحال الجزارة الصادرة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ يحظر ختم الاحوم بغير أختام السلخانات التي تذبح فيها . كما يحظر على تجار الاحوم بالجملة أو التجزئة أن يرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صلة كانت لحوماً عليها أختام أو بيانات بخلاف تلك الأختام .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(١) الوقائع المصرية في ١٩٤٧/٦/١ .

(٢) الفى المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى .

قرار رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٤٩

بتحديد الأسعار في بعض المحال العمومية (١)

وزير التجارة والصناعة .

بعد الاطلاع على المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التسعير الجبرى المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ .

وعلى القرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتحديد الأسعار في بعض المحال
العمومية المعدل بالقرار رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٤٧ .

قرر :

مادة ١ - يكون تقديم المأكولات في المحال العمومية وفقا لما يأتى :

(٢) أولا - يجب على المطاعم والمقاهى والحانات والبوفيات وغيرها من المحال
العمومية المدة لبسج المأكولات والشروبات بقصد تعاطيها في نفس المحال أن تقدم
المأكولات بالوجبات لن يطلبها من العملاء في أى وقت ما بين الساعة الثانية عشر
والنصف والساعة الثالثة بعد الظهر لوجبة الغذاء وما بين الساعة الثامنة والساعة
العاشرة والنصف لوجبة العشاء .

ويمحوز لهذه المحال أن تتبع في تقديم المأكولات قوائم الطعام المتعددة الاصناف
معى طلب العميل ذلك أو كان تقديمها في غير المواعيد المتقدمة .

ثانيا - بالنسبة للفنادق والبلديونات والبيوت المفروعة وما عائلهم ان الأما كن
المعدة لايواء الجمهور .

(١) الوقائع المصرية في ١٢/٥/١٩٤٩ - العدد ٥ .

(٢) البند أولا من المادة الأولى عدل بالقرار رقم ١٧ لسنة ١٩٥٦ - الوقائع المصرية
في ٢٧/٢/١٩٥٦ - العدد ١٧ ثم عدل بالقرار رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ الوقائع المصرية في
١٧/١/١٩٦٧ - العدد ٥ ملحق .

يكون تقديم المأكولات بالوجبات للزلاء الذين يجيئون بها لإقامة كاملة أما غير هؤلاء من الزلاء والعملاء فليحمل أن يقدم لهم المأكولات بالوجبات أو أن يتبع في ذلك قوائم الطعام المتعددة الاصناف .

(١) مادة ٣ - يتبع في تحديد أسعار الوجبات والشطائر (السندوتشات) بأنواعها وأصناف الحلوى والمثلجات بأنواعها والفواكه الطازجة والمحفوظة بأنواعها والمسكرات والأرز سادة أو باللحم وجميع أنواع السلطات - الأحكام المبينة في المواد من ٦ إلى ١٢ من هذا القرار ويجب ألا تقل أنواع المأكولات التي تقدم في وجبة الغذاء عن ثلاثة أصناف وفي وجبة العشاء عن أربعة أصناف .

أما الأصناف الأخرى فليحمل أن يحدد أسعارها مع إخطار مصلحة السياحة بأسعار هذه الأصناف .

(٢) مادة ٣ - يجب على مديري المطاعم والفنادق والبيوتات والنزل والمقاهي والحانات والبارات وغيرها من المحال العمومية المعدة لبيع الوجبات والمأكولات والمشروبات بقصد تعاطيها في نفس المحل أن يعلنوا عن رسم الدخول وعن الأسعار وعن النسبة المئوية التي تضاف إليها مقابل الخدمة والتي لا يجوز أن تزيد على ١٠٪ من قيمتها وعند عدم ذكر هذه النسبة يعلن أن تحديدها متروكة لتقدير العملاء . . . وبالنسبة للفنادق والمحال العامة السياحية التي يصدر قرار من وزير السياحة بتحديد أسعارها يجوز أن تضاف إلى أسعارها نسبة مئوية مقابل الخدمة بها لا تتجاوز ١٥٪ من قيمتها .

كذلك يجب على مديري الفنادق والبيوتات والنزل والفنادق وما يماثلها من الأماكن المعدة لإيواء الجمهور أن يعلنوا عن عدد الغرف المعدة للإيجار وأجرة كل غرفة بما في ذلك ثمن الطعام أو بدونه على أساس أن الغرفة لشخص واحد وليوم واحد أو أسبوع أو شهر واحد وأن يعلنوا عند الاقتضاء عن أجرة الغرفة إذا كانت معدة لشخصين أو أكثر كما يجب أن يتضمن الإعلان بياناً بعدد الغرف المشغولة والحالية التي يطلب حجزها .

(١) المادة الثانية عدلت بالقرار رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٧ - الوفاة المصرية في ١٠/١٠/١٩٥٧ - العدد ٧٩ مكرر غير اعتيادي ثم عدلت بالقرار ١٥٣ لسنة ١٩٥٧ - الوفاة المصرية في ١٠/١٠/١٩٥٧ - العدد ٩٧ مكرر (ب) .

(٢) الفقرة الأولى من المادة الثالثة عدلت بالقرار رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٧ الوفاة المصرية في ٦/٧/١٩٧٧ - العدد ١٨ .

ومع عدم الإخلال بأحكام المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٩ يجب أن يكون لدى الأشخاص المذكورين في الفقرة السابقة دفتر خاص يثبتون فيه الطلبات من أى نوع كانت التي ترد من العملاء الخاصة بحجز الأماكن والتعرف مع ذكر تاريخ الطلب ونوعه واسم العميل ولقبه وعنوانه والتاريخ الذي تشغل فيه الغرفة . ويمسك الدفتر المشار إليه باللائحة العربية وتكون صفحاته مرقومة برقم مسلسل يجب أن يقدم لسلطة التجارة « مكتب مراقبة أسعار الفنادق » أو لمكتب السجل التجاري حسب التفصيل المبين في المادة ٥ من هذا القرار لحتم صفحاته بخاتم وزارة التجارة والصناعة .

مادة ٤ - يكون إعلان الأسعار والرسوم والأجور وغيرها من البيانات المشار إليها في المادة السابقة على الوجه الآتي :

١ - يكتب البيانات المذكورة في جداول باللائحة العربية بأحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية بحروف لا يقل ارتفاعها عن المليمترين .

٢ - فيما يتعلق بالفنادق والبيوت للفروشة كالبسيونات وما يماثلها من الأماكن لليلة لإيواء الجمهور يجب أن تملأ الجداول على الدوام في مكان ظاهر في مدخل المحل وعلى باب كل غرفة من الداخل مبيناً فيها أرقام الغرف وسعر كل منها .

ويوضح البيان الخاص بمدد الغرف للشغولة والحالية والتي طلب حجزها على لوحة تعلق في جو المحل وفي مدخله بكتابة تستلفت النظر .

وفيما يتعلق بالبارات تعلق الجداول على الحائط الموجود خلف السائق وكذلك تعلق الجداول في جو المحل وفي مدخله بكتابة تستلفت النظر .

وفيما يتعلق بالطعام وغيرها من المحال العمومية لبيع الوجبات والمأكولات يقصد تعاطيها في نفس المحل تعلق الجداول في مدخل المحل وبداخله في مكان أو أكثر بكتابة تستلفت النظر .

مادة ٥ - (١) تختم الجداول المتضمنة للأسعار والأجور وغيرها من البيانات التي يجب على مديري المحال العامة الإعلان عنها بختم وزارة الاقتصاد الوطني قبل تعليقها في هذه للمحال .

(١) المواد من ٥ إلى ١٤ من الماشرة معلقة بالقرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٥١ الواقع المصرية في ١٩٥١/٨/٢ - العدد ٦٧ ملحق .

وترسل الجداول المعدة لهذا الغرض - لمصلحة السياحة - إذا كان المحل موجوداً في دائرة محافظة القاهرة وبالنسبة لباقي المحافظات والمديريات ترسل الجداول لمكتب السجل التجارى بالمحافظة أو المديرية التي يقع في دائرتها المحل .

مادة ٦ - يجب على مديري المحال المغار إليها في المادة ٣ من هذا القرار أن يرسلوا لمصلحة السياحة كتاباً موصى عليه منضمناً الأسعار ورسم الدخول بما في ذلك الضريبة والأجور الواجب عليهم الإعلان عنها - ويكون ذلك في خلال أسبوع من تاريخ نشر هذا القرار بالنسبة للمحال الموجودة وقت صدوره ومن تاريخ افتتاح المحل في الأحوال الأخرى . ويبنى من حكم هذه المادة أصحاب المحال الذين سبق أن قاموا بتنفيذ ما تضمنته هذه المادة من التزام .

مادة ٧ - تصدر مصلحة السياحة قراراً بقبول الأسعار أو رسم الدخول أو الأجور للبلغة إليها أو رفضها وفي الحالة الثانية تقوم المصلحة بتعيين الحد الأقصى للأسعار أو رسم الدخول أو الأجور التي توافق عليها .

مادة ٨ - تعلن مصلحة السياحة قرارها إلى المحل المختص بخطاب موصى عليه في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ صدوره .

ويجب أن يشتمل الأخطار في حالة صدور قرار برفض الأسعار أو رسم الدخول أو الأجور المبينة على بيان حق صاحب المحل في التظلم إلى اللجنة النزه عنها في المادة التالية مع ذكر الموايد والاجراءات المتعلقة برفع التظلم .

مادة ٩ - يجوز لدوى الشأن أن يتظلموا من قرار الوزارة الخاص بتعيين الحد الأقصى للأسعار أو رسم الدخول أو الأجور المرخص بها .

ويجب تقديم التظلم في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ إخطار صاحب الشأن بالاسعار أو رسم الدخول والأجور وأن يشتمل التظلم على ثلاثة أسماء يختارهم صاحب الشأن من الجدول للرافق لقرار ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ ليثبثوه في اللجنة للذكر وفي حالة عدم الاختيار يقوم رئيس اللجنة باختيارهم من نفس الجدول بطريق القرعة .

ويعرض التظلم على لجنة تشكل على الوجه الآتي :

رئيساً	سكرتير عام وزارة الاقتصاد الوطنى
نائباً لرئيس	مدير عام مصلحة السياحة

وسكيل عام مصلحة السياحة
 مراقب الشؤون القانونية^(١) بوزارة التكوين أو من ينوب عنه
 مدير إدارة الفنادق والمحال العامة بمصلحة السياحة .
 ثلاثة من أصحاب الفنادق والمطاعم والبارات يختارهم صاحب
 الشأن . من الجدول المرافق للقرار ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ .
 وتسكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة لأي طعن كما يكون اجتماعها صحيحا
 إذا حضره أربعة من الأعضاء بما فيهم الرئيس .

وإذا لم يقدم صاحب الشأن تظلمه في اليعاد للقرار اعتبر قابلا للاسعار أو رسم
 الدخول أو الأجور التي حددتها مصلحة السياحة ووجب عليه العمل بها بمجرد
 انتهاء ميعاد التظلم .

مادة ١٠ — ينظر التظلم في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وروده ويكلف
 المتظلم بالحضور أمام اللجنة لسماع أقواله وذلك بخطاب موصى عليه يشتمل على
 التاريخ المحدد للنظر في التظلم .

مادة ١١ — تعلن مصلحة السياحة قرار اللجنة إلى صاحب الشأن بخطاب
 موصى عليه في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ صدوره ويكون صاحب الشأن ملزما
 بتعديل الإعلان عن الأسعار أو رسم الدخول أو الأجور بحيث يكون مطابقا
 لقرار اللجنة .

مادة ١٢ — يجب على مديري المحال المشار إليها في المادة الثالثة من القرار
 ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ أن يحضروا مصلحة السياحة بكتاب موصى عليه عن كل زيادة
 يراد إدخالها على الأسعار أو رسم الدخول أو الأجور قبل العمل بها بشهر على الأقل
 فإذا رأت مصلحة السياحة في خلال هذه المدة أن الأسعار المبلغة إليها مرتفعة
 أخطرت بذلك المحل المختص بخطاب موصى عليه مع ذكر الحد الأقصى للأسعار
 أو رسم الدخول أو الأجور التي توافق عليها طبقا لما هو وارد في المادة ٨
 من هذا القرار ولا يجوز العمل بأسعار أو رسم دخول أو أجور أعلى من التي
 توافقت عليها الوزارة .

ويجوز لأي الشأن أن يتظلما من قرار الوزارة الخاص بتطبيق الحد الأقصى

(١) بمعدلة بالقرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٢ الواقع المصدي في ١٢ / ١٢ / ١٩٥٧ —
 العدد ٩٥ .

للانعاز أو رسم الدخول أو الأجور وذلك وفقاً للشروط والأوضاع المبينة في المواد ١٠ و ١١ من هذا القرار .

مادة ١٣ - يمين لإثبات المخالفات لأحكام هذا القرار موظفو مصلحة السياحة ورؤساء مكاتب السجل التجارى الذين يشغلون وظائف من الدرجة السادسة على الأقل .

مادة ١٤ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بحسب الأحوال باعقوبات الواردة في المواد ١٠ و ١٣ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .
(١) مادة ١٥ - ملغاة

مادة ١٦ - يلغى القراران رقم ٥٢ و ٥٢٦ لسنة ١٩٤٧ .

مادة ١٧ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

بيان

بأسماء بعض أصحاب الفنادق والمطاعم والبارات الذين يمكن لأصحاب الشأن أن يختاروا من بينهم ثلاثة أعضاء في اللجنة المنصوص عليها في المادة ٩ من القرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ .

أولاً (٢) : فيما يتعلق بأصحاب الفنادق والبلسيونات .

١ - بير جاكيار مدير عام فندق النيل هلتون بالقاهرة (٣) .

٢ - أنيس مصطفى سلامة مدير فندق بوريغاج بالاسكندرية .

٣ - ك . فاروتيس مدير فندق وندسور بالاسكندرية .

٤ - مارسيل هرمان مدير عام شركة هبرد والفنادق المصرية .

٥ - حبيب تادرس مدير عام شركة فندق السكونتتال وسان استغانو .

٦ - ميشيلو أبانجيلو مدير فندق السكونتتال وسان استغانو .

٧ - بديك كرايب بدهاساريان صاحب ومدير فندق ناصيونال وجلاتز .

٨ - جورج زازل مدير فندق لوتس .

(١) المادة ١٥ ملغاة بالقرار رقم ٢٦١ لسنة ١٩٥١ المشار إليه .

(٢) معلة بالقرار رقم ٦١ لسنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية في ٢٨/٤/١٩٦٠ - العدد

٣٣ ملحق .

(٣) معلة بالقرار رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية في ١٣/١٠/١٩٦٠ -

العدد ٨٠

ثانيا - فيما يتعلق بأصحاب المطاعم والمقاهى والبارات والحانات والكباريهات والبيوتيات وغيرها من المجال :

- ١ - إدوار قصير ، صاحب مطعم صوفى بالقاهرة .
- ٢ - سيزار جروبي ، صاحب محلات جروبي بالقاهرة .
- ٣ - اندريا دويكوس ، صاحب محل جراند تريانون بالاسكندرية .
- ٤ - جورج داميرس ، صاحب فندق مينزلا بالقاهرة .
- ٥ - كوستى اندروبولوس ، صاحب مطعم الكورسال بالقاهرة .
- ٦ - جورج هبور فودس ، صاحب مطعم سان جيمس بالقاهرة .
- ٧ - تيودور ميبوكس ، صاحب بار سيدل بالقاهرة .
- ٨ - ميشيل الورداس ، صاحب بوفيه روى بالقاهرة .
- ٩ - محمد الكاشف ، صاحب مطعم الكاشف بالقاهرة .
- ١٠ - جوزيف هارتيقي ، صاحب مطعم الارميتاج بالقاهرة .
- ١١ - أنطون عيسى ، صاحب كازينو الجبيلية بالقاهرة .
- ١٢ - محمد عبد النبي ، صاحب كازينو عابدين بالقاهرة .

قرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠^(١)

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير
الجبرى للمعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ .
وعلى القرارات رقم ٥٤٠ و ٤٥١ لسنة ١٩٤٧ و ١١٦ و ١٣٣ و ٤٠١ و ٣٨٣
و ٥٢٤ و ٥٦٧ و ٥٧١ و ٦٠٦ و ٧٠٩ لسنة ١٩٤٧ و ٧٧ و ١٨١ و ٢٠٧ و ١٩٨
و ٣٤٠ لسنة ١٩٤٩ و ١٩ و ٤٢ و ١١٦ و ١٣١ لسنة ١٩٥٠ .

قرر :

الباب الأول — أحكام عامة

مادة (٣) - يحدد أقصى الربح الذى يرخس به لصاحب المصنع والمستورد
وتاجر الجملة ونصف الجملة وتاجر التجزئة فيما يختص بتطبيق المادة ٤ (بند ١) من
المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وفقاً لما يأتى .

(أ) لصاحب المصنع بنسبة مئوية من تكاليف الإنتاج الإجمالية .

(ب) للمستورد بنسبة مئوية من تكاليف الاستيراد .

(ج) لتاجر الجملة ونصف الجملة وتاجر التجزئة بنسبة مئوية من تكاليف الإنتاج
الإجمالية أو الاستيراد أو سعر الشراء أيها أقل .

مادة ٣ - يقصد بتكاليف الإنتاج الإجمالية كل ماله علاقة مباشرة بإنتاج الملع
وتشمل بالأخص العناصر الآتية :

(١) ثمن المواد الخام .

(٢) أجور العمال .

(٣) ثمن الوقود .

(٤) مصاريف الإدارة

(٥) المصاريف العمومية

(٦) الاستهلاك .

(١) الوقائع المصرية فى ٢٧/٤/١٩٥٠ - المجلد ٤٣ ملحق .

(٢) المادة الأولى معلقة بالقرار رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ الوقائع المصرية فى ١٣/٢/١٩٥٦ -

مادة ٣ - يقصد بتكاليف الاستيراد مجموع النفقات الآتية :

- (١) مصاريف البريد والتلفراف وفتح الاعتماد .
- (٢) التكاليف التي تحملها المستورد للحصول على السلعة في مكان استيرادها .
- (٣) قيمة التأمين .
- (٤) أجرة الشحن .

(٥) الرسوم الجمركية وهوائد الرصيف وغيرها من الرسوم والنفقات التي يتحملها المستورد حين تحمله السلعة من الدائرة الجمركية .

(٦) أجرة نقل السلعة من ميناء أو محطة الوصول إلى المكان الذي تباع فيه .
على أنه في حالة الحصول على السلعة عن طريق استخدام حسابات الاستعقاقات الاستيراد لا يجوز أن تزيد العلوة التي يضيفها المستورد إلى التكاليف الواردة في البند ٢ في سبيل الحصول على الاستقلى أو الدولار على الفرق بين السعر الرسمى لهذه العملة وسعرها في السوق الحرة أو العمولة التي تدفع في حالة الاستيراد بطريق غير مباشر أيهما أقل .

مادة ٣ مكررا - يجوز للتاجر الذي يبيع أية مادة أو سلعة محددة الربح في تجارتها أن يضيف إلى السعر المحدد للبيع به تكاليف تقلها من المكان الذي اشتراها منه إذا كان خارج المديرية أو المحافظة التي يبيع فيها بشرط أن تكون هذه التكاليف مؤيدة بالمستندات الصحيحة .

مادة ٤ - إذا كان البائع يجمع بين أكثر من صفة تجارية فله الحق في الجمع بين نسبة الربح لكل منهما .

(١) المادة ٣ معلقة بالقرار رقم ١٤ لسنة ١٩٥٤ الوقائع المصرية في ١٩/١/١٩٥٤ - العدد ٦ .

(٢) البند ٥ معلق بالقرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٤ الوقائع المصرية في ١٥/٣/١٩٥٤ - العدد ٢١ .

(٣) مكررا مضافة بالقرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٣ الوقائع المصرية في ١٢/٢/١٩٥٣ - العدد ٢٢ .

ثم عدلت بالقرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٧ الوقائع المصرية في ٢٠/٥/١٩٥٧ - العدد ٧٦ .

(٤) المادة الرابعة معلقة بالقرار رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ الوقائع المصرية في ١٣/٢/١٩٥٦ - العدد ٣ .

ويجوز لتاجر المشتري الحصول على نسبة الربح التي يتنازل عنها المنتج أو المستورد أو تاجر الجملة أو نصف الجملة على التوالي من أرباحه عند البيع بالإضافة إلى نسبة الربح المقررة لصفته التجارية^١.

(١) مادة ٥ - لا يجوز بيع السلع المحددة نسبة الربح في تجارتها إذا كانت مستخدمة بسعر يجاوز ١٠٪ من سعر شرائها وهي جديدة أو من سعر مثيلتها وهي جديدة عند البيع وذلك إذا تعذر معرفة سعرها الأصلي.

مادة ٦ - لا يجوز بيع السلع للسعة بالمزاد بسعر أو بربح يتجاوز السعر أو الربح المرخس به طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥.

مادة ٧ - فيما يتعلق بالسلع التي يحدد الربح في تجارتها بموجب المادة ٤ (بند ١) من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥، يجوز لتاجر الذي يفتري إحدى هذه السلع بصفته تاجر جملة أو نصف جملة أو تاجر تجزئة أن يبيعها بالصفة التي اشتراها بها لتاجر من نفس الفئة على أن يقتسما فيما بينهما الربح المرخس به.

ويجب على البائع في هذه الحالة أن يثبت في الفاتورة.

١ - الصفة التي يبيع بها السلعة طبقاً لحكم المادة ٢٦ من هذا القرار.

٢ - الحد الأقصى للسعر الذي تباع به السلعة للمستهلكين.

مادة ٨ - يجوز للمستورد وتاجر الجملة ونصف الجملة وتاجر التجزئة إذا وجدت في حياته، مقادير من صنف واحد اشتراها بأسعار مختلفة - أن يبيع هذه السلع بمتوسط أسعارها بعد إضافة النسبة المئوية للربح المرخس به في تجارتها. وفي هذه الحالة يجب على صاحب الشأن أن يحرر قبل البيع بمتوسط السعر محضراً مجرد هذه السلع يشتمل على بيان بمقاديرها والمبالغ المدفوعة في شرائها والرقم المعروفة به لدى التجار.

الباب الثاني - تحديد أقصى الربح في تجارة بعض السلع

مادة ٩ - يكون الحد الأقصى للأرباح التي يرخص بها في تجارة السلع المذكورة بعد وفقاً لما هو مبين أمام كل منها :

(١) المادة ٥ معلقة بالقرار رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

(١) ١ - ملغاه :

٢ - الأدوات الصحية بكافة أنواعها :

٢٥٪ من تكاليف الاستيراد توزع على الوجه الآتي :

١٠٪ للمستورد .

١٥٪ لتاجر التجزئة .

ويضاف ٥٪ إلى الأرباح المقررة للمستورد بالنسبة للأدوات الصحية المصنوعة

من الصينى الخالص نظير التلف الفعل .

(٢) ٣ - الآلات الزراعية :

(١) آلات المدراس والجرارات ٢٢٪ من تكاليف الاستيراد (أقصى سعر

للبيع به المستهلك) .

(ب) الآلات الزراعية بغير المحركات وذات المحركات ٣٠٪ من تكاليف

الاستيراد (أقصى سعر للبيع به المستهلك) .

ويقصد بتكاليف الاستيراد :

(١) سعر السلعة تسليم ميناء الوصول وإذا كانت الشركات المستورة في مصر

فروعا للشركات المنتجة في الخارج كشركة فورد فلها أن تنفيذ ٥٪ على

السعر المذكور .

(٢) مصاريف التخليص والتركيب على ألا تتجاوز ٤٪ من السعر تسليم

ميناء الوصول ويجب أن تكون مصاريف التخليص والتركيب المرخص للمستوردين

في تحارة الآلات الزراعية بإضافتها إلى تكاليف الاستيراد المشار إليها مؤيدة

بالمستندات وبما يثبت أن التركيب تم بمعرفة البائع .

(٣) الرسوم الجمركية .

ويخفض هذا السعر بمقدار ١٠٪ إذا كان البيع لإحدى الصالح أو الهيئات

الحكومية .

(١) البند ١ من المادة التاسعة ألفى بالمادة ١ من القرار رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٢ الواقع
الصربية في ٢/١٠/١٩٥٢ العدد ٩٣٨ مكرر غير اعتيادي .

(٢) البند ٣ من المادة التاسعة معطل بالقرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٣ الواقع المصرية في
٣/٣/١٩٥٣ العدد ٢٧ .

(١) ٤ - الصاج والراحيب المصنوعة من الحديد والصلب والصاج :

١٥ ٪ من تكاليف الاستيراد (أقصى سعر ليح به للمستهلك)

توزع على الوجه التالي :

١٥ ٪ من تكاليف الاستيراد للمستورد وتاجر الجملة معاً .

٥ ٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

(٢) ٥ - الصفيح :

١٣ ٪ من تكاليف الاستيراد توزع كالآتي :

٥ ٪ للمستورد .

٣ ٪ لتاجر الجملة .

٥ ٪ لتاجر التجزئة .

على أن يكون في حكم البيع بالتجزئة الكميات التي لا تتجاوز الطن .

الباب الثالث - تنظيم تداول بضائع السلع

الفصل الأول - الحبوب والفلل

مادة ١٥ - يجب على التجار الموجودين في دائرة السواحل الحسكوية للقررة أن يكون لديهم دفتر خاص تشيد به مقادير الحبوب والفلل المختزنة لديهم ومقدار مايرد عليهم منها . ومقدار ما يبيعونه من هذه الأصناف ويقتصر تطبيق هذه المادة على أنواع الحبوب والفلل الآتية :

١ - القمح هندي وبلدي .

٢ - الفول : صحيح ومجروش .

٣ - العدس : صحيح ومجروش :

٤ - الشعير .

٥ - القدر : الشامية أو الرقيقة العويجة بنوعها الصفراء والبيضاء .

٦ - الأرز الشعير .

٧ - الأرز الأبيض بأصنافه محسوح عادة محسوح مخصوص - جلاسيه .

(١) البند ٤ من المادة التاسعة ممدول بالقرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية في ٢٠ /

١٩٦٠ - العدد ٤٧ .

(٢) البند ٥ من المادة التاسعة مضاف بالقرار رقم ١٠٧ لسنة ١٩٥٨ الوقائع المصرية في

١٩٥٩ / ٩ / ٣ - العدد ٦٨ .

ثم عدل بالقرار رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية في ٨ / ٢ / ١٩٦٠ - العدد ١١ .

مادة ١١ — يجب على التجار المذكورين في المادة السابقة أن يقدموا في صباح كل يوم للقبض السوق المختص كشفاً ببيان المقادير الموجودة لديهم من الحبوب والفلل سواء أكانت بالعونة أم في المراكب مع ذكر رقم كل مركب . ويجب أن يكون البيان موقعاً عليه من التاجر أو وكيله .

الفصل الثاني — تنظيم تداول زيت بذرة القطن

(١) مادة ١٢ — ملغاة .

مادة ١٣ — زيت بذرة القطن عمرة ١ و ٢ و ٣ المعبأ في الصنائع أو الملبأ أو أية عبوة أخرى لا يجوز بيعه أو عرضه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان يحمل البيانات الآتية :

١ — نوع الزيت والسمية التجارية المميزة له .

٢ — الوزن الصافي للعبوة .

٣ — اسم المصنع .

مادة ١٤ — تكتب البيانات المشار إليها في المادة السابقة باللغة العربية وبجروف لا يقل ارتفاعها عن ثلاثة مليمترات .

الفصل الثالث — تنظيم تداول الأرز

(٢) مادة ١٥ — ملغاة .

مادة ١٦ — ملغاة .

مادة ١٧ — ملغاة .

الفصل الرابع — تنظيم تداول البن

(١) مادة ١٨ — ملغاة .

(١) المادة ١٢ ملغاة بالقرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٠ الواقع المصرية في ٣١/٨/١٩٦٠ - العدد ٦٧ مكرر .

(٢) المواد من ١٥ إلى ١٧ ملغاة بالقرار رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٣ الواقع المصرية في ١٠/١٠/١٩٦٣ - العدد ٨١ . وانظر القرار في هذا الكتاب .

(٣) المادة ١٨ ملغاة بالقرار رقم ٢٩١ لسنة ١٩٥٠ الواقع المصرية في ٣/٧/١٩٥٠ - العدد ٦٧ .

الباب الرابع - إعلان أسعار البيع بالتجزئة للسلع والمواد

(١) مادة ١٩ - كل تاجر يبيع أية ساعلة أو مادة يجب عليه أن يعلن سعر كل صنف بالأوضاع الآتية :

(١) يكون الإعلان بكتابة سعر السلعة أو المادة مع إيضاح صنفها ونوعها وذلك بشكل واضح غير قابل للشك وباللغة العربية ويحوز أن يكون البيان مصحوباً بترجمة له بأحدى اللغات الأجنبية .

(٢) يكتب بيان السعر والصنف والنوع على السلعة ذاتها أو على أغلفتها أو على بطاقة توضع على المواد أو البضائع .

(٣) يحوز أن يكتب على بطاقة واحدة للسلع الملائمة في صنفها ونوعها ووزنها حق ولو تعددت الأمكنة التي تعرض فيها هذه السلع داخل المحل .

(٤) المواد والبضائع التي تباع عادة بالوزن أو السكيل أو المقاس يكون الإعلان عنها ببيان وحدة الوزن أو السكيل أو المقاس .

مادة ٢٠ - إذا ثبت للوظفين للشار إليهم في المادة السادسة من الرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ ، أن أحد الأصناف الموجودة داخل المحل لا يحمل بياناً بسعره وفقاً لحكم المادة ١٩ . وادعى صاحب المحل أن البيان المطلوب كان موجوداً وزال لأي سبب من الأسباب فلا يعتبر التاجر مخالفاً لأحكام المادة السابقة إذا كان - علاوة على تنفيذ حكم المادة ١٩ - قد اتبع الإعلان عن السعر بجدول يضم بياناً بهذا الصنف وسعره .

مادة ٢١ - يتعلق الجدول المشار إليه في المادة السابقة في مدخل المحل ومداخله بكيفية تستلزم النظر ، ومحرر الجدول بالأوضاع المنصوص عليها في المادة ١٩ (بند ١ و ٤) ، ويجب أن يكتب بحروف لا يقل ارتفاعها عن عشرة مليمترات .

(١) المادة ١٩ مدونة بالقرار رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٢ الواقع المصرية في ٢/١٠/١٩٥٢

- العدد ١٣٨ تابع -

مادة ٢٢ — مع عدم الإخلال بأحكام المواد ١٩ و ٢٠ و ٢١ يكون إعلان سعر
البئ المطحون وغير المطحون مصحوبا ببيان نوعه ومصدره سواء أكان معبأ أو
غير معبأ .

مادة ٢٣ — يجب على الباعة المتجولين أن يعلنوا عن سعر أية سلعة أو مادة
يبيعونها أو يرضونها للبيع بطريقة واضحة ويكون الإعلان بكتابة الأسعار باللغة
العربية على بطاقات توضع على البضائع الخاصة بها ، أما البضائع التي تباع عادة
بالوزن أو السكيل أو المقاس ، فيكون الإعلان عنها في البطاقات ببيان وحدة
الوزن أو السكيل أو المقاس .

ومحوز أن يستعاض عما تقدم بمجدول يضم بياناً بالصف وسعره .

مادة ٢٤ — مع عدم الإخلال بأحكام المواد من ١٩ إلى ٢١ . يجب على كل
تاجر يبيع كل أو بعض السلع أو المواد للدرجة بالمجدول رقم ١ الملحق بالمرسوم
بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ أن يعلق في مكان ظاهر يدخل المحل المجدول الخاص
بأسعار هذه السلع والمواد والذي توزعه الفرقة التجارية المختصة .

الباب الخامس — أحكام ختامية

مادة ٢٥ — تسرى أحكام المواد من ٢٦ إلى ٣٠ على السلع المصنوعة والمحددة
الربح في تجارتها بالاستناد إلى المادتين ٢ و ٤ (بند ١) من المرسوم بقانون رقم ٩٦
لسنة ١٩٤٥ .

مادة ٣٦ — (١) على صاحب المصنع أو المستورد أو تاجر الجملة أو نصف
الجملة أن يقدم إلى المشتري فاتورة متعددة منه مبيّنة بها الآتي :

(أ) تاريخ البيع .

(ب) نوع السلعة المبيعة وعلامتها المميزة إن وجدت .

(ج) وحدة البيع وعن بيع الوحدة وعدد الوحدات المبيعة والتمن المدفوع
من المشتري .

(١) المادة ٢٦ معدلة بالقرار رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ - الرقائم المصرية في ١٣/٢/١٩٥٦ -
للعقد ١٣ .

(د) تكاليف استيراد الوحدة ونسبة الربح المقررة وأقصى سعر للوحدة للبيع
بها المستهلك (للسلع المحددة نسبة الربح في تجارتها) .

(هـ) صفته التجارية التي يبيع بها وما يخصه من نسبة الربح المقررة وما يخصه
من هذه النسبة إذا كانت نسبة الربح المقررة للتجار في السلعة موزعة فيما بينهم
وعلى تاجر التجزئة أن يسلم المشتري مثل تلك الفاتورة إذا طلبت منه .

مادة ٢٧ - يجب على كل من يتجر بالجملة أو نصف الجملة في السلع المصنوعة
محلياً أو المستوردة من الخارج . كما يجب على أصحاب المصانع التي تلتج هذه السلع
أو المسؤولين عن إدارتها أن يكون لديهم سجل خاص يثبت فيه البيانات الآتية :

(١) مقادير السلع التي تكون في حيازتهم في تاريخ نشر هذا القرار وما يرد
إليهم منها مستقبلاً والجهات الواردة منها وأماكن تخزينها وما ييمونه أو
يستخدمونه منها في تجارتهم أو صناعتهم .

(٢) تكاليف إنتاج هذه السلع أو تكاليف استيرادها والمبالغ المدفوعة في
شرائها والتحصيل من بيعها ومعر شراء وبيع الوحدة منها .

(٣) أسماء المشتري ورقم القيد في السجل التجاري إن كان المشتري تاجراً
والسجلات المبينة لسجل منهم .

مادة ٢٨ - يقوم مقام السجل الخاص المشار إليه في المادة ٢٧ من هذا
القرار ما يكون لدى صاحب المصنع أو المستورد أو تاجر الجملة أو نصف الجملة من
دفاتر تجارية منظمة وقانونية أو سجلات أخرى إذا كانت تلك الدفاتر والسجلات
يمكن أن تؤدي إلى إعطاء البيانات المطلوبة .

مادة ٢٩ - يجب أن تحرر السجلات والدفاتر باللغة العربية بخط واضح
ويبدون كشطاً ويوقع صاحب الشأن على كل إضافة أو حطوب بها في السجل أو الدفاتر
مع ذكر تاريخ التعديل .

مادة ٣٠^(١) - على صاحب المصنع والمستورد وتاجر الجملة ونصف الجملة وتاجر

(١) المادة ٣٠ مبدلة بالقرار رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ الموافق المصرية في ١٣/٢/١٩٥٦ -
العدد ١٣ . ثم عدلت الفقرة الأولى بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٢ الموافق المصرية في ٢/٤/
١٩٦٣ - العدد ٢٦ .

التجزئة (بالمسبة لفواتير شراء السلع المحددة الربح في تجارتها) الاحتفاظ بالفواتير والسجلات والدفاتر المنصوص عليها في هذا القرار لمدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد فيها .

على أن يحتفظ بصور من فواتير شراء السلع المحددة الربح في فروعهم المختلفة بالمسبة للسلع الموجودة في هذه الفروع ونفس المدة سالفة الذكر .

وعلى صاحب المصنع والمستورد عند فقد المستندات المثبتة لسعر التكلفة للسلع المحددة نسبة الربح في تجارتها اتخاذ الإجراءات الآتية .

(أ) إخطار الوزارة (مراقبة الأسعار) فور اكتشاف فقد المستندات بكتاب موصى عليه مصحوب بطلب وصول مبيّن به نوع السلعة وأسباب فقد المستندات .

(ب) تحرير محضر جرد من صورتين للسلع التي تكون في حيازتهم يبين فيه نوع السلعة ومقدارها ونسبة الربح المقررة وسعر التكلفة التقديرى وتخطر الوزارة (مراقبة الأسعار) بصورة من هذا المحضر بكتاب موصى عليه في مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ فقد هذه المستندات .

مادة ٣١ — في تطبيق المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ يعتبر التاجر متعاضداً عن بيع إحدى السلع الموجودة لديه إذا فرض على المشتري شراء سلعة أخرى معها أو علق البيع على شرط آخر يكون مخالفاً للقواعد المألوقة .

مادة ٣٣ — فيما يتعلق بالسلع المسعرة عن طريق تحديد الأرباح في تجارتها لا يكون للتاجر المشتري مسئولاً بموجب الفقرة ٣ من المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ إذا توافرت الشروط الآتية :

(١) إذا أثبت البائع في فاتورة البيع أنه يبيع هذه السلع بالأرباح المقررة .

(٢) إذا تحقق التاجر المشتري من أن فاتورة البيع لا تحمل بياناً باسم تجارى .

(٣) إذا لم يتم الدليل على أن التاجر المشتري يعلم بالأرباح غير المصرح بها التي حصل عليها البائع ويقصر تطبيق الفقرة ٣ من المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ على السلع التي يشتريها التاجر يقصد الاتجار فيها أو استخدامها في تجارته .

مادة ٣٣ — يسقط الحق في المطالبة بالمكافأة المالية المنصوص عليها في المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ إذا لم يقدم أصحاب الشأن فيها طلباً في خلال شهر من تاريخ ضبط الواقعة موضوع المخالفة .

مادة ٣٤ — يعين لإثبات المخالفات لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الموظفون المينة وظائفهم فيما بعد :

- (١) مدير إدارة مراقبة الأسعار ومفتشوها وموظفوها الفنيون .
- (٢) رؤساء مكاتب السجل التجاري بالمديريات والمحافظة ومن يقوم بأعمالهم .
- (٣) مفتشو مكافحة الغش التجاري .
- (٤) مدير إدارة السواحل والأسواق ووكيلها — ومفتشو السواحل والأسواق ومعاونو السواحل ومفتشو أسواق الحبوب ومن يقوم بمهامهم .
- (٥) مفتشو الغرف التجارية .
- (٦) مدير إدارة التسعيرة وموظفوها الفنيون .

مادة ٣٥ — تلغى القرارات رقم ٤٥١ و ٥٤٠ لسنة ١٩٤٧ و ١١٦ و ١٣٣ و ٣٨٣ و ٤٠١ و ٥٢٤ و ٥٦٧ و ٥٧١ و ٦٠٦ و ٧٠١ لسنة ١٩٤٨ و ٧٧ و ١٨١ و ١٩٨ و ٢٠٧ و ٢٤٠ لسنة ١٩٤٩ و ١٩ و ٤٢ و ١١٦ و ١٣١ لسنة ١٩٥٠ .

مادة ٣٦ — يعمل بها القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

قرار رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥١^(١)

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسميد الجيري وتحديد الأرباح .

وعلى القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ (مادة ٩ بند ٢) .

قرر :

مادة ١ - فيما يختص بتطبيق البند الثاني من المادة ٩ من القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ وذلك من جميع الأنواع والعلامات والمقاسات والأحجام المختلفة يقصد بالأدوات الصحية ما يأتي .

(١) المواشير الزهر ولوازمها .

(٢) الأحواض والفومانات .

(٣) سلاطين المرحاض والحمامات (البانيو) والباول والسديلى (غطلى المرحاض الأفرنكى) بجميع لوازمها .

(٤) البديجات والسلبسات وصناديق الطرد (السيون) .

(٥) المواشير الرصاص والخففيات والحاجيس والرهاشات (الأدهاش) والخلاطات بجميع لوازمها .

(٦) المواشير الفخار اللطال بالطلاء الملصق (الزجاج) ولوازمها ومنها الجلبترابات .

(٧) البلاط القيعاني بلوازمه (زاوية - ركن - كورنيش - ودرات) .

(٨) سكاو بأشكال ومنقوشات مختلفة وكوميشن مكون من صندوق طرف صيني وسلطانية صيني وكوع نيكل أو صاج مطلي بالصيني .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(١) الوقع المصرية في ١٩٥١/٨/٢ - العدد ٦٦ -

قرار رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٥١^(١)

وزير التجارة والصناعة .

بعد الاطلاع على المواد ٥٥ راجعا و ٦٩ فقرة ٣ و ١٣ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح .

وعلى القرار ٣٥٦ لسنة ١٩٥١ بإضافة لوائح إلى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

قرن :

مادة ١ - يجب على تجار لوائح بالتجزئة والباعة الجائلين فرض ثمار الموالح وتصنيفها قبل البيع إلى الرتبةين الآتيتين .

الرتبة الأولى - وتشمل الحجم الكبير والمتوسط من الحمار .

الرتبة الثانية - وتشمل الحجم الصغير دون النقضة .

ولا يجوز أن يزيد عدد الحمار فى الأفة لكل رتبة من جميع الأصناف عن العدد الذى تحدده التصحيرة .

وعلى هؤلاء التجار والباة إعلان الأسعار المقررة بوضع بطاقة مبيناً فيها الصنف والنوع والرتبة والسعر .

وتسرى كذلك بالنسبة لتجار الموالح بالجملة الأحكام الخاصة بالفرز والتصنيف المبينة فى هذه المادة ، على أنه يجوز البيع بالجملة أو العرض للبيع بغير التصنيف إلى الرتبةين . وفى هذه الحالة لا يجوز أن يزيد السعر فى جميع الأحوال عما هو محدد للرتبة الثانية .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

(١) الوثائق المصرية فى ١٧/١١/١٩٥١ المجلد ١٤١ .

قرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢

بتحديد الأرباح في السلع وتقرير الوسائط لمنع التلاعب بأسعارها
وكيفية الإعلان عن هذه الأسعار^(١)

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المواد ٤ وبند ١ و ٥ (رابعا) و ٦ وبند ٣ و ٧ و ٩ وبند (١) و ١١ وبند
(ب) و ١٣ وبند (١ و ٢) من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون
التسعير الجبرى وتحديد الأرباح .
وعلى قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بتنفيذ المرسوم
بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٢ .
وعلى المرسوم الصادر في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥١ في شأن اختصاص وزارة التكوين .
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١^(٢) - يكون الحد الأقصى للربح عند بيع السلع المبعة بعد المستهلك
وفقا لما هو مبين أمام كل منها :

« أولا^(٣) » (١) الأقمشة الصوفية بكافة أنواعها ومن بينها شغل السنارة
والتريكو وخلافه وكذلك الأقمشة التي يدخل الصوف في صناعتها بأية نسبة كانت
المستوردة للسيدات والرجال وكذلك فزل الصوف المستورد لشغل السنارة والتريكو :
٢٥ ٪ من تكاليف الاستيراد توزع كالآتي :

-
- (١) الوقائع المصرية في ١٠/٢/١٩٥٢ - العدد ١٣٧ مكرر .
(٢) معاملة بالقرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٤ الوقائع لمصرية في ١٢/٤/١٩٥٤ - العدد ٢٩٩ .
(٣) البند (١) عدل بالقرار رقم ١٧ لسنة ١٩٥٨ الوقائع المصرية في ٦/٢/١٩٥٨ -
العدد ١٢ مكرر ج . ثم عدل بالقرار رقم ١٩ لسنة ١٩٦١ الوقائع المصرية في ٢/٢/١٩٦١
العدد ١٠ ملحق .

١٠. / للمستورد وتاجر الجملة معا .

١٥. / لتاجر التجزئة .

(ب) أقدمة الجوارح واللباد المستوردة والمنتجة محليا للسيدات والرجال :

١ - للمنتورة ٢٥. / من تكاليف الاستيراد وتوزع كالآتي :

١٠. / للمستورد وتاجر الجملة معا .

١٥. / لتاجر التجزئة .

٢ - المنتجة محليا ٢٥. / من سعر بيع المصنع وتوزع كالآتي :

٧٥. / لتاجر الجملة .

١٧٥. / لتاجر التجزئة .

(ج) البطاطين المستوردة أو المنتجة محليا المصنوعة من الصوف أو عوامده

التي يدخل الصوف أو عوامده في صناعتها بأية نسبة كانت :

١ - لبطاطين المستوردة ٢٥. / من تكاليف الاستيراد وتوزع كالآتي :

١٠. / للمستورد وتاجر الجملة معا .

١٥. / لتاجر التجزئة .

٢ - البطاطين المنتجة محليا ٢٥. / من سعر بيع المصنع وتوزع كالآتي :

٧٥. / لتاجر الجملة .

١٧٥. / لتاجر التجزئة .

ثانياً (١) - الأحذية الجاهزة :

(أ) الأحذية المصنوعة محليا :

١ - ٢٥. / من تكاليف الإنتاج بالنسبة لأحذية الرجال والأولاد والبنات والأطفال .

٢ - ٣٥. / من تكاليف الإنتاج بالنسبة لأحذية السيدات .

(ب) الأحذية المستوردة :

٢٥. / من تكاليف الاستيراد .

ولاتسرى أحكام هذا البند على :

(أ) الأحذية المصنوعة من جلد التمساح أو الزواحف .

(ب) الأحذية المصنوعة من جلد مذهب أو منفض أو لمع أو من قماش

الحرير أو القصب .

(١) مدلة بالقرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٤ الواقع المصرية في ١٩/٧/١٩٥٤ - العدد ٥٧ .

(ج) الأحذية المخصصة للطلاب الرياضية بشرط ألا تكون مصنوعة من المطاط .

ثالثاً - الأغذية المستوردة .

(أ) الألبان^(١) ومتجاتها بكافة أنواعها ومسمياتها المختلفة وكذلك الخضروات المحفوظة والمستوردة وعصيرها .

(ب) اللحوم^(٢) والأسماك المحفوظة بكافة أنواعها ومسمياتها المختلفة وكذلك المربي المحفوظة والفواكه المحفوظة المستوردة وعصيرها .

الرابعة (٣) :

رابعا - موافد الغاز وأجزاؤها التي تستخدم بالضغط :

١ - المواقد :

• % من تكاليف الاستيراد المستورد .

٩ % من سعر الفراء لتاجر التجزئة .

(١) و(٢) ملفتان بالقرار رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٦٤ - الرقائم المصرية في ٢٩/١٠/١٩٦٤ - العدد ٨٦ ملحق .

(٣) صدر القرار ٨٧ لسنة ١٩٦٠ الرقائم المصرية في ١٣/٦/١٩٦٠ العدد ٤٥ - ونس على الآتي :

مادة ١ - استثناء من أحكام الفقرة (ب) من البند (ثالثا) من المادة ١ من القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه يحدد الحد الأقصى للربح عند بيع الرنجة للمستهلك وفقا لما يأتي :

٢٥ % من تكاليف الاستيراد توزع كالآتي :

١٣ % من تكاليف الاستيراد للمستورد وتاجر الجملة معا .

١٢ % من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

على أنه بالنسبة إلى الرسائل التي اشترتها تاجر الجملة من المستورد قبل العمل بأحكام هذا القرار تصيب لتاجر الجملة نسبة ربح قدرها ١٢ % من سعر الفراء الثابت بالفاتورة الموجودة لديه ، وفي هذه الحالة تكون النسبة المقررة لتاجر التجزئة هي ١٢ % من سعر الفراء من تاجر الجملة على أن يبرى ذلك لمدة شهر واحد من تاريخ العمل بهذا القرار ، ويكون البيع في جميع الأحوال على أساس الوزن .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

٢ - أجزاء الموافد :

- ١٪ من تكاليف الاستيراد للمستورد .
- ١٪ من سعر الشراء لتاجر التجزئة .
- خامساً^(١) - القصدير النقي وكلوريد الأمونيوم (ملح نشادر) :
(١) القصدير النقي :
١٢ ٪ من تكاليف الاستيراد (أقصى ربح للبيع للمستهلك) وتوزع كالآتي :
 - ١٪ من تكاليف الاستيراد للمستورد .
 - ٢ ٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر الجملة ونصف الجملة معا .
 - ١٪ لتاجر التجزئة .
- (٢) وتضاف خمسة جنيهات مصرية لكل من القصدير القوالب المستورد نظير تحويله إلى قصدير عيدان كما تضاف نسبة ١ ٪ من تكاليف الاستيراد نظير العجز في عملية الصهر .
(ب) كلوريد الامونيوم (ملح النشادر) :
١٢ ٪ من تكاليف الاستيراد (أقصى ربح للبيع للمستهلك) وتوزع كالآتي :
 - ١٪ من تكاليف الاستيراد للمستورد .
 - ٢ ٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر الجملة ونصف الجملة معا .
 - ١٪ لتاجر التجزئة .
- سادساً^(٢) - أوراق الطباعة والكتابة المستورد :
١٥ ٪ من تكاليف الاستيراد تزرع كالآتي :
 - ٩ ٪ من تكاليف الاستيراد للمستورد وتاجر الجملة معا .
 - ٦ ٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

(١) القصدير النقي مضاف بالقرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٨ الوقائع المصرية في ١٩٥٨/٦/٨ - العدد ٤٤ مكرر ثم عدل البنود إضافة الكلوريد الأمونيوم بالقرار رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٦١ الوقائع المصرية في ١٩٦١/٩/١١ - العدد ٧٢ .
(٢) مضافة بالقرار رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣ الوقائع المصرية في ١٩٦٣/١/٢٨ - العدد ٨ .
(٣) مضاف بالقرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية في ١٩٦٠/١/١٣ - العدد ٤٥ .

ونسرى هذه النسب على ورق الكتابة والطباعة المستورد من النوع الأبيض .
الكيمادى الخالى من الخشب الخلف فى رزم أو بوبينات والقذى لا يقل مقاس
الفرخ منه من ٤٤ × ٥٦ سم ولا يقل وزن المتر المربع منه عن ٥٠ جم ولا يزيد
عن ١٠٠ جم .

سابعاً (١) - السكرتون المستورد بكافة أنواعه :

١٥٪ من تكاليف الاستيراد توزع كالآتى :

٩٪ من تكاليف الاستيراد للمستورد وتاجر الجملة معا .

٦٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

ثامناً (٢) - ورق السكرت المستورد :

١٥٪ من تكاليف الاستيراد توزع كالآتى .

٩٪ من تكاليف الاستيراد للمستورد وتاجر الجملة معا .

٦٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

ثامناً (٣) - البهارات والتوابل المستوردة - سواء تداولت أصنافها فى شكل

سلع مستقلة أو خليط ببعضها أو بيعت بحالتها المستوردة أو فى شكل مسحوق .

٤٠٪ من تكاليف الاستيراد توزع كالآتى .

٨٪ من تكاليف الاستيراد للمستورد وتاجر الجملة معا .

١٢٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

ويزاد أربعة قروش للسكيلو جرام المطحون نظير الثربلة والطحن والتعبئة .

== ثم عدل بالقرار رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية فى ٧ / ٧ / ١٩٦٠ -
العدد ٥٢٥٢ .

وصدر القرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية فى ٩ يوليو سنة ١٩٦٠ - العدد
٥٣ مكرر ويضى بأن يوقف العمل بأحكام القرار رقم ٨٨ حتى يوم ٢٨ / ٧ / ١٩٦٠ تاريخ
العمل بالقرار رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر .

(١) مضاف بالقرار رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية فى ١٧ / ٨ / ١٩٦٠ - العدد
٥٤ مكرر .

(٢) مضاف بالقرار رقم ١٧٤ لسنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية فى ٨ / ٩ / ١٩٦٠ -
العدد ٧٠٧ .

(٣) مضاف بالقرار رقم ١٧٤ لسنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية فى ٨ / ٩ / ١٩٦٠ -
العدد ٧٠٧ .

ونصت المادة الثانية من القرار المذكور على أن يعمل بالبدل تاسعاً اعتباراً من ٢٣ / ٩ / ١٩٦٠ .

ثم عدل بالقرار رقم ١١ لسنة ١٩٦٢ الوقائع المصرية فى ٨ / ١ / ١٩٦٢ - العدد ٣

ملحق .

عاشراً (١) - السعيد المستورد بكافة أنواعه :

١٥٪ من تكاليف الاستيراد توزع كالآتي :

٦٪ من تكاليف الاستيراد للمستورد وتاجر الجملة معا .

٩٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

أحد عشر (٢) - شتاير النظارات ونظارات الشمس :

٢٥٪ من سعر بيع الجهة المستوردة وبالنسبة للسكيات الموجودة لدى التاجر

في تاريخ صدور هذا القرار فيكون أقصى ربح لبيع المستهلك هو ٢٥٪ من سعر الشراء .

(٣) ثاني عشر - قطع غيار الساعات المستوردة :

١٠٪ من تكاليف الاستيراد للشركات المستوردة .

٢٠٪ من تكاليف الاستيراد لتجار .

ويجب في جميع الأحوال تقديم فاتورة إلى المشتري مبينة فيها صفة البائع وإذا كان البائع صانعاً وجب عليه بيان سعر بيع قطعة التيار وأجرة التركيب كل على حدة .

(٤) ثالث عشر - الساعات والنهبات المستوردة الموجودة حالياً وما يرد مستقبلاً :

(٥) رابع عشر - الفحم الحجري للمستورد بجميع أنواعه .

٢٥٪ من تكاليف الاستيراد (أقصى سعر لبيع به للمستهلك) توزع كالآتي .

٥٪ للمستورد .

٧٪ لتاجر الجملة .

١٣٪ لتاجر التجزئة .

(١) - مضاف بالقرار رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية في ٢٢/٩/١٩٦٠ العدد ١٠٠٠ .

(٢) - مضاف بالقرار رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٦١ الوقائع المصرية في ٩/١٠/١٩٦١ - العدد ٨٠ .
ثم عدل بالقرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٣ الوقائع المصرية في ٦/٦/١٩٦٣ العدد ٤٣ .

(٣) - مضاف بالقرار رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٦٢ الوقائع المصرية في ٢/٨/١٩٦٢ -
العدد ٦٠ . ثم عدل بالقرار رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٦٣ الوقائع المصرية في ٢٥/١١/١٩٦٣
العدد ٩٢ .

(٤) - مضاف بالقرار رقم ٨ لسنة ١٩٦٣ الوقائع المصرية في ١٧/١/١٩٦٣ - العدد ٥٥ .
ملحق ثم أثنى بالقرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧ الوقائع المصرية في ٤/٣/١٩٦٧ - العدد ١٨ .
(٥) - مضاف بالقرار رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٦٣ الوقائع المصرية في ٧/١١/١٩٦٣ - العدد ٨٧ .

- خامس عشر^(١) - خطوط الحرير الطبيعي والشاب المستورد :
- سادس عشر^(٢) - الصنبرة المستوردة بجميع أنواعها .
- ٣٥ / من تكاليف الاستيراد (أقصى ربح للبيع به المستهلك) وتوزع كالآتي :
- ١٠ / للمستورد .
- ٢٥ / لتاجر التجزئة .
- سابع عشر^(٣) - التبنسك المستورد بجميع أنواعه ودرجاته الموجودة حالياً
- بوما يرد مستقبلاً :
- ١٥ / من تكاليف الاستيراد (أقصى ربح للبيع به المستهلك) وتوزع هذه النسبة كالآتي :
- ٥ / للمستورد
- ١٠ / لتاجر التجزئة .
- ثامن عشر^(٤) - قطع غيار الآلات الزراعية المستوردة الموجودة حالياً وما يرد
- منها مستقبلاً :
- ٤٥ / من تكاليف الاستيراد وتوزع كالآتي :
- ١٠ / للمستورد .
- ٣٥ / لتاجر التجزئة .
- يستثنى من ذلك قطع غيار الآلات الزراعية الآتى بيانها :
- فاسط دبرياج - عامود دبرياج - أكس أمامي للعجل - مسامير رجلاج -
- عمولاسية - تنك الصولار والبززين - أمبرات حرارة وزيت - أكس للعجل -
- عامود بيون - صرة عجل - دركسيونات كاملة - كرسى قيادة - ردياترات كاملة -
- هككاتات - الكرنك - السلاسل - ونحدد أرباحها بنسبة ٥٥ / من تكاليف
- الاستيراد وتوزع كالآتي :

(١) مضاف بالقرار رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٦٣ الواقع المصرية في ٣٠/١٢/١٩٦٣ - العدد ١٠٢ .

ثم أثنى بالقرار رقم ٢١٩ لسنة ١٩٦٦ الواقع المصرية في ١٩/٢/١٩٦٦ - العدد ٩٨ .

(٢) مضاف بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ الواقع المصرية في ١٦/١/١٩٦٤ - العدد ٥٠ .

(٣) مضاف بالقرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ الواقع المصرية في ٩/٣/١٩٦٤ - العدد ٢٠ .

(٤) مضاف بالقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ الواقع المصرية في ٦/٤/١٩٦٤ - العدد ٢٨ . ملحق .

١٠. / المستورد .
٤٥. / لتاجر التجزئة .
- تاسع عشر (١) - مادة التبريد :
٢٥. / من تكاليف الاستيراد (أقصى ربح لبيع المستهلك) وتوزع كالآتي :
١٠. / للمستورد
١٥. / لتاجر التجزئة
- عشرون (٢) - ورق الاسمنسل المستورد :
٢٥. / من تكاليف الاستيراد (أقصى ربح لبيع للمستهلك) وتوزع كالآتي :
١٠. / للمستورد .
١٥. / لتاجر التجزئة .
- (٣) واحد وعشرون - غاز التبريد المستورد بأنواعه :
٣٥. / من تكاليف الاستيراد (أقصى ربح لبيع للمستهلك) وتوزع كالآتي :
١٥. / للمستورد
٢٠. / لتاجر التجزئة
- (٤) ثاني وعشرون - قطع غيار الدراجات النارية المستوردة الموجودة حالياً
جواير منها مستقبلاً :
٣٠. / من تكاليف الاستيراد وتوزع كالآتي :
١٠. / للمستورد .
٢٠. / لتاجر التجزئة .
- (٥) ثالث وعشرون - أدوات وخامات ومستلزمات الفنون التطبيقية التشكيلية
والزخرفية المستوردة الآتي بيانها :

- (١) (٢) مضاف بالقرار رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية في ١٣/٧/١٩٦٤ -
العدد ٥٥ .
- (٣) مضاف بالقرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية في ١/٢٠/١٩٦٤ -
العدد ٦٦ .
- (٤) مضاف بالقرار رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٦٤ - الوقائع المصرية في ١/٣١/١٩٦٤ -
العدد ٦٩ .
- (٥) مضاف بالقرار رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٤ - الوقائع المصرية في ١/٩/١٩٦٤ -
العدد ٧٦ .

- أوراق الرسم والشفاف بالفرخ أو باللف بأنواعها المختلفة .
- الألوان المائية والزيتية واللوان الفرسك بأنواعها وحبواتها المختلفة .
- فرش الرسم بأنواعها المختلفة .
- فرش مسح ، والخبز الصيني .
- ألوان ومواد البناء واللوان الخزف والصيني واللوان وخامات ومعدات الزجاج المؤلف بالرماس .
- حبر الكتابة والرسم والطباعة بأنواعه وحبواته المختلفة .
- أقلام الرسم والحفر والسنون .
- المسطر الحاسبة والموازين وأشرطة القياس والفرش كبرف بأنواعها المختلفة .
- الأفران السكر باية للخزف والبناء بأحجامها وأنواعها المختلفة .
- قواعد ودفر وأدوات النحت المختلفة .
- أدوات وعدد فن التصوير الاشكيلي بأنواعها المختلفة .
- ١٥ / من تكاليف الاستيراد (أقصى ربح للبيع به المستهلك) توزع كالآتي :
- ٦ / للمستورد .
- ٩ / لتاجر التجزئة .
- رابع وعشرون^(١) - الورق المستورد الآتي بيانه :
- ورق سولفيت .
- ورق جرنال رزم ولغات .
- ورق جلاسين (يرجين) ألوان .
- ورق ميكانيكال يتشرب وملون .
- ورق فبدة :
- ١٥ / من تكاليف الاستيراد (أقصى ربح للبيع به المستهلك) وتوزع كالآتي :
- ٩ / من تكاليف الاستيراد للمستورد .
- ٦ / من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

(١) مضاف بالقرار رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٥ - الواقع المصرية في ١٩٦٥/٦/٧ - العدد ٤٣ .

(١) خامس وعشرون : المراحل السكرية المستوردة .

٣٥ .٪ من تكاليف الاستيراد (أقصى ربح للبيع به المستهلك) وتوزع كالآتي

١٠ .٪ من تكاليف الاستيراد للمستورد .

٢٥ .٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

(٢) سادس وعشرون : أسلاك لحام المعادن المستوردة بجميع أنواعها ومقاساتها .

٢٥ .٪ من تكاليف الاستيراد (أقصى ربح للبيع للمستهلك) توزع كالآتي :

١٠ .٪ للمستورد وعند وجوده موزع تقسم هذه النسبة بينه وبين المستورد ومنافسه

١٥ .٪ لتاجر التجزئة .

(٣) سابع وعشرون : معدن الصلب المستورد وبجميع أنواعه :

٢٣ .٪ من تكاليف الاستيراد (أقصى ربح للبيع للمستهلك) توزع كالآتي :

٨ .٪ للمستورد وعند وجوده موزع تقسم هذه النسبة بينه وبين المستورد ومنافسه

١٥ .٪ لتاجر التجزئة .

مادة ٢ - استثناء من أحكام المادة ١٩ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠

للاشار إليه يجب على أصحاب مصانع الأحذية أو المشرط عن إدارتها والمستوردين أن يثبتوا باللغة العربية بأختام ظاهرة على الأحذية سعر البيع للمستهلك .

مادة ٣ - يحظر على جميع تجار التجزئة بيع الأحذية الجاهزة المصنوعة عليها أو المستوردة أو عرضها للبيع ما لم يكن مبينا عليها سعر البيع للمستهلك طبقا لما هو موضح بالمادة السابقة .

مادة ٤ - لا يجوز بيع الأحذية المدبوغة أو عرضها للبيع في محال التجزئة ما لم يكن موضحاً عليها باللغة العربية بشكل ظاهر جهة الاستيراد والصف والمقدار بالوزن الصافي أو العدد وسعر البيع للمستهلك .

مادة ٥ - (٤) على مستوردي الأحذية المنصوص عليها في المادة ١ بد ثلاثاً أن

(١) مضاف بالقرار رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٥ الواقع المصرية في ٦ / ٧ / ١٩٦٥ - العدد ٤٣ .

(٢) و (٣) مضافان بالقرار رقم ١٦١ لسنة ١٩٦٥ الواقع المصرية في ١٧ / ٦ / ١٩٦٥ - العدد ٤٦ مكرر .

(٤) عدلت بالقرار رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٤ الواقع المصرية في ٩ / ١٠ / ١٩٥٢ - العدد ١٤٠ ثم عدلت بالقرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٤ .

يقوموا بالتخليص من الدوائر الجمركية على الرسالات التي ترد إليهم من هذه المواد ونقلها إلى مخازنهم خلال شهر من تاريخ وصولها إلى الموانئ المصرية .

وعليهم إخطار مراقبة الأسعار بكتاب موسى عليه عن هذه الرسالات خلال أسبوع من تاريخ التخليص عليها مع إرسال بيان بتكاليف استيرادها مصحوبا بالمستندات المؤيدة له .

مادة ٦ - على مستوردي الدواكه إثبات نوع الفاكهة وصفها وسعر البيع للمستهلك على الصناديق كما يجب عليهم عدم تخزين الفاكهة لمدة تتجاوز خمسة عشر يوما بالنسبة للتفاح و٢٠ يوما بالنسبة للكشمش ابتداء من تاريخ صدور أمر الإفراج عنها من الحجر الزراعي .

مادة ٧ - استثناء من أحكام المادة الأولى يكون الحد الأقصى للأرباح التي يرخص بها في تجارة الأغذية المحفوظة الموجودة حاليا لدى التجار ٣٪ من ثمن الشراء من المستورد بالنسبة إلى تاجر الجملة و٧٪ من ثمن الشراء من تاجر الجملة بالنسبة إلى تاجر التجزئة وذلك لمدة خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القرار^(١) .

كما يكون الحد الأقصى للأرباح التي يرخص بها في تجارة الأغذية الموجودة حاليا لدى تجار التجزئة ١٠٪ من سعر الشراء بالنسبة إلى الأغذية الرجالي وأغذية الأولاد والبنات والأطفال و١٥٪ من سعر الشراء بالنسبة إلى أغذية السيدات .

مادة ٨ - يلغى البند ١ من المادة ٩ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

مادة ٩ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(١) مدت هذه الممثلة في ١٥ / ١٢ / ١٩٥٢ بالقرار رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ .

قرار رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٢

بتحديد نسبة الربح في الملابس المحلية والمستوردة
المجهزة من قماش التريكو^(١)

وزير التعمين

بعد الاطلاع على المواد ٤ (بند ١) و ٥ (رابعاً) و ٩ من المرسوم بقانون
رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح .
وطى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - يكون الحد الأقصى للأرباح في صناعة وتجارة الملابس المستوردة
المجهزة من الأقمشة شغل السنارة (التريكو) المصنوع من غزل القطن وفقاً لما يلي :
٢٠ ٪ من تكاليف الاستيراد (أقصى ربح للبيع لا يستهلك) وتوزع هذه
النسبة كالآتي :

٨ ٪ للمستورد وتاجر الجملة معا .

١٢ ٪ لتاجر التجزئة .

ويعتمد لتطبيق هذا الحسم على الملابس المشار إليها أن تكون مجهزة من قماش
مصنوع كله من غزل القطن أو مخلوط بنسبة لا تقل عن ٥٠ ٪ من وزنها الصافى
فإذا تقرر تحديد هذه النسبة اعتبرت أنها أكثر من ٥٠ ٪ .

مادة ٢ - يخضع لتحديد الأرباح الواردة في المادة السابقة ما يوجد في تاريخ
العمل بهذا القرار لدى التجار والمستوردين من الملابس شغل السنارة (التريكو)
التي تقل نسبة القطن المستخدم في صناعتها عن ٥٠ ٪ من وزنها الصافى .
وفي هذه الحالة ينسب الربح المرحس به إلى أسعار الشراء .

(١) الوفاة المصرية في ٣ / ١١ / ١٩٥٢ - العدد ١٤٧ م غير اعتيادى .

(٢) المادة الأولى معدلة بالقرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٤ الوفاة المصرية في ١٣ / ٩ / ١٩٥٤ -

مادة ٣ - يجب على المستوردين وأصحاب المصانع الذين يستوردون أو ينتجون ملابس مجهزة من غزل السنارة (التركو) تحمل نمبة القطن المستخدم في صناعتها عن ٥٠٪ من وزنها الصافي أن يثبتوا على هذه الملابس وقامورة المبيع نسبة القطن فيها.

مادة ٣ مكرر (١)^(١) - يكون الحد الأقصى للريح في تجارة الملابس المحلية والمستوردة المجهزة من الأقمشة الصوفية بكافة أنواعها أو من الأقمشة التي يدخل الصوف أو عوادمه في صناعتها بأية نسبة كانت أو من أقمشة ومنتجات التركو أو غزل السنارة اليدوية منها والآلية المستوردة أو للنتيجة محليا وفقا لما يلي :

(١) المستوردة - ٢٥٪ من تكاليف الاستيراد وتوزع كالآتي :

١٠٪ للمستورد وتاجر الجملة معا .

١٥٪ لتاجر التجزئة .

(ب) المنتجة محليا - ٢٥٪ من سعر بيع المصنع كالآتي :

٧٥٪ لتاجر الجملة .

١٧٥٪ لتاجر التجزئة .

مادة ٣ مكرر (ب)^(٢) - يخضع لأحكام المادة السابقة ما يوجد لدى التجار والمستوردين في تاريخ العمل بهذا القرار من هذه الملابس ومنتجات التركو وغزل السنارة اليدوية والآلية .

مادة ٤^(٣) - يعمل بهذا القرار من أول ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

(١) و (٢) المادتان ٣ مكرر (١) و ٣ مكرر (ب) مضافتان بالقرار ٢٣ لسنة ١٩٥٨
الوقائع المصرية في ٢٥/٧/١٩٥٨ - العدد ١٦ مكرر (١) ويصل إليه اعتبارا من ٢٥/٧/١٩٥٨
(٣) المادة الرابعة معلقة بالقرار رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ .
ملحوظة : تستثنى الملابس المخصصة للألعاب الرياضية من أحكام هذا القرار بموجب
(القرار الوزاري رقم ١٧ لسنة ١٩٥٣ عدد الوقائع ١٩ في ٢/٣/١٩٥٣) .

قرار رقم ٥١ لسنة ١٩٥٣

بتحديد الأرباح في تجارة الأقمشة القطنية المستوردة (١)

وزير التجهيز

بعد الاطلاع على المادتين ٤ (بند ١) و ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشؤون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح .

وعلى القرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٢ بتحديد الأرباح في الأقمشة القطنية المنتجة محليا والمستوردة وتقرير الوسائل لمنع التلاعب في أسعارها للعدل بالقرار رقم ١٥ لسنة ١٩٥٣ .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ (٢) — يكون الحد الأقصى للأرباح الذى يسمح بها في تجارة الأقمشة القطنية المستوردة وفقا لما يأتى :

٢٠٪ من تكاليف الاستيراد (أقصى ربح للبيع قد يتم لك) وتوزع هذه النسبة كالآتى :

٧٪ للمستورد وتاجر الجملة معا .

١٣٪ لتاجر التجزئة .

ويقصد بالأقمشة القطنية للسوجات المصنوعة من القطن الصرف الذى لها تركيب نسبى من سدى وبلية .

مادة ٢ — يُلغى القرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

مادة ٣ — يجعل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(١) الوقائع المصرية في ١٩/٣/١٩٥٣ = العدد ٢٣ ،

(٢) المادة الأولى عدلت بالقرار رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٣ الوقائع المصرية في ١٧/٩/١٩٥٢ =

العدد ٧٢ — تم عدلت بالقرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٤ الوقائع المصرية في ١٣/٩/١٩٥٤ =

العدد ٧٣ .

قرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٣

بإضافة المنتج عملياً من الملابس الداخلية غفل السنارة (التركبو)
والجوارب إلى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣
لسنة ١٩٥٠ وتقرير بعض الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها (١)

وزير الاقتصاد

بعد الإطلاع على المواد ٣، ٥ (رابعاً) و ٩ و ١٤ من المرسوم بقانون
رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح .
وعلى الجدول الملحق به .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يضاف المنتج عملياً من الملابس الداخلية غفل السنارة (التركبو)
والجوارب إلى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .
مادة ٢ — على المصانع والشركات التى تنتج الملابس والجوارب المنصوص
عليها فى المادة السابقة أن تثبت باللغة العربية على كل قطعة منها بحروف وأرقام
ظاهرة البيانات الآتية :

- (١) اسم المصنع أو علامته التجارية .
- (٢) اسم الصنف ومقاس القطعة :
- (٣) سعر البيع للمستهلك .

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

(١) الوقائع المصرية فى ٢٣/٣/١٩٥٣ — العدد ٢٥ .

قرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٣

بقرار بعض الوسائل اللازمة لمنع التلاعب بأسعار الجبن (١)

نائب وزير التكوين

بعد الاطلاع على المادة ٥ (رابعاً) من الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح .

وعلى القرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٢ بإضافة الجبن إلى الجدول الملحق بالرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

وعلى القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان ومنتجاتها .

وعلى المواد ٢ (بند ٥) و ١١ و ١٢ من القرار الصادر في ٧ يولية سنة ١٩٥٢ في شأن المواصفات والمقاييس الخاصة بالألبان ومنتجاتها .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قررة

(٢) مادة ١ - مع عدم الإخلال بالأحكام الواردة في قرار وزير الصحة العمومية الصادر في ٧ يولية سنة ١٩٥٢ المشار إليه - يجب أن تدون على عبوات الجبن المصنوع محليا والتي يزيد وزنها على أثنين يياغات باللغة العربية باسم المصنع وصاحبه وجهة الصنع وتاريخه والوزن الصافي ونوع الجبن ونسبة التسمير فيه .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قرار رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٦

في شأن التسمير الجبرى (٣)

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المادة ٢ (بندى ٢ و ٥) من الرسوم بقانون رقم ١٦٣

لسنة ١٩٥٠ والقوانين المعدلة ٤

(١) الوثائق المصرية في ١٩٥٣/٨/٣١ = العدد ٧٥ .

(٢) ممدلة بالقرار رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٣ الوثائق المصرية في ١٩٥٣/١٠/٨ = العدد ٨١ .

(٣) الوثائق المصرية في ١٧ أبريل سنة ١٩٥٦ = العدد ٣١ مكرر (١) .

وعلى الرسوم الصادر في ٣١ ديمبر سنة ١٩٥١ في شأن اختصاص وزارة التكوين.
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - يجوز للمحافظ أو المدير إعلان جداول الأسعار التي تميمها اللجنة
في حالة الضرورة مساء اليوم السابق لسريانها على أن يعمل بهذه الجداول في الفترة
التي تحدد لسريانها .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قرار رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦

بالمواد التموينية التي يطبق عليها القرار بقانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٦
الخاص باستثناء بعض المواد التموينية من أحكام التسعير الجبري^(١)

وزير التكوين

بعد الاطلاع على القرار بقانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٦ باستثناء بعض المواد
التموينية من أحكام التسعير الجبري .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري
وتحديد الأرباح .

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - تنفيذاً لأحكام المادة الأولى من القرار بقانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٦
المشار إليه . يجوز تصدير السلع الآتية بيانها بأسعار تزيد عن السعر الجبري ويضاف
الفرق لصالح الخزنة العامة .

الكسب - الردة - الخيش المنع وغير المنص^(٢)

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(١) الوقائع المصرية في ١٩٥٦/٨/٢٧ - العدد ٦٩ ملحق .

(٢) مضاف بالقرار رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦٥ - الوقائع المصرية في ١٩٦٥/٦/٧ - العدد ٤٣ .

قرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٧

بتكليف أصحاب المعامل المحلية ومخازن الأدوية والصيدليات
والمستولين من إدارتها بتعبئة زيت السمك المستورد
من الخارج في عبوات زنة ٥٠٠ جرام و ٢٥٠ جراماً (١)

وزير التجويز

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التجمين
والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التجمير الجبرى
وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له .
وعلى موافقة لجنة التجمين العليا .

قرر :

مادة ١ - يكلف أصحاب المعامل المحلية ومخازن الأدوية والصيدليات والمستولين
عن إدارتها بتعبئة زيت السمك المستورد من الخارج في عبوات زنة ٥٠٠ جرام
تباع بسعر ٢٥٠ مليما للعبوة وعبوات زنة ٢٥٠ جراما تباع بسعر ١٤٠ مليما
للعبوة - وتكون هذه الأسعار كحد أقصى عند البيع للمستهلك ولا يسمي هذا
التكليف على كميات زيت السمك الواردة في عبوات تقل عن ٣ كيلو جرام .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة
جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها . وفي حالة العود تضاعف العقوبة .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ إبلاغه إلى الأشخاص المصادر إليهم هذا
التكليف ، وينشر في الجريدة الرسمية .

(١) الوثائق المصرية رقم ١٩٥٧/١٢/٢٨ - العدد ١٠١ مكرر .

قرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨

بتحديد نسبة الربح في تجارة الطماطم المحفوظة (الصلصة)^(١)

وزير التموين .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٦ بتحديد نسبة الربح في تجارة الطماطم
المحفوظة (الصلصة) .

قرر :

- مادة ١ - يكون الحد الأقصى للربح عند بيع الطماطم المحفوظة المحلية (الصلصة)
١٥ ٪ من سعر بيع المصنع (أقصى سعر للبيع به المستهلك) .
- مادة ٢ - يلغى القرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٦ للشار إليه .
- مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(١) الوقائع المصرية لى ١١/٣/١٩٥٨ - العدد ٢١ مكرور .

قرار رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٨
بتحديد مواصفات إنتاج الحلوى الطحينية^(١)

وزير التموين .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له .
وعلى القرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٨ بتحديد مواصفات إنتاج الحلوى الطحينية .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - على أصحاب مصانع الحلوى والمستهوليين عن إدارتها قصر إنتاج
الحلوى الطحينية على النوعين التاليين :

١ - النوع الأول : وتكون المادة السكرية فيه ٢٥٪ سكر و ٧٥٪ جلوكوز .
٢ - النوع الثانى : وتكون المادة السكرية فيه ١٠٠٪ سكر .
ويكون إنتاج هذا النوع الأخير من الحلوى بنسبة ٣٠٪ من الكميات التى
تنتجها المصانع لمن يرغب فى إنتاجها مع مراعاة تنفيذ المواصفات التى وضعتها الوزارة
فى شأن إنتاج وتعبئة الحلوى الطحينية والمعلنة فى جداول التدمير الجبرى .

مادة ٢ - يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين على أصحاب مصانع الحلوى
الطحينية صناعة أنواع أخرى من الحلوى الطحينية . ويجوز لهم أن ينتجوا بترخيص
خاص مقادير الحلوى الطحينية التى يحتاجون إليها للوفاء بالتزاماتهم أو لتصدير
إلى الخارج من غير النسب المقررة .

مادة ٣ - على أصحاب مصانع الحلوى والمستهوليين عن إدارتها أن يسكروا
سجلاً خاصاً يثبتون فيه أولاً بأول مقادير الحلوى الطحينية التى ينتجونها من كلا

(١) اللوائح المصرية فى ١٩٥٨/٧/٩ - العدد ٥٢ مكرر - وانظر القرار رقم ٩٠٤
لسنة ١٩٦٢ .

النوعين المذكورين - في المادة الأولى من هذا القرار ومقدار ما يبيعونه من كل منهما والسكيات المتبقية لديهم من كل نوع . ويقوم مقام هذا السجل ما قد يكون لدى المذكورين من دفاتر وسجلات قانونية منتظمة تتضمن البيانات المطلوبة .

مادة ٤ - كل مخالفة لأحكام المادة ٣ يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تتجاوز ١٥٠ جنيه ، وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

مادة ٥ - يلغى القرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٦ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الوقائع المصرية .

قرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٩

بتحديد أقصى نسبة الربح في تجارة السمسم المستورد (١)

وزير التكوين .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بثئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المعدلة له .

وعلى المرسوم الصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ بشأن إضافة هئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح لوزارة التكوين .
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة .

قرار

مادة ١ - يكون الحد الأقصى لنسبة الربح في تجارة السمسم المستورد ٥٪ من تكاليف الاستيراد .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به فى إقليم مصر من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية فى ١٣/٧/١٩٥٩ - المجلد ٥٤ مكرراً .

قرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٩

بتعيين الحد الأقصى للربح في بيع حرير المناخل والبطاريات الجافة
المستوردة من الخارج للمستهلك^(١)

وزير التموين بإقليم مصر .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير
الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له .
وعلى المرسوم الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ فى شأن إضافة شئون
الأسعار للتموين .

وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المعدلة له .
وعلى القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٧ بتحديد أقصى سعر لبيع حرير المناخل
والبطاريات الجافة للمستهلك والقرارات المعدلة له .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يكون الحد الأقصى للربح عند البيع للمستهلك بالنسبة إلى السلع
المبينة فيما يلى وفقاً لما هو مبين أمام كل منها :

أولاً — حرير المناخل : ٣٠٪ من تكاليف الاستيراد .

ثانياً^(٢) — البطاريات الجافة المستوردة من الخارج (ملنى) .

مادة ٢ — يلغى القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

مادة ٣ — يلغى هذا القرار فى الواقع المصرية ويحل به فى إقليم مصر من

(١) الواقع المصرية فى ١٠/١٠/١٩٥٩ - العدد ٧٨ .

(٢) البند ثانياً من المادة الأولى عدل بالقرار رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٠ - الواقع المصرية فى ١٧/٧/١٩٦٠ - العدد ٥٧ مكرر . ثم عدل بالقرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ - الواقع المصرية فى ٥/٣/١٩٦٢ - العدد ١٩ ثم ألغى بالقرار رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٦٥ - الواقع المصرية فى ١٠/١/١٩٦٥ - العدد ٥٧ مكرر .

قرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩

في شأن اعتبار البطاريات السائلة من الصناعات الأساسية وتسميرها
وتحديد مواصفاتها (١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة
وتشجيعها في الإقليم المصري .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بتسوير التسمير الجبرى
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما أقرته مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - تعتبر صناعة البطاريات السائلة من الصناعات الأساسية في مفهوم
المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٢ - على الشركات وللمؤسسات الوارد ذكرها في الجدول المرافق أن
تقوم بإنتاج البطاريات السائلة وفقا للمواصفات التى تدير عليها وقت صدور القرار .
مادة ٣ - تلزم الشركات والمؤسسات المشار إليها بالمادة السابقة بألا تقلل من
إنتاجها من البطاريات السائلة خلال موسم سنة ١٩٥٩ عما أنتجته خلال موسم
سنة ١٩٥٨ .

مادة ٤ - يحدد سعر البيع بالنسبة لمنتجات الشركات والمؤسسات . سائلة
الذكر وفقا للجدول المرافق ويلزم البائع بإيضاح سعر البيع على السلعة وفقا
لذلك الجدول (٢) .

مادة ٥ - يشير هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ٢٣ مايو سنة ١٩٥٩ - العدد ٤٠ مكرر .

(٢) صدر القرار رقم ١٧٧ لسنة الوقائع المصرية في ١٤/٦/١٩٥٩ - العدد ٤٦ مكرر
بتحديد سعر البيع بالنسبة لمنتجات شركة البلاستيك الأهلية وفقا للجدول المرافق للقرار وتلزم
البائع بإيضاح سعر البيع على السلعة وفقا لذلك الجدول .

ثم صدر القرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٩ بتسمير البطاريات السائلة الوقائع المصرية في ١/٧/١٩٥٩ .
ثم صدر القرار رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٦٢ بإضافة مبلغ جنيه واحد لكل بطارية قيمة رسم
الإنتاج المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦٢ - الوقائع المصرية في
١٩٦٢/٩/٢٤ - العدد ٧٥ ملحق .

قرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩

في شأن اعتبار صناعة الأدوية من الصناعات الأساسية وتسعيرها
وتحديد مواصفائها^(١)

وزير الصناعة للمركى

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
في الإقليم المصرى .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لشئون القسمة الجبرى وتحديد
الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما أركاه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ - تعتبر صناعة الأدوية من الصناعات الأساسية في مفهوم المادة (٦) من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .
- مادة ٢ - على المؤسسات والمعامل الوارد ذكرها في الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج الأدوية وفقا للمواصفات التى تسير عليها وقت صدور هذا القرار .
- مادة ٣ - تلتزم المؤسسات والمعامل المشار إليها بالمادة السابقة ألا تقل من انتاجها من الأدوية خلال موسم سنة ١٩٤٩ عما أنتجته خلال موسم سنة ١٩٥٨ .
- مادة ٤ - يحدد سعر البيع لمنتجات المؤسسات والمعامل سائفة الذكر وفقا لجدول المرافق ويلزم البائع بإيضاح سعر البيع على السلعة وفقا لذلك الجدول^(٢) .
- مادة ٥ - ينقضى هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به بعد أسبوعين من تاريخ نشره .

- تم صدر القرار رقم ٥٧٣ لسنة ١٩٦٢ - الوقائع المصرية فى ١٦/٩/١٩٦٢ - العدد ٧٠ .
- بإضافة جدول جديد إلى القرار رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٩ وأوجب على شركة البلاستيك الأهلية أن تقوم بإنتاج بطاريات أو تولايث طبقا للمواصفات التى تسير عليها وقت صدور هذا القرار كما أوجب أن تلتزم المصنعة المشار إليها بالانتقل من انتاجها من بطاريات أو تولايث عن المعدل الذى تسير عليه وقت صدور هذا القرار لا يتخيم من وزارة الصناعة .
- (١) الوقائع المصرية فى ٢٣ مايو سنة ١٩٥٩ - العدد ٤٠ مكرر .
- (٢) صدر القرار رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تحديد مواصفات بعض الأدوية وتسعيرها .
- الوقائع المصرية فى ١٤/٦/١٩٥٩ - العدد ٤٦ مكرر غير اعتيادى .
- كما صدرت القرارات رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ الوقائع المصرية فى ١٩٥٩/٨/١٦ - العدد ٦١ مكرر .
- ورقم ٤٢١ لسنة ١٩٥٩ الوقائع المصرية فى ١٩٥٩/١٠/٨ - العدد ٧٩ مكرر .
- ورقم ٣٤٨ لسنة ١٩٦١ الوقائع المصرية فى ١٩٦١/٦/١٥ - العدد ٤٧ مكرر .
- بتعديل الجدول المرافق للقرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن أسعار الأدوية .

قرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٩

بتحديد سعر الأوكسجين والاستيلين^(١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسعير الجبرى
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

قرر :

مادة ١ - تلزم شركة الغاز الصناعية ببيع انتاجها من الأوكسجين والاستيلين
وفقا للجدول المرافق بالأسعار للوضعة به .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .
شركة الغازات الصناعية

(الأسعار الآتية تسليم مصانع الشركة بمصر والاسكندرية وبورسعيد)

سعر بيع المتر	الصف
مليم	أسعار البيع إلى المصالح الحكومية :
٨٠	أوكسجين في اسطوانات الشركة
٧٠	أوكسجين في اسطوانات الحكومة
٣٨٠	استيلين في اسطوانات الشركة
٣٦٥	استيلين في اسطوانات الحكومة
	أسعار البيع إلى الأفراد داخل اسطوانات الشركة :
١٢٠	
	أوكسجين
٤٤٠	استيلين

وانظر القرار ٧٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن تحديد سعر بيع الأوكسجين .

الوقائع المصرية في ٢٣ مايو سنة ١٩٥٩ - العدد ٤٠ مكرز .

قرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٩

بتحديد سعر أجهزة البوتاجاز وغازة^(١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسعير الجبري
وتحديد الأرباح للعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - تلزم الجمعية التعاونية للبتول ببيع أجهزة البوتاجاز وفقا للجدول
المرفق بالأسعار للروضة به مع إيضاح سعر البيع على السائل .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

الجمعية التعاونية للبتول

سعر البيع على المستهلك		الصف
جنيه	مليم	
٩	—	جهاز اشتعال (بوتاجاز) ذو شعلتين ونصف بدون غطاء وبدون حائل ذات أرجل إنتاج المصانع الحربية
٩	٥٠٠	جهاز اشتعال (بوتاجاز) ذو شعلتين ونصف غطاء وبدون حائل ذات أرجل إنتاج مصانع القصر اوى بالأسكندرية
—	٥٥٠	أنبوبة غاز البروين (بوتاجاز) سعة ١٢ ر٥ كيلو جرام تسليم المستهلك (٢)

(١) الوقائع المصرية في ٢٣/٥/١٩٥٩ - العدد ٤٥ مكرر .

(٢) معلن بالقرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٥ الوقائع المصرية في ١٢/١٢/١٩٦٥ - العدد ٦٩٣ .

قرار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٩

بتحديد سعر زيت الخروع الصناعي^(١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسعير
الجبري وتحديد الأرباح للعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - المعاصر والشركات الموضحة بالكشف المرفق تباع إنتاجها من
زيت الخروع الصناعي بالأسعار الموضحة بذلك الكشف .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

زيت الخروع الصناعي

اسم المنتج	سعر البيع من المنتج
معمرة أرمنت براند	٢٢٥
معمرة قليب	٢٢٥
الشركة المتحدة لعصر الزيتون	٢٢٥

(١) الوقائع المصرية في ٢١ مايو سنة ١٩٥٩ - العدد ٤٠ مكرر .

قرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩

بشأن تحديد مواعيد بعض الأقمشة
الصوفية وتسميرها

وزير الصناعة للركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
في الإقليم المصري .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى
وتحديد الأرباح المدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ ؟

وعلى (٢) القرار رقم ٣٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن اعتبار صناعة المنسوجات
الصوفية من الصناعات الأساسية .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - على الشركات والمؤسسات الوارد ذكرها في الجدول المرافق أن
تقوم بإنتاج الأقمشة الصوفية الموضحة به وفقا للمواعيد التى تسمير عليها وقت
صدور هذا القرار .

مادة ٢ - تلزم الشركات والمؤسسات المشار إليها بالمادة السابقة بالا تقلل
من مجموع انتاجها من المنسوجات الصوفية المشار إليها خلال موسم ١٩٥٩ عما
أنتجته خلال موسم ١٩٥٨ .

مادة ٣ - يحدد سعر البيع بالنسبة لمنتجات الشركات والمؤسسات المشار إليها
وفقا للجدول المرافق ويلازم البائع بإضاح سعر البيع ونسبة الصوف كل ثلاثة

(١) الرقاع المصرية أول يونيه ١٩٥٩ - العدد ٤٣ مكرر .

(٢) القرار ٣٢١ لسنة ١٩٥٨ منشور بالرقاع المصرية ل ١٩٥٨/٩/١ - العدد ٦٨ =

أما على الأقل وذلك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .

أما بالنسبة للسكيات المنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا القرار فيلزم البائع بوضع
سعر البيع ونسبة الصوف على بطاقة من القماش تثبت في نهاية الثوب ويلزم بالاحتفاظ
بهذه البطاقة على الثوب حتى يتم تصريفه .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في إقليم مصر من
تاريخ نشره .

قرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٩

في شأن تحديد مواصفات بعض الأقمشة الحريرية وتسميتها^(١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة-
وتشجيعها في الإقليم المصري .

== وصدر القرار رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن تحديد مواصفات بعض الأقمشة الصوفية-
وتسميتها الوقائع المصرية في ١٨/١٠/١٩٥٩ العدد ٧٩ مكرر ونصت المادة الأولى منه على أنه
« على الشركات والمؤسسات الولد ذكرها في الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج الأقمشة الصوفية
الموجعة به وفقاً للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار » .
ونصت المادة الثانية منه على أنه يحدد سعر البيع بالنسبة لمنتجات الشركات والمؤسسات
المشار إليها وفقاً للجدول المرافق . ويلزم البائع بإضاح سعر البيع ونسبة الصوف كل ثلاثة
أمتار على الأكثر . وذلك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .
أما بالنسبة للسكيات المنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا القرار فيلزم البائع بوضع سعر البيع
ونسبة الصوف على بطاقة من القماش تثبت في نهاية الثوب ويلزم الاحتفاظ بهذه البطاقة على
الثوب حتى يتم تصريفه » .

(١) الوقائع المصرية في أول يونيو سنة ١٩٥٩ - العدد ٤٣ مكرر .
وصدر القرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تحديد مواصفات بعض الأقمشة الحريرية
وتسميتها الوقائع المصرية في ١٤/٦/١٩٥٩ - العدد ٤٦ مكرر ويتضمن أحكاماً مماثلة للقرار
رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٩ عن المادة الثالثة منه التي أوجبت على المنتج (وليس البائع) بإضاح
سعر البيع كل خمسة أمتار على الأقل بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .
واظهر القرار رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن تسمية الأقمشة الحريرية .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى
وتحديد الأرباح العدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
(١) وعلى القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن اعتبار صناعة الأقمشة من
الصناعات الأساسية .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر

مادة ١ — على الشركات وللمؤسسات الوارد ذكرها فى الجدول المرافق أن
تقوم بإنتاج الأقمشة الحريرية الموضحة وفقاً للدواصف التى تسير عليها وقت صدور
هذا القرار .

مادة ٢ — تلزم الشركات والمؤسسات المشار إليها بالمادة السابقة ألا تقل
عن إنتاجها من الأقمشة الحريرية المشار إليها خلال موسم سنة ١٩٥٩ عما أنتجته
خلال موسم سنة ١٩٥٨ .

مادة ٣ — يحدد سعر البيع بالنسبة لمنتجات الشركات والمؤسسات المشار إليها
وفقاً للجدول المرافق . ويلزم البائع بإيضاح سعر البيع كل خمسة أمتار على الأقل
وذلك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .

أما بالنسبة للمخيمات المنتجة قبل تنفيذ هذا القرار فيلزم البائع بوضع سعر
البيع على بطاقة من القماش تثبت فى نهاية الثوب ويلزم بالاحتفاظ بهذه البطاقة
على الثوب حتى يتم تصريفه .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به فى إقليم مصر
من تاريخ نشره .

(١) القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٨ منشور بالوقائع المصرية فى ١٩٥٨/٨/٦ - العدد

٦٠ مكرر .

قرار رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٩

في شأن اختيار صناعة هفل السنارة والملابس الخارجية القطنية من الصناعات الأساسية وتسميرها وتحديد مواصفاتها^(١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الإقليم المصري .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبري .
وتحديد الأربع المعدل بالقانون ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ - تعتبر صناعة هفل السنارة والملابس الخارجية القطنية من الصناعات الأساسية في مفهوم المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .
- مادة ٢ - على الشركات والمؤسسات والمصانع الواردة ذكرها في الجدول أن تقوم بإنتاج هفل السنارة والملابس الخارجية القطنية الموضحة به وفقا للمواصفات التي تسمي عليها وقت صدور هذا القرار .
- مادة ٣ - تلتزم الشركات والمؤسسات والمصانع المشار إليها بالمادة السابقة بألا تقل من إنتاجها من هفل السنارة والملابس الخارجية القطنية المعار إليها خلال موسم ١٩٥٩ مما أنتجته خلال موسم ١٩٥٨ .
- مادة ٤ - يحدد سعر البيع بالنسبة لمنتجات الشركات والمؤسسات والمصانع المشار إليها وفقا للجدول المرافق ويلزم البائع بإيضاح سعر البيع للمستهلك على كل قطعة .
- مادة ٥ - يلزم هذا القرار في الولايات المصرية ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .

(١) الوائح المصرية في أول يونيو ١٩٥٩ - العدد ٤٣ مكرر .

قرار رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٩

في شأن تحديد مواصفات
بعض الأقمشة القطنية وتسميرها^(١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة
وتشجيعها في الإقليم المصري .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبري
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٨ في شأن اعتبار صناعة الأقمشة من
الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاتها^(٢) .

(١) الواقع المصرية في أول يونيه ١٩٥٩ - العدد ٤٣ مكرر .

(٢) اقرار ٢٨١ لسنة ١٩٥٨ منشور الواقع المصرية في ٦/٨/١٩٥٨ - العدد ٦٠ مكرر .

وصدر القرار رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن تحديد مواصفات بعض الأقمشة القطنية
وتسميرها الواقع المصرية في ٨/١٠/١٩٥٩ - العدد ٧٩ مكرر .

ونصت المادة الأولى من أنه على « الشركات الوارد ذكرها في الجدول المرافق أن تتزم
إنتاج الأقمشة القطنية الموضحة به وفقاً للمواصفات التي تدير عليها وقت صدور هذا القرار .
ونصت المادة الثانية على أن « يحدد سعر البيع بالنسبة لمنتجات الشركات المشار إليها وفقاً
للجدول المرافق ويلزم البائع بإيضاح سعر البيع للمستهلك على كل خصة أمتار لا ينتج بعد
تنفيذ هذا القرار .

أما ماتم إنتاجه قبل صدور هذا القرار فيلتزم البائع بوضعه بطاقة على التوب يوضح عليه
سعر المتر واسم الشركة .

ونصت المادة الثالثة على أن « تلتزم الأحكام المخالفة لأحكام هذا القرار » .

ثم صدر القرار رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٦٢ الواقع المصرية في ١٥/٦/١٩٦١ - العدد ٤٧ مكرر
ويضفى بتعديل الجدول المرافق للقرار رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٩ وتضاف إليه الجداول الأخرى
المرافقة لهذا القرار .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - على الشركات الوارد ذكرها في الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج الأقمشة النطنية الموضحة به وفقا للمواصفات التي تيسر عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٢ - تلزم الشركات المشار إليها بالمادة السابقة ألا تقلل من إنتاج الأقمشة المشار إليها خلال موسم ١٩٥٩ مما أنتجته خلال موسم ١٩٥٨ .

مادة ٣ - يحدد سعر البيع بالنسبة لمنتجات الشركات المشار إليها وفقا للجدول المرافق بها ويلزم البائع بإيضاح سعر البيع كل خمسة أمتار على الأقل بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .

أما بالنسبة للمنتجات المتبقية قبل تنفيذ أحكام هذا القرار فيلزم البائع أن يحدد سعر البيع على بطاقة من القماش تثبت في نهاية اللول ويلزم بالاحتفاظ بهذه البطاقة على الثوب حتى يتم تصريفه .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .

قرار رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩

بتحديد أسعار المنسوجات المصنوعة محليا والتي يتم طباعتها أو صباغتها
أو تجهيزها في الخارج^(١)

وزير الصناعة المركزي .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون
التسعير الجبري وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما أقرته مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - يحدد سعر البيع للمستهلك بالنسبة للمنسوجات المصدرة إلى إقليم
مصر والتي تم طباعتها أو صباغتها أو تجهيزها في الخارج على النحو الآتي :

تتم القماش خاما ومصاريف التصنيع في الخارج والتولون ومصاريف النقل
والرسوم والمصاريف الجبرية مضافا إليها (خمسين في المائة) من مجموعها .

مادة ٢ - يلتزم البائع بتثبيت بطاقة من القماش على الثوب مبينا بها بخط
واضح أن الصناعة عليه تجهيز الخارج ، كما يبين سعر البيع للمستهلك ويحظر البيع
أو التعامل مالم يحمل البيانات المشار إليها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في إقليم مصر بعد
ثلاثة أيام من نشره .

(١) الوقائع المصرية في أول يونيه ١٩٥٩ - العدد ٤٣ مكرر

قرار رقم ١٧٢ لسنة ١٩٥٩

في شأن إعتبار صناعة الأحذية من الصناعات الأساسية وتسييرها وتحديد مواصفاتها^(١)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الإقليم المصرى .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لشئون التسيير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما اتركه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - تعتبر صناعة الأحذية من الصناعات الأساسية في مفهوم المادة (٩) من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٢ - على الشركات والمؤسسات والمصانع الوارد ذكرها في الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج الأحذية وفقا للمواصفات التى تسيير عليها وقت صدور هذا القرار

مادة ٣ - تلتزم الشركات والمؤسسات والمصانع المشار إليها بالمادة السابقة بألا تقلل من إنتاجها من الأحذية خلال سنة ١٩٥٩ عما أنتجته خلال سنة ١٩٥٨ .

مادة ٤ - ^(٢) يحدد سعر البيع لمنتجات الشركات والمؤسسات والمصانع سالفة الذكر وفقا للجدول المرافق ويلزم البائع بإيضاح سعر البيع على كل سلعة بالاضغط وذلك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .

(١) الوقائع المصرية لى ١٤ يونية ١٩٥٨ - العدد ٤٦ مكرر غير اعتيادى .

(٢) صدر القرار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٩ الوقائع المصرية لى ١/٧/١٩٥٩ العدد ٥٠ -

ثم صدر القرار رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٩ - الوقائع المصرية لى ٦/٨/١٩٥٩ - العدد ٦١ مكرر -

يأخذال تعديلات وتصويبات على الجدول المرافق لقرار رقم ١٧٢ لسنة ١٩٥٩ .
==

أما بالنسبة للسكيات المنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا القرار فيلزم البائع بوضع
سعر البيع على بطاقة تعلق بالسلة أو بالطبق على السلعة .

مادة هـ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحل به من تاريخ نشره .

== وصدر القرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٩ الوقائع المصرية في ١٩/٨/١٩٥٩ العدد ٦١ مكرر
يؤخذ على تعديلات وتصويبات على الجدول المرافق للقرار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٩ .
ثم صدر القرار رقم ٩٥٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن تسعير منتجات بعض الشركات - والمؤسسات
والمصانع من الأحذية الوقائع المصرية في ١٤/١١/١٩٦٢ - العدد ٥٩ مكرر .
ثم صدر القرار رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٦٣ بشأن تسعير منتجات بعض شركات ومصانع الأحذية .
الوقائع المصرية في ١١/٤/٦٣ - العدد ٢٨ مكرر .
ثم صدر القرار رقم ١١٠٣ لسنة ١٩٦٣ بتعديل سعر البيع في الشركة المساهمة المصرية
للأحذية باتا إلى التجار الوقائع المصرية في ١٧/١٠/١٩٦٣ - العدد ٨١ .
كما صدر قرار وزير الدولة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٦ بتشكيل لجنة لتنشيط عمل المخابز ومصانع
الأحذية الوقائع المصرية في ٢٥ / ٩ / ١٩٦٢ - العدد ١٨٦ ونصت المادة الثانية منه على أن
تكون مهمة اللجنة التنشيط على المخابز ومصانع الأحذية ومصانع الخباز وكافة المنتجات الخبازية .
المسعرة التابعة للقطاع العام والخاص وذلك للتأكد من تطبيقها القرارات التالية وأجبات أية
مخالفات في هذا الصدد .

(١) القرارات الوزارية المحددة للمواصفات القياسية

(٢) القرارات الوزارية المحددة للأسعار الجبرية .

ونصت المادة الثالثة على أنه على اللجنة عرض المخالفات إلى يسر عنها التنشيط على السيد
وكيل وزارة الصناعة لشئون الرقابة الصناعية لتقديم ما يجتذ بشأنها على أن يرجع إليه في
حان مخالفات الجهات التابعة للقطاع العام قبل التصرف فيها .

وأظهر القرار رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن التسعير الموحدة للأحذية .

وأظهر القرار رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن التسعير الموحدة للأحذية الحرمة .

قرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٩

في شأن اعتبار صناعة منتجات البلاستيك من الصناعات الأساسية وتسعيرها
وتحديد مواصفاتها^(١)

وزير الصناعة المركزي .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
في الأقليم المصري .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — تعتبر صناعة منتجات البلاستيك من الصناعات الأساسية في مفهوم
المادة (٦) من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٢ — على الشركة الوارد ذكرها في الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج
منتجات البلاستيك وفقا للمواصفات التي تدير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ — تلتزم الشركة المشار إليها بالمادة السابقة ألا تقلل من إنتاجها
من منتجات البلاستيك خلال سنة ١٩٥٩ عما أنتجته خلال سنة ١٩٥٨ .

مادة ٤ — يحدد سعر البيع لمنتجات الشركة سالفة الذكر وفقا للجدول المرافق
وبلزم البائع بإشباع سعر البيع على بطاقة تلصق بالسلعة .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية لى ١٤ يونية حنة ١٩٥٩ — العدد ٤٦ مكرر .
وأظهر القرار رقم ٥٦٧ لسنة ١٩٦١ في شأن مواصفات ييم الأدوات المنزلية المصرية
من البلاستيك الوقائع المصرية لى ١٩/٧/١٩٦١ — العدد ٧١ مكرر — والتصحيح لى ١٩/١٠/١٩٦١
العدد ٨٣ .

قرار رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٩

في شأن اعتبار صناعة الأدوات الكتابية من الصناعات الأساسية
وتسعيها وتحديد مواصفاتها (١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
في الأقليم المصري .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبوي .
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة

قرر :

مادة ١ — تعتبر صناعة الأدوات الكتابية من الصناعات الأساسية في مفهوم
المادة (٦) من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٢ — على الشركات الوارد ذكرها في الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج
الأدوات الكتابية وفقا للمواصفات التي تدير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ — تلتزم الشركات المشار إليها بالمادة السابقة ألا تقلل من إنتاجها
من الأدوات الكتابية خلال سنة ١٩٥٩ عما أنتجته خلال سنة ١٩٥٨ .

مادة ٤ — يحدد سعر البيع لمنتجات الشركات سالفة الذكر وفقا للجدول
المرافق ويلزم البائع بإيضاح سعر البيع على بطاقة تعلق بالسلعة أو غلافها .

مادة ٥ — يلغى هذا القرار في الوقائع المصرية ويحل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية ١٤ يونيو سنة ١٩٥٩ - العدد ٤٦ مكرر

سور البيع		من الصنف		من التاجر	
إلى المستهلك	من التاجر	بنيه	مبلغ	بنيه	مبلغ
—	١٧٥	—	١٣٠	—	١٣٠
—	١٧٥	—	١٢٥	—	١٢٥
—	١٧٥	—	١٢٥	—	١٢٥
—	١٧٥	—	١٢٨	—	١٢٨
—	١٨٠	—	١٣٢	—	١٣٢
—	١٩٠	—	١٣٦	—	١٣٦
—	٢١٥	—	١٦٠	—	١٦٠
—	٣٠٥	—	٢٣٠	—	٢٣٠
—	٦٦٥	—	٥٠٠	—	٥٠٠
٢	٥٠	١	٧٥٠	١	٧٥٠
١	١٠٠	—	٨٢٠	—	٨٢٠

قرار رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٩

في شأن اعتبار صناعة للسلي الصناعي من الصناعات الأساسية
وتسعيها وتحديد مواصفاتها^(١)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ سنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
في الاقليم المصرى .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد
الأرباح للعدل بالقانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٥٩ .

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — تعتبر صناعة للسلي من الصناعات الأساسية في مفهوم المادة ٦ من
القانون رقم ٢١ لسنة ٥٨ للشار إليه .

مادة ٢ — لا يجوز للشركات أو المؤسسات أو المصانع الوارد ذكرها بالجدول
المرفاق أن تغير من المواصفات التي كانت عليها وقت صدور هذا القرار إلا بترخيص
من وزارة الصناعة .

مادة ٣ — تلتزم الشركات والمؤسسات والمصانع للشار إليها بالمادة السابقة
بأن تقلل من إنتاجها من السلي الصناعي خلال سنة ١٩٥٩ عما أنتجته خلال سنة
١٩٥٨ إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

(١) اللوائح المصرية ق ١/٦/١٩٥٩ - المند ٥٠ مكرر غير إعتيادى .

- مادة ٤ — يحدد سعر البيع لمنتجات الشركات والصانع سائلة الذكر وفقاً للجدول المرافق (١) ويتأزم البائع بإيضاح سعر البيع للمستهلك في كل عبوة .
- مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٥٩

بتخفيض سعر السكر (٢)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على للرسم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ ؛

قرر :

مادة ١ — يخفض سعر أفة السكر من السكية المفردة بالبطاقات التموينية بواقع قرشين في كل أفة .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار اعتباراً من ٥ يولية سنة ١٩٥٩ .

- (١) أنظر القرار رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٩ بتعديل الجدول المرافق للقرار رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ الوقائع المصرية في ١٩٥٩/٨/٦ - العدد ٦١ مكرر .
- وأنظر القرار رقم ٤١٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن تسعير المسلى الصناعى وتحديد مواصفاته الوقائع المصرية في ١٩٥٩/١٠/٨ - العدد ٧٩ مكرر
- وأنظر القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٠ بتعديل الجدول المرافق للقرار رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ الوقائع المصرية في ١٩٦٠/٣/١٠ - العدد ٢٠ مكرر
- وأنظر القرار رقم ٤١٢ لسنة ١٩٦٠ بإضافة الجدول المرافق للقرار إلى الجدول المرافق للقرار ٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ الوقائع المصرية في ١٩٦٠/٣/١٥ - العدد ٦٣ مكرر غير اعتيادى .
- وأنظر القرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ .
- (٢) الوقائع المصرية في ٤ يولية سنة ١٩٥٩ - العدد ٥١ مكرر .

قرار رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٩

في شأن اعتبار صناعة المصابيح الكهربائية من الصناعات الأساسية
وتسعيرها وتحديد مواصفاتها^(١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعات وتجميعها
في الاقليم المصري .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لشئون التسعير الجبري وتحديد
الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ — تعتبر صناعة المصابيح الكهربائية من الصناعات الأساسية في مرسوم
المادة (٦) من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .
- مادة ٢ — على الشركة^(٢) الوارد ذكرها في الجدول المرفق أن تقدم بإنتاج
المصابيح الكهربائية وفقا للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .
- مادة ٣ — تلتزم الشركة المشار إليها بالمادة السابقة بالا تقلل من إنتاجها من
المصابيح الكهربائية خلال سنة ١٩٥٩ عما أنتجته خلال سنة ١٩٥٨ .
- مادة ٤ — يحدد سعر البيع لمنتجات الشركة سالفة الذكر وفقا للجدول
المرفق ويلزم البائع بإضاح قوة اللعبة وسعر بيعها بالطبع عليها وذلك بالنسبة له
يتبع بعد تنفيذ هذا القرار .
- أما بالنسبة للكميات المنتجة قبل تنفيذ هذا القرار فيلزم البائع بإضاح قوة
اللعبة وتوقيعها على بطاقة تلتصق بها .
- مادة ٥ — يلزم هذا القرار في الواقع المصرية ويجعل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ٢٦/٧/١٩٥٩ - العدد ٥٧ مكرر .

(٢) شركة فيليبس أورينت

(٣) صدر القرار رقم ٦٩٢ لسنة ١٩٦٥ الوقائع المصرية في ١/١٢/١٩٦٢ - العدد ٩٣

مكرر بتعديل الجدول المرفق للقرار رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٩ .

ثم صدر القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٦ الوقائع المصرية في ٢٤/٢/١٩٦٦ - العدد ٥ مكرر
بتعديل الجدول المرفق للقرار رقم ٦٩٢ لسنة ١٩٦٥ .

قرار رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٩

في شأن اعتبار صناعة البطاريات الجافة من الصناعات الأساسية
وتسعيها وتحديد مواصفاتها^(١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
في الإقليم المصري .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بتسويق التسعير الجبيري
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩ .
على ما أدت إليه مجلس الدولة

قرر :

- مادة ١ — تعتبر صناعة البطاريات الجافة من الصناعات الأساسية في مفهوم
فئادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .
- مادة ٢ — على المصنع^(٢) الوارد ذكره في الجدول المرافق أن يقوم بإنتاج
البطاريات الجافة وفقا للمواصفات التي يسن عملها وقت صدور هذا القرار .
- مادة ٣ — يلتزم المصنع المشار إليه بالمادة السابقة بالايقل من إنتاجه من
البطاريات الجافة خلال سنة ١٩٥٩ عما أنتجه خلال سنة ١٩٥٨ .
- مادة ٤^(٣) — يحدد سعر البيع بالنسبة لمنتجات المصنع سالف الذكر وفقا للجدول
المرافق ويلزم البائع بإيضاح سعر البيع على الساحة وفقا لذلك الجدول .
- مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٩٥٩/٧/٢٦ - العدد ٥٧ مكرر .

(٢) مصنع ماجد للبطاريات الجافة .

(٣) صدر القرار رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٦٠ بتحديد سعر البطاريات الجافة الوقائع المصرية

في ١٩٦٠/١٠/٥ - العدد ٨٦ مكرر .

ثم صدر بالقرار رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١ في شأن تحديد وتعديل أسعار البطاريات الجافة
الوقائع المصرية في ١٩٦١/٣/٩ - العدد ٢٠ ملحق .

قرار رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٩

بتعديل الجدول المرفق بالقرار الوزاري رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩ (١)

وزير الصناعة للركزي

بعد الإطلاع على القرار الوزاري رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩ الصادر بتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٩ في شأن الجبن الرومي والروسي (٢)
وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ للعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بشأن التسعير الجبري وتحديد الأرباح.

قرر :

مادة ١ - تدخل التعديلات الموضحة بالجدول المرفق على الجدول المرفق للقرار ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

الجبن الجاف

سعر البيع			الوزن	الصنف
من التجزئة المستهلك	من تاجر الجملة للتجزئة	من المصنع إلى تاجر الجملة		
مليم ٥٢٠	مليم ٤٥٠	مليم ٤٠٠	أفة	جبن جاف ... (سعر موحد)
٦٥	$\frac{1}{2}$ أفة	
٣٥	٢ أوقية	
١٨	١ أوقية	

(١) الوقائع المصرية في ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٩ - العدد ٦٨ مكرر .

(٢) القرار رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩ باعتبار صناعة الجبن الجاف (الرومي والروسي) من الصناعات الأساسية وتحديد مواسقاتها وتسعيرها نشر بالوقائع المصرية في ١٩٥٩/٧/٤ - العدد ٥٠ مكرر .

قرار رقم ٤١٢ لسنة ١٩٥٩

في شأن اعتبار صناعة الشبك المحدد من الصناعات الأساسية وتسعيره
وتحديد مواصفاتها (١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
في الاقليم المصري .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لفثون التسمير الجبرى وتحديد
الأرباح للعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - تعتبر صناعة الشبك المحدد من الصناعات الأساسية في مفهوم المادة (٦) من
القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٢ - على الشركة الوارد ذكرها في الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج الشبك
المحدد وفقا للمواصفات التى تدير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ - تلزم الشركة المشار إليها بالمادة السابقة بالآ تقبل من إنتاجها من
الشبك المحدد خلال سنة ١٩٥٩ عما أنتجته خلال سنة ١٩٥٨ .

مادة ٤ - يحدد سعر البيع لمنتجات الشركة مائفة الذكر وفقا للجدول المرافق .
ويلزم البائع بإرضاح سعر البيع على بطاقة تثبيت بها .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحمل به في الاقليم المصري .
من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٠/٨/١٩٥٩ - العدد ٧٩ مكرر -

قرار رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٩

في شأن اعتبار صناعة الورق والكراسات من الصناعات الأساسية وتسميرها
وتحديد مواصفاتها (١)

وزير الصناعة للركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
على الاقليم المصري .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشؤون التسمير الجبري
وتحديد الأرباح للعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - تعتبر صناعة الورق والكراسات من الصناعات الأساسية في مفهوم
قاعدة (٦) من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٢ - على المصانع المنتجة للورق والكراسات أن تقوم بإنتاجها وفقاً
للمواصفات التي تسمير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ - تلتزم المصانع المشار إليها في المادة السابقة بالآقل من إنتاجها من
كل نوع من الورق والكراسات مما أنتجته منه خلال سنة ١٩٥٨ .

مادة ٤ - يحدد سعر البيع بالنسبة لمنتجات المصانع المشار إليها وفقاً للجدول
المرفق (٢) .

مادة ٥ - تلتزم المصانع المشار إليها في المواد السابقة بطبع اسم المنتج والمواصفات

(١) المراسم المصرية في ٨ / ١٠ / ١٩٥٩ - العدد ٧٩ مكرر .

(٢) صدر القرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٠ بالمراسم المصرية في ١٠ / ٣ / ١٩٦٠ - العدد ٢٥ .

حكرر تعديل الجدول المرفق للقرار المشار إليه . =

وسعر البيع للمستهلك وفقاً للجدول المرافق على جبهة الكرامة من الداخل -
وذلك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .
وأما بالنسبة الكميات المنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا القرار فيلزم البائع بوضع
اسم المنتج وسعر البيع للمستهلك على بطاقة تلصق على جبهة الكرامة من الداخل .
مادة ٦ - يلزم هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في الاقليم المصري -
من تاريخ نشره .

قرار رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن اعتبار صناعة الأتلام من الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاتها واسماها (١)

وزير الصناعة المركزي
بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
في الإقليم المصري .
وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري -
وتحديد الأرباح للعدل بقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما اقرته مجلس الدولة .

== ثم صدر القرار رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٦ بالوقائع المصرية في ١٠/٧/١٩٦٦ - العدد ٥١ -
مكرر في شأن تعديل تسعير اكزسات ورزمة ورق الكتابة وتتم المادة الأولى منه على أن .
تستبدل الجدول المرفقة بقرارين الوزاريين رقمي ٤١٥ لسنة ١٩٥٩ و ١٠٩ لسنة ١٩٦٠
بجدول المرافق لهذا القرار .
وتنص المادة الثانية منه على أنه لا يجوز للمصانع أن تنتج للسوق المحلي من الكراسيات والكشافيل -
والدوسيات ورزمة ورق الكتابة إلا الأصناف المدرجة بالجدول المرافق للإياد من وزارة الصناعة .
وتنص المادة الثالثة على أن تلزم للصانع بطبع اسم الصنم المنتج والمواصفات وعدد الأوراق -
ووزن الورق وسعر البيع للمستهلك وذلك باللغة العربية على غلاف الكراسية أو الكشكول أو
الدوسية من الخارج - وبالنسبة لأوراق الكتابة فتدون هذه البيانات على غلاف الرزمة .
(١) الوقائع المصرية في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٩ - العدد ٩ مكرر .

قرار :

- مادة ١ - تعتبر صناعة الأقلام من الصناعات الأساسية في مفهوم المادة (٦) من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .
- مادة ٢ - على الشركة الوارد ذكرها في الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج الأقلام وفقا للمواصفات التي تدير عليها وقت صدور هذا القرار (١) .
- مادة ٣ - يحسب سعر البيع للشركة سالمة الإكروفا وفقا لجدول المرافق (٢) .
- مادة ٤ - يلتزم المصنع بإيضاح سعر البيع للمستهلك على كل قلم بالضبط وذلك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .
- أما بالنسبة للسكيمات للتتبع قبل تنفيذ أحكام هذا القرار فيلزم البائع بتوضيح سعر البيع في مكان ظاهر بالحل .
- مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في الإقليم المصري من تاريخ نشره .

الجدول المرافق للقرار ٢٧٤ لسنة ١٩٦٠

سعر البيع					اسم الصنف
من تاجر الجملة		من تاجر الجملة		من للمصنع	
للتاجر الجملة		للتاجر الجملة		للتاجر الجملة	
مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	
					قلم رصاص (الطالب ٢ - الطالب ٣ - القائد)
١٠	٨		٧	٢٥	قلم المهندس
٢٠	١٦	٧	١٥	٢	قلم كويبا رمسيس أسود (متوسط طرى ناشف / ١ - ناشف / ٢)
٢٠	١٦	٧٢	١٥	٢	قلم كويبا رمسيس ألوان (أحمر - أخضر - أزرق بنفسجى - قرمزى)
٢٥	٢٠		١٨	١٢	قلم ألوان ممتاز (ميرى-غيرميرى)

(١) و(٢) صدر القرار رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٦٠ - الوقائع المصرية ١١/٥/١٩٦٠ - المجلد ٣٨ مكرر بمعدل سعر بيع الأقلام إنتاج شركة النصر لصناعة الأقلام ومستهلكات لبرائته «نص» وفقا للجدول المرافق للقرار .

قرار رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٥٩

في شأن اعتبار صناعة الشنط من الصناعات الأساسية
وتسعيرها وتحديد مواصفاتها^(١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
في الإقليم المصري .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - تعتبر صناعة الشنط من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام المادة (٦)
من القانون ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٢ - على المصانع المنتجة لشنط أن تقوم بإنتاجها وفقا للمواصفات التي
تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ - تلتزم المصانع المشار إليها في المادة السابقة ألا تقلل من إنتاجها من
كل نوع من أنواع الشنط عما أنتجته منه خلال سنة ١٩٥٨ .

مادة ٤ - يحدد سعر البيع بالنسبة لمنتجات المصانع المشار إليها وفقا
لجدول المرافق .

مادة ٥ - تلتزم المصانع المشار إليها في المواد السابقة بلصق بطاقة على كل شنطة
من الداخل تبين اسم المنتج والمواصفات الموضحة في الجدول المرافق وسعر البيع
للمستهلك وأما بالنسبة لكميات المنتجات قبل تنفيذ أحكام هذا القرار فيأمر البائع
بلصق بطاقة كالشار إليها آنفا مميزة بختم الخلل .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في الإقليم المصري
من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٩ - العدد ٧٩ مكرر .

جدول مرفق للقرار رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٥٩

[illegible]

قرار رقم ١٧ لسنة ١٩٦٠

بتحديد الحد الأقصى للربح في تجارة الأسمت الأبيض

وزير التكوين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الأرباح .

وحي قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠
وحي المرسوم الصادر فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥١ فى شأن إضافة شئون الأسعار
لشئون .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ - يكون الحد الأقصى للربح فى تجارة الأسمت الأبيض المستورد عند
البيع للمستهلك ٢٠ ٪ من تكاليف الاستيراد .
- مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام المادة ١ يعاقب عليها بالعقوبات الواردة فى المادة .
- ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .
- مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية . ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٠

بتحديد يوم الثلاثاء من كل أسبوع موعداً
لبداً مدة الالتزام بجدول تسعير الأدوية
والعقاقير المستوردة^(١)

وزير التموين (بإقليم مصر)

بعد الاطلاع على المادة ٥ من الرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له .
وعلى القرار رقم ١٧ لسنة ١٩٥٤ بحل يوم الأربعاء من كل أسبوع موعداً لبداً
مدة الالتزام بالتسعير الأدوية والعقاقير المستوردة .
وعلى ما أراءه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ - تسرى جدول تسعير الأدوية والعقاقير المستوردة بذاتة كل محافظة
أو مديرية اعتباراً من يوم الثلاثاء من كل أسبوع .
ويجوز في حالة الضرورة تعديل الموعد المذكور بالنسبة إلى بعض المناطق .
مادة ٢ - يلغى القرار رقم ١٧ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .
مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية لى ١٩٦٠/٤ - العدد ٣٠ .
وأصدر القرارين رقمى ١١٩ لسنة ١٩٥٩ و ١٧٤ لسنة ١٩٥٩ .

قرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠

في شأن تحديد نسبة الربح في تجارة الرنجة المستوردة (١)

وزير التموين (إقليم مصر)

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجزري وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد الأرباح في بعض السلع وتقدير
الوزن لنوع الثلاعب بأسعارها وكيفية الاعلان عن هذه الأسعار والقرارات المعدلة له .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - استثناء من أحكام الفقرة (ب) من البند (ثالثا) من المادة ١ من القرار
رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه يحدد الحد الأقصى لربح عند بيع الرنجة المستهلك
وفقا لما يأتي :-

٢٥٪ من تكاليف الاستيراد موزع كالآتي :-

١٣٪ للمستورد وتاجر الجملة معا

١٢٪ لتاجر التجزئة

على أنه بالنسبة إلى الرسائل التي اشتراها تاجر الجملة من المستورد قبل العمل
بأحكام هذا القرار تحسب لتاجر الجملة نسبة ربح قدرها ١٢٪ من سعر الشراء
الثابت به الفاتورة الموجودة لديه وفي هذه الحالة تكون النسبة المقررة لتاجر التجزئة
هي ١٢٪ من سعر الشراء من تاجر الجملة على أن يسرى ذلك لمدة شهر واحد من
تاريخ العمل بهذا القرار . ويكون البيع في جميع الأحوال على أساس الوزن .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في
المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٣/٦/١٩٦٠ - العدد ٤٥ .

قرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٠

في شأن اعتبار صناعة الاتصالات الكهربائية من الصناعة الأساسية وتسعيرها^(١)
وتحديد مواصفاتها^(٢)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
في الاقليم المصري .
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لثئون التسعير الجبري وتحديد
الأرباح المدة بقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٧٥٩ .
وعلى ما اراءه مجلس الدولة

قرر :

- مادة ١ - تعتبر صناعة الاتصالات الكهربائية من الصناعات الأساسية في مفهوم
أحكام المادة (٦) من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .
- مادة ٣ - على الشركة الوارد ذكرها في الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج
الاتصالات الكهربائية وفقا للمواصفات التي تدير عليها وقت صدور هذا القرار وألا
تخير منها إلا بترخيص من وزارة الصناعة .
- مادة ٣ - تلتزم الشركة المشار إليها بألا تقلل من إنتاجها من الاتصالات
الكهربائية مما أنتجته خلال سنة ١٩٥٩ إلا بترخيص من وزارة الصناعة .
- مادة ٤ - يحدد سعر بيع الاتصالات الكهربائية من إنتاج الشركة المذكورة
وفقا للجدول المرافق^(٣) ويلتزم البائع بإضاح سعر البيع على بطاقة تثبت بها .
- مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحمل به في الاقليم المصري
من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٠/٣/١٩٦٠ - العدد ٢٠ مكرر .

(٢) ممثل بالقرار رقم ٦٩٩ لسنة ١٩٦٥ الوقائع المصرية في ١/١٢/١٩٦٥ - العدد ٩٢ مكرر .
وتنص المادة الأولى منه على أن يحدد سعر بيع الاتصالات الكهربائية وفقا للجدول المرافق وتجنب
الزيادة في الأعمار في حساب خاص .

الجدول المرافق لقرار رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٥

الصفة	سعر البيع للمستهلك قديماً
شركة النصر للاجهزة المنزلية	جنيه
غسالة طراز ٦٥	٦٣
غسالة طراز ٩٥	١٢٠

قرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٠

في شأن تحديد أسعار الراديو (١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الاقليم المصري .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٥ الخاص بشئون التسمير الجبرى .
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ - تعتبر صناعة الراديو من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام المادة ٦ من القانون ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .
- مادة ٢ - تلتزم الشركات المشار إليها في الجدول المرافق بالآقل من إنتاجها من الراديو بما أنتجته خلال سنة ١٩٥٩ .
- مادة ٣ - تحدد أسعار بيع الراديو وفقاً للجدول المرافق ويلزم البائع بإيضاح سعر بيع الراديو ببطاقة توضع عليه .

(١) الوقائع المصرية في ١٠/٣/١٩٦٠ - العدد ٢٠ مكرر غير اعتيادي

مادة ٤ - يأسر هذا القرار في القوائم المصرية ويعمل به في الاقليم المصري
من تاريخ نشره .

وصدر القرار رقم ٥٩٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن تحديد أسعار الراديو بالقوائم المصرية في
١١/٥/١٩٦٠ - العدد ٨٦ مكرر .
ويحدد سعر بيع منتجات شركة مصر للهتسة الكهربائية (ميكو) من الراديو وفقا
للمجدول المرافق ويلزم البائع بإيضاح سعر بيع الراديو ببطاقته توضع عليه .

سعر البيع		الصف	
من المصنع	للى المستهلك	راديو تراز-تور طراز (زيتا)	
٢٠٠	٢٤	موديل ٢٠٠
٢٤	٢٩	موديل ٢٠٠

(١) القوائم المصرية في ١١/٥/١٩٦٠ - العدد ٨٦ مكرر
كذلك صدر القرار رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٤ بتحديد سعر بيع راديو ترازستور - القوائم
المصرية في ١٨/٥/١٩٦٤ - العدد ٤
وتنص المادة الأولى منه على أن يحدد سعر بيع راديو ترازستور لإنتاج شركة النصر للأجهزة
الكهربائية والالكترونية (فابس أورينت سابقا) وفقا للمجدول المرفق ويلزم البائع بإيضاح
سعر بيع الراديو ببطاقته توضع عليه
وتنص المادة الثانية منه على أنه لا يجوز للمصنع الوارد ذكره في المجدول المرفق أن يغير من
المواصفات التي كان يسير عليها وقت صدور هذا القرار إلا بترخيص من وزارة الصناعة .
وقد صدر القرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٦ القوائم المصرية في ٢٩/٦/١٩٦٦ - العدد ٤٧ مكرر
ويعدل المجدول المرافق للقرار ٥٦ لسنة ١٩٦٤ على النحو التالي :

سعر البيع		الاسم	
من المصنع	من التاجر المستهلك	راديو ترازستور نصر طراز ١٤٥ ت	
٢٠٠	٢٤	موديل ٢٠٠
٢٤	٢٩	موديل ٢٠٠

ملحوظة : الأسعار الموضحة عالية لا تشمل عن البطاريات .

قرار رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٠
في شأن تسعير ورق سجائر بافرة^(١)

وزير الصناعة للركزى
بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
في الإقليم المصرى .
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ - تعتبر صناعة الورق البافرة من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام
المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .
- مادة ٢ - لا يجوز للمصنع الوارد ذكره في الجدول المرافق أن يغير من
الواصفات التي كان يسير عليها وقت صدور هذا القرار إلا بترخيص من وزارة
الصناعة المركزية .
- مادة ٣ - يلتزم المصنع المشار إليه في المادة السابقة ألا تقلل من إنتاجه من
هلب ورق السجائر (بافرة) المقررة للبيع حاليا خلال سنة ١٩٦٠ عما أنتجته
خلال عام ١٩٥٩ .
- مادة ٤ - يحدد سعر البيع لمنتجات فابريكة ورق سجائر بافرة (بفراو على وشركاه)
وفقا للجدول المرافق ويلزم المنتج بإضاح سعر البيع للمستهلك على كل دفتر .
- مادة ٥ - يشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في إقليم مصر من
تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٠/٣/١٩٦٠ - العدد ٢٠ مكرر غير اعتيادى .

ترار رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٠

في شأن اعتبار صناعة الصوف المعدني من الصناعات
الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها (١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة
وتسجيعها في الإقليم المصري .
وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري
وتحديد الأرباح المعدل بقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ — تسجر صناعة الصوف المعدني سلك المونيوم من لوف وأسفنج من
الصناعات الأساسية في مفهوم المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .
- مادة ٢ — على الشركات والمؤسسات المنتجة للصوف المعدني أن تقوم بإنتاجه
وفقا للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .
- مادة ٣ — تلزم الشركات والمؤسسات المشار إليها في المادة السابقة بالانتقل
من إنتاجها من الصوف المعدني خلال سنة ١٩٦٠ عما أنتجته خلال سنة ١٩٥٩ .
- مادة ٤ — تحديد سعر البيع للصوف المعدني وفقا للجدول المرافق ويلزم المنتج
بإيضاح سعر البيع على كل عبوة .
- وأما بالنسبة لسكيات المتجة قبل تنفيذ أحكام هذا القرار فيلزم البائع بوضع
سعر البيع على بطاقة تلتصق بالساعة .
- مادة ٥ — يبشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٥/٣/١٩٦٠ — المذ ٢٠ مكرر غير اعتيادي .

قرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٠

في شأن اعتبار صناعة المنظفات من الصناعات الأساسية
وتسعيها وتحديث مواصفاتها^(١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
على الاقليم المصري .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري
وتحديد الأرباح بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — تعتبر صناعة المنظفات من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام
المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٢ — على المصانع المنتجة للمنظفات أن تقوم بإنتاجها طبقا للمواصفات التي
تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ — تلتزم المصانع المشار إليها في المادة السابقة ألا تقلل من إنتاجها من
كل نوع من المنظفات عما أنتجته منها خلال سنة ١٩٥٩ .

مادة ٤ — يحدد سعر البيع بالنسبة لمنتجات المصانع المشار إليها وفقا للجدول
المرفق^(٢) .

مادة ٥ — تلتزم المصانع المشار إليها بالمواد السابقة بطبع اسم المنتج والمواصفات
والوزن الصافي للمادة وسعر البيع المستهلك وفقا للجدول المرفق على العبوة
أو على بطاقة تعلق عليها وذلك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .

وأما بالنسبة لكميات المنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا القرار فيلزم البائع بإيضاح
سعر المبيع للمستهلك على كل عبوة .

مادة ٦ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في الإقليم المصري
من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٠ / ٣ / ١٩٦٠ - العدد ٢٠ مكرر غيرا عتياى .

(٢) صدر القرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية في ١١ / ٥ / ١٩٦٠ - العدد ٣٥
مكرر بإضافة سلم إلى الجدول المرفق لقرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٠ ثم استبدل بالجدول المرفق
لقرار الوزاري رقم ١٩٦ لسنة ١٩٦٥ سالف الذكر الجدول المرفق لقرار ١٢٠ سنة ١٩٦٦
الوقائع المصرية في ٢٨ / ٦ / ١٩٦٦ العدد ٤٨ مكرر .

قرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٠
في شأن اعتبار صناعة الورق من الصناعات الأساسية
وتسهيروها وتحديد مواصفاتها^(١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
في الإقليم المصري .
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — تعتبر صناعة الورق من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام المادة ٦
من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

٢ — على المصانع المنتجة للورق أن تقوم بإنتاجها وفقا للمواصفات التي تسير عليها
وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ — تلتزم المصانع المشار إليها في المادة السابقة بالا تقلل من إنتاجها
من كل نوع من الورق عما أنتجته منها خلال سنة ١٩٥٩ إلا ترخيص من وزارة الصناعة .
مادة ٤ — يحدد سعر البيع بالعملة لمنتجات المصانع المشار إليها وفقا للجدول
المرفق^(٢) .

مادة ٥ — تلتزم المصانع المشار إليها في المواد السابقة بطبع اسم المنتج
والمواصفات ووزن المتر المربع وسعر البيع وفقا للجدول المرفق على بطاقة تعلق على
كل باقة أو بوبينه .

مادة ٦ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في الإقليم المصري من

تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٠/٣/١٩٦٠ - العدد ٢٠ مكرر .

(٢) المادة الثالثة بمعلقة بالقرار رقم ٤١ لسنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية في ١٠/٨/١٩٦٠ -

العدد ٦٣ مكرر

(٣) عدل الجدول بالقرار رقم ١٤ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

قرار رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٠

بتحديد نسبة ربح في تجارة الأدوات والاواني المنزلية المستوردة^(١)

وزير الترميم باقليم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الارباح والقوانين المعدلة له .
وعلى المرسوم الصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ بشأن اضافة شئون الاسعار للثمنين .

وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المعدلة له .
وعلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بتحديد الارباح بالنسبة لجميع الادوات المنزلية المستوردة المصنوعة من الصين بكافة انواعه المعدل بالقرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - يكون الحد الأقصى للربح عند البيع لاستهلك لجميع الأدوات والاوانى المنزلية المستوردة وقاما هو مبين أمام كل منها .

أولا - الأدوات المنزلية للمستوردة المصنوعة من الصين :

٤٥ / من تكاليف الاستيراد توزع كالآنى :

١٥ / من تكاليف الاستيراد للمستورد

٨ / من تكاليف الاستيراد لتاجر الجملة .

٢٢ / من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

ويقصد بالادوات المنزلية المصنوعة من الصين الأدوات المستخدمة لأغراض المائدة كالصحن والاساطين وفناجيل القهوة وفناجيل الشاى سواء بيعت بالاطقم أو المصنة أو القطعة وسواء كانت مصنوعة من الفخار أو اغباناس أو البورسلان بجميع أنواعها وألوانها ودرجاتها .

(٢) ثانيا - (١) الأدوات والاواني المنزلية المستوردة غير المصنوعة من الصين :

(١) الوثائق المصرية فى ١٧/٧ / ١٩٦٠ العدد ٥٤ مكرر .

وأظهر القرار رقم ٥٦٧ لسنة ١٩٦٩ فى شأن مواصفات الأدوات للمنزلية المصنوعة من البلاستيك .

(٢) البند ثانى معدل بالقرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٩٥ الوثائق المصرية فى ١٩/٩ / ١٩٦٠ - العدد ٧٣ مكرر .

٢٥٪ من تكاليف الاستيراد توزع كالآتي :

١٠٪ من تكاليف الاستيراد للمستورد .

٣٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر الجملة

١٢٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

ويقصد بالادوات والاولاى المنزلية المستوردة غير المصنوعة من الصيني الادوات والاولاى المستخدمة لاجراض المائدة والطبخ كالملاعق والشوك والسكاكين وفرامه اللحوم والصفاة وأواني الطهي وغير ذلك من المواد الواردة في بنود القسم الخامس عشر من التعريفة الجمركية .

(ب) تضاف تكاليف تفضيض وطلاء الشوك والسكاكين والملاعق إلى تكاليف

الاستيراد المنصوص عليها في المادة ٣ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه

بما لا يجاوز ٨٠ مليما (ثمانون مليما) عن كل جرام من الفضة استعمل في عملية التفضيض أو ١٥ مليما (خمس عشرة مليما) لطلاء القطعة الواحدة وبشرط أن يؤيد ذلك بالمستندات الصحيحة وأن تدفع كل قطعة مفضضة ببيان مقدار ما بها من فضة وأن تشفع بعم وزن صادر من قباني معتمد .

كما تضاف تكاليف الإضافات المحلية وتركيب الادوات المنزلية التي ترد مفككة إلى

تكاليف الاستيراد المشار إليها بما لا يجاوز ١٥٪ من تكاليف الاستيراد وبشرط

أن تؤيده بالمستندات التي تثبت أن عملية الاضافة أو التركيب تمت بمعرفة البائع .

(ج) يحظر تفضيض ما يزيد على ١٠٪ من اجمالي مشمول ترخيص الاستيراد

أو ما يشتره التجار من المستوردين من الشوك والسكاكين والملاعق بمتوسط

وزن يزيد على ٩٠ جرام فضة في قطعة الواحدة .

ويستثنى من أحكام هذا البند أطقم الشوك والسكاكين والملاعق المستوردة التي

تفضض وذلك إذا زاد متوسط وزن الفضة التي استخدمت في التفضيض على ٩٠ر .

جرام لقطعة الواحدة .

(١) ثالثا - الأدوات والاولاى المنزلية المستوردة المصنوعة من الزجاج أو

البلاور بجميع أنواعه ومسمياته :

٤٥٪ من تكاليف الاستيراد توزع كالآتي :

١٥٪ من تكاليف الاستيراد للمستورد .

(١) ليند ثالثا مضاف بالقرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه

٨. / من تكاليف الاستيراد لتاجر الجملة .
 ٢٢. / من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .
 مادة ٢ — يلقى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .
 مادة ٣ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره بالنسبة للبند (أولاً) واعتباراً من ١٦ أغسطس سنة ١٩٦٠ بالنسبة للبند (ثانياً) .

قرار رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٠ بتحديد أسعار الأدوية المستوردة (١)

وزير التجويز بإقليم مصر
 بعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له .
 وعلى موافقة لجنة تسعير الأدوية بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٩٦٠ .
 وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ — تخفض أسعار البيع للمستهلك بالنسبة للأدوية المستوردة والابان الأطفال بكافة أنواعها بمقدار ٢٥. / من آخر تسعير لها منشور بمجداول التسعير الجبرى .
 مادة ٢ — يحدد ربح الصيدلية بمقدار ١٦. / من سعر شراء الأدوية المستوردة تسليم موانئ الإقليم المصرى .
 مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة فى المادة ٩ من الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .
 مادة ٤ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية . ويعمل به في إقليم مصر اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٦٠ .

(١) الوقائع المصرية فى ٢٢/٨/١٩٦٠ - العدد ٦٦ مكرراً .

قرار رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٦٠

في شأن اعتبار صناعة السجاد من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها (١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الاقليم المصري والقوانين المعدلة .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - تعتبر صناعة السجاد من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٢ - على المصانع المنتجة لسجاد الموضحة بالجدول المرافق أن تقوم بإنتاجه وفقاً للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ - يحدد سعر البيع بالنسبة لمنتجات المصانع المشار إليها وفقاً للجدول المرافق .

مادة ٤ - تلزم المصانع المشار إليها في المواد السابقة بطبع اسم المنتج والمواصفات وسعر البيع للمستهلك وفقاً للجدول المرافق مع البائع وذلك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .

أما بالنسبة للكميات المنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا القرار فيلزم البائع بوضع اسم الصنف المنتج وسعر البيع للمستهلك على بطاقة توضع في مكان ظاهر بالهمل .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به الاقليم المصري اعتباراً من ٥ مايو سنة ١٩٦٠ .

(١) الوقائع المصرية في ٥/٥/١٩٦٠ - العدد ٣٥ ملحق .

وسنر القرار رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية في ١٢/١١/١٩٦٠ - العدد ٨٨ مكرراً بالإضافة جدول إلى الجدول المرافق لقرار رقم ٢٤٥ سنة ١٩٦٠ .
كما صدر القرار رقم ٨٥٢ سنة ١٩٦٣ الوقائع المصرية في ٨/٨/١٩٦٣ - العدد ٦١ ملحق بتحديد أسعار السجاد .

قرار رقم ٤١٠ لسنة ١٩٦٠
في شأن اعتبار صناعة ماكينات الخياطة من الصناعات
الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها^(١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
 بالأقليم المصرى والقوانين المعدلة .
 وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى
 وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
 وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ - تعتبر صناعة ماكينات الخياطة من الصناعات الأساسية في مفهوم
 أحكام المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .
- مادة ٢ - على المؤسسات المنتجة لهذه السلعة أن تقوم بإنتاجها وفقا للمواصفات
 التى تسير عليها وقت صدور هذا القرار .
- مادة ٣ - يحدد سعر بيع ما كينة الخياطة وفقا للجدول المرافق لهذا القرار .
- مادة ٤ - يُلحَر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به فى إقليم مصر من
 تاريخ نشره .

للسانع الحربية

سعر البيع				البيان
من المصنع للتجار والمؤسسات الحكومية تسليم بمعرض البيرة بالقاهرة		من التجار تسليم على التاجر		
مليم	جنيه	مليم	جنيه	
—	٣٠	—	٣٣	ماكينة خياطة تهرتتى بالرجل
—	٢٣	—	٢٥	» » » باليد
٥٠٠	٣٥	—	٣٩	» » » بالرجل والموتور
٥٠٠	٢٨	—	٣١	» » » باليد والموتور

(١) الوقائع المصرية في ١٥/٣/١٩٦٠ - العدد ٦٣ مكرر غير اعتيادى .

قرار رقم ٤١١ لسنة ١٩٦٠

في شأن اعتبار صناعة الدرجات من الصناعات الأساسية

وتسعيرها وتحديد مواصفاتها^(١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ سنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
بالإقليم المصري والقوانين المعدلة له .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد
الأرباح للعدل بالقانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - تعتبر صناعة الدرجات من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام
المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٢ - على المؤسسات الانتاجية للدرجات أن تقوم بإنتاجها وفقا للمواصفات
التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ - تلزم المؤسسات المشار إليها بالأقلال من إنتاجها من الدرجات
عن المعدل الذي تسير عليه وقت صدور هذا القرار إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

مادة ٤ - يحدد سعر بيع الدرجات وفقا للجداول المرافقة لهذا القرار^(٢) .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في إقليم مصر من
تاريخ نشره .

شركة النصر لصناعة الدرجات

سعر البيع				الصف
من المصنع للجزار	من التاجر للمستهلك	تسليم على التاجر	تسليم على المستهلك	
مليم	جنيه	مليم	جنيه	درجاجة مقاس ١٨ (نصر ٦٠١)
—	١٢	—	١٤	
١٧	—	٧٠٠	١٨	درجاجة اسبور (نصر ٦٠٩)

(١) الوقائع المصرية في ١٥/٨/١٩٦٠ - العدد ٤٣ مكرر .

(٢) مدلل الجداول بالقرار رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦٣ الوقائع المصرية في ٢/٧/١٩٦٣ - العدد

١٦ مكرر .

قرار وزارى رقم ٤١٥ لسنة ١٩٦٠
 فى شأن اعتبار صناعة أجهزة رش النباتات من الصناعات الأساسية
 وتسميرها وتحديد مواصفاتها^(١)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
 فى الإقليم المصرى والقوانين للمدلة له .
 وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسمير الجبرى وتحديد
 الأرباح للمدلى بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
 وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ - تعتبر صناعة أجهزة رش النباتات من الصناعات الأساسية فى مفهوم
 أحكام المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .
- مادة ٢ - على للوحدات المنتجة للأجهزة المذكورة وأجزائها أن تقوم بإنتاجها
 وفقا للمواصفات التى تسمى عليها وقت صدور هذا القرار .
- مادة ٣ - يحدد سعر بيع الأجهزة المذكورة وفقا للجدول المرافق^(٢) .
- مادة ٤ - تلزم المؤسسات المشار إليها فى المواد السابقة بإيضاح اسم المنتج
 والسعر المحدد للمستهلك على الجهاز وفقا للجدول المرافق وذلك بالنسبة لما ينتج بعد
 تنفيذ هذا القرار . أما بالنسبة للكميات المنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا القرار
 فيلزم البائع بوضع اسم الصنف وللتنتج وسعر البيع للمستهلك على بطاقة توضع فى
 مكان ظاهر بالمحل وعلى العينة المعروضة .
- مادة ٥ - يلغى هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به فى إقليم مصر من تاريخ نشره .

المصانع الحربية

سعر البيع				الصنف
إلى المستهلك تسليم عجلات البيع		من المصنع إلى بنك التسليف والمصالح والهيئات الزراعية أو التجار تسليم المصنع		
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جهاز رش النباتات
٢٠	٤٥٠	١٨	٦٠٠	

(١) الوقائع المصرية فى ١٥/٨/١٦٦١ - العدد ٥٣ مكرر .

(٢) معدل بالقرار رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية فى ٢٣/١/١٩٦٤ - العدد ٨ .

قرار رقم ٤١٦ لسنة ١٩٦٠
في شأن اعتبار صناعة السيارات من الصناعات
الأساسية وتسميرها وتحديد مواصفاتها^(١).

وزير الصناعة للركزى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتسميرها
في الإقليم للمصرى والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى
وتحديد الأرباح للمعدن بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة

قرر :

- مادة ١ - تعتبر صناعة السيارات من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام
المادة (٦) من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .
- مادة ٢ - على المؤسسات المنتجة للسيارات أن تقوم بإنتاجها وفقا للمواصفات
التي تسمير عليها وقت صدور هذا القرار .
- مادة ٣ - تلزم المؤسسات المشار إليها بالأقل من إنتاجها من السيارات
عن المعدل الذى تسمير عليه وقت صدور هذا القرار إلا بترخيص من وزارة الصناعة .
- مادة ٤ - يحدد سعر بيع السيارات وفقا للجدول المرافق لهذا القرار .
- مادة ٥ - يُلغى هذا القرار في الولايات المصرية ويعمل به في إقليم مصر من
تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٥/٨/١٩٦٠ - العدد ٦٣ مكرر .
وانظر القرار ٦٩٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تحديد أسعار السيارات .

قرار رقم ١٧ لسنة ١٩٦٠

في شأن اعتبار صناعة الهيايس من الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاتها وأسعارها (١)

وزير الصناعة المركزي .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الإقليم المصري .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لثئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٠ .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — تعتبر صناعة الهيايس من الصناعات الأساسية في مفهوم المادة ٦ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٢ — على الشركة الوارد ذكرها في الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج الهيايس وفقا للمواصفات التى تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ — يحدد سعر بيع منتجات الشركة سائفة الذكر وفقا للجدول المرافق .

مادة ٤ — يلزم المصنع بإيضاح سعر البيع للمستهلك على كل عبوة بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار أما بالنسبة لكميات المنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا القرار فيلزم البائع بإيضاح سعر البيع على بطاقة تلصق على العلبة أو غلافها .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في الإقليم المصري من تاريخ نشره .

الشركة المصرية للصناعات الخفيفة

سعر البيع		الصف
من التاجر للمستهلك	من المصنع للتاجر	
مليم ٣٠	مليم ٢٢ر٥	دبوس ليرة ٥٠ جرام
٥٠	٤٠	دبوس ليرة ١٠٠ جرام
٧	٥	ورق مائة دبوس
٩٥٠	٧٢٠	الفاروسة ١٤٤ ورقة

(١) الوقائع المصرية في ١٥ أغسطس ١٩٦٠ — العدد ٦٣ مكرر غير اعتيادى .

قرار رقم ٤١٨ لسنة ١٩٦٠

في شأن اعتبار صناعة غاز الكلور من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها^(١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الإقليم المصري والقوانين المعدلة له .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ — تعتبر صناعة غاز الكلور من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ ساللة الذكر .
- مادة ٢ — على الشركة المنتجة لغاز الكلور أن تقوم بإنتاجه وفقاً للمواصفات التي تسير عليها . وقت صدور هذا القرار .
- مادة ٣ — تلتزم الشركة المشار إليها ألا تقلل من إنتاجها السنوي مما أنتجته خلال عام ١٩٩٠ إلا بترخيص من وزارة الصناعة .
- مادة ٤ — يحدد سعر بيع الغاز الكلور وفقاً للجدول المرفق .
- مادة ٥ — تلتزم الشركة المشار إليها في المواد السابقة بإثبات اسم المنتج وصافي وزن العبوة . عليها .
- مادة ٦ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في الإقليم المصري . من تاريخ نشره .

شركة إقطان كفر الزيات

سعر البيع للطن				الصف
مسلّم للمستهلك		مسلّم المصنع		
مليم	جنيه	مليم	جنيه	
٥٠٠	٦٣	٥٠٠	٥٦	كلور سائل بالطن

(١) الوقائع المصرية في ١٥/٨/١٩٦٠ - العدد ٦٣ مكرر غير اعتيادي .

قرار رقم ٤١٩ لسنة ١٩٦٠
في شأن اعتبار صناعة الخرطوش من الصناعات
الأساسية وتسعيرها وتحديد مواعيد وأصنافها^(١)

وزير الصناعة المركزي
بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
في الإقليم المصري والقوانين المعدلة له .
وعلى المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بتسعين الجبى وتحدد
الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ - تعتبر صناعة الخرطوش الفارغ من الصناعات الأساسية في أحكام
المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .
مادة ٢ - على الشركات والمؤسسات المنتجة للخرطوش بنوعيه أن تقوم
بإنتاجه وفقاً للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .
مادة ٣ - تلزم الشركات والمؤسسات المشار إليها بالأقل من إنتاجها
السوى مما أنتجته خلال ١٩٥٩ إلا بترخيص من وزارة الصناعة .
مادة ٤ - يحده سعر بيع الخرطوش الفارغ والمعبأ وفقاً للجدول المرفق .
مادة ٥ - تلزم الشركات والمؤسسات المشار إليها في المواد السابقة بإثبات علامة
المنتج والسعر المحدد للمستهلك على العبوة وفقاً للجدول المرفق وذلك بالنسبة
لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار أما بالنسبة للكميات المنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا
القرار فيلزم البائع بوضع علامة المنتج وسعر البيع للمستهلك على بطاقة تعلق على العبوة .
مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في إقليم مصر
من تاريخ نشره .

الخرطوش المبأ ١٢، ١٦، ٦٥ إنتاج وتعبئة المصانع المحلية

سعر البيع				الصف
من المصنع للتاجر		من التاجر للمستهلك		
لم	جنيه	لم	جنيه	خرطوش معبأ ٦٥/١٦٠١٧ بألف بالوحدة
—	٢٥	—	٢٧	
—	—	٢٧	—	

(١) الوقائع المصرية في ١٥/٨/١٩٦٠ - العدد ٦٣ مكرر .

قرار رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٦٠
في شأن تحديد أسعار المواد البترولية^(١)

وزير الصناعة المركزي
بعد الإطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
على الإقليم المصري.
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - تعدد أسعار المواد البترولية وفقاً لما هو مبين بالجدول المرافق .
مادة ٢ - يلزم هذا القرار في الواقع المصرية ويحمل به في الإقليم المصري
من تاريخ نشره .

المواد البترولية

سعر البيع للمستهلك بالليل				الصف
٢٠ لتر	١٠ لتر	٥ لتر	٤ لتر	
٨٤٠	٤٢٠	٢١٠	٤٢	بنزين عادى
٩٦٠	٤٨٠	٢٤٠	٤٨	بنزين ممتاز
٢٠٠	١٠٠	٥٠	١٠	(٢) كيروسين بالكوبونات ..
٣٦٠	١٨٠	٩٠	١٨	كبريتين حر
٢٦٠	١٣٠	٦٥	١٣	(٣) سولار

(١) الواقع المصرية في ١٩٦٠/٨/٢١ - العدد ٦٤ مكرر .
(٢) صدر القرار رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ الواقع المصرية في ١٩٦٧/٣/١ - العدد ٢ مكرر .
وهنى بأن يمدد سعر بيع الكيروسين للمستهلك ليكون ٢٠ ملياً لتر الواحد من ١٩٦٧/٣/١ .
(٣) صدر القرار رقم ٥٥٢ لسنة ١٩٦٧ الواقع المصرية في ١٩٦٧/٧/١٨ - العدد ٦٤ مكرر .
وهنى بأن يمدد سعر بيع السولار للمستهلك ليكون ١٥ ملياً لتر .

قرار رقم ٥٩٣ لسنة ١٩٦٠

في شأن تحديد أسعار منتجات شغل السنارة والملابس الخارجية (الصوفية) (١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الإقليم المصري .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

(٢) وعلى القرار الوزاري رقم ٣٦٤ لسنة ١٩٥٨ الصادر بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٨ في شأن اعتبار صناعة شغل السنارة والملابس الخارجية الصوفية من الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاتها .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يحدد سعر بيع منتجات شغل السنارة والملابس الخارجية الصوفية وفقاً للجدول المرافق ويلزم البائع بإيضاح سعر البيع للمستهلك على كل قطعة مع مراعاة الملاحظات الواردة بذلك الجدول .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١١/٥/١٩٦٠ - العدد ٨٦ مكرر .

(٢) القرار رقم ٣٦٤ نشر بالوقائع المصرية في ٩/١٠/١٩٥٨ - العدد ٧٩٠ .

قرار رقم ٥٩٦ لسنة ١٩٦٠

في شأن اعتبار صناعة الحديد والصلب من الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاتها وأسعارها (١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها بالإقليم المصري والقوانين المعدلة .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى أرنائه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — تعتبر صناعة الحديد والصلب من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ مالف الذكر .

مادة ٢ — على شركة الحديد والصلب المصرية إنتاج كتل الصلب وفقا للمواصفات التي تدير عليها وقت صدور القرار .

مادة ٣ — تلتزم الشركة المشار إليها بالأقل من إنتاجها من كتل الصلب من المعدل الذي تدير عليه وقت صدور هذا القرار إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

٤ — يحدد سعر بيع كتل الصلب وفقا للجدول المرافق بهذا القرار .

مادة ٥ — يلش هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به في الأقليم المصري من تاريخ نشره .

سعر البيع تسليم المصانم بالتين بحلوان						بيان
شركة الدلتا		الشركة الأهلية		شركة النحاس		
مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	كتل حديد نصف مشكلة مقاس
—	٤٠	—	٤٠	٥٠٠	٣٩	١٤٠ × ١٤٠ ملليمتر تقريبا

(١) الوقائع المصرية في ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٠ - العدد ٨٦ .

قرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١

بتشكيل لجان التسعيرة بالمحافظات بالإقليم المصري^(١)

وزير التموين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على المادة الأولى من الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بشئون التسعيرة الجبري وتحديد الأرباح .

وعلى للرسوم الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ في شأن اختصاص
وزير التموين .

وعلى القرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٤ بتشكيل لجان التسعيرة بالمحافظات .

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الادارة المحلية
ولاحقه التنفيذية .

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باللائحة
التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية .

قرر :

(٢) مادة ١ — تؤلف لجنة التسعيرة في محافظة القاهرة على الوجه الآتي :

المحافظ أو مدير الأمن عند غيابه رئيساً

أعضاء { مراقب عام منطقة القاهرة التولية أو من ينوب عنه .
موظف في مصلحة التسويق الداخلي برتبة مدير عام المصلحة .
موظف في وزارة الزراعة ترشحه الوزارة .
عضوان من الترفة التجارية المصرية بالقاهرة يرشهما رئيس الترفة .

(١) الوقائع المصرية في ١٩٦١/٤/٦ - العدد ٢٨ ملحق .

(٢) للمادة الأولى بمجلة بالقرار ١٤ لسنة ١٩٦٧ الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٣/٤ - العدد ١٨.

- أعضاء {
- عضو في المؤسسة المصرية لسلع الغذائية ترشحه المؤسسة .
 - عضو من الاتحاد الاشتراكي يرشحه السيد الأمين العام للاتحاد الاشتراكي بمحافظة القاهرة .
 - عضو من الاتحاد الاشتراكي يرشحه السيد الأمين العام للاتحاد الاشتراكي بمحافظة الجيزة .
 - عضو من الجمعية التعاونية لتسويق الخضار والفواكه بمحافظة القاهرة يرشحه رئيسها .
 - عضو من الجمعية التعاونية لتسويق الخضار والفواكه بمحافظة الجيزة يرشحه رئيسها .

(١) مادة ٣ — تؤلف لجنة التسعير في محافظة الاسكندرية على الوجه الآتي :

الحفظ أو مدير الأمن عند غيابيه رئيسا

- أعضاء {
- مراقب عام منطقة الاسكندرية التموينية أو من ينوب عنه .
 - عضوان من مجلس المحافظة يرشحهما المجلس
 - ثلاثة أعضاء من التفرقة التجارية المصرية يرشحهم رئيس التفرقة .
 - أحد الأحماتدة الفنيين بكلية الزراعة بجامعة الاسكندرية .
 - يرشحه العميد
 - عضو من الجمعية التعاونية الزراعية بالاسكندرية يرشحه .
 - مجلس إدارتها
 - مدير فرع الجمعية التعاونية للركنية الاستهلاكية بالاسكندرية .
 - ثلاثة من المستهلكين يرشحهم رئيس اللجنة

(٢) مادة ٣ — تؤلف لجان التسعير في باقي المحافظات فيما عدا محافظات الحدود على الوجه الآتي :

- الحفظ أو مدير الأمن عند غيابيه رئيسا
- مدير تموين المحافظة
- أعضاء {
- عضو من الجمعية التعاونية المركزية إن وجدت يرشحه .
 - مجلس إدارتها

(١) المادة الثانية لمعدلة بالقرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٣ ١٩٦٣/٤/١٦ -
المحدد ٢٩ ملحق .

(٢) المادة الثالثة لمعدلة بالقرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٣ ١٩٦٣/٤/١٦ -
المحدد ٢٩ ملحق .

- عضو من مجلس المحافظة يرشحه المجلس
- عضوان من الفرقة التجارية المصرية بإقامة المحافظة يرشحهما
- رئيس الفرقة
- أعضاء {
- اثنان من تجار المحافظة يرشحهما رئيس اللجنة
- ثلاثة من المستأجرين بالمحافظة يرشحهم رئيس اللجنة

مادة ع - - - - - تؤلف (لجنة التسعير) في محافظات الحدود على الوجه الآتي :

(١) محافظة الصحراء الغربية :

- رئيسا محافظ الصحراء الغربية أو مدير الأمن عند غيابه
- أعضاء {
- مأمور قسم مرسى مطروح
- مدير تموين المحافظة
- عضوين من مجلس المحافظة يرشحهما المجلس
- مساعد مأمور حمرك مرسى مطروح
- عمدة مرسى مطروح
- أحد تجار المحافظة يرشحه رئيس اللجنة
- (٢) محافظة سيناء :

- رئيسا محافظ سيناء أو مدير الأمن عند غيابه
- أعضاء {
- مأمور قسم سيناء
- كبير كتاب المحافظة
- مراقب تموين المحافظة
- مأمور حمرك العريش
- عمدة العريش :
- تاجران من تجار المحافظة يرشحهما رئيس اللجنة

(١) معلقة بالقرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٧ الواقع المصرية في ٢٩/٧/١٩٦٣ - العدد ٥٨ معلق .

(٢) معلقة بالقرار ١٣٣ لسنة ١٩٦٢ الواقع المصرية في ١٠/٥/١٩٦٢ - العدد ٣٧ -

(١٠) (ج) محافظة الصحراء الجنوبية :

رئيسا محافظ الصحراء الجنوبية أو مدير الأمن عند غيابه

أعضاء { مأمور مركز الخارجة
مراقب تموين المحافظة
معدة الخارجة
ثلاثة من تجار المحافظة يرشحهم رئيس اللجنة

(١١) (د) محافظة البحر الأحمر :

رئيسا محافظ البحر الأحمر أو مدير الأمن عند غيابه

أعضاء { مأمور مركز الفردقة
مفتش صحة المحافظة
كبير كتاب المحافظة
مراقب تموين المحافظة
معاون جمرات الفردقة
معدة الفردقة
عضو من اللجنة التعاونية لشركة شل يرشحه مجلس إدارتها .
تاجر من المحافظة يرشحه رئيس اللجنة

مادة ٥ — للجان التسمير أن تأخذ رأى من ترى من ذوى الخبرة في المسائل التي تعرض عليها على أن يكون رأيهم استشاريا .

مادة ٦ — يلغى القرار ٣٠ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

مادة ٧ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) و(٢) معلقة ضمنا بالقرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٢ الوقائع المصرية في ١٠/٥/١٩٦٢
المعدل ٣٧ وينص القرار المذكور على أن تكون رئاسة لجان التسمير بالمحفظات على الوجه الآتي:
المحافظ أو مدير الأمن عند غيابه رئيسا .

قرار رقم ١٠/٨ لسنة ١٩٦١

في شأن تعيين حد أقصى للوائد الإتفاقية من بيع السلع
المسكرة أو المحددة الربح في تجارتها بالأجل^(١)

وزير الخزين بإقليم مصر

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى بتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ وللقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد الأرباح في بعض السلع وتقرير
الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها وكيفية الإعلان عن هذه الأسعار والقرارات
المعدلة له .

وبناء على ما تناه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - على التجار الذين يبيعون السلع المسكرة أو المحددة الربح في تجارتها
مراعاة الحد الأقصى للوائد الإتفاقية المنصوص عليه في المادة ٢٢٧ من القانون
المدنى عند بيعهم هذه السلع بالأجل .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة
٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٥ مايو لسنة ١٩٦١ - العدد ٣٩ ملحق .

قرار رقم ١٣٠ لسنة ١٩٦١

في شأن اعتبار صناعة أوعية وأنايب البطاريات من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها (١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الإقليم المصري والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قررة

مادة ١ - تعتبر صناعة أوعية وأنايب البطاريات من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام المادة (٦) من القانون ٢١ لسنة ١٩٥٨ - سالف الذكر .

مادة ٢ - على المؤسسات والمصانع المنتجة لهذه السلع أن تقوم بإنتاجها وفقا للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ - تلتزم المؤسسات والمصانع المشار إليها ألا تقلل من إنتاجها السنوي من أوعية وأنايب البطاريات عما أنتجته منه خلال عام ١٩٦٠ . إلا بقرخص من وزارة الصناعة

مادة ٤ - يحدد سعر بيع أوعية البطاريات الجافة وفقا للجدول المرافق لهذا القرار (٢)

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .

سعر بيع المليون وحدة تسليم المنتج المتاح	المقاس
٤٠٠٠ جنيه	٣ ر ١٣ × ٤٧ مم
٤٧٠٠	٦ ر ١٩ × ٣٤ مم
٥٤٠٠	٦ ر ١٩ × ٥٤ مم
٦٣٠٠	٦ ر ٢٣ × ٤٥ مم
١٠٨٠٠	٥ ر ٣١ × ٥٧ مم
١٢٥٠٠	٥ ر ٣١ × ٧٢ مم

(١) الوقائع المصرية رقم ٩٥ / ٣ / ١٩٦١ - عدد ٣٠ ملحق .

(٢) معدل بالقرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٦ الوقائع المصرية في ١٥ / ٢ / ١٩٦٦ - العدد ١٢ مكرر .

قرار رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٢

في شأن حظر تعبئة المواد الغذائية الخاضعة للتسعير الجبرى في عبوات خاصة
تؤدى إلى زيادة السعر الرسمى المحدد ليعمما^(١)

وزير التموين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم الصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ فى شأن إضافة شئون الأسعار للتموين .
وعلى القرار رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن حظر تعبئة المواد الغذائية الخاضعة للتسعير
الجبرى فى عبوات خاصة تؤدى إلى زيادة السعر الرسمى إلا بترخيص من وزارة التموين .
وعلى القرار رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تعبئة الأرز الأبيض النقى أى مادة
غذائية أخرى مسعرة فى عبوات خاصة .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يحظر بنير ترخيص من وزارة التموين تعبئة المواد الغذائية الخاضعة
للتسعير الجبرى فى عبوات خاصة تؤدى إلى زيادة السعر الرسمى المحدد ليعمما .

مادة ٢ — يشترط قيمن يطلب الترخيص فى تعبئة الأرز فى عبوات خاصة
الشروط الآتية :

(١) ألا يكون الطالب من أصحاب مضارب الأرز أو شريكا فى مضرب منها
أو يعمل لحساب إحداها .

(٢) ويستثنى من هذا الشرط المضارب القيرى وزير التموين استثناءها للصالح العام .

(١) الوقائع المصرية فى ١٩٦١/٧/٦ — الممد ٥٣

(٢) الفقرة الأخيرة من البند (١) من المادة الثانية مضافة بالقرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٢ الوقائع
المصرية فى ١٩٦٢/٤/٢ — الممد ٢٦ ملحق

(ب) أن يكون الطالب مقيدا في السجل التجارى منذ عشر سنوات على الأقل
حق صدور هذا القرار لتجارة الأرز ولا يسرى هذا الشرط على الاغصان
المرخص لهم بتعبئة الأرز قبل العمل بهذا القرار .

ويستثنى من هذا الشرط الشركات والمؤسسات التى يرى وزير التموين استثنائها
لفصل العام .

(ج) أن يكون لدى الطالب مصنعا مجهزا تجهزا فنيا مستوفيا للشروط الصعبة
مرخصا له بتعبئة وتعبئة الأرز الأبيض النقي أو أى مادة غذائية أخرى مسعرة
يرغب فى تعبئتها تعبئة خاصة .

مادة ٣ - على المعبئ للأرز الأبيض النقي أو أى مادة أخرى مسعرة
برغبون فى تعبئتها أن يتبعوا جميع الشروط والمواصفات والأسعار التى تحددها
الوزارة فى هذا الشأن .

مادة ٤ - يحظر على من يرخص له فى التعبئة أن يكون له أكثر من مصنع
واحد كما يحظر عليهم بغير ترخيص من الوزارة التنازل عن المصنع لغيره أو تأجيره
أو تجديد مدة سريان الايجارة على أن يكون الترخيص لمدة سنة تجدد بموافقة الوزارة .

مادة ٥ - كل مخالفة لأحكام المادة الثانية من هذا القرار يعاقب عليها بغرامة
لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها .

وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة فى
المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

مادة ٦ - يلقى القرار ان رقى ١٠ لسنة ١٩٥٦ ، ٦١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليهما .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٦١

بتحديد مواصفات سكر البودرة الخلووط المعبأ المخصص (١)
لصناعة الحلوى

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير
الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المدلة له ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - لا يجوز بيع السكر البودرة الخلووط المعبأ المخصص لصناعة الحلوى ،
أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان مطابقا للمواصفات الآتية :

(١) عبوة زنة كيلو جرام صافى :

سكر بنسبة ٩٨.٩٪

وقانيليا بنسبة ١٪ (٢)

نشا بنسبة ١٪ .

(ب) عبوة زنة ٤٥٠ جرام صافى :

سكر بنسبة ٩٧٪

نشا بنسبة ٣٪ .

مادة ٢ - على الأشخاص المرخص لهم فى تعبئة سكر البودرة الخلووط المشار
إليه فى المادة السابقة أن يلتزموا على العبوات البيانات الآتية :

(١) اسم المعبئ وعنوانه ورقم وتاريخ ترخيص التعبئة الصادرة له من الوزارة .

(ب) الوزن الصافى للعبوة .

(ج) نسب الخلوط الموضحة فى المادة السابقة وتاريخ التعبئة .

(د) الممر المحدد لبيع العبوة للمستهلك .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام المادة (٢) من هذا القرار يعاقب عليها بغرامة .

لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنهما . وكل مخالفة أخرى لأحكام .

هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة فى المادة ٩ من المرسوم بقانون ١٦٣

لسنة ١٩٥٠ المشار إليه

مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية فى ١١/٢٣/١٩٦١ - المذد ٣ ملحق .

(٢) مصححة بالاستدراك المنشور بالوقائع المصرية فى ١٥/١/١٩٦٢ - المذد ٥ .

قرار رقم ٣٤١ لسنة ١٩٦١

في شأن تحديد أسعار شغل السنارة من الملابس الداخلية^(١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
في الإقليم المصري .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ١٢ أغسطس ١٩٥٨
في شأن اعتبار صناعة شغل السنارة من الملابس الداخلية من الصناعات الأساسية .

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٦٠ الصادر في أول مايو سنة ١٩٦٠
في شأن مواصفات إنتاج شغل السنارة من الملابس الداخلية .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة

قرر :

مادة ١ - يحدد سعر بيع شغل السنارة من الملابس الداخلية المنتجة وفقاً
لقرار الوزاري رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٦٠ للشار إليه وفقاً للجدول المرفق لهذا القرار
ويلزم البائع بإيضاح سعر البيع من كل قطعة .

مادة ٢ - يفسر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في إقليم مصر من
تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٥/٦/١٩٦١ - العدد ٤٧ مكرر .

قرار رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٦١
في شأن تحديد أسعار المحولات الكهربائية (١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
 على الإقليم المصري
 وعلى لارسم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاصة بشئون التسعير الجبري وتحديد
 الأرباح للعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
 وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ - تعتبر صناعة المحولات من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام المادة ٦
 من القانون رقم ٢١ الكهربائية لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .
- مادة ٢ - على الشركة المنتجة لهذه السلعة أن تقوم بإنتاجها وفقا للواصفات التي
 تسيطر عليها وقت صدور هذا القرار .
- مادة ٣ - يحدد سعر بيع المحولات الكهربائية وفقا للجداول المرفقة لهذا
 القرار (٢) .
- مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في إقليم مصر من
 تاريخ نشره .

شركة النصر لصناعة المحولات والمنتجات الكهربائية

سعر البيع - تسليم المصنع		المنفذ
جنيه		
٥١٥		محول كهربائي ٥٠ ك ف أ
٦٦٠		» » ١٠٠ ك ف أ
٧٥٠		» » ١٦٠ ك ف أ
٩٠٥		» » ٢٠٠ ك ف أ
١٢٧٠		» » ٣٠٠ ك ف أ
١٩٤٠		» » ٥٠٠ ك ف أ
١٠٨٠		» » ٧٥٠ ك ف أ
٢٣٠٠		» » ١٠٠٠ ك ف أ

(١) الوقائع المصرية في ١٠/٦/١٩٦١ - العدد ٤٧ مكرر .

(٢) معدل القرار رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٦ الوقائع المصرية في ١٥/٣/١٩٦٦ - العدد ٢٠ مكرر

قرار رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٦١

في شأن اعتبار صناعة معجون الأسنان وصابون الحلاقة من
الصناعات الأساسية وتسميرها وتحديد مواصفاتها^(١)

وزير الصناعة المركزي .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
في الإقليم المصري .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبوى
وتحديد الأرباح بالقانون المعدل رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — تعتبر صناعة معجون الأسنان وصابون الحلاقة بأنواعه المختلفة من
الصناعات الأساسية في مفهوم المادة (٦) من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .
مادة ٣ — على المؤسسات الواردة ذكرها في الجداول المرفقة أن تقوم بإنتاج
معجون الأسنان وصابون الحلاقة بأنواعه المختلفة وفقا للمواصفات التي تدير عليها
وقت صدور القرار .

مادة ٣ — تلتزم المؤسسات المشار إليها في المادة السابقة بالألتزام من إنتاجها
السوى من معجون الأسنان وصابون الحلاقة مما أنتجته سنة ١٩٦٠ .

مادة ٤ — يحدد سعر البيع لمنتجات المؤسسات سالفة الذكر وفقا للجدول
المرفق ويلتزم البائع بإيضاح سعر البيع على السلعة وفقا لذلك الجدول .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحمل به في إقليم مصر من
تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية ل ١٥/٦/١٩٦١ - العدد ٤٧ مكرر .

قرار رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٦١

في شأن اعتبار صناعة اجهزة تكييف الهواء من الصناعات الأساسية وتسعيرها
وتحديد مواصفاتها (١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
في الاقليم المصري والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التدمير الجبرى
وتحديد الأرباح المعدل بقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وهل ما ارتآه مجلس الدولة

قرر :

مادة ١ — تعتبر صناعة أجهزة تكييف الهواء من الصناعات الأساسية في مفهوم
احكام المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٢ — على الشركات المنتجة لأجهزة تكييف الهواء أن تقدم بإنتاجها
وفقا للمواصفات التي تدير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ — تلزم الشركات المشار إليها بالأداء من انتاجها من أجهزة
تكييف الهواء عن المعدل الذى تدير عليه وقت صدور هذا القرار إلا بترخيص
من وزارة الصناعة .

مادة ٤ — يحدد سعر بيع أجهزة تكييف الهواء وفقا للجدول المرافق
لهذا القرار (٢) .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحمل به في الاقليم مصر
من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٩٦١/٦/٢١ - العدد ٤٨ .
(٢) ممثل بالقرار رقم ٦٩٨ لسنة ١٩٦٥ الوقائع المصرية في ١٩٦٥/١٢/١ العدد ٩٣ مكرره

أجهزة تكييف الهواء

سعر البيع للمستهلك قديماً	الصف
	<u>شركة الدلتا التجارية</u>
٢٦٠	جهاز تكييف الهواء ليدريال قدرة ١ ٣ حصان أو ١ طن تبريد مزود بدورة عكسية للتسخين
٢٧٠	جهاز تكييف هواء ليدريال قدرة ٢ حصان أو ١ ٣ ٥ طن تبريد مزود بدورة عكسية للتسخين
	<u>شركة النصر للهندسة والتبريد كولدير</u>
٣١٥	جهاز تكييف هواء كولدير قدرة ٢ حصان مزود بدورة عكسية للتسخين

ملحوظة : تسلم أجهزة ليدريال في محل المستهلك في جميع البلاد التي بها تيار كهربائي مناسب
وتسلم أجهزة كولدير في المصنع في القاهرة أو أفرعته في الإسكندرية .

قرار رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٦١

في شأن اعتبار صناعة السفنات من الصناعات الأساسية وتسعيرها
وتحديد مواصفاتها (١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
بالانقليم المصري والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ - تعتبر صناعة السفنات من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام المادة ٩
من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .
- مادة ٢ - على المؤسسات المنتجة لهذه السلعة أن تقوم بإنتاجها وفقاً للمواصفات
التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .
- مادة ٣ - تلتزم المؤسسات المشار إليها ألا تقلل من إنتاجها من السفنات
عن المعدل الذى تسير عليه وقت صدور هذا القرار إلا بترخيص من وزير الصناعة .
- مادة ٤ - يحدد سعر بيع السفنات وفقاً للجدول المرافق لهذا القرار (٢) .
- مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في الاقليم المصرى
من تاريخ نشره .

سفنات البوتاجاز

سعر البيع للمستهلك قدياً تسليم المحل	الصف
جنيه	٥ لتر
٤٢	١٠ لتر
٦٠	١٣ لتر
٧٥	

(١) اللوائح المصرية في ٢١ يونية سنة ١٩٦١ - العدد ٤٨ مكرر .

(٢) معدل بالقرار رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٥ اللوائح المصرية في أول ديسمبر ١٩٦٥ - العدد ٩٣ مكرر
ونصت المادة الأولى منه على أن يحدد سعر بيع السفنات وفقاً للجدول المرافق وتجنب الزيادة
في الأسعار في حساب خاص .

قرار رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٦١

بإلزام جميع المؤسسات والشركات بعدم رفع أسعار بيع المنتجات الصناعية المحلية أو تغيير مواصفاتها عما كانت عليه يوم ٢٨ يوليو سنة ١٩٦١ إلا بعد الحصول على موافقة الوزارة (١).

وزير الصناعة المركزي

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في إقليم مصر والقوانين المعدلة ٤ .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

قرر :

مادة ١ — تلزم جميع المؤسسات والشركات بعدم رفع أسعار بيع المنتجات الصناعية المحلية أو تغيير مواصفاتها عما كانت عليه يوم ٢٨/٧/١٩٦١ إلا بعد الحصول على موافقة وزارة الصناعة .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ٢٩/٧/١٩٦١ - العدد ٥٩ مكرر (١) .
واظفر القرار رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ بشأن تثبيت أسعار منتجات الصناعة المحلية .
وقد صدر القرار رقم ١٠٠٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن استثناء شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها من القرار رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٦٢ الوقائع المصرية في ٢٢/١١/١٩٦٢ العدد ٩٢ .
وينس على أن يرخس لشركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها بزيادة سعر بيع الطن جزء زيت برجيج الأرز إلى ٩٠ جنيهًا بدون فوائد على أن يستمر التعامل على أساس هذا السعر حتى تصل كمية الرجيج الخام في الإنتاج ١٨٠٠ طن سنويًا .

قرار رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٦١

في شأن إلزام الشركات والمؤسسات والمعامل بالآقلال من إنتاجها السنوى
سما ألتجته خلال سنة ١٩٦٠ إلا بعد موافقة وزارة الصناعة (١)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
والقوانين المعدلة .

وعلى القرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ فى شأن اعتبار البطاريات السائلة من
الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩ فى شأن مواصفات بعض الأنشئة الصوفية
وتسعيرها .

وعلى القرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تحديد مواصفات بعض الأنشئة الحريرية
وتسعيرها .

وعلى القرار رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن اعتبار صناعة شغل السارة
والملايس الخارجية القطنية من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .
وعلى القرار رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تحديد مواصفات بعض الأنشئة
القطنية وتسعيرها .

وعلى القرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٩ فى شأن اعتبار صناعة الأحذية من الصناعات
الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٩ فى شأن اعتبار صناعة منتجات البلاستيك
من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرار رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تحديد مواصفات بعض الأدوية
وتسعيرها .

(١) اللوائح المصرية فى أول أغسطس سنة ١٩٦١ - العدد ٦٠ مكرر (١) .

وعلى القرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تحديد مواصفات بعض الأثاث
الحريرية وتسعيرها .

وعلى القرار رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن اعتبار صناعة الأدوات الكتابية
من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرار رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن تحديد مواصفات البطاريات
للحالة وتسعيرها .

وعلى القرار رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩ باعتبار صناعة الجبن الجاف (الرومي
والروس) من الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاتها وتسعيرها .

وعلى القرار رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن اعتبار صناعة المسلى الصناعي من
الصناعات الأساسية وتسعيره وتحديد مواصفاته .

وعلى القرار رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن تحديد أسعار منتجات حفل السفارة
والملابس الخارجية وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٩ في شأن تسعير منتجات بعض الشركات
والمؤسسات والمصانع من الأحذية .

وعلى القرار رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٩ في شأن تسعير المسلى الصناعي وتحديد
مواصفاته .

وعلى القرار رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٩ في شأن اعتبار صناعة إطارات السكاوتشوك
من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن تسعير البطاريات السائلة
وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرار رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن تسعير الأحذية وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرار رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن تسعير منتجات الإلاميك
وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرار رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن اعتبار صناعة المصابيح الكهربائية
من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرار رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن اعتبار البطاريات الجافة من
الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرار رقم ٤١٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن اعتبار صناعة الشبك المسدود من
الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرار رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن اعتبار صناعة الورق والكراسات
من الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرار رقم ٤١٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن تسعير الحلى الصناعى وتحديد
مواصفاته .

وعلى القرار رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٥٩ في شأن اعتبار صناعة الخنط من الصناعات
الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن تسعير ورق سجاير وبافرة .

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٠ في شأن اعتبار صناعة الصوف المعدنى
من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .

قرر :

مادة ١ - تلتزم الشركات والمؤسسات والمعامل المشار إليها في القرارات
الوزارية سالفة الذكر بالانقلا من إنتاجها السنوى عما أنتجته خلال سنة
١٩٦٠ إلا بعد موافقة وزارة الصناعة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويحل به فى الإقليم المصرى .
من تاريخ نشره .

قرار رقم ٤٦٠ لسنة ١٩٦١

فى شأن اعتبار صناعة المبيدات الحشرية من الصناعات

الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها (١)

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ٢٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة
وتصنيفها فى الإقليم المصرى .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما أتاه مجلس الدولة .

(١) الوقائع المصرية فى ٢٠ أغسطس سنة ١٩٦١ .

قرار :

مادة ١ - تعتبر صناعة المبيدات الحشرية من الصناعات الأساسية في مفهوم المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٢ - على المؤسسات المنتجة للمبيدات الحشرية أن تقوم بإنتاجها وفقاً للمواصفات التي تسمى عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ - تلتزم الشركة للشار إليها بالأداء من إنتاجها من المبيدات الحشرية عن المعدل الذي تدير عليه وقت صدور هذا القرار (١)

مادة ٤ - يحدد سعر بيع المبيدات الحشرية وفقاً للجدول الموافق ويلزم البائع بإيضاح سعر البيع على السلع وفقاً لهذا الجدول .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الجرائد المصرية ، ويعمل به من الاقليم المصري اعتباراً من اليوم .

سعر البيع						الصف
من المصنع الى المصالح والمخيمات للطن		تسليم مخازنها بالقاهرة للطن		الى المستهلك العبوة		
مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	
٥٠٠	١٨٢	٣٠٠	٢٠٧	٧٣٠	٢٥	مستحلب ٢٥ ٪ / د. د. ج معبأ في براميل ساج مبطنة من الفاخيل عبوة ١٠٠ ك عبوة ٢٠٠ ك مسحوق تصفير ١٥ ٪ / د. د. د. ت معبأ في جولات خيش عبوة ٥٠ ك مسحوق أجر وساهد لتفجير القلعن (كروتون وست) معبأ في أكياس نايلون داخل براميل خشب أبلكتاش عبوة ٣٥ ك
—	١٨٨	٥٠٠	٢١٣	٢٧٠	٤	
٥٠٠	٥٦	٥٦٠	٦٥	٢٨٠	٣	
١٣٠	١٠٩	٧٧٠	١٢٤	٣٧٠	٤	

(١) معدل بالقرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٢ الموافق المصرية في ٢٤/٩/١٩٦٢ - المدة ٧ ملحق.

قرار رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٦٢

في شأن اعتبار صناعة أجزاء وقطع غيار أجهزة رش النباتات من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها (١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعات وتسعيرها في الاقليم المصري

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح المحددة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وطلما ارتأه مجلس الدولة .

قرر

- مادة ١ — تعتبر صناعة أجزاء وقطع غيار أجهزة رش النباتات من الصناعات الأساسية في مفهوم المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .
- مادة ٢ — على المصانع المنتجة لهذه الأصناف أن تقوم بإنتاج أجزاء وقطع غيار أجهزة رش النباتات وفقا للمواصفات التي تسيّر عليها وقت صدور هذا القرار .
- مادة ٣ — يحدد سعر البيع لمنتجات المؤسسات سائلة الذكر طبقا للجدول المرافق ..
- مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره ..

(١) الوقائع المصرية في ٢٩ مارس سنة ١٩٦٢ — العدد ٢٥ مكرر .

قرار رقم ٣١٠ لسنة ١٩٦٢

في شأن اعتبار صناعة الأسفلت المنفوخ من الصناعات الأساسية وتسعيره
وتحديد مواصفاته (١)

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
في الاقليم المصري والقوانين المعدلة له .
وعلى المرسوم بقانون ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتعيينه
الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — تعتبر صناعة الأسفلت المنفوخ من الصناعات الأساسية في مفهوم
أحكام المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر
مادة ٢ — على شركة النصر لآبار الزيت أن تقوم بإنتاجه وفقا للمواصفات
التي تحددها وقت صدور هذا القرار
مادة ٣ — تلتزم الشركة المشار إليها . بألا تقلل من إنتاجها من الأسفلت
المنفوخ عن المعدل الذي تسير عليه وقت صدور هذا القرار إلا بإذن من وزارة
الصناعة .

مادة ٤ — يحدد سعر بيع الأسفلت المنفوخ وفقا للجدول المرافق بهذا القرار
مادة ٥ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويحمل به من تاريخ نشره .

شركة النصر لآبار الزيت

بيان			
سعر بيع الطن تسليم معمل التكرير بالسويس			
إلى المستهلك		إلى الموزع	
إلى المستهلك	إلى المستهلك	إلى الموزع	إلى الموزع
١٥	٥٨٥	١٤	١٧٠

الأسفلت المنفوخ كتل من ورق
كرافت

(١) الوقائع المصرية في ١٩٦٢/٥/٦ - العدد ٣٥ مكرر .

قرار رقم ٣١١ لسنة ١٩٦٢

في شأن اعتبار صناعة الصابون من الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاته
وتسعيه (١)

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة
وتشجيعها في الاقليم المصري
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لشئون التسعير الجبرى وتحديد
الأرباح المدلل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر:

مادة ١ — تعتبر صناعة الصابون من الصناعات الأساسية في حكم المادة ٢٦ من
القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٢ — على الشركات والمؤسسات الوارد ذكرها في الجدول المرفق أن
تقوم بإنتاج الصابون وفقا للمواصفات التي تدير عليها وقت صدور القرار .

مادة ٣ — تلتزم الشركات والمؤسسات المشار إليها في المسادة السابقة بالأقل
من إنتاجها السنوى من الصابون عما أنتجته خلال سنة ١٩٦١ إلا بترخيص من
وزارة الصناعة .

مادة ٤ — يحدد سعر بيع المنتجات للشركات والمؤسسات سالفة الذكر وفقا
للمجدول المرفق ويلزم المنتج بإيضاح سعر البيع للمستهلك ووزن القطعة عليها أو على
غلافها وذلك بالنسبة إلى ما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار أما بالنسبة إلى الكميات
المنتجة قبل تنفيذ هذا القرار فيلزم البائع بإيضاح سعر البيع على بطاقة توضع على
السلعة في مكان ظاهر .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٩٦٢/٦/٥ — المجلد ٣٥ مكرر .

وأُنظر القرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد أسعار الصابون والقرار رقم ١١٠
لسنة ١٩٦٧ .

قرار رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٦٢

في شأن اعتبار صناعة غزل القطن من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها (١)

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦٢ بفرض وتعديل رسوم الإنتاج والإستهلاك على بعض الأصناف .

قرر :

مادة ١ — تعتبر صناعة غزل القطن من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٢ — على الشركات المنتجة لغزل القطن أن تقوم بإنتاجه وفقاً للمواصفات التي تسيّر عليها وقت صدور هذا القرار ولا يجوز لها تعديل هذه المواصفات إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

مادة ٣ — تلزم الشركات المشار إليها بألا تقلل من انتاجها السنوى من غزل القطن مما أنتجته من خلال عام ١٩٦١ إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

مادة ٤ — يحدد سعر بيع القطن بالمصانع وفقاً للجدول المرافق .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ٢٥ / ٨ / ١٩٦٢ - العدد ٦٦ مكرر

الأرقام المقترحة للحدود العليا لأسعار الخيوط القطنية بما فيها رسم الانتاج

المشط				المسح اكسترا وعتاما	الثمرة
مليم	مليم	مليم	مليم	مليم	
—	—	—	—	٤٨٠	١/٨
—	—	—	—	٤٩٠	١/١٠
—	—	—	—	٥٠٠	١/١٢
—	—	—	—	٥١٠	١/١٤,٥
—	—	—	—	٥٢٠	١/١٦
٦١٥	٦١٠	٦٠٠	٥٨٥	٥٤٥	١/٢٠
٦٢٥	٦٢٠	٦١٠	٥٩٥	٥٥٥	١/٢٢
٦٥٥	٦٥٠	٦٤٠	٦٢٥	٥٨٥	١/٢٤
٧١٠	٧٠٠	٦٩٠	٦٧٥	٦٣٠	١/٣٠
٧٢٠	٧١٠	٧٠٠	٦٨٥	٦٤٠	١/٣٢
٧٦٥	٧٥٥	٧٤٥	٧٣٠	٧٤٥	١/٣٦
٨٣٥	٨٢٥	٨١٠	٧٩٥	٦٨٠	١/٤٠

الأسعار الموضحة عالية للكيلو جرام الواحد على مخاريط أو شلل .

(١) صدر القرار رقم ٧٠٠ لسنة ١٩٦٥ - الوقائع المصرية في ١/١٢/١٩٦٥

— العدد ٩٣ ملحق

وتنص المادة الأولى منه على أن يستبدل بالجدول المرافق للقرار رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٦٢ الجدول المرافق لهذا القرار وتجنب قيمة الزيادة في الأسعار في حساب خاص

وتنص المادة الثانية على أن ترفع أسعار المنتجات القطنية من الأقشه والتريكو في حدود الآتي .
حتى ٢٠ قرش المتر (سعر المصنع) ترفع ١ قرش من ٢١ قرش للمتر إلى ٣٠ قرش
(سعر المصنع) ترفع ٣ قرش أكثر من ٣٠ قرش للمتر (سعر المصنع) ترفع ٥ قروش
منتجات التريكو في حدود الزيادة في تكلفة خيوط الغزل الداخل فيها وتشكل لجنة بموسسة الغزل والنسيج بقرار من وزير الصناعة وتخضع بمراجعة أسعار الأصناف المنتجة وتعديل أسعارها في الحدود الموضحة .

قرار رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٦٢

في شأن تحديد أسعار منتجات الشركات التابعة للمؤسسة
المصرية العامة للغزل والنسيج

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة
وتشجيعها في الإقليم المصري والقوانين المعدلة .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى
وتحديد الأرباح المعدل بقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦٢ بقرض وتعديل رسوم
الإنتاج والإستهلاك على بعض الأصناف .

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٨ الصادر فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٨
بشأن اعتبار صناعة غزل الصوف من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .
وعلى القرار رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٥٩ ، ٣٤٤ لسنة ١٩٦١ بشأن تحديد أسعار
ومواصفات غزل الصوف .

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن اعتبار صناعة المنسوجات
الصوفية من الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرارات الوزارية أرقام ٢٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، ٤٥٤ لسنة ١٩٥٨ .

و ١٤٣ لسنة ١٩٥٩ و ٥٩١ لسنة ١٩٦٠ و ٣٤٥ لسنة ١٩٦١ بشأن تحديد
أسعار ومواصفات بعض الصوفية .

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٨ الصادر فى ٥ أغسطس سنة
١٩٥٨ بشأن اعتبار صناعة الأقمشة من الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرارات الوزارية أرقام ١٤٦ لسنة ١٩٥٩ ، ٢٧٥ لسنة ١٩٥٩ ،
٢٧٨ لسنة ١٩٥٩ ، ٤١٩ لسنة ١٩٥٩ ، ٣٤٦ لسنة ١٩٦١ بشأن تحديد أسعار
ومواصفات بعض الأقمشة القطنية .

قرر:

مادة ١ - يحدد سعر بيع غزل الصوف والأقمشة القطنية والصوفية التي
تنتجها الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج طبقاً للجدول
المرفق لهذا القرار .

مادة ٢ - يلتزم المصنع بإيضاح سعر بيع غزل الصوف وغمرة الحيط ونوع الصوف المستخدم على كل صندوق لواسير الغزل أو على كل كون أو على كل رزمة أو على كل شدة حسب الهيئة التي يباع بها للمستهلك كما يلتزم المنتج بإيضاح سعر بيع الأقمشة القطعية للمستهلك في بطاقة توضع في نهاية كل ثوب ، ويلتزم بإيضاح سعر بيع الأقمشة الصوفية للمستهلك على كل ثلاثة أثار من القماش ، وذلك بالنسبة لما يتتبع بعد تنفيذ هذا القرار ويلتزم البائع بإيضاح سعر البيع للمستهلك على بطاقة توضع على السلعة في مكان ظاهر بالنسبة لما أنتج قبل تنفيذ هذا القرار .

مادة ٣ - تحدد أسعار بيع للمستهلك من الأقمشة القطعية والحيط والأقمشة الصوفية المنتجة محلية بإيضاح نسبة ربح للوسطاء من التجار على الأساس الآتي :

(أ) بالنسبة للأقمشة القطعية التي تباع بالمصنع بسعر ١٥٠ مليا المتر أو أقل تحدد نسبة الربح للوسطاء من التجارة بما يتجاوز ١٣٪ من سعر بيع المصنع .
(ب) بالنسبة للأقمشة القطعية التي تباع بالمصنع بسعر يزيد عن ١٥٠ مليا للمتر ويصل إلى ٣٠٠ مليا للمتر تحدد نسبة الربح للوسطاء من التجار بما لا يتجاوز ٢٠٪ من سعر بيع المصنع .

(ج) بالنسبة للأقمشة القطعية التي تباع بالمصنع بسعر لا يزيد عن ٣٠٠ مليا للمتر ويصل إلى ٥٠٠ مليا للمتر تحدد نسبة ربح للوسطاء من التجار بما لا يتجاوز ٣٠٪ من سعر بيع المصنع .

(د) بالنسبة للأقمشة القطعية من يزيد سعر بيعها بالمصنع عن ٥٠٠ مليا للمتر تحدد نسبة ربح الوسطاء من التجار بما لا يتجاوز ٤٠٪ من سعر بيع المصنع .
(هـ) بالنسبة للأقمشة الصوفية تحدد نسبة ربح الوسطاء من التجار بمقدار ٢٠٪ من سعر البيع للمصنع وبالنسبة للحبيوط الصوفية من التريكو وخلافه تحدد نسبة ربح الوسطاء من التجار بما لا يتجاوز ٢٠٪ من سعر بيع المصنع .

(و) تقسم نسبة ربح الوسطاء في جميع الحالات السابقة بمقدار ربح هذه النسبة لتاجر الجملة والباقي لتاجر التجزئة بما لا يتجاوز ٧٪ لتاجر الجملة على أنه يجوز الجمع بين النسبتين - للشركات أو للتاجر التي تقوم بهاتين الوظيفتين .

مادة ٤ - يلتمس هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائم المصرية في ٢٥ أغسطس لسنة ١٩٦٢ - العدد ٦٦ مكرر -
صدر القرار رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٦٣ بإضافة الفقرة الأملية للباطين والأقمشة الملونة والمركبة المصرية للأصواف والباطين إلى الجدول المرفق بالقرار رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٦٢ طبقا للوقائم المرفقة بهذا القرار .

قرار رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٦٢

في شأن تعديل أسعار الساترة من الملابس الداخلية والتريكو لشركات التابعة
للمؤسسة المصرية العامة للنزل والسياح^(١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون الترخيص الجبوي
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦٩ لسنة ١٩٦٢ بفرض وتعديل رسوم الانتاج
والاستهلاك على بعض الأصناف .

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ١٢/٨/١٩٥٨ في
شأن اعتبار صناعة شغل الساترة من الملابس الداخلية من الصناعات الأساسية .

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٦٠ الصادر في أول مايو سنة ١٩٦٠
في شأن مواصفات إنتاج شغل الساترة من الملابس الداخلية .

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٤١ لسنة ١٩٦١ في شأن تحديد أسعار لنزل
الساترة من الملابس الداخلية .

وعلى القرار الوزاري رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٩ الصادر في ٣١ مايو سنة ١٩٥٩
في اعتبار صناعة شغل الساترة والملابس الخارجية القطنية من الصناعات الأساسية
وتسويقها .

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٦٤ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٨ في
شأن اعتبار صناعة شغل الساترة والملابس الخارجية الصوفية من الصناعات الأساسية .

وعلى القرار الوزاري رقم ٥٩٣ لسنة ١٩٦٠ الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٩٦٠ .
في شأن تحديد أسعار منتجات شغل الساترة والملابس الخارجية الصوفية .

قرر :

مادة ١ — يحدد سعر بيع منتجات شغل الساترة من الملابس القطنية الداخلية

(١) الوقائع المصرية في ٢٥/٨/١٩٦٢ - العدد ٦٦٨ مكرر .

والخارجية وكذلك منتجات التريكو من الملابس الخارجية القطنية والصوفية وفقا
لجدول المرافق لهذا القرار .

مادة ٢ — تلتزم المنشآت المنتجة للأصناف هغل السنارة والتريكو المسجرة
الواردة بالجدول المرافق بأن توضح سعر البيع للمستهلك على كل قطعة من هذا
الإنتاج إما بالنسبة إلى الكميات المنتجة قبل تنفيذ هذا القرار فيلتزم البائع بإيضاح
سعر البيع للمستهلك على بطاقة توضع على السلعة في مكان ظاهر .

مادة ٣ — تحدد أسعار البيع للمستهلك من منتجات التريكو وهغل السنارة
بإضافة نسبة ربح للوسطاء من التجار على الأساس الآتي :

(١) بالنسبة للملابس الداخلية القطنية :

أ - تحدد نسبة الربح للوسطاء من التجار بما لا يتجاوز ١٥ ٪ من سعر بيع
المصنع للأصناف المنتجة من خيوط قطنية حتى عمرة ٤٠ في الخيوط الأصلية .

ب - تحدد نسبة الربح للوسطاء من التجارة بما لا يتجاوز ٢٠ ٪ من سعر
بيع المنتج للأصناف المنتجة من خيوط قطنية أعلى من عمرة ٤٠ في الخيوط الأصلية
(٢) بالنسبة للملابس الخارجية القطنية :

تحديد نسبة الربح للوسطاء من التجار بما لا يتجاوز ٣٠ ٪ من سعر بيع المنتج .
(٣) بالنسبة للملابس الداخلية الصوفية :

أ - تحدد نسبة الربح للوسطاء من التجار بإضافة ما لا يتجاوز ٢٠ ٪ من
سعر بيع المنتج

(٤) بالنسبة للملابس الخارجية الصوفية :

تحدد نسبة الربح للوسطاء من التجار بإضافة ما لا يتجاوز ٢٠ ٪ من سعر
بيع المنتج

مادة ٤ — في جميع الحالات السابقة تقسم نسبة الربح المقررة للوسطاء من
التجار حسب الجند السابق بمعدل الربح لتجار الجملة والباقي لتجار التجزئة على أنه
محوز الجلبع بين النسبتين للشركات أو التجار التي تجمع بين مئتي تاجر الجملة والتجزئة .
مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره

قرار رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٦٢
بشأن تحديد سعر بيع الكحول الأبيض^(١)

وزير الصناعة
 بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الإقليم المصري .
 وعلى المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
 وعلى القرار الجمهوري رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦٢ بفرض وتعديل رسوم الانتاج والاستهلاك على بعض الأصناف .
 وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ - يحدد سعر بيع الكحول الأبيض وفقا للجدول المرافق لهذا القرار ويلزم البائع بإيضاح سعر البيع في مكان ظاهر وفقا لهذا الجدول .
 مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحمل به من تاريخ نشره .

سعر البيع للمستهلك	وحدة البيع	الصنف
		كحول أبيض مباح وعصم للأغراض درجة ٩٥ يباع في الصيدليات :
٦٤٥	٣٩٥٠ سم	الزجاجة سعة
٤٤٤	» ٥٠٠	» »
١٨٠	» ٢٥٠	» »
٧٦	» ١٠٠	» »
٤٣	» ٥٠	» »
		كحول أبيض :
٥٠٥	لتر	مبرتو أبيض بالبرميل (١٠ لتر فاكتر)
٤٥٧	لتر	» » بالطعامى

(١) الوقائع المصرية في ١٩٦٢/٩/٢٤ - العدد ٧٥ ملحق .
 واستبدل في ١٩٦٢/١١/١٧ - العدد ٨٦ .

قرار رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٩

في شأن اعتبار صناعة إطارات السكاوتشوك من الصناعات الأساسية وتسميها وتحديد مواصفاتها^(١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الاقاليم المصرية .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - تعتبر صناعة إطارات السكاوتشوك من الصناعات الأساسية في مفهوم المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٢ - على الشركة الوارد ذكرها في الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج إطارات السكاوتشوك وفقا للمواصفات التي تسمى عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ - تلتزم الشركة المشار إليها بالمادة السابقة بالأقل من إنتاجها من إطارات السكاوتشوك خلال سنة ١٩٥٩ ما أنتجه خلال سنة ١٩٥٨ .

مادة ٤ - يحدد سعر البيع لمنتجات الشركة سالفة الذكر وفقا للجدول المرافق ويلزم البائع بإشباع سعر البيع على كل سلعة بالضبط وذلك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .

أما بالنسبة للكميات المنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا القرار فيلزم البائع بوضع سعر البيع على بطاقة تلصق بالسلعة .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ٢٦/٧/١٩٥٩ - العدد ٥٢ مكرر .

وقد صدر القرار رقم ٢٦٤ سنة ١٩٦٢ الوقائع المصرية في ٢٤/٩/١٩٦٢ العدد ٧ ملحق في شأن تعديل أسعار إطارات السيارات ونفى بأن يضاف إلى أسعار الإطارات الخارجية الخاصة بالسيارات « لسر ممتاز » والواردة بالجدول المرافق لقرار الوزاري رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٩ إليه مبلغ جنيه واحد لكل إطار قيمة رسم الإنتاج المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦٢ .

قرار رقم ١٠٠٣ لسنة ١٩٦٢
في شأن تحديد سعر بيع غاز أكسيد النيتروز^(١)

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
في الاقليم المصري .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - يحدد سعر بيع غاز أكسيد النيتروز المبأ في امطوانات وفقا
للمجدول المرفق لهذا القرار .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١١/٢٢/١٩٦٢ - العدد ٩٢ مكرر .

قرار رقم ١٠٠٤ لسنة ١٩٦٢
في شأن تسعير الحلاوة الطحينية ١٠٠٪ / ٢٥٪ سكر

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الإقليم المصري والقوانين المعدلة ٤ .
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى .
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى القرار الوزارى رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تعديل مواصفات إنتاج الحلاوة الطحينية (٢) .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ — تعتبر صناعة الحلاوة الطحينية من الصناعات الأساسية في مذهب أحكام المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .
- مادة ٢ — على الشركات المنتجة للحلاوة الطحينية أن تقوم بإنتاجها وفقا للمواصفات التى تسير عليها وقت صدور هذا القرار مع تعديل صنف الحلاوة الجلوكون بجلل المادة السكرية بها ٢٥٪ سكر و ٧٥٪ جلوكوز .
- مادة ٣ — تلتزم الشركات المشار إليها بالآتقل من إنتاجها من الحلاوة الطحينية عن المعدل الذى تسير عليه وقت صدور هذا القرار إلى إترخيص من وزارة الصناعة .
- مادة ٤ — يحدد سعر بيع الحلاوة الطحينية وفقا للجدول المرافق (٣) ويأرم البائع بإيضاح المواصفات وسعر البيع والوزن على العلبة الصنفج بالنسبة للحلاوة السكرية أما الحلاوة السائبة فعلى البائع أن يوضح سعر البيع للمستهلك على بطاقة توضع في مكان ظاهر .
- مادة ٥ — ينظر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ٢٢ / ١١ / ١٩٦٢ - العدد ٩٢ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية في ٢١ / ٥ / ١٩٦٢ - العدد ٣٩ .

(٣) عدل الجدول المشار إليه بالقرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٣ الوقائع المصرية في

١٧ / ١٠ / ١٩٦٣ - العدد ٨١ ثم عدل الجدول بالقرار رقم ٧٤٦ لسنة ١٩٦٥ .

قرار رقم ١٠٠٥ لسنة ١٩٦٢

في شأن اعتبار صناعة الطحينة من الصناعات الأساسية
وتسميرها وتحديد مواصفاتها (١)

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة
وتشجيعها في الإقليم المصري والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبري
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٦١ في شأن عدم رفع أسعار بيع
المنتجات الجبلية أو تسمير مواصفاتها .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — تعتبر صناعة الطحينة من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام
المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٢ — على المصانع المنتجة للطحينة أن تقوم بإنتاجها وفقا للمواصفات .
للق تسمير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ — يحدد سعر بيع الطحينة وفقا للجدول المرافق لهذا القرار (٢) .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحفظ به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ٢٢ / ١١ / ١٩٦٢ - العدد ٩٤ مكرر .

(٢) انظر القرار ٧٤٥ لسنة ١٩٦٥ في شأن تعديل أسعار بيع الطحينة السائلة والمطبوخة .

قرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣

بتحديد مواصفات العدس المبدأ (١)

وزير القوين

بعد الاطلاع المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير
الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - يحظر بيع أو حيازة العدس المجرى المبدأ إلا إذا كان مطابقا
للمواصفات الآتية :

نسبة الكسر لا تزيد على ٢ ٪ .

نسبة الشوائب والمواد الغريبة أو الثالثة لا تزيد على ١ ٪ .

نسبة الحبوب الصحيحة لا تزيد على ٣٠ ٪ .

نسبة الرطوبة لا تزيد على ١١ ٪ .

ويجب أن تتم التعبئة فى أكياس من البوليثلين المخلقة بطريقة العام .

مادة ٢ - على الأشخاص المرخص لهم بتعبئة العدس المجرى أن يشتروا
على العبوات البيانات الآتية :

اسم المبدأ .

نوع العدس ومواصفاته .

سعر البيع المستهلك .

مادة ٣ - كل مخالفة الأحكام المادة (١) يعاقب عليها بالعقوبات الواردة

فى المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

وكل مخالفة لأحكام المادة (٢) يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه
ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيها .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به بعد شهر من
تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية فى ٢٧ مايو سنة ١٩٦٣ - العدد ٤٠ .

قرار رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٣
في شأن تحديد أسعار مستحضرات التجميل والروائح
وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
على الإقليم المصري
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التصدير الجبوي
ومحدد لأرباح المولد بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ — يحدد سعر بيع مستحضرات التجميل والروائح طبقاً للجدول المرفق .
مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ٧/٧/١٩٦٣ - العدد ١١ مكرر .
وأظهر القرار رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٦٣ تحديد أسعار مستحضرات التجميل والروائح
الوقائع المصرية في ١٦/٣/١٩٦٣ - العدد ٢٠ مكرر واستدراك ٤/٤/١٩٦٣ - العدد ٢٧

قرار رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٣

في شأن اعتبار صناعة الكابلات الكهربائية من الصناعات الأساسية
وتسجيرها وتحديد مواعيدتها^(١)

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعه
في الاقاليم المصري .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسجير الجبرى
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ ..
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - تعتبر صناعة الكابلات الكهربائية من الصناعات الأساسية في
مفهوم أحكام المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٢ - على المصانع المنتجة للكابلات الكهربائية أن تقوم بإنتاجها^(٢)
وفقا للوائح التي تسم عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ - تلتزم المصانع المشار إليها بالأقل من إنتاجها من الكابلات
الكهربائية من المعدل الذى تسمر عليه وقت صدور هذا القرار إلا بترخيص من
وزارة الصناعة .

مادة ٤ - يحدد سعر بيع الكابلات الكهربائية وفقا للجدول المرافق
لهذا القرار^(٣) .

مادة ٥ - يلغى هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٩٦٣/٢/٧ العدد ١١ مكرر.

(٢) صدر القرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٥ الوقائع المصرية في ١٩٦٥/٢/٢٧ - العدد ٤٩ ونصت
المادة الأولى منه على أن يصرح لشركة الكابلات الكهربائية المصرية بإنتاج الكابلات الآتية
من مادة الألمنيوم بدلا من النحاس .

١ - الكابلات الأرضية المسلحة ذات الضغط العالي بمساحتها

ب - الكابلات الأرضية المسلحة ذات الضغط المنخفض من مقاسات ٢٥ مم فأكثر
(ما يقابل ١٦ مم فأكثر موصلات نحاس)

ج - الأسلاك والكابلات المادية مقاس ١٦ مم فأكثر (ما يقابل ١٥ مم فأكثر
موصلات نحاس)

(٣) صدر القرار رقم ١٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن تعديل تسمية الكابلات الكهربائية
الوقائع المصرية في ١٩٦٧/١/٥ - العدد ٣ مكرر.

ويقضى بأن يستبدل الجدول المرافق للقرار ١٥٦ لسنة ١٩٦٣ بالجدول المرافق للقرار المذكور

قرار رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٣
في شأن تصنيع الأرز والأنجار فيه^(١)

وزير الشؤون

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون القمح .
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسيير الجبرى
وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له .
وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المعدلة له .
وبناء على ما تناه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - لا يجوز بيع الأرز الأبيض أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع
ماليا إلا إذا كان من أحد الأنواع الآتية :

(١) أرز محسوح مادة :

وهو الأرز الأبيض الذى تم ضربه وتبييضه صناعيا والذي لا تزيد نسبة المواد
الغريبة فيه على ٢٪^(٢) ونسبة الكسر على ٢٠٪ ونسبة الحبة الصفراء على
١٠٪ .

(ب) أرز محسوح مخصوص :

وهو الأرز الأبيض الذى تم ضربه وتبييضه صناعيا والذي لا تزيد نسبة المواد
الغريبة فيه على ١٪^(٣) ونسبة الكسر على ٨٪ ونسبة الحبة الصفراء على ١٪ .

(١) الوقائع المصرية في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٣ - العدد ١٨ .

(٢) الرقم مصحح بالاستدراك المنشور بالوقائع المصرية في ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٣ -
العدد ٥٩ .

(٣) الرقم مصحح بالاستدراك المنشور بالوقائع المصرية في ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٣ - العدد ٦٥ .

(ج) ملهى

(د) أرض ناتودال :

وهو الأرض الأبيض الذى تم خربه وتبييضه صناعيا تبييضاً تاماً والذى لا تزيد نسبة المواد الغريبة فيه على ١٪ ونسبة الكسر على ٢٪ ونسبة الرطوبة على ١٣٪.

مادة ٢ — لا يجوز للمضارب والفراكات استعمال الملح أو الجبس فى تبييض الأرض بجميع أنواعه المنصوص عليها فى المادة السابقة .

مادة ٣ — يحظر بشير ترخيص من وزارة التموين تعبئة الأرض فى عبوات يقل وزن كل منها عن ٢٥ كيلو جرام .

(٣) مادة ٤ — لا يجوز بيع أنواع الأرض الواردة فى المادة ١ والمعبأة فى عبوات أى كان وزن العبوة كما لا يجوز عرضها أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا إذا كان محرراً على هذه العبوات البيانات الآتية :

(١) نوع الأرض .

(ب) اسم المنتج .

(ج) الوزن الصافى .

مادة ٥ — يحظر بشير ترخيص من وزارة التموين استعمال المواد الملونة فى صناعة أو تجارة الأرض .

مادة ٦ — لا يجوز بيع الأرض الكسر للاستهلاك الحلى . والأرض الكسر هو ما كان حجم الحبة فيه لا يزيد على نصف حجم حبة الأرض البيضاء كاملة ويخصص

(١) الفى البند (ج) من المادة (٦) بالقرار رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٥ الوقائع المصرية فى ١٥ / ١١ / ١٩٦٥ - العدد ٨٩ ملحق وهو خاص بالأرض جلاسيه .

(٢) البند (د) معطل بالقرار رقم ٢٦٢ سنة ١٩٦٥ المشار إليه .

(٣) المادة الرابعة عملت بالقرار رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٦ الوقائع المصرية فى ٩ / ٦ / ١٩٦٦ - العدد ٤٣ ثم عدلت بالقرار رقم ٩٧٧ لسنة ١٩٦٦ الوقائع المصرية فى ٢٧ / ١٠ / ١٩٦٦ - العدد ٨٣ .

الأرز الكسر للصناعة على أن يكون من أحد الرتب الآتية :

(أ) أرز كسر زبرو - وهو الأرز الكسر الذى لا يقل حجم الحبة فيه عن ربع حجم حبة الأرز البيضاء كاملة على ألا تزيد على ٥ ٪ نسبة الحبوب التى تقل عن هذا الحجم وأن لا تزيد نسبة المواد الغريبة على ١٥ ٪ ولا تزيد نسبة الحبوب الصفراء فيه على ١ ٪ وتعتبر مادة غريبة وتحسب ضمن النسبة المؤية المحددة لها النواع كالدقيق أو جرمة الأرز .

(ب) أرز كسر نمرة ١ - وهو الأرز الكسر الذى لا يقل حجم الحبة فيه عن ربع حجم حبة الأرز البيضاء كاملة على ألا تزيد على ١٥ ٪ نسبة الحبوب التى تقل عن هذا الحجم وأن لا تزيد نسبة المواد الغريبة فيه على ٢٥ ٪ ولا تزيد نسبة الحبوب الصفراء فيه على ٢ ٪ وتعتبر مادة غريبة وتحسب ضمن النسبة المؤية المحددة لها النواع كالدقيق أو جرمة الأرز .

(ج) أرز كسر نمرة ٢ - وهو الأرز الكسر الذى لا يقل حجم الحبة فيه عن ربع حجم حبة الأرز البيضاء كاملة على ألا تزيد على ٢٥ ٪ نسبة الحبوب التى تقل عن هذا الحجم وأن لا تزيد نسبة المواد الغريبة فيه على ٥ ٪ ولا تزيد نسبة الحبوب الصفراء فيه على ٣ ٪ وتعتبر مادة غريبة وتحسب ضمن النسبة المؤية المحددة لها النواع كالدقيق أو جرمة الأرز .

مادة ٧ - لا يجوز بشتر ترخيص من وزارة التموين حيازة الأرز الكسر سوا يسرى هذا الحظر على مضارب الأرز .

مادة ٨ - لا يجوز أن يحتوى الأرز على أكثر من ٢٥ جزء فى المليون من حامض السيناميد ، كما لا يجوز أن يحتوى على أى مادة سامة .

ويستبر الأرز تالفا إذا كان ذا رائحة كريهة أو متفنا وإذا احتوى على حشرات كما يعتبر مغشوها إذا خلط بمواد غريبة أو إذا احتوت المادة الجافة على أكثر من ١ ٪ من المواد المعدنية أو إذا عولج بالمعوكوز فى غير حالة الأرز الجلاسيه .

مادة ٩ - تنشأ بوزارة التموين لجنة تحكيم تشكل على الوجه الآتى :
مندوب عن وزارة التموين ومندوب عن المؤسسة العامة للطاحن والمضارب والمخابز ومندوب عن غرفة صناعة الحبوب باتحاد الصناعات .

وتختص هذه اللجنة بإعادة فحص عينات الأرز الماخوذة بمعرفة رجال الضبط القضائي والمخدوطة بمديريات التنمية المحلية أو بالجهات الماخوذة منها إذا جاءت نتيجة فحص العينة الأولى مخالفة للمواصفات المنصوص عليها في هذا القرار .

ويقدم ذو الشأن طلب إعادة الفحص خلال سبعة أيام من تاريخ إخطارهم نتيجة فحص العينة الأولى ويكون قرار اللجنة نهائيا .

مادة ١٠ — تلغى المواد من ١٥ إلى ١٧ من القرار ١٨٠ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

مادة ١١ — كل مخالفة لأحكام المادة ٤ من هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيها .

وكل مخالفة أخرى لهذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أو في المادة ٩ من الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليهما بحسب الأحوال .

مادة ١٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره

قرار رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٦٣

بشأن تسمير الأقمشة الحريرية (١)

وزير الصناعة .

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الإقليم المصري .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى ومحدد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٨ في شأن اعتبار صناعة الأقمشة من الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرار الوزاري رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تحديد مواصفات بعض الأقمشة الحريرية وتسميرها .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

(١) الوقائع المصرية في ١٦/٣/١٩٦٣ - العدد ٢٠ مكرر

قرر :

مادة ١ — تعدد أسعار منتجات شركة مصر / حلاوان للفزل والتسجيع وفقاً للجداول المرافقة بهذا القرار .

مادة ٢ — يلتزم المنتج بإيضاح سعر البيع للمستهلك على كل خمسة أمتار على الأقل وذلك بالنسبة إلما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار ، يلتزم البائع بإيضاح سعر البيع للمستهلك على بطاقة توضع على السلعة في مكان ظاهر بالنسبة لما أنتج قبل تنفيذ هذا القرار .
مادة ٣ — تحدد أسعار البيع للمستهلك من الألفشة الحربية الطبيعية الصناعية المنتجة محلياً والتي لا يقل نسبة الحرير فيها عن ٢٥ ٪ ، إضافة نسبة ربح الوسطاء من التجار على الوجه الآتى :

أولاً : بالنسبة للألفشة الحربية التي تباع بالمصنع بسعر لا يتجاوز ٢٥٠ مليم للتر تكون أقصى نسبة ربح للوسطاء ٢٠ ٪ من سعر بيع المصنع .
ثانياً : وبالنسبة للألفشة التي تباع من المصنع بسعر يزيد عن ٢٥٠ مليم للتر ويصل إلى ٤٠٠ مليم للتر تحدد نسبة الربح للوسطاء بما لا يتجاوز ٢٥٠ ٪ من سعر بيع المصنع .

ثالثاً : بالنسبة للألفشة التي يزيد سعر بيعها من المصنع عن ٤٠٠ مليم للتر تحدد نسبة الربح للوسطاء بما لا يتجاوز ٣٠ ٪ من سعر بيع المصنع .

رابعاً : تقسم نسبة ربح الوسطاء في جميع الحالات السابقة بتقدير ربح هذه النسبة لتاجر الجملة والباقي لتاجر التجزئة على أنه يجوز الجمع بين النسبتين للشركات أو للتاجر التي تقوم بهاتين الوظيفتين .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره

قرار رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٦٣

في شأن اعتبار صناعة الحديد للبروم من الصاعات الأساسية
وتحديد مواصفاته وأسعار بيعه (١)

وزير الصناعة

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
بالمكافآت للصناعات والقوانين المعدلة له .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر:

مادة ١ — تعتبر صناعة الحديد للبروم من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام
المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٢ — على الشركات المنتجة للحديد للبروم أن تقوم بإنتاجه وفقاً
للمواصفات التي تدير عليها وقت صدور القرار .

إلا فيما يتعلق بأسياخ الصلب لتسليح الخرسانة فيكون إنتاجها طبقاً للمواصفات
القياسية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٦٢ .

مادة ٣ — تلتزم الشركات المشار إليها ألا تقلل إنتاجها السنوي من الحديد
للبروم عما أنتجته فعلاً سنة ١٩٦٢ إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

مادة ٤ — يحدد سعر بيع الحديد للبروم وفقاً للجدول المرفق لهذا القرار .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١١/٤/١٩٦٣ - العدد ٢٨ مكرر .

الحديد المبروم
الصنف
سعر بيع الطن للمستهلك تسليم المصنع

حديد مبروم قطر من ١٧ - ٢٥ ملليمتر ٥٨ جنيه

يضاف لهذا السعر ما يأتي :

١ - علاوة للقااسات للأقطار الرفيعة كالآتي :

مقاس ١٦ ملليمتر ١ جنيه

» ١٣ » ٣ »

» ١٠ » ٦ »

» ٨ » ١١ »

» ٦ » ١٥ »

٢ - علاوة أطوال :

في حالة طلب أطوال أكثر من ١٢ متراً إلى ١٥ متراً يضاف ١ جنيه

ولأكثر من ١٥ متراً ٢ جنيه

٣ - يضاف للإسعار النهائية ٢/١ ٪ رسم دعم .

قرار رقم ٤٨١ لسنة ١٩٦٣

في شأن اعتبار صناعة الجرارات الزراعية من الصناعات الأساسية (١)
 وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
 في الإقليم المصري والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى .
 وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٠ .
 وعلى ما أرنأه مجلس الدولة .

قوة

مادة ١ - تعتبر صناعة الجرارات الزراعية من الصناعات الأساسية في مفهوم
 أحكام المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
 (١) الوقائع المصرية في ١٩٦٣/٥/٢ - العدد ٣٤ ملحق .

واظهر القرار رقم ٤٨١ لسنة ١٩٦٣ الوقائع المصرية في ١٩٦٣/٥/٢ - العدد ٣٤٢
 ملحق بتحديد أسعار الجرارات الزراعية .

قرار رقم ٦١١ لسنة ١٩٦٣
باعتبار صناعة منظم البوتاجاز من الصناعات الأساسية
وتحديد مواصفاتها وأسعارها^(١)

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الاقليم المصري .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
 وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ — تعتبر صناعة منظم البوتاجاز من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .
- مادة ٢ — على الصانع المنتجة لهذا النوع أن تقوم بإنتاجه وفقاً للمواصفات التى تدير عليها وقت صدور هذا القرار .
- مادة ٣ — تلتزم الصانع المشار إليها بالأقل من إنتاجها السنوى بالنسبة لما أتيحتة خلال المدة المنقضية من عام ١٩٦٣ إلا بترخيص من وزارة الصناعة .
- مادة ٤ — يحدد سعر بيع المنظم وفقاً للجدول المرافق .
- مادة ٥ — تلتزم الصانع المشار إليها فى المواد السابقة بإثبات علامة المنتج على كل منظم .
- مادة ٦ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويحل به من تاريخ نشره .

منظم البوتاجاز

الصنف		سعر بيع الألف منظم من المصنع		سعر بيع المنظم الواحد للمستهلك	
		مليم	جنيه	مليم	جنيه
منظم البوتاجاز		٥٤٢	٥٤٢	٥٦٠	٥٦٠

(١) الوقائع المصرية فى ٦/٦/١٩٦٣ - العدد ٤٣ ملحق .

قرار رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٤

في شأن تحديد سعر بيع الأكسجين السائل^(١)

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيع
في الاقليم المصري .
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ — تعتبر صناعة الأكسجين السائل من الصناعات الأساسية في
مفهوم المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .
مادة ٢ — تلتزم المصانع المنتجة للأكسجين السائل ألا تقلل من إنتاجها
السنوى عن المعدل السنوى للإنتاج إلا بترخيص من وزارة الصناعة .
مادة ٣ — يحدد سعر بيع الأكسجين السائل حسب الجدول المرافق .
مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ نشره .
الأكسجين السائل

- سعر بيع اللتر من اسطوانات المشتري تسليم المصنع ٣٠٠ مليم .
سعر بيع اللتر من اسطوانات الشركة البائعة تسليم المصنع ٣٢٠ .

(١) الوقائع المصرية في ١٩٦٤/٦/٢٠ - العدد ٤٨ ملحق .
وانظر القرار ١٢٠ لسنة ١٩٥٩ بتحديد سعر الأكسجين بالاسطوانين .

قرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥

في شأن تحديد أسعار الصودا الكاوية (١)

نائب رئيس الوزارة للصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الاقليم المصري .

وعن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ — تعتبر صناعة الصودا الكاوية من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .
- مادة ٢ — على الشركات المنتجة للصودا الكاوية أن تقوم بإنتاجها وفقاً للمواصفات التى تسير عليها وقت صدور هذا القرار .
- مادة ٣ — تلتزم الشركات المشار إليها فى المادة السابقة بألا تقلل من إنتاجها السنوى عما أنتجته منها خلال سنة ١٩٦٤/١٩٦٣ إلا بإتريخ من وزارة الصناعة .
- مادة ٤ — يحدد سعر بيع الصودا الكاوية وفقاً للجدول المرافق .
- مادة ٥ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ نشره .
- الصودا الكاوية

سعر بيع الطن من المصنع أو مخازن المستورد بالاسكندرية	٥٦	مليم	جديد
سعر بيع الطن من المصنع أو مخازن المستورد تسليم العملاء بالقاهرة	٥٨		

(١) الوقائع المصرية فى ١٩/١٩/١٩٦٥ - العدد ٥ مكرر .

قرار رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٦٥

في شأن اعتبار صناعة الفرش من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها (١).
نائب رئيس الوزارة للصناعة والثروة المعدنية .
بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في
الإقليم المصري .
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد
الأرباح للمعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ — تعتبر صناعة الفرش من الصناعات الأساسية في مفهوم المادة ٦ من
القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .
- مادة ٢ — على المصانع المنتجة للفرش أن تقوم بإنتاجها وفقاً للوصفات التي تسير
عليها وقت صدور هذا القرار .
- مادة ٣ — تلتزم المصانع المشار إليها ألا تقلل من إنتاجها السنوي من الفرش عما
إنتجته سنة ١٩٦٤ .
- مادة ٤ — تلتزم المصانع المشار إليها بطبع اسم المصنع وسعر البيع للمستهلك على
كل قطعة وذلك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .
أما بالنسبة للكميات للنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا القرار فيلزم البائع بملصق
بطاقة تحتوي سعر البيع للمستهلك على كل قطعة .
- مادة ٥ — يحدد سعر بيع الفرش وفقاً للجدول المرفق .
- مادة ٦ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ٦/٦/١٩٦٥ - العدد ٤٢ مكرر .

قرار رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٦٥

في شأن اعتبار صناعة التليفزيون من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها (١)
نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية .
بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها .
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥١ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد
الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ — تعتبر صناعة التليفزيون من الصناعات الأساسية في مفهوم المادة ٦
من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .
مادة ٢ — يحدد سعر بيع التليفزيون بمقاس ٢٣ بوصة لإنتاج شركة النصر للاجهزة
الكهربائية والالكترونية فيليبس أوريت سابقا وفقاً للجدول المرفق (٢) ويلزم البائع
بإيضاح سعر البيع للمستهلك ببطاقة توضع عليه .
٣ — لا يجوز للشركة الواردة ذكرها في الجدول المرفق أن تغير من المواصفات
التي كانت تسير عليها وقت صدور هذا القرار إلا بترخيص من وزارة الصناعة .
مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويحل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ٥ / ٧ / ١٩٦٥ — العدد ٥١ مكرر .

(٢) أنظر الجدول المعدل بالقرار رقم ٩٦٥ لسنة ١٩٦٩ — الوقائع المصرية في ١٢ / ١٢ / ١٩٦٥ —

العدد ٩٣ مكرر .

قرار رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٦٥

بشأن تحديد أسعار الاجولة المصنوعة من الجوت أو التيل المعدني (١)

نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية .

بعد الاطلاع على القانون ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الإقليم المصري .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما إرتآه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ — تعتبر صناعة الاجولة من الجوت والتيل المعدني من الصناعات الأساسية في مفهوم المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .
- مادة ٢ — تلتزم المصانع المنتجة للاجولة والركائب المعدنية من الجوت والتيل المعدني أن تقوم بإنتاجها وفقاً للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار ولا تقل من إنتاجها عن المعدل السنوي للإنتاج لإبترخيص من وزارة الصناعة .
- مادة ٣ — يحدد سعر بيع الاجولة والركائب المصنوعة من الجوت والتيل المعدني وفقاً للجدول المرافق .
- مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويجعل به من تاريخ نشره .

الاجولة المصنوعة من الجوت والتيل المعدني

بيان	سعر البيع (٢) من المصنع إلى بنك التليف تسليم المصنع للآلاف جوال		سعر البيع المستهلك بالجوال
	مليم	جنيه	
حوال ٢٤٠ لبرا	—	—	٢٤٠ مليم
٥	—	—	٤٤٠ مليم

(١) الوقائع المصرية في ١٩٦٥/٧/٢٢ - العدد ٥٦ مكرر .

(٢) استبعد سعر البيع من المصنع إلى بنك التليف من الجدول بالقرار رقم ٧٩ سنة

١٩٦٦ الوقائع المصرية في ١٩٦٦/٤/١٨ - العدد ٢٨ مكرر .

قرار رقم ٦٨٩ لسنة ١٩٦٥

في شأن اعتبار صناعة ألواح الاتراباس من الصناعات الأساسية
وتسجيرها وتحديد مواصفاتها^(١)

نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهربائية
بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٤٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
في الإقليم المصري .
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشؤون التسعير الجبري وتحديد
الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما إرتآه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ — تعتبر صناعة ألواح الاتراباس (الفورمايكا) من الصناعات الأساسية.
في مفهوم أحكام المادة ٦ من القانون رقم ٢١ سنة ١٩٥٨ .
مادة ٢ — على المصانع المنتجة لألواح الاتراباس أن تنتجها وفقاً للمواصفات
التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .
مادة ٣ — يحدد سعر بيع ألواح الاتراباس طبقاً للجدول المرفق وتجنب الزيادة
في الأسعار في حساب خاص .
مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

ألواح الاتراباس (الفورمايكا)

البيع من المهنة للفترة المربع	الصف
جنيه	
٤	ألواح الاتراباس (الفورمايكا)

(١) الوقائع المصرية في ١٢/١/١٩٦٥ - العدد ٩٣ مكرر .

قرار رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٦٥

في شأن اعتبار صناعة المياه الغازية من الصناعات الأساسية
وتحديد أسعارها^(١)

نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهربائية .
بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
على الاقليم المصري .
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسعير الجبري وتحديد
الأرباح المعدل بقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ — تعتبر صناعة المياه الغازية من الصناعات الأساسية في مفهوم المادة ٦
من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .
- مادة ٢ — على المصانع المنتجة للمياه الغازية أن تقوم بإنتاجها وفقاً للمواصفات
التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار ولا تغير فيها إلا بترخيص من وزارة الصناعة .
- (٢) مادة ٣ — يحدد سعر بيع المياه الغازية وفقاً للجدول المرفق وتجنب الزيادة
في الأسعار في حساب خاص وبالنسبة لمنتجات الكولا تكون الزيادة المحبذة في
الحساب الخاصة بواقع ٣٠٠ مليم للصندوق .
- مادة ٤ — بنشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في أول ديسمبر سنة ١٩٦٥ - العدد ٩٣ مكرر .

(٢) عدلت المادة الثالثة بالقرار رقم ١١١ لسنة ١٩٦٧ الوقائع المصرية في ١٨/١١/١٩٦٧
العدد ٣٣٢ تابع على النحو التالي «يحدد سعر بيع المياه الغازية بما في ذلك رسم الانتاج والاستهلاك
طبقاً للجدول المرفق للقرار رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٦٥ بالنسبة للمياه العادية أما بالنسبة لمنتجات
الكولا فتحدد أسعارها طبقاً للجدول المرفق .

أسعار منتجات الكولا بما في ذلك رسم الانتاج والاستهلاك^(١)

سعر البيع		الصف
الصندوق ٢٤ زجاجة من الشركة تسليم على المشتري	الزجاجة مثلجة للمستهلك	مشروب الكوكاكولا انتاج شركة النصر لتعبئة الزجاجات والبس كولا انتاج الشركة المصرية لتهئة الزجاجات ومصر كولا انتاج شركة القاهرة لتعبئة الزجاجات
مليم	مليم	
٤٠٠	٢٠	

المياه الغازية

سعر البيع		البيان والسعر
الصندوق ٢٤ زجاجة من المصنع للتاجر تسليم على الأخير	من التاجر للمستهلك للزجاجة المثلجة	(أ) الزجاجة الصغيرة سعة الزجاجة أقل من ٣٠٠ سم مثل السينالكو وسيكوا وأورانجو ولينجو وسترو وغيرها على اختلاف مسمياتها (ب) الزجاجة الكبيرة سعة الزجاجة أكبر من ٣٠٠ سم مثل اسباتس وارستون وماكد ووال وسيدر وغيرها على اختلاف مسمياتها
مليم	مليم	
٤٠٠	٢٠	
٥٠٠	٢٥	

(١) معدل بالقرار رقم ١١١ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه .

قرار رقم ٦٩١ لسنة ١٩٦٥

في شأن اعتبار صناعة منتجات التبغ والدخان والسجائر
من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها^(١)
نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهربائية
بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
في الإقليم المصري .
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بتسعير التبغ الجبى
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون المعدل رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ — تعتبر صناعة منتجات التبغ والدخان والسجائر من الصناعات
الأساسية في مفهوم المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .
مادة ٢ — على المصانع المنتجة لمنتجات التبغ والدخان والسجائر أن تقوم
بإنتاجها وفقاً للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .
مادة ٣ — تلزم المصانع المنتجة المشار إليها ألا تقلل من إنتاجها السنوى من
منتجات التبغ والدخان والسجائر عن المعدل الذي تسير عليه وقت صدور هذا
القرار إلا بترخيص من وزارة الصناعة .
مادة ٤ — يتم توزيع المنتجات المشار إليها على الوسطاء طبقاً للأسس التي
تبناها الشركات والمؤسسات المنتجة وقت صدور هذا القرار .
مادة ٥ — يحدد سريع منتجات التبغ والسجائر طبقاً للجدول المرافق^(٢)
وتجنب الزيادة في الأسعار في حساب خاص
مادة ٦ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويحل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٢/١/١٩٦٥ - العدد ٩٣ مكرر .
(٢) عدلت الجداول بالقرار رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٥ الوقائع المصرية في ٢٢/١٢/١٩٦٥ -
العدد ٩٩ مكرر .

ثم بالقرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٦ الوقائع المصرية في ٦/١٢/١٩٦٦ - العدد ٩٤ .
وأخيراً بالقرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٧ الوقائع المصرية في ٢٦/٧/١٩٦٧ - العدد ١٣٤ .
ونصت المادة الثانية من القرار الأخير على أن تطبق أسعار منتجات الدخان الواردة
بالجدول التالى على مصانع الصّاعين العام والخاص .
كما نصت المادة الثالثة على أن يقتصر إنتاج الدخان الوارد بالجدول التالى على الأوزان
والعبوات المحددة بهذا القرار .

قرار رقم ٦٩٤ لسنة ١٩٦٥

في شأن تحديد أسعار التلجيات

نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها .

وعلى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشؤون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح والمعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرارات الوزارية رقم ٢٩٦ سنة ١٩٥٩ الصادر في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٥٩ ورقم ١ سنة ١٩٦٠ الصادر في ٧ يناير سنة ١٩٦٠ ورقم ٢١٤ لسنة ١٩٦٠ الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩٦٠ ورقم ٤٠٩ سنة ١٩٦٠ الصادر في ١٠ أغسطس سنة ١٩٦٠ ورقم ١٢٨ سنة ١٩٦١ الصادر في ٤ مارس سنة ١٩٦١ ورقم ٣٤٧ سنة ١٩٦١ الصادر في ٨ يونية سنة ١٩٦٢ في شأن تحديد أسعار التلجيات .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ - يستبدل بالجداول المرافقة للقرارات الوزارية رقم ٢٩٦ سنة ١٩٥٩ ورقم ١ سنة ١٩٦٠ ورقم ٩٤ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٤٠٩ لسنة ١٩٦٠ ورقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ ورقم ٣٤٧ سنة ١٩٦١ ورقم ٣٣١ سنة ١٩٦٥ المشار إليها بالجداول المرافقة لهذا القرار وتجنب الزيادة في الأسعار في حساب خاص .
- مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ نشره .

الجدول المرافق للقرار رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٥

سعر البيع المستهلك شكلاً تسليم المحل	الصنف
جنيه	شركة إيدبال :
١٠٠	ثلاجة إيدبال سعة ١٦٠ لترأ
١٥٠	» » » ٢٢٠ » » »
١٨٥	» » » ٢٨٠ » » »
---	شركة النصر للأجهزة المنزلية :
٩٠	ثلاجة نص سعة ١٢٥ لترأ (بروتاجاز)
٩٠	» » » ١٢٥ » (كبروسين)
١٢٥	» » » ١٧٠ » (كبرياء)
٢٤٠	» » » ١٨٠ » » »
	مصانع الطائرات (إحاج مدني)
٢٤٠	ثلاجة ٢٨٠ لتر كبرياء (كلفينيتور)

- (١) القرار ٢٩٦ لسنة ١٩٥٩ لفسر بالوائح المصرية في ٣١/٨/١٩٥٩ - العدد ٦٨ . مكرر .
- » ١ » ١٩٦٠ » » » » ٧ » ١/١٩٦٠ - » ٢ . ملحق .
- » ٤٠٩ » ١٩٦٠ » » » » ١٥ » ٨/١٩٦٠ - » ٦٣ . مكرر غير عادي .
- » ١٢٨ » ١٩٦١ » » » » ٩ » ٣/١٩٦١ - » ٢٠ . مكرر .
- » ٣٤٧ » ١٩٦١ » » » » ١٥ » ٦/١٩٦١ - » ٤٧ . مكرر .
- » ٣٣١ » ١٩٦٥ » » » » ١٤ » ٧/١٩٦٥ - » ٢٣ . القرار
- » ٩٤ » ١٩٦٠ » » » » ١٠ » ٣/١٩٦١ - » ٢٠ . مكرر .
- » ٢١٤ » ١٩٦٠ » » » » » » » » . مكرر .

قرار رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٦٥

في شأن تحديد أسعار أجهزة التليفزيون^(١)

نائب رئيس الوزراء الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء
بعد الإطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥١ الخاص بشئون التسعير الجبرى
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى القرار الوزارى رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٦٥ فى شأن إعتبار صناعة التليفزيون.
من الصناعات الأساسية وتسجيرها وتحديد مواصفاتها .
وعلى ما ادرأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - - يضاف الجدول المرافق لهذا القرار إلى الجدول المرافق القرار
الوزارى رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٦٥ المذكور وتجنب الزيادة فى الأسعار فى حساب خاص
مادة ٢ - - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويحل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية فى ١/١٢/١٩٦٥ - العدد ٩٣ مكرر

شركة النصر للتليفزيون

اسم المستهلك	اسم المنتج
جنيه ١٠٠	جهاز تليفزيون مقاس ١٤ بوصة ماركة نصر
١٢٥	جهاز تليفزيون مقاس ١٩ بوصة ماركة نصر
١٦٠	جهاز تليفزيون مقاس ٢٣ بوصة ماركة نصر

الشركة العربية لصناعة الراديو والترازستور والأجهزة الإلكترونية

اسم المستهلك	اسم المنتج
جنيه ١٦٠	جهاز تليفزيون مقاس ٢٣ بوصة ماركة تليمنصر

شركة بنها للصناعات الحربية والمدنية

اسم المستهلك	اسم المنتج
جنيه ١٥٠	جهاز تليفزيون مقاس ٢٣ بوصة ماركة لوتس

شركة النصر للأجهزة الكهربائية والإلكترونية (فيلبس)

اسم المستهلك	اسم المنتج
جنيه (١) ١٦٠	جهاز تليفزيون مقاس ٢٣ بوصة ماركة فيليبس

ملاحظة - جميع الأسعار السابقة تشمل الضمان لمدة ستة شهور .

(١) السعر الوارد بالجدول المرفق بالقرار ٣٠٩ لسنة ١٩٦٥ هو ١٢٥ جنيها

قرار رقم ٦٩٦ لسنة ١٩٦٥

في شأن تحديد أسعار أفران البوتاجاز^(١)

تأب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء
بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها.
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التصدير الجبري
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى القرارات الوزارية رقم ١٥٣ سنة ١٩٦٠^(٢) الصادر في ٤ مارس سنة
١٩٦٠ ورقم ١٠٠١ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد أسعار أجهزة البوتاجاز .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - تسبيل بالجدول المرفقة لقرارات الوزارية رقم ١٥٣ سنة ١٩٦٠
و١٩٦٠ ورقم ١٠٠١^(٣) سنة ١٩٦٢ للشار إليهما بالجدول المرفق لهذا القرار
وتجنب الزيادة في الأسعار في حساب خاص .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحمل به من تاريخ نشره .

أفران البوتاجاز

سعر البيع للمستهلك تسليم المحل نقداً	الصنف
جنيه	الصانع الحربية والطائرات :
٣٧	جهاز ذو شعلتين ونصف وفرن
٧٥	جهاز ذو أربعة شعلات وفرن
٩٧	جهاز ذو أربعة شعلات وفرن وساعة ووجه زجاجي
	شركة النصر للأجهزة المنزلية :
١٢٥	فرن نصر بالتموستات أربعة شعلات وشواية وغرفة تسخين
	شركة الا-كندرية للتمتجات المعدنية ؟
٣٤	جهاز ذو شعلتين ونصف وفرن

(١) الوقائع المصرية في ١٢/١/١٩٦٥ - العدد ٩٣ مكرر .

(٢) القرار ١٥٣ لسنة ١٩٦٠ نشر بالوقائع المصرية في ٣/١٤/١٩٦٠ العدد ٢٤ مكرر .

(٣) القرار ١٠٠١ سنة ١٩٦٢ نشر بالوقائع المصرية في ٢٢/١١/١٩٦٢ - العدد ٩٢ .

في شأن تحديد أسعار السيارات (١)

نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء .
بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها .
وعلى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد
الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى القرار الوزاري رقم ٤١٦ سنة ١٩٦٠ في شأن اعتبار صناعة السيارات
من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .
وعلى القرار الوزاري رقم ٤٥٠ سنة ١٩٦٣ والقرار الوزاري رقم ١١٢٩
سنة ١٩٦٣ في شأن تحديد أسعار السيارات .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قور:

مادة ١ - تعدل أسعار السيارات الواردة بالجدول المرفقة للقرارات الوزارية رقم ٤١٦ لسنة ١٩٦٥ ورقم ٤٥٠ لسنة ١٩٦٣ ورقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٣ ورقم ٣٣٢ لسنة ١٩٦٥ المشار إليها بالأسعار الواردة بالجدول المرفق لهذا القرار وتجنب الزيادة في الأسعار في حساب خاص .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نفيه .

[illegible]

سعر البيع قدياً للمستهلك تسليم المصنع	اليمن
جنيه	سيارات نصري :
١٢٠٠	سيارة نصري ١١٠٠
١٧٠٠	» » ١٣٠٠
٢٨٠٠	» » ٢٣٠٠
٣٥٠٠	سيارة سفري (نصري ٢٣٠٠)
	سيارة رمسيس :
١٠٧٠	سيارة ليوزين ٢ باب
١١٥٠	سيارة ليوزين أربعة باب
١١٣٠	سيارة بيك آب بدون نافذة
١١٧٥	سيارة بيك آب بنافذة
١١٧٥	سيارة إسبور

قرار رقم ٧٠١ لسنة ١٩٦٥
في شأن تعديل أسعار غزل الصوف والمنتجات الصوفية
والتركيبو والباطين (١)

نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتعجيلها
والقوانين المعدلة .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٨ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦٢ بفرض وتعديل رسوم
الإنتاج والاستهلاك على بعض الأصناف .

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٩٦٢ الصادر بتاريخ ٢٦ سبتمبر
سنة ١٩٦٢ بإعفاء صناعة غزل الصوف المنتج من الصوف المحلي من رسم الإنتاج .

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن اعتبار صناعة المنسوجات
بالصوفية من الصناعات الأساسية .

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٨
بشأن اعتبار صناعة غزل الصوف من الصناعات الأساسية وتحديد موصفاتنا .

(١) الوقائع المصرية في ١٢/١/١٩٦٥ - العدد ٩٣ مكرر .

وقد صدر القرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٦ الوقائع المصرية في ٢٨/٣/١٩٦٦ - العدد ٢٤
بالقرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧ الوقائع المصرية في ١٦/٢/١٩٦٧ - العدد ١٣ ومن على أنه
يستثنى من تطبيق أحكام القرار رقم ٧٠١ كميات غزل الصوف التركيبو المسجلة من ٣٠ يناير
سنة ١٩٦٦ لمصانع التركيبو في القطاع العام الخاص التي تظل تحت إشراف المؤسسة المصرية العامة
للغزل والنسيج والشركات التابعة واللازمة لتنفيذ برنامج إنتاج الملابس الخارجية الصوفية

شأن تحديد مواصفات بعض الأقمشة الصوفية وتسعيرها .

وعلى القرار الوزاري رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٩٦٠ في شأن تحديد أسعار منتجات غزل السنارة والملابس الحارضية .

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٦١ الصادر في ٨ يونيو سنة ١٩٦١ في شأن تعديل أسعار غزل الصوف .

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٦١ الصادر بتاريخ ٨ يونيو سنة ١٩٦١ في شأن تحديد أسعار بعض الأقمشة الصوفية .

وعلى القرار الوزاري رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ٢١ أغسطس سنة ١٩٦٢ في شأن تحديد أسعار منتجات الشركات التابعة للؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج .

وعلى القرار الوزاري رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٣ الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩٦٣ بشأن تحديد أسعار غزل الصوف .

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٦٣ الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٦٣ بتعديل الجدول المرافق لقرار الوزاري رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٦٢ .
على وما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - ترفع أسعار المنتجات الصوفية من الأقمشة والتركيبات والبطاطين التي يدخل في تشييدها الصوف الخام المستورد (من غير البلاد العربية) على الوجه الآتي وتجنب الزيادة في الأسعار في حساب خاص .

(أولا) بالنسبة للأقمشة الصوفية :

- ١٥٠ - يزيد ^{مليم} القمتر إذا كان سعر البيع من المصنع لا يتجاوز جنيهان .
» ٢٥٠ - للقمتر إذا كان سعر البيع من المصنع من جنيهين إلى جنيهين ونصف .
» ٤٠٠ - للقمتر إذا كان سعر البيع من المصنع أكثر من ٥ و ٢ جنيه .

ثانياً) بالنسبة للبطاطين :

- يزاد ٢٠٠ ملجم إذا كان سعر البيع للبطاطية من المصنع أقل من جنيه واحد .
» ٢٥٠ إذا كان سعر البيع للبطاطية من المصنع يتراوح من جنيه إلى جنيهين .
» ٣٠٠ إذا كان سعر البيع للبطاطية من المصنع يتراوح من جنيهان إلى أربعة جنيهات .
» ٤٠٠ إذا كان سعر البيع للبطاطية من المصنع يتراوح من أربعة جنيهات إلى ستة جنيهات .
» ٦٠٠ إذا كان سعر البيع للبطاطية من المصنع يتراوح من ستة جنيهات إلى عشرة جنيهات .
» ١٠٠٠ إذا كان سعر البيع للبطاطية من المصنع من عشرة جنيهات فأكثر .

ثالثاً) بالنسبة لخياط التريكو :

- تزداد أسعار خياط صوف التريكو حسب الجدول المرافق .
مادة ٢ — تشكل لجنة بمؤسسة النزول والنسيج بقرار منا تخصص بمراجعة أسعار الأصناف المنتجة وتعديلها في حدود الزيادة المذكورة .
مادة ٣ — يشر هذا القرار في الوقائع المصرية . ويحل به من تاريخ نشره

قرار رقم ٧٠٢ لسنة ١٩٦٥

في شأن تعديل أسعار بيع الخياط الحريرية الصناعية والتابلون والهيلانكا
ومنتجات الحرير الطبيعي^(١)

- نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والسكهرباء .
بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
والقوانين المعدلة له .
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

(١) الوقائع المصرية في ١٢/١/١٩٦٥ - العدد ٩٣ مكرر .

وطى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١٩ لسنة ١٩٦٢ بفرض وتعديل رسوم الإنتاج والاستهلاك على بعض الأصناف .

وطى القرارين الوزاريين رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٩ ورقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٩ الصادر بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٥٩ وتاريخ ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٩ فى شأن تحديد واصلات بعض الأقمشة الحريرية وتسميرها .

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٥٩ الصادر بتاريخ ٦ أغسطس سنة ١٩٥٩ باستبعاد بعض الأصناف من جدول التسمير للرافى بالقرار رقم ١٤٤، ١٤٧ .

وعلى القرار الوزارى رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٦٢ الصادر بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٩٦٢ فى شأن تسمير منتجات الشركات التابعة لمؤسسة التزل والسبيج ،

وعلى القرار رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٣ الصادر بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٦٣ فى شأن تسمير الأقمشة الحريرية .

وعلى ارتقاء مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يحدد أسعار بيع المصانع للنتجة لخياط الحرير الصناعى والنايلون والهيلانك حسب الجدول للرافى لهذا القرار ، وتجنب الزيادة فى الأسعار فى حساب خاص .

(١) مادة ٢ — ترفع أسعار الأقمشة الحريرية الصناعية والنايلون حسب الجدول الآتى :

ثلاثة قروش إذا كان سعر المتر الحالى أقل من ثلاثين قرشا .

أربعة قروش إذا كان سعر المتر الحالى يتراوح بين ثلاثين قرشا وأربعين قرشا .

خمس قروش إذا كان سعر المتر الحالى أكثر من أربعين قرشا .

أما بالنسبة للمعوجات من الحرير الطبيعى فيزداد المتر بنسبة ٢٠ ٪ .

وتشكيل لجنة مؤسسة التزل والسبيج بقرار . نأ تختص بمراجعة أسعار الأصناف المنتجة وتعديل أسعارها فى حدود هذه الزيادة .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) صدر القرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٧ الوقائع المصرية فى ١٨/٣/١٩٦٧ — العدد ٣٠ ونس على أن ينش ورق الصروفات إنتاج شركة مصر للحرير الصناعى من الزيادة التى فرضت عليه بالقرار الوزارى رقم ٧٠٢ لسنة ١٩٦٥ وتعمد الأسعار إلى ما كانت عليه قبل صدور هذا القرار .

قرار رقم ٧٣٧ لسنة ١٩٦٥ بشأن تعديل أسعار أجهزة البوتاجاز^(١)

نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء .
بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسعير الجبرى
وتحديد الأرباح ، للمعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى القرار الوزارى رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٠ الصادر بتاريخ ٢٤ مارس سنة
١٩٦٠ بتحديد أسعار أجهزة البوتاجاز .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — تقسم نسبة ربح الوسطاء فى أجهزة وأفران البوتاجاز مناصفة بين
الموزع وتاجر التجزئة ، على أنه يجوز الجمع بين النسبتين عند قيام الموزع بالبيع
مباشرة للمستهلك .
مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويحمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ٧٤٥ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تعديل أسعار بيع الطحينة السائبة والمعلبة^(٢)

نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء .
بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها .
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٢
فى شأن اعتبار صناعة الطحينة من الصناعات الأساسية وتصعيرها وتحديد مواصفاتها .

(١) الوقائع المصرية فى ١٢/٦/١٩٦٥ - العدد ٩٥ مكرر (١) .

(٢) الوقائع المصرية فى ١٢/٦/١٩٦٥ - العدد ٩٦ مكرر (١) .

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الصادر فى ٢٨ ماي سنة ١٩٦٤ فى شأن تسعير الطحينه البيضاء للملبة .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - تم تبديل الجداول المرافقة للقرارين الوزاريين رقم ١٠٠٥ لسنة ١٩٦٢ ورقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليهما بالجداول المرافق لهذا القرار .
مادة ٤ - يلش هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

الطحينة السائبة والملبة

سعر البيع		الوزن الصالى	الصنف
للى المستهلك	من المصنع المنتج تسليم محلى التسليم التاجر		
مليم	جنيه	كيلوجرام	طحينة بيضاء سائبة
١٩٥ -	١٧٠ -		طحينة بيضاء معبأة فى عبوة صنيح
			أو برطمان زجاج
٢١٥ -	٢٠٠ -		طحينة بيضاء معبأة فى صنيحة
٣١٥٠٠	٣١٠	١٨ كيلوجرام	١٨ كيلوجرام

ملاحظات :

- (١) لا يجوز للمصانع أن تلتج من الطحينه المعبأة إلا العبوات المنصوص عليها فى الجدول عالى وخلاف ذلك يكون بترخيص من وزارة الصناعة .
- (٢) يسترد المشتري مبلغ ٣٠ مليما من البائع إذا أعاد البرطمان الزجاج وغطاه فى حالة جيدة .

(٣) يزداد السعر بمقدار خمسة مليمات للكيلو فى محافظات أسىوط وسوهاج وقنا ، وبالنسبة لمحافظة أسوان والوادى الجديد ومرسى مطروح وسيناء والبحر الأحمر فتضيف كل محافظة مصاريف النقل إلى الأسعار المحددة بالجدول .

قرار رقم ٧٤٦ لسنة ١٩٦٥

في شأن تعديل أسعار الحلاوة الطحيلية (١)

نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والسكر براء
بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
الإقليم المصري .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى القرار الوزاري رقم ١٠٠٦ لسنة ١٩٦٣ الصادر بتاريخ ٥ أكتوبر سنة
١٩٦٣ في شأن تعديل أسعار بيع الحلاوة الطحيلية .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - يستبدل الجدول المرافق للقرار الوزاري رقم ١١٠٦ لسنة ١٩٦٣
المشار إليه بالجدول الموافق لهذا القرار .
مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

الحلاوة الطحيلية

سعر البيع		الوزن	الصف
من المنتج للتاجر تسليم محل التاجر	من المنتج للتاجر تسليم		
١٩٠	١٨٠	كيلو جرام قائم	حلاوة طحيلية المادة السكرية فيها ١٠٠٪ سكر مبأفرم ورق
٩٥	٩٠	١/٢ كيلو جرام قائم	
٢٠٠	١٩٠	كيلو جرام قائم	حلاوة طحيلية المادة السكرية فيها ١٠٠٪ سكر مبأ في حلب صفيح
١٠٥	٩٥	١/٢ كيلو جرام قائم	
١٦٠	١٤٤	كيلو جرام صال وأجزاءه	حلاوة طحيلية سائبه المادة السكرية فيها ٢٥٪ سكر و ٧٥٪ جلوكوز

(١) الوقائع المصرية في ١٩٦٥/١٢/٩ - العدد ٩٦ مكرر .

ملاحظات:

- (١) يقتصر إنتاج الخلاوة الطحيلية للسوق المحلي على الأنصاف والعبوات المدرجة في هذا الجدول .
- (٢) يكون إنتاج الخلاوة الطحيلية التي تتكون للسادة السكرية فيها ١٠٠ ٪ سكر في حدود ٢٥ ٪ من إنتاج مصانع الحلوى الطحيلية التي ترغب في إنتاجها وتوزع هذه النسبة مناصفة بين فرم الورق والعلب الصفيح .
- (٣) يمنع تعبئة الخلاوة التي تتكون فيها المادة السكرية من ٢٥ ٪ سكر و ٧٥ ٪ جلوكوز في فرم ورق .
- (٤) تسرى هذه الأسعار على الخلاوة سواء كانت سادة أو محشوة .
- (٥) عند تعبئة الخلاوة ٢٥ ٪ سكر و ٧٥ ٪ جلوكوز في صفايح سعة ١٨ كيلو جرام صافي (كوامل) يزداد سعر البيع من الصنع عشرون قرشاً للصفيحة وبيعاً للمستهلك بنفس الأسعار المحددة .
- (٦) يزداد السعر بمقدار خمسة لمبات للكيلو في محافظات أسيوط وسوهاج وقنا وبالنسبة لمحافظة أسوان وللواحد الجديد ومرسى مطروح وسيناء والبحر الأحمر فتضيف كل محافظة مصاريف النقل إلى الأسعار المحددة بالجدول .

قرار رقم ٧٧٤ لسنة ١٩٦٥

في شأن تعديل أسعار ما كينات الديل (١)

نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء
بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الاقليم المصري والقوانين المعدلة له .
وعلى المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى القرار الوزاري رقم ٩٥٦ بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٢ في شأن اعتبار صناعة ما كينات الديل من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

(١) اللوائح المصرية في ١٧/١٢/١٩٦٥ - العدد ٩٨ مكرره .

قرر :

مادة ١ - يستبدل الجدول المرفق بالقرار الوزاري رقم ٩٥٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه بالجدول المرافق لهذا القرار .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

ماكينات الديزل^(١)

سعر البيع		الصف
للمستهلك	لإكلاء تسليم المنتج	
جنيه	جنيه	ماكينة ديزل أفقية قدرة ٦ حصان على ١٥٠٠ لتر / دقيقة
٢٢٨	٢٠٧	ماكينة ديزل أفقية قدرة ١١ حصان على ١٥٠٠ لتر / دقيقة
٣١٥	٢٨٦	ماكينة ديزل أفقية قدرة ١٦ حصان على ١٣٠٠ لتر / دقيقة
٤٠٥	٣٦٨	ماكينة ديزل أفقية قدرة ٢٦ حصان على ١٠٠٠ لتر / دقيقة
٦٧١	٦١٠	

ملاحظة : الأسعار السابقة تشمل الضمان ضد عيوب الصناعة لمدة سنة من تاريخ تسليمها للمشتري .

(١) القرار رقم ٩٥٦ لسنة ١٩٦٢ نشر في الوقائع المصرية في ١٤/١١/١٩٦٢ العدد ٩٩ مكرر .

قرار رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦

بشأن تثبيت أسعار منتجات الصناعة المحلية وعدم تغيير مواصفاتها
أو استحداث أنواع جديدة مماثلة (١)

نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والسكر براء .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
في الإقليم المصري . . .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى
وتحديد الأرباح للعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٦١ الصادر فى ٢٩ يوليو سنة ١٩٦١
بشأن عدم رفع أسعار بيع المنتجات المحلية أو تغيير مواصفاتها .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - تلزم جميع المصانع والورش والشركات الصناعية والوسطاء
والتجار بعدم رفع أسعار بيع المنتجات الصناعية المحلية أو تغيير مواصفاتها عما
كانت عليه خلال شهر ديسمبر سنة ١٩٦٥ سواء كانت هذه المنتجات تامة الصنع
أو غير تامة الصنع أو مواد وسيطة لمنتجات الصناعة ، إلا بعد الحصول على موافقة
وزارة الصناعة .

مادة ٢ - إذا لم يحدث تعامل بالبيع فى بعض السلع الصناعية خلال شهر
ديسمبر سنة ١٩٦٥ أو بالنسبة للمصانع والورش والشركات الصناعية والوسطاء .

(١) الوثائق المصرية فى ٢٨/٣/١٩٦٦ جلد ٢٤ مكرر .

وفقد استثنى الخرطوش بجميع أنواعه من القرار رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ بالقرار رقم ٤

لسنة ١٩٦٧ الوثائق المصرية فى ١/٣/١٩٦٧ - المجلد الأول .

والتجار الذين يبدأون نشاطهم بعد عام ١٩٦٥ فإنه لا يجوز لهم رفع سعر البيع
عما كان عليه خلال عام ١٩٦٥ ويكون سعر المثل ملازماً للجهات الجديدة
المشار إليها .

مادة ٣ - لا يجوز الامتناع عن إنتاج السلع المثبتة السعر طبقاً للمادة السابقة
أو تخفيض كمية إنتاجها عما كانت عليه خلال عام ١٩٦٥ ولا يجوز تعديل المواصفات
أو إنتاج بديل لهذه السلع أو صلع جديدة . كما لا يجوز إلغاء الخصم أو تعديل
شروط البيع والتسليم إلا بموافقة وزارة الصناعة .

مادة ٤ - تلتزم جميع المصانع والمؤسسات والشركات الصناعية بطبع اسم
المنتج والمواصفات الرئيسية وسعر البيع (للمستهلك) على السلعة أو الغلاف
الخارجي لها .

مادة ٥ - تلتزم جميع المصانع والمؤسسات والشركات الصناعية بإخطار
المراقبة العامة لتسكين والتسعير بوزارة الصناعة خلال خمسة عشر يوماً من
تاريخ العمل بهذا القرار . بكشوف من صورتين تبين أنواع منتجاتها ومواصفاتها
وكمية الإنتاج من كل منها خلال عام ١٩٦٥ وسعر البيع خلال شهر ديسمبر سنة
١٩٦٥ وشروط ومكان التسليم على أن تلتزم هذه الجهات بموافقة المراقبة المشار
إليها خلال شهر يناير من كل سنة تالية بكشوف من صورتين تبين أنواع منتجاتها
ومواصفاتها وكمية إنتاج كل منها وسعر البيع وشروط ومكان التسليم .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٦

في شأن اعتبار صناعة منتجات البازلت من الصناعات الأساسية وتسعيرها
وتحديد مواصفاتها (١)

نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهربائية .

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
والقوانين المعدلة لها .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — تعتبر صناعة منتجات البازلت من الصناعات الأساسية في مفهوم
أحكام المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٢ — على الشركات المنتجة لمنتجات البازلت أن تقوم بإنتاجها وفقا
للمواصفات التى تحمى عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ — تلزم المصانع للشار إنميا بآلا تقلل من إنتاجها من منتجات
البازلت عن المعدل الذى تسير عليه وقت صدور هذا القرار إلا بإرخيس من وزارة
الصناعة .

مادة ٤ — يحدد سعر بيع منتجات البازلت وفقا للجدول المرافق بهذا القرار .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعدل به من تاريخ نشره ٩

(١) الوقائع المصرية فى ١٨ / ٤ / ١٩٦٦ — العدد ٢٨ مكرور ،

الجدول المرافق للقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٦

سعر اليوم لجيم العملاء						الوحدة	اسم الصنف
تسليم المورد		تسليم مخازن الحجر		تسليم مكان الإنتاج بالحجر			
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم		
—	—	—	—	—	٦٥٠	لتر المكعب	• • الديش
١	٧٥٠	—	—	١	٤٠٠	»	• • الحرسان
٢	١٠٠	—	—	١	٧٥٠	»	• • سن/٣
٢	١٥٠	—	—	١	٨٠٠	»	• • سن/٢
٢	٢٠٠	—	—	١	٨٥٠	»	• • سن/١
—	—	٢٠	—	١٨	—	بالألف قطعة	• • البريه المادة
—	—	٢٧	—	٢٥	—	»	• البريه المخصوص
—	—	—	٢٨٠	—	٢٤٠	بالمتر الطولى	• البرودة السادية
—	—	—	٣٢٠	—	٢٨٠	»	• البرودة البوشاردة
—	—	—	٣٤٠	—	٣٠٠	»	• البرودة البوشاردة المشطرة
—	—	—	—	١	—	بالمتر المكعب	• • البودرة
—	—	—	—	—	٧٥٠	»	• • • مخلفات

قرار رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٦

في شأن تحديد أسعار زيت بذور الكتان المقلى رقم ١^(١)

وزير الصناعة

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الأقاليم المصرية والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ . . .

(٢) وعلى القرار الوزارى رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٩ الصادر فى ٢٣ يونية سنة ١٩٥٩

(٣) وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٠ الصادر فى ١٠ مارس سنة ١٩٦٠

في شأن تحديد أسعار بيع زيت بذور الكتان المقلى رقم ١ .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - يستبدل الجدول المرافق للقرارين الوزاريين رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٩ ورقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٠ المشار إليهما بالجدول المرافق لهذا القرار .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

زيت بذور الكتان المقلى رقم ١

سعر البيع				البيان
للمستهلك		من المصنع للتاجر		
جنيه	مليم	جنيه	مليم	
—	—	٢٨٤	—	طن بدون براميل
—	—	٢٩١	—	طن معبأ في براميل
٤	٣٤٠	٤	٢٠٠	صفيحة ١٥ كيلو
—	٦٣٠	—	٥٨٥	علبة ٢ كيلو
—	٣٢٥	—	٣٠٠	علبة كيلو
—	٢٨٠	—	—	١ كيلو سايب

(١) الوقائع المصرية فى ٢٨/١٢/١٩٦٦ العدد ١٠٠ مكرر.

(٢) القرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٩ لقرار الوقائع المصرية فى ٢٩/٦/١٩٥٩ - العدد ٤٩ ملحق.

(٣) القرار رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٠ لقرار الوقائع المصرية فى ١٠/٣/١٩٦٦ - العدد ٢٠ ملحق.

قرار رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٦

في شأن زيادة سعر السكر الحر الممتاز^(١)

نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والسكرباء .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الاقليم المصري .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - يحدد سعر بيع الكيلو من السكر الماكينة الممتاز للمستهلك بمبلغ ١٧٥ ملياً وسعر الكيلو من السكر الماكينة العادى ١٧٠ ملياً .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٦

في شأن تحديد مدى إلزام جداول الأسعار التى تعينها لجان التسعيرة

بالحفاظات^(١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لشئون التسعير الجبرى الأرباح .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - يمتد العمل بالأسعار المدرجة بجداول الأسعار المنصوص عليها في المادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه الصادرة في أسبوع معين إلى الأسابيع التالية تلقائياً ما لم تتضمن الجداول اللاحة تعديلاً لهذه الأسعار .
مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره ..

(١) الوقائع المصرية في ١٤/٨/١٩٦٦ - العدد ٥٩ مكرر .

(٢) الوقائع المصرية في ٢٧/١٠/١٩٦٦ - العدد ٨٣ مكرر .

قرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧

في شأن تعديل أسعار الصابون^(١)

نائب الرئيس ووزير الصناعة والسك. براء والسد العالي
بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها.
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٤ إبريل سنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة
وتجارة الصابون .

وعلى القرار الوزارى رقم ٣١١ لسنة ١٩٦٣ الصادر بتاريخ ٦ مايو سنة
١٩٦٢ في شأن اعتبار صناعة الصابون من الصناعات الأساسية وتسميره
وتحديد مواصفاته .

وعلى القرار الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ في شأن تثبيت الأسعار لمستجات
الصناعة المحلية وهدم تغيير مواصفاتها واستحداث أنواع جديدة بمائتها .
وعلى القرار الوزارى رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن تحديد أسعار الصابون^(٢) .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - تستبدل الجداول المرفقة بالقرار الوزارى رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٧
المشار إليه بالجداول المرافقة لهذا القرار .

مادة ٢ - لايحوز إنتاج أنواع الصابون المبينة فى الجدول المرافق لهذا القرار

(١) الوقائع المصرية في ٢٦ يولية ١٩٦٧ - العدد ١٣٤ تابع .

(٢) القرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٧ نشر بالوقائع المصرية في ١٥/٤/١٩٦٧ - العدد ٤٩
مكرر وكان يتضمن أحكام مماثلة للمواد الخمسة الأولى تقريبا عدا الملة التى نصت عليها المادة
الخامسة فكانت ستة أشهر بالنسبة لصابون التواليت وثلاثة أشهر بالنسبة لباقي الأنواع .

وانظر القرار رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٧ الوقائع المصرية في ١٢ نوفمبر ١٩٦٧ - العدد ٢٢٧
» تابع « بإضافة جدول إلى الجدول المرافق للقرار ٢٣ لسنة ١٩٦٧ .

بفرض بيعها المستهلك في السوق الحلى إلا وقتاً للأوزان والمبوت الواردة بالجدول المرفقة كما يلزم المنتج بأن يوضح على قطعة الصابون أو غلافها العلامة التجارية ووزن القطعة ونوع الصابون وسعر البيع للمستهلك .

مادة ٣ — يحدد اسم تجارى واحد لكل منشأة صناعية تنتج تحت الأنواع المختلفة من صابون التسيل نمرة ١ و ٢ و صابون المطبخ والصابون البلى والمطر مغاف أو غير مغاف .

مادة ٤ — لا يجوز لصانع الصابون التابعة للقطاع الخاص إنتاج صابون للتواليت العادى أو الفاخر أو صابون التسيل المطر إلا بعد الحصول على ترخيص من وزارة الصناعة بالصنف والعلامة .

مادة ٥ — تقضى مهلة ألساهاثلاثة أشهر من تاريخ تنفيذ هذا القرار بالنسبة لصابون التواليت وشهران بالنسبة لباقي الأنواع لصانع الصابون والتجار لاتاج وتداول العلامات التجارية والأوزان والمبوت المختلفة لما ورد بهذا القرار لاستنفاد المخزونات لديها .

مادة ٦ — اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القرار تقوم المصانع المنتجة لصابون بتجنيب مبلغ خمسة مليات في حساب خاص عن كل قطعة صابون مباعه من كافة أنواع صابون التسيل والتواليت على اختلاف علاماته وأسمائه التجارية وفقاً للجدول المرافق لهذا القرار ويستثنى من ذلك ما يلى :

(أ) صابون المطبخ نمرة ١ القطعة ١٥٠ جرام فلا يجنب من أسماها أى شهده
(ب) صابون التسيل نمرة ١ القطعة زنة ٢٥٠ جرام وصابون التسيل نمرة ٢ زنة ٢٢٥ جرام يجنب في حساب خاص عشرة في المائة فقط من سعر البيع من المصنع وفقاً لما هو وارد بالجدول المرافق لهذا القرار .

(ج) صابون التسيل للبشور المبلى في أ كياس سعة الكيس كيلو واحد يجنب في حساب خاص عشرة مليات عن كل كيس زنة كيلو مباع .

(د) صابون بلى نمرة ١ بالجمال لا تقل نسبة الأحماض الدهنية منه عن ٦٨٪ وصابون بلى بالجمال « سوب ستوك » لا تقل نسبة الأحماض الدهنية فيه عن ٦٨٪ يجنب في حساب خاص عشرة مليات عن كل كيلو مباع .

مادة ٧ — يشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره

قرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ في شأن التسعيرة الموحدة للمسل الصناعات^(١)

نائب الرئيس ووزير الصناعة والكهرباء والسد العالي
بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها .
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ الصادر بتاريخ ١٩٥٩/٦/٣٠
في شأن اعتبار صناعة المسلى الصناعى من الصناعات الأساسية وتسعيره وتحديد
مواصفاته .

وعلى القرارات الوزارية أرقام ٢٤٠ - ٢٨٠ - ٤١٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن
تعدد أسعار المسلى الصناعى .

وعلى القرار الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ بشأن تثبيت الأسعار لمنتجات الصناعة
الحلية وعدم تغيير مواصفاتها أو استحداث أنواع جديدة مماثلة .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - تعدد أسعار بيع المسلى الصناعى من الإنتاج المحلى على اختلاف
أنواعه وماركانه طبقاً للجدول المرافق .

مادة ٢ - تلتزم جميع المصانع تتبعته المسلى الصناعى فى العبوات المنصوص
عليها فى الجدول المرافق ولا يجوز التجهة فى غيرها إلا بترخيص من وزارة الصناعة

(١) القوائم المصرية فى ٢٦ يولية ١٩٦٧ - العدد ١٣٤ .
وكان قد صدر القرار رقم ٤١٦ فى سنة ١٩٥٩ فى شأن تحديد تسعير المسلى الصناعى
وتحديد مواصفاته القوائم المصرية فى ٨ / ١٠ / ١٩٥٩ - العدد ٩ مكرر .

ويسمح للمصانع والتجار بتداول العبوات الحالية لمدة خمسة شهور تقط من تاريخ صدور هذا القرار لتخلص من الرصيد المخزون فيها على أن تعدل أسعارها بالنسبة لوزنها الصافي إلى وزن العبوة المائلة وسعرها المبين بالجداول المرفقة ويأمر بإيضاح أسعار البيع المدةلة بملصق بطاقة بالسعر المعدل على كل عبوة مع جبر الملايم لأقرب نصف قرش لصالح التاجر .

مادة ٣ — يحدد اسم تجارى واحد لكل منشأة صناعية لتتبع المسمى الصناعى المخلوط كما يحدد اسم تجارى واحد آخر للمسمى الثانى ١٠٠٪ فى حالة قيام الشركة بإنتاجه وبالنسبة للمسمى الصناعى الفأخر يتتبع وقفا الامعاء التجارية والأسعار والمواصفات التى تصدر بتعديدها موافقة خاصة من الوزارة .

مادة ٤ — تلتزم المصانع المنتجة للمسمى الصناعى بإيضاح اسم المصنع المنتج والوزن الصافي وسعر البيع للمستهلك على كل عبوة سواء بالطبع عليها أو بملصق . بطاقة تشمل هذه البيانات وذلك بالنسبة لما ينتج بعد صدور هذا القرار .

مادة ٥ — تلتزم المصالح المنتجة للمسمى الصناعى بالاقلال من إنتاجها السنوى من المسمى الصناعى عما أنتجته خلال عام ١٩٦٦ إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

مادة ٦ — اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القرار تقوم الشركات المنتجة بتجنب مبلغ ٤٠ (أربعون ملياً) فى حساب خاص عن كل كيلو جرام مسمى صناعى مخلوط أو نباتى ١٠٠٪ مبلغ .

مادة ٧ — يلزم هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

جداول قرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧
أولاً - المثل الصناعي

سعر البيع				الوزن الصافي للعبوة
للمستهلك		من المصنع		
جنيه	مليم	جنيه	مليم	
-	٥٥٠	-	٥٢٥	٢٢٥٠ كيلو جرام ...
١٠	٩٣٠	١	٨٤٠	٨٠٥ " " ...
٣	٦٥٠	٣	٤٩٠	١٦٥٠٠ " " ...

ويحدد سعر الكيلو سائب بمبلغ ٢٢٠ مليا للمستهلك .

ثانياً - المثل الصناعي النباتي ١٠٠ ٪.

سعر البيع				العبوة
للمستهلك		من المصنع		
جنيه	مليم	جنيه	مليم	
-	٢٧٥	-	٢٥٦	١ كيلو
-	٥١٥	-	٤٩٠	٢ كيلو
١	٩١٠	١	٨٠٠	٨٥٠٠ كيلو
٣	٣٧٠	٣	٥٣٠	١٧ كيلو

ويحدد سعر بيع الكيلو سائب بمبلغ ٢١٥ مليا للمستهلك .

ملحوظة : أسعار بيع المصنع للصناعة الاستهلاكية تسليم غازن الجمعية في القاهرة والإسكندرية
ومحطات الوصول بالسكة الحديد باقي الجهات .

قرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧

في شأن تحديد أسعار موافد الكيوسين^(١)

تائب الرئيس ووزير الصناعة والكهرباء والمسد العالي .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها .
وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى
ومحدد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى القرار الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ الخاص بتثبيت أسعار منتجات
الصناعة المحلية .

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن اللواصفات القياسية لموافد
الكيوسين ذات الضغط واجزاؤها^(٢) .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ - تعتبر صناعة موافد الكيوسين ذات الضغط من الصناعات الأساسية
على مفهوم المادة ٦ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ للشار إليها .
- مادة ٢ - على المصانع التى تقوم بإنتاج موافد الكيوسين ذات الضغط طبقا
لللواصفات القياسية الصادر بشأنها القرار الوزارى رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٩ .
- مادة ٣ - تلزم المصانع للشار إليها بألا تقلل من انتاجها السنوى من موافد
الكيوسين للأسعرة جبريا عما انتجه خلال عام ١٩٦٦ إلا بترخيص من وزارة الصناعة .
- مادة ٤ - تلزم المصانع المنتجة محصر اسم للصنع للنتج والعلامة التجارية وعمرة
للوقود على خزائن الموقد - كما تلزم أيضا بطبع هذه البيانات وكذلك سعر البيع للمستهلك
على العلبة التى يوضع بها للوقد وذلك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .
- كما يلزم التجار بالاعلان عن الأسعار للمستهلك فى مكان ظاهر بالمحلات .
- مادة ٥ - يحدد سعر بيع موافد الكيوسين واجزاؤها طبقا لمجدول المراتب .
- مادة ٦ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويجعل بدء من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية فى أول أغسطس سنة ١٩٦٧ - المند ٣٩ تابع .

(٢) أنقى القرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٩ بالقرار رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية

على ١١/١١/١٩٦٠ - المند ٨٦ مكرر

وأخطر القرار رقم ٥٧١ لسنة ١٩٦١ الوقائع المصرية فى ١٩/١٠/١٩٦١ - المند

جدول قرأ رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٧

في شأن تحديد أسعار موافد الكيروسين

سعر البيع			الصف
حاصل القيمة	للتستهلك	تسليم من المنتج	
بند	بند	بند	
١	٧٥٠	١	مولد كيروسين غمرة ١
٢	٩٥٠	٢	» » »
١	٢٥٠	١	» » »
	٢٢٥		عدة مولد كيروسين غمرة صفر أو (١)
	٣١٠		عدة مولد كيروسين غمرة ٢
	٣٩٠		عدة مولد كيروسين غمرة ٢ ساكن
(لواحدة)	٥		غمرية مولد كيروسين
(للاتنين)	٢٥		ملاند كيلى مولد
(لواحد)	٣٠	٢	بلك مولد

ملاحظات :

- ١ - بضائع مخزون مليماً على أسعار موافد الكيروسين بقرعة واحد وصفر ومائة مليم على أسعار موافد الكيروسين بقرعة (٢) إذا كانت لها عدة ساكن وذلك سواء بالنسبة لسعر المنتج أو المستهلك.
- ٢ - سعر المولد بقرعة (١) يشمل الطارة أما المولد بقرعة صفر فيدون طارة.

قرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧

في شأن تحديد أسعار النشا بأنواعه والجلوكوز^(١)

نائب الرئيس ووزير الصناعة والكهرباء بالسد العالي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى القرار الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ في شأن تثبيت أسعار المنتجات المحلية
وعلى وازراء مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ - تعتبر صناعة النشا والجلوكوز من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام
المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ .
- مادة ٢ - على المصانع المنتجة للنشادر والجلوكوز أن تقوم بإنتاجها طبقا
للمواصفات التى تسير عليها وقت صدور هذا القرار .
- مادة ٣ - تلزم المصانع المنتجة للنشادر والجلوكوز بالالتزام من إنتاجها السنوى
من كل من الإصناف المسمرة مما أنتجت خلال عام ١٩٦٦ لإلتراخيص من وزارة الصناعة .
- مادة ٤ - تحدد أسعار النشا والجلوكوز وفقا للجدول المرافق .
- مادة ٥ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويحمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية لى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٦٧ - العدد ١٥٧ (تابع) .

كشف ببيان أسعار بيع منتجات النشا والجلوكوز

رقم	سعر بيع المصنع بالطن	
	جنيه	مليم
١	٩٤	—
٢	٩٤	—
٣	٩٣	—
٤	٨٠	—
٥	٨٠	—
٦	٨٠	—
٧	٦٠	—
٨	٧٨	—
٩	٦٤	—
١٠	٧٤	٥٠٠
١١	٧٧	٢٥٠
١٢	٥٧	—
١٣	٥٧	—
١٤	٥٧	—
١٥	٩٣	—
١٦	٩٤	٥٠٠

قرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٧

في شأن تحديد سعر بيع الأسمتة للمستهلك^(١)

نائب الرئيس ووزير الصناعة والكهرباء والسد العالي
بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى القرار الوزارى رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تحديد أسعار الأسمتة
المحلى والمستورد .
وعلى القرار الوزاى رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ الخاص بتثبيت أسعار منتجات
الصناعة المحلية .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ - يستبدل الجدول المرافق لقرار الوزارى رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥
سالف الذكر بالجدول المرافق لهذا القرار .
مادة ٢ - يفوض السادة المحافظون (فيما عدا القاهرة وبعض الجهات فى الجيزة
والقنوبية والمحددة فى الجدول المرفق) بتحديد سعر بيع الأسمتة للمستهلك فى محافظتهم
مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويحمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية فى ٢٩ أغسطس سنة ١٩٦٧ العدد ١٦٣ تابع .
(٢) القرار رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥ نشر بالوقائع المصرية فى ١٣/١/١٩٦٥ - العدد ٣ مكرر .

جداول الأسعار سرح التعليب البروتلاندى والحديدى والكروك

أسمنت حديدى وكروك	أسمنت بورتلاندى		أسمنت سرح التعليب		بيان
	جنيه	ليم	جنيه	ليم	
-	٦	٥٠٠	٧	-	١ - سمر بيع طن الأسمنت المنتج عليا وللسرود تسليم معناه القاهرة وكذا تسليم ظهر السبارة بموانئ الاستيراد
-	٦	٦٠	٧	٥٦٠	٢ - سمر بيع الطن إنتاج مصنع الاسكندرية تسليم العنق
-	-	-	-	-	٣ - سمر بيع الطن من الأسمنت تسليم عال التجارة ومواقع الأعمال القاهرة وضواحيها ما عدا (الجبل الأصفر ومنطقة المطار الدولى - منطقة جبل القمل) وكذلك التعقطة المحيطة بمعانم الأسمنت وبنما لجزيرة وبندرابايه وبني عفة وشارع الحرم والكنيسه وساقية مكى وجزيرة الذهب ووراق العرب وبشيل ومنطقة ميناء هاوس ومنطقة غربا بمحافظه القليوبية)
-	٦	٥٠٠	٧	٦٠٠	٤ - سمر بيع طن الأسمنت تسليم عال التجارة أو مواقع الأعمال بالقاهرة (الجبل الأصفر - ماحية - كروكاسة - التصويبة - منقبة الكركرى) وعانقطة القليوبية (يهجم - الحانكة - أبو زعبل - سرقاقوس)
-	٦	٥٠٠	٨	-	٥ - سمر البيع من التاجر للمستهلك فى المناطق المذكورة فى بند ٣ تسليم جمال التجار أو موافد الأعمال -
-	-	٣٢٥	-	٨	٦ - سمر البيع من التاجر للمستهلك فى المناطق المذكورة فى بند ٤ تسليم عال التجار أو موافد الأعمال -
-	٦	٩٠٠	٨	٤٠٠	٧ - سمر البيع من التاجر للمستهلك فى المناطق المذكورة فى بند ٤ تسليم عال التجار أو موافد الأعمال -
-	-	٣٤٥	-	٨	٨ - سمر البيع من التاجر للمستهلك فى المناطق المذكورة فى بند ٤ تسليم عال التجار أو موافد الأعمال -

ملاحظات :

١ - يباع الأسمنت في القاهرة الكبرى (القاهرة والأماكن السابقة بمحافظات الجيزة والغربية) تسليم عمال التجار أو مواقع الأعمال ولا يسمح بالبيع تسليم الصنع أو المنياء .
٢ - يحتوى طن الأسمنت على ٢٠ (عشرين) كيس ورقى (شيكارة) من ثلاث طيات وفى حالة التعبئة فى أكياس تزيد عن ثلاث طيات فتضاف المبالغ التالية على الأسعار السابقة .

٢٠٠ ملجم للطن أو عشرة ملجمات فى الشيكارة فى حالة التعبئة فى أكياس و طيات
٤٠٠ ملجم للطن أو عشرون ملجا فى الشيكارة فى حالة التعبئة فى أكياس و طيات
٦٠٠ ملجم للطن أو ثلاثون ملجا فى الشيكارة فى حالة التعبئة فى أكياس و طيات
٣ - يكون التسليم فى مواقع الأعمال للسكيات التى تبلغ ٥ طن فأكثر أما السكيات التى تقل عن ذلك فيسكون تسليمها بمحلات التجار والموزعين .

قرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٧

فى شأن تحديد أسعار بعض أصناف البطاطين^(١)

تناوب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء
بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها .
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التصدير الجبرى
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى قرار نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء رقم ٧٠١
لسنة ١٩٦٥ فى شأن تعديل أسعار غزل الصوف والمنتجات الصوفية والتريكو
والبطاطين .

وعلى القرار الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ الخاص بتثبيت أسعار ومواصفات
منتجات الصناعة المحلية .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

(١) الواقع اصرى فى ١٩٦٧/٨/٢٩ - المبد ١٦٣ ملحق .
صدر القرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ فى شأن مواصفات البطاطين المطبوخة الوقائع المصرية
فى ١٩٦٧/٨/٢٩ - المبد ١٦٣ (تابع) .

قرر :

مادة ١ - يحدد سعر بيع البطاطين النطية من إنتاج الشركات المختلفة وكذلك إنتاج شركة النصر للأصواف والمنسوجات المتأخرة وفقاً للجدول المرفق. لهذا القرار .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

أولاً - البطاطين النطية من إنتاج الشركات المختلفة :

رقم	الصف	المقاس	سعر بيع المصنع		سعر البيع للمستهلك	
			جنيه	مليم	جنيه	مليم
١	بطانية رئيس نطية	١٥٠ × ٢٠٠ سم	١	٧٠٠	—	٢
٢	بطانية كرنك نطية	١٥٠ × ٢٠٠ سم	٢	٣٥٠	٨٢٠	٢
٣	بطانية كرنك نطية	١٧٠ × ٢٢٠ سم	٢	٩٢٠	٥٠٠	٣
٤	بطانية كرنك نطية	١٩٠ × ٢٣٠ سم	٣	٤٠٠	—	٤

ثانياً - شركة النصر للأصواف والمنسوجات المتأخرة « سنيا » :

رقم	الصف	المقاس	سعر بيع المصنع		سعر البيع للمستهلك	
			جنيه	مليم	جنيه	مليم
١	بطانية دندرة	١٧٠ × ٢٢٠ سم	٢	٩٢٠	٥٠٠	٣
٢	بطانية دندرة	١٩٠ × ٢٣٠ سم	٣	٤٠٠	—	٤
٣	بطانية أبو سمبل	١٥٠ × ٢٠٠ سم	٢	٣٨٠	٨٥٠	٢

ملحوظة : هذه الأصناف لا تخضع لرسم الخزانة حيث لا يدخل في تشييدها الصوف الخام من غير البلاد العربية - طبقاً لقرار الوزارى رقم ٧٠١ لسنة ١٩٦٥ والمنشور بمجريدة الوقائع المصرية عدد ٩٣ مكرر الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩٦٥ .

قرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٧

في شأن تحديد أسعار الزجاج للسطح (١)

نائب الرئيس ووزير الصناعة والكهرباء والسد العالي
بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة
وتشجيعها في الإقليم المصري والقوانين المعدلة ٤ .
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى القرار الوزاري رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ الخاص بتثبيت أسعار منتجات
الصناعة المحلية .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ — يحدد سعر بيع الزجاج للسطح وفقاً للجدول المرافق لهذا القرار .
مادة ٢ — تلتزم مصانع وورش تقطيع وخطف الزجاج بإمسالك سجلات
منظمة تبين الكميات المستلمة من الزجاج للسطح مع توضيح الممك وكذلك
الكميات المباعة من كل ممك وسعر البيع وإسم المشتري وعنوانه ورقم البطاقة
والرصيد الباقي يوماً بيوم وتحفظ هذه السجلات داخل المصانع والورش وتقدم عند
الطلب للسلطات المختصة .
مادة ٣ — تجنب الزيادة الموضحة في الجدول المرافق لهذا القرار في حساب خاص .
مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .
جدول مرافق لقرار ٥٠ لسنة ١٩٦٧

الصف	الزيادة المحتبة	سعر البيع المصنع خام	سعر البيع للمستهلك من الأبعاد
زجاج مسطح شفاف	٢	١٠٠٠	٤٥٠
٣	١٢٠	٤٨٠	٦٠٠
٤	١٤٠	٦٢٠	٧٥٠
٥	١٥٠	٧٥٠	٩٠٠
٦	٢٣٠	٩٥٠	١٢٠٠

(١) اللوائح المصرية في ١٩٦٢/٧/٢٦ - العدد ١٣٤ .
وكان قد صدر القرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن اعتبار صناعة الزجاج من الصناعات
الأساسية وتحديد مواصفاتها واللوائح المصرية في ١٩٥٨ / ٨ / ٦ - العدد ٦٠ مكرر .

قرار رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٧

بشأن التسعيرة لموحدة للأحذية^(١)

وزير الصناعة

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الإقليم المصري.

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرار الوزارى رقم ١٧٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن اعتبار صناعة الأحذية من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرارات الوزارية رقم ٢٣٠ ، ٢٤٣ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٤٥٠ و ٩٥٥ لسنة ١٩٦٢ ورقم ٣٨٤ لسنة ١٩٦٣ .

وعلى القرار الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ الخاص بتثبيت الأسعار والمواصفات الخاصة بمنتجات الصناعة المحلية .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — تطبيق الأسعار المدرجة بالجداول المرفقة لهذا القرار على جميع الأحذية الجاهزة الخاصة بالأطفال (البنات والأولاد) والرجال فيما عدا منتجات الشركة المساهمة المصرية للأحذية (باتا) التى تنتج بمواصفات أو طرق تشغيل تختلف عن الواردة فى هذا القرار .

مادة ٢ — لا يجوز لمنتجى الأحذية والمحللات التجارية إنتاج أو بيع أحذية لمسوق المحلى إلا الأصناف الواردة فى الجدول المرافق .

مادة ٣ — لا تخضع للتسعيرة الجبرية ولا لقرار تحديد الأرباح الأصناف الآتية :

(١) الوقائع المصرية فى ١١/٣/١٩٦٧ — السند ٢٤ .

- (أ) أحذية الألعاب الرياضية والباله .
- (ب) الأحذية ذات الوجه بأكثر من القليله أو الجلد المذهب أو الفضض أو من الجلد الطبيعي لتمساح أو اللازار أو الثعبان أو الزواحف بصفة عامة .
- (ج) الأحذية الخاصة بالمرضى .
- (د) الأحذية الخاصة بالقوات المسلحة والشرطة والمطافئ والأحذية التي تلتصق بمواصفات خاصة للوزارات والمصالح والهيئات الحكومية .
- مادة ٤ — لا يجوز لمتجى الأحذية أو المحلات التجارية أن تمنح أو تعرض أحذية جاهزة للبيع خاصة بالرجال وكذلك الأولاد من مقياس ٢٧ فأكثر مصنوعة بطريقة الصق وذلك فيما عدا الأحذية الكاليفورنيا .
- مادة ٥ — لا يجوز للمحلات التجارية التي تبيع أحذية جاهزة أن تبيع أحذية بالتفصيل .
- مادة ٦ — لا يجوز لمتجى الأحذية أن يقلعوا من إنتاجها السنوى عما أنتجوه خلال عام ١٩٦٦ إلا بإتراض من وزارة الصناعة .
- مادة ٧ — يلتزم منتجوا الأحذية بوضع اسم المنتج ورقم المصنف الوارد بالجدول المرفقة وأرقام الإضافات (إن وجدت) وسعر البيع النهائى للمستهلك على نعل الحذاء وذلك بطريقة المنط أو على فرش الحذاء بالطبع في حالة الأحذية ذات النعل الكاوتشوك وذلك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .
- مادة ٨ — يلحق منتجوا وتجار الأحذية متضامنين في المسؤولية من أية مخالفات لهذا القرار .
- مادة ٩ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٧

في شأن اعتبار صناعة الجلود المدبوغة من الصناعات الأساسية
وتسعيها وتحديد مواصفاتها^(١)

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي .
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها .
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى القرار رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ في شأن تثبيت أسعار المنتجات المحلية .
وعلى ما أقره مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — تعتبر صناعة الجلود المدبوغة من الصناعات الأساسية في مفهوم
المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ .

مادة ٢ — على المدايع أن تقوم بإنتاج الجلود المدبوغة الواردة في هذا القرار
طبقاً للمواصفات القياسية التي تحددها الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي والرقعة
في هذا القرار .

مادة ٣ — على كل مدبغة أن تخطر مصلحة الرقابة الصناعية خلال الفترة
الأم الأولى من كل شهر بكميات الجلود المدبوغة من كل صنف ودرجة المنتج منها
خلال الشهر السابق مع مقارنتها بالفهر المائل من العام السابق وتسحب الكميات
على أساس السيلوجرام والقدم المرص

ولا يجوز للمدبغة أن تقلل من إنتاجها السنوى عما أنتجته خلال عام ١٩٦٦
إلا بترخيص من وزارة الصناعة.

(١) الوثائق المصرية في ١٢/٢/١٩٦٧ - العدد ٢٥ تابع .

مادة ٤ — يحتم كل جلد مذبوغ من الأصناف الواردة في هذا القرار بوضع
اسم المذبة المنتجة والصنف ودرجة الجلد والسعر المحدد من المذبة كما تبين على
جلود الوجه المساحة بالقدم المربع .

مادة ٥ — تكون المداين وتجار الجلود المذبوغة متضامنين في المسؤولية عن
كافة مخالفات لهذا القرار من ناحية الأسعار والمخرجات .

مادة ٦ — يحدد سعر بيع الجلود المذبوغة وفقا للجدول المرافق (١) .

مادة ٨ — لا تسرى هذه التسعيرة على التوريدات الخاصة بالقوات المسلحة
والشرطة وكذلك الجهات الحكومية الأخرى ذات المواصفات الخاصة .

مادة ٨ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٧

بشأن التسمير الموحدة للأحذية الجريمية (٢)

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها .
وعلى المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد
الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرار الوزاري رقم ١٧٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن اعتبار صناعة الأحذية
من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرارات الوزارية رقم ٧٣٠ و ٢٤٣ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرار الوزاري رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ الخاص بتثبيت الأسعار والمواصفات
الخاصة بمنتجات الصناعة المحلية .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

(١) صدر القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦٧ في شأن تسمير جلود النفاطة الواقعة المصرية لـ
١٩٧/٧/١٨ - العدد ٢٧ وإضاف الجدول المرافق له إلى القرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٧ ونصت
المادة الثانية منه أنه على « المصانع أن تقوم بإنتاجها طبقا للقياس المصرية رقم ١٩٦٣/٤٤٧
الخاص بجلود النفاطة » .

(٢) الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٣/٢٥ - العدد ملحق ٣٢ .

قرر :

مادة ١ - تطبق الأسعار المدرجة بالجدول المرفقة بهذا القرار على جميع الأحذية الحريمى الجاهزة .

مادة ٢ - لا يجوز لمتجى الأحذية والملابس التجارية إنتاج أو بيع أحذية للسوق المحلى إلا الأصناف الواردة فى الجدول المرافق .

مادة ٣ - لا تخضع للتسعير الجبرية ولا لقرار تحديد الأرباح الأصناف الآتية :
١ - الأحذية الخاصة بالألعاب الرياضية .

ب - الأحذية المصنوعة من الجلود الطبيعية لتمساح والتمبان واللازار والمذهبية والمفضضة وكذا المصنوعة من الحرار المطرزة أو المشغولة بالآبرة أو الكنفاء .
ج - الأحذية الخاصة بالمرضات .

مادة ٤ - لا يجوز للملات التجارية التى تبيع أحذية جاهزة أن تبيع أحذية بالتفصيل .

مادة ٥ - لا يجوز لمتجى الأحذية أن يظلوا من إنتاجها السنوى عما أنتجوه خلال عام ١٩٦٦ إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

مادة ٦ - يلتزم منتجوا الأحذية بوضع اسم المنتج ورقم الصنف الوارد بالجدول المرفقة والمستوى وأرقام الإضافات (إن وجدت) وسعر البيع النهائى للمستهلك على نعل الحذاء وذلك بطريقة الضغط أو على وش الحذاء بالطبع فى حالة الأحذية ذات العل الكريب وذلك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .

مادة ٧ - يكون منتجو وتجار الأحذية متضامنين فى المسئولية عن أية مخالفات لهذا القرار .

مادة ٨ - يلزم هذا القرار فى الواقع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره

قرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٧

في شأن تحديد أسعار الأقمشة النطوية الصغية (١)

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعين الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١٩ لسنة ١٩٦٢ بفرض وتعديل رسم الإنتاج والإستهلاك على بعض الأصناف .
وعلى القرار الوزارى رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٦٢ الصادر بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٩٦٢ في شأن تحديد أسعار منتجات الشركات الناجمة للمؤسسة المصرية العامة للنزل والسياح .

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٥ الصادر فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٥ فى شأن تعديل أسعار غزل الطقة

وعلى القرار الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ الصادر فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٦ فى شأن تثبيت أسعار منتجات الصناعة المحلية .

وعلى القرار الوزارى رقم ١٢ لسنة ١٩٦٦ الصادر فى أول أكتوبر سنة ١٩٦٦ فى شأن الوصفات النطوية والأقمشة الشعبية (٢)

وعلى كتاب السيد وزير الدولة رقم ٥٧٤ المؤرخ ١٠ مايو سنة ١٩٦٧ .

قرر :

مادة ١ — تلزم الشركات المنتجة للأقمشة النطوية لإنتاج الأصناف النطوية المبينة فى الجدول المرفق والمعدة للإستهلاك المحلى طبقا للمواصفات القياسية المحددة بالقرار الوزارى رقم ١٢ لسنة ١٩٦٦ .

مادة ٢ — تلزم كل شركة من الشركات المذكورة بإنتاج الكميات المقررة عليها من كل صنف من الأصناف النطوية وطرحها بالسوق المحلى فى المواعيد المحددة لها وذلك طبقا لما هو محدد فى الخطة التى تمتد بها المؤسسة المصرية العامة للنزل والسياح من الجاهات المختصة .

(١) الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/٥/١ - الصفحة ٧٤

(٢) الوقائع المصرية فى ١٩٦٦/١١/٣ - العدد ٨٥

مادة ٣ - تكون كل شركة من شركات المؤسسة المصرية العامة للتزول والمسيج مسؤولة عن إنتاجها وإنتاج مصانع القطاع الخاص التي تعمل تحت إشرافها . من حيث مطابقتها للوصفات المحددة بالقرار الوزاري رقم ١٢ لسنة ١٩٦٦ طالف الإعارة إليه .

مادة ٤ - تحدد أسعار بيع الأقمشة الخطية الشعبية طبقا لاجدول المرافق لهذا القرار .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٧

في شأن الزام الموزعين لبعض المانع الهندسية بإخطار الشركات المنتجة ببعض البيانات (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح وعلى موافقة لجنة التموين العليا .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة

قرر :

مادة ١ - على جميع الموزعين للتلاجات نصير ١٨٠ لقر (١٠ قدم) وأجهزة التليفزيون لوتس ٢٣ بوسة أن يخطروا الشركات المنتجة خلال أسبوع من تاريخ نشر هذا القرار ببيان موضع به الكميات الموجودة لديهم منها ، وعلى الشركات المنتجة إجراء النسويات المترتبة على فروق الأسعار التي أسدرت عن المادة لتسعير تلك المنتجات .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ٢ مايو سنة ١٩٦٧ - العدد ٨٦ تأيم (١)

قرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٧

في شأن اعتبار صناعة سليكات الصوديوم من الصناعات
الأساسية وتسعيرها وتحديد مصادفاتها (١)

نائب الرئيس ووزير الصناعة والكهرباء والسد العالي
بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وسمى القرار الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ الصادر فى ١٩٦٦/٢/٢٤ فى شأن
تثبيت أسعار المنتجات الصناعية المحلية وعدم تغيير مصادفاتها ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - تعتبر صناعة سليكات الصوديوم (الحجر والسائلة) من الصناعات
الأساسية فى مفهوم المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ مالم يذكر .
مادة ٢ - على الشركات المنتجة لسليكات الصوديوم (الحجر أو السائلة) أن
تقوم بإنتاجها وفقا للمواصفات التى تسير عليها وقت صدور هذا القرار ولا يجوز لها
تعديل هذه المواصفات إلا بترخيص من وزارة الصناعة .
مادة ٣ - تلتزم الشركات المشار إليها بالأ تقلل من إنتاجها السنوى من سليكات
الصوديوم (الحجر والسائلة) عما أنتجته خلال سنة ١٩٦٦ إلا بترخيص من
وزارة الصناعة .

مادة ٤ - يحدد سعر بيع سليكات الصوديوم (الحجر والسائلة) وفقا لجدول المرافق .
مادة ٥ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/٩/١١ - العدد ١٧٤ - تابع .

أسعار سليكات الصودا (الحجر والسائلة)

أولاً : سليكات الصودا الحجر

(١) يحدد سعر بيع سليكات الصودا الحجر المتعادل بمبلغ ٢١ جنيهاً و ٨٥٠ ملياً تسليم المصنع المنتج وذلك للطن الواحد .

(٢) يحدد سعر بيع سليكات الصودا الحجر القلوى بمبلغ ٢٥ جنيهاً و ٣٥٠ ملياً تسليم المصنع المنتج وذلك للطن الواحد .

ثانياً : سليكات الصودا السائلة

سعر بيع الطن تسليم مراكز التوزيع للشركة المنتجة (القاهرة أو الإسكندرية أو كفر الزيات حسب رغبة المشتري) بدون براميل .

درجة التركيز	مليم	جنيه
٤٠/٣٩	٤٤٠	١٧
٤٣/٤١	٧٦٠	١٨
٥٠/٤٨	٩٥٠	١٩
٦٠/٥٨	١٢٠	٢٥

ملحوظة : يضاف بمبلغ ١٠٠ مليم عن كل برميل في حالة استخدام براميل الشركة المنتجة في توصيل السليكات إلى العميل لتفريغها وإعادة استخدامها بالتالى .

قرار رقم ١١١ لسنة ١٩٦٧

في شأن بيع بعض السلع بالتقسيط^(١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادتين ٣٧، ٣٨ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية .

وعلى القرار رقم ١٨ لسنة ١٩٦٥ في شأن تعديل شروط البيع بالتقسيط والقرارات للعدة ٤ .

وعلى القرار رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن بيع بعض السلع بالتقسيط .

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - استثناء من أحكام المادة ٣٧ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ ومن أحكام القرار رقم ١٨ لسنة ١٩٦٥ المشار إليهما يجوز بيع السلع الواردة بالكشف للرافقي لهذا القرار للمستهلك بالتقسيط على أقساط لا تتجاوز (٢٤ شهراً) وبشرط ألا يقل مقدم الثمن عن ١٠ ٪ من السعر المحدد للبيع نقداً .

ويتم البيع وفقاً لما هو مبين بالكشف قرين كل منها .

مادة ٢ - يلغى القرار رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٥/٢٩ - العدد ٨٦ تأييد (١) .

قائمة بأسعار السلع الهندسية وتحديد الأقسام المستهلكة
ملحق بالقرار الوزاري رقم ١١١ لسنة ١٩٦٧

القسط الشهري على سنتين	القيمة الباقية على سنتين		مقدم الثمن ١٠ %		سعر التسييط على سنتين		سعر النقد		الصنف
	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	
التلاجات .									
جنيه	١١٥٥٠	٢٧٧٢٠٠	٢٧	٥٠٠	٣٠٤٧٠٠	٢٧٥	-	نصر ٣٥٧ لتر (١٣ قدم)	
	٨٨٥٠	٢١٢٤٠٠	٢١	-	٢٣٣٤٠٠	٢١٠	-	نصر ٢٨٠ لتر (١٠ قدم)	
	٨٨٥٠	٢١٢٤٠٠	٢١	-	٢٣٣٤٠٠	٢١٠	-	كالفيتور ٢٨٠ لتر (١٠ قدم)	
	٧٨٠٠	١٨٧٢٠٠	١٨	٥٠٠	٢٠٥٧٠٠	١٨٥	-	ايدبال ٢٧٠ لتر (١٠ قدم)	
	٦٣٠٠	١٥١٢٠٠	١٥	-	١٦٦٢٠٠	١٥٠	-	ايدبال ٢٢٠ لتر (٨ قدم)	
	٤٢٠٠	١٠٠٨٠٠	١٠	-	١١٠٨٠٠	١٠٠	-	ايدبال ١٦٠ لتر (٦ قدم)	
التلفزيون .									
	٤٢٠٠	١٠٠٨٠٠	١٠	-	١١٠٨٠٠	١٠٠	-	نصر ١٤ بوصة	
	٤٦٥٠	١١١٦٠٠	١١	-	١٢٢٦٠٠	١١٠	-	» ١٦ بوصة	
	٥٢٥٠	١٢٦	-	١٢	٥٠٠	١٣٨٥٠٠	١٢٥	-	» ١٩ بوصة
	٦٧٥٠	١٦٢	-	١٦	-	١٧٨	-	١٦٠	» ٢٣ بوصة
	٦٧٥٠	١٦٢	-	١٦	-	١٧٨	-	١٦٠	» ١٦ بوصة ترانزستور
	١١٥٥٠	٢٧٧٢٠٠	٢٧	٥٠٠	٣٠٤٧٠٠	٢٧٥	-	» ٢٣ بوصة موبيليا	
	٦٧٥٠	١٦٢	-	١٦	-	١٧٨	-	١٦٠	تليفون ٢٣ بوصة
	٦٧٥٠	١٦٢	-	١٦	-	١٧٨	-	١٦٠	فليبس ٢٣ بوصة
	٥٧٥٠	١٣٦٨٠٠	١٣	٥٠٠	١٥٠٣٠٠	١٣٥	-	لوتس ٢٣ بوصة	
الفسالات .									
	٥٠٥٠	١٢١٢٠٠	١٢	-	١٣٣٢٠٠	١٢٠	-	نصر (سابر) ٩٥	
	٢٦٥٠	٦٣٦٠٠	٦٣	٠٠	٦٩٩٠٠	٦٣	-	نصر ٦٥	
	٣٥٠٠	٨٤	-	٨٣	٥٠	٩٢٣٥٠	٨٣	٥٠٠	بور سعيد
	٣٤٥٠	٨٢٨٠٠	٨٢	١٠	٩١٠١٠	٨٢	١٠٠	موج	
البوتاجاز .									
	٤١٠٠	٩٨٤٠٠	٩٧	٠٠	١٠٨١٠٠	٩٧	-	٤ شعله بفرن وجهاز مجاز ممتاز م. ط	
	١٦٠٠	٣٨٤٠٠	٣٧	٠٠	٤٢١٠٠	٣٧	-	١/٢ شعله بالفرن م. ط	
	٣١٥٠	٧٥٦٠٠	٧٥	٠٠	٨٣١٠٠	٧٥	-	٤ شعله بالفرن م. ط	
	٥٢٥٠	١٢٦	-	١٢	٥٠٠	١٣٨٥٠٠	١٢٥	-	٤ شعله نصر فاخر
	٢١٠٠	٥٠٤٠٠	٥٠	-	٥٥٤٠٠	٥٠	-	تيجر ٣ شعله بالفرن	
	٧٠٠	٤٨	-	٤٧	٠٠	٥٢٧٠٠	٤٧	-	أطلس ٤ شعله بالفرن
	١٤٥٠	٣٤٨٠٠	٣٤	٠٠	٣٨٢٠٠	٣١	-	المنتجات العالمية ٢١/٢ شعله بالفرن	
	٢٧٥٠	٦٦	-	٦٥	٠٠	٧٢٥٠٠	٦٥	-	نصر ٤ شعله بالفرن (الفسكة)
الدراجات .									
١ على ١٣ شهر	-	١٣	-	٢٠	١٠	١٥	١٠	١٤	نصر ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣
» ١ على ١٨ شهر	-	١٨	-	٢٣	٨٠	٢٠	٣٨٠	١٨	٧٠٠
» ١ على ٢٢ شهر	-	٢٢	-	٢٧	٣٠	٢٤	٧٣٠	٢٢	٥٠٠
» ١ على ١٣ شهر	-	١٣	-	٢٣	٣٠	١٥	٣٣٠	١٤	٣٠
» ١ على ١٢ شهر	-	١٢	-	١٤	٠٠	١٣	٤٠٠	١٢	٥٠٠
» ١ على ١٥ شهر	-	١٥	-	٢٣	٠٠	١٧	٣٠٠	١٦	-

قرار رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦٧

في شأن تعديل أسعار الراديو (١)

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها.
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
وعلى القرار الوزارى رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٤ بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٦٤ في
شأن تحديد أسعار الراديو .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - يستبدل الجدول المرافق للقرار الوزارى رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٤
المشار إليه بالجدول المرافق لهذا القرار .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويصل به من تاريخ نشره .

شركة النصر للأجهزة الكهربائية والألكترونية

(فيليبس أوربنت سابقاً)

سعر البيع				الصف
من التاجر للمستهلك	من الشركة للتاجر تسليم مخازن الشركة	مليم	جنيه	
١٢	٥٠٠	١١	-	راديو ترانزستور طراز ١٢٥ ت أو الطرازات اللاحقة التى تحمل عمله

ملاحظة : الأسعار للوضعة عالية لا تشمل عن البطاريات .

(١) الوقائع المصرية في ١١/١٢/١٩٦٧ - العدد ٥٢ .

قرار رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٧

في شأن استبعاد زيت بذرة الكتان من التسعير الجبرى^(١)

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها والفوائض المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ في شأن التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرار الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٤ بشأن تثبيت أسعار منتجات الصناعة المحلية وعدم تغيير مواصفاتها أو استحداث أنواع جديدة بمائلة .

وعلى القرار رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٦ الصادر بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٧ بشأن تعديل سعر بيع الزيت الناتج من عصر بذرة الكتان .

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٦ في شأن تحديد أسعار زيت الكتان للنفى .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة:

قرر:

مادة ١ - يلقى الجدول المرافق لقرار الوزارى رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر، كما يلقى القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٦ والقرارات المحدثه لزيت بذرة الكتان .

مادة ٢ - يستثنى زيت بذرة الكتان الفى وللنفى والدوارة للصنوعة من الكتان وزيت البوية من القرار الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ للشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٩٦٧/١٢/٢٨ - العدد ٢٦٧ - تابع ٤ .

الحكمة - اب الرابع

أحكام محكمة النقض

في التكوين والتفسير الجبري

٢ - المبدأ القانوني :

تلتزم الفقرة ٧ من المادة ٤ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ جميع تجار التجزئة أن يعلنوا أسعار كافة سلعهم المسعر منها وغير المسعر بحيث يحق عليهم الطاب المقرر في القانون المذكور إن هم خالفوا ذلك .

المسألة :

وحيث أن أوجه الطعن تتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ دان الطاعنين تطبيقاً للواد ٤ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١٣ و ١٥ و ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ ، مع أن هذه المواد لا تنطبق على الواقعة المنسوبة إليهما لأن الساعات والجواهر ليست من السلع أو المواد المسعرة أو المحددة الربح والتي يوجب القانون على تجار التجزئة إعلان أسعارها .

وحيث أن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ وإن كان أكثر ما عني به هو توفير الضروريات للجمهور فإنه لم يقتصر على هذه الناحية بل عني أيضاً بتنظيم بعض نواحي الاتجار بالسلع كافة أي المسعر منها وغير المسعر بما ييسر للناس سبيل الحصول عليها أيضاً ، فالزم في الفقرة ٧ من المادة ٤ من القانون جميع تجار التجزئة بأن يعلنوا أسعار كافة سلعهم المسعر منها وغير المسعر بحيث يحق عليهم العقاب المقرر في القانون المذكور إن هم خالفوا ذلك .

(الطس رقم ٨١٩ لسنة ١٨ في ٢ / ١١ / ١٩٤٩ مجموعة أحكام التمس الجنائية السنة الأولى قاعدة ١١ صفحة ٣٣)

٣ - المبدأ القانوني :

القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لم يحول لوزير التكوين سوى أن يصدر القرارات اللازمة لبيان وزن الرغيف والقرار ٤٧ لسنة ١٩٤٩ الذي أوجب الاعتماد في إثبات المخالفة على وزن عدد معين من الأرغفة ليس إلا أمراً لوطنى التكوين بتنظيم العمل حتى يلتفتوا من وقوع المخالفة لا يتطد به القاضي في الإثبات .

المسألة :

وحيث أن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه أخطأ حين دانه

د بأنه مرض بمحبوه خبزاً يقل وزنه عن الوزن المحدد قانوناً ، فلم تبين المحكمة الأدلة التي استندت إليها في ثبوت سوء القصد ، وأنه تعمد تقديم خبز يقل عن الوزن المقرر . ثم أن المفتش الذي باشر الضبط قرر أنه لم يجد خبزاً بالخبر عند دخوله ، فانتظر حتى تم الخبر خلافا لما تقتضيه القرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن والتي تنص على أن التفتيش يكون على الخبر الموجود فعلاً ، فيكون في هذا الذي وقع من المفتش خلق للجريمة لم تكن موجودة ، وتكون بذلك عملية التفتيش باطلة . ويضيف الطاعن أن القرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ أوجب أن يكون الاحتياط في ثبوت المخالفة على وزن عدد من الأزرعة لا يقل عن مائتي رغييف ، وهذا ما لم يتوفر في الدعوى ، فتسكون الواقعة غير معاقبة عليها ، ويكون الحكم إذا قضى بالإدانة غلطاً قطعه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن من أجلها ، وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها ، ولما كان الأمر كذلك ، وكان ما أورده من شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه ، فلا عمل لما يثيره في هذا الخصوص . وهو جدل يدور حول تقدير الدليل بما يتصل بالموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه أما ما يثيره بشأن عملية التفتيش فردود بأنه لو كان صحيحاً أن الخبر الذي ضبطه المفتش قد خبر أثناء وجوده لما كان له أن يتضرر من ذلك فضلاً عن أنه لا يمكن اعتباره خلقة للجريمة ، فالمفتش لم يتدخل في الخبر ، وحضوره لعمليته بما يؤكد صحة إجراءاته ، وأما ما يتمسك به عن القرار الوزاري رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ ، فلا وجه له ، إذ أن القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لم يحول لوزير التكوين سوى إصدار القرارات اللازمة لبيان وزن الرغييف ، ولم يمنحه من السلطة في هذا العدد أكثر من هذا ، فلا يعد والقرار الذي يشهد إليه الطاعن أمراً لموظفي التكوين بتنظيم العمل حتى يتثبتوا من وقوع المخالفة قبل طلب المحاكمة فالقول بأن الجريمة لا تلتك ولا يكون لها وجود إلا إذا تناول الوزن عدداً معيناً من الأزرعة قوله لا يتفق والقانون . ثم أن الأصل في المواد الجنائية أن القاضي يكون عقيدته من جميع العناصر المطروحة أمامه في الدعوى ، وهو في ذلك غير مقيد بطريقة معينة ولا بدليل معين ، فتي اطمان إلى ثبوت المخالفة وقع عقوبتها . والقول باستلزام وجود

العدد المعين لقيام الجريمة يؤدي إلى عدم مماقبة من لا يوجد لديه وقت التفتيش
هذا العدد المعين بالقرار ولو كانت المخالفة ثابتة عليه بطريق لا يقبل الشك ،
وهذا لا يمكن قبوله .

(الطعن رقم ٩٠٧ لسنة ١٩ ق في ١٩/١/١٩٤٩ مجموعة أحكام القضاء الجنائية لسنة
الأولى قاعدة ١٧ صفحة ٤٧)

٣ — المبدأ القانوني :

طلب مادة من المواد المسعرة من تاجر وانسكاه وجودها ثم تفتش حانوته ووجود المادة
به يعتبر معه مثبتاً عن بيع سلعة مسعرة حيث يفرض عليه القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ بيع
السلعة المسعرة إذا توافرت له حيازتها .
المحكمة :

وحيث أن مبنى الطعن هو أن واقعة الدعوى على ما أثبتتها الحكم المطعون
فيه لا يعاقب عليها القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الذين دين الطاعن على مقتضى
نصوصه ، ذلك لأن المادة السابعة منه تعاقب كل من امتنع عن بيع سلعة مسعرة
بهذا السر ، ولكن الحكم اقتصر على القول بثبوت واقعة امتناع الطاعن عن
بيع الدقيق ولم يذكر شيئاً عن السر . يضاف إلى هذا أن الحكم المطعون فيه في
سبيل تفنيد دفاع الطاعن اعتمد على اقتراضات لا سند لها في أوراق الدعوى
واستند إلى تناقض الطاعن في دفاعه مع أنه لا يصح مؤاخذه المتهم على تناقضه
وأخذه به .

وحيث إنه لما كانت الواقعة إلى دين الطاعن بها كما أثبتتها الحكم المطعون
فيه هي أن أشخاصاً متعددين ذهبوا إلى حانوته وطلبوا منه شراء دقيق وهو
من المواد المسعرة فأنكر وجوده ولما قُض حانوته اتضح أنه يحرز منه كميات
تفوق بكثير ما كان يطلب هؤلاء شرائه فإنه إذن يعتبر بمتنماً عن بيع ساعه
بالسر المخذ لها جبراً وتكون إدانته بمقتضى القانون المشار إليه متعينة ما دام
القانون يفرض عليه بيع السلعة المسعرة إذا توافرت له حيازتها ما دام السر
لا يعرض بداهة إلا بعد استعداده للبيع وإلا كانت النتيجة — إذا أخذ بنظر
الطاعن — أن يغلت التجار من العقاب كلما أنكروا وجود المواد المسعرة
في حوائثهم إذا طلبها بعض المشتريين الذين لا يألون فيهم أن يشتروها

بأكثر من السعر المقرّر وهو ما لا يتصور أن يكون الشارح قد قصد إليه. ومتى كان ذلك مقرراً وكان لا حرج على المحكمة — كما هو الحال في هذه الدعوى — إن هي استندت في سبيل تنفيذ دفاع المتهم إلى اعتبارات منطقية وإلى تناقض رواياته — ما دام ما تستند إليه من ذلك سائفاً وله أصله في التحقيقات التي أجريت في الدعوى ، متى كان ذلك فإن الجدل الوارد في الطعن لا يكون له من مبرر .

(الطعن رقم ١١١٦ لسنة ١٩ في ١٥ / ١١ / ١٩٤٩ مجموعة أحكام النقض الجنائية السنة الأولى قاعدة ٢٩ صفحة ٨٠)

٤ — المبدأ القانوني :

تقرّر صيغة الخبر على ردة غير ناعمة وتطبيق القرار ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ الذي حل محله القرار ٤٠ لسنة ١٩٤٩ لا يؤثر في صحة الحكم حيث لم يغير القرار الأخير من هذه الجرمية . ولا يؤثر في قيام هذه الجرمية ما قد يكون لوّزير التموين من آراء بشأنها .

المحكمة :

« وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه حين دأبه بأنه بصفته صاحب مخبز قام بتقرير صيغة الخبر على ردة غير ناعمة ، قد أخطأ بتطبيقه المادتين ١٢ ، ١٣ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ مع أنها ألغيتا وحلت محلها المواد ١٢ ، ١٣ ، ١٧ من القرار رقم ٤ لسنة ١٩٤٩ ، ثم إنه وهو صاحب مخبز ملزم باستيراد الردة من المطحن الذي تعينه مراقبة التموين فإذا ما كانت معيبة فلا يكون هو مسئولاً عنها بل المسئول هو صاحب المطحن الذي تسلمها منه ، وقد شكّا أصحاب المخازن من تحميلهم المسؤولية ، فأرسل المدير كتاباً إلى النائب العام يلتمس فيه العذر لأصحاب المخازن لعدم إمكانهم تمييز العيب ولانعدام مصلحتهم في استعمال الردة الخشنة لما يترتب عليه من تشويه منظر الرغيف وحرقة فلا يقبل الناس على شرائه ، وانتهى إلى طلب التجاوز عما وقع من مخالفات في هذا الشأن ، وقال إنه من جهته قد أصدر القرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٤٥ يوجب فيه على أصحاب المطاحن تسليم الردة غير معيبة فألقى بذلك المسئولية على المطاحن دون المخبز . ولما كانت الأسباب التي أشار إليها المدير

ما زالت قائمة وكانت المادة ١٣ من القرار رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٤٧ صورة من المادة ٤ من القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٤٤ الذي أشار إليه الوزير في كتابه والتمس فيه العذر لأصحاب المخابرة لاستحالة التحقيق من العيب ، وكان الوزير هو صاحب السلطة المستمدة من القانون لتكملة التشريع — لما كان الأمر كله كذلك فإن مسئولية صاحب المخبر تصبح متفية إذ أقر الوزير صاحب الحق في التشريع بالاستحالة ، ولا تكليف بمستحيل . ثم يضيف الطاعن أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن الردة إنما تسلبها بمالتها من مطحن معين ولكن المحكمة أغفلت دفاعه كما لم تبين الدليل على علية بعيب الردة وهذا قصور يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما توافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن من أجلها ، وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وتعرض لدفاعه وأطرحه للأسباب التي قالها . ولما كان الأمر كذلك وكان من شأن ما أورده من الأدلة أن يؤدي إلى ما رتب عليه فلا محل لما يشهره الطاعن من جادل حول تقدير أدلة الثبوت في الدعوى بما لا يعقب على محكمة الموضوع فيه . وأما ما يشهر إليه بشأن إلغاء القرار الذي طبقته المحكمة — فلا قيمة له لأن الواقعة التي دين بها مازالت معاقباً عليها والقرار رقم ٤ لسنة ١٩٤٩ الذي يتمسك به لم يسبها بما يحورها أو يخففها . وأما ما يشهره عن آراء ينسبها لوزير القنون فلا جدوى منه لأنه يفرض صحته لا يؤثر في قياس الجريمة متى توافرت أدلتها .

(الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ١٩ في ٢٢/١١/١٩٤٩ بموجبة أحكام القضي الجنائية السنة الأولى فاصدة ٣١ صفحة ٨٤) .

• — المبدأ القانوني :

القرار ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ الذي أوجب الاعتدال لإثبات المخالفة على وزن عدد معين من الأرفقة ليس إلا أمراً لوظف التكوين بنظام العمل حتى يلتفتوا من وقوع المخالفة ولا يفتيد به القاضى في الإثبات .

المحكمة :

وحيث أن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في القول أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون إذ لم تأخذ الطريقة التي رسمها وزير القويين بشأن إثبات العجز الغير المسموح به في وزن الخبر في القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرارين رقمي ٢١٥ لسنة ١٩٤٧ ، ٤٧ لسنة ١٩٤٩ وهي أن يكون ذلك بدون ما لا يقل عن مائتي وخمسين .

وحيث إنه لا وجه لما يشهده الطاعنون في هذا الوجه ذلك لأن المادة الثامنة من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إنما خوات وزير القويين أن يصدر القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف في كل مديرية أو محافظة ، ويحدد في تلك القرارات النسبة التي يجوز التسامح في وزن الخبر لسبب الجفاف دون أن تعطيه الحق في خلق الدليل الذي يجب اتباعه في إثبات هذا العجز . فإذا كانت قرارات وزير القويين التي أشار إليها الطاعنون قد نصت على منزوعة وزن عدد معين من الأرفعة فإن ذلك يكون من قبيل الأوامر المقصود بها الإرشاد والتوجيه للوظفين التابعين له المتوطنين بالمراقبة وإثبات المخالفات كما يكون عليهم سلباً دقيقاً ، وهذا بما لا يترتب على مخالفته تقييد القاضي بطريق معين من طرق الإثبات في استظهار وجود العجز من كافة الأدلة التي يرى أنها تؤدي إلى ذلك . ولما كان الحكم المعلنون فيه بين الواقعة التي أدان بها الطاعنين ، وأورد الأدلة التي عولت عليها المحكمة في الحكم بثبوتها بما تتوافر معه جميع العناصر القانونية لتلك الجريمة ، فإن ما يشهده الطاعنون في هذا الوجه لا يكون له أساس .

وحيث أن الوجهين الآخرين يتحصلان في القول بأن الحكم كان قاصراً إذا أغل بدفاع الطاعنين من أن الخبر المضبوط ليس مملوكاً لهم بل هو خبر منزى لإحدى السيدات والمحكمة أطرحت هذا الدفاع دون أن تبحثه .

وحيث إنه لا محل لما يقوله الطاعنون لأن الحكم قد تعرض للدفاع المثار إليه وفنده من أدلة سائفة تدحضه . على أن ما يشهده الطاعنون لا يبدو أن يكون نقاشاً حول واقعة الدعوى وتقدير الأدلة - فيها عما لا يقبل أمام هذه المحكمة .

(طعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٢٠ في ١٢/١٢/١٩٤٩ مجبوعة أحكام التخص الجنائية السنة الأولى لاعداد ٦٩ صفحة ١٩٩)

وينفس المعنى الطعن رقم ٩١ لسنة ٢٢ ق في ١٩٥٢/٢ وجاء فيه :
« أن قرارات وزير التموين ببيان وزن الرغيف في كل محافظة وتحديد النسبة
التي يجوز التسامح فيها من وزن الرغيف بسبب الجفاف لا تتعلق الحق في
تعيين الدليل في إثبات المعجز ولا تقيد القاضي في حكمه لاستظهار وجود المعجز
من الأدلة الأخرى .

٦ - المبدأ القانوني :

البيع بالزاد العلى أو بطريق الجراف يخضع لأحكام التسمية :
المحكمة :

« وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن لأنه (باع
فاكهة مسعرة - موزا وخضاراً - بسر يزيد عن الحد الأقصى المقرر
بالقانون) وطبق عليه المواد ٢، ٧، ٩، ١٣ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥
المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ والجدول رقم ١ وقرار وزير التجارة
رقم ٨١٣ لسنة ١٩٤٧ في حين أن البيع في سوق الجملة بالزاد العلى وبطريق
الجراف الذي لا تراعى فيه وحدات محتويات الأقفاس المبيعة ولا سعر كل
وحدة أو نوع البضاعة وإن مثل هذا البيع لا يمكن أن ينطبق عليه مواد الاتهام .
وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة
على ثبوتها وتعرض لدفاع الطاعن الوارد في وجه الطعن وانتهى إلى أطراحه
بناء على انطباق القانون على الواقعة وكانت المواد التي دين الطاعن بها قد جاء
نصها عاماً في وجوب العقاب كلما كان السعر المبيع به يزيد عن السعر المقرر
بالقانون ، لما كان ذلك وكانت هذه المواد لم تستثن من حكمها حالة البيع بالزاد
العالى أو بطريق الجراف فإن الحكم إذا دان الطاعن يكون قد طبق القانون
تطبيقاً صحيحاً ولم يخالفه في شيء . »

(الطعن رقم ٩ لسنة ٢٠ ق في ٣٠ / ١ / ١٩٥٠ مجموعة أحكام النقض الجنائية السنة
الأولى قاعدة ٩٣ صفحة ٢٨٨)
٧ - المبدأ القانوني :

مخالفات أحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ الخاص بتنظيم صناعة وتجارة الصابون
لا تخضع لقواعد إثبات خاصة بل هي تخضع لقواعد العامة ويمكن المتيان القاضي إلى صحة
الدليل المستمد من تحليل الشبكات لا تهريب عليه إذا أخذ بهذا الدليل .

المحكمة :

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دانه بأنه د باع الصابون حالة كونه يحتوى على أقل من ٤٠٪ من الأحماض الدهنية والرامنتجية جاء باطلا لا بقتانته على إجراءات باعالة واقصوده وإخلاله بحق الدفاع . وفي بيان ذلك يقول إن الإجراءات التي اتبعت في أخذ العينة وإرسالها للتحميل تخالف ما نص عليه القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ فلم ينفذ الموظف المختص ما يقضى به وجوب وزن العينة وإثبات هذا الوزن عايمها مع بيان نوعها على أن يحتملها بحتم التاجر وبمقتضى هو أيضاً أما وهو لم يفعل فتكون الإجراءات باطلة ويبطل الحكم تبعاً لها . ثم إنه دافع بأنه يقيم دليل على أن الصابون الذي أخذت منه العينة هو من الصابون الذي يبيع إلى استاورو الذي باعه إلى آخر كما ناقش تقرير التحليل وبين عدم جواز الأخذ بما ورد فيه عن الأحماض ما دام لم يبين أن باقي العناصر الثلاثة الأخرى تخالف القانون ولكن المحكمة داتته دون أن ترد على هذا الدفاع .

ويضيف الطاعن أن المحكمة الاستئنافية قررت إعلان محرر المحضر وإحضار المحرر وتأجلت الدعوى أكثر من مرة لهذا السبب إلا أنها قضت فيها بعدم دون أن ينفذ هذا القرار كما أن المحامي الذي حضر معه بالجلسة أراد أن يترافع فلم تمكنه المحكمة من ذلك بناء على ما واجهته به من أنها تعرف ما يريد أن يبل به . وهذا كله بما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وتعرض لدفاع الطاعن من أن الصابون المضبوط غير المباع منه لأطرحه للاعتبارات التي قالها . ولما كان الأمر كذلك وكان من شأنه ما أوردته المحكمة أن يؤدي إلى ما رتبته عليه فلا يقبل ما يثيره في هذا الخصوص لأنه جدل موضوعي خارج عن رقابة محكمة النقض . أما ما يتمسك به من عدم استيفاء إجراءات أخذ العينة وبطلان الدليل المستمد من نتيجة التحليل فردود بأنه لم يكن من غرض المارح أن يخضع مخالفات أحكام هذا القانون إلى قواعد إثبات خاصة بها بل هي خاضعة للقواعد العامة بحيث إذا اطمأن القاضي إلى صحة الدليل المستمد من تحليل البينات ولم يساوره ريب في أية ناحية من نواحيه سواء من جهة أخذ العينة أو من جهة عملية التحليل ذاتها أوقع حكمه على هذا الأساس

بعض النظر عما قد يكون هناك من نقص في بعض الإجراءات وأما ما يشهد إليه من قرار المحكمة إعلان الشاهد وإحضار الخرز فلا وجه له إذ لم يطلب الدفاع إلى المحكمة هذا الإجراء ، بل كانت هي من نفسها التي ارتأت فإذا ما استغنت عنه وفصلت في الدعوى فهذا جائز ولا خطأ فيه مادامت هي التي رآته أولاً ثم رأت فيما بعد أن ظهور الحقيقة لا يتوقف حتماً على تنفيذه وبخاصة ولم يبد الطعن تمسكاً بهذا التنفيذ فالقرار لا يعد الحال كذلك قراراً تحضرياً في تحقيق الدعوى لتتولد عنه حقوق الخصوم توجب حتماً العمل على تنفيذه صوناً لهذه الحقوق . هذا وغير صحيح ما يدعيه الطاعن من الإخلال بحق دفاعه إذ حضر المحامي وأدلى بمرافعته ولم يرد بالمحضر ما يثبت دعواه عنه .

(الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٠ ق في ١٤/٣/١٩٥٠ مجموعة أحكام النقض الجنائية السنة الأولى قاعدة ١٣٧ صفحة ٤٩)

٨ — المبدأ القانوني :

مسئولية صاحب المحل ومسئولية المدير له كل منها قائمة بذاتها وصاحب المحل مطالب بالترامة فقط إذا أثبت أنه بسبب غيابه أو استعجاله المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة ولا مصلحة له عند الحكم عليه بالترامة من التمسك بأنه لم يشترك في إدارة المحل .

المحكمة :

د وحيت أن معنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن على أساس أنه صاحب المحل وليس المدير الفعلي له عما كان مقتضاه أن يطبق في حقه المادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ ويوقع عليه العقوبة في حدودها وإذا طبق مواد أخرى هي بنائى عن واقعة الدعوى كما صار إنيابها في الحكم فيكون قد أخطأ في تطبيق القانون. هذا وقد طلب الطاعن من المحكمة الإستئنافية التأجيل حتى يفصل ابتدائياً في المعارضة المرفوعة من مدير المحل المحكوم عليه غنياً بذلك لأن مسؤولية الطاعن مستمدة من مسؤولية المدير ومتفرعة عنها ولكن المحكمة رفضت إجابة هذا الطلب منع وجاهته يضاف إلى هذا أن المحكمة لم تمحص دفاعه من أنه بغير ض كونه صاحب المحل فإنه لم يشترك في إدارته فبلا لأن أعماله الأخرى وهي من البكثرة بحيث يتعذر معها مساهمته في إدارته

وتستحيل معها المراقبة المجدية في منع وقوع مخالفة القانون ولو أنها فعلت
لطبقت في حقه الفقرة الثامنة من المادة العاشرة السالفة الذكر .

وحيث أنه لما كانت العقوبة التي حكم على الطاعن بها تدخل في نطاق الفقرة
الثانية من المادة العاشرة من القانون رقم ٩٦ سنة ١٩٤٥ التي ينص على الحكم
عدم تطبيقها عليه فإن مصلحته فيما يشهده في هذا الخصوص تكون متقنية لما كان
الامر كذلك . وكان القانون المذكور لا يراوج بين مسؤولية صاحب المحل وبين
مسؤولية المدير له بل تجري نصوصه على أن مسؤولية كل منهما قائمة بذاتها
لا تحتل إحداها على الأخرى فإن القول بإعدام مسؤولية صاحب المحل عن
المخالفة إذا انعدمت مسؤولية المدير غير صحيح في القانون وما دام المحكم
قد يبرأ من الدعوى بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن
بها بوصف كونه صاحب المحل وهي عن إعلانه عن أسعار السلع المعروضة للبيع
في محله . وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع هذه الواقعة منه
وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ولما أصحها في التحقيقات التي
أجريت مع الدعوى وكان القانون يحمل صاحب العمل مسؤولية كل ما يقع فيه
من مخالفات ويعاقبه بالحبس والغرامة معا ما لم يثبت هو أنه بسبب الغياب أو
استحالة المراقبة لم يتمكن من وقوع المخالفة ففي هذه الحالة الفريدة تقتصر
العقوبة على الغرامة دون الحبس ومع هذا فقد قضى على الطاعن بالغرامة فقط
بما ينفي مصلحته في الطعن مع اقتراف صحة دفاعه متى كان ذلك فإن ما يشهده
في طعنه لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٠ ق في ١٤/٣/١٩٥٠ مجموعة أحكام النقض الجنائية السنة الأولى
قاعدة ١٣٨ صفحة ٤١٣) .

٩ - المبدأ القانوني :

عدم تمسك صاحب المخبر أمام المحكمة بوجوب معاملته بالمادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥
لسنة ١٩٤٥ . لا يجوز له أن يتمسك بذلك أمام محكمة النقض .

المحكمة :

وحيث أن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في القول بأن الحكم المطعون

فيه أخطأ في تطبيق القانون : ذلك (أولاً) لأنه لم يبين عناصر الجريمة التي دان بها الطاعن ، (وثانياً) لأن الواقعة كما أثبتت المحكمة لا عقاب عليها ، وقوق ذلك لأن الطاعن وهو صاحب الخبز وكل إدارته لآخر ولم يكن في وسعه أن يراقب كل ما يدور به ، وبالتالي لم يكن في إمكانه أن يمنع ما يظهر في الخبز من عجز في الوزن الأمر الذي كان يقتضي معاملته بالمادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . (ثالثاً) إن القانون يحتم أن يكون إثبات العجز في وزن الخبز بواسطة وزن مائتي رغيف ، فإذا استبعد ٣٥ رغيفاً وهي التي قدمها المتهم الثالث عند التبليغ عن الواقعة كان الباقي يقل عن مائتي رغيف وهو لا يكفي في إقامة الدليل القانوني لإثبات العجز .

وحيث أن المحكمة المظنون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دان بها الطاعن . إذ أثبت أن الخبز وجد ينقص عن الوزن المقرر قانوناً في حالي وزنه بالرغيف الواحد وبالجلة ، كما تحدثت المحكمة بعد بيان الواقعة عن الأدلة التي استخلص منها ثبوت التهمة في حق الطاعن وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ، ومنها إقرار أحد المتهمين بأن الطاعن ، هو الذي أمر العامل بإقتصاص الوزن . أما ما يثيره الطاعن بشأن العدد الذي يجب أن يوزن من الأرغفة لإثبات العجز فإن القرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ إنما أريد به تنظيم العمل الإداري لمن يتولون تفتيش المخابر ولم يحول القانون لوزير التموين سوى إصدار القرارات اللازمة لوزن الرغيف ولم يمنحه سلطة قصر الدليل على إجراء بعينه ، فالقول بأن الجريمة لا تنشأ ولا يكون لها وجود إلا إذا تناول الوزن عدداً معيناً من الأرغفة قول لا يتفق والقانون ، إذ الأصل في المواد الجنائية أن التناضح يكون عقيدته من جميع العناصر المطروحة أمامه في الدعوى ، فحق اطمأن إلى ثبوت المخالفة وقب العقوبة . وأما ما تثيره بشأن تطبيق المادة ٥٨ من القانون المذكور فلا محل له ، إذ لم يتمسك به أمام محكمة الموضوع فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض . هذا فضلاً عن أن الواقعة كما أثبتت المحكمة استناداً إلى الأدلة التي أوردتها أن الطاعن هو الذي يتم بإدارة الخبز .

(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٠ في ٢٤/٤/١٩٥٠ مجسوة أحكام التفتيش الجنائية السنة الأولى قاعدة ١٧٢ صفحة ٥٢٨) .

١٠ - المبدأ القانوني :

غياب صاحب العمل وقت ضبط المخالفة لا يكون بذاته سبباً للاعفاء من عقوبة الحبس إلا إذا أثبت أن ذلك الغياب كان سبباً في تعذر المراقبة ومنع المخالفة .

المحكمة :

وحيث أن أوجه الطعن تتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك لأن الواقعة المنسوبة إلى الطاعن لا عقاب عليها . وفي بيان ذلك يقول أن كية الذرة موضع المخالفة وردت للبصنع في غيبته من مزارع اصتاد توريد الذرة للبصنع من عدة سنوات قبل صدور القرار الوزاري رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٩ الصادر في ٦ فبراير سنة ١٩٤٩ ، وقد ضبطت الذرة موضوع المخالفة في يوم ورودها ، وكان الطاعن وقتئذ بوزارة التجهيز يسعى في الحصول على ترخيص استيراد الذرة اللازمة لمصنعه ، وما أن علم بورودها حتى أمر بعدم استعمالها وظلت كذلك حتى حصل على ترخيص من الوزارة باستعمالها .

... ويقول الطاعن إنه استدل على صحة دفاعه بمسندات قدمها ، ومع ثبوت صحة هذا الدفاع وهو يؤدي إلى عدم مساءلته عن الجريمة التي دين بها ، فإن المحكمة لم تمن بالرد عليه . ويضيف أنه وقد ثبت من محضر ضبط الواقعة أن الطاعن لم يكن موجوداً بالمصنع وقت وقوع المخالفة وضبط الذرة ، فإنه طلب احتياطياً معاملته بالمادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ التي تنص على أن الغياب مانع من تطبيق عقوبة الحبس ، إلا أن المحكمة وقعت عليه تلك العقوبة بالمخالفة لنص تلك المادة .

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تنوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها كما هي معروفة به في القانون وأورد أدلة من منطق سليم على ثبوتها في حتمه ، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ، ثم تعرض للدفاع المشار إليه فنصت في قوله وتستنجز المحكمة من وجود المصنع ومكتب الإدارة في مدينة القاهرة أن المتهم كان على اطلاع دائماً على ما يجري بمصنعه ، ومعنى آخر أنه لم يكن غائباً عن المصنع غيبة تقطع صلته به أو تجعل

إشرافه عليه متعذراً ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد طبق القانون على الوجه الصحيح ، فلا محل لما يقوله الطاعن من خطأ في تطبيق القانون ، أو قصور في الرد على دفاعه ، ذلك لأنه من المقرر أن مجرد الغياب وقت ضبط المخالفة لا يكون بذاته سبباً للاعفاء من عقوبة الحبس وفق ما نصت عليه المادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إلا إذا أثبت صاحب العمل أن ذلك الغياب كان سبباً في تعذر المراقبة ومنع المخالفة وهو ما لم يقم عليه الطاعن الدليل في هذه الدعوى .

(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٠ ق في ١ / ٥ / ١٩٥٠ مجموعة أحكام النقض الجنائية السنة الأولى قاعدة ١٨٠ ملحق ٥٥١) .

(١) وبنفس المعنى الطعن رقم ١٦٥١ لسنة ٢١ ق في ٨ / ٢ / ١٩٥٢ وجاء فيه :

« إن غياب صاحب المخبر عن عمله وقت خبر العيش أو وقت الوزن لا أثر له في مسؤوليته عن حياته خبراً أقل من الوزن المقرر إذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من وقوع المخالفة » .

(ب) وبنفس المعنى الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٢٢ ق في ٩ / ٦ / ١٩٥٢ السنة الثالثة قاعدة ٣٩٨ ص ١٠٦٤ وجاء فيه « أن صاحب العمل مسئول مع مديره عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكامه ويعاقب بالعقوبات الواردة لها إلا إذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من وقوع المخالفة فتصبح العقوبة الفرامة فقط » .

(ح) وبنفس المعنى الطعن رقم ٨٥٦ لسنة ٢٢ ق في ٢٧ / ١٠ / ١٩٥٢ السنة الرابعة قاعدة ١٨ ص ٤٣ وجاء فيه :

« إن مجرد انشغال المتهم بمحاله الأخرى ليس من شأنه تخفيف العقوبة والاعتصار على الفرامة دون الحبس في مخالفات الرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ » .

(د) وبنفس المعنى الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٢٢ ق في ٢٤ / ١١ / ١٩٥٢ السنة الرابعة قاعدة ٦١ ص ١٤٩ وجاء فيه :

« إن عدم ثبوت تعذر استطاعة صاحب المخبر منع جريمة صنع خبر أقل من الوزن المقرر بسبب الغياب أو لأحدٍ أخرى وإداتته بالحبس والفرامة صحيح » .

(هـ) وبتمس المعلن الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٢٣ ق في ١٩/١٠/١٩٥٣ السنة الخامسة قاعدة ١٢ ص ٣٦ وجاء فيه « إن العذر المخفف المتخصص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يشترط لتحقيقه عدم تمكن صاحب المحل منع وقوع المخالفة بسبب الغياب أو استحالة المراقبة أما الغياب ذاته فلا يصلح عذراً .

(و) وانظر الطعن رقم ٢٤٣١ ق في ٨/٢/١٩٥٤ .

(ز) وانظر أيضاً الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق في ٧/٣/١٩٦٦

١١ - المبدأ القانوني :

نقل شخص سكرًا مهدى إليه من آخر من جهة إلى أخرى دون ترخيص يصح معاقبته على هذه المخالفة إذا كان المتهم لم يتسك بأن المهدى كان قد استصدر بالفعل ترخيصاً لنقل هذا السكر .

المحكمة :

وحيث أن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه حين دانه بأنه « نقل كمية من السكر من محافظة دمياط إلى مدينة القاهرة بغير ترخيص ، جاء باطلاً لقصوره ، فقد أشار الدفاع أن السكر قد أهدى إليه من آخر فنقله ، وفات المحكمة أن تتحقق عما إذا كان هذا الآخر قد استصدر أمراً بنقل غرضاته التوقيلية ، حتى إذا كان الأمر كذلك ، يكون هو قد استمد حق النقل من الأمر الصادر للهدى ، ويكون الحكم حين أغفل ذلك ودانه جاء غلطاً .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى تعرض للدفاع الطاعن فقال : « إنه تمسك بالجلسة بأنه كان يصطاف برأس البر ولما انتهى الصيف عاد إلى القاهرة ومعه لاستعماله الشخصي كمية من سكر أخيه الزائدة عن حاجته ثم عاد وقال إن المتهم نقل السكر الخاص بأخيه وإن ذلك أبيض في كلتا الحالتين بالقرار الرضائي رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الذي عدل المادتين ١٤ و ٤٠ بالآتي :

(لا يصرى حظر النقل المنصوص عليه فيما . . على ما ينقله المستهلكون من مقرراتهم المدونة بالبطاقات وما يصرف لهم بمقتضى أدونات من الرزادة أو مراقبات التوين) وأنه يبين ما تقدم أنه أيسح للسبائك أن ينقل من مقرراته المدونة بالبطاقة وما يصرف له بمقتضى إذن ما يتبقى لديه من الأصناف ... وأن الثابت من التحقيقات أن كمية السكر المنبوط مع المتهم قد أهداها إليه مصطفى عباس ليستعملها المتهم في عيد ميلاد لجملة . وقد شهد بهذا مصطفى عمارة وعبد النفى حسن ... وأنه لذلك فلا يحق للبتهم أن يتنفع بالإباحة المنصوص عليها بالقراد فلا هو قتل سكرأ سافى بطاقته أو تحصل عليها بإذن من التوين لأن السكر المنبوط معه جاء له من آخر ... ، ولما كان الحكم على هذا الوجه صحيحاً ، عن المهدى وحقه فلا وجه له إذا لم يدع أن هذا كان قد استصدر تصريحاً بالفعل ولم يتمسك هو أمام المحكمة بطلب من قبيل ما يقوله حتى يصح له النفى على الحكم لهذا السبب .

وحيث إنه تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٢٠ ق ٢ / ٥ / ١٩٥٠ السنة الأولى قاعدة ١٨٩
 ص ٥٧٧) .

١٢ - المبدأ القانونى :

وقوع مخالفة لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التوين لا يمنع من ثبوت المخالفة ما ورد في القرار الوزاى رقم ٢٥٩ المعدل بقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٩ من بطلان إجراءات التحليل لعدم إخطار صاحب الخبز بنتيجة التحليل في ظرف خمسة وأربعين يوماً من تاريخ أخذ العينة من مخزونه لتجاوز القرار التفويض الصادر للوزير وبقي ثبوت المخالفة خاضعاً للقواعد العامة من حيث الثبوت والامتناع .

المحكمة :

وحيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه داه ولم يأخذ بدفعه باعتبار إجراءات التحليل كأن لم تكن لعدم إخطاره في مدىه ، يوماً من تاريخ أخذ عينة الردة من مخزونه بنتيجة تحليلها ، وبذلك يكون قد خالف نص المادة (٢ - أحكام قننى)

١٧ من القرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٩
وهذا منه خطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد تعرض للدفع المشار إليه وقضى برفضه
لما قاله من دأن القرارين ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ و ٤٠ لسنة ١٩٤٩ صدرتا تنفيذاً
لمناص عليه في المادة ٥ من المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ . إذ جاء بالفقرة
ثانياً منها (. . . يحدد وزير التكوين بقرار منه الطريقة التي يجب على أصحاب
المخابر أو المسؤولين عن إدارتها اتباعها في رفع العينين - تقييده -) فهو
صادر بتفويض من المشرع ويجب أن لا يجاوز حدود هذا التفويض إلى ما فيه
تعديل أو تعطيل أو إلغاء طبقاً للقاعدة المنصوص عليها بشأن اللوائح التي يضمنها
المملك لتنفيذ القوانين في المادة ٣٧ من الدستور وما دلم أن المرسوم بقانون ٩٥
لسنة ١٩٤٥ لم يرد فيه أى نص على إجراءات معينة وبطلان إجراءات أخذ
العين في حالات خاصة ، فإن القرار الوزاري إذ ينص على شيء من ذلك يكون
متجاوزاً لحدود التفويض الصادر إليه من المشرع بحيث يعطل تنفيذ القانون
وهو واجب الاحترام ، وفي حالة التعارض بينه وبين القرار الوزاري يجب
إهدار هذا الأخير لعدم دستوريته (راجع حكم محكمة النقض في ١٥/١/١٩٤٥
المجموعة الرسمية ص ١٥ الأعداد الأول والثاني والثالث السنة السادسة والأربعين)
وحيث أنه متى ثبت هذا فإن الأمر كما تقول محكمة النقض في حكمها سالف الذكر
يكون خاصاً للقواعد العامة من حيث الثبوت والامتناع ، أى أن مرده يكون
إلى عقيدة المحكمة المستمدة من جملة وقائع الدعوى . وحيث إن الثابت أن
تقرير التحليل مؤرخ في ٢٦/٤/١٩٤٩ أى بعد أخذ العينتين بمسعين يوماً لا ترى
المحكمة ثمة ما يدعوها إلى التمسك في صحة النتيجة التي أظهرها تقرير التحليل
ومن ثم فهي تأخذ بها وترى أن المتهم (الطاعن) مسئول عنها . ولما كان
ما قاله الحكم في ذلك صحيحاً في القانون فإن ما يثيره الطاعن في طعنه يكون غير
مستد .

(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٠ في ١٥/٥/١٩٥٠ السنة الأولى قاعدة ٢٠٨
صفحة ٦٣٧) .

عدم لمسك صاحب المقهى ومديره الدفتر المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ يثبت فيه مقادير الأصناف التموينية التي ترد إليه وكيفية استخدامه يترتب عليه إدانة المتهم إذ المقهى يدخل في عداد المساح العامة .

الحكمة :

وحيث ان مبنى وجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ عاقب الطاعن بمقتضى ما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة الثانية والمادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الذي صدر تنفيذا للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله على الواقعة الثابتة في الحكم ذلك لأن طبيعة عمل الطاعن بصفة كونه صاحب مقهى ومديره لا تستلزم مسك الدفتر الخاص المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الثانية المذكورة ، إذ أنه من غير المستساغ أن يطلب من كل زبون من رواد المقهى التوقيع على هذا الدفتر كلما تناول شيئاً من المشروبات التي تقدم فيه ، ولأن المادة الخامسة لا تتطلب الاخطار عن الوفورات المثبتة لدى الطاعن من مواد القوين إلا إذا تحقق وجودها عنده .

وحيث أن النية العامة رفعت الدعوى على الطاعن بأنه (أولاً) : لم يكن لديه دفتر خاص يثبت فيه مقادير الأصناف التي ترد له ، (ثانياً) لم يخطر مراقبة القوين المختصة عن الوفورات المثبتة لديه من مواد القوين (السكر) في الميعاد المقرر . وطلبت عقابه بمقتضى المواد ٢/٥ و ٢/٥٤ من القرار الوزاري رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ وبالمادتين ٥٦١ و ٥٦٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والحكم الابتدائي دانه بالتهمةتين وطبق في حقه المواد ٢/٥ و ٢/٥٤ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ والمادتين ١٠٦ و ١٠٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والحكم المطعون فيه دانه بالتهمة الأولى وقضى ببراءته من التهمة الثانية . وإذن فليس له ما يشكو منه في خصوصها .

وحيث أنه لما كان نص الفقرة الثانية من القرار الوزاري رقم ٥٠٤

لسته ١٩٤٥ التي طبقها الحكم يجرى بأنه ، على تجار الجملة والتجزئة والتعاونية المركزية كما يجب على أصحاب المصانع والمحال العمومية أن يكون لديهم دفتر خاص يثبتون فيه مقادير الأصناف التي ترد لهم وتاريخ ورودها وما يبيعونه أو يستخدمونه منها مع بيان اسم المشتري وتوقيعه ومقدار المبيع وتاريخ البيع وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن لأنه بصفة كونه صاحب مقهى ومديره والمقهى يدخل بدامة في عداد المحال العمومية المنصوص عليها في الفقرة المذكورة - لم يمسك هذا الدتر ليثبت فيه مقادير الأصناف التموينية التي ترد له وكيفية استخدامه لها ، فإن الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى .

(الظعن رقم ٤٦١ سنة ٢١ ق في ١٥ / ٥ / ١٩٥٠) السنة الأولى قاعدة ٢١٢
صفحة (٤٦٨) .

وأظن الظعن رقم ٨ لسنة ٢٢ ق في ١٥ / ٤ / ١٩٥٢ .

١٤ - المبدأ القانوني :

صاحب المحل الذي يعرض للبيع أغذية محفوظة ليس عليها بطاقة ببيان سعرها ووزنها الصافي وجبة استيرادها . بمقتضى المقتضى القرار الوزاري رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٨ والقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ . هذا القرار مطلق النص وشامل لجميع صور الاتجار سواء أكان بالتجزئة أم بالجملة .

المسألة :

وحيث أن النيابة العامة رفعت الدعوى على الطاعن بأنه في ١٩٤٩/٥/٢٢ بوصفه صاحب متجر عرض البيع أغذية محفوظة مبينة بالمحضر دون أن يضع عليها بطاقة ببيان سعرها ووزنها الصافي وجبة استيرادها ، وحكم غيابياً بتفريمه . هـ جنهياً فاستأنفت النيابة هذا الحكم كما عارض الطاعن فيه . فقضى في معارضته بتأييد الحكم الغيابي مع وقف تنفيذ العقوبة . استأنف هذا الحكم من الطاعن فقضى بقبول الاستئناف المرفوعين من الطاعن والنيابة وبحبس الطاعن ستة شهور مع الشغل وتفريمه ١٠٠ جنهيه مع وقف التنفيذ . ويبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون حين قال إن وقف تنفيذ العقوبة لا يعتبر تعديلاً في الحكم ذلك لأنه من المقرر قانوناً أن استئناف النيابة للحكم

الغياي يسقط إذا عدل هذا الحكم في المعارضة ما لم تستأنف النيابة هذا الحكم من جديد وإن اتصل المحكمة بالاستئناف الأول ، وانحساب استئناف النيابة للحكم الغياي على الحكم الصادر من المعارضة بطريق التبعية والزم لا يكون إلا إذا كان الحكم في المعارضة صادراً بالتأييد أو باعتبار المعارضة كان لم تكن ، والحكم الصادر في المعارضة قد عدل العقوبة إلى وقف تنفيذها . ولما من ريب أن وقف التنفيذ هو عنصر من عناصر تقدير العقوبة له أثره وخطره في كيانها ، فالقضاء به يعتبر تعديلاً لها بالتخفيف ، لما كان ذلك وكانت النيابة لم تستأنف الحكم الصادر في المعارضة ، وكان استئنافها المرفوع عن الحكم الغياي قد سقط بتعديله في المعارضة وكان من المقرر أيضاً أن المستأنف لا يصح أن يضار بالاستئناف المرفوع منه وحده . فإن المحكمة تكون أخطأت في اعتبارها استئناف النيابة قائماً ، وابتنائها تشديد العقوبة على هذا الأساس ومن ثم يتعين نقض الحكم المعلوم فيه وتطبيق القانون على الوجه الصحيح .

وحيث أن القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٨ الصادر من وزير التكوين تنفيذاً للرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير الجبري قد أوجب على مستوردي الأصناف (ومن بينها السلعة موضوع الدعوى) ومنتجها والمستهلكين فيها بيان اسم المنتج والصنف والمقدار وسعر البيع للمستهلك قبل بيعها أو عرضها للبيع . ولما كان النص المشار إليه جاء مطلقاً وشاملاً لكافة صور الاتجار سواء أكانت بالجملة أم بالجملة وكان الطاعن مقرأ بأن بعض هذه البيانات لم يكن معلناً على السلعة موضوع الجريمة ، فإن الحكم الابتدائي وهو الصادر في المعارضة وقد دانه مع عدم وضع هذه البيانات يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى ، ويتعين من أجل ذلك تأييده ، ولا وجه إذن لما يثيره الطاعن بصدد عقوبة الحبس ما دام أن الحكم الابتدائي قد قضى بالغرامة فقط في حدود العقوبة المقررة بالقانون .

(الملحق رقم ٤٠١ لسنة ٢٠١ في ٢٣ / ٥ / ١٩٥٠ السنة الأولى قاعة ٢٢٥)

صفحة ٦٩١ .

القانون ٩٦ لسنة ١٩٤٥ وكل إلى المحافظ والمدير طريقة إذاعة الأسعار التي أوجب تحديدها في يوم الجمعة من كل أسبوع والمادتان ٢٦ و ٢٧ من الدستور وإن كانت توجبان لغير القوانين والقرارات الوزارية التي تصدر تنفيذاً لها إلا أن الأمر ليس كذلك فيما يتعلق بقرارات لجنة التسمير . وإذن فقدم الأمر جدول التسمير الجبهي بالجريدة الرسمية لا يمنع من عقاب من يبيع سلعة بسرعة بأكثر من السعر المقرر .

المحكمة :

وحيث أن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الذي لم ينازع الطاعن في نشره يقضى في المادة الأولى منه بأن تنسأ في كل محافظة وفي كل حاصمة مديرية لجنة برئاسة المحافظ أو المدير تدعى « لجنة التسمير » كما يقضى في الفقرة الثالثة من المادة الثانية منه بأن « يعلن المحافظ » أو المدير جدول الأسعار التي تحددها اللجنة في مساء يوم الجمعة من كل أسبوع ويكون الإعلان بالسكيفية التي يصدر بها قرار من المحافظ أو المدير . ومفاد هذين النصين أن القانون المذكور قد وكل طريقة إذاعة الأسعار التي أوجب تحديدها في يوم الجمعة من كل أسبوع إلى المحافظ أو المدير ، ولما كانت المادتان ٢٦ ، ٢٧ من الدستور لا تحتجان النشر في الجريدة الرسمية إلا بالنسبة للقوانين التي تصدر من السلطة التشريعية ، وإذا كانت القرارات الوزارية التي تصدر تنفيذاً لتلك القوانين تعتبر مكملة لها ويجب لذلك نشرها بالجريدة الرسمية أسوة بها ، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى قرارات لجنة التسمير التي نص القانون على إصدارها في يوم بعينه من أيام كل أسبوع لكي يترقب صدورها كل ذي شأن في ذلك اليوم ، فهي ذات صبغة موقوتة فيها كونها ذات صبغة عملية تسمى في دائرة المحافظة أو المديرية ، وهذه الإعتبارات فإن القانون ٩٦ لسنة ١٩٤٥ سالف الذكر قد نص على تحويل المدير أو المحافظ إصدار ما يراه كفيلاً بتحقيق إذاعة تلك الجداول على ساكن مديريته أو محافظته متوخياً في ذلك ظروف كل إقليم . ولما كان الأمر كذلك وكان الثابت في الأوراق أن محافظ القاهرة قد حقق حكم القانون بالنشر الذي ارتآه ، فإن ما يبره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له أساس من القانون ، أما ما يشير به بصدد عدم إدراج الملح بالجدول المرافق للقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ ، فإن الثابت في ذلك الجدول عكس ذلك .

إذ أن الملع وارد به ضمن السلع الخاضعة للتسعير الجبري. هذا وقد طبق الحكم المطعون فيه مواد القانون على الواقعة الثابتة به تطبيقاً صحيحاً. وأما ما يتعاه الطاعن على الحكم من القصور في بيان الواقعة وأنه باعتباره شريكاً كان يجب إرجاء محاكمته حتى يفصل في التهمة بالنسبة إلى الفاعل ، فردود بأن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دانه بها باعتباره فاعلاً لاشريكاً مستنداً في ذلك إلى الأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها .

(الطنن رقم ٤٥٤ سنة ٢٠ في ١٢/٦/١٩٥٠ السنة الأولى قاعدة ٢٤٣ صفحة ٢٤٦)
والنظر أيضاً الطعن رقم ٤٨٠ ، لسنة ٢٤ في ١٧ / ٥ / ١٩٥٥ .

١٦ - المبدأ القانوني :

تأجير صاحب المصنع لمصنعه ثم بيعه وإدائه بمقتضى المادة ١٢ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ بمقولة أن هذا البيع اشتمل على بيع كميات من مواد التتوين دون تدليل على ذلك قصور .

المحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين الواقعة في قوله (أنها تتحصل في أن المتهم كان يمتلك مصنع صابون وقد صرح له بناء على ذلك بصرف كميات من الزيت بمقتضى أذونات من وزارة التتوين لاستعمالها في صناعة الصابون إلا أنه قام بتأجير المصنع إلى فودي تادرس في المدة من أول يونيو سنة ١٩٤٧ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٧ وقام المشتري الجديد باتخاذ الإجراءات الخاصة بنقل الرخصة وتم ذلك فعلاً ابتداء من ١٤ يناير ١٩٤٨ وقد تم ذلك التأجير ثم البيع دون أن يحصل المتهم على ترخيص سابق من مكتب التتوين (ثم تعرضت لدفاعه فأطرحته وقالت : إن ما يدعيه المتهم من أن القانون لا يحرمه من هذا التصرف في ملكية مصنعه بل هو قاصر على منع التصرف في مواد التتوين فهو قول ظاهر البطلان إذ أن بيع المصنع اشتمل على بيع كميات التتوين المخصصة له . ثم قالت عند النظر في تقدير العقوبة . أن التصرف في المصنع لم يكن بدافع التلاعب في مواد التتوين . ولما كانت المادة ١٢ من القرار رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ إنما تحظر على أصحاب المصانع أن يستخدموا الأصناف المقررة لهم في غير الغرض الذي صرقت من أجله أو يستخدموا مقادير تتجاوز نصيبهم من هذه الأصناف بغير ترخيص سابق وتحظر عليهم كذلك بغير ترخيص سابق أن يبيعوا أية كمية منها أو يتنازلوا

عنها أو يتصرفوا فيها بأى نوع من أنواع التصرفات لما كان الأمر كذلك . وكانت المحكمة قد استندت في إدانة الطاعن إلى ما قالته عن تأجير المصنع ثم بيعه وإلى أن هذا البيع اشتمل على بيع كميات مواد التموين وذلك دون أن تبين الأدلة التي استخلصت منها ذلك . لأن الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث أنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن) .

(طعن ١٦٨١ لسنة ٢٠ ق ١٠/١٤/١٩٥١ السنة الثمانية قاعدة ٣٤٧ من ١٩٤٧)

١٧ - المبدأ القانوني:

اتهم صاحب متجر بدم وإعلائها عن أسعار الللال والحبوب المروضة للبيع في متجريهما وعدم إعلائها الجداول الخاص بأسعار هذه السلع وقبل الحكم عليهما نهائياً بمدر المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يعتبر منه ما اقترله هذا التاجر جريمة واحدة هي عدم الإعلان عن الأسعار مطالب عليها في حدود المرسوم الجديد .

المحكمة :

وحيث أن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ صدر بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وصار نافذاً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وقد ألغى هذا المرسوم أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٦ سنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسمير الجبرى المعدل بالقانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٤٨ الذى طبقته المحكمة وقد قرر المرسوم الجديد بالعقوبة المقررة للجريمة التى دين بها الطاعنان وهى عدم الإعلان عن أسعار السلع فى المادة ١٣ منه لجعلها الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين فى حين أن العقوبة التى كانت مقررة بالمرسوم بقانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٤٨ كانت الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وغرامة من خمسين جنيهاً إلى مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٥٠ أى لاحقاً للرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ فقد كان يتعين تطبيقه على واقعة الدهوى إذ كانت لا تزال منظورة أمام المحكمة .

وحيث أن الفقرة الثالثة من المادة السادسة من المرسوم سالف الذكر تنص على أنه يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يلزم بقرارات يصدرها تجار التجزئة والباعة الجمالين بإعلان أسعار ما يبيعونه للبيع . وتنص المادة ١٣ منه في الفقرة الأولى منها على عقاب من خالف أحكام القرارات التي تصدر بإعلان الأسعار والأجور ومقابل الدخول بالعقوبة المقررة بتلك المادة .

وحيث أن القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الذي صدر تنفيذاً للرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ والذي لم يبلغ بالمرسوم الجديد قد نظم طرق الإعلان في الباب الرابع منه في المواد من ١٩ إلى ٢٤ — لما كان ذلك — وكان الثابت في الحكم المطعون فيه أن الطاعنين قد خالفوا ما تقضى به المادتان ١٩ و ٢٤ من القرار سالف الذكر إذ أن السلعة موضوع المخالفة مدرجة بالجدول الملحق بالمرسوم الجديد . وكان العقاب حسبما جاء بالمادة ١٣ من ذلك المرسوم مقرراً على مخالفة أحكام القرارات التي تصدر تنفيذاً له وكانت التهمة المنسوبة إلى الطاعنين هي عدم الإعلان عن أسعار السلع بالكيفية التي رسمها قرار وزارة التجارة والصناعة فإن ما أقره الطاعنان يعتبر جريمة واحدة هي عدم الإعلان عن الأسعار سواء كان ذلك بطريقة أو أكثر من الطرق التي رسمها القرار الوزاري ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والحكم بعقوبة واحدة عن التهمتين .

وحيث أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بغرامة قدرها خمسون جنيهاً عن كل تهمة تعليقاً للقانون الملغى فإن تلك الغرامة كانت هي الحد الأدنى الذي لم تكن تستطيع المحكمة أن تنزل عنه وقد أصبحت بمقتضى القانون الجديد الحد الأقصى مما يتعين معه عند تطبيق القانون على واقعة الدعوى أن تقدر هذه المحكمة مبلغ الغرامة .

وحيث أنه لا محل لما يثيره الطاعن الأول من عدم مسؤوليته عن المتجر موضوع المخالفة ما دام أن المحكمة قد استظهرت من وقائع الدعوى في منطق سليم أنه ساهم ارتكاب الجريمة وأوردت الأدلة على ثبوت وقوعها منه إذ أثبت الحكم المطعون فيه أن مفتش الأسعار ضبط الطاعن الأول جالساً في متجر الطاعن الثاني يعرض خلالها — فولا وحلبة وعدساً وترمساً للبيع دون أن يعلن

عن أسعارها بالطريق القانوني ودون أن يعلق الجدول الخاص بهذه الأسعار وإن هذه الوقائع قد تأيدت باعتراف الطاعن نفسه في التحقيقات وفي استجواب انشياة والجلسة . ومتى كان الأمر كذلك فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون مقبولا .

وحيث أنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(طعن رقم ١٠٢ لسنة ٢١ ق في ١٠ / ٤ / ١٩٥١ السنة الثالثة قاعدة ٣٤٩ رقم ١٩٤٦) .

١٨ - المبدأ القانوني :

لوزير التموين أن يوجب على أصحاب المطاحن أن يعيزوا أجولة الدقيق بأختام واضحة بالبوية وأن يحظر عليهم استخدام أجولة مخومة بها رقع . وصاحب المطحن الذي يستخدم أجولة بها رقع لشبهة الدقيق يجب أن يفرض عليه بشهر مئض الحكم الذي يصدر عليه .

المحكمة :

« وحيث أن القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد نص في المادة الأولى منه على أنه : يجوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها من مواد الحاجيات الأولية وبخامات الصناعة والبناء ولتحقيق العدالة في توزيعها بموجب بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة التموين لهذا الغرض إلخ . » وبذا فإنه رخص لوزير التموين فيما رخص له به أن ينظم بقرارات يصدرها لتداول بين المنتجين لها والتائمين على صناعتها ومستهلكيها فإذا كان قد أصدر القرار الوزاري رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ وأوجب في المادة الثامنة منه : على أصحاب المطاحن أن يعيزوا أجولة الدقيق بأختام واضحة بالبوية بمكان ظاهر وحروف لا يقل ارتفاعها عن خمسة سنتيمترات على أن يحدد كلما حال لونها ويحظر عليهم استخدام أجولة ممزقة أو مستهلكة أو بها رقع من أي نوع كانت ، فإن هذا منه في حدود الرخصة المخولة له بالقانون ضمنا لتنظيم تداول المواد التموينية ويكون الحكم المطعون فيه إذ طبق هذا القرار على الطاعن قد أصاب وجه الحق ولم يخطئ . في تطبيق القانون .

وحيث أن مؤدى الوجه الثانى من الطعن هو أن المادة الثامنة من القرار
الوزارى رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ التى طبقها الحكم وإن لم توضح ما إذا كان الخطر
فى استخدام الأجلولة التى بها رقع مقصوداً على استخدام هذا النوع من الأجلولة
حين يبيع الدقيق أو أنه خطر شامل ينصب أيضاً على مجرد التعبئة إلا أن مفهومها
هو الخطر فى الحالة الأولى دون الثانية خلافاً لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه
يؤيد هذا النظر أن المادة التاسعة من ذلك القرار توجب على أصحاب المطاحن
قبول الأجلولة الفارغة المنصرفة من مطاحنهم والتى يردعها إليهم أصحاب المخازن
وتجار الدقيق مقابل معين وذلك دون تمييز بين أنواع الأجلولة إن كانت صحيحة
أو بها رقع وإذن فإن الحكم المطعون فيه يكون قد عاقب الطاعن على
فعل مباح .

وحيث أن هذا الوجه مردود بأن نص المادة الثامنة من القرار الوزارى
رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ صريح فى إطلاق حظر استخدام أصحاب المطاحن أجملولة
مزقة أو مستهلكة أو بها رقع من أى نوع كانت بنقض النظر عن الفرض من
وضع الدقيق بها مما مفاده أن لا عمل لهذا التخصيص الذى يقول به الطاعن .

وحيث أن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ
قضى على الطاعن بشهر ملخص الحكم على واجهة محله قد أخطأ فى تطبيق القانون
ذلك أن المادة ١٢ من القرار الوزارى رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ إذ أحالت فى
فقرتها الثانية على المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فإن
مفهوم ذلك ألا يعاقب على مخالفة أحكام هذا القرار إلا بالعقوبات المبينة فى
تلك المادة دون المادة ٥٧ من ذلك المرسوم . ولما كانت هذه المادة الأخيرة
وحدها هى التى توجب شهر الحكم لما كان يسوغ القضاء بشهره .

وحيث أن ما يثيره الطاعن من ذلك غير سديد فالمرسوم بقانون رقم ٩٥
لسنة ١٩٤٥ إذ أفرد الباب الثانى عشر منه للعقوبات ونص فى المواد ٤٩ إلى ٥٦
منه على معاقبة من يخالف أحكامه أو أحكام القرارات الوزارية التى تصدر
تنفيذاً لبعض تلك الأحكام بالحبس أو بالغرامة أو بكليهما وإذا أوردت الفقرة
الآخيرة من المادة ٥٦ نصاً عاماً على أنه " يجوز لوزير التموين فرض كل أو

بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذاً لهذا المرسوم ، بقانون ، فقد أوجب أن يعنى بتجديد العقوبة التي يرى توقيعها على من يخالف قراراته في نطاق العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٥٦ المذكورة بحيث لا يجوز أن تتجاوزها وتطبيقاً لهذا فقد عني الودير بأن ينص في المادة ١٢ من القرار الوزاري رقم ١٥ لسنة ١٩٥١ على أنه و كل مخالفة لأحكام المادتين ١٠ و ١١ يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين. وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أي بالحبس ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه وفي حالة العود تضاعف هذه العقوبات وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها — على ما هو ظاهر من الشطر الأول من المادة ٥٦ المذكورة هذا من العقوبات الأصلية وعقوبة المصادرة — أما المادة ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فقد جرى نصها بأن « تشهر ملاحظات جميع الأحكام التي تصدر بالإدانة في الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون بحروف كبيرة على واجهة محل التجارة أو أو المصنع لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ، مما مفهومه بداهة وجوب القضاء بهذا الشهر في كل الجرائم التي ترتكب في ظل هذا المرسوم بقانون سواء في ذلك ما نص عليه منها فيه أو في القرارات الوزارية المرخص بإصدارها لتنفيذ أحكامه ولذا فإن الحكم المعلنون فيه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٢١ ق في ١٠ / ٤ / ١٩٥١ السنة الثالثة قادمة ٣٥١
صفحة ٩٥٣)

المادة ١٦ من القرار ٢٥٩ لسنة ١٩٤٥ تحظر على أصحاب المصانع وأصحاب محال بيع الدقيق أن يستعملوا في صناعتهم أو يعرضوا للبيع أو يوزعوا بأية صفة كانت دقيفاً غير الدقيق الفاخر رقم ١ المحددة مواصفاته بالقرار المذكور وتطبيق هذه المادة على صاحب مصنع مكرونة لا مخالفة فيه للقانون .

المحكمة :

وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بأنه بصفته من أصحاب مصانع المكرونة حاز دقيفاً غير الدقيق الفاخر (١) المحددة مواصفاته قانوناً جاء باطلاً لقصوره وإخلاله بحق الدفاع وخطئه في تطبيق القانون وذلك أن المحكمة لم تبين الواقعة المستوجبة للعقوبة ولم ترد على ما دافع به من أن الدقيق المضبوط إنما هو من متخلقات (الأنشولة) وكان يمكن منفصل من محل صناعة المكرونة ولم يكن معداً لصنعها بدليل من تحليل عينه المكرونة ذاتها وما ظهر من أن كمية الدقيق المضبوطة لا تتجاوز عشر أقات مع أنه يستعمل في صناعته ومائة شوال ، كل أسبوع ويضيف الطاعن أن حيازته للدقيق الخالف للوصفات غير معاقب عليها إذ أنه ليس بصاحب مطحن أو تاجر دقيق وإنما هو صاحب مصنع لا يسأل إلا عن الدقيق الذي تصنع منه المكرونة أو الذي يعد لصنعها أما ما هداه بمساقديكون مهملأ أو مستثنى عنه فإن مجرد حيازته لا تنطوي على جريمة .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة أن استخلص منها ثبوتها وتعرض لدفاع الطاعن وأطرحه للاعتبارات التي قالها ولما كان الأمر كذلك وكان ما أوردته المحكمة من شأنه أن يؤدي إلى مارتبته عليه فلا عمل لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص إذ هو في حقيقته جدل يدور حول تقدير الأدلة في الدعوى بما تستقل به محكمة الموضوع ولا معيب عليها فيه أما ما دعيه من الخطأ في تطبيق القانون فردود بأن المادة ١٦ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٥ التي طبقتها المحكمة في حقه تحظر على أصحاب المصانع . . . وأصحاب محال بيع الدقيق . . . أن يستعملوا في صناعتهم أو يعرضوا للبيع أو يوزعوا بأية صفة كانت دقيفاً غير الدقيق الفاخر (١) المحددة مواصفاته بالقرار .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن ٨٧ س ٢٩ ق ١٦ / ٤ / ١٩٥١ السنة الثالثة قاعنة ٢٥٨ مرد ٩٨٤)

تعدد مصانع التهم لا يكفي للقول بتمنر مراقبتها والقانون لا يوجب قصد جنائي خاص في جريمة استخدام مواد التدمير في غير الغرض الذي صرفت من أجله أو استخدامها في مصنع آخر .

المحكمة :

وحيث أن ما يشهده الطاعن في طعنه مردود (أولاً) بأن الشارح إذ نقض المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على أن يكون صاحب المحل مستولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات من أحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها فإذا أثبت أن سبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضت العقوبة حل الغرامة المبينة في المصاد من ٥٠ إلى ٥٦ من هذا المرسوم بقانون فقد دل بذلك على أن الأصل هو معاقبة صاحب المحل بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون لمدير المحل الذي وقعت فيه المخالفة وهي في واقعة هذه الدعوى الحبس والغرامة معاً ما لم يثبت هو أنه كان متعذراً عليه منع وقوع المخالفة فعندئذ وعندئذ فقط يحق له التمسك بالعلن المبين في القانون والذي على مقتضاه يعفى من عقوبة الحبس دون الغرامة ولما كان المستفاد من الأدلة التي أوردها الحكم أن المحكمة أطرحت دفاعه المشار إليه في الطعن واعتمدت فيما اعتمدت عليه في إدانته على أقواله في التحقيقات التي يستفاد منها إنه كان الميمن الفعلي على ما يدور في مصنعه الذي وقعت فيه المخالفة وعلى مصانعه الأخرى وكان ما يذكره الطاعن من تعدد مصانعه واتساع أملاكه لا يعتبر دليلاً على استحالة المراقبة فإن المحكمة إذ طبقت الفقرة الأولى من المادة ٥٨ المذكورة وعاقبته على مقتضاها تكون قد استعملت سلطتها التقديرية في أمر متعلق بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها ومن ثم فلا خطأ في القانون ولا قصور إذ أن دفاع الطاعن موضوعي لا يلزم له رد صريح خاص . بل الرد عليه يكون مستفاداً من الحكم بالإدانة على أساس الفقرة الأولى من المادة المذكورة لأدلة الثبوت التي أوردها الحكم . (ثانياً) بأن القانون لا يوجب توفر قصد جنائي

خاص في جريمة استخدام مواد الترميم في غير الغرض الذي صرّحاً من أجله أو استخدامها في مصنع آخر غير المصنع الوارد بيانه في البطاقة بل تتحقق الجريمة بمجرد وقوع الفعل المعاقب عليه والمتهم عالم به وذلك دون حاجة إلى البحث عن البواعث التي دفعت المخالف لارتكاب الفعل المنهي عنه بمقتضى صريح نص المادتين ١٢، ١٣ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ اللتين طبقتهما الحكم المطعون فيه على واقعة الدعوى .

وثابت بأن الحكم المطعون فيه قد تعرض لدفاع الطاعن المشار إليه في الوجه الثابت عن الطعن وفنده عن منطق سديد واذن فلا تكون المحسنة قد أخلت بدفاع الطاعن في شيء .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً ،

(طعن ٣٤٨ سنة ٢١ في ١٩٥١/٧/٧ السنة الثمانية قاعدة ٣٨٥ من ١٠٥٥)

٢١ — المبدأ القانوني :

تحرير فاتورة ناقصة البيانات التي يتطلبها القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ لا عقاب عليه

المحكمة :

وحيث أن بما يتقاضاه الطاعن في الحكم المطعون فيه أنه وهو تاجر تجزئة ولم يطلب منه أحد تحرير فاتورة وإنما حررها هو باختياره وللأراض تهمه وحده أدوات المحكمة تطبيقاً طبقاً للبادة ١٦٦ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ وفي هذا خطأ في تصفية القانون إذ الواقعة غير معاقب عليها .

وحيث أن ما يشتره الطاعن من ذلك صحيح لأن الحكم المطعون فيه استند في الإدانة على قوله دكاً أن ما ذهب إليه الحكم المستأنف مردود بأن مقتضى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ وهو الواجب التطبيق الآن وعلى أنه يجب على تجار التجزئة أن يسلموا المشتري مثل تلك الفاتورة إذا طلبت منهم ودلالة هذا النص أنه وإن كان تسليم تاجر التجزئة الفاتورة أنه اختيارياً ولا يكون إجبارياً إلا إذا طالبه المشتري بذلك إلا أنه إذا سلم تاجر

التجوزة الفاتورة للمشتري اختيارياً من تلقاء نفسه أو إجبارياً بناء على طلب المتهتم
فانه يجب أن تفصل الفاتورة جميع البيانات التي نصت عليها المادة ٢٦ من القرار
سالف الذكر .

وحيث أن الذي قاله الحكم انطوى على خطأ ظاهر في تطبيق القانون إذا أن
تاجر التجوزة وهو معنى من كتابة فاتورة أصلاً ما دام لم يطلب إليه المشتري
تحريرها فلا عقاب عليه بأنه أولى إذا كتبها ناقصة البيانات التي يطلبها القانون في
المادة ٢٦ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ كلها أو بعضها. لأن تحريرها الفاتورة
إنما يقصد منه في هذه الحالة عرض خاص لتاجر التجوزة .

وحيث أن هذه المحكمة لا تستطيع تطبيق القانون على الوجه الصحيح
لأن الواقعة التي أنبتها الحكم مضطربة . فتارة يقول أن الطاعن تاجر جملة
وأخرى يقول أنه تاجر تجوزة مما يوجب نقض وإحالة الموضوع على المحكمة
لتقطع في هذه القضية رأي .

(طعن ٣٠٩ سنة ٢١ ق في ٢٨ / ٥ / ١٩٥١ السنة الثانية قاعدة ٤٢١ ص ١١٥٣)

٢٢ — المبدأ القانوني :

تمسك التهم بأن الدفاتر التي يحسبها تنفي من السجل الخاص بمصنعه من حركة السكر وإدائته
على أساس أن هذه الدفاتر غير منتظمة ولا تعطى البيانات المطلوبة مع عدم بيان وجه
المخالفة قصور .

المحكمة :

وحيث أن مما عابه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قدم للمحكمة سجلاً
يقوم مقام السجل الخاص الذي لم يثبت فيه مقادير السكر الواردة إليه وما يستخدمه
منها وقال إنه أثبت في السجل الذي قدمه ما يغني عن البيانات المتروكة في السجل
الذي يحاكم من أجله فقالت المحكمة في حكمها إن هذا السجل ينقص الكثير من
البيانات القانونية المطلوبة ولم تبين ما هي البيانات الناقصة وذلك يجعل الحكم
معيباً ويستوجب نقضه .

وحيث أنه جاء بالحكم المطعون فيه أن الطاعن تملك بالقرار رقم ٤٤

لسنة ١٩٥٠ على أساس أن هذه الدفاتر تعفيه من إمساك الدقتر المذكور وقال المحكم إن ذلك مردود بأن الدقترين اللذين قدمهما المتهم لا يؤديان إلى إعطاء البيانات المنصوص عليها في المسادة المذكورة وإنهما غير منتظمين بما ترى معه المحكمة أنه لا يمكن الأخذ بهما طبقاً للقرار الوزاري رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ وبين من ذلك أن المحكمة لم تبين وجه مخالفة ماهو مدون بالسجلين للقانون حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الوقائع المطروحة على المحكمة فيكون الحكم بذلك معيباً بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٣٣ لسنة ٢١ ق في ٨ / ١٠ / ١٩٥١ السنة الثالثة قاعدة ٣ ص ٥)
وانظر الطن رقم ١٣٧٢ لسنة ٢٢ ق في ١٧ / ٣ / ١٩٥٣ .

٢٣ - المبدأ القانوني :

جريمة صنع خبز أقل من الوزن المقرر تتحقق بصنع الأرغفة ناقصة الوزن ووضها في الخبز أو احرازها بأية صفة كانت .

المحكمة :

ومن حيث أن الطاعن يقول في الوجه الأول من طعنه أن الحكم أغل بخصته في الدفاع إذ لم يجبه إلى ماطلبه من إجراء تجربة لوزن الخبز فور إخراجه من القرن وفي قتراته متفاوتة للتخفف من مقدار ماينقص من وزنه بسبب الجفاف كما أنه لم يرد على هذا الطلب ويقول في الوجه الثاني أن الخبز الذي وجد في مخبره نوحان أحدهما معد للبيع - الثاني خبز مرتجع أعد لاستهلاكه الشخص واستهلاك عماله ، وقد خلط الموظف الذي قام بضبط الواقعة بين النوعين ووزنهما معاً فلتشاً عن ذلك قيام النقض في متوسط الوزن في حين أنه إنما يحاسب على نقص الخبز الذي يعرضه للبيع . ويقول في الوجه الثالث أن القصد الجنائي في الجريمة التي دانه الحكم بها منعدم لأنه كان يبيع الخبز بأقل ملياً عن السعر المحدد له ، فلم تكن له أية مصلحة في إقصاء وزنه ويستند في الوجه الأخير على أن عملية وزن الخبز التي اعتمد عليها الحكم في أدائه وقعت مخالفة للقانون ، إذ المقرر أن يؤخذ متوسط الوزن لما تبقى وغيث والثالث أن الموظف الذي قام بتحرير المحضر كان يزن الخبز على دفعات كل منها ستة عشر وغيثاً ، ولم يزن مائتي وغيث دفعة واحدة ثم يأخذ وزن الرغيث فيها .

ومن حيث أنه عن الوجه الأول فلم يثبت من محضر الجلسة أن الطاعن طلب إلى المحكمة لإجراء هذه التجربة حتى ينص على الحكم عدم إجرائها ومن جهة أخرى فإن الحد المسموح به يقابل الجفاف لا يمكن أن يتجاوز الخمسة في المائة المنصوص عنها في القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ الذي عوقب الطاعن بموجبه أما ما يثيره الطاعن من أن بعض الخبز لم يكن موضوعا في الخبز بقصد البيع بل كان مخصصا لعائلته وأهل بيته فردود هو وما يثيره في الوجه الثالث بأن الجريمة التي دان الحكم بها يتحقق قيامها بصنع الأرغفة ناقص الوزن ووضعها في الخباير أو إحرازها بأي صفة كانت وقد أثبت الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد وضع في مخبره خبزا يقل عن الوزن المحدد قانونا وهذا يكفي لسلامة الحكم .

ومن حيث أنه عن الوجه الأخير وهو أن عملية وزن الخبز وقعت مخالفة للقانون في المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ حين نصت على أن يصدر وزير التموين القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف والنسبة التي يجوز التسامح فيها من وزن الخبز بسبب الجفاف ، لم تخول الوزير تعيين الدليل الذي لا تتم الجريمة إلا به ، فإذا هو نص على وجوب وزن عدد معين من الأرغفة وأخذ المتوسط لذلك منه لا يكون إلا بمثابة إرشاد للوظفين المنوط بهم المراقبة فلا يترتب على مخالفتها تقييدا لحق المقرر للقاضي بمقتضى اتفاق من الحكم في الجرام بكامل الحرية من واقع الأدلة المقدمة إليه غير مقيد دليل معين .

(الطاعن رقم ٨٦٩ سنة ٢١ ق في ١٠/١٠/٥١ السنة الثالثة قاعدة ٣٩ ص ٩٤)
وبنفس المعنى الطعن رقم ١٤٥٩ لسنة ٢١ ق في ٢٥/٢/١٩٥٢ وجاء فيه :
« إن قيام المنهم بصنع الأرغفة ناقصة الوزن في مخبره يكفي لتسكوين هذه الجريمة ولا يشترط فيها توفر قصد جنائي خاص به . »

٢٤ - المبدأ القانوني :

لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة على من يخالف أحكام القرارات التي تصدر بإعلان الأسعار تنفيذاً للمرسوم قانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والحكم بوقف تنفيذ العقوبة على بائع متجول لم يعلن من أسعار بضاعة يكون خطأ في تطبيق القانون .

المحكمة :

« حيث أن النيابة تقول في طعنها أن الحكم المطعون فيه حين قضى بوقف تنفيذ العقوبة الملقضى بها على المطعون عنده لأنه لم يعلن عن أسعار بضائعه وهو

بائع متجول قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك المادة ١٤ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ تنص على أن الأحكام التي تصدر أعمالاً له لا يجوز أن يوقف تنفيذها .

وحيث أن النيابة رفعت الدعوى العمومية على المتهم بأن لم يعلن عن أسعار بضاعته فقضت محكمة أول درجة بتفريمه ٥٠٠ قرش عملاً بالمادة ٦ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ٢٠ و ٢١ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والقرارين الوزاريين رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٦ و ١٣١ لسنة ١٩٥٠ فاستأنف المحكوم عليه فقضت المحكمة الاستئنافية بالتأييد مع إيقاف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات ابتداء من يوم الحكم على ما تبين لها من حالة المتهم وعدم وجود سوابق له ولما كانت المادة ١٤ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ التي طبقها المحكمة في حقه نصت فيما نصت عليه على أنه لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة على من يخالف أحكام القرارات التي تصدر بإعلان الأسعار والمادة ١٣ من المرسوم المشار إليه فإن المحكمة إذ قضت بوقف التنفيذ تكون قد خالفت القانون ويتعين لذلك نقض الحكم وتطبيق القانون على الوجه الصحيح .

وحيث أنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من وقف تنفيذ العقوبة .

(الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٢١ في ١٩٥١/١١/٢٧ السنة الثالثة لعمدة ٨٧ ص ٢٣٢)
وانظر الطعن رقم ١٦٤٥ لسنة ٣١ في ١٩٦٢/٣/٥ .

٢٥ — المبدأ القانوني :

الاختطار في المواعيد عن الوفورات المتبقية لدى التجار من مواد التموين واجب على التجار بصفة مطلقة مهما كان سبب هذه الوفورات .

المحكمة :

وحيث أن النيابة رفعت الدعوى العمومية على الطاعن بأنه في يوم ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ لم يبلغ مراقبة التموين عن الكميات المتوفرة لديه من مواد التموين وطلبت عقابه بالمادتين ٤ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ومحكمة الموضوع بعد أن أثبتت الواقعة

الجنائية عليه طبقت عليها المادة الخامسة من قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وقضت بحبس ستة شهور مع الشغل وبغرامة مائة جنية .

ولما كانت العقوبة المقررة لهذه الجريمة هي المنصوص عليها في المادة ٥٥ من القرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ١١ من أغسطس سنة ١٩٤٩ الذي جعل عقوبة عدم الإخطار عن المتوفر من مواد التموين هي الغرامة التي لا تقل عن مائة جنية ولا تتجاوز مائة وخمسين جنية - لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى على الطاعن عن هذه الجريمة بالحبس ستة شهور مع الشغل وبغريمه مائة جنية يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتعين من أجل ذلك نقضه فيما قضى به من عقوبة الحبس أما يثيره الطاعن من أن الواقعة لا تكون الجريمة المسندة إليه لعم لمراقبة التموين بوجود الوفر فردود بأن القانون إذ نص في المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ على إنه يجب على تجار التجزئة أن يخطروا مراقبة التموين المختصة في آخر شهور مارس ويونية وسبتمبر وديسمبر من كل سنة عن الوفرات المتبقية لديهم من مواد التموين فقد أوجبت على التجار هذا الإخطار في المواعيد التي ذكرها بصفة عامة مطلقاً لم يقيد ذلك بحمل الجهة التي أوجبت التبليغ أو بعلوها بوجود هذه الوفرات أو بمقدارها ، وسواء أكان سببها راجعاً إلى ما قاله الطاعن من انقاص المراقبة ذاتها للقادير المقرر توزيعها من قبل على المستهلكين أم إلى قعود بعض المستهلكين أنفسهم عن اقتضاء مقرراتهم ، أم إلى غير ذلك من أسباب .

(الطعن رقم ١١٦٦ سنة ٢١ ق في ١٠ / ١ / ١٩٥٢ السنة الثالثة قاعدة ١٠٣ صفحة ٢٦٩) .

٢٦ - المبدأ القانوني :

نقل قبح بدون ترخيص وإدانة التابع دون بيان علمه بعدم وجود الترخيص لا يصح .

المحكمة :

« وحيث أن ما يقوله الطاعن في طعنه إن الحكم فيه دانه بأنه نقل قبحاً من مركز شبين القناطر إلى مركز قلوب بدون تصريح على حين أن القصد الجنائي في هذه الجريمة لم يكن متوفراً لديه .

وحيث أن النيابة رفعت الدعوى على الطاعن ومحمد عثمان أبو ياشا بأنهما في ٢٦ مارس سنة ١٩٥٠ نقلا قحاً بدون إذن وطلبت عقابهما بالمادتين ١٥٤٤ من القرار الوزاري رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٠ فقضت محكمة أول درجة ببراءتهما واستأنفت النيابة فقضت محكمة جنح بنها الاستئنافية بحكمهما المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف وإيدائتهما بناء على أن البوليس ضبط سيارة نقل تحمل ٢٦ زكية قح أثناء سيرها بنقطة مرور قليوب يقودها المتهم الثاني الذي قرر عند سؤاله أنه لا يعلم شيئاً وأن صاحب القمح هو المتهم الأول وأنه بسؤال هذا المتهم قرر بأنه نقل القمح من شبين القناطر وكان متجهاً بها إلى أشمون لئلا يداد الحيازة وأنه خاص بتوفيق بك بدوى وأنه بمراجعة الأوراق قد اتضح أن المتهمين لم يكن معهما تصريح بنقل القمح ولما كان يبين من ذلك أن الطاعن لم يكن هو صاحب القمح المنقول بل كان مكلّفاً بهذا النقل من مالكه وأن المتهم الثاني كان قائد السيارة التي تحمل القمح ولما كان مجرد نقل القمح بدون ترخيص إنما يصلح أساساً لادانة صاحب القمح ولكنه لا يصلح أساساً لمقابضة تابعه الذي كلف من قبله بالنقل إذا هو لا يعتبر أنه كان لابد يعلم بعدم وجود هذا الترخيص فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بأنه نقل قحاً من مكان إلى آخر بدون ترخيص دون أن يثبت عليه بعدم وجود هذا الترخيص يكون قاصراً ويتمتع من أجل ذلك قبول الطعن وقضت المحكمة المطعون فيه بالنسبة للطاعن وللمتهم الثاني معه ولو أنه لم يقدم طعنًا وذلك لوحدة الواقعة .

(الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٢١ في ١٩٥٢/١/٨ السنة الثالثة قاعدة ١٥٢ من ٤٠٠)

٣٧ — المبدأ القانوني :

تأخير تقديم مستخرج من واقع السجل الإجمالي لحركة النزله مشغلا على حساب الرسوم المستعقة وتأخير توريد الرسوم من المواعيد القانونية يستحق معه العقاب .

المحكمة :

وحيث إن القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٩ الصادر من وزير التموين والمنشور بالجريدة الرسمية في ١٩ من مايو عام ١٩٤٩ قد أشار في ديباجته إلى القرار الوزاري رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٨ المعدل بالقرارات رقم ٤١٢ ، ٨٠٠ ، ٧١٨ لسنة ١٩٤٨ وبين من الإطلاع على المواد ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ من القرار رقم

٢٤٨ لسنة ١٩٤٨ وهو الذى كان ساريا وقت وقوع الجريمة أنها تنص على أحكام ماثلة للبواد ١٢، ١٣، ١٤، ١٥ من القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٩ كما تنص المادة ٣٦ من القرار المذكور أن كل مخالفة لأحكام المواد من ١ — ١٦ يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على خمسين جنيتها وقد عدلت العقوبة بموجب القرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٨ فريدت في بعض الجرائم ولكنها بقيت كما هي عن الجرائم الأخرى ومنها الجريمتان موضوع هذا الطعن أى أن المشرع فقد استبقى النص على عقاب الفعل المسند إلى الطاعنين كما استبقى لفترة العقوبة المقررة له .

وحيث أنه لما كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن المستخرجات الخاصة بشهر أبريل لم ترد للورادة إلا في ٩ يونيو سنة ١٩٤٩ وكان يجب وفقا للবাদ ١٥ من القرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٨ أن ترسل المستخرج في اليوم الخامس من شهر مايو وأن تورد الرسوم خلال خمسة أيام من تاريخ المطالبة الحاصلة بموجب الإخطار المرسل للطاعنين في ١٩ من مايو سنة ١٩٤٩ لما كان ذلك ، فإن الحكم حين دان الطاعنين بالجريمة لا يكون قد خاف القانون في شيء .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا ،

(طعن ١٦٤٠ سنة ٢١ ق في ١٩٥٢/١/٢٨ السنة الثالثة قاعدة ١٧٨ من ٤٦٦)

٢٨ — المبدأ القانوني :

تصرف تاجر جملة في سكر التمرين لغير من عينه مراقب التمرين تنطبق عليه أحكام المادة ٢ من اقرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ التي يتناول حكمها كل تصرف يهوض في السلة التي يتجر فيها التاجر بيماء أم مقايضة أم قرصاً أم عادية .

الحكمة :

وحيث أن الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن تطبيقا المادة ١٢ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وهي خاصة بأصحاب المصانع والمحلات العامة والطاعن ليس من بينهم كما دانه بجريمة بيع المقادير المقررة له من السكر لغير من عينه مراقب التمرين في حين أن الطاعن لم يبيع السكر موضوع التهمة وإنما أقرضه لأحد التجار على أن يرد إليه بمجرد تسلمه السكر المقرره .

وحيث أن المادة ١٢ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وإن اقتصر

نصها على أصحاب المصانع والمحال العامة إلا أن المادة الثانية من القرار قد تناول حكمها تجار الجملة وقد تدارك الحكم المطعون فيه خطأ الحكم الابتدائي في هذا الشأن وقال إن المادة ٢ فقرة أولى من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ هي التي يجب تطبيقها ، أما ما يقوله الطاعن من أنه أقرض السكر ولم يبعه فإن المادة الثانية وإن نصت على حظر البيع فإن مدلولها ينسحب على كل تصرف بعوض يقوم به التاجر في السلع التي يتجر فيها سواء أكان يبعها أم مفايضة أم عارية يؤيد ذلك أن وضع المقدار المشار إليه لم يستقر في حدود ذلك على تعبير واحد فهو في المادة ٢ يستعمل لفظ « البيع » وفي المادة ٤ لفظ « التصرف » وفي المادتين ١١ ، ١٢ يستعمل اللفظين معاً وهو في كل ذلك إنما يقصد أن يمنع من يتسلم مواد التموين من أن يسلمها لغير من خصصت له وفي غير الأوجه التي رسمها القانون ومن ثم يكون الطعن على غير أساس في موضوعه متعيناً رفضه .

(الطعن رقم ١٦٢٣ سنة ٢١ ق في ٢٦ / ٢ / ١٩٥٢ السنة الثالثة قاعدة ١٩٥ من ٥١٦) .

وانظر الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٢٢ ق في ١ / ٥ / ١٩٥٢

٢٩ - المبدأ القانوني :

إدانة متهم في جريمة عدم التبليغ عن الوفورات المتبقية لديه من مواد التموين مردفها بأنه ليس لديه وفورات ودون تحقيق هذا الدلائل خطأ في تطبيق القانون .

المحكمة :

وحيث أن الطاعن يعيب عن الحكم المطعون فيه خطأه في تطبيق القانون وتأويله إذ دانه بجريمة عدم التبليغ عن وفورات التموين الباقية لديه تطبيقاً للمادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ مع أن الطاعن لم يكن باقياً لديه وفورات حتى يلزم بالإخطار عنها وأن ما ذهب إليه الحكم من وجوب الإخطار على كل حال لا يتفق مع القانون .

وحيث أنه لما كانت المادة ٥ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة تقضي بأنه يجب على تجار التجزئة أن يحفظوا مراقبة التموين في آخر شهور مارس وسبتمبر وديسمبر من كل سنة عن الوفورات المتبقية لديهم من مواد التموين وكان مؤدى

هذا النص أن الإخطار لا يلزم إلا عند وجود الوفورات المتبقية فإذا لم توجد هذه الوفورات فلا يكون ثمة ما يجب الإخطار عنه لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه إذ قال بغير ذلك وقضى بإدانة الطاعن دون أن يحقق دفاعه بعدم وجود وفورات لديه قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يعنيه ويستوجب نقضه .
وحيث أنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .
(الطن رقم ١١٥٣ سنة ٢١ ق في ٢٧ / ٢ / ١٩٥٢ السنة الثالثة ، قاعدة ١٩٧ ص ٥٢٢) .

٣. - المبدأ القانوني :

لإدانة المذمم في جريمة غلب خبز على ردة غير مطابقة للمواصفات لا يؤثر في ذلك صدور كتاب دورى من وزارة التموين ومنشور من النائب العام بحفظ القضايا أو تأجيلها لأجل غير مسمى وبكفى وقومها للعقاب بنزول استلزام قصد جنائي خاص .

المحكمة :

وحيث أن الطعن يتحصل في قول الطاعن أنه نظراً لرداءة الحبوب المستوردة في الفترة ما بين ٣ من فبراير و ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٠ وعدم مطابقة الدقيق والردة المتخلفة عنها المواصفات فقد أصدرت وزارة التموين كتابها الدورى رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٠ إلى النائب العام لحفظ القضايا المحرومة عند أصحاب المخازن وتأجيل ما تقدم منها إلى الجلسات لأجل غير مسمى حتى تصدر تعليمات أخرى وأصدر النائب العام منشوره الدورى رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ إلى النيابة بذلك .

ولما كانت الواقعة المستندة إلى الطاعن قد أخذت فيها هيئة والردة من غيرة بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٥٠ وحرر عنها المحضر في ١١ مارس سنة ١٩٥٠ وكان الطاعن قد دفع أمام المحكمة بذلك وطلب معاملته بمقتضى الكتاب والمنشور سألني الذكر فقد كان على المحكمة أن تأخذ بدفاعه فتؤجل الدعوى إلى أجل غير مسمى وفقاً للكتاب والمنشور ولكنها أطرحت دفاعه وقضت بإدائته وبذلك يكون حكمها قد أخطأ في تطبيق القانون هذا إلى إعفائها بتحقيق ركن العلم في الجريمة

حالة كونها من الجرائم العمدية فلا تتوافر عناصرها القانونية إلا إذا ثبت علم المتهم بوقوعها وإذا كان الثابت من التحقيق يخالف ذلك وينفي عن الطاعن أنه كان يعلم بمخالفة الردة للواصفات وذلك لضعف نسبة المخالفة وعدم إمكان تمييزها بالعين المجردة فإن ركن النصد الجنائي لا يكون متوفراً ويضيف الطاعن أنه قدم إلى المحكمة شهادة رسمية مستخرجة من جدول قيد الجنح بمحكمة المحلة تنفيذ حفظ النيابة لقضية عمالة وقعت في ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٠ بناء على كتاب التعمين المشار إليه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد بين ولقمة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها فأثبت عليه أنه أخذت منه عينه من الردة الناعمة المعدة لرغف الخبز من عبوه وأرسلت التحليل فبين منه أنها لا تطابق ما يتطلبه القانون من مواصفات لاحتوائها على ردة خضنة ونسبة من الرماد تعادل ١٠ ٪ وطبق عليه المادتين الأولى والثانية من القرار الوزاري رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٠ الذي لا يزال قائماً .

لما كان ذلك ولم يكن ثمة قرار وزاري قد صدر بانتهاء ذلك القرار الذي طبقه الحكم المطعون فيه وكان كتاب وزارة التعمين وملشور النائب العام المشار إليهما بوجه الطعن بفرض صدورهما لا يترتب عليهما إلغاء القرار الوزاري المشار إليه فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له محل . ثم إنه لما كانت المادة الأولى من القرار الوزاري سالف الذكر والتي أثبت الحكم مخالفتها على الطاعن قد أوجبت بصفة عامة مطلقة على أصحاب الخباز العربية والمسؤولين عن إدارتها رغف العجين على ردة ناعمة ونظيفة وخالية من المواد الغريبة ولا يتخلف منها شيء على المنخل ٢٥ فإن العقاب يكون واجباً لمجرد المخالفة بنهر استلزام قصد جنائي خاص .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس سليم ويتعين رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ١٦٥ سنة ٢١ ق ١١ / ٣ / ١٩٥٢ الصة الثالثة قاعدة ٢١١
 ملحة ٢٥١) .

٣١ - المبدأ القانوني :

يبيع سكر بودرة بسر يزيد على السعر المحدد له يكون مستحقاً للعقاب مهما كانت الطريقة التي حصل بها على السكر ومنها تمكن صفة الشخص الذي حصل البيع له .
المحكمة :

وحيث أن الحكم قد اعتمد بصفة أصلية على ما ثبت أن البيت بيت الطاعن بناء على الأدلة التي أوردتها ثم عرض لدفاع الطاعن بأن البيت لأخيه وأن المتهم الرابع عامل عند أخيه لا عنده فقال إنه لا يجدي إذ يفرض أن المسكن لأخى المتهم الخامس - الطاعن - وأن الرابع يعمل عند الأخ بمحله فليس ثمة ما يمنع أن يجرى المتهم الخامس معاملته غير المشروعة بعيداً عن مسكنه الحقيقي مستعيناً بأخيه ستاراً وعامله معاونا فلم يعتمد الحكم كما يقول الطاعن على أمرين متناقضين وسكنته سوى بين أن يكون البيت بينه وهو ما ثبت للمحكمة وتأسس الحكم عليه أو أن يكون بيت أخيه وقد استظل به ارتكاب الجريمة مستعيناً بعامله على افتراض من صحة دفاعه. أما ما يقوله الطاعن في الوجه الثاني من أن المحكمة حين اعتبرت القانون اللاحق أصلح له قد فاتها أن القانون السابق يجرى وقف التنفيذ فردود بأن المفروض في القاضي الإحاطة بأحكام القانون وأن وقف تنفيذ العقوبة عند جواز ذلك قانوناً من إطلاقات القاضي إن شاء أمر به وإن شاء لم يأمر وقد بان في خصوص هذه الدعوى أن القاضي لم ينفل عن حقه في وقف التنفيذ إذ هو قد أوقف التنفيذ فعلاً بالنسبة لمتهم آخر في الدعوى وقال بالنسبة للطاعن أنه يرى أخذه بالهدة لحظورة ما اقترف ولجش الربح الذي جناه عما لا يسوغ معه الزعم بعدم إحاطة القاضي بما يخوله القانون من حق وقف التنفيذ وأما ما يقوله في الوجه الثالث من طعنه من أن السكر البودرة لم يكن محظوراً حيازته وأنه لا حرج عليه إذا هو باعه بسر يزيد عن السعر المحدد للبيع من الشركة لأصحاب المصانع فردود بأن السكر بجميع أنواعه مادة مستولى عليها طبقاً للمادة ١٦ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ التي تنص على أنه «يجرى الاستيلاء على المقادير المخزونة من السكر الخام والسكر المكرر الموجودة في تاريخ صدور هذا القرار والمملوكة للشركة العامة لمصانع ومعمل التكرير في مصر وكذلك على جميع ما تنتجه الشركة المذكورة من السكر وأن يكون تصريف المقادير المستولى عليها وتوزيعها وفقاً للأحكام الواردة في هذا

القرار وهو نص عام شامل للسكر بجميع أنواعه، وقد حظر القرار الوارد رقم ١٦٦ لسنة ١٩٤٩ إنتاج السكر البودرة بنهر ترخيص كتابي من وزارة التموين وقصد بذلك إحكام الرقابة على هذا النوع من السكر الذي لا يصرف إلا لأصحاب المصانع ولما كانت المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ والمادة ٩ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ تنصان بصفة مطلقة على معاقبة كل من باع سلعة مسكرة بسعر يزيد على السعر المحدد لها دون تفريق في استحقاق العقاب بين من يكون مأذونا لهم أصلا بالاتجار في السلعة ومن يكون غير مأذون له ودون تفريق في المشتريين بين من كان مرخصا له بالحصول عليها أو ممنوعا منها ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه باع السكر البودرة بسعر يزيد على السعر المحدد له ، فإنه يكون مستحقا للعقاب مهما تكن الطريقة التي حصل بها على هذا السكر ومهما تكن صفة الشخص الذي تصرف إليه فيه .

(طعن رقم ١١٥١ سنة ٧١ ق ١٧ / ٣ / ١٩٦٥ السنة الثالثة قاعدة ٢٢٦ صفحة ٦٠٧)

٣٢ - المبدأ القانوني :

إدانة المتهم بالامتناع عن بيع ردة ناعمة رقم دفعه بأن الردة تصرف له مع الدقيق بقصد استعمالها في رغف العجين وعدم تطبيق هذا الدفاع المهم لإثبات بطلان الدفاع .

الحكمة :

و حيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بجرمة الامتناع عن بيع سلعة مسكرة ، ردة ناعمة ، قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه لم يتمتع في الواقع عن بيعها وإنما علق ذلك على شرط بيع الدقيق معها وهو شرط لا يخالف العرف التجاري إذ أن قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٩ يوجب على أصحاب المطاحن أن يسلموا الخبز العربية. الردة الناعمة اللازمة لرغف العجين بمعدل أقة ونصف لكل جوال من الدقيق رفته خمسون أقة ولما كانت هذه الردة تصرف لحال بيع الدقيق بمقتضى أوون صادرة من مكتب القوانين بذات النسبة التي تصرف بها الخبز العربية وللغرض نفسه فإن هذا يفيد أن الردة الناعمة قد خصصت بالفعل وبأمر

العادع لرغف العجين وأنه لو باعها استقلالا لأدى ذلك إلى حرمان من يطلبون الدقيق من الردة الناعمة التي تلزمهم لرغف العجين بها وقد دفع أمام محكمة الاستئنافية بذلك . وبأن وزارة التموين تقره على هذا النظم وأجابه المحكمة إلى طلب تأجيل الدعوى لاستحضار شهادة منها بذلك ثم أبدى في الجلسة التالية أن الوزارة لم توافق على إعطائه هذه الشهادة وأبدت استعدادها لإرسالها للمحكمة إذا هي طلبتها غير أن المحكمة أعرضت عن ذلك رغم تعلقه بدفاع جوهرى له إذ هو لم يقصد بهذه الشهادة سوى الاستدلال على أن شرط عدم بيع الردة مع الدقيق هو شرط جائز ولا يخالف العرف التجارى .

وحيث أن الحكم الابتدائى الذى أيدته المحكم المطعون فيه لأسبابه قد تعرض لدفاع الطاعن ورد عليه بقوله : وبما أن حكمة تحديد نسبة الردة للدقيق عند الاستلام من المطاحن ما هو معروف من أن معدل الانتاج أردب القمح مائة أقة دقيق وثلاث أقات ردة ناعمة عندا الردة الخشنة ومن ثم كان طبيعيا لإلزام المطاحن بأن تسلّم الردة مع الدقيق بنسبة لإنتاجها ونظراً لتلازم الردة الناعمة مع الدقيق في صناعة الخبز كان طبيعيا أن يقوم هذا التلازم في التسليم للتجارة وبما أنه وإن كان شراء الردة الناعمة يكون مباحا في الغالب لصناعة الخبز إلا أنه ليس ثمة ما يمنع المستهلك من شرائها لمقاصد أخرى .

وحيث أنه لما كانت المادة التاسعة من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ التي عوقب الطاعن بمقتضاها تنص على عقاب من باع سلعة مسمرة أو معينة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المعين أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح أو فرض على المشتري سلعة أخرى معها أو علق البيع على شرط آخر يكون مخالفا للعرف التجارى وكان الطاعن قد دفع أمام المحكمة بأن الردة الناعمة تصرف له مع الدقيق بنفس النسبة التي تصرف بها للخمايز العربية ويقصد استعمالها في رغف العجين وكان هذا الدفاع في حقيقته يقوم على أنه حين امتنع عن البيع قد استند إلى العرف التجارى فإن المحكمة إذ داتته دون أن تحقق هذا الدفاع تكون قد أخلت بدفاعه بما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

وحيث أنه لما يتقدم بتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(ملن رقم ٦٧ سنة ٢٢ قى فى ١٨/٣/١٩٥٢ الهيئة الثالثة قاعدة ٢٢٧ من ٦١٢)

تتوارى الجريمة بمجرد امتناع التاجر عن بيع سلعة مسخرة أو معينة الربح بالسعر المحدد وتعيين مدير المحل لا يفي صاحبه من المسئولية عما يقع من مخالفات لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

المحكمة :

وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بالامتناع عن البيع قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله . ذلك أن الطاعن الأول وإن كان أحد أصحاب المحل إلا أنه لا يقوم بمباشرة البيع فيه وليس له رقابة عليه اكتفاء بوجود المدير المعين لهذا الغرض وأنه لم يكن موجوداً وقت حصول الواقعة حتى كان يستطيع منع وقوعها ثم إن واقعة الامتناع عن البيع في ذاتها لا عقاب عليها بالنسبة لجميع الطاعنين لأن الطاعن الثاني وهو العامل المنوط بالبيع لم يمتنع عنه امتناعاً تاماً مطلقاً ولم يكن يزى من وراء هذا الامتناع إلى كسب حرام أو مخالفة ما قصده الشارع بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ من الضرب على أيدي التجار المشعين الذين يمتنعون عن بيع السلع بالسعر المحدد لها . وإنما كان امتناعه عن البيع حاصلًا مع شخص بعينه بسبب مشادة سبق حصولها بينهما . هذا إلى أن التماس الذي امتنع العامل عن بيعه لم يكن معروضاً للبيع بالحالة التي كان عليها وقت طلب شرائه بل كان محتفظاً به لكي يباشر المحل حياكمته بوساطة عماله لضباط البوليس فالامتناع عن بيعه لا يكون عملاً للعقاب .

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما توافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها . وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها لما كان ذلك وكان الثابت بالحكم أن التماس كان معروضاً للبيع بالمحل فعلاً وأن العامل المكلف بالبيع قد امتنع عن بيعه لمن تقدم بطلب شرائه فإن الحكم إذ دان الطاعنين بهذه الجريمة لم يخطئ . في شيء ذلك أن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ إذ نص في المادة التاسعة منه على عقاب من يمتنع عن بيع سلعة معينة مسخرة أو معينة الربح بهذا السعر أو الربح فقد فرض بذلك على التجار بيع هذه السلع متى توافرت لهم حيازتهم

بحيث إذا امتنعوا عن ذلك اعتبروا ممتنعين عن بيعها بالسعر المحدد لها جبرا ما دام تحديد السعر لا يعرض بداهة إلا بعد أن استعدهم للبيع وإلا كانت النتيجة أن يفتوا من العقاب كلما أنكروا وجود السلعة المسعرة أو امتنعوا عن بيعها لمن يطلبها من المشتريين الذين لا يأمنون فيهم أن يشتروها بأكثر من السعر المقرر وهو ما لا يتصوره أن يكون الشارع قد قصد إليه . وأما ما يقوله الطاعن الأول عن عدم جواز مسأله مع وجود مدير المحل فردود بأن مجرد تعيين مدير المحل لا يعنى صاحبه من المسؤولية عما يقع فيه من مخالفات لأحكام المرسوم بقانون المشار إليه فقد فرضت المادة الخامسة عشرة منه هذه المسؤولية عليه وأوجب عقابه بعقوبتي الحبس والغرامة معا ما لم يثبت هو أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة ففي هذه الحالة الأخيرة وحدها لا يعنى من العقاب كلية وإنما تخففت مسؤوليته طبقا للفقرة الثانية من المادة المشار إليها فيقتضى عليه بالغرامة دون الحبس .

(طعن ٢١٨ لسنة ٢٢ في ل ١٩٥٢/٣/٢٤ السنة الثالثة . قاعدة ٢٣٣ من ١٩٦٧)

وبنفس المعنى الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٤٦ في ل ١٩٦٦/٥/٣١ لسنة ١٧ قاعدة ١٣٤ وجاء فيه :

ولما كان الشارع إذ نص في المادة ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التامين على أن يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضت العقوبة على الغرامة المبينة في المواد من ٥٠ إلى ٥٦ من هذا المرسوم بقانون . وتكون الشركات والجمعيات والهيئات مسئولة بالتضامن مع المحكوم عليه بقيمة الغرامة والمصاريف . وقد دل على أنه لا يراوج بين مسؤولية صاحب المحل وبين مسؤولية المدير بل تجري نصوصه على استقلال كليهما في المسؤولية فلا ترفع عن صاحب المحل إذا عين له مدير لأن مسؤولية كليهما تقوم اقتراض قانوني مبناه الإشراف على المحل . وإذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الطاعن من أصحاب المحل . كان رمى بالحكم بالخطأ في تطبيق القانون خير سديد .

٣٤ - المبدأ القانوني :

عدم إعلان تاجر التجزئة المقيمة عليه بملقات تموين من وصول مواد التموين إليه بمكان ظاهر في محله جرمية لا تتطلب توفر قصد جنائي خاص .

المحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجرمة التي دان الطاعن بها وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وتعرض لدفاع الطاعن فقال : وحيث أن القرار ٩٦ لسنة ١٩٤٦ المعدل بقرار ٢٥٨ لسنة ١٩٤٨ لا يشترط قصدا جنائيا خاصا وإنما تقع الجريمة إذا لم يعلن التاجر عن وصول مواد تموين إليه بمكان ظاهر من محله يوم وصول تلك المواد إليه مع علمه بأن القانون يفرض عليه هذا الواجب وهو على علم مفترض إذ لا يعد الجهل بالقانون عذرا ومن ثم فإنه لا يشترط لإتمام هذه الجريمة أن تقدم شكوى في المتهم من بعض المستهلكين أو أن لديه نية التجهيل وكما كان ذلك وكانت المادة الثانية من قرار وزارة التجارة والصناعة رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٦ المعدل به القرار رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٤٨ تنص على أنه يجب على تجار التجزئة والجمعيات التعاونية الفرعية أن يعلنوا في مكان ظاهر من محالهم عن تاريخ وصول هذا الإعلان إلى نهاية الشهر المحدد لضرب هذه المواد وكان القانون لا يوجب توفر قصد جنائي خاص في هذه الجريمة لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن لا يكون قد خالف القانون في شيء .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن في غير محله ويتعين رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٥ سنة ٢٢ ق ٤ / ٢ / ١٩٥٢ السنة الثالثة قاعدة ٢٢٥
صفحة ٦٨١) .

٣٥ - المبدأ القانوني:-

إن الشارع حين عين الأشخاص الذين أراد أن يخضعهم لقرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ قد حصرهم في ثلاث مئة لا يمكن أن تنصرف إلى المزارع الذي يحوز مقادير من حاصلات زراعتة الخاصة سواء قصد بيعها دفعة واحدة أو على دفعات .

المحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه حين بين واقعة الدعوى قال : أنها تتحصل

في أن المحقق علم بأن شخصاً يتجر بالسكر ففتش منزله فعثر على ستة جولات بها سمسم وقرر صاحب المنزل أنها للطاعن وأقر الطاعن بأنها له وأن السمسم المضبوط منتج من ذراعته وقد نقله إلى المكان الذي وجد به بقصد بيعه ثم تعرض الحكم لدفاع الطاعن فقال ، إن المشروع من القرار المشار إليه ينصرف إلى كل من يحوز كيات من السمسم بقصد الاتجار فيها جملة وأن الطاعن وإن لم يكن تاجراً بالمعنى القانوني الدقيق إلا أنه وقد أقر بأنه اتتوى بيع السمسم المضبوط جملة فإنه يخضع لأحكام هذا القرار .

وحيث أن المادتين الأولى والثانية من قرار وزير القويون رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ أوجبتا على طائفة معينة من الأشخاص أصحاب البضائع والمقاولون والمستودون وتجار الجملة الذين يتعاملون في كل أو بعض الأصناف المبينة في الجدول الملحق به — ومن بينها السمسم — أو الذين يحوزونها بأية صفة كانت — أن يرسلوا إلى وزارة القويون في مدى أسبوعين من تاريخ العمل بالقرار بياناً يشتمل على اسمهم وعنوانهم ورقم التقييد بالسجل التجاري والمحازن التابعة لهم ومعال وجودها والمقادير التي لديهم منها من تاريخ العمل بهذا القرار ، وأن يرسلوها كذلك في نهاية كل شهر بياناً بالكيات الواردة إليهم منها خلال الشهر ومقدار ما باعوا وما تبقى لديهم منها وأن يسجلوا سجيلاً خاصاً يثبتون فيها مقادير الأصناف التي قدموا بياناً عنها وما يرد لهم منها بعد ذلك وجهات ورود وما استخدموه من هذه الأصناف لأسماء المشتريين ومقدار المبيع لكل منها ويبين من كل هذا أن الخارج حين عين الأشخاص الذين أراد أن يخضعهم لأحكام هذا القرار قد حصرهم في فئات معينة لا يمكن أن تنصرف إلى الزارع الذي يحوز مقادير من حاصلات ذراعته الخاصة سواء قصد بيعها دفعة واحدة أو على دفعات لما كان ذلك فإن الواقعة الثانية بالحكم المطعون فيه تكون غير معاقب عليها ويكون الحكم إذا قضى بإدانة الطاعن مخطئاً ويتمين إذن نقضه وإلغاء إبرة الطاعن .

(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٢٢ ق في ١٩ / ٢ / ١٩٥٢ السنة الثالثة قاعدة ٢٦٨
صفحة ٧١٩) .

عدم الإخطار من النفس في عدد الأفراد المقيمين مع صاحب البطاقة بسبب الانفصال أو الوفاة
أو لأي سبب آخر معاقب عليه ولو كان ذلك عن فرد واحد .

المحكمة :

وحيث أن حصل هذا الطعن أن الحكم المطعون فيه لم يرد على ما دفع به الطاعن
التهمة فيما يتعلق بحقيقته من أنها ولو كانت قد تزوجت إلا أنها ظلت تتردد على
منزله وتستملك مقرراتها من التكوين ولم تقيد على بطاقة زوجها هذا فضلا عن
حلول زوجته - زوجة الطاعن - محل شقيقته بمنزله وعدم قيدها في بطاقة
وكذلك فقد دقع الطاعن أمام المحكمة بأن الخادم حسين سيد كان عنده وقت
حصص البطاقات وأن ما قاله والد هذا الخادم من أن ولده لم يثبت في قضية الجنتحة
رقم ١٩١٨ لسنة ١٩٤٥ فأصدرت المحكمة قرار بضمها ولكنها على الرغم من ذلك
وقبل تنفيذ هذا القرار قضت بإدانة الطاعن ولم ترد على دفاعه ويضيف الطاعن
إلى ما تقدم أن الواقعة قد صارت بعد إصدار النائب العام لكتابته الدوري رقم ٦٩
لسنة ١٩٤٧ إلى النيابة بطلب حفظ الشكاوى التي من قبيل الدعوى المنظورة
قد صارت الواقعة ولا عقاب عليها .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تنوافر فيه عناصر
الجريمة التي دان الطاعن فيها واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردتها والتي من
شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها . ولما كان ذلك وكان ما أخذ به الحكم واستند
إليه في إدانة الطاعن بعدم إخطار مكتب التكوين عن انفصال أخته المقيمة ببطاقته
عنه في الميعاد المحدد يتضمن بذاته الرد على ما دفع به هذا الطعن من التهمة وكان
يبين من أسباب الحكم أنها لم تتحدث بشيء عن الخادم فلم تجعل من شطر التهمة
فيما يتعلق فيه أساسا لإدانة الطاعن وكان يكفي في العقاب بمقتضى المادة العاشرة
من قرار ٤٠٤ لسنة ١٩٤٧ ألا يخطر صاحب البطاقة مكتب التكوين المختص من
أى نقص في عدد الأفراد المقيمين معه بسبب الانفصال أو الوفاة أو لأي سبب

آخر ولو كان ذلك عن فرد واحد لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون سائياً ولا تكون ثمة مصلحة للطاعن فيما يثيره من دعوى الإخلال بحق الدفاع لصذور الحكم قبل ضم القضية الخاصة بالخدام هذا ولا يقيد الطاعن بالإشارة إلى كتاب النائب العام مادام القرار الذى طبقه الحكم على الطاعن لم يبلغ أو يعدل بالطريقة القانونية وتعين من أجل ذلك رفض الطعن .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس وتعين رفضه موضوعاً .
(الطعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٢١ ق فى ١٩٥٢/٢/٢٧ السنة الثالثة قاعدة ٢٨٠ من ٧٤٨) .

٣٧ - المبدأ القانونى :

لما عانى البوليس وهم أصلاً من مأمورى الضبطية القضائية حق إثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة للمرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ولهم حق دخول المصالح والمحال ولخص الدفاتر والمستندات فى غير حالات التلبس وبدون إذن من النيابة .

المحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه تعرض لهذا الدفع ورد عليه فقال « إنه مردود بأن الضابطين من معاوفى البوليس الذين لهم أصلاً صفة الضبطية القضائية بمقتضى المادة الرابعة من قانون تحقيق الجنايات والذين خولوا بمقتضى المادة ٩٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ حق إثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكامه وجعل لهم بموجب تلك المادة فى جميع الأحوال حق دخول المصانع والمحال ولخص الدفاتر والمستندات على الوجه المبين بتلك المادة بما يتعين معه اعتبار الدفع على غير أساس صحيح ولا وجه لقبوله ولما كان ما قاله الحكم عن ذلك صحيحاً فى القانون فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الوجه يكون بدوره على غير أساس .

وحيث أن الوجه الرابع يتحصل فى القول بطلان محضر تحقيق البوليس لما يبين فى صدره من أن هذا التحقيق قد أجراه ضابطان معاً فى حين أن المستفاد من نص المادة ٣٥ من قانون تحقيق الجنايات هو وجوب توحيد المحقق والشارع إنما قصد بذلك إلى تنظيم التحقيق وضمان سلامته وكفاية الصالح العام مراعاة مصلحة المتهم .

وحيث أنه لما كان الدفع بطلان محضر الجوريس لا أساس له إلا أن يكون المقصود به استبعاد كدليل في الدعوى ذلك بأن المحاكمة عن جنحة أو مخالفة لا يلتزم أن تكون مسبقة بتحقيق وكانت المحكمة قد ردت على هذه الدفع رداً صحيحاً ، كما كانت المادة ٢٥ من قانون تحقيق الجنايات المعمول به منذ نظر الدعوى إنما تحدثت عن التحقيق الذي يبدأه مأمور الضبطية القضائية في حالة التلبس وحق عضو النيابة الذي يحضر وقت مباشرة هذا التحقيق في إتمامه أو الإذن للأمر الذي بدأه بإتمامه . لما كان ذلك فإن هذا الوجه لا يكون له أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين المحكم برفض هذا الطعن موضوعاً .

(ملن رقم ١٤٣٩ لسنة ٢١ ق في ١٩٥٢/٣/٣ السنة الثالثة قاعدة ٢٨٢ ص ٧٥٤)

٣٨ — المبدأ القانوني :

القضاء ببراءة التهم ببيع برتقال بأكثر من السعر الجبري تأسيساً على أن البيع لم يتم لعدم بعض التهم الثمن وأن النيابة لم تقدم قائمة الأسعار الجبري خطأ .

المحكمة :

وحيث أن النيابة اتهمت المطعون ضده بأنه باع برتقالاً بأكثر من السعر الجبري لمحكم براءته ولما أن استأنفت النيابة قضت المحكمة الاستئنافية بتأييد المحكم المستأنف وأسست قضاءها على أن البيع لم يتم لعدم بعض التهم الثمن وأنه فضلاً عن ذلك فإن النيابة لم تقدم ما يدل على أن سراًقة البرتقال الرسمي في يوم وقوع الحادث كان ٢٥ ملياً .

وحيث أنه لما كان التراضى على البيع والثمن كائناً في الأصل لانعقاد البيع وتامه بقطع النظر عن أدائه الثمن وكان القانون من جهة أخرى يعاقب كذلك على مجرد العرض للبيع بأكثر من السعر المحدد وهو مالا يتطلب تمام البيع وكان عدم تقديم قائمة الأسعار ليس من شأنه أن يؤدي إلى ما انتهت إليه المحكمة منها إذ كان لها أن تأمر بضمها وأن تطلع عليها مادام لم يدع المطعون ضده أنها لم تعلن بالطريق المرسوم بالقانون — لما كان ذلك فإن المحكم المطعون فيه حين

نقضى بالبراءة الأسباب التي أوردتها ودون أن يلاحظ الاعتبارات السابقة في قضائه يكون غلطاً ومن ثم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .
(ملن رقم ٣٤٧ لسنة ٢٢ ق في ١٤/٥/١٩٥٢ السنة الثالثة قاعدة ٣١٥ من ٨٣٩)

٣٩ - المبدأ القانوني :

لمسالك دفتر لإثبات مقادير الأصناف الواردة المحل العام وتاريخ ورودها وما يباع منها . . الخ هذا الواجب مقصور على أصحاب المحال العامة لإدانة الطاعن في هذه الجريمة على افتراض أنه مدير المبنى - مع اقتصار النص على أصحاب المحال ودون تحقيق ما عسى أن يكون له من صلة أخرى بالمحل قصور .

المحكمة :

وحيث أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه بوصفه صاحب مقهى لم يمسك سجلاً مقيداً لحركة السكر المنصرف له بمقهاه وطلبت معاقبته بالمادتين ٢ ، ٥٤ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٥ وأنه إذ دافع أمام المحكمة الاستئنافية بأنه ليس صاحب مقهى قالت المحكمة إنه بوصفه المدير فإنه طبقاً للبادة ٥٨ من المرسوم سالف الذكر يكون مسئولاً بغض النظر عن مسئولية صاحب المحل لما كان ذلك وكان القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وهو الخاص بأحكام البطاقات وتداول السكر قد نص في المادة الثانية منه على أن أصحاب المصانع والمحال العامة أن يكون لديهم دفتر خاص يشتمل فيه مقادير الأصناف التي ترد لهم وتاريخ البيع وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بإدانة الطاعن . . على الافتراض أنه مدير مقهى وأنه مسئول بغض النظر عن مسئولية صاحب المحل وذلك مع اقتصار النص على أصحاب المحال ودون أن يحقق ما عسى أن يكون للطاعن من صلة أخرى بالمحل بوصفه صاحباً له أصلاً أو بوصفه مستغلاً له طبقاً لأحكام قانون المحال العامة فيعتبر صاحباً له كذلك لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن للأسباب المشار إليها آتفاً يكون قاصراً قصوراً يعيبه يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٨ لسنة ٢٢ ق في ١٥/٤/١٩٥٢ السنة الثالثة قاعدة ٣١٨

صفحة ٨٤٨) -

٤٠ - المبدأ القانوني :

على تجار الجملة ونصف الجملة أن يقدموا للبضائع التاجر فاتورة تكون مستوفاة لبيانات
حدها القانون وعدم تقديم الفاتورة أصلا وعدم استيفائها لبيانات التي يطلبها القانون
يستوجب العقاب .

المحكمة :

وحيث أنه مما جاء بأوجه الطعن بشأن القانون فردود بأن القرار الوزاري
رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ قد أوجب في المادة ٢٦ منه على تجار الجملة ونصف الجملة
أن يقدموا للبضائع التاجر فاتورة وأن تكون هذه الفاتورة مستوفاة لبيانات
حدها القانون فكلا الأمرين عدم تقديم فاتورة أصلا وعدم استيفائها لبيانات
التي يطلبها القانون إذا أعطيت - مستوجب للعقاب هذا ولا جدوى للطاعن فيما
يثره بصدد عدم الإعلان عن الأسعار . إذ الثابت من الحكم المطعون فيه أنه
دان الطاعن في جريمته عرض المواسير للبيع بسعر يزيد على المقرر وعدم
الإعلان عن أسعارها ، وطبق في حقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات عن التهمتين
ولم يوقع عليه سوى عقوبة واحدة .

(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٢ ق ١٥ / ٤ / ١٩٥٢ السنة الثالثة قاعد ٣٢
صفحة ٨٥٦) .

٤١ - المبدأ القانوني :

لا يجوز لتجار التجزئة أن يصرخوا في مواد التموين لنيل المستهلكين المتخصصين لكل منهم
والهادر المقررة لكل مستهلك .

المحكمة :

وحيث أن الطاعن يقول أن محكمة أول درجة دانت على أساس أنه تصرف
في السكر موضوع التهمة للتمتع الثاني تصرفا ناقلا للملكية وتابعتها المحكمة
الاستثنائية في ذلك إلا أنها قضت ببراءة المتهم الثاني على أساس بطلان التفتيش
وباتتالي عدم توفير حالة التلبس والمستفاد من ذلك أن الحكم المطعون فيه
سار على نهج ما دفع به للطاعن من أن السكر لم ينتقل إلى ملكية المتهم الثاني
بل سلم إليه من الطاعن على سبيل حايطة الاستعمال لئلا ما كان لديه من

عجز أمام مفتش التكوين لمناسبة قيامه بمجرد المواد القويانية بحمله ومن ثم لا يكون هناك تصرف عما يعاقب عليه القانون لأن الطاعن لم يقصد إلى التخلي عن ملكية السكر بصفة نهائية أو أنه أبدى هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع وتمسك به إلا أنها لم ترد عليه وهذا قصور يعيب الحكم .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه أركان الجريمة التي دان بها الطاعن وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها أما ما يثيره من أن التصرف الذي وقع منه للبتهم الثاني من السكر موضوع الاتهام إنما كان على سبيل حارية الاستعمال فردود بأن المادة ١٤ من القرار الوزاري رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٥ إذ قضت على أنه « تخصص وزارة التكوين عدد المستهلكين المخصص لكل منهم والمقادير المقررة لكل مستهلك قد أفادت حظر التصرف في مواد التكوين بأي نوع من أنواع التصرفات لغیر من خصصت له هذه المواد ولما كان الأمر كذلك وكان لا تناقض بين إدانته وبراءة الآخر الذي كان متبهما معه وكان الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد تفرغ لدفاع الطاعن المشار بوجه الطعن وفنده للأسباب الساتفة التي أوردها فإن الطعن برمته لا يكون له محل .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا وفنده موضوعا .

(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٢٢ ق في ١ / ٥ / ١٩٥٢ السنة الثالثة قاعدة ٣٤٥ صفحة ٩٢٣) .

وبنفس المعنى الطعن رقم ١٠٤٠ لسنة ٢٢ ق في ١٢/٨/١٩٥٢ وجاء فيه : « متى كان الطاعن من تجار التجزئة الذين خصص لهم عدد من المستهلكين يصرف لكل منهم المقدار المعين له من السكر الذي اعتمدته وزارة التكوين للاستهلاك العائلي فإن تصرفه في هذا السكر بإقراضه إلى آخر يكون غير جائز قانوناً . »

حيازة سودا واردة من غير طريق الجمارك قبل صدور القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٥١ لا عقاب عليها .

المحكمة :

وحيث أن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه حين دانه بأنه « استحصل على كميات من الصودا الكاوية التي تنظمها وزارة التكوين » جاء مخالفاً للقانون ، وذلك أن المادة ٢ من القرار رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٤٥ إنما تشير إلى المواد المستولى عليها من النوائير الجبركية فإذا لم تمكن كذلك وكانت واردة من مصادر أخرى كخلفات الجيش البريطاني فإنها تخرج عن هذا النطاق وبالتالي لا يعاقب على حيازتها . إذ أن القانون لم يحرم الحصول على الصودا الكاوية من غير طريق الجمارك .

وحيث أن النيابة رفعت الدعوى على المتهم بثلاث تهم وهي أنه في ١٤ من يناير سنة ١٩٥١ أولاً : لم يسك سجلاً لإثبات الزيوت الواردة لمصنعه وما يستخدمه منها ، وثانياً : أنه استخدم كمية من الزيت تتجاوز نصيبه منها وثالثاً : استحصل على كميات من الصودا الكاوية وهي من المواد المستولى عليها بغير الطريق التي تنظمها وزارة التكوين فقصت محكمة أول درجة بإدائته في الأولى ، وأن الثانية إنما تنحصر في أنه لم يخطر عن المتوفر لديه من الزيت كذلك الحال بالنسبة إلى التهمة الثالثة وقالت إن الالتزام الوارد بالمادة ٢ من القرار رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٤٥ والمعاقب على عدم الإخطار له بموجب المادة الثالثة من نصيب المستولى لديهم وليس على المشتري منهم ولكن الظاهر من أقوال المتهم أنه لم يخطر عن حيازته كمية من الصودا الكاوية المضبوطة وما استهلك منها شهراً بشهر مما ينطبق على المادتين ١ ، ٢ من القرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٩ وطبقت المادة ٣٢ عقوبات بالنسبة إلى التهمتين .

(الطعن رقم ١٣٤٦ لسنة ٢١ في ١٣ / ٥ / ١٩٥٢ السنة الثالثة قاضية ٣٤٩

صفحة ٩٣٣) .

مقاب التاجر على عدم نيده بالجل الخاص تاريخ استلام تجار التجزئة لقرراتهم من السكر
فذلك القيد الذي يجب أن يكون باليوم كيما يتحقق رقابة السلطات القائمة على التكوين من
تنفيذ القانون .

المحكمة :

وحيث أن الطاعنين يقولان في الوجه الأول أن الحكم المطعون فيه أخطأ
في تطبيق القانون . إذ دأبهما بتهمة عدم الإخطار عن ورود رسالة السكر إليهما
وعدم إثبات استلام تجار التجزئة للمقدار المخصص لكل منهم بالدفاتر المعدة
لذلك بمقولة أن الإخطار الذي قام به الطاعن الأول ليس إخطاراً بالمعنى الذي
قصده القانون وحصوله بغير الجهة التي حددها في حين أن القانون أجاز أن يكون
الإخطار شفويًا . وأن يكون لمراقبة التكوين أو لمكتب التكوين الفرعي . وقد
تم الإخطار في اليوم التالي لوصول السكر وفقاً للقانون ومن ثم فلا محل للعقاب
كذلك الأمر بالنسبة إلى التهمة الثانية فإنه يكفي بالنسبة لتاجر الجملة أن يثبت في
دفاتره الشهر الذي فيه التسليم إلى تجار التجزئة لأنهم إنما يستلمون السكية المخصصة
لشهر فلا محل إذن لأن يكون الإثبات باليوم وحصل الوجه الثاني أن الحكم
جاء قاصراً إذ استند إلى شهادة مراقب التكوين دون أن يوردها تفصيلاً . وأن
اعتراف المتهم الأول بأن الرسالة تون مقداراً معيناً ولم يبين الحكم مراده من
الإشارة إلى هذا الاعتراف الذي إن أفاد فإنما يفيد عكس ذلك ويضيف الطاعن
الثاني أنه دفع بأنه كان مريضاً وأنه وكل أمر إدارة المحل إلى أخيه الطاعن الأول
إلا أن المحكمة لم تقم بتحقيق هذا الدفاع أو ترد عليه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه الأركان
القانونية للجريمةتين اللتين أدن بهما الطاعنان وأورد الأدلة التي استخلص منها
ثبوتها فأثبت أن الطاعن الأول أقر بورود رسالة السكر وأن الطاعنين لم يرسلوا
إلى مراقبة التكوين أو مكتب التكوين الفرعي بياناً عن مقدارها وتاريخ ورودها
في خلال الأجل الذي حدده القانون . كما أنهما لم يقيدا بالسجل الخاص بتاريخ
استلام تجار التجزئة لقرراتهم من السكر وأن إثبات هذا التاريخ يجب أن يكون
باليوم كيما يتحقق رقابة السلطات القائمة على التكوين من مراقبة تنفيذ القانون .

ولما كان مذهب إليه الحكم المطعون فيه سديداً في القانون وكانت المحكمة قد تعرضت لدفاع الطاعنين ففقدته وأطرحته للاعتبارات التي ذكرتها فإن الطعن لا يخرج عن كونه جدلاً موضوعياً عما لا تقبل إثارته موضوعياً أمام محكمة النقض .

(طعن ٤٥٦ لسنة ٢٢ في ٢٦/٥/١٩٥٢ السنة الثالثة قاعدة ٤٦٨ ص ٩٩١)

٤٤ - المبدأ القانوني :

القمح الواجب توريده للحكومة مطلوب بذاته وفقاً للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرار الوزاري رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٠ وتوريد قيمة ثمن القمح لا يهدى .

المحكمة :

وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذا دان الطاعن بوصف أنه لم يسلم الكمية المطلوبة للحكومة من القمح عن سنة ١٩٥٠ قد أخطأ في تطبيق القانون . ذلك أن الواقعة المستندة إليه أصبحت غير معاقب عليها . بصدر القرار الوزاري رقم ٨٧ لسنة ١٩٥١ الذي قد أجل توريد القمح المطلوب للحكومة حتى آخر أبريل سنة ١٩٥١ . هذا إلى أن الطاعن ورد للصراف قيمة ثمن القمح المطلوب منه . وقدم إلى المحكمة الاستئنافية الوصل الدال على ذلك وتاريخه ١٤ من أبريل سنة ١٩٥١ ولكن المحكمة قضت رغم ذلك بإدائته دون أن تعني بالتحدث عن ذلك والرد عليه .

وحيث أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه لم يسلم إلى الحكومة المقدار المستحق لها عليه من محصول القمح الناتج في سنة ١٩٥٠ حتى يوم ٣٠ أبريل سنة ١٩٥١ وهو نهاية الميعاد المحدد لتوريده . وكان القمح الواجب توريده مطلوباً بذاته للحكومة وفقاً للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرار الوزاري رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٠ فإن الطعن لا يكون له أساس .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ٤٨٠ لسنة ٢٢ في ٢٦ / ٥ / ١٩٥٢ السنة الثالثة قاعدة ٣٧٥)

صفحة ١٠٠٩ .

٤٥ - المبدأ القانوني :

استيراد صفقة صفيح وعدم الإخطار عن ورودها يربط المسؤولية على كل مازم بالإخطار ولو تعدد الأشخاص الذين تنطبق عليهم نصوص القانون .

المحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين الواقعة بما تتوافر فيه الأركان القانونية للجرائم التي دين بها الطاعنان وأثبت بأدلة مقبولة أن الطاعن الأول استورد صفقة الصفيح لحسابه الخاص ثم باعها إلى الطاعن الثاني بعد أن قام بمصاريف التأمين والنقل وأن الطاعن الثاني بدوره باعها إلى آخر قبل وصولها إلى ميناء الاسكندرية واستولى على ربح يزيد عن المسموح به قانوناً لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون سديداً إذا قضى بمسؤولية كل الطاعنين عن عدم الإخطار إذ أن القانون رتب هذه المسؤولية على كل من يلزم بالإخطار ولو تعدد الأشخاص الذين تنطبق عليهم نصوصه .

ولما كان قانون التسعير الجبري الذي يشير إليه الطاعن الثاني في طعنه لم تطبقه المحكمة على واقعة الدعوى وكان في إيرادها أدلة الثبوت التي أخذت بها ما يتضمن الرد على دفاع الطاعنين فإن ما يثيره الطاعنان لا يعدو الجدل في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها بما يستقل به قاضي الموضوع أما ما يثيره الطاعن الثاني بسبب الخطأ في إثبات التاريخ أو طلبات النيابة العمومية في الدعوى فلا تأثير لما يقوله من ذلك على سلامة الحكم .

(الطعن رقم ١٦٠٣ لسنة ٢١ ق في ١٠ / ٦ / ١٩٥٢ السنة الثالثة قاعدة ٤٠٠
صفحة ١٠٦٨)

٤٦ - المبدأ القانوني :

إحالة الطاعن في جريمة تتعلق بضبط البيانات في الفواتير المسجلة للمشتري والمجلات الواجب إحاساها ومصادرة الأقفلة التي لم تستكمل البيانات الخاصة بها غير جائز إذ لا يمكن القول بأن هذه الأقفلة هي موضوع الجريمة .

المحكمة :

وحيث أن الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بمصادرة أشياء لا تعتبر موضوع الجريمة التي دان الطاعن من أجلها .

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن أنه أولا . لم يثبت في الفواتير الصادرة منه سعر البيع للمستهلك والصفة التجارية التي باع بمقتضاها ونسبة الربح وثانياً . لم يمسك سجلاً منتظماً به كافة البيانات المطلوبة وأعمل التقيّد إبتداء من شهر سبتمبر سنة ١٩٥٠ وعاقبه من أجل ذلك بغرامة قدرها ٢٠٠ جنيه وأمر بمصادرة العشرين ثوباً من القماش الصوف المضبوطة بمحله .

وحيث أنه لما كانت المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٩ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح إنما تقضي بضبط الأشياء موضوع الجريمة ومصادرتها وكانت الجريمة التي دين الطاعن بها جريمة تنظيمية تتعلق بضبط البيانات والفواتير التي تسلم للبشرين والسجلات التي أوجب القانون إمساكها توصلنا لإحكام الرقابة على مراعاتهم لقوانين التسعير الجبري فإنه لا يمكن القول بأن الألفقه التي لم تستكمل البيانات الخاصة بها هي موضوع الجريمة لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بمصادرة الألفقه التي ضبطت بمحل الطاعن قد خالف القانون ويتعين نقضه في هذا الجزء .

(الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٢٢ في ١٠ / ٦ / ١٩٥٧ السنة الثالثة قاعدة ٤٠٦ صفحة ١٠٨٦) .

٤٧ - المبدأ القانوني :

الإخطار الذي يمتد به طبقاً للمادة الثانية من القرار الوزاري رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ هو الإخطار بخطاب مسجل في الأسبوع الأول من الشهر .

المحكمة :

وحيث أن الطاعن يدعى طعنه على أن الحكم المطعون فيه قد دانه اعتداداً على أنه لم يخطر مكتب التكوين بخطاب موصى عليه كما يقضى القرار الوزاري رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ في حين أن الطاعن قد دفع بأنه قام بهذا الإخطار بخطاب أرسله بالبريد العادي فلم تكن المحكمة بالتحقيق من وصول هذا الإخطار إلى مكتب التكوين وإن لم يرسله بطريق البريد الموصى عليه إذ العبارة بوصول الإخطار فعلاً بصرف النظر عن الوسيلة التي اتخذت لإرساله .

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد تعرض لما يثيره الطاعن ورد عليه بما يفيد عدم وصول الإخطار الذي يزعم أنه أرسله بالبريد العادي وأن الطاعن قد علم بعدم وصوله فأدرك الإخطار موصى عليه بعد الميعاد ولما كان الإخطار الذي يعتد به طبقاً للمادة الثالثة من القرار الوزاري رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ إنما هو بخطاب مسجل في الأسبوع الأول من الشهر وكان إخطار بهذا الطريق لا يحصل من الطاعن فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٢٢ في ١٠ / ٦ / ١٩٥٢ السنة الثالثة قاهنة ٤٠٨
صفحة ١٠٩٢) .

٤٨ — المبدأ القانوني :

مد أجل تنفيذ القرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ بإلزام أصحاب المصانع التي تستخدم السكر في صناعاتها بإيجاد سجل خاص إلى ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ فلا عقاب على ما يقع قبل هذا التاريخ من مخالفات لأحكامه .

المسألة :

وحيث أن الثابت من كتاب وزارة التكوين إلى النيابة بتاريخ ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي اطلعت عليه المحكمة أن تلك الوزارة إذ أصدرت القرار الوزاري رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ الذي يقضي بإلزام أصحاب المصانع التي تستخدم السكر في صناعاتها أن يتخذوا سجلاً خاصاً محتوماً بخاتم مراقبة التكوين التي تقع مصانعهم في دائرتها قد حددت لتنفيذ هذا القرار أسبوعين من يوم ٧ من يونيو سنة ١٩٥١ وهو تاريخ نشر القرار أن الوزارة مدت أجل تنفيذ القرار حتى يوم ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥١ بناء على طلب عرفة صناعة الحلوى ثم أنه نظراً لما تبين للوزارة من أن الكثير من المصانع لم يتيسر لها تنفيذ هذا القرار حتى نهاية الميعاد المحدد (١٠ أغسطس سنة ١٩٥١) فقد قررت جعل آخر موعد لتقديم السجلات يوم ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ وقد طلبت وزارة التكوين بكتابها المشار إليه إبلاغ الجهات المختصة بذلك والتصرف في القضايا المعروضة الآن على المحاكم على ضوء هذا القرار ولما كان ذلك وكان النائب العام قد أرسل

كتابته العدوى رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ إلى النيابات يبلغها القرار الوزاري رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ حتى يوم ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥١ ثم مد ذلك الأجل إلى ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ ودعاهم إلى إرجاء التصرف في القضايا الخاصة بأمر تنفيذ القرار الوزاري سالف الذكر إلى ما بعد يوم ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ وكانت الواقعة التي دين بها الطاعن هي عدم تنفيذه أحكام القرار المهاري إليه في خلال شهر أغسطس سنة ١٩٥١ فإن هذه الواقعة لا يكون معاقبا عليها. وتعين من أجل ذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة الطاعن .»

(الطن رقم ٤٧٨ لسنة ٢٢ في ١٤ / ٦ / ١٩٦٢ السنة الثالثة قاعدة ٤١٥
صفحة ١١١٠)

٤٩ - المبدأ القانوني :

التصرف في السكر المدد للمصانع والمحال العامة بدون ترخيص سابق من مكتب التموين أصبح لا يخضع لأحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ بمقتضى المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ .

المحكمة :

وحيث أن القرار الوزاري رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ والمذكور في العدد رقم ١٢٧ من الوقائع الرسمية الصادرة في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ قد ألغى بالمادة الثانية منه القرارات الوزارية ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ و ١٠٠٦٧ لسنة ١٩٥١ و ٢٠ لسنة ١٩٥٢ وقصر بالمادة الأولى سريان القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ على السكر الذي تنتجه الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية مع تخصيصه للاستهلاك العائلي وبذا فقد أصبح السكر المدد للمصانع والمحال العامة مباحا وغير خاضع لأحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ولما كان ذلك فإن الواقعة التي عوقب عليها الطاعن بالحكم المطعون فيه قد أصبحت بموجب القرار ١١٣ لسنة ١٩٥٢ غير معاقب عليها ، ويتعين لذلك نقض الحكم والقضاء ببراءة الطاعن .»

(الطن رقم ٩٨٢ لسنة ٢٢ في ٢٤ / ١١ / ١٩٥٢ السنة الرابعة قاعدة ٥٩ صفحة ١٥٤).

و بنفس المعنى الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٢٢ ق في ٢٥ / ١١ / ١٩٥٢ السنة الرابعة قاعدة ٦٥ ص ١٦١، وجاء فيه: وأن إخطار صاحب المحل عما تسلبه من السكر وتاريخ تسلبه ومقدار ما استخدمه في صناعته وما تبقى لديه لم يعد معاقباً على عدم القيام به بعد صدور القرار ١١٣ لسنة ١٩٥٢ ،

و بنفس المعنى الطعن رقم ١١٠٠ لسنة ٢٢ ق في ٢٢ / ١٢ / ١٩٥٢ السنة الرابعة قاعدة ١٠٧ ص ٢٧٦ . وجاء فيه : وإن عدم إخطار صاحب المصنع مراقبة التوطين عن إصلاحات أجراها بمحله من شأنه عدم استهلاك السكر لتوقف مصنعه لم يعد معاقباً عليه بالقرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ .

و بنفس المعنى الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٢٢ ق في ٦ / ١ / ١٩٥٣ السنة الرابعة قاعدة ١٣٩ ص ٣٥٧ وجاء فيه أنه ولا عل بعد صدور القرار الوزاري رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء المواد التموينية الخاصة بالسكر فيما عدا الاستهلاك العالي لعقاب صاحب المصنع طبقاً للقرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والقرار رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالحلوى المعروفة بالفندان .

٥ - المبدأ القانوني :

تصرف المتهم في جانب من السكر المتصرف لمصنعه باستعماله في مصنع آخر يمكن لعقابه . وهذه الجريمة لا تتضمن قصداً جنائياً خاصاً .

المحكمة :

وحيث أن حاصل الوجه الأول هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، وذلك لأن الجريمة التي دين بها الطاعن تطبيقاً للبادة ١٣ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ يجب أن يتوفر فيها قصد جنائي خاص فضلاً عن القصد الجنائي العام وهذا القصد الخاص هو الباعث الخبيث أو الرغبة في تحقيق غاية ضارة من استخدام السكر المقرر لمصنع بعينه ، وهذه التنية غير متوفرة في واقعة الدعوى لأن الطاعن إنما اضطر إلى استخدام كمية من محلول السكر في إنتاج الغازوزة الخاصة بمصنعه في مصنع آخر بسبب إغلاق المصنع الأول تنفيذاً لحكم قضائي وخشية تلف المحلول الذي كان متبقياً لديه وقت إغلاق المصنع وهو بذاته

الذى كان يستخدمه فى إنتاج الفاذوزة بمصنعه لو لم يكن أخلق . واستخدم السائل على الصورة التى وقعت لم يترتب عليه أى إخلال بسلامة العملية التى صرف من أجلها السكر ، هذا فضلا عن أن السكر المنصرف لم يستعمل بذاته فى المصنع الآخر بل استعمل وحول إلى محلول فى المصنع المرخص باستعماله فيه ، فإذا كانت الضرورة قد ألجأته إلى استعمال المحلول فى صنع الفاذوزة بالمصنع الآخر ، فإن ذلك لم يكن إلا خوفاً من تركه عرضة للتلف ودرءا للمسئولية التى تترتب على عجزه عن إثبات كيفية التصرف فيه بما يعرضه للعقاب ، الأمر الذى يجعل ما وقع من الطاعن من حالات الضرورة التى يضمنها إعفاء القانون فى المادة ٦١ من قانون العقوبات . ويتأدى الوجه الثانى فى أن الطاعن كان يجهل أحكام القرار الذى حوكم بمقتضاه وهو قرار إدارى يلتمس فيه الدفع بعدم العلم بواقعة هى ركن من أركان الجريمة التى نصت عليها المادة ١٣ من القرار المذكور ، ولا يرد على ذلك القول بأن الجهل بقانون العقوبات لا يقوم عذراً يعنى من العقاب ذلك لأن القرار شأته فى صدد هذا الدفع شأن القانون المدنى والقانون الإدارى وقانون الأحوال الشخصية وهى جميعاً تنسج لقبوله .

وبما يؤيد جهل الطاعن بالقرار أنه سارع فور علمه بما فرضه من أحكام إلى إخطار السلطات التوجيهية بما تبقى لديه من مقررات السكر بعد إهلاك المصنع ، كما أخبر مفتش القوين بأنه نقل السكر إلى مصنع آخر . أما قول الحكم بأن الطاعن تصرف فى السكر فى غير الغرض الذى أعد له فردود بأن الثابت من التحقيقات أن المصنع قد أنتج فعلاً من الفاذوزة ما يتكافأ وكمية السكر المنصرفة له ومن ثم فقد انتفت كل شبهة فى أن الطاعن قد تصرف فى السكر فى غير صناعة الفاذوزة التى خصص لها .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين الواقعة بما تتوافر فيها الأركان القانونية للجريمة التى دان بها الطاعن وأورد الأدلة على أن الطاعن تصرف فى جانب من كمية السكر المنصرف لمصنعه باستعماله فى مصنع آخر غير المبين ببطاقة القوين .

ولما كان الأمر كذلك ، وكان القانون لا يتطلب فى هذه الجريمة قصداً جنائياً خاصاً ، بل يكفى أن يقارن المتهم الفعل المكون للجريمة عن إدراك لما

يفعل ، وكان الشارع قد أراد بالقوانين التمييزية لإحكام الرقابة على استعمال المواد في الأغراض التي خصصت لها واعتبار كل تصرف يخالف تلك الأغراض جريمة مستوجبة للعقاب . لما كان ذلك ، وكان القرار الذي عوقب الطاعن بمقتضاه هو تشريع فرعي للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٠ الذي خول وزير التموين في المادة الأولى منه إصدار القرارات المنفصلة له وفرض العقوبات على مخالفتها فإن الطعن يكون على غير أساس ويتمين لذلك رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٢٢ ق في ١١ / ١١ / ١٩٥٢ السنة الرابعة قاعدة ٤٣ صفحة ١٠٢)

وبنفس المعنى الطعن رقم ٨٥٨ لسنة ٢٢ ق في ٢٧ / ١٠ / ١٩٥٢ وجاء فيه : « أن تسلم متعهد توريد الخبز دقيقاً لاستعماله في الخبز الذي تعهد بتوريده للدارس وتصرفه فيه لغرض آخر يعرضه للعقاب بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ سواء أكان الدقيق مستولى عليه أو لا . »

وبنفس المعنى الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٢٣ ق في ١١ / ٥ / ١٩٥٣ وجاء فيه : « تسليم المتهم إلى آخر جزءاً من الدقيق المسلم إليه لصناعته خبزاً بمخبره يكفي لتحقيق الجريمة ولا يؤثر في ذلك ما يثيره الطاعن من أنه لم يثبت في حقه أنه باع دقيقاً . »

٥١ — المبدأ القانوني :

الدفع بالجهل لصدور قرار من وزير التموين في حدود السلطة المخولة له بالمادة الأولى من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٠ لعدم إعماله للمشتغلين بشئون التموين لا يصح .

الحكمة :

« وحيث أن الطاعن يبني طعنه على أنه كان يحمل صدور القرار الذي دين بمقتضاه إذ لم يعلن للمشتغلين بشئون التموين كما جرى بذلك تقليد متبع من السلطات التموينية وبخاصة وأن القرار ليس تشريعاً أصلياً ولا يطرح بطبيعته أمام الهيئة التشريعية حتى تكون في إجراءات عرضه عليها ما يكفل إذاعته وعلم الكافة به ومع دفع ذلك أمام المحكمة الاستئنافية إلا أنها لم تكن تهميحه أو الرد عليه . »

وحيث أن القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٤٦ المعدل لقرار رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٤٨ الذي دين الطاعن بموجبه في حدود السلطة المخولة له بالمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ونشر بالجريدة الرسمية فإنه يكون نافذ المفعول في حق الكافة ولا يسوغ الدفع بالجهل به .

(الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٢٢ في ١ / ٢١ / ١٩٥٢ السنة الرابعة قاعدة ٢١
صفحة ١٧٨)

٥٢ - المبدأ القانوني :

لا تناقض بين براءة العامل الذي يتولى تقطيع الخبز وإدانة صاحب الخبز ومديره المستول لا تاجهما وعرضهما للبيع خبزاً ينقص عن الوزن المقرر فستولية صاحب المحل ومديره تقوم على افتراض قانوني هو إشرافهما على المحل .

المسألة :

وحيث أن الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه أنه قضى ببراءة الحطرات الذي يتولى تقطيع الخبز وكان مؤدى ذلك أن يقضى ببراءة الطاعنين أيضاً ، لأن مسؤوليتيهما مترتبة على مسؤوليته . وأن شهادتي الإثبات قد شهدا أمام المحكمة بأن الخبز الذي وزن بعضه طازج وبعضه مرجع وأن الخبز المرجع بعضه طري . . وبعضه يجفف إلا أن الحكم لم يعول على شهادتهما إذ فهم خطأ أنهما شاهدا نفي للتهمين ولو أنه تلبه إلى حقيقة الأمر من أنهما شاهدا إثبات لا نفي لحد أن يتغير رأيه في شهادتهما .

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنين بأنهما ألتجا وعرضا للبيع خبزاً ينقص عن الوزن المقرر قانوناً تطبيقاً للمادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وذلك باعتبار أولهما صاحب الخبز والثاني مديره المستول وقضى في الوقت نفسه ببراءة العامل الذي يتولى تقطيع الخبز بقوله أن القانون إنما نص على مساءلة صاحب المحل ومديره دون مساءلة عماله ولذا لا تعارض بينها وبين إدانة الطاعنين لا من حيث الواقع ولا من حيث القانون ذلك لأن مسؤوليتهما إنما تقوم على افتراض قانوني هو إشرافهما على المحل الذي وقعت فيه المخالفة وهي قائمة سواء عرف المتسبب في نقص الوزن أو لم يعرف وسواء

(م - أحكام النقض التوجيهية)

عوقب أو قضى ببراءته وقد تقررت مسئوليتيهما في ذلك بنص صريح في القانون ومن ثم فإثيره الطاعنان في هذا الخصوص يكون لا وجه له . هذا ولما كان الحكم المعلوم فيه قد بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة على ثبوتها في حق الطاعنين ولم يخلط بين شهود الإثبات وشهود النفي بل ذكر أسماء الشهود جميعا وخلاصة شهادتهم ورد على الدفاع الذي يشير إليه الطاعنان . فإن ما ينهه الطاعنان على الحكم في هذا الوجه أيضا يكون في غير محله . ويكون الطعن برمته على غير أساس في موضوعه متعيينا وقضه .

(الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٢٢ في ١٥ / ١٢ / ١٩٥٢ السنة الرابعة قاعدة ٩٤ ص ٢٣٩) .

٥٣ — المبدأ القانوني :

يكفي أن يثبت الحكم السعر الذي باع به المخبم المادة المسعرة وأن يقرر أنه أكثر من السعر الرسمي دون حاجة إلى بيان هذا السعر الأخير ما دام الطاعن لا يدعى أن السعر الذي باع به في حدود السعر الجبري .

المحكمة :

وحيث أنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن محكمة أول درجة قد أجرت في الدعوى تحقيقا وسمعت شهادة الشاهدين اللذين شهدا ببراءتهما السكر من الطاعن بأزيد من السعر الجبري وإذا كان الطاعن قد أبدى أمام محكمة الاستئناف رغبته في سماع شاهد آخر فإن هذا لا يعيب الحكم لأن المحكمة الاستئنافية إنما تقضي بحسب الأصل من واقع الأوراق ولا تلزم بسماع شاهد إلا أن ترى هي لزوما لسماع شهادته هذه وبحسب الحكم أن يثبت السعر الذي باع به الطاعن لمادته المسعرة وأن يقرر أنه أكثر من السعر الرسمي دون حاجة إلى بيان هذا السعر الأخير ما دام المرجع في هذا البيان إلى جدول الأسعار الرسمي وما دام الطاعن لا يدعى أن السعر الذي باع به في حدود السعر الجبري ومن ثم فإثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون لا محل له .

(الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٢٢ في ٣٠ / ٢١ / ١٩٥٢ السنة الرابعة قاعدة ١٠٨ ص ٣٠٣) .

٥٤ - المبدأ القانوني :

إدانة المتهم بصفته تاجر حبوب لم يخطر من الأصناف التي لديه طبقا لقرار ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار ١١٩ لسنة ١٩٥١ والجدول المرفق به والمشتغل على سبيل المحصر أصنافا معينة من الحبوب دون بيان الحكم الحبوب التي يجوزها المتهم ويتجر فيها قصور .

المحكمة :

وحيث أن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذا اعتبر مجرد قيد اسمه في السجل التجارى . . تاجر حبوب بالجملة والقطاعي دليلا على اتجاره . . بالجملة . . في الحبوب المبينة بالجدول الملحق بالقرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ المعدل بقرار ١١٩ لسنة ١٩٥١ مع أنه لا يتجر فيها .

وحيث أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة عدم إخطار مراقبة التموين بالأصناف التي لديه في الميعاد القانوني تطبيقا للآيتين ١ ، ٣ من القرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٥١ بفأن تقديم بيانات عن بعض مواد التموين والجدول المرفق به قد استند في ذلك إلى أن « الثابت في السجل التجارى الخاص بالمتهم أنه تاجر أفطان وحبوب وبذرة بالجملة والقطاعي وأن كلمة حبوب تشمل جميع أنواع الحبوب » .

ولما كان الجدول الملحق بالقرار المشار إليه قد بين على سبيل المحصر أصنافا معينة من الحبوب هي التي تسرى عليها أحكام القرار وكان مؤدى ذلك أن الجريمة المنصوص عليها في تلك المواد لا تتحقق إلا إذا كانت الحبوب التي يتعامل فيها تاجر بالجملة أو يحوزها بأى صفة كانت هي من أصناف الحبوب الواردة بالجدول . . ولما كان الحكم قد استند في إدانة الطاعن إلى مجرد قيد اسمه بالسجل التجارى . . كتاجر حبوب دون أن يعنى باستظهار أصناف الحبوب التي يحوزها أو يتجر فيها وما إذا كانت من الأصناف الواردة بالجدول حتى يمكن أن يفرض عليه تقديم بيانات عنها إلى مراقبة التموين . وذلك بمقولة أن كلمة حبوب تشمل جميع أنواع الحبوب وهو قول لا يصح تأسيس الحكم بالإدانة عليه . لما كان ذلك فإن الحكم يكون قاصراً على بيان توافر أركان الجريمة التي دان الطاعن بها ويتعين لهذا السبب قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

(الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٢٢ في ١/١/١٩٥٣ السنة الرابعة تأريخ ١٢٦ ص ٣٢٥) .

٥٥ - المبدأ القانوني :

إضافة سلة إلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري بقرار من وزير التجارة والصناعة ثم حذفها بقرار لاحق ومعاملة المتهم بالمادة ٥ من قانون العقوبات في محله .

المحكمة :

وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة المتهم استناداً إلى القرار رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٥١ الصادر بتاريخ ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٥١ بإخراج العنب من جدول التسعير الجبري قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك لأن القرار رقم ٣٣ لسنة ١٩٥١ قد حدد أسعار العنب لفترة محددة من ٢٥ أغسطس إلى ٣١ منه فلا يمنع العقاب بإنتهاء هذه الفترة تطبيقاً للفقرة الرابعة من المادة الخامسة من قانون العقوبات .

وحيث أن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري قد صدر خالياً من التوقيت وقد لحق به جدول للواد والسلع التي يجري عليها حكم التسعير الجبري وخول وزير التجارة والصناعة صحة تعديل هذا الجدول بال حذف أو الإضافة بقرار يصدر منه ولما كان القرار رقم ١٨٣ لسنة ١٩٥١ الصادر من الوزير بإضافة العنب إلى هذا الجدول قد صدر هو أيضاً خالياً من تحديد وقت ينتهي نفاذه فيه وكان قرار المديرية أو المحافظة بتحديد الأسعار أسبوعياً لا يعنى توقيت القانون نفسه الذي صدرت التسعيرة استناداً إلى نصوصه - لما كان ذلك وكان قد صدر بعد ذلك القرار الوزاري رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٥١ بحذف العنب بجميع أنواعه من الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح فإن الحكم المطعون فيه إذ أجرى في حق المتهم مقتضى الإلغاء وقضى ببراءته من التهمة المسندة إليه عملاً بالمادة ٥ من قانون العقوبات يكون طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون الطعن المقدم من النيابة العامة على غير أساس في موضوعه متعيناً رفضه .

(الطعن رقم ١٠٦٥ لسنة ٢٢ في ٢٧ / ١ / ١٩٥٣ السنة الرابعة قاعدة ١٦٤
صفحة ٤٣٩) .

لا يجوز طبقاً للمادة ١٢ من القرار الوزاري رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ بتحديد الأسعار في بعض المحال زيادة الأسعار قبل انقضاء شهر على إخطار مصلحة السياحة بكتاب موسى عليه من كل زيادة يراد إدخالها عليها دون اعتراض منها .

المحكمة :

د وحيت أن القرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ بتحديد الأسعار في بعض المحال العامة والمعدل بالقرار ٢٦١ لسنة ١٩٥١ قد نص في المادة ١٢ منه على أنه ويجب على مديري المحال المشار إليها في المادة الثالثة من هذا القرار أن يخطروا مصلحة السياحة بكتاب موسى عليه عن كل زيادة يراد إدخالها على الأسعار أو رسم الدخول أو الأجور قبل العمل بها بمدة شهر على الأقل فإذا رأت مصلحة السياحة في خلال هذه المدة أن الأسعار المبلغت إليها مرتفعة أخطرت بذلك أهل المختص بخطاب موسى عليه مع ذكر الحد الأقصى للأسعار أو رسم الدخول أو الأجور التي توافق عليها طبقاً لما هو وارد في المادة ٨ من هذا القرار ولا يجب العمل بأسعار أو رسم دخول أو أجور أعلى من التي توافق عليها الوزارة . وهذا النص قاطع في عدم جواز زيادة الأسعار قبل انقضاء شهر من تاريخ الإخطار المشار إليه ولا يؤثر في ذلك أن تكون مصلحة السياحة تراخت في الرد على الطاعنين مادامت المخالفة قد حصلت في خلال الشهر المذكور ولا يخول له القانون تنفيذ الزيادة التي أخطرها ومن ثم يكون الحكم قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .

وحيت أن ما ساقه الطاعنان عن بطلان محضر التحقيق الذي حرره مفتش بمراقبة الأسعار لا يجديهما لأن القانون لا يوجب في مواد الجرح والمخالفات أن يسبق رفع الدعوى تحقيق ابتدائي وما دامت المحكمة قد حققت واقعة الدعوى وسمعت أقوال الشهود فيها وبنت قضاءها على تلك الأقوال فلا يكون هناك وجه لما أثاره الطاعنان في هذا الشأن .

وحيت أنه عما ينهيه الطاعنان من أن الحكم قد خالف ما جاء بالأوراق

فإن الثابت من أقوال محمد رشاد مصطفى مفتش الأسعار بالجلسة أنه وقت أن دخل المحل لم يطالبه أحد برسم دخول وأنه طوّل بعشرين قرشاً ثمناً للشروب الذي تناوله في حين أن هذا الثمن في قائمة الأسعار المعتمدة هو ثمانية قروش وأن هذا الثمن هو المحدد للطلبات أثناء العرض وكانت المادة الثالثة من القرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ سالف الذكر الذي طبقته المحسكة قد أوجب على مديري المحال أن يعلنوا عن رسم الدخول على حدة أسوة بالإعلان عن الأسعار لما كان ذلك وكان الحكم قد دان الطاعنان أيضاً بأنهما علقا جداول أسعار غير محتومة بختم وزارة التجارة والصناعة وواقبتهما على هذه التهمة وعلى التهم الأخرى بعقوبة واحدة تطبيقاً للمادة ٣٢ عقوبات فإن الطعن بمجملته يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٢٢ ق في ١٠ / ٢ / ١٩٥٣ السنة الرابعة قاعدة ١٨٩
صفحة ٥٥٥) .

٥٧ - المبدأ القانوني :

الحكم القاضي بمسألة صاحب العمل عن فائورة أصدرها من عهد إليه بإدارة المحل انقضى في بياناتها لا يكون مضطراً .

المحسكة :

وحيث أن معنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم الملعون فيه قد أخطأ في تفسير المادة ٣٤ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الصادر من وزير التجارة والصناعة وفي بيان ذلك قال الطاعن أن المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ قد عهد إلى وزارة التجارة والصناعة بإصدار القرارات التنفيذية لهذا القانون . فلا يجوز لهذه الوزارة أن تتنازل عن حقها إلى وزارة أخرى وعلى ذلك يكون ما تعنيه المادة ٣٤ هم موظفو وزارة التجارة والصناعة لا موظفو وزارة التكوين وأضاف الطاعن أن المحسكة قد وقعت في خطأ آخر حين قررت أن المخالفة تتعلق بمراقبة التسعيرة والتكوين فيختص بإثباتها موظفو التكوين مع أن الجريمة لا شأن لها بالتسعير وإنما هي تتعلق بعدم اتباع بعض الإجراءات

التي نص عليها القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ ولا يكون مفتش التموين
محرر المحضر مختصاً بتحريره .

وحيث أن القانون لا يستوجب تحقيقاً ابتدائياً في مواد الجناح بل يجيز
رفع الدعوى العمومية من النيابة مباشرة — ولو بغير تحقيق سابق — لما كان
ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أسس على فاتورة صادرة من محل تجارة
الطاعن وتحمل اسمه ضبطها محرر المحضر لدى شخص آخر لم يعترض على ضبطها
ولا يتنازع الطاعن في صدورهما من محله فإن ما يثيره في شأن صفة محرر المحضر
لا يكون له محل .

وحيث أن الطاعن بنى هذا الوجه الثاني من طعنه على أن الحكم المطعون
فيه أخطأ في تفسير المادة ٢٦ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ حين استنتج اعتداد
الطاعن للفاتورة من موافقته على تحريرها ومن كونها حررت في مكتبه مع أن
نص المادة ٢٦ من القرار قد أوجبت أن تكون هذه المرافقة صريحة ولا يجوز
أن يؤخذ فيها بالقرائن .

وحيث أنه لما كانت المادة ٢٦ من القرار الوزاري المشار إليه قد أوجبت
على كل صاحب مصنع أو مستودع أو تاجر أن يقدم للبشرى فاتورة معتمدة
مبيناً فيها نوع السلعة وقيمتها وغير ذلك من البيانات الواردة بها وكانت المادة ١٠
من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بفشون التسعير الجبري قد
جعلت صاحب المحل مسئول مع مديره على إدارته عن كل ما يقع في المحل من
مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون وكان مقتضى ذلك أن يكون الطاعن مسؤولاً
عن الفاتورة التي صدرت بمن عهده إليه بإدارة محله — لما كان ذلك فإن الحكم إذ
قضى بمسؤولية الطاعن عن تلك الفاتورة يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

وحيث أن مبنى الوجه الثالث من أوجه الطعن أن القانون لا يعاقب على
الواقعة المنسوبة إلى الطاعن وفي بيان ذلك يقول : أن الفاتورة موضوع الجريمة
مؤرخة ٥ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وأن المرسوم بقانون رقم ٩٦ سنة ١٩٤٥ قد ألغى

في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠ في وهذا التاريخ الأخير بدأ العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وأن محضر لإثبات المخالفة محرر في أول مايو سنة ١٩٥١ أي في الوقت الذي كان المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ قد ألغى ولايسوغ بعد إلغاؤه الاستناد إليه في عقاب الطاعن كما أنه لا يجوز أن يكون للرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ أثر رجعي ليتناول الجريمة المستندة إلى الطاعن ارتكابها في تاريخ تحرير الفاتورة .

وحيث أن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري قد استبقى نص المادة ٢١ منه معظم القرارات التي سبق صدورها ومنها القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الذي طبقته المحكمة على واقعة الدعوى لما كان ذلك وكانت المحكمة قد دأبت الطاعن بمقتضى المادة ٢٦ من القرار المذكور فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً سليماً .

(العلن رقم ١٠٥٩ لسنة ٢٣ في ٢٤ / ٢ / ١٩٥٣ السنة الرابعة قاعدة ٢٠٤ صفحة ٥٥٧) .

٥٨ — المبدأ القانوني:

متهم بعدم قيد حركة استخدام الزيت يجعله العموى طبقاً لقرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وتقديمه دفتر لا يحتوي إلا على بيانات خاصة بالسكر المستهلك طبقاً لقرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ وهي بيانات لا تؤدي بذاتها إلى إعطاء البيانات المنصوص عنها في المادة الثامنة من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ لا يقوم هذا الدفتر مقام الدفتر الخاص المنصوص عليه في المادة الثانية من رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

المحكمة :

ومن حيث أنه لما كان القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ قد اشترط لكي تقوم الدفاتر التجارية القانونية أو السجلات المنتظمة مقام الدفتر الخاص الواجب إمساكه تنفيذاً للبادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ أن تكون البيانات المدونة فيها بحيث يمكن أن تؤدي إلى إعطاء البيانات المنصوص عليها في المادة ٢ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ولما كان الدفتر الذي قدمه الطاعن

أمام المحكمة الاستئنافية لا يحتوى على حد وصفه له إلا على بيانات خاصة بالسكر المستهلك في أعمال أصناف الحلوى وكميات الحلوى المصنوعة منها وأصنافها ولم يرد فيه شيء عن كميات الزيت المستعملة . ولما كان القرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ لم يتعرض للمادة الزيتية وإجراءات قيدها واقتصرت أحكامه على السكر فأرجبت مادته الأولى على أصحاب المصانع التي تستخدم السكر في صناعتها والمسؤولين عن إدارتها أن يتخذوا سجلاً خاصاً يثبتون فيه كمية السكر المقدرة للبتع شهرياً ومكان تخزينها والكمية المصنوعة يومياً من كل صنف من الحلوى وما استخدم من السكر في صناعته . والكمية المبعة يومياً من كل صنف من الحلوى ثم جاءت المادة الثالثة منه وأعفت أصحاب المصانع من سريان أحكام الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ اكتفاء بالسجل المبين بالمادة الأولى . ولما كان محضر جلسة المحكمة الاستئنافية خلافاً بقوله الطاعن من أنه طلب إليها تدب خبر لمراجعة أصناف الحلوى المصنوعة وكمية السكر المستعملة بها واستخدام كمية الزيت المستعملة فيها . وكان هذا الذي يقوله الطاعن على فرض حصوله لا يغير شيئاً من وجه النظر في الدعوى . . ما دامت البيانات الواردة في الدفتر المتقدم من الطاعن لا تختص بحركة الزيت ولا تؤدي بدانها إلى إعطاء البيانات المنصوص عليها في المادة ٢ من القرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ولما كان الحكم المطعون فيه حين دان . . الطاعن في التهمة المستندة إليه . قد أطرح ضمناً أوجه الدفاح التي تقدم بها فإنه يتعين رفض الطعن .

(الطعن رقم ١٣٧٢ لسنة ٢٢ ق في ١٧ / ٣ / ١٩٥٣ السنة الرابعة قاعدة ٢٢٨ صفحة ٦١٤) .

٥٩ - المبدأ القانوني :

الامتناع من بيع سلعة بسعر بالسعر المقرر معاقب عليه بذاته بصرف النظر عما إذا كان المطلوب منه سعراً أزيد من السعر المقرر أم لا وإعلان جدول الأسعار التي تعينها لجنة التسعير متروك للمحافظ أو المدير العدل على تحقيقه مراعيّاً في ذلك ظروف كل إقليم ولم يستوجب لغير قرارات المدير في هذا الشأن في الجريدة الرسمية .

المحكمة :

ومن حيث أن الوجه الأول مردود بأن التهمة المستند إلى الطاعن والتي دانه

فيها الحكم هي امتناعه عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المقرر وهذا الامتناع معاقب عليه في ذاته سواء أكان أو لم يكن مقصوداً به طلب سعر يزيد عن السعر المحدد وأما عن نشر قرار المدير الخاص بكيفية إذاعة الأسعار فإن المادة الثانية من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ إذ نصت في الفقرة الثالثة منها على أن يعلن المحافظ أو المدير جدول الأسعار التي تعينها اللجنة في مساء يوم الجمعة من كل أسبوع وأن يكون الاعلان بالكيفية التي يصدر بها قرار المحافظ أو المدير لم توجب نشر قرارات المدير في هذا الشأن في الجريدة الرسمية كشأن باقي القوانين والقرارات المسكلمة والمنفذة لها لأن القرارات موضوع الطعن ذات صبغة موقوتة فوق كونها عملية ولهذا فإن القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قد خول المدير أو المحافظ إصدار ما يراه كفيلاً بتحقيق إذاعة تلك الجداول على سلكى المديرية أو المحافظة مراعيًا في ذلك ظروف كل إقليم وجدولها يوماً معيناً من كل أسبوع لكي يترقبها كل ذي شأن كما استظهر الحكم من أقوال الطاعن في التحقيقات عليه بجدول الأسعار - لما كان ذلك وكان باقي ما أثاره الطاعن في طعنه لا يعدو الجدل في وقائع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها بما تستقل به محكمة الموضوع ولا يقبل إثارته أمام محكمة النقض فإن الطعن برمته يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٢٣ ق في ١٩/٥/١٩٥٣ السنة الرابعة قاعدة ٣١٢ س ٨٦١)

٦٠ - المبدأ القانوني :

يتم سماع مسعرة بأزيد من السعر المحدد قانوناً معاقب عليه بالمادة التاسعة من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لا بالمادة الثالثة عشر منه .

الحكمة :

ومن حيث أن الطاعنة تعيب على الحكم المطعون فيه إذ أخطأ في تطبيق القانون حين طبق على واقعة الدعوى في المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وخفف العقوبة المقررة المقضى بها من محكمة أول درجة فجعلها مقصورة على غرامة مقدارها خمسمائة قرش بدلاً من العشرين جنيتها التي قضت بها محكمة أول درجة مع المصادرة وهي الحد الأدنى لما تنص عليه المادة التاسعة من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ التي تنطبق على واقعة الدعوى .

ومن حيث أن واقعة الدوعوى كما استظرها الحكم المطعون فيه هي أن المطعون فيه باع سلعة مسعرة (يرتقلا) بأزيد من السعر المحدد لها قانوناً ولما كانت هذه الواقعة معاقباً عليها بالمادة التاسعة من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ولا تنطبق عليها المادة الثالثة عشر التي تنص على معاقبة من يخالف القرارات التي توجب إعلان الأسعار والأجور ومقابل الدخول أو يقدم بيانات عن تكاليف إنتاج لاستيراد سلعة من السلع التي بينها وربر التجارة والصناعة في قراراته أو من يمنع عن بيع سلعة غير مسعرة أو غير محددة الربح أو يطالب بثمان أعلى من الثمن المعلن عن هذه السلعة . فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ووقع على المطعون ضده عقوبة تفل عن الحد الأدنى للعقوبة المقررة بالمادة التاسعة السالف ذكرها يكون قد توافقت في تطبيق القانون ويتعين عملاً للمادة ٤٣٣ من قانون الاجراءات نقضه وتصحيح الخطأ وذلك بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى بالحد الأدنى للعقوبة .

(العطن رقم ٦٤٩ سنة ٢٣ ق في ١٩٥٣/٥/٢٣ السنة الرابعة قاعدة ٣٢١ من ٨٨٣)

٦١ — المبدأ القانوني :

زراعة القمح بالنسب التي حددها القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ يوجب ثبوت الحيازة الفعلية التي هي أساس ما أوجبه القانون من ذلك .

المحكمة :

د وحيث أن القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ قد نص في المادة الثانية منه على أنه يجب على كل حائز أرضاً زراعية مهما كانت صفه حيازتها أن يزرع من القمح والصغير في سنة ١٩٥٠/١٩٥١ الزراعية مساحة لا تقل عن (ا) ٣٠ ٪ من مجموع الأراضي التي في حيازته إلى المنطقة الشمالية من الوجه البحري على ألا تقل نسبة ما يزرع قمحاً عن ٢٠ ٪ من المجموع المذكور (ب) ٤٠ ٪ من مجموع الأراضي التي في حيازته في باقي جهات المملكة بشرط أن تزرع قمحاً وواضح من هذا النص أن الحيازة الفعلية هي أساس ما أوجبه القانون من زراعة القمح بالنسبة التي حددها لمساكن ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد استثنائياً لأسبابه قد دان الطاعن على أساس الدفاتر رغم ما قرره في دفاعه من أنه لا يحوز أرضاً يزرعها

بل أنه يؤجرها للآخرين بمقتضى عقود إيجار واكتفت المحكمة بقولها أنه لم يعترض على تقدير المساحة طبقاً للمادة ٨ من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ دون أن تعنى ببيان أن الطاعن حائز حقيقة للأطيان موضوع التهمة ولا بالرد على ما أبداه من دفاع في هذا الشأن وكان استناد المحكمة إلى المادة ٨ هو استنباط لا يبرر قضاءها بإدانة الطاعن لأن الاعتراض المذكور في تلك المادة مقصور على النزاع في تقدير المساحة المروضة ومثل هذا النزاع لا يكون بطبيعة الحال إلا بعد ثبوت أن النازع حائز وهو ما ينكره الطاعن وتضت المحكمة دون أن تحميه — لما كان ذلك فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور مستوجباً نقضه .

(الطن رقم ٧٨٢ لسنة ٢٣ ق في ١/٦/ ١٩٥٣ السنة الرابعة قاعدة ٣٥٩ من ٩٠٦)

٦٢ - المبدأ القانوني :

عدم إخطار صاحب المطبعة الذي يستخدم الورق في صناعة الطباعة التي يشتغل بها في مطبعته عما في حيازته من ورق الطباعة والقضاء بإدائته طبقاً للمادة الأولى من القرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ صحيح .

المحكمة :

وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذا أسس قضاؤه بإدانة الطاعن وهو مدير مطبعة بجمرية عدم إخطاره مراقبة التتوين عما في حيازته من ورق الطباعة على أنه ممن يهودون الورق في مدلول المادة الأولى من القرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ قد خالف القانون .

وحيث أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن فقد قال في ذلك د إن المستفاد من عبارة (أو الذين يهودونها بأى صفة كانت) الواردة بالمادة الأولى من ذلك القرار قد حدث إلى فرض الإخطار على كل حائز لأى صنف من الأصناف الواردة في الجدول المرفق وقد ثبت من اعتراف المتهم أنه كان يهود ورق الطباعة المدرج بالجدول المذكور خلال شهر مارس سنة ١٩٥٢ ولم يخضع المراقبة في الميعاد .

وحيث أنه وإن كانت المادة الأولى من القرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ المعدل

بالقرار رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ تنص على إلزام أصحاب المصانع والمقاولين والمستوردين وتجار الجملة المشار إليهم فيها ، إذ أن الحكم قد أثبت على الطاعن أنه يستخدم الورق في صناعة الطباعة التي يشتغل بها في مطبعته ولذا فإنه يكون من أصحاب المصانع المشار إليهم ولما كان ورق الطباعة هذا أحد الأصناف المبينة بالجدول المرافق للقرار فإن الحكم إذ دان الطاعن لعدم قيامه بالإخطار الذي أوجبه القرار المشار لا يكون عسفاً ، ولا يؤثر في ذلك ما قاله من تقديرات قانونية غير صحيحة في شأن اعتبار الطاعن ممن يحوزون الورق بأي صفة كانت على أساس التأويل الذي ذهب إليه في هذا الصدد ما دام قضاءه بإدانة الطاعن كان مطابقاً لصحيح القانون على أساس الصفة التي أثبتتها عليه وهو أنه صاحب مطبعة .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موعوفاً ،
(الطعن رقم ١٣٠١ لسنة ٢٣ ق في ٢٠ / ١١ / ١٩٥٣ السنة الخامسة قاعدة ١٩
صفحة ٥٣) .

٢٣ — المبدأ القانوني :

ما يدعيه صاحب العمل من استحالة المراقبة لا يفييه من العقاب إطلاقاً وإنما يكون من شأنه أن يحكم عليه بالفرامة .

المحكمة :

وحيث أن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه أنه دانه بجرمة بيع سلعة مسعرة بأكثر من السعر المقرر لها رغم دفاعه بأنه كان في يوم الحادث بعيداً عن متجره ، ملاذاً بيته لمرضه فلم يكون ميسوراً له أن يراقب حركة البيع وقد تقدم للمحكمة بشهادات طبية تثبت حالة المرض فلم تأخذ بها . وحيث أنه لما كانت المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ تقضي بأن يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع بالمحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها فإذا ثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة تقتصر

العقوبة على الغرامة الميئة في المادتين ٩ و ١٣ من القانون لما كان ذلك وكانت العقوبة التي قضى بها الحكم المطعون فيه على الطاعن بتغريمه عشرين جنيها فإنه لا جدوى من وراء ما يثيره في طعنه ذلك أن ما يدعيه من استحالة المراقبة لا يعفيه من العقاب إطلاقاً إنما يكون من شأنه أن يحكم عليه بالغرامة التي لا تقل عن عشرين جنيهاً على نحو ما حكم به فعلا ومن ثم يكون الطعن على غير أساس في موضوعه واجبا رفضه .

(الطعن رقم ٢٤٢١ لسنة ٢٣ في ٨ / ٢ / ١٩٥٤ السنة الخامسة قاعنة ١٠٣ صفحة ٣١٩) .

٦٤ - المبدأ القانوني :

وجوب عرض القرارات التي يصدرها وزير التموين بالتدابير اللازمة لضمان تموين البلاد على لجنة التموين العليا وموافقتها ويترتب بطلان هذه القرارات على عدم عرضها على اللجنة .

الحكمة :

و حيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه طبق في حق الطاعن القرارات ٩٦ لسنة ١٩٤٦ ، ٢٥٨ ، لسنة ١٩٤٨ ودأبه بالجزيرة المنصوص عليها فيهما مع أنها باطلان لعدم عرضهما على لجنة التموين العليا قبل صدورها وحيث أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه في يوم ١٠ من يناير سنة ١٩٥١ بندر المنيا بوصفه مديراً لمحل رمضان إبراهيم سلامة لم يتسلم مواد التموين (الزيت) من معاصر شركة النيل للحليج في الميعاد المحدد له وطلبت النيابة عقابه طبقاً للدوا ١ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمادتين ١ ، ٤ من القرار الوزاري رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقرار ٢٥٨ لسنة ١٩٤٨ ولما كانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاصة بشؤون التموين قد نصت على أنه يجوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها من مواد الحاجات الأولية - وخامات الصناعة والبناء تحقيق العدالة في توزيعها أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا كل أو بعض التدابير التي تبينتها هذه المادة وكانت لجنة التموين العليا مشككة بناء على قرار

مجلس الوزراء منذ ٧ سبتمبر لسنة ١٩٤٩ لتتركز فيها سلطة التصرف في شؤون التموين نظراً لتضايف أهمية تلك الشؤون في ذلك الحين بعد إعلان سنة ١٩٤٦ والقرار رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٤٨ الذي عدله منذ أصدرهما وزير التجارة بعد أن أضيفت إلى وزارة التجارة اختصاصات وزارة التموين المناسبة لإنفاها بمقتضى المرسوم الصادر في ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٦ وذلك بناء على السلطة المخولة له بالمادة الأولى بالمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إذ نصت على تخويل الوزير إصدار قرارات بالتدابير التي يثبتها بعد موافقة لجنة التموين العليا قد أطلقت نصها بحيث يجب في جميع القرارات التي تصدر بناء على ذلك المرسوم بقانون أن يكون صدورها بموافقة لجنة التموين العليا متى كان الغرض منها اتخاذ كل أو بعض تلك التدابير سواء كان مصدرها هو وزير التموين أو أى وزير آخر تضاف إليه اختصاصاته وكان يبين من ذلك أن القرارات المذكورين اللذين قرضا على التجار استلام الزيت وغيرها من بعض مواد التموين من المعاصر والمصانع والشركات في مواعيد محددة إذ لم يعرضها على لجنة التموين العليا ولم توافقه عليها يكونان قد صدرا باطلين لغيب في إجراءات إصدارهما ويختلف شرط صحته — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق في حق الطاعن القرارين المذكورين ودانته بالجريمة المنصوص عليها فيها يكون مخطئاً .

وحيث أنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة الطاعن ،

(الطعن رقم ١٣٠٢ السنة ٢٣ في ١٣ / ٤ / ١٩٥٤ السنة الخامسة قاعدة ١٧٤ صفحة ٥١٤) .

٦٥ — المبدأ القانوني :

لإدانة المتهم في جريمة عدم توريد نصيب الحكومة من القمح في المباد المحدد ومردود قرار من وزير التموين بعدم مباد التوريد يوجب الحكم ببراءة المتهم وفقاً للعادة ٢ / ٥ عقوبات .

الحكمة :

وحيث أن مما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق

القانون إذ دأته في جريمة عدم توريده نصيب الحكومة من القمح الناتج من الأرض التي كانت في حياته حين أنه قد صدرت أوامر من وزارة التموين بمد أجل تسليم حصة الحكومة في القمح إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ .

وحيث أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بأنه في ٣١ من مارس سنة ١٩٥٣ باعتبار أنه من حائزي محصول سنة ١٩٥٣ لم يورد نصيب الحكومة المطلوب منه في القمح ولما كانت وزارة التموين قد أصدرت جملة قرارات بمد أجل تسليم القمح أحدهما القرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٣ في ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٣ بمد أجل تسليم الحصة المذكورة حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ وبذلك فقد رفع التأييم عن عدم التوريد في تاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٥٣ المنسوب للطاعن ارتكاب الجريمة فيه ، لما كان ذلك فإنه يتعين عملاً بالمادة ١/٥ من قانون العقوبات نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن .

(الطعن رقم ٦٥٩ لسنة ٢٤ ق في ٢٤ / ٥ / ١٩٥٤ السنة الخامسة قاعدة ٢٣٤ صفحة ٧٠١) .

وبنفس المعنى الطعن رقم ٦١٥ لسنة ١٣ ق في ١٨/٥/١٩٥٣ السنة الرابعة قاعدة ١٠٢ ص ٨١٠ وجاء فيه ولما كان القرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٥١ قد نص على أن القمح المقرر توريده عن سنة ١٩٥٠ قد أجل توريده حصة الحكومة المقررة به إلى آخر أبريل سنة ١٩٥١ لأن الواقعة المسندة للطاعن عن عدم توريده القمح المطلوب منه عن موسم سنة ١٩٤٩ لغاية يوم ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ تصبح غير معاقب عليها لما كان ذلك وكان القرار المشار إليه قد صدر بعد وقوع العمل وقبل الحكم نهائياً وهو القانون الأصح المتبهم فهو الذي يتبع دون غيره فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة المتهم وذلك عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات .

وبنفس المعنى الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٢٢ ق في ١٩/٢/١٩٥٠ وقد جاء فيه :
وحيث أنه لما كان القرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٥١ قد نص على أن القمح المقرر توريده عن سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٥٠ قد أجل توريده حصة الحكومة المقررة فيه بموجب القرار ٧٣ لسنة ١٩٤٩ ، لسنة ١٩٤٤ إلى آخر أبريل سنة ١٩٥١

فإن الواقعة المستندة إلى الطاعن وقد وقعت في ٥ من فبراير سنة ١٩٥١ تصبح غير معاقبة عليها - ولما كان ذلك وكان وجه الطعن يتسع لهذا العيب وكان القرار المشار إليه قد صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم به فيها فهو القانون الأصلح للبتهم وهو الذي يتبع دون غيره فإنه يتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء للبتهم بالبراءة وذلك عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات .

وبنفس المعنى الطعن رقم ١٦١ لسنة ٢٧ ق في ٢٠ / ٥ / ١٩٥٧ وجاء فيه :

ولما كان القانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٢ قد أبقى من أداء الالتزام الذي قامت الجريمة على عدم الوفاء به كل حائز يقوم بدفع جنيتين لورادة التموين في خلال شهرين من تاريخ العمل بالقانون أي من يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ عن كل أردب كان ملزماً بتسليمه للحكومة وكان يؤدي هذا النص أن الفعل أصبح معفى من العقاب فيما مضى وحتى انقضاء الشهرين المنصوص عليهما في هذا القانون والآبدأ المسؤولية الجنائية إلا بعد انقضاء هذين الشهرين في حالة عدم الوفاء بالالتزام حينئذ وعدم دفع المعدل النقدي لما كان ذلك فإنه يتعين نقض الحكم وبراءة الطاعن عملاً بالمادتين ٥ / ٢ من قانون العقوبات و ٤٥٦ / ٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

وفي نفس المعنى الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٢٧ ق في ٢٠ / ٦ / ١٩٥٧ السنة الثانية قاعدة ٢٦١ ص ٥١٤ وجاء فيه وأن يؤدي ذلك أن الفعل أصبح غير معاقب عليه لغاية انتهاء هذا الأجل ومن ثم فلا تبدأ المسؤولية الجنائية إلا بعد انقضاء هذا الأجل إذ لم يتم الحائز بالتوريد أو دفع المعدل النقدي ولو صدر الحكم الاستثنائي بعد انتهاء الأجل المنصوص عليه في القانون .

وانظر الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٢٦ ق في ٢٨ / ١ / ١٩٥٧ السنة الثانية قاعدة ١٩ ص ٦٩ .

(٦٢ - أحكام التقاضي التمييزية)

٦٦ - المبدأ القانوني :

الدقيق الناتج من الحبوب المسلبة إلى أصحاب المطاحن فرض الشارع عقاباً في المادة ١٩ من القرار ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ على التصرف فيه على أي وجه دون صدور إذن من وزارة التجارة والصناعة (شئون التموين) مباشرة إلى المطحن المكلف بالصرف .

المحكمة :

وحيث أن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون حين تابع حكم محكمة أول درجة وأخذ بأسبابه في إدانة الطاعن تأسيساً على أنه تصرف في الدقيق الناتج من مطحنه بغير إذن من وزارة التموين مع أن الواقعة الثابتة في الحكم المطعون هو أن الشخص الذي صرف الدقيق كان يحمل إذناً بصرف ٦٢ جوالاً من الدقيق من مطحن ورثة الجبلأوى تسلم منها ٣٢ جوالاً وبسبب عطل طراً على هذا المطحن أحيل على مطحن الطاعن لصرف باقي الكمية الواردة في الإذن فصرها له وقال الطاعن إن المادة ١١ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المعدلة بالقرار رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٤٨ جاء نصها مطلقاً فهو مقيد بمطحن معين بالذات وما دامت الكمية التي صرفت قد أذنت وزارة التموين بصرفها فلا يثريب عليه إن هو قام بهذا الصرف .

وحيث أن ما يثيره الطاعن مردود بأن الشارع إذ نص في المادة ١١ من القرار ٢٥٩ الصادر في ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدلة بالقرار رقم ٣٦٦ الصادر في ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٨ على أنه يحظر على أصحاب المطاحن المختصة بالتموين ومديريها المسؤولين أن يتصرفوا على أي وجه كان في الدقيق الناتج من الحبوب المسلبة إليهم بغير الأذونات التي تصدرها لهذا الغرض ووزارة التموين والصناعة (شئون التموين) أو فروعها إذ نص الشارع على ذلك فقد أراد أن يكفل لتصريف الدقيق نظاماً من مقتضاه أن يكون توزيعه بإذن يعين فيه اسم المطحن المأذون له والكمية المأذون بصرفها وفرض الشارع عقاباً في المادة ١٩ من القرار ٢٥٩ المذكور على التصرف في الدقيق على أي وجه دون صدور هذا الإذن مباشرة إلى المطحن المكلف بالصرف لما كان ذلك وكان المستفاد من الأدلة التي أوردها الحكم أن المحكمة قد أطرحت دفاع

الطاعن المشار إليه في الطعن وقالت إنه كان يتعين عليه ألا يصرف شيئاً إلا بإذن من وزارة التمييز أو أحد فروعها وقضت بإدانتها فإنها تكون قد طبقت القانون على وجه صحيح .

(الطعن رقم ١٠٨١ لسنة ٢٤ ق في ١٦ / ١١ / ١٩٥٤ السنة السادسة لأعده ٦٣ صفحة ١٨٩)

٦٧ — المبدأ القانوني :

الحكم الذي يدين صاحب مطعم ومديره في جريمة استخراج دقيق صافي غير مطابق للمواصفات المقررة دون أن يبين مضمون التحليل وهل روعي أن يكون لحم عينات الدقيق والأجولة طابق التحليل السكيتي مما على ما تقتضيه المادة ١٧ من القرار الوزاري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٤٧ يكون قاصراً يستوجب نقضه .

المحكمة :

وحيث أن بما يتعاه الطاعنان على حكم المحكمة المطعون فيه أنه جاء مشوباً بالتقصير إذ استند في الإدانة إلى نتيجة التحليل دون أن يورد مضمونه ، وإذ اعتبر العينة خاصة بالدقيق المضبوط ، مع أن الطاعنين تمسكاً بأنها ليست لهما وذلك بأسباب قاصرة ودون أن يحقق دفاعهما بسؤال الضابط الذي أخذ العينة ، مع أن تحقيقه كان يقتضيه .

وحيث أنه تبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه استند في إدانة الطاعنين إلى ما قرره من « أن التهمتين الأولى والثانية ثابتان قبل المتهمين (الطاعنين) من نتيجة التحليل المرفقة بالأوراق ولا عبرة بما أثاره الدفاع حول اختلاف رقم قيد الجنحة الجمالية بالقسم عن رقمها بالنيابة إذ مرجعه اللبس ، ولا يؤثر ذلك على نتيجة التحليل التي أثبتت أن العينات الثلاث في الجنحتين ٥٤ ، ٥٥ الجمالية هي دقيق فاخر . ولما كانت المادة ٤ من القرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المعدلة بالقرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥١ ثم بالقرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٣ قد أوجبت على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها المرخص لهم في استخراج دقيق القمح الصافي أن ينتجوا الدقيق مطابقاً لمواصفات معينة وكانت المادة ١٧ من القرار المذكور قد نصت على أن يكون لحم عينات الدقيق

والردة بطريق النخل والتحليل الكيافي معاً ، ولا تعتبر نتيجة التحليل إلا إذا كانت المخالفة في نسبتين على الأقل من النسب الثلاث المذكورة في المادة الرابعة لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين في جريمة استخراج دقيق صافي غير مطابق للوصفات المقررة ، مستنداً في ذلك إلى ما ثبت من نتيجة التحليل من أن عينات الدقيق المأخوذة من مطحنهما غير مطابقة للقرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ دون أن يبين مضمون هذا التحليل ، وهل روعي في عينات الدقيق ما تقتضي به المادة ١٧ من القرار الوزاري آنف الذكر من وجوب حصوله بطريقة النخل والتحليل الكيافي معاً أو لم يراع ذلك — هذا الحكم يكون قاصراً ، إذ ذلك البيان واجب كيما تستطيع محكمة النقض الوقوف على البحث الذي أجرى وتعرف مداه وأثره في الإدانة — لما كان ما تقدم ، وكانت محكمة أول درجة لم تحقق شفووية المرافعة بعدم سماح الشهود ، وهو ما يتسع له وجه الطعن ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد وقعت في نفس الخطأ ولم تستكمل هذا النقص ، فإن الحكم المطعون فيه يكون من هذه الناحية أيضاً باطلاً معيناً نقضه .

(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٢٥ ق في ٢٨ / ٣ / ١٩٥٥ السنة السادسة قاعدة ٢٣١ صانعة ٧١١)

٦٨ — المبدأ القانوني :

التزام تجار الجملة والجميات الصاوية المركزية وأصحاب المصانع والمحال العامة بإسكان دثار خاص يتجون فيه مقادير المواد التموينية الواردة والمنصرفة طبقاً للقرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وكذلك بالإخطار عن الوفورات المتبقية لديهم مع استبدال تجار التجزئة بتجار الجملة وقد اخص الشارع في المادة الثانية من القرار ٤٤ لسنة ١٩٥٠ أصحاب المصانع وأصحاب المحال العامة دون غيرهم بالإعفاء من الإخطار عن الوفورات المتبقية دون باقي الطوائف المبينة في القرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

المحكمة :

ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، وعرض لدفاعهما وورد عليه بقوله :

. وإن المحكمة بمناقشة محرز المحضر بالجلسة قرر بأن الكشف لا يمكن أن
 يقوم مقام الدقة المطلوب وأن الدقة الذي قدم إليه لم يبين به سوى إجمالي
 التوزيع ولا يستدل منه على البيانات الأخرى ، وأن مفتش التمييز شهد
 بالجلسة أن الدقة لم يدون به سوى الوارد ، دون المنصرف ، واستخلص الحكم
 من ذلك أن الطاعنين لم يمسكا الدقة المنظم لحركة الزيت بمطهما لما كان ذلك ،
 وكانت الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ قد نصت
 على أنه « على تجار الجملة والجميات التعاونية المركزية » . وكما يجب على أصحاب
 المصانع والمحال العامة أن يكون لديهم دفتر خاص يثبتون فيه مقادير الأصناف
 التي ترد لهم وتاريخ ورودها وما يبيعونه أو يستخدمونه مع بيان اسم المشتري
 وتوقيعه ومقدار المبيع وتاريخ البيع » . وكانت المادة الخامسة من القرار
 المذكور قد أوجبت على هذه الطوائف مع استبدال تجار التجزئة بتجار الجملة إخطار
 مراقبة التمييز عن الوفورات المتبقية لديهم من مواد التمييز ، وكان خطاب
 الشارح في المادة الأولى من القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ موجها إلى بعض من
 شملهم نص المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ وهم أصحاب المصانع وأصحاب المحال
 العامة دون غيرهم ، وقد اختص الشارح بموجب المادة الثانية من هذا القرار
 اللاحق هاتين الطائفتين وحدها بالإعفاء من هذا الإخطار ولم يذكر عن باقي الطوائف
 التي أشارت إليها المادة الخامسة من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . وكان يبين
 من ذلك أن الصلة بين القرارين رقم ٥٠٤ ورقم ٤٤ هي صلة عموم وخصوص ،
 فالمدان ١ ، ٢ من القرار الأخير لا يسرى حكمها إلا بالنسبة إلى من عينهم
 الشارح بالنص دون غيرهم من قصد الشارح أن تبقى التزاماتهم على أصل الحكم
 الوارد بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ ، ومن هؤلاء طائفة
 تجار الجملة التي يتبعى الطاعنان إليها ، وكان الحكم قد أثبت أن الدقة الذي
 يمسكه الطاعنان غير مستوف للبيانات المطلوبة ، فإن ما يشترطه بشأن انطباق
 أحكام القرار رقم ٤٤ عليهما ، لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان العلم بالقانون
 مفترضا في كل إنسان ، وكان تعمد الطاعنين الامتناع عن تنفيذ أمر القانون

مستفاداً عما أثبتته الحكم ، فإن ركن القصد الجنائي يكون متوقفاً خلافاً لما يذهب إليه الطاعنان .

(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٢٥ ق في ٩ / ٤ / ١٩٥٥ السنة السادسة قاعدة ٢٤٧
صفحة ٨٠٠)

٦٩ - المبدأ القانوني :

جدول التسعيرة الذي يرفع من سعر سلعة معينة لا يعتبر قانوناً أصح للمتهم والمبرة بمطالبة التسعيرة السارية في وقت وقوع الحادثة .

المحكمة :

د وحيت أن مبنى الطعن أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون إذ قضت بإدانة الطاعنة مع أن البطيخ سعر بائني عشر ملياً للأقة ابتداء من ٢ مايو إلى آخر يونية سنة ١٩٥٤ قبل صدور الحكم وهذا السعر أكثر من السعر الذي باعت به الطاعنة فكان يتعين تطبيقاً للادة الخامسة من قانون العقوبات القضاء ببراءة الطاعنة .

وحيت أن النيابة رفعت الدعوى على الطاعنة بأنها في يوم ١٨ من يونية سنة ١٩٥٢ باعت بطيخة بأكثر من السعر الجبري وطلبت عقابها بالمواد ٤ و ٧ و ٩ و ٥٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ و ٤٥ و ٧٥ و ٧٧ من القرار رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٤٥ و ٦٠ من القرار رقم ٤٥١ لسنة ١٩٤٧ ، فقضت محكمة أول درجة بمقابلة المتهم (الطاعنة) بالحبس شهراً مع الشغل وبتغريمها عشرين جنيناً وذكررت في بيان واقعة الدعوى د أن الصول ربيع لإسماعيل أثناء مروره في حملة تفتيشية صادف المجنى عليه يحمل بطيخة من النوع البلدي سأله عنها فقرر بأنه اشتراها من المتهم بمبلغ أربعة قروش وبدون وزن فأخذها منه وقام بوزنها فظهر أنها وزن ثلاث أقات ونصف فيسكون ثمنها بحسب التسعيرة الجبرية ٣٢ ملياً

وقد استأنفت الطاعة هذا الحكم وأمام المحكمة الاستئنافية طلب الحاضر عنها معاملتها بالقانون الأصلح لها عملاً بالمادة ٥ من قانون العقوبات لأن السعر أصبح آتد ١٢ ملياً للأقة وقد ردت المحكمة على هذا الدفاع بقولها : إن هذه الحالة لا ينطبق عليها القانون لأن جدول التسعيرة عن المدة من ٢ مايو إلى آخر يونية سنة ١٩٥٤ الذي رفع سعر البطيخ لا يعتبر قانوناً أصح بالمعنى المقصود لانه لم يبلغ التسعيرة إلغاء ولكنه يعتبر تنظيماً للأثمان التي تعرض بها السلع المسعرة وفق مقتضيات الأحوال وتغير ظروف العرض والطلب في زمان ومكان محددين

ولما كان هذا الرد صحيحاً في القانون وكانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى كما هو ثابت من الحكم المطعون فيه الذي تأيد استئنافية لأسبابه — قد حصلت في ١٨ من يونية سنة ١٩٥٢ وكانت المحكمة قد دانت الطاعة على أساس أنها خالفت التسعيرة السارية في وقت وقوع الحادثة فإن ما تثيره الطاعة من أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون لا يكون سديداً .

(الطعن رقم ١٢٢ سنة ٢٥ ق في ٢٥ / ٤ / ١٩٥٥ السنة السادسة قاعدة ٢٦١ ص ٨٦٤) .

٧٠ - المبدأ القانوني :

إعلان جدول الأسعار بالطريقة التي تراها لجنة التسعيرة يمكن لافتراض علم السكالة به في حدود الإقليم .

المحكمة :

وحيث أنه يبين من الأوراق أن لجنة تحديد الأسعار بمديرية البحيرة انعقدت بتاريخ ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ وقررت تحديد سعر الماشية الحية من البقرى الصغير بواقع ١٥٠ ملياً للأقة على أن يسرى هذا القرار اعتباراً من

٣٠ من أغسطس إلى ٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ تم انعقدت هذه اللجنة بتاريخ ٤ من سبتمبر وقررت بقاء الأسعار الخاصة للتسمية الجبرية كما هي عليه بدون تعديل وذلك عن المدة من صباح السبت ٦ من سبتمبر إلى مساء الجمعة ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ وصدر الجدول بذلك ونشر بتاريخ ٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ ويبين كذلك من الأوراق أن إعلان جداول الأسعار يكون بلسمها على دور المراكز وقطع البوليس التابعة لها فور صدورهما طبقاً لقرار مدير البحيرة الصادر بتاريخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥١ . لما كان ذلك ، وكان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قد ناط في مادته الأولى بلجنة تحديد الأسعار في المحافظة أو المديرية تعيين الأسعار وإعلانها ونص في المادة الثانية على أن يكون تعيين الأسعار ملزم لجميع الأشخاص الذين يبيعون الأصناف والمواد التي يتناولها التسعير مدى الأسبوع الذي وضعت له . فتم أعلن جدول الأسعار بالطريقة التي تراها اللجنة فقد اقترض علم السكافة في حدود الإقليم وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الجريمة الأولى قد ارتكبت بتاريخ ٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ والثانية في ١١ منه أي بعد صدور جدول الأسعار المشتغلين على سعر الماشية الحية بوقت كاف فإن الحكم يكون سليماً ، وما يقوله الطاعنان من أن الحادث وقع قبل وصول القرار إلى علم الجمهور لا يكون له محل . أما ما يثيره الطاعن الأول من أن المحكمة قصرت في الرد على دفاعه من أنه كان غافلاً عن الخلل في يوم انعقاد الصفة الأولى بتاريخ ٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ وأنه لذلك لا يصح أخذه بمقوبى المصادرة والنشر فردود بأن الحكم المطعون فيه قد استند إليه أيضاً أنه امتنع في ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ عن البيع بالسعر الرسمي ، وأثبت عليه هذه الجريمة باعترافه ، وأعمل في حقه المادة ٣٣ من قانون العقوبات وأخذ بمقوبة واحدة هي المقررة لجريمة البيع بأزيد من السعر المقرر والامتناع عن البيع به على السواء وقضت بتفريمه عشرين جنياً ، وإلى جانب هذا قضى عليه بمقوبة المصادرة والنشر الواجب الحكم بهما في هذه الحالة طبقاً لنص المادتين ٩ ، ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣

لسنة ١٩٥٠ . لما كان ذلك ، فلا مصلحة للطاعن الأول من وراء ما ينهض في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٢٤٨٠ سنة ٢٤ قى فى ١٧ / ٥ / ١٩٥٥ السنة السادسة قاعدة ٢٩٧ ص ٩٩٤) .

٧١ - المبدأ القانونى :

قرار وزير التويز رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٣ باستيلاء الحكومة من الزراع على كمية من الأرز الشعير من محصول سنة ١٩٥٣ فى ميعاد لا يتعدى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ ولم يصدر قرار لاحق بإلغائه هو قرار موقت لا يتأثر باقضاء هذه المدة ولا يتأثر بصور أو عدم صدور قرار عن السنوات التالية أو بصور قرار من نوعه بالنسبة ل محصول سنة ١٩٥٤ ثم إلغائه .

المحكمة :

ولما كان القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٣ الذى صدر القرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٣ فى ١٦ ابريل سنة ١٩٥٣ بإلغائه لا ينطبق على واقعة الدعوى وقد صدر كلا القرارين قبل وقوع الفعل المنسوب للطاعن وأولها خاص بالإستيلاء على جميع كميات الأرز الشعير الموجودة لدى الأفراد والهيئات والمودعة لحسابهم فى شون البنوك والموجودة فى السواحل والمخازن والمحال التجارية فى حين أن القرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ الذى طبقه الحكم يقضى بأن تستولى الحكومة لدى الزراع على كمية من الأرز الشعير من محصول سنة ١٩٥٣ فى ميعاد لا يتعدى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ وهذا القرار لم يصدر قرار لاحق بإلغائه وكان هذا القرار بطبيعته موقوتا لمدة معينة هى سنة ١٩٥٣ فإنه وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات لا يتأثر باقضاء هذه المدة كما لا يتأثر من باب أولى بصور أو عدم صدور قرار عن السنوات التالية أو بصور قرار من نوعه بالنسبة ل محصول سنة ١٩٥٤ ثم إلغائه وهو ما حصل فى السنة المذكورة إذ صدر القرار رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٤ بإلغاء القرار رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالإستيلاء على كمية من الأرز من محصول سنة ١٩٥٤ ومن

ثم يكون الحكم إذقضى بالإدانة وفقاً للدواد والقرارات الى طبقها صحيحاً في القانون لما كان ما تقدم وكان لا يبين من محضرا لجلسة الاستثنائية أن الطاعن دفع أمام المحكمة الاستثنائية بأن حيادته لا تزيد على فقدان أو أن أمين الشؤنة رفض استلام كمية الأرض المقررة أو أنه لم يحصل لإخطار الطاعن بالكمية الواجب توريدها فإن النعى بحصول الدفع بذلك وإغفال الحكم التحدث عنه يكون عارياً من الدليل ولما كانت هذه الدفوع مدفوعاً موضوعية ومنها ما يحتل فيه القانون بالواقع فلا تصح إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض لما كان ما تقدم فإن الطاعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

(الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٢٥ قى ١٠/١٠/١٩٥٥ السنة السادسة قاعدة ٣٥٦ ص ٢١٧)

٧٢ - المبدأ القانوني :

حيازة النهم وهو صاحب مخبز أفرنكي دقيقاً صافياً ومطابقاً في صفاته للعواصمات ولكن من نوع غير دقيق القمح الفاخر ١ متالف للقرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ والرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

المحكمة :

د وحيت أن المادة ١٦ من القرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المطبق على وائمة الدعوى نعت على أنه يحظر بغير ترخيص سابق من وزارة التجارة والصناعة على أصحاب مصانع الفطائر والكنافة والمخابز التي تقوم بصناعة الخبز الأفرنكي أو الشامي وأصحاب محال بيع الدقيق المرخص لهم ببيع الدقيق الفاخر والمسؤولين عن إدارتها أن يستخدموا في صناعتهم أو يعرضوا للبيع أو يمحروا بأية صفة كانت دقيقاً غير الدقيق الفاخر نمرة ١ المحسدة مواصفاته بالمادة الخامسة من هذا القرار في حدود الكميات المرخص لهم بها من الوزارة . ثم فرق هذا القرار في المادتين الرابعة والخامسة منه بين ماهو دقيق قح صافي وماهو دقيق قح فاخر وبين مواصفات كل منها لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده صاحب مخبز أفرنكي ، وقد ضبط في محله دقيق ثبت من التحليل أنه غير دقيق القمح الفاخر نمرة ١ فإن حيادته لهذا

الدقيق بنهر ترخيص خاص ولو كان صافياً ولو كان مطابقاً للوصفات يصدق نظر القانون جريمة معاقباً عليها بمقتضى المادة ١٦ من القرار الوزاري آنف الذكر والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده على أساس ما أورده في أسبابه قد أخطأ القانون بما يتعين معه نقضه وهذا ولما كان هذا الخطأ في القانون قد حجب المحكمة عن البحث في أسناد الواقعة وسائر عناصرها الموضوعية ، فإنه يتعين مع النقض الأحالة .

(طعن رقم ٧٩٠ لسنة ٢٦ في ١٦ / ١٠ / ١٩٥٦ السنة السابعة قاعدة ٢٨٣ س ١٠٢٧) .

٧٣ — المبدأ القانوني :

• ق كان المتهم قد قدم للمحكمة قبل صدور القرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٤ وقضى ببراءته لصدور تهميات أطالت أمد التوريده لأنه لا مانع من إعادة تقديمه للمحاكمة بعد صدور القرار المذكور إذا كان لم يتم بالتوريد حق حلول المبدأ المحدد فيه .

المحكمة :

• وحيث أن الطعن يتحصل في أن الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى ببراءة المطعون ضده بمقتضى أنه لو أسعفته الظروف وجرت محاكمته في فترة التشريعات التي أجل التوريد قبل صدور القرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٤ لقضى ببراءته عملاً بالمادة ٥ من قانون العقوبات مع أن المطعون ضده ما دام أنه لم يتم بالتوريد لغاية آخر أغسطس سنة ١٩٥٤ وهو أقصى ميعاد حدده القانون المذكور يكون قد ارتكبت الجريمة .

• وحيث أن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده لأنه في يوم ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٤ لم يورد نصيب الحكومة من محصول قمح سنة ١٩٥٠ في الميعاد وقضى ابتدائياً بإدائته فاستأنف وفي يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٥٦ قضت محكمة بنى سويف الوطنية بيمينه استئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضده استناداً إلى أن وزارة التكوين أصدرت قرارها القاضي بتوريد حصتها من قمح سنة ١٩٥٢ وحددت لذلك أجلاً ثانياً يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٢

ثم عادت وأصدرت عدة تشريعات تيسيراً للذراعين بمد أجل التوريد مدداً بلغت سنوات عدة انتهت بالقرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٤ والذي نشر بالوقائع المصرية بالعدد ٣٧ جعلت فيه نهاية أجل التوريد ٣١ من أغسطس سنة ١٩٥٤ وبصدور هذه التشريعات يكون الفعل المسند قد رفعت عنه صفة الجريمة حتى ٣١ / ٨ / ١٩٥٤ إعمالاً لنص المادة ٥/٢ من قانون العقوبات وتكون الجريمة مرت بها فترة إعفاء من العقوبة . . وأنه لا يمكن اعتبار يوم ٣١ / ٨ / ١٩٥٤ تاريخ وقوع الجريمة لأنها وقعت أصلاً في الأجل الذي حدد بالقرار الصادر سنة ١٩٥٢ وهذا الأجل أصبح غير ذي موضوع بصدور التشريعات اللاحقة له التي أطالت أجل التوريد وإن كان في الوقت نفسه يتعين بدء احتساب سقوط الجريمة بالتقادم . . وأن القول بخلاف ذلك واعتبار يوم ٣١ / ٨ / ١٩٥٤ أو أى يوم آخر تال لمبدأ سقوط الجريمة فيه إخلال بقاعدة اقتضاء الدعوى الجنائية بالتقادم الذي يبدأ من يوم وقوع الجريمة عملاً بنص المادة ٢٥ إجراءات جنائية وأن المتهم لو أسعفته الظروف وحجرت محاكمته في فترة التشريعات التي أطالت أجل التوريد قبل صدور القرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٤ لقضى ببراءته إعمالاً لنص المادة ٥/ع وهو ما تباها العدالة وينفر منه الدوق القضائي أن يكون المتهم الذي أبطأت إجراءات محاكمته حتى بعد يوم ٣١ / ٨ / ١٩٥٤ أسوأ حالاً من قدم وقضى ببراءته وكلاهما ارتكبا جرمًا واحداً في زمن واحد ولا محل للتفرقة بين من قدم للمحاكمة فعلاً وآخر أبطأت النيابة في تقديمه إلى ما بعد ٣١ / ٨ / ١٩٥٤ لا ابتداء المسؤولية الجنائية عن عدم توريد محصول القمح في السنين السابقة إلا من اليوم التالي لـ ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٤ المحدد بهذا القرار فمن يكون قد قدم للمحاكمة قبل صدور هذا القرار وقضى ببراءته لصدور تشريعات أطالت أمد التوريد — لا مانع من إعادة تقديمه للمحاكمة بعد صدور القرار المذكور إذا كان لم يقيم بالتوريد حتى حلول الميعاد المحدد له لما كان ذلك وكان قد صدر بعد صدور الحكم المطعون فيه في ٢٤ يناير سنة ١٩٥٦ القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٦ وعمل به ابتداء من ١٦ مايو سنة ١٩٥٦ وهو ينص في مادته الأولى على أنه يعنى من العقاب كل من لم يسلم مقادير القمح المستولى عليه لصالح الحكومة بموجب القرارات رقم ٧١ لسنة ١٩٤٩ ، ٩٤ لسنة ١٩٥٠ ، ٩٢ لسنة ١٩٥١ ،

٣٦ لسنة ١٩٥٢ ، ٧٩ لسنة ١٩٥٣ . إذا قام حتى يوم ١٩٥٦/٧/٣١ . بأداء مبلغ جنيهاين لوزارة القوين عن كل أرباع من القمح لم يتم بتسليمه مكان المحصول الذي تشمل هذه القرارات فإن مؤدى ذلك أن ترفع عن الفعل المنسوب للطعون منده صفة الجريمة حتى يوم ٣١ من يولية سنة ٩٥٦ وتبدأ مسؤوليته الجنائية إذا لم يتم في هذا التاريخ بالتوريد أو يدفع البديل التقدي وتصح عما كتمه عليها ومن ثم لا يكون للنيابة العامة مصلحة في الطعن ويتعين على هذه المحكمة إعمالا للبادة ٥ من قانون العقوبات والمادة ٤٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية رفض الطعن .

(الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٢٦ ق في ٢٨ / ١ / ١٩٥٧ السنة الثامنة قاعدة ١٩ صفحة ٦٩) .

٧٤ - المبدأ القانوني :

المخالف للخطر الوارد في المادة الأولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بوزارة الأرض يعتبر فاعلا أصليا مستأهلا للعقاب سواء ارتكب المخالفة لحساب نفسه أو لحساب غيره .

المحكمة :

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد ذكر حين أورد واقعة الدعوى أن الطاعن بوصف كونه الولي الشرعي على أولاده تولى بواسطة ناظر الزراعة محمد النبراوي زراعة الأرض المملوكة لهم أرض عاقلساً بذلك نص المادة ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ بتحديد زراعة الأرض ودل على صحة هذه الواقعة بشهادة شيخ العربية ومهندس الري . وهذا الذي أثبتته المحكمة واستخلص منه ادانة الطاعن صحيح في الواقع سديد في القانون ذلك لأن القانون المذكور نص في مادته الأولى علم أنه لا يجوز زراعة الأرض في هذه المناطق التي يحددها وزير الأشغال سنوياً بقرار منه . وجعل المخالف لهذا الخطر فاعلا أصليا مستأهلا للعقاب الذي نص عليه في المادة الثانية منه سواء ارتكب المخالفة لحساب نفسه أو لحساب غيره وأن القول بأن من أتى بالأعمال المادية للزراعة هو الفاعل الأصلي دون سواء ممن قد يتعب شريكاً - والطاعن كذلك - فهو

غير صحيح وبغرض صحته فهو غير مؤثر فيما انتهى إليه الحكم من إدائته على أساس الوقائع ذاتها التي كانت مواد الاتهام والمحاكمة في كلتا درجتي التقاضي ، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن في طعنه يكون على غير أساس متعيناً وقضه موضوعاً .

(العطن رقم ١٥٥٢ لسنة ٢٦ ق ل ٥ ٣ ١٩٥٧ السنة الثامنة ، قاعدة ٦٠
ملحة ٢١٢) .

٧٥ - المبدأ القانوني :

قرار وزارة التموين رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٤ صدر بمن يملكه وتحديد الوزن يدخل فيه بطريق الزوم نسبة الرطوبة كما تدخل فيه نسبة الجفاف .

المحكمة :

وحيث أن ما يقوله الطاعن مردود بأن الفاعر حين نص في المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على أن يصدر وزير التموين القرارات اللازمة لبيان وزن الرغيف في كل مديرية أو محافظة ويحدد في تلك القرارات النسبة التي يجوز التسامح فيها من وزن الخبز بسبب الجفاف قد أراد أن يكون هذا التحديد ولا ريب أن تحديد الوزن يدخل فيه بطريق الزوم نسبة الرطوبة كما يدخل فيه نسبة الجفاف فإن كلتا النسبتين تؤثران حتماً في الوزن ولا يعقل أن يتحول الفاعر سلطة تحديد الوزن لوزير التموين ويمتعه من ضبط هذه النسب التي يتركب منها هذا الوزن وتتقوض منه المحكمة من تحديد هذه النسب وهي رعاية المصلحة العامة حتى لا يضار المستهلكون من توزيع الخبز بمقتضى نسبة الدقيق فيه عندما ما تزيد فيه نسبة الرطوبة عن الحد الذي نصت عليه المادة ١٤ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٤ لما كان ذلك وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن استناداً إلى ما ثبت من أوراق الدعوى وانتهى إلى أن الطاعن أخطر بنتيجة التحليل في الميعاد القانوني الذي نصت عليه المادة ١٧ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ ولما كان ما يقوله

الطاعن بأن الحبس المضبوط كان معداً للتجفيف لالتوزيع فضلاً عن أنه لم يتمسك به في مراجعته الأخيرة في الجلسة التي صدر فيها الحكم فإن هذا الدفاع هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلزم المحكمة بالرد عليها صراحة ما دام الرد مستفاداً من حكمها بالإدانة اعتماداً على أدلة الثبوت التي أوردتها لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له محل .

(العطن رقم ١٨٣ لسنة ٢٧ ق في ٢٨ / ٥ / ١٩٥٧ السنة الثامنة قاعدة ١٥٢
صفحة ٥٥٦) .

٧٦ - المبدأ القانوني :

صدور القرار الوزاري رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ بتحديد وزن الرغيف إنما كان تنفيذاً للمادة ٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ومن ثم تعتبر مخالفة ما ورد بأحكامه مخالفة لها وترد في حق مرتكبيها المادالان ٥٦ و ٥٨ من المرسوم بقانون سالف الذكر .

المحكمة :

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد في حق الطاعن الادلة على ثبوتها أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ولما كان ما يقوله الطاعن بشأن الخطأ في تطبيق القانون مردوداً بأن المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ نص في المادة الثانية على أن يصدر وزير التكوين القرارات اللازمة لبيان وزن الرغيف في كل مديرية أو محافظة ويحدد في تلك القرارات النسبة التي يجوز التسامح فيها من وزن الحبس بسبب الجفاف ثم نص في المادة ٥٦ على أنه يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة من ١٠٠ جنيه إلى ٥٠٠ جنيه ويجوز لوزير التكوين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذاً لهذا المرسوم بقانون وعملاً بالمادة الثانية المشار إليها أصدر وزير التكوين القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ بتحديد وزن الرغيف ونص في مادته السابقة على أن كل مخالفة لأحكام هذا القرار غير ما نصت عليه المادة السادسة بشأن وضع ميزان لكل متجر أو دكان معداً لبيع الحبس يعاقب عليها بالعقوبات

الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . لما كان ذلك وكان واضح هذا المرسوم قد أورد نص المادة ٥٦ بالمادة ٥٩ ويجرى نص فقرتها الأولى بما يأتي : يكون صاحب المحل مستولا مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها إذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضرت العقوبة على الغرامة المبينة في المواد ٥٥ ، ٥٦ من هذا المرسوم بقانون ، ولما كان صدور القرار ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ إنما كان تنفيذاً للمادة الثانية من المرسوم السابق الإشارة إليه وتعتبر مخالفة ماورد بأحكامه مخالفة لها وتسرى في حق مرتكبها المادتان ٥٦ ، ٥٨ من المرسوم لما كان ذلك وكان الحكم قد رد على دفاع المتهمين من أن الخبر الذي ضبط أتيح في قرن لم تكتمل قوته الحرارية فنقص وزنه نقصاً لا يتجاوز بقدر الذي شهد به الخبران ورد الحكم على ذلك رداً سابقاً فقد فيه هذا الدفاع وبالأعبارات والأسباب المعقولة التي أوردتها فقال إن المحكمة تلتفت عما شهد به الخبران لأن شهادتهما لا تتناول ذات الخبر محل التهمة أو ظروف إنتاجه وأن ما قاما به لا يعدو مجرد تجارب تجريها وزارة التموين تحقيقاً للشكاوى التي قدمها أصحاب المحال للوقوف على مدى صحة ما يتظلمون منه لما كان ذلك ركان الحكم قد تعرض كذلك لدفاع الطاعن من أنه كان غائباً عن الخبر فلم يتمكن من منع وقوع المخالفة مما كان يقتضى معاقبته بالغرامة وحدها ورد على هذا الدفاع بقوله أن الثابت من التحقيقات ومن أقوال عبد الحافظ مرغى عطية والمتهم الثاني إبراهيم محمد إسماعيل أن المتهم الأول وهو المسؤول عن إدارة الخبر وإنه صاحبه وأنه كان موجوداً به ليلة الحادث كما وإنه لدى استجوابه بالنيابة لم يذهب إلى أنه لم يكن موجوداً وبينما علل النقص فقط بعدم انتظام النار فإن المحكمة لا تنظر بعين الاعتبار إلى الشهادة المقدمة منه والموقع عليها من بعض الأشخاص التي جاء بها أن المتهم كان يبلده قبل ليلة الحادث وبعدها لتعارضه مع أقواله الثابتة في التحقيق على الوجه سالف الذكر ولما كان واضحاً من ذلك أن المحكمة لم ترى في غياب الطاعن عن المحل ما يعضى توقيع العقوبة المخففة المنصوص عليها في المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

وكان العذر المخفف الذي تشير إليه هذه المادة لا يتحقق إلا بعدم استطاعة صاحب المحل منع وقوع المخالفة بسبب الغياب أو استحالة المراقبة فالغياب لا يصلح بذاته عذراً إلا إذا كان من شأنه أن يحول دون منع وقوع المخالفة ، ولما كانت المحكمة لم تتر في مجرد غياب الطاعن وقت الحادث ما يحول دون قيامه بواجب المراقبة لمنع وقوع المخالفة وكان الحكم إذ قضى على الطاعن أنه كان موجوداً بالخبر ليلة الحادث لما كان ذلك فإن الحكم إذ قضى على الطاعن بعقوبة الحبس والغرامة يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً أما ما يقوله الطاعن من أن الحكم المطلقون فيه لم يشر إلى المواد التي طبقها عندما قضى بالإدانة فردود بأن المحكمة بينت هذه المواد بصدر حكمها وأخذت بما جاء بحكم محكمة أول درجة من أسباب وقد تضمن هذا الحكم الأخير إشارة صحيحة إلى المواد التي طبقت .
لما كان ما تقدم كله فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً ، و

(الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٢٧ ق في ٢٨ / ٥ / ١٩٥٧ السنة الثامنة قاعده ١٥٥
صفحة ٥٦٢) .

٧٧ - المبدأ القانوني :

تعريف الفاعر لبيع الجملة يصدق سواء على كل ما بلغ وزنه ٧٩ أقة من الدقيق فأكثر كوحدة قائمة بذاتها وأصحاب الملاحن ومديروها وحدهم ملتزمون بقبول أجولة الدقيق الفارغة ملبأ للقرار ٥١٥ لسنة ١٩٤٥

المحكمة :

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطلقون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها وأورد في هذا البيان قوله : أن وقائع الدعوى تقتضي فيما أثبتته حضرة محرو المحضر في صدر محضره المؤرخ في ١٩٥٦/٧/٢٣ من أنه بناء على شكوى مقدمة ضد المتهم من أنه يبيع الدقيق بالجملة ويتمتع عن بيعه بالتقاضي لصغار المشتريين أو فد البوليس الملكي محمد أبو الخير السيد إلى محل تجارة المتهم لشراء جوال دقيق منه زنة ٨٠ أقة وقد عاد إليه بعد قليل ومعه الجوال المطلوب محلا على عربة يد صغيرة وأخذه
(٧٢ - أحكام التقاضي التوجيهية)

أن المتهم باع الجوال المضبوط بمبلغ ٣٦٠ قرش فتوجه هو بدوره إلى محل المتهم المذكور وواجهه بما أخبره البوليس المسلح فلم ينكر الواقعة بل اعترف له بصحتها وباطلاعه على سجل قيد الحركة الدقيق بالمحل وجده منظفاً وثابت به في تاريخ الضبط وهو يوم ٢٣/٧/١٩٥٦ أن رصيد المحل من الدقيق ١٧ جوال فقط في حين أن الموجود بالمحل ٤٢ جوال وأن السكينة المخصصة أسبوعياً ٢٢ جوال فقط وبذلك يكون المتهم قد حصل على الدقيق الزائد بطريق غير مشروع ولما كان واضحاً مما أورده الحكم في هذا البيان أن الاتفاق الذي تم بين الطاعن والمشتري قد أثبت عن شراء جوال مطلقاً عما عبوته قائماً ثمانون أقة وكان تعريف الشارع لبيع الجلبة في واقعة الدعوى يقوم على ما حدده بالنص ويصدق مسماه على كل ما بلغ وزنه ٧٩ أقة من الدقيق فأكثر كوحدة قائمة بذاتها وهو ما أثبت الحكم حصوله من الطاعن لما كان ذلك وكان الشاهد صفوت مرقص قد شهد أمام محكمة أول درجة بأنه وزن الجوال فظهر أنه ثمانون أقة وكان الحكم قد أثبت أن المتهم تقاضى ثمن الدقيق المبيع ثلثائة وستين قرشاً وهو الثمن المحدد بالتسمية لهذا القدر كما أثبت الحكم أن المتهم اعترف في محضر ضبط الواقعة بأنه غير مصرح له ببيع الدقيق بالجلبة ولكنه باع جوالاً كاملاً لرجل البوليس المسلح بناء على رجاءه وإلحاحه لما كان ذلك وكان لا التزام على المشتري برد الجوال بعد تفريغه من عبوته ولا إلزام على البائع بقبوله وإنما نظم الشارع رد أجولة الدقيق بالمادة التاسعة من القرار رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٥٥ فأوجب على أصحاب المحلات ومديريها وحدهم قبول الجوالات الفارغة المنصرفة من مطاحنهم مقابل خمسين ملياً للجوال الصغير على أن تكون سليمة من التلف ومن ثم فلا جدوى للطاعن من التمسك بخضم قيمة الجوال من الثمن الذي تسلمه من المشتري لما كان ذلك وكانت النيابة قد بينت في وصف التهمة مواد القانون المنطبقة على وقائع الدعوى وكانت المحكمة الابتدائية والاستئنافية قد أحالا على هذه المواد . فإن هذه الإحالة تكون بياناً كافياً للواد التي طبعتها المحكمة لما كان ما تقدم فإن ما يشهده الطاعن لا يكون له عمل .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ٢٨٨ سنة ٢٧ ق في ٤ / ٦ / ١٩٥٧ السنة الثامنة قاعدة ١٦٧
صفحة ٦١١) .

٧٨ - المبدأ القانوني :

صدور منشور من النائب العام بأرجاء تقديم قضايا معينة إلى المحاكمة لا يرقى إلى مرتبة القانون ولا يلغيه .

المحكمة :

وحيث أنه لما كان التعليم الصادر من السيد النائب العام بالكتاب الدوري رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٧ في ١٣ من مارس سنة ١٩٥٧ قاصراً على إرجاء تقديم قضايا الجنح التي يتهم فيها أصحاب المطاحن والمخابز لمخالفتهم أحكام التشريعات القائمة بشأن مواصفات إنتاج الدقيق وصناعة الخبز إلى المحاكمة وطلب تأجيل ما يكون منظوراً من هذه القضايا أمام المحاكم إلى أجل غير مسمى ولا شأن للكتابات الدوري بهرائم إنتاج الخبز دون الوزن المقرر ولا هو يرقى إلى قوة القانون أو يلغيه وكان الحكم قد أحمل المادة ٣٢/٢ ح في حق الطاعن وقضى عليه بعقوبة واحدة هي المقررة لأي من التهمتين بما تنعدم فيه مصلحته في الطعن. لما كان ذلك وكانت الجريمة إنتاج الخبز دون الوزن المقرر معاقبته عليها كيفما كان عدد الأزرقة التي وجدت ناقصة الوزن إذ أن ما نص عليه قرار وزير التموين من ضرورة وزن عدد معين من الأزرقة إنما ورد على سبيل التنظيم لا الإلزام وكان الحكم قد أثبت بغير معقب بأن الطاعن هو المدير الدائم للسحل ولم يصدقه في دعواه عكس ذلك فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ١٢٣١ سنة ٢٧ ق في ٣ / ١٢ / ١٩٥٧ السنة الثالثة قاعدة ٢٦١
صفحة ٩٥٢) .

المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يعاقب على الامتناع عن البيع ولو كان جزئياً ولا محل للقول بأن القصد من وراء ذلك تنظيم العمل والموازنة بين حاجيات الناس فمثل هذا الاعتبار هو من شأن الفاعر وحده .

المحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه - بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد الدليل عليها عرض لما يشهره الطاعن في طعنه - فقال - وحيث أن المستأنف أبدى دفاعه أمام هذه المحكمة بأن الامتناع كان جزئياً وليس الامتناع بالمعنى المقصود في القانون وحيث أن هذا الدلائل من جانب المتهم مردود بأن الكميات التي ضبطت لديه كبيرة ولا تبرز بحال هذا الامتناع حتى ولو كان جزئياً إذ ليس له أن يفر ضرر غيبته وتحكمه في السوق وأن يمتنع عن البيع إذا كان المشتري قد طلب قدراً معيناً من الأرز .

وحيث أنه متى ثبت ذلك فإن المحكمة لا ترى فيما أبداه المتهم ما ينفى وقوع الجريمة ولما كان القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يعاقب على الامتناع عن البيع في صورة واقعة الدعوى ويكون الحكم إذا دان الطاعن لم يخطئ في شيء ولا محل للقول بأن الطاعن كان يقصد من وراء ذلك تنظيم عمله والموازنة بين حاجيات الناس . فمثل هذا الاعتبار هو من شأن الفاعر وحده إن شاء نظمه كما فعل في المادة ٢/٥ من القانون المذكور . إذا نص على أنه يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يتخذ بقرارات يصدرها التدابير الآتية : « ثانياً ، تعيين المقادير التي يجوز شراؤها أو تملكها أو حيازتها من أية سلعة - ولما يصدر هذا القرار بشأن الأرز - لما كان ذلك وكانت المحكمة قد استظهرت امتناع الطاعن عن بيع سلعة مسعرة رغم وجود كميات كبيرة في محل تجارته أو في مخزنه وذكرت الأدلة التي استخلصت منها ذلك - فإن ما يشهره الطاعن على الصورة الواردة في طعنه لا يخرج في جملته عن الجدل في تقدير الدليل بما لا شأن لمحكمة النقض به . وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متبهماً رفض موضوعاً . »

(الطعن رقم ٢٠٤٠ سنة ٢٧ في ١٠ / ٣ / ١٩٥٨ السنة التاسعة قاهدة ٧٥ صفحة

وبنف من المعنى الفطن رقم ٧٢٥ لسنة ٣٦ ق في ٢٥ / ٤ / ١٩٦٦ لسنة ١٧
قاعده ٩٣ ص ٨٧٧ وجاء فيه بأن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل
بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ إذ نص في المادة التاسعة منه باطلاق معاقبة من
يتمتع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المقرر فرض بذلك على التجار عرض هذه السلع
للبيع متى توافرت لهم حياتها بحيث إذا امتنعوا عن البيع منكرين أمر وجود
السلعة . أو مخفين لها حاسبين عن التداول اعتبروا بمتنعين عن بيعها بالسعر المحدد
لها جبراً مادام تحديد السعر لا يعرض بداهة عند إخفاء السلعة أو إنكار وجودها
البته . ولا كانت النتيجة أن يعفوا من العقاب كلما أنكروا وجود السلعة المسعرة
أو امتنعوا عن بيعها لمن يقصد في طلبها من المشتري إلا الذين يأنسون فيهم أن
يشتروها بأكثر من السعر المقرر وهو ما لا يمكن أن يكون الشارع قد قصد إليه
ولا يسار إلى البحث في أمر الإباحة المستمدة من التنظيم القانوني لتداول السلعة
أو إلى انتفاء القصد الجنائي لقيام المبرر المشروع لدى تاجر التجزئة في التزامه
حد التوزيع الماحول بين عملائه السلعة موضوع الطلب إلا إذا انتفى من جانبه
حبس السلعة عن التداول أصلاً . ولم يتمتع عن البيع لذات الإمتناع قصداً .
لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه أثبت أن ماعلم إلى الطاعن يبيع من الأرض
قليل بالقياس إلى مائتة له حياتها في عزه الذي أخفى فيه السلعة على مشتريها
فإنه يكون قد أثبت على الطاعن جريمة امتناعه عن بيع سلعة مسعرة بأركانها
القانونية كافة . وكان كون الطاعن تاجر تجزئة لا يكسبه حقاً في خرق محارم
القانون بدعوى التدخل في أوامر الشارع بالتحديد والتقييد فإن الطعن يكون
على غير أساس متعيناً رفضه .

٨٠ - المبدأ القانوني :

صدور القرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ المعدل للقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ الذي مد أجل
الإخطار عن البيانات المطلوبة يستفيد منه المتهم ومخبرات وزارة التكوين إلى موظفيها بالتناضح
من بعض المخالفات التوقيلية لا تأخر النيابة العامة بها .

الحكمة :

وحيث أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه في يوم ١٠ / ٩ / ١٩٥٦
بماتة قسم بولاق بأنه لم يحضر مراقبة التكوين عن حركة الأسمنت المنتجة عن شهر

أغسطس سنة ١٩٥٦ في الموعد القانوني وطلبت عقابه بالقراردن رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ ، ٥٨ لسنة ١٩٥٦ ققضت محكمة الجناح المستعجلة الجزئية بأدائه وإستئناف الطاعن الحكم وقضى من محكمة القاهرة الابتدائية — متعده بهيئة استئنافية بتأييد الحكم الابتدائي — لأسبابه — لما أضاف عليها من أسباب جديدة — ورد حكم محكمة أول درجة على دفاع الطاعن بشأن وجوب الإخطار في قوله وحيث أنه عن دفاع المتهم في محضر الجلسة ويتحصل في أنه لم يتم بالإخطار بدعوى أنه لم يكن لديه أسمنت فهو قول مردود إذ القرار أوجب الإخطار عليه لإيثاره كمية المواد التي عينها الجدول المرفق سواء كان لديه منها أو نفذت من عنده ، لما كان ذلك وكانت الفقرة الأخيرة من القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ قد أعفت من إرسال البيان المنصوص عليه في هذا القرار عن الشهور التي يكون صاحب الشأن قد أشار إلى ذلك في آخر بيان أرسله وكان الطاعن لا يدعى أنه أشار إلى نفاذ الصنف في آخر بيان أرسله — فالجريمة قائمة في حق الطاعن — ولا وجه للتمسك بقرار وزير التكوين رقم ٣١ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ١٩٥٦/٥/١ لأن مجال هذا القرار هو مجرد حظر التصرف في قذح معين من الأسمنت بغير ترخيص سابق من وزارة التكوين بما تنتجه المصانع من القاهرة إلى الاسكندرية من الأسمنت دون أن يمتد إلى إعفاء أصحاب الشأن بنصوص القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ — وكانت تعليقات وزارة التكوين إلى موظفيها بالتفاحي عن مثل هذه المخالفة بفرض صدورها — لامتثال النيابة العامة — وهي الهيئة التي تقوم وحدها دون غيرها بمباشرة الدعوى الجنائية — في الأخذ بها ولا تؤثر في صحة رفع الدعوى الجنائية ، فلا يكون هناك محل لما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص . فإذا كان الدفاع عن الطاعن قد تمسك في مذكرته الختامية بضم دفاتر المصنع ليثبت أنه لم يستورد أى كمية من الأسمنت ولم يتعاقد على استيراد شيء ، أنه خلال شهر أغسطس لسنة ١٩٥٦ وكان ما يرى الطاعن إلى إثباته لا يؤدي نفس الفعل المكون للجريمة على ما سبق بيانه — فمثل هذا الطلب لا يقتضى من المحكمة عند رفضه ردأ صريحاً مستقلاً — وفي غفائها التحدث عنه ما يفيد بالضرورة أنها أطرحته وأنها وجدته غير جدير بالاعتبار لما أوردته من الأسباب الإدانة ولما كان القرار الوزاري رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ قد أمد أجل الإخطار البيانات المعلوبة حتى

١٩٥٧/٦/٢٩ وبذا يكون قد رفع التأييم عن الفعل في الفترة التي حوكم فيها المتهم فإن المتهم يجب أن يستفيد من ذلك ويتمتع نقض الحكم والقضاء ببراءته عملاً بالمادة ٢/٤٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطنن رقم ١٢٤ لسنة ٣٧ ق في ١٩٥٨/٣/١٨ السنة التاسعة قاعدة ٨٨ من ٣١٨)

٨١ — المبدأ القانوني :

خلو أوراق الدعوى من استمارة تفيد حيازة المنهم للأرض التي يحقق بها تكليفه بتوريد نصيب الحكومة من محصول قح سنة ١٩٥٢ وقضاء محكمة الموضوع في الدعوى بمحالتها يكون صحيحاً في القانون .

المحكمة :

وحيث أنه يبين من الأوراق أن المتهم دفع أمام محكمة أول درجة بأنه لم تحرر له استمارة حيازة ولا يعلم أنه مكلف بتوريد قح ، فقضت المحكمة ببراءته وقالت في أسباب حكمها التي أخذ بها الحكم المطعون فيه أنه لم يتضح للمحكمة من محضر جمع الاستدلالات أن المتهم مكلف بتوريد قح الحكومة إذ لم ترفق النيابة استمارة حيازة باسم المتهم ، لما كان ذلك وكانت النيابة لا تدعي في طعنها ما أثبتته المحكمة من خلو أوراق الدعوى من استمارة تفيد حيازة المتهم للأرض التي يحقق بها التكليف وهي لم تطلب من محكمة أول درجة التأجيل لتقديمها ولم تقدم لمحكمة ثاني درجة بما يفيد وجود هذه الاستمارة واكتفت بطلب الحكم بالطلبات ، لما كان ما تقدم فإن محكمة الموضوع إذ قضت في الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها بمحالتها لا تكون قد خالفت القانون في شيء ، ولما كان ما استند إليه الحكم من ذلك يكفي وحده لحل النتيجة التي انتهى إليها فإنه لا جدوى من بحث وجه الطعن الآخر الذي تعرض له الحكم تزييد ومن ثم فإنه يتعين رفض الطعن موضوعاً .

(الطنن رقم ١٩٤٧ لسنة ٢٨ ق في ١٩٥٨ / ١٠ / ٢٠ السنة التاسعة قاعدة ٢٠٢)

صفحة ٨٢٦) .

يسمح عجول التربة الحية من يقوم على تربيتها بسر يزيد على السر المعلن وامتناعه عن بيعها بهذا السر معاقب عليه بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والقرار ١١١ لسنة ١٩٥٢ .
وقوع الجريمة لفرس واحد وارتباطها ارتباطاً لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب اعتبارهما جريمة واحدة طبقاً للمادة ٢/٣٢ عقوبات .

المحكمة :

و لما كان الحكم المطعون فيه قد بين الواقعة بما تتوافر فيه الأركان القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليهما ، وكان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبرى وتحديد الأرباح قد نص في المادة الرابعة منه على أنه ويجوز لوزير التجارة والصناعة أن يعين بقرار منه الحد الأقصى للربح الذى يرخص به لأصحاب المصانع والمستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة والتجزئة بالنسبة إلى أية سلعة تصنع محلياً أو تستورد من الخارج إذا رأى أنها تباع بأرباح تجاوز الحد المألوف ، كما نص في المادة التاسعة منه على عقاب من باع سلعة مسعرة أو محددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يريد من السعر أو الربح المعين أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح ، وكان وزير التكوين قد منح مباشرة الاختصاص المقرر لوزير التجارة والصناعة بموجب المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح لما كان ما تقدم فإن ما يثيره الطاعن أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو أن إحدى الجريمتين لم تستكمل أركانها القانونية لا يكون له محل ويتمين رفضه أما ما ينعاه الطاعن بشأن إغفال المحكمة تطبيق المادة ٣٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات فهو سديد في القانون ذلك بأن ما أورده الحكم في بيان الواقعة .
يتحقق فيه معنى الارتباط الوارد بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات لأن الجريمتين وقعتا لفرس واحد وكاتباً مرتبطتين ببعضهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما — لما كان ذلك ، وكان الحكم قد قضى بعقوبة عن كل تهمة من التهمتين المستندتين إلى

الطاعن فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك قبول هذا الوجه
و نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه .

(الطعن رقم ١٧٠١ سنة ٢٨ ق ٢٠ / ١ / ١٩٥٩ السنة العاشرة قاعدة ١٨
صفحة ٦٧) .

٨٢ - المبدأ القانوني :

مق كان الموظف مختصا بالعمل فلا فرق بين أن يطلب منه أداءه أو الامتناع عنه كما
يؤاخذ القانون على الرشوة بغض النظر عما إذا كان العمل أو الامتناع المطلوب من الموظف
حفا أو غير حق .

المحكمة :

ولما كان الحكم قد أثبت أن الطاعن دفع التهمة الثانية الخاصة بعرض شأى
في أغلفة ينقص وزنها عن الوزن المقرر قانوناً بأن الأكياس التي شاهدها المفتش
في المصنع لم تسكن قد أعدت بعد التعبئة لأنه كان ينقصها أن يجرى هو عليها
اختبار الوزن (الجهنى) حتى إذا اطمان هو إلى صحة الوزن كلف العمال بالتعبئة
وقد قضت المحكمة ببراءة الطاعن من واقعة طرحه للبيع شأيا في أغلفة أقل من
الوزن القانوني وذكر بأن عدم إتمام تعبئة الأكياس يجعل الجريمة غير قائمة إلا
أن ذلك لا يؤثر في تمام جريمة عرض الرشوة — تلك هي الواقعة التي أثبتتها
الحكم — وظاهر بما أثبتته الحكم أن مفتش الأسعار وقت أن ضبطت الأغلفة
الناقصة الوزن في مصنع الطاعن إنما كان يقوم بعمل من أعمال وظيفته — ولم
يكن في الإجراء الذي قام به أية مخالفة للقانون — وقد أسفرت الواقعة عن
تقديم المتهم بالفعل للمحاكمة عن جريمة أنه طرح للبيع شأيا مغلفاً في أغلفة
ناقصة الوزن — وإذا كانت المحكمة قد قضت ببراءة الطاعن من هذه الواقعة
استناداً إلى أن عدم إتمام التعبئة يجعل الجريمة منعدمة ، فإن ذلك لا يترتب
عليه أن الطاعن كان في حالة إكراه معنوي أو حالة ضرورة عند عرض
الرشوة — وإنما كان عرض الرشوة للتأثير على مفتش الأسعار ومحله على
الإخلال بواجبه بالامتناع عن ضبط الأغلفة الناقصة في الوزن التوجه بها إلى
مراقبة الأسعار لوزنها هناك — ولما كان الموظف مختصا بالعمل فلا فرق بين

أن يطلب منه أدائه أو الامتناع عنه ، كما يؤخذ القانون على الرشوة بغض النظر عما إذا كان العمل أو الامتناع المطلوب من الموظف حقاً أو غير حق ، ومن ثم كان سليماً ما ذكره الحكم المطعون فيه من أن براءة الطاعن من واقعة الإغلفة الناقصة الوزن لا يؤثر في قيام جريمة عرض الرشوة على الموظف . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر الجلسة أن الطاعن لم يتمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بحالة الضرورة ، وكانت الواقعة كما أثبتتها المحكمة لا أثر للإكراه فيها لأن الطاعن إنما قدم مبلغ الرشوة إلى مفتش الأسعار لما وجدته مصمماً على نقل الأكيام بحالتها إلى مراقبة الأسعار ، وكان غرضه صرف النظر عن ضبطها ، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن لا يقبل منه لأول مرة أمام هذه المحكمة .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٣٠ في ٧ / ١١ / ١٩٦٠ السنة ١١ قاعدة ١٤٨
صفحة ٧٧٤) .

٨٤ — المبدأ القانوني :

القرارات التنفيذية لقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ تنفيذ بالأسل التمريعي الذي خول إصدارها فلا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبات الواردة بها .

المحكمة :

وحيث أنه لما كانت المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ تنص في فقرتها الأخيرة على أنه « يجوز لوزير التكوين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذاً لهذا القانون ، كما تنص على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والفرامة المينة فيها ، لما كان ذلك ، وكان وزير التكوين في حدود سلطته التشريعية المخولة له في تلك المادة قد أصدر القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ونص في مادته ٤٥ المعدلة بالقرار رقم ٢١٠ لسنة ١٩٤٦ والقرار ١١٥ لسنة ١٩٤٩ على معاقبة كل مخالفة لأحكام المواد ٢ / ٢ و ٣ / ٤ و ٢ / ٥ و ٦ و ١٠ و ١١ من القرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥

بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار بالعقوبات الواردة بالفقرتين الأولى والثانية من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، فإن هذه العقوبات إنما يرد عليها نفس القيد العام الوارد في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها باعتبارها قاعدة وردت في أصل التشريع الذي خول وزير التموين إصدار القرارات التنفيذية المشار إليها — ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة المحكوم بها قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ العقوبة . »

(الطعن رقم ١٦٤٥ سنة ٣١ ق في ٥ / ٣ / ١٩٦٢ السنة ١٣ قاعدة ٥٢
صفحة ١٩٨) .

وبنفس المعنى الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٣٦ ق في ١٨ / ٤ / ١٩٦٦ السنة ١٧
قاعدة ٨٢ ص ٤٣٥ وجاء فيه .

وحيث أنه لما كانت المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ بعد أن نصت على توقيع عقوبتي الحبس والغرامة في الحدود المبينة بها وبإلزام الواردة فيها لم تجز الحكم بوقف تنفيذ أى من هاتين العقوبتين . ثم رخصت لوزير التموين في فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذاً لهذا القانون . وقد صدر قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز بالاستناد إلى هذا المرسوم ونصت المادة ٢٠ منه على إلزام أصحاب الخباز بإسلاك سجل مطابق لنموذج معين يشتمون به يوميا البيانات الموضحة به . وأوجب المادة ٣٨ منه المعدلة بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ في فقرتها الثانية معاقبة من يخالف حكمها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً . لما كان ذلك ، فإن العقوبات المنصوص عليها في القرار المذكور يرد عليها القيد نفسه الوارد في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ من جهة عدم جواز الحكم

بوقف تنفيذها باعتبار هذا التيد قد ورد في أصل التشريع الذي صدر قرار
وزير التموين بالاستناد إليه بناء على التفويض المحدد فيه .

وبنفس المعنى الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٣٦ ق في ١٢/٢٠ / ١٩٦٦ لسنة ١٧
قاعدة ٢ ص ٨٨١ .

٨٥ - المبدأ القانوني :

١ - عدم جواز وقوع الامتناع من ممارسة التجارة ينظم التجار كافة سواء أكانوا
مرخصاً لهم أم غير مرخص لهم في مزاولة تجارتهم وسواء أكانوا من أرباب المحال التجارية
أم لم يكونوا كذلك .

٢ - دفع الحوم من الجدول الملحق بالرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن
التسوير الجبري مقصور على هذا النطاق ولا يمتدى القرار الوزاري ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الذي
بين السلع التموينية التي يحظر الامتناع من ممارسة الاتجار فيها على الوجه المعتاد بغير ترخيص
من وزير التموين .

الحكمة :

وحيث أنه لما كان نص المادة ٣ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٩٥
لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢
قد جرى بأن يحظر على أصحاب المصانع والتجار الذين يتجرون أو يتجرون في
السلع التموينية التي يصدر بنصفها قرار من وزير التموين أن يفتقروا العمل في
مصانعهم أو يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد إلا بترخيص من
وزير التموين وكان عجز الفقرة الخامسة من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون
سالف الذكر قد نص على أنه يجوز الحكم بإلغاء رخصة المحل في حالة إغاثة
لأحكام المادة ٣ مكرراً وكان الشاوع إذ حذر بمقتضى النص الأول على أصحاب
المصانع وقف العمل في مصانعهم - حذر على التجار الامتناع عن ممارسة
تجارتهم على الوجه المعتاد قد شرط وقوع الوقف في المصانع بيد أنه لم يشترط
وقوع الامتناع في المتاجر ومن ثم أزمّت أن يجرى حكمه بشأن الامتناع مطلقاً
بحيث ينظم التجار كافة سواء أكانوا مرخصاً لهم في مزاولة التجارة وسواء

أكانوا من أرباب المحال التجارية أم لم يكونوا كذلك فإذا كان التاجر ذا متجر جاز لإعمال نص الفقرة الخامسة من المادة ٥٦ سالف الذكر في حقه بمعاقبته فضلا عن عقوبتي الحبس والغرامة الأصليتين بعقوبة إلغاء رخصة المحل بما فيها عقوبة تكميلية نوعية موضوعها المحل التجارى أما إذا كان الجاني لا يملك متجراً فلا يسوغ توقيع هذه العقوبة لأنها لا تصادف موضوعاً ومن ثم كان هذا النص غير مقيد لذلك لما كان ذلك وكان الحكم المعلنون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافره كافة العناصر القانونية لجرمة الامتناع عن ممارسة التجارة على الوجه المعتاد بغير ترخيص التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة مستمدة من أقوال مدير إدارة التموين من اعتراف الطاعنين في التحقيقات بأنهم جميعاً قصابون ثم من التعهد الصادر منهم بتوريد اللحوم إلى المستشفى كرهى أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها فإن النص على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد .

وحيث أن الطاعنين قدموا في فترة حجب القضية للحكم مذكرة مصرحاً لهم بها وضاف فيها سلباً جديداً هو أن الحكم إذا دأبهم بتلك الجريمة قد أخطأ في القانون ذلك بأنه بعد وقوع الفعل من قبل صدور الحكم المعلنون فيه أصدر نائب رئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية القرار رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٦٤ في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ قاضياً في مادته الأولى برفع اللحوم بالجدول الملحق بالمرسوم بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعيرة الجبرية وتحديد الأرباح وبذلك أزال عن اللحوم صفقتها كإحدى السلع التموينية ورفع الوزر عن من يمتنع عن ممارسة الاتجار فيها على الوجه المعتاد قبل الحصول على ترخيص وطلب الطاعنون نقض الحكم بناء على هذا السبب المقدم بعد الميعاد المحدد قانوناً للتقرير بالظعن وتقديم أسبابه لإعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٥ من القانون حالات لإجراءات الظعن أمام محكمة النقض الصادر به قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٦ .

وحيث أنه وإن كان الأصل طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٥ من القانون المشار إليه — هو أن متعدي محكمة النقض بالأسباب المقدمة في الميعاد القانوني

إلا أنه بمقتضى الفقرة الثانية من تلك المادة للمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها بما هو ثابت فيه أنه مئى على مخالفة للقانون أو على خطأ فى تطبيقه أو تأويله أو أن المحكمة التى أصدرته لم تكن مشكلة وفقاً للقانون أو لا ولاية لها بالفصل فى الدعوى أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى لما كان ذلك وكانت مخالفة حكم المادة ٣ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والمعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ تكون جريمة مختلفة عن الجرائم المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعيرة الجبرية بتحديد الأرباح الذى حل محل المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٤٨ إذ أن لسلك التشريعين غاية وجماله ومن ثم يكون رفع اللعوم من الجدول الملحق بهذا التشريع الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح بمقتضى القرار الوزارى رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤ مقصوراً على هذا النطاق ولا يجاوزده إلى رفها من القرار الوزارى رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥١ المنشور بالعدد ١٤٧ مكرراً من الوقائع المصرية فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ الذى بين السلع التمويلية التى حذر الامتناع عن ممارسة الاتجار فيها على الوجه المعتاد بغير ترخيص من وزير التموين ومن بينها اللعوم والصادر نفاذاً للبادة الثالثة مكرراً من ذلك المرسوم بقانون الخاص بشئون التموين ومن ثم يبقى فعل الطاعنين مؤثماً ويكون ما أثاره فى هذا الصدد غير ذى سند ويتعين بذلك رفض الطعن .

(الطن رقم ١٣٤٥ لسنة ٣٥ فى ١٨/١٢/١٩٦٥ السنة ١٦ قاعدة ١٨٧ صفحة ٩٨٦) .

٨٦ - المبدأ القانونى :

مسئولية صاحب المهل تقوم على اقتراض لإشرافه على المهل ووتوقع الجريمة باسمه ولحسابه فتكون العقوبة الحبس والغرامة ما إلا إذا أثبت أنه كان غائباً أو استعالت عليه المراقبة لعذو عليه منع وقوع المخالفة وتكون العقوبة الغرامة لحسب والمراد بالنياب الاضطلاع كلية عن الإشراف حتى يستعمل عليه منع وقوع المخالفة .

المحكمة :

ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لعضد الطاعن بالمرض واحتلاله بالغيبة عن المخبر بقوله « أن ما قال به المتهم من أنه كان مريضاً ولازماً

الغرائش إبان ضبط الواقعة على نحو ما ورد بالشهادة الطبية المقدمة منه . فإنه لما كان نص المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لا يعنى صاحب العمل من المسؤولية وإنما يضع قيوداً لتخفيف المسؤولية قوامها أن يثبت صاحب العمل أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة . وكان الثابت من قول المتهم الأول أنه صنع الخبز المضبوط على هدى الأورذان التي قدمها له المتهم — الطاعن — ومن ثم فلا يكون هناك أساس سليم لقيام هذا العذر في حقه وما أورده الحكم المطعون فيه فيما تقدم يسوغ به في صحيح القانون إطراح دفاعه. ذلك بأن الفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ من القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدلة بالقرار ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ أحوالت في بيان العقوبة على المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شئون التموين والقوانين المعدلة له ولما كانت المادة المذكورة تقضى بمعاينة كل مخالفة لأحكامه بالحبس والغرامة معا في الحدود المبينة بها والتي ألزمها الحكم المطعون فيه وكانت المادة ٥٨ من المرسوم بقانون سالف الذكر قد نصت على أنه : يكون صاحب المحل مسؤولاً مع مدير أو القائم على إدارته على كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها . فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتصر العقوبة على الغرامة المبينة في المواد من ٥٠ إلى ٥٦ من هذا المرسوم بقانون ، فإن مؤدى هذا أن صاحب المحل يكون مسؤولاً مسؤولية مديره مستحقاً لعقوبتي الحبس والغرامة معاً متى وقعت في المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون أما مسؤولية المدير فهي مسؤولية فرضية تقوم على افتراض إشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه ولحسابه وهي قائمة على الدوام . وإنما تقبل التخفيف بما يسقط عقوبة الحبس دون الغرامة إذا أثبت أنه كان غائباً أو استحالت عليه المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة والمراد بالغياب ذلك الذي يمنعه بالكلية عن الإشراف حتى يستحيل عليه منع وقوع المخالفة بما هو قرين استحالة المراقبة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن بأدلة منتجة أن مرضه لم يقطع صلته بالمحل وإشرافه عليه وأن المخالفة وقعت بسبب منه . فإن القضاء عليه بالحبس والغرامة

مما يكون قد مطابق صحيح القانون ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .»

(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق في ١٧/٣/١٩٦٦ السنة ١٧ قاعدة ٥٤ س ٢٧٣)

وينفس المعنى الطعن رقم ٢١٠٥ لسنة ١٥ ق في ١٤/٣/١٩٦٦ السنة ١٧ قاعدة ٥٧ ص ٢٩٢ وجاء فيه « أن مفاد نص المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ أن القانون يجعل صاحب المحل مسئولية كل ما يقع فيه من مخلفات ويعاقبه بعقوبتي الحبس والغرامة معاً أو بإحداهما ما لم يثبت هو أنه بسبب القياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة وفي هذه الحالة لا تسقط عنه المسئولية وإنما تقتصر العقوبة على الغرامة دون الحبس وجوباً لا تقييداً فيه .

٨٧ — المبدأ القانوني :

لا يتسامح في وزن الخبز الأفرنكي بأنواعه بسبب الجفاف في جميع الأحوال .

المحكمة :

ولما كانت المادة ٢٤ مكرراً (١) من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المضافة بالقرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٢ والمعدلة بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ بعد أوردت أن وزن الرغيف الأفرنكي العادي هو ٢٠٠ جرام والرغيف المسكوة ١٩٠ جراماً وأنه بالنسبة للدواصفات التي تحدّد النسبة تزيد نسبة الرطوبة في الأول عن ٣١ ٪ وفي الثاني ٢٦ ٪ / قد نصت في فقرتها الأخيرة « لا يتسامح في وزن الرغيف الأفرنكي بأنواعه المختلفة بسبب الجفاف » فإن صريح النص أنه لا يتسامح في وزن الخبز الأفرنكي بأنواعه بسبب الجفاف في جميع الأحوال ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين النقص في الخبز الأفرنكي المضبوط عند الوزن المقرر قانوناً وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن جريمة صنع خبز أقل من الوزن المقرر قانوناً يتحقق قيامها بصنع الأروغفة ناقصة الوزن فإن ما ينهض الطاعنان على الحكم المطعون فيه

خطأ في تطبيق القانون أو التفتتها عن بحث حالة الرطوبة في الوزن يكون في غير محله .

(الطنن رقم ٢٧١ لسنة ٣٧ في ١٣ / ٣ / ١٩٦٧ السنة ١٨ قاعدة ٧٦ صفحة ٤٠٨) .

(واظر الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٦ في بأن الجز الثاني)

٨٨ - المبدأ القانوني :

لا يستلزم قيام جريمة الامتناع عن البيع أكثر من أن تكون السلعة مسعرة وفي حوزة التهم يستوى في ذلك أن تكون في محله المعد للبيع أو في مخزنه ما دامت أنها معدة للبيع وللمعمر أوجب المحكم بمصادرة الأشياء موضوع الجريمة أى جميع الموجود من السلعة موضوع جريمة الامتناع عن البيع .

المحكمة :

وحيث أن الطاعن ينعى على المحكم المطعون فيه أنه إذ دأبه بجريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه ثبت في مدوناته عدم وجود السلعة بمحله الأمر الذي لا تقوم معه الجريمة ولا يفتى عن ذلك وجودها بمخزونه الذي لم يعد للبيع فيه . كما أنه قضى بعقوبة المصادرة دون تحديد لمداها مما يفهم منه انسحابها إلى كل البطاطين التي كانت بمخازن الطاعن في حين أنه يجب ألا تصيب إلا بطاطية واحدة لأنها كانت موضوع الجريمة إذ أن الضابط لم يطلب شراء سواها .

وحيث أن المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ والتي دين الطاعن بمقتضاها نصت على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من باع سلعة مسعرة أو معينة الزبح أو عرضها للبيع بسعر أو زبح يزيد على السعر أو الربح المعين وامتنع عن بيعها بهذا السعر أو الزبح أو فرض على المشتري شراء سلعة (٨٣٠ - أحكام النطق التوجيهية) .

أخرى، معها أو خلق البيع على أى شرط آخر يكون مخالفاً للعرف التجاري ويجوز الحكم بخلق المثل مدة لا تجاوز أسبوعاً وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها . لما كان ذلك وكانت عبارة النص لا تستلزم لقيام جريمة الامتناع عن البيع أكثر من أن تكون السلعة مسعرة وفي حوزة المتهم . يستوى في ذلك أن تكون في حله المعد للبيع فيه ولقد وردت عبارة النص عامة في هذا الشأن ولا يمكن تخصيصها بفهر يخص بل القول بفهر ذلك يفوت الغاية التي ابتغاها المشرع من هذا التشريع الذي غلظ فيه العقوبة . كما يبين من المذكرة الإيضاحية لقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ ردع كل من تحدته نفسه باحتجاز الظروف الحاضرة وسيلة للتلاعب بأسعار مختلف السلع ومن ثم فإن وجود السلعة بالخزان لا تأثير له على قيام الجريمة ما دام أن الطاعن قد حازها بقصد البيع ويكون ما ينهه الطاعن في هذا الصدد على غير سند . لما كان ما تقدم وكان ما يشره بشأن عقوبة المصادرة غير مقبول إذ الواضح من عبارة النص سالف الذكر أن المشرع أوجب الحكم بمصادرة الأشياء موضوع الجريمة وما دامت البطاطين ماركة الأقصر المنبوطة هي السلعة موضوع جريمة الامتناع عن البيع فإن الحكم يكون قد أصاب حين نص بمصادرتها . لما كان كل ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٦ ق في ٢١/٣/١٩٦٦ السنة ١٧ قاعدة ٦ من ٣٢٦)

٨٩ - المبدأ القانوني :

عدم استظهار الحكم ما إذا كان المتهم من المسكفين بمسك السجلات طبقاً لأحكام قرار وزير التمييز رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ أو طبقاً لقرار رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ رغم اختلاف العقوبة في كلا القرارين يجب بموجب قضاة .

المحكمة :

لما كان الأصل أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً يتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والآلة على ثبوت وقوع الفعل من المتهم ومؤداها كي يتضح وجه الاستدلال بها . وكان

الحكم الابتدائي المسجل والمعدل بالحكم المطعون فيه لم يفصح بمذونات من ماهية التوكيل الذي لم يحتفظ فيه المطعون ضده بالسجلات للوقوف على ما إذا كان الأخير من وكلاء الشركات التي تتولى إنتاج المواد البترولية والزيوت المعدنية أو استيرادها أو توزيعها الذين توجب عليهم المادة الثالثة من قرار وزير التكوين ٢٢٣ لسنة ١٩٥٦ مسك سجلات معينة والاحتفاظ بها بصفة مستمرة بمقام مستودعات ومخازن الشركات والوكلاء المعاقب على مخالفة حكمها بمقتضى المادة العاشرة من هذا القرار . أدان المطعون ضده من المكلفين بمسك سجلات طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين . والذين أوجبت عليهم المادة الأولى من القرار رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ الاحتفاظ بالسجلات في مقر العمل الذي اقتضى مسكها والمعاقب على مخالفة حكمها بمقتضى الفقرة الأولى من مادته الثالثة . ولما كانت العقوبة المنصوص عليها في القرار الأول تخالف تلك التي أوردها القرار الثاني . وكان نطاق تطبيق أى من القرارين يتحدد بالوصف القانوني لمنشأة الجاني وهو ما لم يستظهره الحكم المطعون فيه بما يعجز هذه المحكمة من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في ذلك الحكم . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

(الطعن رقم ٢١١٥ لسنة ٣٥ ق في ١٠ / ٥ / ١٩٦٦ السنة ١٧ قاعدة ١٠٧
صفحة ٦٠٤) .

٩٠ - المبدأ القانوني :

على المصنف بصنع خبز مخالف للوصفات المضادة المحصول على ترخيص لذلك من وزارة التدوين والأحق عليه العقاب وجريمة صنع خبز مخالف للامواصفات المعتادة لا تتطلب قيامها بتوفر قصد جنائي خاص .

المحكمة :

وحيث أن المادة ٢٥ من القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز الذي دين بمقتضاه والمعدلة بالقرار رقم ٢٢٠

لسنة ١٩٦٣ قد نصت على أنه ويجوز لتمديد المدارس والمستشفيات والملاجئ والقوات المربطة وغيرهم أن يصنعوا بترخيص خاص مقادير الخبز التي يحتاجونها لوفاء بالتزاماتهم بنهر الأوزان أو المواصفات المقررة بكل جهة . ويمطى الترخيص من وزير التكوين بناء على طلب يقدم من المدرسة أو المستشفى أو الملجأ أو مركز القوة المربطة أو صاحب الشأن في الأحوال الأخرى على أن يرفق بالطلب صورة من المتعهد وأن يشتمل على البيانات الآتية : (أ) اسم وعنوان المتعهد أو صاحب الشأن (ب) تاريخ ومدة التعاقد أو الالتزام (ج) مقدار الخبز اللازم يوميا (د) وزن الخبز ومواصفاته كما هي واردة في شروط المتعهد أو الالتزام ، والبين من هذا النص في صريح لفظه . وواضح دلالة أن الفاعع ألزم المتعهد دون غيره بالامتناع عن صنع الخبز المخالف للمواصفات المعتادة قبل الحصول على ترخيص بذلك من وزارة التكوين . فإن خالف الحظر حق عليه العقاب . وإعطاء الترخيص المطلوب إنما يكون للمتعهد بناء على طلبه هو نفسه أو طلب الجهة المتعاقدة معها وهو المخاطب أصالة في جميع الأحوال بالحظر الوارد في النص . فلا يجوز له أن يدفع التهمة المسندة إليه بالإحالة إلى غيره فيما هو المخاطب به لهذا ولأن التهم لا تدفع بقلبة الظن في مقام اليقين . ولأن الجهة المتعاقدة معها لا شأن لها بصنع الخبز الذي هو الفعل المادى المكون للجريمة بشرط عدم الترخيص لما كان ذلك . وكان القانون لم يتطلب لتحقيق الجريمة قصداً جنائياً خاصاً إذ تتم بمجرد مقارفة الفعل المؤثم مع العلم بماهيته وكونه مخالفاً للقانون . بما هو مفترض في حق الكافة . فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض . »

(الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٣٦ قى في ٢٠ / ٦ / ١٩٦٦ السنة ١٧ قاعدة ١٥٩
صفحة ٨٤٢) .

لا يتسامح في وزن الخبز الشاى بسبب الجفاف في جميع الأحوال .

المحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة — صنع خبز شاى يقل عن الوزن المقرر قانوناً التي دان الطاعن بها وأقام عليها في حقه أدلة مستندة من أقوال مفتش التكوين ووزن الخبز المضبوط من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها . لما كان ذلك . وكانت المادة ٣١ من قرار وزير التكوين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ . بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدلة بقرار وزير التكوين رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٣ قد نصت على « يحظر على أصحاب الخابز والمستولين عن إدارتها المرخص لهم في صناعة الخبز الشاى أن يلتجأوا هذا الخبز لإامن دقيق التمتع الفاخر استخراج ٧٢٪ كما يحظر عليهم إنتاجه أو بيعه أو عرضه للبيع بكل جهة من الجهات التالية إلا بالمواصفات والأوزان والأسعار الموضحة بالجدول الآتي ، وقد نص الجدول على هذه الجهات وعلى هذه الأنواع والمواصفات والأسعار والعدد اللازم مراعاته عند التفتيش » ثم استطردت المادة ٣١ سالفه الذكر إلى « ويجب ألا تزيد نسبة الرطوبة في جميع الأحوال على ٣٠ ٪ ولا يتسامح في الوزن بسبب الجفاف ، مما مفاده أنه لا يتسامح في وزن الخبز الشاى بسبب الجفاف في جميع الأحوال . ولما كان ذلك الحكم المطعون فيه قد بين النقص في الخبز الشاى الذي قام الطاعن بصنعه عن الوزن المقرر قانوناً وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن جريمة صنع خبز أقل من الوزن المقرر قانوناً يتحقق قيامها بصنع الأرغفة ناقصة الوزن فإن ما ينهأ الطاعن على الحكم من خطأ في تطبيق القانون يكون لهي غير أساس . .

(الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٦ في ٢٧ / ٦ / ١٩٦٦ السنة ١٧ قاعدة ١٦٣

ص ٨٧٠) .

معاقبة بيع الحيز ناقص الوزن بسعر يزيد عن السعر المقرر يترتب عليه معاقبة أى شخص يقع منه البيع سواء كان صاحب الحيز أو مديراً له أو عاملاً فيه أو كان أى واحد من هؤلاء ما دام قد وقع منه الفعل المؤثم للعقاب .

المسألة :

و لما كان القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٩ يوجب بنص المادة ٢٤ منه على أصحاب المخازن العربية والمسؤولين عن إدارتها بجميع أنحاء الإقليم المصرى بيع الرغيف من الخبز البلدى وفقاً للوزن المقرر بالسعر المقرر وأوجبت المادة ٢٨ من القرار ذاته على البائع أن يسلم الخبز بالوزن إذا طلب المشتري ذلك باعتبار السعر المقرر للرغيف وأن يكل وزن الرغيف إن وجد ناقصاً وذلك مع عدم الإخلال بالمحاكمة الجنائية . كما أوجبت المادة ٢٩ منه وضع ميزان فى كل مخبز وفى كل محل معد لبيع الخبز أياً كان نوع هذا المحل مخبزاً أو غير مخبز . ومفاد هذه النصوص مجتمعة أن الشارع يعاقب على بيع الخبز الناقص الوزن أو بسعر يزيد على السعر المقرر من أى شخص يقع منه البيع سواء كان صاحب مخبز أو مديراً له أو عاملاً فيه أو كان غير واحد من هؤلاء ما دام قد وقع منه الفعل المؤثم الموجب للعقاب . ومسئولية البائع هى مسئولية فعلية تستند فى تقديرها إلى القواعد العامة الواردة فى قانون العقوبات وإلى النصوص الخاصة فى القرار بما صرح به فى المادتين ٢٨ و ٢٩ منه من عدم إخلاء البائع أياً كان من المسئولية بما ألزمه به من تسليم الخبز بالوزن إذا طلب المشتري ذلك ويوضع ميزان حيثما يباع الخبز بما لا يتصور معه غير تقدير مسئولية البائع الفعلية من كل عاقلة للقانون وبذلك يكون القانون قد نحا نحو التسوية بين المسئولية الاقتراضية لأصحاب المخازن والمسؤولين عن إدارتها وبين المسئولية الفعلية لسلك من يقارن الفعل المنهى عنه حتى لا يخلل الفعل الأخير من تبعه فله اعتداداً على مساواة من لا يقع الفعل منه على اعتبار أنه أراد اقتراضاً بما قد ينتج باباً من الدوائع يتعثر به تنفيذ القانون حسبما أراد الشارع وما توخاه من تيسير الحصول على الرغيف تام الوزن بمعد السعر . لما كان ذلك . فإن

القول بقصر خطاب الشاوع على أصحاب المخاير والمسؤولين عن إدارتها دون سواهم يكون على غير سند من القانون ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ تعنى بإدانة الطاعن بصفته متعهدا عن بيعه الخبز ناقص الوزن يكون قد أصاب صحيح القانون بما يتعين معه رفض الطعن .

(الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٣٩ في ٢٩ / ١١ / ١٩٦٦ السنة ١٧ قاعدة ٢٢٢
صفحة ١١٧٨)

٩٣ - المبدأ القانوني :

عدم إلصاح الحكم من ماهية الفوائد الضارة في الحبوب الجارية طعنها التي كشف منها التحليل قصور .

المسألة :

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمسكل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله أن عبد الفتاح محمد بدر ومحمد نبيه متولى المفتشين بمديرية الشرقية أثبتا في محضرهما المؤرخ ١ / ٩ / ١٩٦٥ أنهما تحصلا في ذلك اليوم من مطحن الطاعن على عينة من القمح المعد لقطع وبحثا بها إلى معامل التحليل لتحليلها وجاء بتقرير التحليل المؤرخ ٢١ / ٩ / ١٩٦٥ أنه تبين وجود نسبة من الشوائب الضارة بتلك العينة قدرها ٥ ٪ . وبعد أن أورد الحكم أدلة الثبوت خلص إلى إدانة الطاعن بجرمة إعداد قح الطحن غير مطابق للوصفات المقررة في القانون . لما كان ذلك وكانت المادة الثانية من قرار وزير التكوين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ والقرارات المعدلة له - والمطبق على واقعة الدعوى - قد أوجبت على أصحاب المطاحن والمسؤولين من إدارتها تنقية الحبوب قبل طحنها تنقية تامة من المواد الغريبة غير الضارة بالصحة كالمواد المعدنية والحصى والطين والزلط والرمال أما المواد الغريبة غير الضارة بالصحة كالقصص والرجوج والحجوب الأخرى فيجب ألا تزيد نسبتها في حبوب القمح المقرر طحنها على ٢ ٪ (اثنين في المائة) ويحظر إضافة الزوائد (الردة بنوعها) إلى حبوب القمح الجارية طحنها بالقواديس وكان الحكم لم يقصص في مدوناته عن ماهية هذه الشوائب

الضارة التي كشف عنها التحليل - وهو بيان جوهرى - حتى يتسنى لمحكمة
التنقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار لإثباتها في الحكم .
لأنه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي
أوجه الطعن .

(الطن رقم ١٧٢٢ لسنة ٣٦ ق في ١٢ / ١٢ / ١٩٦٦ السنة ١٧ قاصد ٢٣٠
صفحة ١٢١١)

٩٤ - المبدأ القانوني :

صدور القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن بطاقات التكوين يتضمن عقوبات أخف من
العقوبات الواردة في القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ يعتبر قانون أصاح للمتهم يجيز لمحكمة التنقض
أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها .

المحكمة :

« وحيث أنه لما تقدم فإن الهيئة العامة ترى إقرار ما جرى به قضاء هذه
المحكمة من تقييد قرارات وزير التكوين - الصادرة بتنفيذ المادة ٥٦ من المرسوم
بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدلة بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ بالأجل
التشريعي الذي خول إصدارها وذلك بعدم جواز الحكم بوقف التنفيذ للعقوبات
الواردة بتلك القرارات ولما كانت الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون
السلطة القضائية قد خولت هذه الهيئة الفصل في الدعوى المحالة إليها .

وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الزمانة المحكوم بها قد
أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من
وقف تنفيذ العقوبة . هذا ولما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩
تفول بمحكمة التنقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر
بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى . وكان قرار وزير
التكوين رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ هو القانون الأصلح للمطعون ضده بما جاء في
نصوصه من عقوبات أخف ومن ثم فهو الواجب التطبيق عملا بالفقرة الثانية
من المادة الخامسة من قانون العقوبات . لما كان ذلك . فإنه يتعين نقض الحكم

المطعون فيه وتطبيق الفقرة الأولى من المادة ٥٦ من قرار وزير التكوين المشار إليه وتغريم كل من المطعون ضدهم خمسة جنيهات .

(الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٦ ق في ٢٠ / ١٢ / ١٩٦٦ السنة ١٧ قاعدة ٢
صفحة ٨٨١) .

٩٥ - المبدأ القانوني :

تعديل الجدول الملحق بالمرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ سواء بالحذف أو الإضافة إنما يكون بقرار يصدر من وزير التكوين ، ولا ينفى عنه مجرد إغفال لجنة التسمير بتعيين أقصى السعر لصنف معين أو عدم إدراجه في الجدول الأسبوعي الذي تصدره إذ يظل هذا الصنف سلعة مسعرة تخضع لأحكام ذلك المرسوم بقانون حتى يصدر قرار في شأنها من الوزير المختص .

المسألة :

ولما كانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قد نصت
و يكون في كل محافظة وفي كل عاصمة مديرية لجنة برئاسة المحافظ أو المدير تسمى
(لجنة التسمير) وتوافق هذه اللجنة بقرار من وزير التجارة والصناعة بالاتفاق
مع وزير الداخلية ، ونصت المادة الثانية ، تقوم اللجنة بتعيين أقصى الأسعار
للأصناف الملحقة بهذا المرسوم بقانون . ولو وزير التجارة والصناعة بقرار يصدره
تعديل هذا الجدول بالحذف أو الإضافة ، وقد أحل المرسوم بقانون الصادر
بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ وزير التكوين في هذا الاختصاص . ولما كان
صريح النص أن تعديل الجدول الملحق بالمرسوم بقانون الخاص بالتسمير سواء
بالحذف أو بالإضافة إنما يكون بقرار يصدر من وزير التكوين ولا ينفى عن
ذلك مجرد إغفال لجنة التسمير لصنف معين أو عدم إدراجه في الجدول الأسبوعي
الذي تصدره إذ يظل هذا الصنف سلعة مسعرة تخضع لأحكام ذلك المرسوم
بقانون حتى يصدر قرار في شأنها من الوزير المختص . لما كان ذلك ، وكانت
الفواكه المحلية بجميع أنواعها ومنها العنب قد أدرجت بالجدول الملحق بالمرسوم
بقانون المشار إليه بمقتضى القرار الوزاري رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٢ ، وكان الثابت
من كتاب إدارة التسمير بوزارة التكوين المرفق بالأوراق - أنه لم يصدر أى

قرار وزاري خاص بإخراج أى نوع من العنب من ذلك الجدول ، فإن ما ينمى الطامن على الحكم المطعون فيه إغفاله أعمال قانون أصلح لما يصدر لا يكون له محل .

(الطن رقم ١٧٥١ لسنة ٣٦ ق في ١ / ٢ / ١٩٦٧ السنة ٨١ قاعدة ٢٩ صفحة ٢٢) .

٩٦ - المبدأ القانوني:

قرارات وزير التموين ببيان وزن الرغيف في كل عاقطة والتي يحدد فيها نسبة التسامح بسبب الجفاف لا تقيد القاضي في تكوين عقده من جميع العناصر المطروحة أمامه في الدعوى لا تخرج من كونها أوامر لموظفي التموين لتنظيم العمل بينهم .

المحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بإلغاء الحكم الابتدائي وبراءة المظنون ضده على ما أورده من أن الخبر المضبوط لم يترك للتبوية قبل وزنه مدة الثلاث ساعات التي تقرر لها المادة ٣٦ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ ورتب على ذلك قبول الدفع المبدئي المظنون ضده ببطان إجراءات الوزن لهذا السبب وبراءته مما أسند إليه لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القرارات التي يصدرها وزير التموين لبيان وزن الرغيف في كل عاقطة ويحدد النسبة التي يجوز التسامح فيها بسبب الجفاف ، طبقاً لقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٥ لا تخرج من كونها أوامر لموظفي التموين لتنظيم العمل بينهم ولكي تثبتوا من وقوع المخالفة قبل طلب المحاكمة - فهي لا تقيد القاضي في تكوين عقده من جميع العناصر المطروحة أمامه في الدعوى بحيث أنه إذا ما اطمان إلى وقوع المخالفة وقع عقوبتها . واستناد الحكم بالبراءة على مجرد القول بأن القرار الوزاري رسم طريقة معينة للاثبات لم تتبع يكون عاكفاً للقانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على تقرير بطلان إجراءات الوزن ورتب على ذلك تبرئة المظنون ضده ، وكان هذا القضاء بما اجتواه من خطأ قد حجب المحكمة عن بحث عناصر الدعوى وتمحيص أدلتها بما يستوجب نقض الحكم المطعون والاحالة .

(الطن رقم ١٩٦٧ لسنة ٣٦ ق في ٣١ / ١ / ١٩٦٧ قاعدة ٢٩ صفحة ١٥١) .

على المحكمة القضاء بمعاينة المتهم بالعقوبة المقررة في القانون متى كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى ثابتة قبله وتكون فعلاً معاقباً عليه لا تنقيد في ذلك بالوصف الذي تسببه النيابة .

المحكمة :

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة الاستناع عن بيع سلعة مسعرة سجاير بلونت على أن السلعة موضوع الجريمة لم تدرج في جدول المواد المسعرة إلا بمقتضى القرار رقم ٦٩١ لسنة ١٩٦٥ الصادر في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٥ أى بعد وقوع الفعل الممسند إلى المطعون ضده لما كان ذلك وكانت المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المرفوعة به الدعوى قد نصت على معاقبة من امتنع عن بيع سلعة غير مسعرة أو غير معدة للبيع بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين ، وكان من واجب المحكمة بنص المادتين ٢/٣٤٠ و ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية أن تقضى بمعاينة المتهم بالعقوبة المقررة في القانون متى كانت الواقعة المرفوعة ثابتة قبله وتكون فعلاً معاقباً عليه . وهى مكلفة في سبيل ذلك بمحضرة الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، غير مقيدة في ذلك بالوصف الذى تسببه النيابة لأن المحكمة هى وحدها صاحبة الولاية عند الفصل فيها . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهم تقييداً منه بالوصف الذى أسبغته النيابة خطأ على الفعل ملتفتاً عن النص القانونى الواجب لتطبيق القانون بما يتعين معه نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الدعوى في موضوعها ، فإنه يكون مع النقض الإحالة . »

(الطعن رقم ٢٠٧٦ لسنة ٣٦ قى في ٢٧ / ٢ / ١٩٦٧ السنة ١٨ قاعدة ٢٤)

صفحة (٢٨١)

أداء المثلهم نقداً قيمة العجز في الكيوسمين المتبقية لديه بعد التوزيع منسوبة إلى عددها محسوبة بواقع ثمانية مليارات للتر الواحد إذا دفع في الميعاد الذي أقر به القانون يدرأ عنه المسؤولية .

المحكمة :

ولما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٤٣ من قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٣ الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩٦٣ قد أجازا للبخاضعين لأحكامه في حالة وجود عجز في عدد الكوبونات المتبقية لديهم بعد التوزيع الواجب إعادتها إلى رئيس إدارة التموين — أداء قيمة هذا العجز في وقت أقصاه اليوم السابع من الشهر التالي للتوزيع إلى أي خزانة حكومية لحساب وزارة التموين على أساس الفرق بين سعر الكيوسمين الحر وسعره بالكوبونات بواقع ثمانية مليارات عن كل كوبون فئة لتر وتسليم لإيصال سداد لإدارة التموين المختصة لإرساله إلى مديرية التموين التابع لها لتقوم بدورها بإرساله إلى مراقبة المحاسبة والمراجعة بوزارة التموين ولما كان مناط ذلك أن أداء المثلهم نقداً لقيمة العجز في الكوبونات منسوبة إلى عددها محسوبة بواقع ثمانية مليارات للتر الواحد إذا دفع في الميعاد الذي ضربه القانون يدرأ عنه مسئوليته على اعتبار أن ذلك الإيصال بديل عن رد الكوبونات المتبقية ذاتها إلى إدارة التموين وكان البين من مساق الطعن ومن الإطلاع على المفردات التي قضت بتحقيقاً له أن الطاعن لم يقيم باستعمال هذه الرخصة المخولة له في مواعدها ومن ثم فإن أدائه ثلث الكوبونات — بفرض وقوعه — لا يخفيه من المسؤولية ولا تكون المحكمة غشظة إذا هي التفتت عن دفاعه في هذا الصدد باعتباره دفاعاً ليس من شأنه — بفرض صحته — أن يدفع عنه جريمته أو يخفف من مسئوليته .

(الطعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٣٦ ق في ٢٧ / ٢ / ١٩٦٧ السنة ١٨ قاعدة ٥٦
ملحة ٢٨٧) .

٩٩ - ألبدا القانوني :

القرار الصادر من وزير التموين بتخفيض وزن الرغيف لا يلغى لأصحاب المخازن مركزاً أو وضعاً أصلياً من القانون القديم .

المحكمة :

د وحيث أن الطاعن ينهى على الحكم من عدم أخذه بأحكام قرار وزير التموين رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ الصادر في ٦ ديسمبر بعد وقوع الجريمة بتخفيض وزن الرغيف باعتباره القانون الأصلح للتهمة فردود بما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة أن تخفيض وزن الرغيف لم يقصد به رعاية جانب أصحاب المخازن ولا يترتب عليه التيسير عليهم أو التخفيف عن أعبائهم المادية أو زيادة أرباحهم إنما المهدف من إصداره تحقيق اعتبارات اقتصادية بمقتضى سياسة الحكومة فلا تتأثر بهذا التعديل في الوزن مصلحة لأصحاب المخازن ولا تنشأ للتهمة مركزاً أو وضعاً يكون أصلح له من القانون القديم وبذلك يكون القانون القديم هو الذي يسرى على واقعة الدعوى دون غيره تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات . لما كان ذلك . وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن المخبر كان ينتج خبزاً بليدياً طرياً ناقص الوزن من الوزن المقرر قانوناً . بما مفاده أنه أطرح دفاع الطاعن . وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يكفي لسلامة الحكم في إلحاقه جريمة صنع خبز يقل وزنه عن المقرر قانوناً أن يثبت أن الطاعن صنع في مخبره أرغفة ناقصة الوزن ووضعها في المخبر وأحرقها بأي صفة فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم من فساد الاستدلال والتقصير يكون على غير أساس . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون في غير محله ويتعين رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٣٦ في ٣١ / ٥ / ١٩٦٦ السنة ١٧ طاعة ١٣٥

صفحة ٧٣٢) .

وبنفس المعنى الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٦ ق في ٧/٣/ ١٩٦٧ لسنة ١٨
قاعدة ٦٩ ص ٣٨٠ وجاء فيه :

ولما كان مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب أن القانون الجنائي يحكم
ما يقع في ظله من جرائم إلى أن تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق
ينسخ أحكامه . وهذا هو ما قبلته الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون
العقوبات بنصها على أن يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت
ارتكابها . ولما كان ما أورده المادة المشار إليها في فقرتها الثانية من أنه ومع
هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل ، وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصلح للبتهم ،
فهو الذى يتبع دون غيره ، إنما هو استثناء من الأصل العام يأخذ في تفسيره
بالتضييق ويدور وجوده عدماً مع العلة التي دعت إلى تقريره ، لأن المرجع في
فرض التنازع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد الشارع الذى لا يجوز
مصادوته فيه . لما كان ذلك ، وكان التأنيم في جريمة إنتاج غير ناقص الوزن
يكون أساساً في مخالفة أمر الشارع بالتزام أوزان معينة في إنتاج الرغيف .
وكانت القرارات التموينية التي تحدد تلك الأوزان إنما تخضع لاعتبارات
اقتصادية بحيث لا تتصل بمصلحة متعبدى الخبر في شيء ولا تعدو أن تكون من
قبيل التنظيمات التي تملأها تلك الظروف في غير مساس بقاعدة التجريم أو
العناصر القانونية للجريمة ، ومن ثم فإن تغاير أوزان الخبر على توالى القرارات
الوزارية الصادرة بتحديد لا يتحقق به معنى القانون الأصلح للبتهم مادامت جميعها
مقامة على تحديد وزن الرغيف وتأنييم إقصاصه عن الوزن المقرر ، ويكون المرجع
في تحديد وزن الرغيف إلى القرار السارى وقت إنتاجه ناقصاً دون أن يدفع
صفة الجريمة ما يصدر بعده من قرارات بإقصاص وزنه . لما كان ذلك فإن
إنقاص وزن خبر يصدر قرار وزير التموين رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ في ٦ من
ديسمبر لا يتحقق فيه معنى القانون الأصلح في حكم المادة الخامسة من قانون
العقوبات . لما كان ذلك فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

فهرس الكتاب الاول

قوانين التكوين والتسمير الجبرى

صفحة

- ٣٠ مرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ خاص بشئون التكوين .
- ٣١ مرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ خاص بشئون التسمير الجبرى
- ٣٢ وتحديد الأرباح .
- ٣٨ قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بجمع النقش والتدليس .
- ٣٩ قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٩ فى
- ٤٠ شأن منع احتسار توزيع السلع المنتجة محلياً .
- ٤١ قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٦
- ٤٢ باستثناء بعض للواد التحويلية من أحكام التسمير الجبرى .
- ٤٣ مستخرج من القانون رقم ١١٣ سنة ١٩٦٢ بإعادة تنظيم واستيراد
- ٤٤ وتصليح وتجارة الأدوية والمستلزمات الطبية .
- ٤٥ قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٧٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإعادة
- ٤٦ تشكيل لجنة التكوين العليا .
- ٤٧ قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ بإعلان
- ٤٨ حالة الطوارئ .
- ٤٩ قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ بإحالة بعض
- ٥٠ الجرائم التى يعاقب عليها القانون العام إلى محاكم أمن الدولة .
- ٥١ قرار نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة للخدمات رقم ٢٠ لسنة ١٩٦١
- ٥٢ بنقل اختصاصات بعض الوزارات إلى المجالس المحلية .
- ٥٣ قرار وزير التكوين رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ ببيان المواطنين الذين لهم
- ٥٤ صفة رجال الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام المرسومين بقانونين رقمى ٩٥
- ٥٥ سنة ١٩٤٥ و ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .
- ٥٦ قرار وزير التكوين رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ بشأن تنظيم التعامل بأدواق
- ٥٧ الجملة للخصر والمأكبة .
- ٥٨ قرار وزير التكوين رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة
- ٥٩ بأسواق الجملة للخصر والمأكبة التى تديرها الغرف التجارية .

فهرس الكتاب الثانى

القرارات التمويينية

صفحة			
٣	قرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل .		
١٠	» » ٨ » ١٩٤٨ .		
١١	» » ٦٦٩ » ١٩٤٨ .		
١٢	» » ٩٢ » ١٩٤٩ خاص بالنزل والمسوجات .		
١٩	» » ١٣٠ » ١٩٤٩ .		
٢٠	» » ١٤٤ » ١٩٤٩ بفرض بعض أحكام خاصة بالسكر .		
٢٤	» » ٤٤ » ١٩٥٠		
	» » ٢٨٤ » ١٩٥٠ بشأن الإحتيلاء على الأنطان والزاجوراء وجيزه ٣		
٢٥	المحلولج والشعر		
	» » ٣٠١ » ١٩٥٠ بحظر نقل بعض أصناف الحبوب والحيوان		
	والمنتجات من الواحات الداخلة والخارجة إلى		
٢٧	وادي النيل.		
٢٩	» » ٥ » ١٩٥١ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ .		
	» » ٤٣ » ١٩٥١ في شأن الأنطان المستولى عليها بالقرار ٢٨٤		
٣٠	لسنة ١٩٥٠		
٣٣	» » ٦٩ » ١٩٥١ بإحصاء اللحوم .		
	» » ١١٣ » ١٩٥٢ في شأن إلغاء التداير التمويينية الخاصة بالسكر فيما		
٣٥	هذا الاستهلاك العائلى .		
٣٦	» » ١٨٧ » ١٩٥٢ بشأن حظر استخراج السميد .		
	» » ١١ » ١٩٥٣ بشأن الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات ومستندات		
٣٨	النقل الخاصة بمواد التمويل .		
	» » ٦٠ » ١٩٥٣ بتنظيم الرقابة على مصانع الملابس الداخلية وشغل		
٤٠	السنارة والتركيب والجوارب .		
	» » ٦٥ » ١٩٥٤ في شأن المنسج من الانجار في بعض السلع		
٤٣	واستخدامها في الصناعة .		

صفحة

- قرار رقم ٩ لسنة ١٩٥٤ في شأن تحديد سن عجول البقر من الذكور . ٤٥
- » » ١٣ » ١٩٥٦ بفرض قيود على استخدام الذرة البيضاء المحلية في الأغراض الصناعية . ٤٦
- » » ٣٥ » ١٩٥٦ بتنظيم تداول السمك البكلاء . ٤٨
- » » ٥٤ » ١٩٥٦ بشأن تخزين بعض المواد . ٤٩
- » » ٨٧ » ١٩٥٦ بتنظيم إنتاج وتوزيع السكر البودرة وسكر النبات . ٥٣
- » » ٢٢٢ » ١٩٥٦ بتقديم بيانات عن المواد البترولية والزيوت المعدنية ومسلك سجل خاص بها . ٥٥
- » » ٢٨١ » ١٩٥٦ بحظر نقل الذرة الرفيعة خارج حدود المديرية أو المحافظة بغير ترخيص من وزارة التموين فيما عدا النقل بين مديريات أسبوط وسوهاج وقنا وأسوان . ٦١
- » » ٣٠٠ » ١٩٥٦ بتكليف شركة النيل بالنيا بعدم التصرف في كميات الكسب المقشور الموجودة حالياً ومستقبلاً بها . ٦٢
- » » ٤٩ » ١٩٥٧ بتنظيم الرقابة على صناعة وإنتاج غزل ونسيج الصوف والحرير الصناعي والألياف القصيرة والفبران . ٦٣
- » » ٨٨ » ١٩٥٧ بوقف العمل بأحكام بعض مواد الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ٦٦
- » » ٨٩ » ١٩٥٧ بتنظيم الرقابة على المطاحن . ٦٧
- » » ٩٠ » ١٩٥٧ خاص باستخراج الدقيق وصناعة الخبز . ٧١
- » » ١٤٣ » ١٩٥٧ بتنظيم تداول علف الحيوان . ٩١
- » » ٢٩ » ١٩٥٨ بشأن الكسب والطف المصنوع . ٩٥
- » » ١١٩ » ١٩٥٨ بتنظيم تداول الصليح والصاج . ٩٦
- » » ٨٣ » ١٩٥٩ بشأن إنشاء لجان لتنظيم في المنازعات بين التجار والمطاحن أو بين المستهلكين وبين البنوك أو بين البنوك وبعضها حول درجة نظافة الحبوب ونسبة إصاتها بالموس . ٩٨
- » » ٨٤ » ١٩٥٩ بتنظيم مسلك دفاتر وحيازة نسبة معينة من الدقيق في عتابر محافظات القاهرة والاسكندرية . ١٠١

- قرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم بيع دقيق القمح الفاخر استخراج
٧٢٪ المستورد لمستهلكين بقرى ومراكز
مدريات العلوية والمنوفية والشرقية والبحيرة
ودمياط بإقليم مصر من الجمهورية العربية المتحدة. ٦٠٢
- » » » ١٩٦٠ » ٥ » » » بحظر فتح محال جديدة لتعويض أو طعن الخ. ٦٠٤
- » » » ١٩٦٠ » ١٢ » » » في شأن توزيع إنتاج شركة أبو زعبل وكفر
الزيت من الأسمدة والمواد الكيماوية وإنتاج الشركة
للالية والصناعية من محاد سور فوسفات الجير. ٦٠٥
- » » » ١٩٦٠ » ٤٢ » » » في شأن تنظيم تداول الأسمدة الأبيض. ١٠٦
- » » » ١٩٦٠ » ٤٦ » » » بتنظيم نقل المواد الغذائية وغيرها إلى محافظة سيناء. ٦٠٧
- » » » ١٩٦٠ » ٦٢ » » » بتنظيم بيع الدقيق العادي والدقيق الفاخر عمرة ١
استخراج ٧٢٪ للنتج محليا أو للمستورد. ١١١
- » » » ١٩٦٠ » ١١٣ » » » بشأن الإخطار من حركة تداول حرير الناخل
للمستورد الخاص بالمطاحن. ٦١٣
- » » » ١٩٦٠ » ١٢٨ » » » بشكاف جميع المطاحن بإقليم مصر بتسهيل
مأمورية اللجنة المعاينة المشكلة بموجب القرار
رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٩ لإجراء تجارب الطحن
» » » ١٩٦٠ » ١٧٣ » » » في شأن تنظيم تداول بذرة القطن والزيوت النباتية
والإنتاج بها. ٦١٤
- » » » ١٩٦٠ » ١٨٨ » » » بشأن الجزاءات التي توقع على المعاصر التي لا تقوم
باستلام -صمتها المقررة من بذرة القطن في ميعادها ٦٢٢
- » » » ١٩٦٠ » ٢٣٩ » » » في شأن تنظيم تداول البانيوهات. ٦٢٣
- » » » ١٩٦٠ » ٢٤٨ » » » بتنظيم تداول القصدير النقي وكلوريد الألمنيوم
(ملح الشادر). ٦٢٥
- » » » ١٩٦١ » ١٦ » » » بالاستيلاء على السلع والمواد الواردة إلى الجمارك
بفتنقى تراخيص. إستيراد سارية المفعول والتي
تقرر وزارة الاقتصاد حظر إستيرادها بعد صدور
» » » ١٩٦٧ » » » » في إستيرادها.

- ١٢٩ قرار رقم ٣٣ لسنة ١٩٦١ بحظر استعمال كسب بذرة القطن المشور في غير
تنذية الحيوان والدواجن .
- » » » ٦٠ » ١٩٦١ باستثناء محافظة أسوان من أحكام القرار رقم ٩٠
لسنة ١٩٥٤ في شأن تحديد سعر عجول البقر
الذكور .
- ١٣٠ » » ١١١ » ١٩٦١ في شأن تنظيم تجارة الفول ومداه .
- » » ١٢٠ » ١٩٦١ بإلغاء القرار رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن
تخزين الأدوية الجاهزة وتعديل الجدول المرافق
لقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ .
- ١٣١ » » ١٤٢ » ١٩٦١ بإنشاء لجان بمواضع المحافظات والمراكز لتنظيم
استقبال وتوزيع المواد البترولية .
- ١٣٥ » » ٢١٠ » ١٩٦١ في شأن السكر الماكينة المعبأ في باكوات .
- » » ٢٦٩ » ١٩٦١ ببيان مواعيد تسليم مواد التموين والإعلان عن
تاريخ وصولها .
- » » ١٤ » ١٩٦٢ في شأن تنظيم تداول الأرز والشعير والأرز
الأبيض .
- ١٣٩ » » ١٩٩ » ١٩٦٢ بإلغاء القرار رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ الصادر في
شأن تنظيم تداول ورق الطابعة والكتابة .
- ١٤٠ » » ٢٤٥ » ١٩٦٢ بالاستيلاء على كميات الفول السوداني الخام لدى
المتجعين والتجار وحظر نقله .
- ١٤١ » » ٢٥٢ » ١٩٦٢ في شأن تنظيم تعبئة منتجات الشاي والبن .
- » » ٢٨٠ » ١٩٦٢ بمرافق أحكام القرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩
بفرض أحكام خاصة بالسكر والقرار رقم ١١٣
لسنة ١٩٥٢ بشأن إلغاء التدابير التموينية الخاصة
بالسكر فيما عدا الاستهلاك العائلي على إنتاج
مصنع السكر بإدفو التابع لشركة النصر لصناعة
السكر بالوجه القبلي .
- ١٤٥

- قران رقم ٦ لسنة ١٩٦٣ بحظر الاتجار في تعاوى البطاطس المستوردة
 ١٤٦ للمروة الصيفية من كل عام .
- » ٣٣ » ١٩٦٣ بتشكيل لجان تقدير الترميزات في بعض
 ١٤٧ المحافظات.
- » ٨٢ » ١٩٦٣ بالإفراج عن محصول الفول السوداني المستولى
 ١٤٨ عليه من مزارعى بلاد النوبة .
- » ٨٦ » ١٩٦٣ في شأن إسناد عملية توزيع المواد التموينية بالجدة
 بالقسم الشرق من محافظة الصحراء الغربية لبنك
 ١٤٩ التسليف الزراعى والتعاونى .
- » ١١٧ » ١٩٦٣ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٠
 ١٥٠ بتنظيم نقل المواد الغذائية وغيرها إلى محافظة سيناء .
- » ١٦١ » ١٩٦٣ بحظر حيازة المواد والسلع الاستهلاكية التي
 توزعها الحكومة والهيئات والجمعيات الخيرية
 بالمجان لغير الاستهلاك الشخصى وبحظر الاتجار
 والتعامل فيها بأى وسيلة من الوسائل أو الشروع
 ١٥١ في ذلك .
- » ٢١٤ » ١٩٦٣ بإلغاء القرار رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٦١ بالاعفاء
 من بعض العقوبات الموصى عليها في القرار
 ١٥٢ رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .
- » ٢١٩ » ١٩٦٣ بحظر نقل الكيوسين السائل من مديرية
 تموين سوهاج خارج حدود محافظة سوهاج بدون
 ١٥٣ ترخيص .
- » ٢٣٨ » ١٩٦٣ بحظر نقل الفول السودانى الحام والمفشور
 أو غير المفشور والسهم من محافظة إلى أخرى
 ١٥٤ بغير ترخيص مكتوب من المحافظ أو من ينوب عنه .
- » ١٩ » ١٩٦٤ بشأن حظر الاتجار في الدرة الصفراء المستوردة .
 ١٥٥ » ٢٠٦ » ١٩٦٤ في شأن حظر الاتجار في الدرة الرفيعة بمركز
 نصر وكوم أمبو التاجين لمحافظة أسيوط .
 ١٥٦

منحة

- قرار رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٦٤ في شأن إلزام التجار بالإعلان عن مخازنهم . ١٥٧
- » » ٣٧١ » ١٩٦٤ في شأن إعفاء متعمدى التموين بالجلية في محافظة البحر الأحمر من توزيع مواد التموين بالجلية . ١٥٨
- » » ٣٧٣ » ١٩٦٤ بشأن حظر ذبح الحيوانات المدة لحومها للاكل بيعها في أيام معينة . ١٥٩
- » » ٣٧٤ » ١٩٦٤ بحظر تقديم اللحم في أيام معينة من الأسبوع في أو المحال العامة . ١٦٠
- » » ٥٤ » ١٩٦٥ في شأن تنظيم تداول المواسير . ١٦١
- » » ١٣٨ » ١٩٦٥ في شأن حظر إدخال الخيش المصنع إلى الدوائر الجركية إلا بترخيص من مديرية التموين المختصة . ١٦٢
- » » ٢٤٣ » ١٩٦٥ في شأن وضع بعض القيود على صناعة السكراريس . ١٦٢
- » » ٢٦٦ » ١٩٦٥ » حظر نقل الماشية والأفهام إلى محافظة مطروح . ١٦٤
- » » ٢٦٧ » ١٩٦٥ بشأن تنظيم نقل المواد الغذائية وغيرها من محافظة مطروح . ١٦٥
- » » ٢٦٨ » ١٩٦٥ بحظر نقل الساع والمواد والحيوانات بجميع أنواعها داخل بعض محافظات مطروح . ١٦٨
- » » ١٧ » ١٩٦٦ في شأن حظر نقل البصل خارج حدود بعض المحافظات . ١٦٩
- » » ٥٧ » في شأن حظر نقل الثوم خارج محافظتي لانيا وبني سويف وأفيان بينهما غير ترخيص من وزارة الزراعة . ١٧٠
- » » ٦٥ » في شأن حظر نقل قش السكتان وبذره خارج الأجران ومراكز التجميع بالمحافظات . ١٧١
- » » ٧٣ » بشأن حظر نقل الأسمدة الأزوتية والفوسفاتية من محافظة إلى أخرى إلا بمعرفة مؤسسة الاتيان الزراعى والتعاونى . ١٧٢

صفحة	قرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن بطاقات التكوين .
١٧٣	بشأن بطاقات التكوين .
١٨٣	يحظر نقل النصح خارج محافظة المنيا .
١٨٤	بالزام التجار بعرض السلع المخزونة لديهم .
١٩٣	بشأن تنظيم توزيع بعض السلع والمواد .
	بالتمريح للجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية
١٨٥	بالإسكندرية بالبيع يوم الثلاثاء من كل أسبوع .
١٩٤	يحظر الاتجار في السمسم .
١٩٤	بشأن بطاقات التكوين .
١٨٦	بشأن تنظيم إنتاج بعض المواد والسلع .
١٨٧	يحظر نقل القصب خارج مركز نجع حمادى .
	بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ .
١٩٥	بشأن استخراج بطاقات التكوين .
١٨٨	بالزام الشركات المستوردة للساعات بإخطار
	الوزارة عن بعض البيانات .
١٨٩	يحظر استيراد الفول الصحيح والمجروش .
١٩٠	يحظر نقل الدس الصحيح والمجروش خارج محافظتي
	أسيوط وقنا بغير ترخيص من مديرية التكوين .
١٩١	في شأن تنظيم استخدام المواد والسلع التي توزعها
	المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام .
١٩٢	بتعديل أحكام القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن
	استخراج الدقيق وصناعة الخبز .
١٩٦	بشأن حظر نقل تقاوى البصل والحبة السوداء
	والاسليلا على كميات منها لدى الزراع والتجار
	ببعض المحافظات .
١٩٧	بالاستيلاء على كميات ساس السكان الموجودة
	حاليا بمصانع تمطين وتصنيع قش السكان والمنتجة
	مستقبلا لصالح الشركة المصرية لصناعة الأخشاب
	الصناعية .
١٩٨	

- قرار رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٧ بالانضمام بتقديم بيانات عن القمح . ١٩٩
- » » » ١٤٩ » بالزام أصحاب الطاحن والمحارز الاحتفاظ في مطاحنهم » » »
- ومحارزهم برصيد من المواد البترولية ومواد الوقود » » »
- الأخرى . ٢٠٠
- » » » ١٧٣ » بشأن حظر نقل تقاوى البصل المستورد خارج » » »
- محافظات اليوم وبني سويف والمنيا . ٢٠٠
- » » » ١٧٨ » بحظر فتح مستودعات أو محال جديدة لبيع » » »
- الدقيق بالتجزئة إلا بترخيص من وزارة التموين » » »
- والتجارة الداخلية . ٢٠١
- » » » ١٨٠ » بشأن توزيع الدقيق الفاخر . ٢٠٢
- » » » ١٨٦ » بتنظيم إنتاج وتوزيع السكرونة . ٢٠٣
- » » » ١٨٨ » بشأن تعديل القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ » » »
- بتعديل بعض أحكام استخراج الدقيق . ٢٠٥
- » » » ١٨٩ » بشأن بدء العمل ببطاقات التموين الجديدة . ٢٠٥
- » » » ١٩٠ » بشأن استخدام الصبغ في بعض المصانع » » »
- والشركات في تصنيع عبوات السلى الصناعات . ٢٠٦
- » » » ١٩٣ » بشأن استخراج بطاقات التموين الجديدة . ٢٠٨
- » » » ٢١٤ » بإعادة العمل ببعض أحكام القرار رقم ٥٠٤ » » »
- لسنة ١٩٤٥ . ٢٠٩
- » » » ٢٢٨ » بإلغاء القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٦ . ٢٢٠

فهرس الكتاب الثالث

قرارات التسعير الجبرى

صفحة-

- ٣ قرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن ختم الاحوم.
- ٤ » » ٣٢٩ » ١٩٤٩ بتحديد الاسعار فى بعض المحال العمومية.
- ١١ » » ١٨٠ » ١٩٥٠ بشأن تحديد الأرباح.
- ٢٢ » » ٢٥٤ » ١٩٥١ بشأن الأدوات الصعية.
- ٢٣ » » ٣٧٤ » ١٩٥١ بشأن الموالخ.
- » » ١٣٩ » ١٩٥٢ بتحديد الأرباح فى السلع وتقرير الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها وكيفية الاعلان عن هذه الأسعار.
- ٢٤ » » ١٧٦ » ١٩٥٢ بتحديد نسبة الربح فى الملابس المحلية والمستوردة المبرزة من قماش التريكو.
- ٣٥ » » ٥١ » ١٩٥٣ بتحديد الأرباح فى محال الأقمشة القطنية المستوردة.
- » » ٥٥ » ١٩٥٣ بإضافة المنتج عليها من الملابس الداخلية شغل السادة (التريكو) والجوارب إلى الجدول الملحق بالرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠.
- ٣٨ » » ١٣٩ » ١٩٥٣ يقرر بعض الوسائل اللازمة لمنع التلاعب بأسعار الجبن.
- ٣٩ » » ٢٨ » ١٩٥٦ بشأن التسعير الجبرى.
- » » ٧٣ » ١٩٥٦ بالمواد التوجيهية التى يطبق عليها القرار بقانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٦ الخاص باستثناء بعض المواد التوجيهية من احكام التسعير الجبرى.
- ٤٠ » » ١٥٧ » ١٩٥٧ بتكليف اصحاب الاساميل المحلية ومخازن الأدوية والصيدليات والمسولين عن إدارتها بتعبئة زيت السمك المستورد من الخارج فى عبوات زنة ٥٠٠ جرام و ٢٥٠ جراما.
- ٤١ » » ٢٦ » ١٩٥٨ بتحديد نسبة الربح فى تجارة الطماطم المدونة (الصاعسة) ٤٢

- منحة
- قرار رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٨ بتحديد مواصفات إنتاج الخلاوة الطبيعية . ٤٣
- » » ٦٣ » ١٩٥٩ بتحديد أقصى نسبة الربيع في تجارة السمسم للمستورد . ٤٤
- » » ١٠٠ » ١٩٥٩ بتحديد الحد الأقصى للربيع في بيع حرير المناخل والبطاريات الجافة، المستوردة من الخارج للاستملاك . ٤٥
- » » ١١٨ » ١٩٥٩ في شأن اعتبار صناعة البطاريات السائلة من الصاعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها . ٤٦
- » » ١١٩ » ١٩٥٩ في شأن اعتبار صناعة الأدوية من الصاعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها . ٤٧
- » » ١٢٠ » ١٩٥٩ بتحديد سعر الأكسجين بالامتيلين . ٤٨
- » » ١٢١ » ١٩٥٩ بتحديد سعر أجهزة البوتازا وغازه . ٤٩
- » » ١٢٢ » ١٩٥٩ بتحديد سعر زيت الخروع الصناعي . ٥٠
- » » ١٤٣ » ١٩٥٩ بشأن تحديد مواصفات بعض الأقمشة الصوفية وتسعيرها . ٥١
- » » ١٤٤ » ١٩٥٩ في شأن تحديد ومواصفات بعض الأقمشة الحريرية وتسعيرها . ٥٢
- » » ١٤٥ » ١٩٥٩ في شأن اعتبار صناعة شغل السنارة والملابس الخارجية القطنية من الصاعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها . ٥٤
- » » ١٤٦ » ١٩٥٩ في شأن تحديد مواصفات بعض الأقمشة القطنية وتسعيرها . ٥٥
- » » ١٤٧ » ١٩٥٩ بتحديد أسعار المنسوجات المصنوعة عليا والتي يتم طباعتها أو صباغتها أو تجهيزها في الخارج . ٥٧
- » » ١٧٢ » ١٩٥٩ في شأن اعتبار صناعة الأحذية من الصاعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها . ٥٨
- » » ١٧٣ » ١٩٥٩ في شأن اعتبار صناعة منتجات البلاستيك من الصاعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها . ٦٠
- » » ١٧٦ » ١٩٥٩ في شأن اعتبار صناعة الأدوات الكتابية من الصاعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها . ٦١

منحة

- قرار رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن اعتبار صناعة المسلي الصناعي من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها . ٦٣
- » » ٢٣٨ » » بتخفيض سعر السكر . ٦٤
- » » ٢٤١ » » في شأن اعتبار صناعة الكاوتشوك من الصناعات الأساسية بسعرها وتحديد مواصفاتها . ١٢٨
- » » ٢٤٥ » » في شأن اعتبار صناعة المصابيح الكهربائية من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها . ٦٥
- » » ٢٤٧ » » في شأن اعتبار صناعة البطاريات الجافة من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها . ٦٦
- » » ٢٩٧ » » بتعديل الجدول المرافق لقرار الوزارى رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩ وشأن الجبن الرومى والرومى ٦٧
- » » ٤١٤ » » في شأن اعتبار صناعة الشبك المحدد من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها . ٦٨
- » » ٤١٥ » » في شأن اعتبار صناعة الورق الكرامات من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها . ٦٩
- » » ٤١٧ » » في شأن اعتبار صناعة الأقلام من الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاتها وأسعارها . ٧٠
- » » ٤٢٠ » » في شأن اعتبار صناعة الشنط من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها . ٧٢
- » » ١٧ » ١٩٦٠ بتحديد الحد الأقصى للربح في تجارة الأسمت الأبيض ٧٤
- » » ٥٣ » » بتعديد يوم الثلاثاء من كل أسبوع موعدا لبدء مدة الالتزام بمداول تسعير الأدوية والعقاقير المستوردة . ٧٥
- » » ٨٧ » » في شأن تحديد نسبة الربح في تجارة الرنجه المستوردة ٧٦
- » » ٩٥ » » في شأن اعتبار صناعة الغسالات الكهربائية من الصناعات الأساسية وسعرها وتحديد مواصفاتها . ٧٧

- ٧٨ قرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٠ في شأن تحديد أسعار الراديو .
- ٨٠ قرار رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن تسعير ورق سجاير بافورة .
- قرار رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٠ في شأن اعتبار صناعة الصوف المعدني من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .
- ٨١ قرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن اعتبار صناعة المنظفات من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .
- ٨٢ قرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن اعتبار صناعة الورق من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .
- ٨٣ قرار رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٠ بتحديد نسبة الربح في تجارة الأدوات والأواني المنزلية المستوردة .
- ٨٤ قرار رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٠ بتحديد أسعار الأدوية المستوردة .
- قرار رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن اعتبار صناعة السجاد من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .
- ٨٧ قرار رقم ٤١٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن اعتبار صناعة ماكينات الخياطة من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .
- ٨٨ قرار رقم ٤١١ لسنة ١٩٦٠ في شأن اعتبار صناعة الدرجات من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .
- ٨٩ قرار رقم ٤١٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن اعتبار صناعة أجهزة رش النباتات من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .
- ٩٠ قرار رقم ٤١٦ لسنة ١٩٦٠ في شأن اعتبار صناعة السيارات من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .
- ٩١ قرار رقم ٤١٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن اعتبار صناعة الدبابيس من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها وأسعارها .
- ٩٢ قرار رقم ٤١٨ لسنة ١٩٦٠ في شأن اعتبار صناعة غاز الكلور من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .
- ٩٣ قرار رقم ٤١٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن اعتبار صناعة الخرطوش من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .
- ٩٤

٩٥. قرار رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن تحديد أسعار المواد البترولية .
- قرار رقم ٥٩٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن تحديد أسعار منتجات شغل السنارة
- ٩٦ ولللابس الخارجية (الصوفية)
- قرار رقم ٥٩٦ لسنة ١٩٦٠ في شأن اعتبار صناعة الحديد والصلب من الصناعات
- ٩٧ الأساسية وتحديد مواصفاتها وأسعارها .
- قرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ بتشكيل لجان التسعير بالمحافظات بالأقليم المصري .
- قرار رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تعيين حد أقصى للفوائد الائتمانية عن بيع
- ١٠٢ السلع المسعرة أو المحددة الربح في تجارتها بالاجل .
- قرار رقم ١٣٠ لسنة ١٩٦١ في شأن اعتبار صناعات أوعية وانايب البطاريات
- من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد
- ١٠٣ مواصفاتها .
- قرار رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ في شأن حظر تعبئة المواد الغذائية الخاضعة
- للتسعير الجبري في عبوات خاصة تؤدي إلى زيادة
- ١٠٤ السعر الرسمي المحدد لبيعها .
- قرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٦١ بتحديد مواصفات السكر البودرة المخروط المعبأ
- ١٠٦ المخصص لصناعة الحلوى .
- قرار رقم ٣٤١ لسنة ١٩٦١ في شأن تحديد أسعار شغل السنارة من الملابس
- ١٠٧ الداخلية .
- ١٠٨ » » ٣٤٢ » ١٩٦١ في شأن تحديد أسعار المحولات الكهربائية .
- » » ٣٤٣ » ١٩٦١ في شأن اعتبار صناعة معجون الأسنان وصابون
- الحلاقة من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد
- ١٠٩ مواصفاتها .
- » » ٣٥٣ » ١٩٦١ في شأن اعتبار صناعة أجهزة تكييف الهواء
- من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد
- ١١٠ مواصفاتها .
- » » ٣٥٤ » ١٩٦١ في شأن اعتبار صناعة السخانات من الصناعات
- ١١٢ الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .

- قرار رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٦١ بإلزام جميع المؤسسات والشركات بعدم رفع أسعار يبيع المنتجات الصناعية المحلية أو تغيير مواصفاتها عما كانت عليه يوم ٢٨ يوليو سنة ١٩٦١ إلا بعد الحصول على موافقة الوزارة. ١١٣
- » » ٤٠٢ » ١٩٦٢ في شأن إلزام الشركات والمؤسسات والمعامل بالانقلا من إنتاجها السنوى عما أنتجته خلال سنة ١٩٦١ إلا بعد موافقة وزارة الصناعة. ١١٤
- » » ٤٦٠ » ١٩٦١ في شأن إعتبار صناعة المبيدات الحشرية من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها. وتسعيرها ١١٦
- » » ٢٤٥ » ١٩٦٢ في شأن إعتبار صناعة أجزاء وقطع غيار أجهزة رش النباتات من الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاتها. ١١٨
- » » ٣١٠ » ١٩٦٢ في شأن إعتبار صناعة الأسفلت للتفوخ من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها ١١٩
- » » ٣١١ » ١٩٦٢ في شأن إعتبار صناعة الصابون من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها. ١٢٠
- » » ٥٥٤ » ١٩٦٢ في شأن إعتبار صناعة فزل القطن من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها. ١٢١
- » » ٥٥٥ » ١٩٦٢ في شأن تحديد أسعار منتجات الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للفزل والمنسج. ١٢٣
- » » ٥٦٨ » ١٩٦٢ في شأن تعديل أسعار السنارة من الملابس الداخلية والتركيبو للشركات التابعة للمؤسسات المصرية العامة للفزل والمنسج. ١٢٥
- » » ٦٢٢ » ١٩٦٢ بشأن تحديد سعر بيع السكر حول الأبيض. ١٢٧
- » » ١٠٠٣ » ١٩٦٢ في شأن تحديد غاز أكسيد النيتروز. ١٢٩

- قرار رقم ١٠٠٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن تسعير الحلاوة الطحينية ١٠٠ ٪
 ٦٣٠ و ٢٥ ٪ سكر .
- » » ١٠٠٥ » ١٩٦٢ في شأن إعتبار صناعة الطحينية من الصناعات
 الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها . ٦٣١
- » » ٩٩ » ١٩٦٣ بتحديد مواصفات العدس المعبأ . ٦٣٢
- » » ١٥٥ » ١٩٦٣ في شأن تحديد أسعار مستحضرات النجفيل
 والروائح . ٦٣٣
- » » ١٥٦ » ١٩٦٣ في شأن إعتبار صناعة الكابلات الكهربائية
 من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد
 مواصفاتها . ٦٣٤
- » » ٢٣٢ » ١٩٦٣ في شأن تصنيع الأرز والاتجار فيه . ٦٣٥
- » » ٢٦٣ » ١٩٦٣ في شأن تسعير الأقمشة الحريرية . ٦٣٨
- » » ٣٨٣ » ١٩٦٣ في شأن إعتبار صناعة الحديد للبروم من
 الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاته وأسعاره ٦٤٠
- » » ٤٨١ » ١٩٦٣ في شأن إعتبار صناعة الجرارات الزراعية من
 الصناعات الأساسية . ٦٤١
- » » ٦١١ » ١٩٦٣ بإعتبار صناعة منظم البوتجاز من الصناعات
 الأساسية وتحديد مواصفاتها وأسعارها . ٦٤٢
- » » ٧٣ » ١٩٦٤ في شأن تحديد سعر بيع الأكسجين السائل . ٦٤٣
- » » ٤٤ » ١٩٦٥ في شأن تحديد أسعار الصودا الكاوية . ٦٤٤
- » » ٢٣٤ » ١٩٦٥ في شأن إعتبار صناعة الفرش من الصناعات
 الأساسية وسعرها وتحديد مواصفاتها . ٦٤٥
- » » ٣٠٩ » ١٩٦٥ في شأن إعتبار صناعة التليفزيون من الصناعات
 الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها . ٦٤٦

قرارد رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٦٥ في شأن تحديد أسعار الأجلولة المصنوعة من الجوت
أو التيل المعدني .

١٤٧

» » ٦٨٩ » ١٩٦٥ في شأن اعتبار صناعة ألواح الاتراباس من

الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها

١٤٨

» » ٦٩٠ » ١٩٦٥ في شأن اعتبار صناعة المياه الغازية من الصناعات

الأساسية وتحديد أسعارها .

١٤٩

» » ٦٩١ » ١٩٦٥ في شأن اعتبار صناعة منتجات التبغ والدخان

والسجائر من الصناعات الأساسية وتسعيرها

١٥١

وتحديد مواصفاتها .

١٥٢

» » ٦٩٤ » ١٩٦٥ في شأن تحديد أسعار التلاجات .

١٥٤

» » ٦٩٥ » ١٩٦٥ في شأن تحديد أسعار أجهزة التليفزيون .

١٥٦

» » ٦٩٦ » ١٩٦٥ في شأن تحديد أسعار أفران البوتاجاز .

١٥٧

» » ٦٩٧ » ١٩٦٥ في شأن تحديد أسعار السيارات .

» » ٧٠١ » ١٩٦٥ في شأن تعديل أسعار غزل الصوف والمنتجات

١٥٩

الصوفية والفريكو والبساطين .

» » ٧٠٢ » ١٩٦٥ في شأن تعديل أسعار بيع الخيوط الحريرية

الصناعية والناليون والميلانكا ومنتجات الحرير

١٦١

الطبيعي .

١٦٣

» » ٣٣٧ » ١٩٦٥ بشأن تعديل أسعار أجهزة البوتاجاز .

١٦٣

» » ٧٤٥ » ١٩٦٥ في شأن تعديل أسعار بيع الطحينة الصافية والملبة .

١٦٥

» » ٧٤٦ » ١٩٦٥ في شأن تعديل أسعار الحلوة الطحينية .

١٦٦

» » ٧٧٤ » ١٩٦٦ في شأن تعديل أسعار ماكينات الديزل .

» » ٤١ » ١٩٦٦ في شأن تثبيت أسعار منتجات الصناعة المحلية

وعدم تغيير مواصفاتها أو استحداث أنواع جديدة

١٦٨

مائة .

» » ٧٨ » ١٩٦٦ في شأن اعتبار صناعة منتجات البازلت من

الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها

١٧٠

١٧٢	قرار رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٦ في شأن تحديد أسعار زيت بذور السكتان المنلى
١٧٣	رقم ١ .
١٧٣	» » ١٥٦ » ١٩٦٦ في شأن زيادة سعر السكر الحر الممتاز
١٧٣	» » ١٧٩ » ١٩٦٧ في شأن تحديد مدى إلزام جداول الأسعار التي تمنحها لجان التسعيرة بالمحافظات .
١٧٤	» » ٢٣ » ١٩٦٧ في شأن تعديل أسعار الصابون .
١٧٦	» » ٢٤ » ١٩٦٧ في شأن التسعيرة الموحدة للمسلية الصناعي .
١٧٩	» » ٢٨ » ١٩٦٧ في شأن تحديد أسعار مواعد الكيوسين .
١٨١	» » ٤٢ » ١٩٦٧ في شأن تحديد أسعار النشا بانواعه والجلوكوز .
١٨٣	» » ٤٦ » ١٩٦٧ في شأن تحديد سعر بيع الأسمت للمستهلك .
١٨٥	» » ٤٩ » ١٩٦٧ في شأن تحديد أسعار بعض أصناف البطاطين .
١٨٥	» » ٥٠ » ١٩٦٧ في شأن تحديد أسعار الزجاج المسطح .
١٨٨	» » ٥٧ » ١٩٦٧ بشأن التسعيرة الموحدة للأحذية .
١٩٠	» » ٥٩ » ١٩٦٧ في شأن اعتبار صناعة الجلود المدبوخة من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .
١٩١	» » ٦٧ » ١٩٦٧ بشأن التسعيرة الموحدة للأحذية الحريري .
١٩٣	» » ١٠٩ » ١٩٦٧ بشأن تحديد أسعار الأقمشة النمطية الشعبية .
١٩٥	» » ١١١ » ١٩٦٧ في شأن بيع بعض السلع بالتخصيص .
١٩٤	» » ١١٢ » ١٩٦٧ في شأن إلزام للوزعين لبعض السلع الهندسية بإخطار الشركات المنتجة ببعض البيانات .
١٩٧	» » ٦٠ » ١٩٦٧ في شأن اعتبار صناعة سلكات الصوديوم من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .
١٩٩	» » ١٢٧ » ١٩٦٧ في شأن تعديل أسعار الراديو .
٢٠٠	» » ١٣٤ » ١٩٦٧ في شأن استبعاد زيت بذرة السكتان من التسعير الجبري .

فهرس الكتاب الرابع أحكام محكمة النقض التمونية

رقم المبدأ	ملخص المبدأ	صفحة
١ -	القانون ٩٦ لسنة ١٩٤٥ يلزم جميع التجار أن يملئوا أسعار كافة سلعهم المسعر منها وغير المسعر .	٣
٢ -	قرار وزير التموين بالاعتماد في إثبات المخالفة على وزن عدد معين من الأرخفة أمر لوطفي التموين بتنظيم العمل لا يقيد المحكمة في الإثبات .	٣
٣ -	إنكار وجود مادة مسعرة يعتبر معه إمتناعاً عن بيع السلعة إذا توافرت له حيازتها .	٥
٤ -	تقريرس عجيبة الحيز على ردة غير ناعمة مخالف لقرار ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ .	٦
٥ -	قرار وزير التموين بالاعتماد في إثبات المخالفة على وزن عدد معين من الأرخفة أمر لوطفي التموين بتنظيم العمل لا يقيد المحكمة في الإثبات .	٧
٦ -	البيع بالزاد العلفي أو بطريق الجراف يخضع لأحكام التسميرة .	٩
٧ -	مخالفات تنظيم وصناعة الصابون لا تخضع لنواعد إثبات خاصة .	٩
٨ -	مسئولية صاحب العمل قائمة بذاتها عن مسؤولية المدير له ويحاسب بالقرارة فقط إذا أثبت أنه بسبب الغياب أو امتعاض المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة .	١١
٩ -	عدم تمسك صاحب الحيز بوجوب معاملته بالمادة ٥٨ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لا يبرره أن يتمسك بذلك أمام محكمة النقض .	١٢
١٠ -	غياب صاحب العمل وقت ضبط المخالفة لا يكون سبباً بذاته للإعفاء من عقوبة الحبس .	١٤

- ١١- تقل شخص سكرًا مهدى إليه من جهة إلى أخرى دون ترخيص
١٦ تصح معاقبته على هذه المخالفة .
- ١٢- قرار وزير التموين بإعلان إجراءات التحليل لعدم إخطار صاحب
الخبز بنتيجة التحليل خلال ٤٠ يوما لا أثر له ويبقى ثبوت المخالفة
١٧ خاضعا للقواعد العامة .
- ١٣- المقيّم يدخل في عداد المحال العامة وعدم إمساك صاحب المقيّم ومديره
١٩ دفترًا لإثبات الأصناف التموينية يترتب عليه إدانته .
- ١٤- عرض أغذية محفوظة ليس عليها بطاقة بيان سعرها ووزنها الصافي
٢٠ وجهه استيرادها مترتب عليه معاقبة صاحب المحل .
- ١٥- عدم نشر جدول التسعير الجبري بالجريدة الرسمية لا يمنع من عقاب من
٢٢ يبيع سلعة مسعرة بأكثر من السعر المقرر .
- ١٦- القول بأن بيع المصنع يشتمل على بيع كميات من مواد التموين دون
٢٣ تدليل على ذلك تصور .
- ١٧- عدم إعلان صاحب المتجر عن أسعار التلال والمحجوب وعدم إعلان
الجدول الخاص بأسعار هذه السلع جرعة واحدة طبقا للمرسوم
٢٤ بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .
- ١٨- صاحب الطحن الذي يستخدم أجولة بها رقع لصبة الدقيق يجب أن
٢٦ يقضى عليه بشهر ملخص الحكم الذي يصدر عليه .
- ١٩- تطبيق المادة ١٦ من القرار ٢٥٩ سنة ١٩٤٥ بشأن حظر حيازة غير
الدقيق الفاخر نمرة ١ على صاحب مصنع مكرونة لا مخالفة فيه
٢٩ لقانون .
- ٢٠- تمدد مصانع التهم لا يكفي للقول بتعدد مراقبتها ولا يتطلب قصد جنائي
خاص في جرعة استخدام مواد التموين في غير الترض الذي صرفت
٣٠ من أجله أو استخدامها في مصنع آخر .
- ٢١- تحرير تاجر تجزئة فاتورة ناقصة البيانات التي يطلبها القرار رقم ١٨٠
سنة ١٩٥٠ لا عقاب عليه .
٣١

- ٢٢- إدانة المتهم على أساس أن دفاعه غير منظمة مع عدم بيان وجه المخالفة قصور .
- ٣٢- جرمية صنع خبز ناقص الوزن تحقق بوضع الخبز ناقص الوزن في الخبز أو إحرازه بأية صفة كانت .
- ٣٣- لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة على مخالفة أحكام القرارات التي تصدر بإعلان الأسعار .
- ٣٤- الإخطار عن الوفورات في مواد التموين واجب على التجار بصفة مطلقة مهما كان سبب هذه الوفورات
- ٣٥- نقل قبح بدون ترخيص وإدانة التاج دون بيان علم بعدم وجود الترخيص لا يصح .
- ٣٦- تأخير تقديم مستخرج من واقع السجل الإجمالي لحركة القرض يستحق العقاب .
- ٣٧- يتمتع على تاجر الجملة التصرف في سكر التموين لغير من عينه مراقب التموين لأي سبب .
- ٣٨- دفع المتهم بأنه ليس لديه وفورات وإدائته دون تحقيق هذا الدفاع خطأ في تطبيق القانون .
- ٣٩- إدانة المتهم في جريمة رغب خبز على ردة غير مطابقة للمواصفات لا يؤثر في ذلك صدور كتاب دوري بحفظ القضايا .
- ٤٠- بيع سكر بوفرة بسعر يزيد على السعر المحدد له يكون مستحقاً للعقاب مهما كانت طريقة الحصول عليه والشخص الذي حصل عليه
- ٤١- إدانة المتهم بالامتناع عن بيع ردة ناعمة وعدم تحقيق دفاعه بأن الردة تصرف له مع الدقيق لاستعمالها في رغب المعجين إخلال بحق الدفاع .
- ٤٢- تعيين مدير للعمل لا يعني صاحبه عما يقع من مخالفة امتناع عن بيع سلعة مسعرة أو معينة الربح بسعر محدد .
- ٤٣- عدم إعلان تاجر التجزئة للقيدة عليه بطاقات التموين عن وصول مواد التموين إليه يمكن ظاهراً من علمه جريمة لا تتطلب قصداً جنائياً خاصاً .
- ٤٤

- ٣٥- المزارع الذي يجوز مقادير من حاصلات زراعته الخاصة لأعقاب عليه سواء قصد بيعها دفعة واحدة أو على دفعات .
- ٤٧- عدم الإخطار عن النقص في عدد الأفراد المقيمين مع صاحب البطاقة بسبب الانفصال أو الوفاة أو لأي سبب آخر يعاقب عليه .
- ٤٩- لمعاوئي البوليس حق دخول المصانع والمحال وخص الدفانر والسقذات في غير حالات التلبس .
- ٥٠- القضاء ببراءة الممهم يبيع برتقال بأكثر من السعر الجبري تأسيساً على أن البيع لم يتم لعدم قبض التهم الثمن وأن النيابة لم تقدم قائمة التسمير الجبري خطأ .
- ٥١- إمسالك دفانر لإببات مقادير التموين قاصر على أصحاب المحال العامة وإدانة مدير مقهى خطأ .
- ٥٢- على تجار الجملة ونصف الجملة أن يقدموا للشترى التاجر فاتورة مستوفاة لبيانات وإلا حق عليهم العقاب .
- ٥٣- لا يجوز لتجار التجزئة أن يتصرفوا في مواد التموين لغير المستهلكين المخصصين لكل منهم وبالتقدير للقدرة لكل مستهلك .
- ٥٣- حيازة سودكاوية عن غير طريق الجمارك قبل القرار ٢٥ لسنة ١٩٥١ لا عقاب عليه .
- ٥٥- عقاب التاجر على عدم قيده بالسجل الخاص تاريخ استلام تجار التجزئة لمقرراهم باليوم .
- ٥٦- القمح الواجب توريده للحكومة مطلوب لذاته وتوريد منه لا يجدي .
- ٥٧- استيراد صفقة الصليح وعدم الأخطار عن ورودها يرتب المسؤولية على كل ملازم بالأخطار ولو تعدد الأشخاص للزموون .
- ٥٨- مصادرة الأقفلة في جريمة عدم ضبط البيانات في الفواتير المسلمة للشترى والسجلات الواجب إمسالكها غير جائز .
- ٥٨- الإخطار الذي يصدر به طبقاً لقرار ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ هو الأخطار بخطاب مسجل في الأسبوع الأول من الشهر .
- ٥٩-

- ٤٨ - مد أجل تنفيذ القرار ١٠٠ لسنة ١٩٥١ بإيجاد سجل خاص لدى أصحاب مصانع السكر لا عقاب على ما يقع قبل هذا التاريخ من مخالفات . ٦٠
- ٤٩ - التصرف في السكر المد للمصانع والمحال العامة بدون ترخيص سابق من مكتب التعمين أصبح لا يخضع لقرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ لصدور القرار ١١٣ لسنة ١٩٥٢ . ٦١
- ٥٠ - تصرف التهم في جانب من السكر المنصرف لستمه باستعماله في مصنع آخر يكفي لعقابه . ٦٢
- ٥١ - الدفع بالجهل بالأسعار لعدم إعلان المشتغلين بشئون التعمين لا يصح . ٦٤
- ٥٢ - لا تناقص بيع براءة العامل الذي يتولى تقطيع الحيز وإدانة صاحب الحيز ومديره المسئول لإنتاجهما وعرضهما خبزاً ناقص الوزن . ٦٥
- ٥٣ - يكفي أن يثبت الحكم السعر الذي باع به المتهم المادة المسعرة بأكثر من التسعيرة دون حاجة إلى بيان السعر الرسمي . ٦٦
- ٥٤ - إدانة تاجر حبوب لعدم الأخطار عن الأصناف التي لديه دون بيان الحبوب التي يحوزها التهم ويتجر فيها قصور . ٦٧
- ٥٥ - إضافة سلعة لجدول التسيرة ثم حذفها بقرار لاحق ومعاملة المتهم بالمادة عقوبات في محله . ٦٨
- ١٦ - لا يجوز زيادة الأسعار في المحال العامة قبل انقضاء شهر من أخطار مصلحة السياحة بكتاب موسى عليه دون اعتراض منها . ٦٩
- ١٧ - الحكم القاضي بمسالة صاحب العمل عن طائفة أصدرها من عهد إليه بإدارة المحل لنفس في بياناتها لا يكون مخطئا . ٧٠
- ١٨ - إدانة التهم لعدم قيد حركة استخدام الزيت في محله العمومي ولا يفي عن الدقة المطلوب دقرا يحتوى على تقديم بيانات خاصة بالسكر المستهلك . ٧٢
- ١٩ - الامتناع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المقرر معاقب عليه بذاته بصرف النظر عما إذا كان المطلوب منه سعرا أزيد من السعر المقرر أم لا . ٧٣

رقم المبدأ	ملخص المبدأ	الصفحة
٦٠	بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المحدد قانونا معاقب عليه بالمادة التاسعة من م.ق. ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لا بالمادة الثالثة عشر منه .	٧٤
٦١	زراعة التمعج بالنسب التي حددها القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦٠ يعين ثبوت الحياة الفعلية على أساس ما أوجبه القانون من ذلك .	٧٥
٦٢	عدم إخطار صاحب المطبعة مما في حيازته من ورق الطباعة والقضاء بإدائته صحيح .	٧٦
٦٣	ما يديه صاحب العمل من استعانة المراقبة لا يعنى من العقاب إطلاقا وإنما يكون من شأنه أن يحكم عليه بالغرامة .	٧٧
٦٤	وجوب عرض قرارات وزير التمرين على لجنة التمرين العليا وموافقتها وبترتب البطلان على عدم عرضها على اللجنة .	٧٨
٦٥	إدانة المتهم في جريمة عدم توريد قسح للحكومة في البعاد وصدور قرار من وزير التمرين بمد ميعاد التوريد يوجب براءة المتهم .	٧٩
٦٦	الدقيق الناتج من الحبوب المسلة إلى أصحاب المطاحن قرض الشارع عقابا على التصرف فيه على أى وجه دون إذن صادر إلى المطحن المكلف بالصرف .	٨٢
٦٧	الحكم الذى يدين صاحب مطحن ومديره في جريمة إختزاج دقيق صافى غير مطابق للمواصفات دون أن يبين مضمون التحليل ولخص العينات والأجولة يكون قاصرا ويستوجب نقضه .	٨٣
٦٨	اختص الشارع في القرار ٤٤ لسنة ١٩٥٠ أصحاب المصانع وأصحاب المحال العامة وحدهم دون باقى الطوائف بالاختصار عن الوفورات المتبقية لديهم .	٨٤
٦٩	جدول التسعيرة الذى يرفع من سعر سلعة معينة لا يعتبر قانونا أصلا للمتهم .	٨٦
٧٠	إعلان جدول الأسعار بالطريقة التى تراها لجنة التسعيرة يكفى لافتراض علم الكلفة به في حدود الأقلم .	٨٧

- ٧١ - قرار وزير التمرين باستيلاء الحكومة من الزرع على كمية من الأرض من محصول سنة ١٩٥٣ ولم يصدر قرار لاحق بالغائه هو قرار موقوف لا يتأثر بانقضاء المدة أو يصدر أو عدم صدور قرار عن السنوات التالية من نوعه .
- ٨٩
- ٧٢ - حيازة صاحب الحيز الأفرنكي دقيقا مطابقا للمواصفات ولكن من نوع غير دقيق القمح الفاخر نمرة ١ مخالف لقرار ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ و م . ق . ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .
- ٩٠
- ٧٣ - براءة التهم لصدور تشريعات أطالت أمد التوريد لا تمنع من إعادة تقديمه للمحاكمة إذا لم يتم بالتوريد حتى حلول الميعاد المحدد .
- ٩١
- ٧٤ - المخالف للحظر الخاص بزراعة الأرض يعتبر فاعلا أصليا مستاهلا للعقاب سواء ارتكب المخالفة لحساب نفسه أو لحساب غيره .
- ٩٤
- ٧٥ - تحديد وزن الرقيق يدخل فيه بطريق الزوم نسبة الرطوبة كما تدخل فيه نسبة الجفاف .
- ٩٤
- ٧٦ - مخالفة ماورد بأحكام القرار ٩٦ لسنة ١٩٤٥ بتعديد وزن الرقيق ترد في حق مرتكبها المادتان ٥٦ و ٥٧ من م . ق . ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .
- ٩٥
- ٧٧ - تعريف الشارع لبيع الجملة يصدق على كل ما بلغ وزنه ٧٩ أقة من الدقيق نأ أكثر كوحدة قائمة بذاتها .
- ٩٧
- ٧٨ - صدور منشور من النائب العام بارجاء تقديم قضايا معينة إلى المحاكمة لا يرقى إلى مرتبة القانون ولا يلغيه .
- ٩٩
- ٨٩ - الرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يحاقب على الامتناع عن البيع ولو كان جزئيا .
- ١٠٠
- ٨٠ - مد أجل الأخطار عن البيانات المطلوبة يستفيد منه المتهم .
- ١٠١
- ٨١ - خلو أوراق الدعوى من استمارة تفيد حيازة التهم للأرض التي يتحقق بها تكليفه توريد نصيب الحكومة وقضاء محكمة الموضوع بمحالتها يكون صحيحا .
- ١٠٣

- ٨٢ - بيع محمول الثرية الحية بسعر يزيد على السعر المعين والامتناع عن بيعها بهذا السعر جرعة واحدة لا تقبل التجزئة . ١٠٤
- ٨٣ - متى كان الموظف مختصا بالعمل تتحقق جرعة الرشوة لا فرق بين ما إذا كان العمل أو الامتناع المطلوب من الموظف حقا أو غير حق . ١٠٥
- ٨٤ - القرارات التنفيذية لقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ تنقيد بالأصل التشريعي لها فلا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبات الواردة بها . ١٠٦
- ٨٥ - لا يجوز الامتناع عن ممارسة التجارة سواء كان التجار مرخصا لهم أو غير مرخص لهم في مزاولة تجارتهم .
- ورفع الحوم من الجدول الملحق بـ م . ق . ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لا يمدى القرار الوزاري ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الذي بين السلع التموينية التي يحظر الامتناع عن ممارسة الاتجار فيها بغير ترخيص . ١٠٨
- ٨٦ - مسئولية صاحب المحل تقوم على اقتراض أشرفه على المحل أو وقوع الجريمة باسمه وحسابه . ١١٠
- ٨٧ - لا يتسامح في وزن الحيز الأفرنكي بأنواعه بسبب الجفاف في جميع الأحوال . ١١٢
- ٨٨ - مصادرة جميع الموجود من السلعة موضوع جريمة الامتناع عن البيع يستوى أن تكون السلعة في محل التهم المعد للبيع أو في مخزنه ما دامت معدة للبيع . ١١٣
- ٨٩ - عدم استنظام الحكم ما إذا كان التهم بمسك السجلات طبقا لقرار وزير التموين ٢٢٢ سنة ١٩٥٦ أو طبقا لقرار ١١ سنة ١٩١٣ رغم اختلاف العقوبة عيب بوجوب نقضه . ١١٤
- ٩٠ - القرار الصادر من وزير التموين بتخفيض وزن الرغيف لا يلزم لأصحاب الخبز مركزا أو وضعا أصلا . ١١٥
- ٩١ - على المتعهد بصنع خبز مخالف المواصفات المعتادة الحصول على ترخيص بذلك من وزارة التموين وإلا حق عليه العقاب . ١١٧
- ٩٢ - لا يتسامح في وزن الحيز الشامي بسبب الجفاف في جميع الأحوال . ١١٩

- ٩٣ - يعاقب أى شخص يبيع الحيز ناقص الوزن سواء كان صاحب الحيز أو مديره أو العامل فيه . ١٢٠
- ٩٤ - عدم انصاح الحكم عن ماهية الشوائب الضارة في الحبوب الجارى طحنها التي كشف عنها التحليل قصور . ١٢١
- ٩٥ - صدور القرار ١١٢ لسنة ١١٦٦ يتضمن عقوبات أخف يعتبر قانوناً أصلياً للمتهم والمحكمة النقض الحكم لصلحة المتهم من تلقاء نفسها . ١٢٢
- ٩٦ - إغفال لجنة التسعيرة تعيين أحد أقصى السعر لصف معين أو عدم إدراجها في الجدول الأسبوعي يظل هذا الصف سعره مسعرة حتى يصدر قرار في شأنها من الوزير المختص . ١٢٣
- ٩٧ - قرار وزير تقوين ببيان وزن الرغيف لا يقيد القاضي في الإثبات . ١٢٤
- ٩٨ - لا تنقيد المحكمة بالوصف الذي نسبته النيابة العامة على المتهم . ١٢٥
- ٩٩ - أداء المتهم نقدا قيمة المعجز في السكر وسين إذا وقع في الميعاد يدرأ عنه المسئولية . ١٢٦

فهرس ابجلى

سنة

أجهزة بوتا جاز :

٤٩	٣	قرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٩
١٤٢	»	» » ٦١١ » ١٩٦٣
١٥٦	»	» » ٦٩٦ » ١٩٦٥
١٦٣	»	» » ٧٣٧ » ١٩٦٥

أجهزة مكيف هواء :

١١٠	٣	قرار رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٦١
-----	---	------------------------

أجهزة تليفزيون :

(أنظر تليفزيون)

أجهزة رش النباتات :

٩٠	٣	قرار رقم ٤١٥ لسنة ١٩٦٠
١١٨	»	» » ٢٤٥ » ١٩٦٢

أجولة :

١٤٧	٣	قرار رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٦٥ وأنظر خيش .
-----	---	---------------------------------------

احالة جرائم :

٤٣	١	أمر جمهورى رقم ٧ لسنة ١٩٦٧
----	---	----------------------------

احتكار توزيع السلع :

٤٠	١	قانون ٢٤١ لسنة ١٩٥٩
----	---	---------------------

أحذية :

٥٨	٣٥	قرار رقم ١٧٢ لسنة ١٩٥٩
١٨٨	د	د ٥٧ د ١٩٦٧
١٩١	د	د ٦٧ د ١٩٦٧

إختصاصات (نقل)

٤٤		قرار نائب رئيس الجمهورية ٢٥ لسنة ١٩٦١ كـ
		<u>أدوات كتابية :</u>

٦١	٣٥	قرار رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٩
		<u>أدوات وأواني منزلية :</u>
٨٤	٣٥	قرار رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٠

أدوية :

٤١	١٥	قانون ١١٣ لسنة ١٩٦٢
١٣١	٢٥	قرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١
٤٧	٣٥	د ١١٩ د ١٩٥٩
٧٥	د	د ٥٣ د ١٩٦٠
٨٦	د	د ١٦٧ د ١٩٦٠
		وأنظر زيت سمك وجدوله أسعار

أرز :

١٣٩	٣٥	قرار رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢
١٣٥	٣٥	د ٢٣٢ د ١٩٦٣

استبارين :

١١٥	٢٥	قرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٠
		<u>أسعار :</u>

(أنظر تحديد أسعار وعدم رفع أسعار) --

أعلانات متفوخ :

١١٩	ك ٣	قرار رقم ٣١٠ لسنة ١٩٦٢
		<u>المصدة :</u>

١٠٥	ك ٢	قرار رقم ١٢ لسنة ١٩٦٠
١٧٢	»	» » ٧٣ » ١٩٦٦
		<u>استثناء من أحكام التسمير الجبرى :</u>

٤٠	ك ١	قانون ٢٩٧ لسنة ١٩٥٦
		<u>استيلاء :</u>

٢٥	ك ٢	قرار رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠
٢٩	»	» » ٥ » ١٩٥١
٣٠	»	» » ٤٣ » ١٩٥١
١٢٧	»	» » ١٦ » ١٩٦١
١٩٨	»	» » ١٢٤ » ١٩٦٧

إمتهنت :

١٠٦	ك ٢	قرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٠
٧٤	ك ٣	» » ١٧ » ١٩٦٠
١٨٣	»	» » ٤٦ » ١٩٦٧

أسواق جملة :

٤٧	ك ١	قرار ٣٣ لسنة ١٩٦٦
٤٨	ك ١	قرار ١٤١ لسنة ١٩٦٧
		<u>إطارات كاوتشوك :</u>

١٢٨	ك ٣	قرار رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٩
		<u>إعلان أسعار :</u>

٢٤	ك ٣	قرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢
----	-----	------------------------

٧٠	٣	قرار رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٩ ناقشة حربية :
٥٣	٣	قرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٩
١٣٨	»	» » ٢٦٣ » ١٩٦٣
١٦١	»	» » ٧٠٢ » ١٩٦٥
		ناقشة صوفية :
٥١	٣	قرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩ وأنظر غزل الصوف . ناقشة قطنية :
٣٧	٣	قرار رقم ٥١ لسنة ١٩٥٣
٥٥	»	» » ١٤٦ » ١٩٥٩
١٩٧	»	» » ١٠٩ » ١٩٦٧
		أكسجين سائل :
١٤٣	٣	قرار رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٤ ألواح الألتراباس :
١٤٨	٣	قرار رقم ٦٨٩ لسنة ١٩٦٥ أوعية وأنايب البطاريات :
١٠٣	٣	قرار رقم ١٣٠ لسنة ١٩٦١ بازيت :
١٧٠	٣	قرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٦ بافرة (ورق سجائر) : (أنظر ورق سجائر) . بانبهات :
١٢٣	٣	قرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٦٠ بتروول : (أنظر كيوسين ومواد بتروولية) . بذرة قطن :
١٦٩		(أنظر زيوت نباتية) .

صل :

١٦٩	٢٥	قرار رقم ١٧ لسنة ١٩٦٦
١٩٧	»	قرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٧
٢٠٠	»	» » ١٧٢ » »

بطاقات :

٣	٢٥	قرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥
١٧٣	»	» » ١١٢ » ١٩٦٦
١٩٤	»	» » ١٧٦ » »
٢٠٩	»	» » ٢١٤ » »
١٨٨	»	» » ٢١ » ١٩٦٧
٢٠٥	»	» » ١٨٩ » »
٢٠٨	»	» » ١٩٣ » »

بطاريات جافة :

٦٦	٣٥	قرار رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٩
١٠٣	»	» » ١٣٠ » ١٩٦١

وانظر أوعية أنابيب البطاريات .

بطاريات سائلة :

٤٦	٣٥	قرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩
----	----	------------------------

بطاطس :

(انظر تقاوى) .

بطاطن :

١٥٩	٣٥	قرار رقم ٧٠١ لسنة ١٩٦٥
١٨٥	»	» » ٤٩ » ١٩٦٧

بلاستيك :

انظر منتجات بلاستيك

بن :

١٤٢	٢٥	قرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢
-----	----	------------------------

بوتاجاز :

(أنظر أجهزة بوتاجاز ومنظم البوتاجاز)

تبغ :

(أنظر منتجات التبغ)

تثبيت أسعار :

١٦٨	٣٥	قرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٦
		<u>تحديد أرباح وأسعار :</u>

٤	٣٥	قرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩
١١	»	» ١٨٠ » ١٩٥٠
٢٢	»	» ٢٥٤ » ١٩٥١
٢٤	»	» ١٣٩ » ١٩٥٢
٣٩	»	» ٢٨ » ١٩٥٦
٤٠	»	» ٧٣ » ١٩٥٦
١١٣	»	» ٣٩٠ » ١٩٦١

تخزين مواد :

٤٩	٣٥	قرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦
١٣١	»	» ١٢٠ » ١٩٦١
١٨٤	»	» ١٥٢ » ١٩٦٦
١٩٥	»	» ٢٠ » ١٩٦٧

آدمير جبرى :

٢٢	١٥	م . ق . ١٦٣ لسنة ١٩٥١
		<u>مقاوى بطاطس :</u>

١٤٦	٣٥	قرار رقم ٦ لسنة ١٩٦٣
		<u>تضييظ :</u>
١٩٥	٣٥	قرار رقم ١١ لسنة ١٩٦٧

تكيف هواه :

(انظر اجهزة مكيف هواه)

تليفزيون :

١٤٦	٣٥	قرار رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٦٥
١٥٤	»	» » ٥٩٥ » ١٩٦٥
١٩٤	»	» » ١١٢ » ١٩٦٧
<u>تنظيم إنتاج :</u>		
١٨٦	٢٥	قرار رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٦
<u>تكوين :</u>		

٣	١٥	م. قانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥
<u>تنظيم استخدام وتوزيع بعض السلع :</u>		

١٩٢	٢٥	قرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٧
١٩٣	»	» » ١٥٣ » ١٩٦٧
٢٠٢	»	» » ١٨٠ » ١٩٥٩
<u>توزيع مواد تمويلية :</u>		

١٤٩	٢٥	قرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٣
١٥٨	»	» » ٣٧١ » ١٩٦٤

ملاجات :

١٥٢	٣٥	قرار رقم ٦٩٤ لسنة ١٩٦٥
<u>موسم :</u>		

١٧٠	٢٥	قرار رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٦
<u>جبن رومى وروسى :</u>		

٦٧	٣٥	قرار رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٩
<u>جراوات زراعية :</u>		

١٤١	٣٥	قرار رقم ٤٨١ لسنة ١٩٦٣
-----	----	------------------------

جدول أسعار :

٧٥	٣٥	قرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٠
١٧٣	»	» » ١٧٩ » ١٩٦٦

ملود مديونة :

١٩٠	٣٥	قرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٧
		جلوكوز :

(أنظر نشا)

حديد و صلب :

٩٣	٣٥	قرار رقم ٥٩٦ لسنة ١٩٦٠
		حديد مبروم :

١٤٠	٣٥	قرار رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٦٣
		حرير منساخت :

٩١٣	٢٥	قرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٠
٤٥	٣٥	» » ١٠٠ » ١٩٥٩

حظير إبحار :

١٥٣	٢٥	قرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٤
٩٢	»	» » ٣٠٠ » ١٩٥٦
١٥٧	»	» » ١٦١ » ١٩٦٣
٩٥٨	»	» » ١٩ » ١٩٦٤
٦٥٦	»	» » ٢٠٦ » ١٩٦٤
١٦٣	»	» » ١٣٨ » ١٩٦٥
١٨٥	»	» » ١٥٤ » ١٩٦٦
٩٩٣	»	» » ١٦٥ » ١٩٦٦
١٩٤	»	» » ٧٠١ » ١٩٦٧
٢٠٦	»	» » ١٧٨ » ١٩٦٨

حظر تبعة للواد الغذائية :

١٠٤	٣٥	قرار رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١
		<u>حظر تصدير :</u>
١٩٠	٣٥	قرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٧
		<u>حظر نقل :</u>
٢٧	٣٥	قرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٠
٦١	د	د د ٢٨١ د ١٩٥٦
١٠٧	د	د د ٤٦ د ١٩٦٠
١٥٠	د	د د ١١٧ د ١٩٦٣
١٥٣	د	د د ٢١٩ د
١٥٤	د	د د ٢٣٨ د
١٦٤	د	د د ٢٦٦ د ١٩٦٥
١٦٥	د	د د ٢٦٧ د
١٦٦	د	د د ٢٦٨ د
١٦٩	د	د د ١٧ د ١٩٦٦
١٧٠	د	د د ٥٧ د
١٧١	د	د د ٦٥ د
١٧٢	د	د د ٧٣ د
١٨٣	د	د د ١١٦ د
١٨٧	د	د د ٢٢٥ د
١٩١	د	د د ٦٥ د ١٩٦٧
١٩٧	د	د د ١٢١ د
٢٠٠	د	د د ١٧٢ د

حلاوة طحينة :

٢٢	٣٥	قرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢
٢٣٠	د	د د ٦٨ د ١٩٥٨
٢٦٥	د	د د ٦٦ د ١٩٦٥

خبر:

(أنظر مطاحن)

خرطوش:

قرار رقم ٤١٩ لسنة ١٩٦٠ ٣٥ ٩٤

خيخ:

قرار رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٥ ٣٥ ٩٦٣

(وأنظر أجور)

خيوط حريرية:

(أنظر القشة حريرية)

ديايس:

قرار رقم ٤١٧ لسنة ١٩٦٠ ٣٥ ٩٢

دخان:

أنظر منتجات التبغ والدخان

درجات:

قرار رقم ٤١١ لسنة ١٩٦٠ ٣٥ ٨٩

دقيق:

(أنظر مطاحن)

درجاج:

قرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٧ ٣٥ ١٨٥

ذرة:

قرار رقم ١٣ لسنة ١٩٥٦ ٣٥ ٤٦

٦١ ٣ ٢٨١ ٣ ٣

١٥٥ ٣ ١٩٦٤ ٣ ١٩

١٥٦ ٣ ٢٠٦ ٣ ٣

٢٢٠ ٣ ١٩٦٧ ٣ ٢٢٨ ٣ ٣

راڊيو :

٧٨	٣٥	قرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٠
١٩٩	»	» » ١٢٧ » ١٩٦٧

رش النباتات :

انظر أجهزة رش النباتات .

رغمة مستوردة :

٧٦	٣٥	قرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠
		<u>زيت نباتية :</u>

٣	٣٥	قرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥
١١٥	»	» » ١٧٣ » ١٩٦٠
١٢٢	»	» » ١٨٨ » ١٩٦٠
١٣٦	»	» » ٢٦٩ » ١٩٦١
		<u>زيت بذرة الكتان للنمل :</u>

٦٧٢	٣٥	قرار رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٦
٢٠٠	»	» » ١٣٤ » ١٩٦٧

زيت خروج :

٥٠	٣٥	قرار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٩
		<u>زيت صمك :</u>

٤١	٣٥	قرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٧
		<u>ساعات :</u>

٦٨٩	٣٥	قرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧
		<u>سجاد :</u>

٨٧	٣٥	قرار رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٦٠
----	----	------------------------

سجائر :

(انظر منتجات التبغ والدخان وورق سجائر)

سجلات :

٣	٢٥	قرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥
٢٤	»	» » ٤٤ » ١٩٥٠
٣٨	»	» » ١١ » ١٩٥٣
٥٥	»	» » ٢٢٢ » ١٩٥٦
١٠١	»	» » ٨٤ » ١٩٥٩
١٩٩	»	» » ١٤٢ » ١٩٦٧

سفنانات :

١٩٩	٣٥	قرار رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٦١
-----	----	------------------------

سكر :

٣	٢٥	قرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥
٢٠	»	» » ١٤٤ » ١٩٤٩
٣٥	»	» » ١١٣ » ١٩٥٢
٥٣	»	» » ٨٧ » ١٩٥٦
١٣٥	»	» » ٢١٠ » ١٩٦١
١٣٦	»	» » ٢٦٩ » ١٩٦١
١٤٥	»	» » ٢٨٠ » ١٩٦٢
١٨٧	»	» » ٢٢٥ » ١٩٦٦
٦٤	٣٥	» » ٢٣٨ » ١٩٥٩
١٠٦	»	» » ٢٦٨ » ١٩٦١
١٧٣	»	» » ١٥٦ » ١٩٦٦

سليكات الصوديوم :

١٦٧	٣٥	قرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٧
-----	----	-----------------------

جماد :

قرار رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٦٠ ٣٥ ٨٧

محرم :

قرار رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٦٣ ٢٥ ١٥٤

» » » ٦٣ » ١٩٥٩ ٣٥ ٤٤

ربيع الأول :

قرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٦ ٢٥ ٤٨

ربيع الثاني :

قرار رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٢ ٢٥ ١٣٦

صيارات :

قرار رقم ٤١٦ لسنة ١٩٦٠ ٣٥ ٩١

» » » ٦٩٧ » ١٩٦٥ » ١٥٢

شاي :

قرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ٢٥ ٣

» » » ٢٦٩ » ١٩٦١ ٢٥ ١٣٦

قرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ ٢٥ ١٤٢

حبيك عدد :

قرار رقم ٤١٤ لسنة ١٩٥٩ ٣٥ ٦٨

شغل السانارة :

قرار رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٢ ٣٥ ٣٥

» » » ٥٥ » ١٩٥٣ ٢٥ ٣٨

» » » ١٤٥ » ١٩٥٩ ٢٥ ٥٤

» » » ٥٩٣ » ١٩٦٠ ٢٥ ٩٦

» » » ٣٤١ » ١٩٦١ ٢٥ ١٠٢

» » » ٥٦٨ » ١٩٦٢ ٢٥ ١٢٥

شطب :

قرار رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٥٩
حايون :

قرار رقم ٣١١ لسنة ١٩٦٢
قرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧
حايون حلافة :
(انظر معجون أسنان) .

حديـح :

قرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٨
قرار رقم ١٩٠ لسنة ١٩٦٧
صاب :
(انظر حديد) .

حلاصة :

(انظر طماطم) .
حدودا كايوية :

قرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥
صوف معدني :

قرار رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٠
ضبطية قضائية :

قرار رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢
خضاي قموين :

قرار رقم ٨ لسنة ١٩٤٨
حليجينة :

قرار رقم ١٠٠٥ لسنة ١٩٦٢
طماطم محفوفة :

قرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨
طواري (إعلان)

قرار جمهوري ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧

صفحة	عدد	
١٩١	٢	قرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٧
١٣٢	٣	د د د ١٩٦٣
		عدم نقل إنتاج :
١١٤	٣	قرار رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٦١
		عدم رفع أسعار :
		(أنظر تحديد أرباح وأسعار)
		علف الحيوان :
		(أنظر كسب)
		غاز أكسيد النيتروز :
١٢٩	٣	قرار رقم ١٠٠٣ لسنة ١٩٦١
		غاز السكاور :
١٩٣	٣	قرار رقم ٤١٨ لسنة ١٩٦٠
		غاز بوتاجاز :
		(أنظر أجهزة بوتاجاز)
		غزل منسوجات وغزل القطن :
١٢	٢	قرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٩
١٩	د	د د د ١٣٠
٤٠	د	د د د ١٩٥٣
٦٣	د	د د د ١٩٥٨
١٢١	٣	د د د ١٩٦٢
		غزل الصوف :
١٥٩	٣	قرار رقم ٧٠١ لسنة ١٩٦٥
		غسلات كهرائية :
٧٧	٣	قرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٠
		غش وتدليس :
٣٨	١	قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١
		نعم :
١٩٩	٢	قرار رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٧

فرش :

قرار رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٦٥ ك ٣ ١٤٥
فوائد اتفاقية :

قرار رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦١ ك ٣ ١٠٢
فول :

قرار رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ ك ٢ ١٣٠

١٩٦٢ ٢٤٥ ٣ ١٤١

١٩٦٣ ٨٢ ٣ ١٤٨

١٩٦٧ ٤٦ ٣ ١٩٠

١٩٦٨ ٦٥ ٣ ١٩١

قش السكتان :

قرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ ك ٢ ١٧١

قصد رثي :

قرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٦٠ ك ٢ ٦٢٥

قطع غيار :

(انظر أجهزة رش النباتات)

قش :

قرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٦ ك ٢ ١٨٣

كابات كهربائية :

قرار رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٣ ك ٣ ٦٣٤

كاد تشوك :

قرار رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٩ ك ٣ ١٢٨

كتان :

قرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٧ ك ٢ ٦٩٨

(انظر قش كتان)

كحول أبيض :

١٢٧

٣٥

قرار رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٦٢

كراسات :

(أنظر ورق)

كسب مقشور :

٦٢

٢٥

قرار رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٥٦

٩٢

»

» » ١٤٣ » ١٩٥٧

٩٥

»

» » ٢٩ » ١٩٥٨

١٢٩

»

» » ٣٣ » ١٩٦١

كلويد النيوم :

(أنظر قصدير نقي)

كبروسين :

٣

٢٥

قرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥

٥٥

»

» » ٢٢٢ » ١٩٥٦

١٣٢

»

» » ٢٤٢ » ١٩٦١

١٥٣

»

» » ٢١٩ » ١٩٦٣

١٥٧

»

» » ٣٣٧ » ١٩٦٤

١٨٤

»

» » ١٥٢ » ١٩٦٦

٢٠٠

»

» » ١٤٩ » ١٩٦٧

٢٠٩

»

» » ٢١٤ »

(أنظر أيضاً مواد بتروية)

لجان تحكيم :

٩٨

٢٥

قرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٥٩

لجان تقدير تعويضات :

١٤٧

٢٥

قرار رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٣

لجان تسعيره :

١٩٨ قرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ ٣٥
لجنة التكوين العليا :

٤٢ قرار جمهوري ٣١٦ لسنة ١٩٦٧ ١٥
لمسوم :

٧٣ قرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٥١ ٢٥
٤٥ " " ٩٠ " ١٩٥٤ " "
١٢٩ " " ٦٠ " ١٩٦١ " "
٦٥٩ " " ٣٧٣ " ١٩٦٤ " "
١٦٠ " " ٣٧٤ " ١٩٦٤ " "
١٨٥ " " ١٥٤ " ١٩٦٦ " "
٣٥ " " ٢٦٨ " ١٩٤٧ " "

ما كنيات خياطة :

٨٨ قرار رقم ٤١٠ لسنة ١٩٦٠ ٣٥

ما كنيات ديزل :

٦٦٦ قرار رقم ٧٧٤ لسنة ١٩٦٥ ٣٥
مبيدات حشرية :

٦١٦ قرار رقم ٤٦٠ لسنة ١٩٦١ ٣٥
محال عامة :

٤ قرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ ٣٥
محولات كهربائية :

٦٠٩ قرار رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٦١ ٣٥
مستحضرات التجميل :

٦٣٣ قرار رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٣ ٣٥

مسل مصنعي :

٦٤	كـ٣	قرار رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٩
١٧٦	كـ٣	قرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧

مصاييح كهربائية :

٦٥	كـ٣	قرار رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٩
----	-----	------------------------

مطاحن :

٦٧	كـ٣	قرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٧
٧١	كـ٣	قرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧
١٠١	كـ٣	قرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩
١٠٣	كـ٣	قرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٩
١٠٤	كـ٣	قرار رقم ٥ لسنة ١٩٠٦
١١١	كـ٣	قرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠
١١٣	كـ٣	قرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٠
١٩٦	كـ٣	قرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٧
٢٠٠	كـ٣	قرار رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٧
٢٠١	كـ٣	قرار رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٧
٢٠٢	كـ٣	قرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٧
٢٠٥	كـ٣	قرار رقم ١٨٨ لسنة ١٩٦٧

مضخون أسنان :

١٠٩	كـ٣	قرار رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٦١
-----	-----	------------------------

مكرونة :

٢٠٣	كـ٣	قرار رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٧
-----	-----	------------------------

منتجات بلاستيك :

٦٠	كـ٣	قرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٩
----	-----	------------------------

صفحة			منتجات التبغ والدخان :
١٥١	كـ	٣	قرار رقم ٦٩١ لسنة ١٩٦٥
			ملسوجات وملسوجات محلية :
٣٥	كـ	٣	قرار رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٢
٥٢	كـ	٣	قرار رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩
١٢٣	كـ	٣	قرار رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٦٢
			منظمات :
٨٢	كـ	٣	قرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٠
			منظم البوتاجاز :
١٤٢	كـ	٣	قرار رقم ٦١١ لسنة ١٩٦٣
			مواد بترولية :
٩٥	كـ	٣	قرار رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٦٠
			(انظر أيضا كيوسين)
			مواسير :
١٦١	كـ	٢	قرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٥
			مواعيد تسليم :
١٣٦	كـ	٢	قرار رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٦١
			مواقد السكيروسين :
١٧٩	كـ	٣	قرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧
			مسالح :
٢٣	كـ	٣	قرار رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٥١
			مياه غازية :
١٤٩	كـ	٣	قرار رقم ٩٦٠ لسنة ١٩٦٥

نشا :

١٨٢	٣٥	قرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ ورق وورق كراسات:
٨٣	»	قرار رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٩
٨٣	٣٥	» » » ١٠٠ » ١٩٦٠ ورق سجاير (باقره) :
٨٠	٣٥	قرار رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٠ ورق طباعة :
١٤٠	٣٥	قرار رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٣ وقف تنفيذ :
١١	٣٥	قرار رقم ٦٦٩ لسنة ١٩٤٨

صدر من الموسوعة الدائمة للتشريع والقضاء :

- ١ - الموسوعة المالية الدائمة . ١٥٠
- ٢ - قوانين العاملين المدنيين بالدولة . ١٠٠
- ٣ - قوانين الإصلاح الزراعي . ١٠٠
- ٤ - قوانين إيجار الأماكن . ٤٠

تطلب من دار الفكر العربي والمكتبات الشهيرة
ومن الأستاذ محمد فهمي الحامى ٧ ألف شارع الجيش القاهرة
ت : ٩٠٩٧٣٥

محتويات الكتاب

• الكتاب الأول

قوانين التكوين والتسعير الجبرى

• الكتاب الثانى

القرارات التوجيهية

• الكتاب الثالث

قرارات التسعير الجبرى

• الكتاب الرابع

أحكام محكمة النقض التوجيهية